



141st
IPU

Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019



اجتماعات الجمعية الـ141 ، والدورة 205، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد، صربيا، 13-17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

(الوثائق الأولية)








القسم الثالث

الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي 2019/09/30

الصفحة	الموضوع
27-01	مكان الاجتماعات وبرنامج العمل (معدلة)
33-28	الاحتفال بالذكرى الـ130 للاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة الـ141
35-34	مشروع جدول أعمال الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية
38-36	مناقشة حول متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي الذي اعتمد في آذار/مارس 2014
41-39	إحاطة عن المساهمة البرلمانية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ للعام 2019
49-42	الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ25)
54-50	مناقشة حول موضوع تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج
191-55	استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021
199-192	ورشة عمل حول الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة : توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع: التحدي الاقتصادي في عصرنا
202-200	ورشة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات
208-203	المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي من منظور جندي
213-209	حلقة نقاش حول القضاء على التمييز في القانون
221 -214	زيارة مركز حماية الوليد والأطفال والشباب في بلغراد
239-222	مشروع جدول أعمال مؤتمر جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية
244-240	مداخلة من سعادة السيد نجيب الخدي، الكاتب العام في مجلس النواب - المملكة المغربية- حول تنفيذ القوانين : أية وسائل للمراقبة من طرف البرلمان
258-245	مداخلة من السيد غيفي ميكانادزيه، الأمين العام لبرلمان جورجيا، حول أهمية التدريب في تعزيز قدرة برلمان جورجيا
264-259	مداخلة من السيدة كارين كاسماير، منسقة مركز الأعمال الاجتماعية والبيئية في مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل حول: إمكانية الوصول إلى مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل - أفضل الممارسات
267-265	برنامج الرحلة إلى دير كروسيدول، سريمسكي كارلوفسي ونوفي ساد
269-268	استمارة حجز لرحلة جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية، خارج بلغراد
289-270	الشواغر التي يتعين ملؤها خلال الجمعية العامة الـ141 (معدلة)
291-290	جدول أعمال الدورة الـ160 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين
311-292	دليل المستخدم - تطبيق الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي على الهواتف النقالة
369-312	لمحة عامة عن الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي
380-370	خدمة النقل (موقع صربيا)
413-381	رحلات السياحة في صربيا (موقع صربيا)
415-414	مشروع جدول أعمال الاجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة
439-416	التقرير المقدم من الشعبة البرلمانية في المملكة المغربية والمتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل البرلمانات من أجل تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته

الجدول الزمني للجمعية العامة الـ 141 والاجتماعات ذات الصلة

بلغراد، من 13 إلى 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

الخميس 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019		
بدء التسجيل البهو، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	18:00-14:00	
اللجنة الفرعية للتمويل* قاعة Art Caf� (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	18:00-14:30	
الجمعة 11 تشرين الأول/أكتوبر 2019		
اللجنة التنفيذية* قاعة Art Caf� (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-10:00 18:00-15:00	
السبت 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019		
مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية)* قاعة Art Caf� (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	10:00-09:00	
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-09:30	
اللجنة التنفيذية* قاعة Art Caf� (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-10:00	
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	18:00-14:30	
اللجنة التنفيذية* قاعة Art Caf� (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	18:00-15:00	

*جلسة مغلقة



الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019		
مكتب النساء البرلمانيات* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	10:00-09:00	
اجتماع المستشارين وأمناء الوفود القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	10:30-09:30	
منتدى النساء البرلمانيات المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-10:30	
اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-11:00	
مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص* القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-11:00	
المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-11:30	
منتدى النساء البرلمانيات المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	17:30-14:30	
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	18:00-14:30	
الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	18:30-15:00	
حفل الافتتاح قاعة بلو، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	20:30-19:30	

*جلسة مغلقة

الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019

اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة* قسم الوفود 8 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	09:00-08:00	
مجلس منتدى البرلمانين الشباب* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	10:00-09:00	
المجلس الحاكم القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	11:00-09:00	
اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان مناقشة مشروع القرار حول تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمان في ضمان الحق في الصحة. المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-09:00	
اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة -مناقشة حول تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج -الجزء المتعلق بالتحضيرات للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الأطراف) في تشيلي في كانون الأول/ديسمبر 2019 القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-09:00	
اجتماع جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	12:30-11:00	جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية
الجمعية العامة: بداية المناقشة العامة حول موضوع تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية ومساهمة التعاون الإقليمي القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-11:00	
لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-11:00	
صورة جماعية - جميع رؤساء الوفود	13:00	

*جلسة مغلقة

تابع الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019		
الجمعية العامة: المناقشة العامة القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	17:00-14:30	
اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	17:30-14:30	جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية
لجنة شؤون الشرق الأوسط قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	17:30-14:30	
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	18:00-14:30	
اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان صياغة مشروع القرار في الجلسة العامة حول تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة. المدراج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	18:30-14:30	
منتدى البرلمانيين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	18:30-14:30	
الجمعية العامة: -قرار حول البند الطارئ القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	18:30-17:00	
الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019		
مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	10:30-09:00	
مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة* القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	10:30-09:00	
الجمعية العامة -مناقشة حول البند الطارئ، -مواصلة المناقشة العامة -جزء خاص لإحياء الذكرى السنوية الـ130 للاتحاد البرلماني الدولي القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-09:00 10:00-09:00 12:00-10:00 13:00-12:00	

* جلسة مغلقة

تابع الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان الانتهاء من صياغة مشروع القرار في الجلسة العامة حول تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة. المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-09:00	
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-09:30	
اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	12:30-10:30	جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية
مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	12:30-11:00	
ورشة عمل حول عدم إغفال أحد في التمثيل السياسي: الحصص الجندرية وحصص الشباب القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	12:30-11:00	
الفريق الاستشاري المعني بالصحة* (باللغة الإنجليزية فقط) القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	14:00-11:00	
لجنة شؤون الشرق الأوسط* القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	16:00-14:30	
حوار رؤساء البرلمانات المشاركين* مائدة مستديرة وجلسات فرعية القاعات 1/3 و 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	17:30-14:30	
اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	17:30-14:30	جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية
اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين - حلقة نقاش بشأن تنفيذ قرار العام 2014 بعنوان نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات - حلقة نقاش حول موضوع تجريم غسل الأموال المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	18:30-14:30	

*جلسة مغلقة

تابع الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019		
الجمعية العامة مواصلة المناقشة العامة القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	18:30-14:30	
لجنة الصياغة المحتملة حول البند الطارئ* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	18:30-14:30	
ورشة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات: وجهات نظر برلمانية من أجل المضي قدماً القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	18:30-16:30	
الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019		
مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية)* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	10:00-09:00	
مناقشة متكافئة الفرص حول موضوع #ليس في برلماني: الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	10:30-09:00	
مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان* القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	11:00-09:00	
-الجمعية العامة: مواصلة المناقشة العامة القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-09:00	
ورشة عمل حول الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع: التحدي الاقتصادي في عصرنا القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	12:30-09:30	
اللجنة التنفيذية* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-10:00	

*جلسة مغلقة

تابع الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019

اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	12:30-10:30	جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية
اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين جلسة استماع للخبراء حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن، لمواجهة التحديات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-11:00	
الجلسة المفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي: إعطاء الأولوية للإنسانية: اتفاقيات جنيف - حماية الأشخاص في النزاعات المسلحة لمدة 70 عاماً القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	13:00-11:30	
فعالية جانبية حول موضوع الوصول إلى من يصعب الوصول إليهم: كيف يمكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع؟ القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	14:30-13:00	
اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة مناقشة حول متابعة القرار الذي اعتمد في آذار/مارس 2014: نحو تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمغرافية، والقيود الطبيعية المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	16:30-14:30	
اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	17:30-14:30	جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية
لجنة شؤون الشرق الأوسط* قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	17:30-14:30	
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين* القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	18:00-14:30	

*جلسة مغلقة

تابع الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019		
<p>الجمعية العامة</p> <p>- اعتماد القرار حول البند الطارئ،</p> <p>- الجزء الخاص: جائزة السياسات في المستقبل للعام 2019 حول تمكين الشباب</p> <p>- اختتام المناقشة العامة</p> <p>القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا</p>	18:00-14:30	
<p>اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة</p> <p>- حلقة نقاش: احترام القانون الدولي تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة</p> <p>- حلقة نقاش: دراسة استقصائية عن العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة</p> <p>القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا</p>	18:30-14:30	
<p>اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان</p> <p>اعتماد مشروع القرار حول تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.</p> <p>المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا</p>	18:30-17:00	
الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019		
<p>مكتب النساء البرلمانيات*</p> <p>قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا</p>	10:30-08:30	
<p>المجلس الحاكم</p> <p>- القرارات حول حقوق الإنسان للبرلمانيين</p> <p>- وتقارير الاجتماعات المتخصصة</p> <p>القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا</p>	13:00-09:30	
<p>- استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021</p> <p>البرلمان في عالم متغير</p> <p>استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021</p> <p>نُظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية</p> <p>القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا</p>	13:00-11:00	

تابع الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

<p>المجلس الحاكم</p> <p>القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا</p>	<p>14:30-</p>	
<p>الجمعية العامة</p> <p>- اعتماد القرارات</p> <p>- تقارير اللجان الدائمة</p> <p>- الوثيقة الختامية للمناقشة العامة،</p> <p>- والجلسة الختامية</p> <p>القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا</p>	<p>عند انتهاء المجلس الحاكم</p>	

فعاليات الجمعية العامة الأخرى بما فيها
الجلسات المتعلقة



مناقشات اللجان
أو المناقشات العامة




الجمعية العامة
أو المجلس الحاكم




دليل الرموز:

GENERAL TIMETABLE OF THE 141st ASSEMBLY AND RELATED MEETINGS*Belgrade, 13 to 17 October 2019***Thursday, 10 October 2019**

	14.00 – 18.00	Beginning of Registration <i>Lobby, Building A, Sava Centre</i>
	14.30 – 18.00	Sub-Committee on Finance* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>

Friday, 11 October 2019

	10.00 – 13.00	Executive Committee*
	15.00 – 18.00	<i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>

Saturday, 12 October 2019









	09.00 – 10.00	Gender Partnership Group* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	09.30 – 13.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* <i>Hall 3/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	10.00 – 13.00	Executive Committee* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* <i>Hall 3/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	15.00 – 18.00	Executive Committee* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>

Sunday, 13 October 2019

	09.00 – 10.00	Bureau of Women Parliamentarians* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	09.30 – 10.30	Meeting of Advisers and Secretaries to delegations <i>Hall 2/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	10.30 – 13.00	Forum of Women Parliamentarians <i>Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	11.00 – 13.00	Meeting with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and Presidents of the Standing Committees* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	11.00 – 13.00	Group of Facilitators for Cyprus* <i>Hall 15/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	11.30 – 13.00	Break out Group of the Forum of Women Parliamentarians <i>Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	14.30 – 17.30	Forum of Women Parliamentarians <i>Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* <i>Hall 3/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	15.00 – 18.30	High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	19.30 – 20.30	Inaugural Ceremony <i>Blue Hall, Building B, Sava Centre</i>

* closed session

Monday, 14 October 2019

	08.00 – 09.00	Assembly Steering Committee* <i>Delegation Unit 8 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	09.00 – 10.00	Board of the Forum of Young Parliamentarians* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	09.00 – 11.00	Governing Council <i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	09.00 – 13.00	Standing Committee on Democracy and Human Rights Debate on the draft resolution <i>Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health</i> <i>Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	09.00 – 13.00	Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade - Debate on <i>Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production</i> - Segment on preparations for the <i>Parliamentary Meeting at the United Nations Climate Change Conference (COP 25) in Chile</i> in December 2019 <i>Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
ASGP	11.00 – 12.30	ASGP Meeting <i>Hall 2/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	11.00 – 13.00	Assembly: Start of the General Debate on the theme <i>Strengthening international law: Parliamentary roles and mechanisms, and the contribution of regional cooperation</i> <i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	11.00 – 13.00	Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	13.00	Group photo – all Heads of delegation
	14.30 – 17.00	Assembly: General Debate <i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
ASGP	14.30 – 17.30	ASGP Meeting <i>Hall 2/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* <i>Hall 3/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	14.30 – 18.30	Standing Committee on Democracy and Human Rights Drafting in plenary of the draft resolution on <i>Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health</i> <i>Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	14.30 – 18.30	Forum of Young Parliamentarians of the IPU <i>Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	17.00 – 18.30	Assembly: - Decision on the emergency item <i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>














* closed session

Tuesday, 15 October 2019



	09.00 – 10.30	Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	09.00 – 10.30	Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade* <i>Hall 15/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	09.00 – 13.00	Assembly
	09.00 – 10.00	- Debate on the emergency item,
	10.00 – 12.00	- Continuation of the General Debate, and
	12.00 – 13.00	- Special segment to mark the 130 th Anniversary of the IPU <i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	09.00 – 13.00	Standing Committee on Democracy and Human Rights Completion of drafting in plenary of the draft resolution <i>Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health</i> <i>Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	09.30 – 13.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* <i>Hall 3/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
ASGP	10.30 – 12.30	ASGP Meeting <i>Hall 2/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	11.00 – 12.30	Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	11.00 – 12.30	Workshop on <i>Leaving no one behind in political representation: Gender and youth quotas</i> <i>Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	11.00 – 14.00	Advisory Group on Health* (English only) <i>Hall 15/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	14.30 – 16.00	Committee on Middle East Questions* <i>Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	14.30 - 17.30	Speakers' Dialogue* Roundtable and break-out sessions <i>Halls 3/1 and 15/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
ASGP	14.30 – 17.30	ASGP Meeting <i>Hall 2/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	14.30 - 18.30	Standing Committee on Peace and International Security - Panel discussion on the implementation of the 2014 resolution entitled <i>Towards a nuclear-weapon-free world: The contribution of parliaments</i> - Panel discussion on the theme of <i>Criminalization of money laundering</i> <i>Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	14.30 – 18.30	Assembly Continuation of the General Debate <i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	14.30 – 18.30	Possible drafting committee on the emergency item* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	16.30 – 18.30	Workshop on the <i>United Nations Convention on the Rights of the Child: 30 years on, achievements and challenges</i> <i>Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>

* closed session






Wednesday, 16 October 2019

	09.00 – 10.00	Gender Partnership Group* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	09.00 – 10.30	Parity debate on the theme #Not In My Parliament: National and regional strategies <i>Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	09.00 – 11.00	Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights* <i>Hall 3/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	09.00 – 13.00	Assembly: Continuation of the General Debate <i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	09.30 – 12.30	Workshop on SDG 8: <i>Achieving full and productive employment and decent work for all: The economic challenge of our time</i> <i>Hall 15/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	10.00 – 13.00	Executive Committee* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
ASGP	10.30 – 12.30	ASGP Meeting <i>Hall 2/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	11.00 – 13.00	Standing Committee on Peace and International Security Expert hearing <i>Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences</i> <i>Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	11.30 – 13.00	Open session of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law: <i>Placing humanity first: The Geneva Conventions – Protecting people in armed conflict for 70 years</i> <i>Hall 3/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	13.00 – 14.30	Side event on the theme <i>Reaching the hard-to-reach: How to make UHC a reality for all?</i> <i>Hall 15/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	14.30 – 16.30	Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade Debate on follow-up to the resolution adopted in March 2014: <i>Towards risk-resilient development: Taking into consideration demographic trends and natural constraints</i> <i>Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
ASGP	14.30 – 17.30	ASGP Meeting <i>Hall 2/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>
	14.30 – 17.30	Committee on Middle East Questions* <i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i>
	14.30 – 18.00	Committee on the Human Rights of Parliamentarians* <i>Hall 3/1 (first floor), Building A, Sava Centre</i>
	14.30 – 18.30	Assembly - Adoption of the resolution on the emergency item, and - Special segment: Future Policy Award 2019 on Youth Empowerment - Conclusion of the General Debate <i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i>

* closed session

	14.30 – 18.30	<p>Standing Committee on United Nations Affairs</p> <ul style="list-style-type: none"> - Panel discussion: <i>Respect for international law in keeping with the UN Charter and other relevant resolutions</i> - Panel discussion: <i>Survey on the relationship between parliaments and the United Nations</i> <p><i>Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i></p>
	17.00 – 18.30	<p>Standing Committee on Democracy and Human Rights</p> <p>Adoption of the draft resolution on <i>Achieving universal health coverage by 2030: The role of parliaments in ensuring the right to health</i></p> <p><i>Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre</i></p>

Thursday, 17 October 2019

	08.30 – 10.30	<p>Bureau of Women Parliamentarians*</p> <p><i>Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre</i></p>
	09.30 – 13.00	<p>Governing Council</p> <ul style="list-style-type: none"> - Decisions on the human rights of MPs, and - Reports of specialized meetings <p><i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i></p>
	11.00 – 13.00	<p>Preliminary consultation on the 2021 Global Parliamentary Report <i>Parliament in a changing world</i></p> <p>Jointly organized by the IPU and the ASGP</p> <p><i>Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i></p>
	14.30 -	<p>Governing Council</p> <p><i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i></p>
	At the end of the Governing Council	<p>Assembly</p> <ul style="list-style-type: none"> - Adoption of resolutions - Reports of the Standing Committees - Outcome document of the General debate, and - Closing sitting <p><i>Hall 1/0 (ground floor), Building A, Sava Centre</i></p>

Legend:

Assembly /
Governing Council



Committees /
Panel discussions



Other Assembly events,
including *in camera*
sessions



* *closed session*

الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

مكان الاجتماعات وبرنامج العمل:

تجري اجتماعات الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات المجلس الحاكم، وكذلك اجتماعات اللجان الدائمة، وجميع الأنشطة المرتبطة بها وبعض الفعاليات في مركز المؤتمرات سافا، في مدينة بلغراد وفق برنامج العمل التالي:

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الخميس	2019/10/10	14:00	18:00	بدء التسجيل	البهو، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	18:00	اللجنة الفرعية للتمويل	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
الجمعة	2019/10/11	10:00	13:00	اللجنة التنفيذية	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		15:00	18:00			
السبت	2019/10/12	09:00	10:00	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجنديرية)	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		09:30	13:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
السبت	2019/10/12	10:00	13:00	اللجنة التنفيذية	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		14:30	18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		15:00	18:00	اللجنة التنفيذية	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		17:00	19:00	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية	القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
الأحد	2019/10/13	09:00	10:00	مكتب النساء البرلمانيات	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		09:30	10:30	اجتماع المستشارين والأمناء للوفود	القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		09:30	11:00	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الآسيوية	القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		09:30	12:30	الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		10:30	13:00	منتدى النساء البرلمانيات	المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأحد	2019/10/13	11:00	13:00	اجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		11:00	13:00	مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص	القاعة 1/15 (الطابق الأول) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		11:30	13:00	المجموعة الفرعية لمنتدى النساء البرلمانيات	القاعة 0/3 (الطابق الأرضي) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		11:30	13:00	الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية الإسلامية	القاعة 0/2 (الطابق الأرضي) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	17:30	منتدى النساء البرلمانيات	المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		15:00	18:30	الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		19:30	20:30	حفل الافتتاح	قاعة بلو، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	
الاثنين	2019/10/14	08:00	09:00	اللجنة التوجيهية (لجنة التسيير) للجمعية العامة	قسم الوفود 8 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		09:00	10:00	مجلس منتدى البرلمانيين الشباب	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	2019/10/14	09:00	11:00	المجلس الحاكم	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		09:00	13:00	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان مناقشة مشروع القرار حول تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.	المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	
		09:00	13:00	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، والتنمية، والتجارة -مناقشة حول تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج -الجزء المتعلق بالتحضيرات للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (الدورة الخامسة والعشرون لمؤتمر الأطراف) في تشيلي في كانون الأول/ديسمبر 2019	القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الإثنين	2019/10/14	11:00	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعة 0/2 (الطابق الأرضي) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		11:00	13:00	الجمعية العامة: بداية المناقشة العامة حول موضوع تعزيز القانون الدولي: الأدوار والآليات البرلمانية ومساهمة التعاون الإقليمي	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		11:00	13:00	لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		13:00		صورة جماعية - جميع رؤساء الوفود		
		14:30	17:00	الجمعية العامة: المناقشة العامة	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعة 0/2 (الطابق الأرضي) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		14:30	18:30	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان صياغة مشروع القرار في الجلسة العامة حول تحقيق التغطية الصحية الشاملة بجول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.	المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	18:00	منتدى البرلمانين الشباب في الاتحاد البرلماني الدولي	القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		17:00	18:30	الجمعية العامة: قرار حول البند الطارئ	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
الثلاثاء	2019/10/15	09:00	10:30	مكتب اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		09:00	10:30	مكتب اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة	القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		09:00	13:00	الجمعية العامة -مناقشة حول البند الطارئ، -مواصلة المناقشة العامة -جزء خاص لإحياء الذكرى السنوية ال 130 للاتحاد البرلماني الدولي	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	2019/10/15	09:00	13:00	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان الانتهاء من صياغة مشروع القرار في الجلسة العامة حول تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.	المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	
		09:30	13:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		10:30	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		11:00	12:30	مكتب اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		11:00	12:30	ورشة عمل حول عدم إغفال أحد في التمثيل السياسي: الحصص الجندرية وحصص الشباب القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		11:00	14:00	الفريق الاستشاري المعني بالصحة (باللغة الإنجليزية فقط)	القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		14:30	16:00	لجنة شؤون الشرق الأوسط	القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	2019/10/15	14:30	17:30	حوار رؤساء البرلمانات المشاركين مائدة مستديرة وجلسات فرعية	القاعتين 1/3 و 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعة 0/2 (الطابق الأرضي) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	18:30	اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين - حلقة نقاش بشأن تنفيذ قرار العام 2014 بعنوان نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات - حلقة نقاش حول موضوع تجريم غسل الأموال	المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	18:30	الجمعية العامة: مواصلة المناقشة العامة	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	18:30	لجنة الصياغة المحتملة حول البند الطارئ	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الثلاثاء	2019/10/15	16:30	18:30	ورشة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات: وجهات نظر برلمانية من أجل المضي قدماً	القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
الأربعاء	2019/10/16	09:00	10:00	مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		09:00	10:30	مناقشة متكافئة الفرص حول موضوع #ليس في برلماني: الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية	المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	
		09:00	11:00	مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الانسان	القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		09:00	13:00	الجمعية العامة: مواصلة المناقشة العامة	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
				ورشة عمل حول الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع: التحدي الاقتصادي في عصرنا	القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الأربعاء	2019/10/16	09:30	12:30	اللجنة التنفيذية	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		10:30	12:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعة 0/2 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		11:00	13:00	اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين جلسة استماع للخبراء حول الاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلام والأمن، لمواجهة التهديدات والنزاعات الناتجة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ	المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	
		11:30	13:00	الجلسة المفتوحة للجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي: إعطاء الأولوية للإنسانية: اتفاقيات جنيف - حماية الأشخاص في النزاعات المسلحة لمدة 70 عاماً	القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		13:00	14:30	فعالية جانبية حول موضوع الوصول إلى من يصعب الوصول إليهم :كيف يمكن تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع؟	القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
الأربعاء	2019/10/16	14:30	16:30	اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة مناقشة حول متابعة القرار الذي اعتمد في آذار/مارس 2014: نحو تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمغرافية، والقيود الطبيعية	المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	17:30	اجتماع جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعة 0/2 (الطابق الأرضي) ، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30	17:30	لجنة شؤون الشرق الأوسط	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة
		14:30	18:00	لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا "	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
		14:30	18:00	الجمعية العامة - اعتماد قرار حول البند الطارئ، - الجزء الخاص: جائزة السياسات في المستقبل للعام 2019 حول تمكين الشباب - اختتام المناقشة العامة	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
الأربعاء	2019/10/16	14:30	18:30	اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة - حلقة نقاش: احترام القانون الدولي تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى ذات الصلة - حلقة نقاش: دراسة استقصائية عن العلاقة بين البرلمانات والأمم المتحدة	القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		17:00	18:30	اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان اعتماد مشروع القرار حول تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030: دور البرلمانات في ضمان الحق في الصحة.	المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	
الخميس	2019/10/17	08:30	10:30	مكتب النساء البرلمانيات	قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا	مغلقة

اليوم	التاريخ	بدء الجلسة	انتهاء الجلسة	الفعالية	مكان الانعقاد	نوع الجلسة
الخميس	2019/10/17	09:30	13:00	المجلس الحاكم -قرارات حول حقوق الانسان للبرلمانيين، -تقارير عن الاجتماعات المتخصصة	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		11:00	13:00	-استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021 البرلمان في عالم متغير نُظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية	القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
		14:30		-المجلس الحاكم	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	
			عند انتهاء المجلس الحاكم	الجمعية العامة -اعتماد القرارات -تقارير اللجان الدائمة -الوثيقة الختامية للمناقشة العامة، -الجلسة الختامية	القاعة 0/1 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا	



الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

130
Years of empowering parliamentarians

الاحتفال بالذكرى السنوية الـ130

للاتحاد البرلماني الدولي

مذكرة توضيحية

يحتفل الاتحاد البرلماني الدولي بالذكرى السنوية الـ130 له من حزيران/يونيو 2019 لغاية حزيران/يونيو 2020. ولدى الاحتفال بهذه الذكرى، يحرص الاتحاد البرلماني الدولي على أن يكون شاملاً قدر الإمكان من خلال إشراك أعضائه. وتوفر الجمعية العامة الـ141، التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2019، الفرصة لإشراك الأعضاء مباشرة لإعطاء زخم لرسائل الاتحاد البرلماني الدولي وللحفاظ على زخم الذكرى حتى حلول حزيران/يونيو 2020. ويتمشى ذلك مع الحملة البرلمانية العالمية التي اتفقت عليها الهيئات الحاكمة للاتحاد البرلماني الدولي، باعتبارها المبادئ التوجيهية للاحتفال بالذكرى السنوية.

وضمن الموضوع العام "130 عاماً من تمكين البرلمانيين"، إن المقترحات أدناه مصممة من أجل إشراك الأعضاء قدر الإمكان خلال الأيام الخمسة للجمعية العامة.

الجزء المخصص من الجلسة العامة

ستلقي الكلمات الافتتاحية السيدة غابرييلا كوييفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، وستقدم لمحّة عامة عن الأنشطة التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية الـ130، بما فيها الاجتماع الخماسي الذي انعقد في المقر الرئيسي للاتحاد البرلماني الدولي، في 30 حزيران/يونيو.

وسيقدم السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، من خلال شريط فيديو قصير عن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، مختلف المبادرات التي اتخذها بعض من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية، حتى تاريخ اليوم.

وستقدم السيدة فالنتينا ماتفينكو، رئيسة مجلس الفدرالية، الجمعية الفدرالية لروسيا الاتحادية، تقرير الاجتماع الخماسي.

وستقدم السيدة مايا كوشكوفيتش، رئيسة الجمعية الوطنية في جمهورية صربيا ورئيسة الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، المبادرات التي قامت بها صربيا.

وبما أن فرنسا والمملكة المتحدة هما الأعضاء المؤسسين للاتحاد البرلماني الدولي، ستم دعوتهما إلى اعتلاء المنصة أولاً لتقديم التقرير حول إعادة عقد اجتماع مطابق للاجتماع الأول للاتحاد البرلماني الدولي.

ثم، ستم دعوة البرلمانات الأعضاء، التي نظمت فعاليات للاحتفال بالذكرى السنوية، من أجل أن تقدم مبادراتها، من مقعدها. وهي البلدان التالية:

- مملكة البحرين
- بنغلادش
- بوتان
- جمهورية جيبوتي
- المجر
- باراغواي
- أوزبكستان

وإذا سمح الوقت، ستم دعوة وفود أخرى للمشاركة في النقاش.

إجراءات التواصل الرامية إلى إشراك أكبر عدد ممكن من البرلمانيين في الاحتفال بالذكرى السنوية، في
#الجمعية_العامة_141

• كبنية صور/فيديو لدعم الاحتفال بالذكرى السنوية

سيضع فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي، في موقع مركزي من مركز المؤتمرات، كبنية للصور والفيديو مع ورق جدران ترمز الذكرى السنوية للاتحاد البرلماني الدولي وإضاءة، لتشجيع الأعضاء على الالتزام شخصياً بمسائل عدة، بمناسبة الذكرى السنوية الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي.

ولمساعدهم، ستتوفر ثماني بطاقات دعم – تحمل رسائل قصيرة تستخدم لوسائل التواصل الاجتماعي – في اللغات الإنجليزية، والفرنسية، والإسبانية. وترتبط الرسائل بالأهداف الاستراتيجية الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي، #الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً، والموضوع الإطاري حول التمكن:

ألتزم بالمساواة الجندرية

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #تمكين #النساء_البرلمانيات

ألتزم بتمكين الشباب

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #تمكين #البرلمانيون_الشباب

ألتزم بعدم إغفال أي أحد

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #أهداف_التنمية_المستدامة

ألتزم بالمكافحة من أجل حقوق الإنسان

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #تمكين #حقوق_الإنسان

ألتزم بمكافحة تغير المناخ

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #حالة_طوارئ_مناخية

ألتزم بالصحة للجميع

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #الصحة_للجميع

ألتزم بتعزيز الديمقراطية

#الاتحاد_البرلماني_الدولي_130_عاماً #البرلمانات_القوية

وستتوفر بعض البطاقات البيضاء عليها شعار الذكرى السنوية للاتحاد البرلماني الدولي ووسائل مرئية أخرى للأعضاء الذين يرغبون بإضفاء الطابع الشخصي على التزامهم. ويمكن للأعضاء تقديم المزيد من التفاصيل عن رسالتهم في المنشور على وسائل التواصل الاجتماعي المرافق لصورتهم.

وستضم الكيئة فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي وموظفين محليين لتشجيع على المشاركة والتفاعل. ويمكن أن يستخدم الأعضاء الكيئة لتصوير فيديو قصير ونشره على الإنستغرام.

• الترويج

أعد فريق الاتصالات التابع للاتحاد البرلماني الدولي منتجات ترويجية (أساور وأكواب للذكرى)، وستكون مجانية، وتقدم كحافز للأعضاء الذين يساهمون في مبادرات الذكرى السنوية، مثلاً لأولئك الذين يقومون بتعهد وينشرون على وسائل التواصل الاجتماعي.

• المعرض

سيقدم البرلمان الصربي معرض الذكرى السنوية للاتحاد البرلماني الدولي 1889-2019: الاحتفال بمرور 130 عاماً على تأسيس الاتحاد البرلماني الدولي خلال الجمعية العامة في موق مركزي من مركز المؤتمرات.

ويخبر المعرض قصة الاتحاد البرلماني الدولي - ربط ماضيه بتأثيره الحاضر - في ستة فصول مقسمة إلى 20 لوحاً.





141st IPU Assembly

Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019



Celebrating IPU's 130th anniversary

Concept note

The IPU is celebrating its 130th anniversary from June 2019 to June 2020. In celebrating this anniversary, the IPU is keen to be as inclusive as possible by involving its Membership. The 141st Assembly in October 2019 provides an excellent opportunity to engage the Membership directly to amplify the IPU's messaging and to keep the anniversary momentum going until June 2020. This is in line with the Global Parliamentary Campaign agreed to by the IPU governing bodies as the guidelines for celebrating the anniversary.

Under the umbrella theme of "130 years of empowering parliamentarians", the proposals below are designed to involve Members as much as possible during the five days of the Assembly.

Dedicated segment of the Plenary session

Ms. Gabriela Cuevas Barron, IPU President, will deliver opening remarks and present an overview of the activities organized by the IPU to mark the 130th anniversary, including the Quintet Meeting held at IPU Headquarters on 30 June.

Mr. Martin Chungong, IPU Secretary General, will introduce, by way of a short Members' compilation video, the various initiatives undertaken by some IPU Members to celebrate the anniversary to date.

Ms. Valentina Matvienko, Chairperson of the Council of the Federation, Federal Assembly of the Russian Federation, will present the report of the Quintet Meeting.

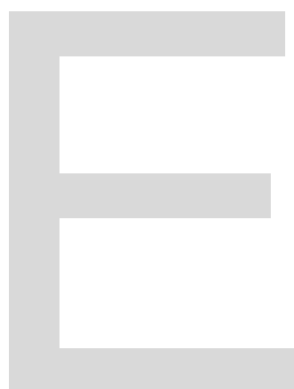
Ms. Maja Gojković, Speaker of the National Assembly of the Republic of Serbia and President of the 141st IPU Assembly, will present Serbia's initiatives.

As the founding Members of the IPU, France and the United Kingdom will then be invited to come to the stage first to present the report on the recreation of the original first IPU meeting.

Member Parliaments which have organized anniversary events will then be invited to present their initiatives from their seats. These include:

- Bahrain
- Bangladesh
- Bhutan
- Djibouti
- Hungary
- Paraguay
- Uzbekistan

Time allowing, other delegations will be more than welcome to contribute to the discussion.



Communication actions to include as many parliamentarians as possible in the celebration of the anniversary at #IPU141

- ***Pledging photo/video booth***

The IPU communications team will set up, in a central location of the conference centre, a video and photo booth with IPU anniversary backdrop wallpaper and professional lighting to encourage Members to personally commit to various issues on the occasion of the IPU's 130th anniversary.

To help them, eight pledging cards – with short, simple messages that work on social media – will be available in English, French and Spanish. The messages link to the IPU's key strategic objectives, #IPU130years, and the anniversary umbrella theme of empowerment:

I commit to gender equality

#IPU130years #Empowering #WomenMPs

I commit to empowering youth

#IPU130years #Empowering #YoungMps

I commit to leaving no one behind

#IPU130years #SDGs

I commit to fighting for human rights

#IPU130years #HumanRights

I commit to fighting climate change

#IPU130years #ClimateEmergency

I commit to health for all

#IPU130years #HealthForAll

I commit to strengthening democracy

#IPU130years #StrongParliaments

Some blank pledging cards with the IPU anniversary logo and branding will be available for Members wishing to personalize their pledge. Members can also elaborate on their message in the social media post accompanying the pledge photograph.

The booth will be staffed by the IPU communications team and local staff to encourage sharing and interaction. The booth can also be used by Members to produce short videos for posting on Instagram.

- ***Merchandising***

The communications team has produced merchandising (anniversary bracelets and mugs) which will be free of charge and given as an incentive to Members who contribute to the anniversary initiatives, for example, those who make a pledge and share on social media.

- ***Exhibition***

The Serbian Parliament will show the IPU anniversary exhibition *1889-2019: Celebrating 130 years of the IPU* during the Assembly in a central location in the conference centre.

The exhibition tells the story of the IPU – linking its past with its present impact—in six chapters divided over 20 panels.



الاجتماع التنسيقي للجمعية البرلمانية الآسيوية
على هامش الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي
الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر - من الساعة 09:30 حتى الساعة 11:00
مركز المؤتمرات سافا 0/3، الطابق الأرضي
بلغراد-صربيا

مشروع جدول الأعمال

1. إقرار جدول الأعمال
2. الكلمة الافتتاحية لمعالي البروفيسور مصطفى شنطوب، رئيس الجمعية البرلمانية الآسيوية،
3. تقرير سعادة الدكتور محمد رضا مجيدي، الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية، حول أنشطة الأمانة العامة للجمعية البرلمانية الآسيوية منذ انعقاد الاجتماع التنسيقي الأخير في الدوحة، دولة قطر،
4. النظر في البنود الطارئة،
5. ما يستجد من أعمال





**Asian Parliamentary Assembly Coordinating Meeting
On the Sideline of the 141st IPU Assembly
Sunday 13 October 2019- 09:30-11:00 hours
Sava Center-Hall 3/0, G/F
BELGRADE- SERBIA**

DRAFT AGENDA

1. Adoption of the Agenda
2. Opening Remarks by H.E Prof. Mustafa Şentop, President of the Asian Parliamentary Assembly,
3. Report by H.E .Dr. Mohammad Reza MAJIDI, APA Secretary General on the activities of the APA Secretariat since the last Coordinating Meeting in Doha, Qatar,
4. Consideration of emergency items,
5. Any other matters

الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

12 أيلول/سبتمبر 2019

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

والتمويل والتجارة

مناقشة حول متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي الذي تم اعتماده في آذار/مارس 2014: نحو تحقيق تنمية قادرة على التكيف مع المخاطر: مراعاة الاتجاهات الديمقراطية، والقيود الطبيعية"

الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (من الساعة 14:30 حتى الساعة 16:30)

المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا

مذكرة توضيحية

إن الجمعية العامة الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي، التي انعقدت في العام 2014، اعتمدت قراراً وفر إرشادات هامة للبرلمانات حول نوع الدور الذي يمكن أن تؤديه في معالجة الأسباب الرئيسية لمخاطر الكوارث. يمكن أن تضمن بناء روابط أقوى بين السياسات والبرامج المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث والتعافي منها، وتغير المناخ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل، والتخطيط المدني، والديناميات الديموغرافية وحماية البيئة. من أجل التمكن من القيام بذلك، حث الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات، بين أمور أخرى، على تعزيز دورها الرقابي واتخاذ إجراءات فورية لمراجعة التشريعات القائمة المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث. وأكدت أيضاً على أن الحد من مخاطر الكوارث وحماية حياة الناس هي المسؤولية القانونية لجميع ممثلي الشعب.



ولقد شهد جدول أعمال التنمية ما بعد العام 2015 تقدماً ملحوظاً منذ اعتماد القرار المذكور أعلاه، وخاصةً من خلال الاتفاق على مجموعة شاملة بعيدة المدى، محورها الناس، تضم أهدافاً وغايات عالمية وإنمائية كجزء من خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

بالإضافة إلى ذلك، تم التوصل إلى اتفاق دولي بشأن تغير المناخ، وهو اتفاق باريس، وتم الاتفاق على هيكل جديد للحد من مخاطر الكوارث، المتمثل بإطار سندي. ويحتوي هذا الأخير على تحول مهم من إدارة الكوارث إلى إدارة مخاطر الكوارث، ويركز على نهج وقائية محورها الناس ويدرك أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية للحد من مخاطر الكوارث. ومع ذلك، تستمر آثار الكوارث في الارتفاع، مما يهدد حياة الناس وسبل عيشهم، ويعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويضر بالبيئة.

وستتناول حلقة النقاش الأسئلة التالية:

- ما هي أهم التطورات منذ اعتماد القرار في ضمان أخذ الديناميات الديموغرافية والقيود الطبيعية في الاعتبار كجزء من مناهج التنمية المقاومة للمخاطر؟
- ما نوع العمل البرلماني الذي أثبت فعاليته في دعم الانتقال إلى التنمية المقاومة للمخاطر؟ ما هي أمثلة الممارسات الجيدة التي يمكن مشاركتها؟
- ما هي النهج التي لم تنجح و / أو في المجالات التي لم يتحقق فيها تقدم بعد؟ ما الذي لا يزال يتعين القيام به وما الدور الذي يمكن أن يؤديه البرلمانيون؟

الرئيسة: السيدة فيرونیکا موزيندا تسييتسي، رئيسة، اللجنة الدائمة

المتحدثون: السيدة كيرسي مادي، مديرة، مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث (UNDRR)

السيدة ألانا أرميتاج، المديرية الإقليمية لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، صندوق الأمم المتحدة
للأنشطة السكانية





141st IPU Assembly

**Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019**



Standing Committee on
Sustainable Development,
Finance and Trade

12 September 2019

Debate on follow-up to the IPU resolution adopted in March 2014: *Towards risk-resilient development: Taking into consideration demographic trends and natural constraints*

*Wednesday, 16 October 2019 (2.30 – 4.30 p.m.)
Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre*

Concept note

The 130th IPU Assembly, which was held in 2014, adopted a resolution that provided important guidance to parliaments on the kind of role they could play in addressing the underlying causes of disaster risk. They could ensure that stronger linkages are built between policies and programmes relating to disaster risk reduction and recovery, climate change, long-term economic and social development, urban planning, demographic dynamics and environmental protection. In order to be able to do so the IPU urged parliaments to, inter alia, enhance their oversight role and take immediate action to review existing legislation related to disaster risk reduction. It further emphasized that reducing disaster risk and protecting people's lives were the legal responsibility of all public representatives.

The post-2015 development agenda has seen significant progress since the adoption of the above-mentioned resolution, notably through the agreement on a comprehensive, far-reaching and people-centred set of universal and transformative Goals and targets as part of the 2030 Agenda for Sustainable Development. Furthermore, an international agreement on climate change, the Paris Agreement, has been reached and a new framework for disaster risk reduction, the Sendai Framework, has been agreed. The latter contains an important shift from disaster management to disaster risk management, focusses on people-centred preventive approaches and recognizes that the State has the primary responsibility to reduce disaster risk. Nonetheless, disaster impacts continue to rise, thus threatening people's lives and livelihoods, derailing socio-economic development and damaging the environment.

The panel discussion will address the following questions:

- What are the most important developments since the adoption of the resolution in ensuring that demographic dynamics and natural constraints are taken into consideration as part of risk-resilient development approaches?
- What kind of parliamentary action has proven to be effective in supporting a transition to risk-resilient development? What examples of good practice can be shared?
- What approaches have not worked and/or in which areas has progress not yet been achieved? What still needs to be done and what role can parliamentarians play?

Chair: Ms. Veronica Muzenda Tsitsi, President, Standing Committee

Speakers: Ms. Kirsi Madi, Director, United Nations Office for Disaster Risk Reduction (UNDRR)

Ms. Alanna Armitage, Regional Director for Eastern Europe and Central Asia, United Nations Population Fund (UNFPA)

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

12 أيلول/سبتمبر 2019

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

والتمويل والتجارة

إحاطة عن

المساهمة البرلمانية في

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ للعام 2019

الإثنين، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (من الساعة 11:30 حتى الساعة 13:00)

القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا

مذكرة توضيحية

على غرار السنوات السابقة، ينظم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً برلمانياً في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ25). إن الاجتماع منظم بالشراكة مع مجلس الشيوخ التشيلي وسينعقد في 2 كانون الأول/ديسمبر 2019، في سانتياغو، تشيلي.

ومن المتوقع أن يعتمد الاجتماع البرلماني وثيقة ختامية. وقد عُهد إلى المقرر السناتور غيدو جيراردي لافين، المعين من مجلس الشيوخ التشيلي، إعداد المسودة الأولية للوثيقة الختامية. وستستمع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة إلى عرض عن المسودة الأولية وستسمح لها الفرصة لتبادل الآراء حول شكلها ومحتواها.

وينبغي إرسال التعديلات على المسودة الأولية للوثيقة الختامية، خطياً، إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، قبل 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. سيضع المقرر بعدها الصيغة النهائية للمسودة وسيشرها الاتحاد البرلماني الدولي على موقعه الإلكتروني، قبل الاجتماع البرلماني. وستُقدم مسودة الوثيقة الختامية إلى الجلسة الختامية للاجتماع البرلماني، بهدف اعتمادها بالإجماع.

الرئيس: السيدة فيرونیکا موزندا تسيتسي، رئيسة اللجنة

المتحدث: السيد غيدو جيراردي لافين، سناتور، مقرر الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأطراف الـ 25





141st IPU Assembly

**Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019**



Standing Committee on
Sustainable Development,
Finance and Trade

12 September 2019

Briefing on The Parliamentary contribution to the 2019 UN Climate Change Conference

*Monday, 14 October 2019 (11.30 a.m. – 1 p.m.)
Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre*

Concept note

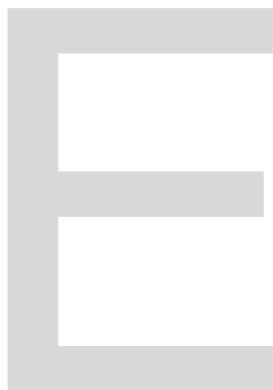
As in previous years, the IPU is organizing a Parliamentary Meeting at the next UN Climate Change Conference (COP 25). The meeting is being organized jointly with the Senate of Chile and will take place on 2 December 2019 in Santiago, Chile.

The Parliamentary Meeting is expected to adopt an outcome document. The Rapporteur appointed by the Senate of Chile, Mr. Guido Girardi Lavin, Senator, has been entrusted with preparing a preliminary draft of the outcome document. The Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade will hear a presentation of the preliminary draft and will have an opportunity to exchange views on its form and content.

Amendments to the preliminary draft outcome document should be sent in writing to the IPU Secretariat by 15 November 2019. The Rapporteur will then finalize the draft and the IPU will publish it on its website ahead of the Parliamentary Meeting. The draft outcome document will be presented to the closing session of the Parliamentary Meeting with a view to it being adopted by consensus.

Chair: Ms. Veronica Muzenda Tsitsi, Committee President

Speaker: Mr. Guido Girardi Lavin, Senator, Rapporteur to the Parliamentary Meeting at COP 25





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ25)

2 كانون الأول/ديسمبر 2019

نظم بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي ومجلس الشيوخ التشيلي

المسودة الأولية للوثيقة الختامية

المعدة من قبل مقرر الاجتماع، السيد غيدو جيراردي، عضو مجلس الشيوخ التشيلي

سينعقد الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ25) بتاريخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2019. ومن المتوقع أن يعتمد الاجتماع وثيقة ختامية. وأعد السيد غيدو جيراردي، مقرر الاجتماع، والمعين من مجلس الشيوخ التشيلي، مسودة أولية للوثيقة الختامية، حسبما هو معروض أدناه. إن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدعوون إلى النظر في المسودة الأولية وتقديم التعليقات والملاحظات حول شكلها ومحتواها، بموعد أقصاه 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وستسوح الفرصة للمشاركين في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي بمناقشة المسودة الأولية للوثيقة الختامية خلال جلسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة. ونظراً إلى المدخلات المقدمة من خلال هذه القنوات، سيضع المقرر الصيغة النهائية للمسودة وسيُنشرها الاتحاد البرلماني الدولي على موقعه الإلكتروني، قبل الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأطراف الـ25. وستقدم مسودة الوثيقة الختامية إلى الجلسة الختامية للاجتماع البرلماني، بهدف اعتمادها بالإجماع.



نحن، البرلمانين من جميع أنحاء العالم والأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي المشاركين في الاجتماع البرلماني الذي سينعقد في 2 كانون الأول/ديسمبر 2019، في سانتياغو، تشيلي، بمناسبة الدورة الـ 25 لمؤتمر الأطراف (COP 25)، لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ،

إذ يساورنا القلق إزاء الظواهر المناخية القاسية قد تسببت، خلال العقد الماضي، بملايين الوفيات، وبتشريد جماعات بأكملها إثر الافتقار إلى المياه أو الطعام، وهدر آلاف الملايين من الأطنان من الموارد الغذائية الناجمة عن المد الأحمر والفيروسات المحمولة بالنواقل، والكوارث الطبيعية في جميع مناطق العالم، وتسارع ذوبان الأنهار الجليدية، ومستويات التلوث الجوي غير المسبوقة في أكثر من آلاف المدن، والاستنفاد المستمر لمستجمعات المياه، وفقدان التنوع البيولوجي الذي لم يسبق له مثيل،

وإذ إننا مقتنعون أن دور المؤسسات الوطنية ومتعددة الأطراف - التي تتحدث باسم المجتمع المدني؛ وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة؛ وتعتمد أطر تنظيمية لوقف أو تخفيف آثار تغير المناخ على الزراعة، وتوافر الموارد الطبيعية، والمجتمعات الريفية والجزرية، والشعوب الأصلية، والمواطنين المسنين، والأطفال، والمراهقين - يعتبر أساسياً ضمن هذا الإطار،

وإذ نرحب بحشد الأطفال والمراهقين في كل مدينة على هذا الكوكب، ونطالب من الدول اتخاذ تدابير ملموسة للحد من استخدام المواد الملوثة التي تسبب في تغير المناخ، وتنظيم قطاع الصناعات الاستخراجية، واتخاذ التدابير والابتكارات التكنولوجية المصممة تحديداً للتصدي لهذه الظاهرة؛ وإذ إننا مصممون على وضع حد لتلوث بحارنا من المصانع الموجودة في اليابسة، والاستغلال المفرط للموارد الاستخراجية، وانقراض الموارد النباتية والحيوانية،

وإذ نعترف بمؤتمر الأطراف كجهد مشترك بذله المجتمع الدولي للنهوض بالاعتماد العالمي للسياسات المستدامة - ساعماً بالتطور على مستوى الكوكب، الأمر الذي سيحافظ على بيئتنا والموارد الطبيعية - والذي أدى إلى التقدم والتحسين في مجموعة واسعة من المجالات،

وإذ نشير إلى العديد من القرارات في هذا المجال التي وافقت عليها الأمم المتحدة، بما فيها القرار A/RES/70/1، المؤرخ في 25 أيلول/سبتمبر 2015، الذي اعتمد خطة التنمية المستدامة للعام 2030؛



وتتضمن الخطة 17 هدفاً للتنمية المستدامة و169 غاية، على أن تحققها البلدان الموقعة، خلال السنوات الـ15 المقبلة،

وإذ نلاحظ أن عدداً من أهداف خطة العام 2030 وغاياتها - بما فيها الهدف رقم 6، المياه النظيفة والنظافة الصحية؛ والهدف رقم 7، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة؛ والهدف رقم 12، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان؛ والهدف رقم 14، الحياة تحت الماء؛ والهدف رقم 15، الحياة في البر، ولا سيما الهدف رقم 13، العمل المناخي - مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بمكافحة تغير المناخ،

وإذ نتق بأن المفاوضات متعددة الأطراف التي ستجرى في إطار مؤتمر الأطراف الـ25 ستؤدي إلى اعتماد سريع وفعال للتدابير المتفق عليها في إطار مؤتمر الأطراف الـ21، الذي انعقد في باريس، وكما اقترح مراراً المجتمع العلمي الدولي - إذ إن الأخير تبّه الحكومات الوطنية بالآثار المدمرة للارتفاع المحتمل في درجة الحرارة العالمية بمقدار درجتين مئويتين مقارنة بالمستويات قبل الصناعية، وذهب إلى أبعد من ذلك، وحث البشرية أجمع على توحيد الجهود في الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من 1.5 درجة مئوية،

وإذ ندرك الدور الذي يمكن للبرلمانيين والدبلوماسية البرلمانية تأديته كجزء من الجهود العالمية، واستناداً إلى النقاط المبينة أعلاه،

1. نحث الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على تنفيذ السياسات لمكافحة تغير المناخ، وتكيف الأراضي شديدة التأثر بالمناخ، وتخفيف انبعاثات الغاز والملوثات من مصانعها؛

2. نحض الدول الأطراف على إجراء النقاشات، ووضع قوانين وطنية ومحلية، وتعزيزها، وتنفيذها، وكذلك وضع برامج، وخطط القطاعات، والسياسات العامة، لتتكيف مع الآثار التي لا يمكن وقفها الآن لتغير المناخ؛ والتخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة والملوثات المناخية القصيرة الأجل التي تؤثر الآن على التنوع البيولوجي الأرضي والبحري، وكذلك توافر مياه الشرب وغيرها من الموارد الطبيعية على نحو موثوق، لتقليل آثارها الضارة على حياة آلاف الملايين المستضعفين والمحرومين، المتأثرين من النقص في الطاقة، أو الذين يعيشون في المناطق المتضررة بيئياً أو في الجزر المعرضة لخطر فيضان دائم؛



3. نطالب البرلمانات بالتشجيع على تصميم وتنفيذ الأطر التنظيمية الوطنية التي تتضمن جميع التدابير اللازمة – التشريعية، أو الإدارية، أو غيرها، للمصانع، والعمليات، والسلاسل الإنتاجية – من أجل تعزيز الشفافية، وإنشاء آليات للمساءلة والمراقبة ستضمن تحقيق التنمية المستدامة، استناداً إلى مبادئ خطة العام 2030؛

4. نطالب بإقامة إطار مؤسسي مستقل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للحقائق الدستورية والقانونية، يكون مجهزاً بأدوات حديثة وفعالة وأنظمة للإدارة البيئية، وتخطيط القطاعات، وتقييم الآثار البيئي، وكذلك المحاكم البيئية، من أجل اتخاذ إجراءات صارمة لاستعراض المشروع، والتسوية العادلة للمنازعات البيئية؛

5. نشجع اعتماد الاتفاقات ثنائية الأطراف، ومتعددة الأطراف، والإقليمية بين الدول، من أجل تعزيز النمو المستدام، وتوفير فرص عمل مراعية للبيئة، تتعامل بشكل خاص مع تنظيم الصناعات الاستخراجية، وأنظمة الانبعاثات الصفيرية للكهرباء، والتعاون الدولي، لتمويل مكافحة تغير المناخ؛

6. نحث الدول على توقيع الاتفاقات الدولية المفضية إلى حماية البيئة، ونحث البرلمانات على الالتزام بدعم التصديق على هذه الاتفاقات عندما لا تكون حكوماتها قد قامت بذلك بعد؛

7. نحض السلطات ذات الصلة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان شفافية امتثال كل طرف لالتزاماته – من تلك المتخذة في اتفاق باريس إلى تلك الموجودة في مجموعة قوانين كاتوايس المتعلقة بالمناخ – التي تعتبر أساسية للنجاح في مكافحة تغير المناخ؛

8. نحث المشاركين في مؤتمر الأطراف الـ 25 أن يستأنفوا النظر في المسائل الحاسمة التي أثيرت خلال مؤتمر الأطراف الـ 24، كوضع قواعد بشأن المعلومات المتعلقة بالمساهمات المحددة على الصعيد الوطني، وكيف تعد البلدان تقريراً، ومساءلة أعمالها حول مكافحة تغير المناخ؛ والتكيف مع آثاره والحد منها؛ وتوفير الدعم المادي للعمل المتعلق بالمناخ في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً؛ وتقييم التقدم في تطوير التكنولوجيات ونقلها بين نصفي الكرة الأرضية؛ والالتزام بالدعم المادي للبلدان النامية من خلال المساهمة في الصندوق الأخضر للمناخ، ووضع التزامات، وغايات، وأشكال تدابير محددة أكثر في كل مجال؛

9. نحث مؤتمر الأطراف الـ 25 على معالجة المسائل المتعلقة منذ المؤتمر السابق، كإدارة المحسنة للحلول التعاونية وآليات التنمية المستدامة المذكورة في المادة 6 من اتفاق باريس، لا سيما تلك المتعلقة بسوق أرصدة الكربون؛



10. نشجع البرلمانات الوطنية على اعتماد الأنظمة اللازمة لوضع حد للمناطق المتضررة بيئياً، حيث يعيش السكان في حالة خطر سببها مطامر النفايات، أو الصناعات الاستخراجية، أو سوء الإدارة البيئية. إن التنظيم الفعال للصناعات الاستخراجية (لا سيما كافة أنواع المناجم، من فتحها إلى إغلاقها)، والمسؤوليات البيئية (بما فيها التزام الدول في تعزيز إدراج التكنولوجيات النظيفة والعمليات الابتكارية من أجل تنمية الصناعات المستدامة)، أمر ضروري؛
11. نطالب البرلمانات الوطنية بتعزيز تصميم قوانين وبرامج كفاءة استخدام الطاقة وتنفيذها، بما فيها حملات التوعية لتغيير سلوك المستهلك وسلاسل الإنتاج، وكذلك المبادرات لتطوير أنظمة الانبعاثات الصفرية للكهرباء، القائمة على أشكال الطاقة غير التقليدية، والمتجددة (الطاقة الفولطاضوئية، وطاقة الرياح، وطاقة الأمواج والمد والجزر) أو محطات الطاقة الكهرومائية التي تعتمد على جريان النهر؛
12. نطالب أيضاً البرلمانات، بالتعاون مع السلطات الأخرى ذات الصلة، بزيادة التوعية البيئية في جميع المستويات التعليمية، من مرحلة ما قبل المدرسة، المتمثلة بنشر المفاهيم الأساسية حول الاقتصاد الدائري وأهمية التكيف مع المحيط الطبيعي، والتدريب على تقنيات إدارة النفايات، (مثل تحويل النفايات إلى أسمدة وإعادة التدوير)، وتوليد الطاقة الكهربائية من مصادر متجددة؛
13. نحث البرلمانات إلى توفير الشروط اللازمة للمناقشة التقنية والسياسية حول الأدلة واسعة النطاق على تغير المناخ، كما ورد في الدراسات الاستشرافية، بهدف تطوير السياسات المحسنة في المستقبل القريب، وإعادة إنتاج نماذج الطاقة المستدامة والحماية البيئية التي تم النظر فيها، على الصعيد الوطني أو المحلي؛
14. نطلب من الاتحاد البرلماني الدولي، في السياق نفسه، أن تتولى المنظمة المناقشة البرلمانية في جمعيتها العامة المقبلة، مع تأدية دور أكثر فعالية في تطوير السياسات المستدامة وتنفيذها؛
15. نشجع الشفافية والرصد الفعال في تنفيذ سياسات تغير المناخ الإقليمية الجديدة لمعالجة الظاهرة، بصورة شاملة، الأمر الذي يتطلب من الدول أن تتكيف مع الأنظمة المحلية وأن تحسنها، من أجل أن يعتمد عليها المواطنون والمجتمع الدولي.





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



PARLIAMENTARY MEETING ON THE OCCASION OF THE UNITED NATIONS CLIMATE CHANGE CONFERENCE (COP 25)

2 December 2019

Organized jointly by the Inter-Parliamentary Union and the Chilean Senate

Preliminary draft outcome document

Prepared by the Meeting Rapporteur, Mr. Guido Girardi, member of the Chilean Senate

The Parliamentary Meeting on the occasion of the United Nations Climate Change Conference (COP 25) will take place on 2 December 2019. The Meeting is expected to adopt an outcome document. The Meeting Rapporteur, Mr. Guido Girardi, appointed by the Chilean Senate, has prepared a preliminary draft of the outcome document, as presented below. IPU Members are invited to examine the preliminary draft and provide comments and observations on its form and content by 15 November 2019 at the latest. Participants of the 141st IPU Assembly will also have an opportunity to discuss the preliminary draft outcome document during the session of the IPU Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade. In view of the input provided through these channels, the Rapporteur will finalize the draft outcome document and the IPU will publish it on the IPU website ahead of the Parliamentary Meeting at COP 25. The draft outcome document will be presented to the closing session of the Parliamentary Meeting with a view to adopting it by consensus.

We, parliamentarians from throughout the world and Members of the Inter-Parliamentary Union participating in the Parliamentary Meeting of 2 December 2019, in Santiago, Chile, on the occasion of the 25th session of the Conference of the Parties (COP 25) to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC),

Concerned because inclement climatic phenomena over the past decade have caused millions of deaths, the displacement of entire communities for lack of water or food, the waste of thousands of millions of tonnes of food resources resulting from red tides and vector-borne viruses, natural disasters in all regions of the world, the accelerated melting of glaciers, unprecedented air pollution levels in more than a hundred cities, the continual depletion of watersheds and a loss of biodiversity never before witnessed,

Convinced that the role of national and multilateral institutions – speaking on behalf of civil society; safeguarding the rights of future generations; adopting regulatory frameworks to stop or mitigate the effects of climate change on agriculture, natural resource availability, rural and island communities, indigenous peoples, senior citizens, and children and adolescents – is essential in this context,

Welcoming the mobilization of children and adolescents in every city on the planet, demanding concrete measures by States to limit use of the contaminants that cause climate change, regulate the extractive industries and adopt measures and technical innovations specifically designed to attack this phenomenon; determined to end the pollution of our oceans by industries on land, the over-exploitation of extractive resources and the extinction of plant and animal resources,

Recognizing the COP as a joint effort by the international community to advance the worldwide adoption of sustainable policies – allowing development on a planetary scale that will safeguard our environment and natural resources – that has led to progress and improvements in a wide range of areas,

Recalling the multiple resolutions approved in this area by the United Nations, including A/RES/70/1 of 25 September 2015, which adopted the 2030 Agenda for Sustainable Development; that Agenda consists of 17 Sustainable Development Goals (SDGs) and 169 targets to be achieved by signatory countries over the next 15 years,

Noting that several of the 2030 Agenda's goals and targets – including SDG 6, for clean water and sanitation; SDG 7, for affordable and clean energy; SDG 12, for responsible consumption and production; SDG 14, for life below water; SDG 15, for life on land; and especially SDG 13, for climate action – are directly or indirectly connected with the fight against climate change,

Trusting that the multilateral negotiations being conducted under COP 25 will lead to rapid and effective adoption of the measures agreed to under COP 21, in Paris, as repeatedly suggested by the international scientific community – the latter having alerted national governments to the devastating effects of a potential 2°C rise in global temperature relative to preindustrial levels, and having gone even further, urging all of humankind to join efforts in limiting the temperature rise to less than 1.5°C,

Aware of the role parliamentarians and parliamentary diplomacy can play as part of this global effort, and based on the points outlined above,

1. *Urge* the States Parties to the UNFCCC to implement policies to combat climate change, adapt their most climate-sensitive territories and mitigate gas and pollutant emissions by their industries;
2. *Exhort* the States Parties to discuss, design, promote and implement national and local laws, as well as sector programmes, plans and public policies, for adaptation to the now unstoppable effects of climate change; reduction of the greenhouse gases and short-lived climatic pollutants now affecting terrestrial and marine biodiversity, as well as the reliable availability of drinking water and other natural resources, so as to lessen their adverse impacts on the lives of thousands of millions of people who are in disadvantaged and vulnerable situations, affected by energy poverty, or living in environmental sacrifice zones or on islands at permanent risk of flooding;
3. *Call on* parliaments to encourage the design and implementation of national regulatory frameworks that include all the measures necessary – legislative, administrative or other, for industries, processes and productive chains – to promote transparency and establish accountability and oversight mechanisms that will ensure sustainable development based on the principles of the 2030 Agenda;
4. *Call for* the establishment, with due regard for constitutional and legal realities in each country, of an independent institutional framework equipped with modern and effective tools and systems for environmental management, sector planning and environmental impact evaluation, as well as environmental courts, to ensure rigorous procedures for project review and the equitable settlement of environmental disputes;
5. *Encourage* the adoption of bilateral, multilateral and regional agreements among States to foster sustainable growth and green job creation, dealing in particular with regulation of the extractive industries, zero-emission electricity systems and international cooperation to finance the fight against climate change;
6. *Urge* States to sign international agreements conducive to environmental protection, and parliaments to commit to supporting the ratification of such agreements when their governments have not yet done so;
7. *Exhort* the relevant authorities to take all measures necessary to ensure transparency as to each Party's compliance with its commitments – from those undertaken in the Paris Agreement to those contained in the Katowice Climate Package – which is fundamental to success in the fight against climate change;

8. *Urge* the COP 25 participants to resume consideration of critical issues raised during COP 24, such as the creation of rules on information for nationally determined contributions (NDC) and how countries report and account for their actions to combat climate change; adapt to and mitigate its effects; provide financial support for climate action in developing and least developed countries; evaluate progress in developing and transferring technologies between hemispheres; and commit to providing financial support for developing countries by contributing to the Green Climate Fund, establishing more precise commitments, targets and forms of measurement in each area;
9. *Urge* COP 25 to also address matters pending from the previous COP, such as improved management of cooperative solutions and the mechanisms for sustainable development referred to in Article 6 of the Paris Agreement, especially those pertaining to the carbon credit market;
10. *Encourage* national parliaments to adopt the regulations needed to abolish the so-called environmental sacrifice zones, whose residents have been relegated to lives of extreme vulnerability by pollution from landfills, the extractive industries or bad environmental management. Efficient regulation of the extractive industries (and especially all aspects of mining, from the opening to the closing of mines) and of environmental liabilities (including State commitments to promote the incorporation of clean technologies and innovative processes for the development of sustainable industry);
11. *Call on* national parliaments to promote the design and implementation of energy efficiency laws and programmes, including awareness campaigns to alter consumer habits and production chains, as well as initiatives for the development of zero-emission electricity systems, based on non-conventional, renewable forms of energy (photovoltaic, wind, wave and tidal) or run-of-the-river hydropower plants;
12. *Also call on* parliaments, in concert with relevant authorities, to raise environmental awareness at all educational levels, from pre-school on, disseminating such basic concepts as the circular economy and the importance of adapting to natural surroundings, training in waste management techniques (such as composting and recycling), and generating electric power from renewable sources;
13. *Urge* parliaments to create the conditions needed for technical and political debate on the wide-ranging evidence of climate change, as reported by forecasting studies, with a view to developing improved policies in the near future and replicating on a national or local scale the sustainable development and environmental protection models discussed;
14. *Request* the Inter-Parliamentary Union, in the same vein, to spearhead the organization of parliamentary debate at its next Assembly, taking a more active role in the development and implementation of sustainable policies;
15. *Encourage* transparency and effective monitoring in the implementation of new regional climate change policies to address the phenomenon holistically, which will require States Parties to adapt and improve local systems so that their citizens and the international community can depend on them.

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

12 أيلول/سبتمبر 2019

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

والتمويل والتجارة

مناقشة حول تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما تلك المسؤولة عن الاستهلاك والإنتاج

الإثنين، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2019 (من الساعة 09:00 حتى الساعة 11:30)

القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا

مذكرة توضيحية

تنظم المناقشة التحضيرية حول موضوع القرار الذي ستعتمده اللجنة في الجمعية العامة الـ142، التي ستعقد في نيسان/أبريل 2020. ستعطي الفرصة للأعضاء لمشاركة آرائهم حول السبل تطبيق نظم الرقمنة والاقتصاد الدائري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للأعضاء تقديم المقترحات للإجراءات البرلمانية من أجل إدراجها في القرار.

وخلال العقود الأخيرة، ازداد الطلب على الموارد الطبيعية وازداد معها التدهور البيئي. ويتسمر استهلاك المواد العالمي بالزيادة، بوتيرة سريعة، مما يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل، لا سيما الهدف رقم 12 حول أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. في العام 2017، بلغ استهلاك المواد العالمي 92.1 مليار طن مقارنة مع 87 مليار في العام 2015. ومن دون اتخاذ إجراء سياسي عاجل، من المتوقع أن يزيد استخراج الموارد بكميات كبيرة في العالم، سبعة أضعاف، ليلعب 190 مليار طن بحلول العام 2060، مقارنة مع 27 مليار طن في العام 1970.



وبالتالي، ثمة حاجة ملحة إلى مفاهيم تحويلية تحسن كفاءة الموارد، والحد من النفايات، وتطبيق الممارسات المستدامة، في جميع القطاعات الاقتصادية. ويمثل مفهوم الاقتصاد الدائري الخروج عن النموذج السائد وهو النموذج الخطي للإنتاج والاستهلاك، القائم على "الاستخراج والإنتاج والاستخدام والتخلص". إنه يشجع على إعادة استخدام المواد، مما يخفف الطلب على الموارد الجديدة، ومدخلات الطاقة، ويعزز الإدارة الفعالة والمستدامة للموارد الطبيعية، طوال دورة حياتها. وفي تنفيذ ذلك، ينفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد غير المستدامة ويتم الحد من الضغوطات على البيئة فيما يتعلق بالاستخراج، وانبعاثات الكربون، وإنتاج النفايات. في الأساس، انتشرت العمليات الدائرية في نظم التخلص من النفايات الحضرية والصناعية، وما لبثت أن انتشرت حالياً في قطاعات متنوعة مثل التعدين وإنتاج الأغذية.

وفي الوقت عينه، تبرز الرقمنة تقدماً سريعاً. وتنطوي التكنولوجيات الرقمية على إمكانية المساهمة في تقليص استهلاك الموارد، من خلال توفير أساليب إنتاج أكثر كفاءة. كما أنها تؤدي دوراً أساسياً في التعجيل بالحصول على المعرفة، والخدمات، والمهارات، من خلال تقديم قنوات الاتصال ونماذج الأعمال المبتكرة، التي بدورها تمكن المنتجين والمستهلكين من اتخاذ قرارات مسؤولة ومستدامة أكثر، وتساعدهم في التحول المستدام، من نظام اقتصادي خطي إلى دائري.

وفي محاولة لمعالجة الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، يسعى مفهوم الرقمية للتطوير "Digital4Development"، إلى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات كعنصر تمكيني يخدم التنمية المستدامة. كما أنه يسعى إلى تعزيز الحصول على التواصل واسع النطاق، والثقافة الرقمية، وتنظيم المشاريع الرقمية، ميسورة التكلفة والأمنة.

ستتناول المناقشة الأسئلة التالية:

- أين نحن اليوم فيما يتعلق بنهج الاقتصاد الدائري؟
- من حيث الزيادة، مما تشكل البيئة القانونية والتنظيمية المواتية، وما هي العوائق التي تعترضها؟ كيف يمكن للبرلمانات المساعدة في توفير بيئة مواتية وتخطي هذه العوائق؟
- كيف يمكن للرقمنة تسريع وتيرة إمكانية الاقتصاد الدائري؟ ما هي التحديات والحلول المحتملة وما هو الدور الذي يمكن للبرلمانات تأديته لمواجهةها؟

- ما هي إمكانية مفهوم الرقمية للتطوير “Digital4Development” في تحقيق تحول من نماذج النظام الاقتصادي الخطي إلى نماذج النظام الاقتصادي الدائري؟
- ماذا يمكن للبرلمانات فعله لضمان أن احتياجات الناس، فيما يتعلق بتطوير القدرات التكنولوجية والحصول على خدمات المعلومات الرقمية، وكذلك حقوق الناس في ملكية البيانات والخصوصية، يتم تناولها كجزء من الرقمنة؟
- كيف يمكن تحفيز قطاع الأعمال على استخدام الرقمنة والاقتصاد الدائري، والاستثمار فيهما؟ كيف يمكن تحقيق التحول من نماذج الأعمال الموجهة نحو المنتجات إلى نماذج الخدمات؟

المتحدثون:

- السيد بيدير جنسين، رئيس الأمانة العامة، فريق الموارد الدولي
- السيد جوفان كورباليجا، المدير المؤسس للمؤسسة الدبلوماسية DiploFoundation
- السيدة كيرستن فان كلمب، موظفة في الرقمية للتطوير “Digital4Development”، (على أن يتم التأكيد لاحقاً

المقررون المشاركون:

- السيد أندريس غريفروي، سناتور، بلجيكا
- السيد سيلفا دينيتشا، سناتور، رومانيا
- السيد بتريك ماريو، عضو برلمان، كينيا





141st IPU Assembly

**Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019**



Standing Committee on Sustainable
Development, Finance and Trade

12 September 2019

Debate on *Mainstreaming digitalization and the circular economy to achieve the SDGs, particularly responsible consumption and production*

*Monday, 14 October 2019 (9 - 11.30 a.m.)
Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre*

Concept note

This preparatory debate is organized around the theme of the resolution to be adopted by the Committee at the 142nd Assembly in April 2020. It will provide Members with the opportunity to share their views on ways to mainstream digitalization and the circular economy to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs). Members can also make suggestions for parliamentary actions to be included in the resolution.

The past decades have been defined by an increased demand for natural resources and the associated degradation of the environment. Worldwide material consumption continues to increase rapidly, jeopardizing the achievement of the SDGs as a whole, in particular Goal 12 on sustainable consumption and production patterns. In 2017, worldwide material consumption reached 92.1 billion tons compared to 87 billion in 2015. Without urgent political action, global resource extraction is projected to increase seven-fold, amounting to 190 billion tons by 2060 compared to 27 billion tons in 1970.

Consequently, transformative concepts that improve resource efficiency, reduce waste and mainstream sustainability practices across all sectors of the economy are urgently needed. The circular economy concept represents such a departure from the dominant "take, make, use and dispose" linear model of production and consumption. It instead encourages the reuse of materials, thus decreasing the demand for new resource and energy inputs and promoting efficient and sustainable management of natural resources throughout their life cycle. In doing so, economic growth is uncoupled from unsustainable resource use and stresses on the environment in terms of extraction, and carbon emissions and waste production are minimized. Initially propagated in urban and industrial waste systems, circular processes have now spread into sectors as diverse as mining and food production.

At the same time, digitalization is progressing rapidly. Digital technologies have the potential to contribute to the reduction of resource consumption by enabling more resource-efficient production methods. They also play a key role in accelerating access to knowledge, services and skills by offering new communication channels and innovative business models which, in turn, enable producers and consumers to make more responsible and sustainable choices and assist them in their sustainability transition from a linear to a circular economic system.

In an effort to address the digital divide between developed and developing countries, the concept of "Digital4Development"(D4D) aims to utilize information and communication technologies (ICT) as an enabler for sustainable development. It also seeks to promote access to affordable and secure broadband connectivity, digital literacy and digital entrepreneurship.

The debate will address the following questions:

- Where are we today with the adoption of circular economy approaches?
- In terms of scaling up, what constitutes an enabling regulatory and legal environment and what are the barriers to it? How can parliaments help create that enabling environment and overcome those barriers?
- How can digitalization accelerate the circular economy's potential? What are the challenges and potential solutions and what role can parliaments play in addressing them?
- What is the potential of the D4D concept in enabling a shift away from linear to circular economic models?
- What can parliaments do to ensure that people's needs, with regards to technological capacity development and access to digital information services, as well as people's rights regarding data ownership and privacy, are addressed as part of digitalization?
- How can the business sector be incentivized to use, and invest in, digitalization and the circular economy? How can a successful shift from product-oriented business towards service models be achieved?

Speakers:

- Mr. Peder Jensen, Head of Secretariat, International Resource Panel
- Mr. Jovan Kurbalija, Founding Director of DiploFoundation
- Ms. Kirsten Van Camp, Digital for Development Officer, Enabel (tbc)

Co-Rapporteurs:

- Mr. Andries Gryffroy, Senator, Belgium
- Ms. Silvia Diniča, Senator, Romania
- Mr. Patrick Mariru, Member of Parliament, Kenya



الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

130

Years of empowering parliamentarians

استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021:

البرلمان في عالم متغير

نُظمت بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية الخميس، 17 تشرين الأول/أكتوبر (من الساعة 11:00 حتى الساعة 13:00) القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا

مذكرة توضيحية

ما هي أهم التحديات وأكثرها إلحاحاً حول عمل برلماناتكم وأدائها في عالم سريع التغير؟

كيف يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يساعد في معالجتها؟

يهدف الاجتماع إلى إثارة النقاش حول موضوع النسخة الثالثة المقبلة للتقرير البرلماني العالمي. من خلال استشارة البرلمانات، يريد الاتحاد البرلماني الدولي ضمان أن يلبي التقرير المقبل احتياجات البرلمانات الأعضاء. في تبادل تفاعلي للحوار وللآراء سينظر الممثلون البرلمانيون في المجالات ذات الأولوية والقضايا ذات الأهمية التي يمكن من خلالها أن يستفيدوا من الدراسة الاستقصائية العالمية، ومن أمثلة عن الممارسات الجيدة من البرلمانات الأخرى والتوصيات من أجل إحداث تغيير.

وإن الغاية من التقرير البرلماني العالمي هو المساهمة في تحقيق رؤية برلمانات أفضل وديمقراطيات أقوى. يقدم التقرير نتائج تستند إلى بحث شامل، بالإضافة إلى توصيات مستمدة من التجربة البرلمانية والممارسة الجيدة، التي قد تحفز النقاش والعمل في البرلمانات في المجال المحدد.



توقعات الشعب

اليوم، تتيح تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة للمواطنين أن يكونوا أكثر اطلاعاً من أي وقت مضى. ويطالب المواطنون بأن يتم سماعهم واحترامهم ولن يقبلوا من الآن فصاعداً دورهم في عصر "ما قبل الرقمي" - الذي يكمن في دعوتهم للتصويت مرة واحدة كل أربع أو خمس سنوات. إنهم لا يريدون انتظار الانتخابات البرلمانية القادمة لتكون لديهم فرصة ليقولوا مرة أخرى ما يفكرون فيه ويحتاجونه. يسأل الناس الآن عن إجابات فورية ويرغبون في المشاركة في صنع القرار العام.

وتؤثر التقنيات الجديدة والطلب المتزايد على المشاركة العامة على طريقة عمل البرلمانات. إن المهام البرلمانية الرئيسية - المتمثلة بسن القوانين والرقابة والتمثيل - تشهد تحولات في جهود المشرعين لتكون أكثر فاعلية وتلبي احتياجات المواطنين بشكل أفضل.

وفي مختلف المجالات، تواجه البرلمانات تحدياً لإيجاد الاستجابات المناسبة واستعادة ثقة الجمهور. لا يثق غالبية الناس في جميع أنحاء العالم كثيراً بأن حكومتهم تتشكل "من خلال الشعب" وتعمل "لصالح الناس": 51% يشعرون بأنهم ليس لهم صوت في السياسة، و58% يشعرون أن حكوماتهم لا تعمل في مصلحتهم¹.

ومن المتوقع أن يعتمد البرلمان الجدير بالثقة قوانين لرفاهية الناس ولتمكينهم من المشاركة، للإشراف على تنفيذ هذه القوانين، للسيطرة على السياسات الحكومية، والعمل والإنفاق، ليكون لها دور قوي في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، ولتكون مسؤولة وشفافة وممثلة شاملة ومتجاوبة ومبتكرة...

ويساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات في بناء قدراتها المؤسسية وتعزيز وظائفها الرئيسية من خلال وضع معايير للبرلمانات الديمقراطية وتقديم الدعم الفني. وتعتبر التقارير البرلمانية العالمية المتعلقة بالمواضيع ذات الصلة وسيلة من بين الوسائل التي توفر مثل هذا الدعم للبرلمانات.

¹ المصدر: "مؤشر قياس مفهوم الديمقراطية 2018" أجرتها شركة داليا للأبحاث بالتعاون مع تحالف الديمقراطيات وراسموسن جلوبال. شمل البحث، الذي أجري في الفترة من 6 إلى 18 حزيران/يونيو 2018، 125,000 شخص من 50 دولة.



فيما يتعلق بالتقرير البرلماني العالمي

إن التقرير البرلماني العالمي هو منشور رئيسي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يساهم في تحقيق رؤية برلمانات أفضل وديمقراطيات أقوى. ويقدم التقرير نتائج وتوصيات تستند إلى الخبرات البرلمانية والممارسات الجيدة. لقد ساهم أكثر من 150 برلماناً في إعداد التقرير حتى الآن، مما أعطاه منظوراً عالمياً فريداً وسلطة كبيرة. إن الجمهور المستهدف في التقرير البرلماني العالمي هو أولاً وقبل كل شيء المجتمع البرلماني. وهذا يشمل أعضاء وموظفي البرلمانات وكذلك الأشخاص والمنظمات العاملة على تعزيز الأداء الفعال للبرلمانات، مثل ممارسي التعزيز البرلماني والباحثين ومنظمات المجتمع المدني. إن الجماهير الثانوية هي مجموعة أوسع من صانعي السياسات مع مصلحة في البرلمان ووسائل الإعلام.

ويتم اختيار مواضيع التقارير عبر إجراءات استشارية تأخذ بالاعتبار أولويات البرلمانات وغيرها من المعنيين. تركزت النسخة الأولى التي صدرت في العام 2012، على "طبيعة التمثيل البرلماني المتغيرة" <https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2016-07/global-parliamentary-report-2012-changing-nature-parliamentary-representation>

أما النسخة الثانية منه التي صدرت في العام 2017، تحت عنوان "الرقابة البرلمانية: قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة"

<https://www.ipu.org/resources/publications/reports/2017-10/global-parliamentary-report-2017-account-parliamentary-oversight-parliaments-power-hold-government-> (المرفق رقم 1)

فقد سلط الضوء على مهام برلمانية أساسية أخرى. شكل النهج الشامل شكل قيمة مضافة لنوعية التقرير.

ويتم إعداد هذه الاستشارة عبر الإنترنت لتحديد قائمة موجزة حول المواضيع المفضلة للنسخة الثالثة من التقرير. إن هذه الاستشارة مفتوحة لجميع الجهات المعنية مع التركيز بشكل خاص على الأعضاء وعلى موظفي البرلمان.

وفي الجلسة المشتركة للاتحاد البرلماني الدولي - جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سيناقش المشاركون مزايا المواضيع الثلاثة المدرجة في القائمة المختصرة والتي نشأت عن المشاورة عبر الإنترنت. إن المشاركين مدعوون للإعراب عن خياراتهم في القائمة المفصلة المؤلفة من سبع



مواضيع محتملة للنسخة الثالثة عبر استمارة يتم ملؤها عبر الإنترنت، بموعد أقصاه 20 أيلول/سبتمبر 2019.

(مرفق رقم 2) <https://www.surveymzmo.eu/s3/90162259/Consultation-GPR-theme>

ووفقاً للموضوع الذي سيتم اختياره، يهدف التقرير العالمي الثالث إلى توفير:

- البحث والتحليل المتعمق حول الوضع الحالي في المنطقة المحددة، مع التحديات والآراء الرئيسية.
 - بيانات وأمثلة للممارسات الجيدة تم الحصول عليها من خلال مساهمات البرلمانات والمجتمع البرلماني
 - نتائج تستند إلى خبرة برلمانية واسعة، إلى جانب معرفة المؤلفين الخبراء.
 - توصيات حول كيفية التغلب على التحديات والأفكار المحددة حول الإجراءات التي قد يتخذها البرلمان لتعزيز أدائه في مجال معين.
- وتبعاً لاختيار الموضوع للتقرير البرلماني العالمي الثالث، ستليه دراسة موسعة خلال العام 2020. من المقرر أن يتم نشر التقرير البرلماني العالمي في العام 2021، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما كان الوضع من النسختين السابقتين.

وفي حال وجود أي أسئلة، يرجى الاتصال بـ: standards@ipu.org



141st
IPU

Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019



اجتماعات الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205، للمجلس الحاكم
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
بلغراد (صربيا)، 13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المرفق رقم 1



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

التقرير البرلماني العالمي لعام ٢٠١٧

الرقابة البرلمانية:
قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة



يمكن تحميل التقرير الكامل على الموقعين التاليين: www.ipu.org/oversight و <http://www.undp.org/content/undp/en/home/library/>

© حقوق الطبع والنشر الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧
يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باستخدام محتويات المصنف. ويعدّ هذا المنشور نتاج شراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والآراء الواردة فيه لا يجب بالضرورة إسنادها إلى الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو الاتحاد البرلماني الدولي.

Back cover: © Adobe Stock/EtiAmmos

قائمة المحتويات

٨	تصدير
١٠	مقدمة
١٣	الفصل الأول: الرقابة البرلمانية
١٣	١-١ تعريف الرقابة البرلمانية
١٤	٢-١ أثر الرقابة الفعالة
١٦	٣-١ إقامة الصلة بين الرقابة والوظائف الأساسية الأخرى للبرلمان
١٨	٤-١ إقامة الصلة بين الرقابة وأولويات السياسات الشاملة
٢٠	٥-١ سياسة الرقابة
٢٥	٦-١ التحديات التي تواجه الرقابة
٢٨	٧-١ الاستنتاجات
٢٩	الفصل الثاني: جعل الرقابة فعالة
٢٩	١-٢ ولاية الرقابة وصلحياتها
٣٢	٢-٢ القدرة البرلمانية
٣٧	٣-٢ مشاركون مستعدون وملتزمون
٣٩	٤-٢ إنشاء ثقافة الرقابة
٤٤	٥-٢ مساءلة البرلمان نفسه
٤٧	٦-٢ الاستنتاجات
٤٨	الفصل الثالث: أدوات وعمليات الرقابة البرلمانية
٤٨	١-٣ فرص للمعارضة
٤٨	٢-٣ الرقابة في اللجان
٥٩	٣-٣ الرقابة في الجلسة العامة
٦٤	٤-٣ الرقابة على الميزانية
٧١	٥-٣ الاستنتاجات
٧٢	الفصل الرابع: حالات محددة للرقابة
٧٢	١-٤ القطاع الأمني
٧٣	٢-٤ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان
٧٧	٣-٤ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠
٨١	٤-٤ الاستنتاجات

٨٢	الفصل الخامس: شبكة العلاقات الرقابية
٨٢	١-٥ الأساليب الرقابية الرسمية والأساليب غير الرسمية
٨٣	٢-٥ المؤسسات الرقابية الخارجية
٨٨	٣-٥ إقامة علاقات مع أصحاب المصلحة الآخرين
٩٣	٤-٥ التجمعات البرلمانية وغيرها من أساليب المراقبة غير الرسمية
٩٦	٥-٥ الاستنتاجات
٩٧	الفصل السادس: الرقابة وعضو البرلمان
٩٧	١-٦ حوافز للمشاركة في الرقابة
٩٩	٢-٦ جعل الحكومة تأخذ البرلمان على محمل الجد
١٠١	٣-٦ حشد الدعم الشعبي
١٠٣	٤-٦ إلى البرلمانين الراغبين، لم القرار بالمشاركة؟
١٠٤	٥-٦ الاستنتاجات
١٠٥	الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية
١١٤	المرفقات

الإطارات

- الإطار ١: الديمقراطية دون رقابة؟ ١٦
- الإطار ٢: ترقية الدور الرئيسي للبرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠
- الإطار ٣: الرقابة البرلمانية في الديمقراطية الانتقالية في تونس ٢٢
- الإطار ٤: الثقة في الديمقراطية ٢٤
- الإطار ٥: بناء ثقة الشعب في البرلمان في صربيا ٢٤
- الإطار ٦: حق البرلمان في تلقي المعلومات في فنلندا ٢٩
- الإطار ٧: القدرة على الرقابة في جمهورية مولدوفا ٣٤
- الإطار ٨: القدرة على التحليل الجنساني ٣٦
- الإطار ٩: انفتاح أعمال البرلمان للسكان في شيلي ٣٧
- الإطار ١٠: العمل المشترك بين الأحزاب بشأن التغيرات المناخية في المغرب ٤٠
- الإطار ١١: أمثلة عن الإصلاح البرلماني لتعزيز الرقابة ٤٠
- الإطار ١٢: تطوير ثقافة الرقابة في ميامار ٤١
- الإطار ١٣: نموذج الرقابة والمساءلة في جنوب أفريقيا ٤٤
- الإطار ١٤: أسئلة التقييم الذاتي لقدرات الرقابة ٤٤
- الإطار ١٥: عمل منظمات المجتمع المدني لزيادة الشفافية والمساءلة البرلمانية في الأرجنتين والمكسيك ٤٥
- الإطار ١٦: إطار تقييم أثر التدقيق البرلماني ٤٦
- الإطار ١٧: رصد قانون مكافحة العنف الجنساني في إسبانيا ٥٥
- الإطار ١٨: اللجنة البرلمانية المشتركة الكينية المعنية بالمسائل المتصلة باللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات والحدود ٥٨
- الإطار ١٩: اللجان المعنية بضمانات الحكومة في غانا والهند ٥٨
- الإطار ٢٠: وقت الأسئلة الشفوية في الجمعية التشريعية لتونغا ٦١
- الإطار ٢١: الأسئلة والاستجابات في الأردن والكويت ٦٤
- الإطار ٢٢: الرقابة البرلمانية على الميزانية في جنوب أفريقيا ٦٦
- الإطار ٢٣: عوامل فعالية لجان الحسابات العامة ٦٨
- الإطار ٢٤: سلامة البيانات ٦٩
- الإطار ٢٥: تحليل الأثر الجنساني في مشروع الميزانية في السويد ٧٠
- الإطار ٢٦: إدارة القطاع الأمني ٧٢

- الإطار ٢٧: اللجنة البرلمانية النرويجية المعنية بمراقبة الاستخبارات ٧٢
- الإطار ٢٨: حدود تقديم التقارير في مجال الأمن والاستخبارات في المملكة المتحدة ٧٣
- الإطار ٢٩: هيئات حقوق الإنسان التسع الأساسية القائمة على معاهدات ٧٤
- الإطار ٣٠: مشاركة البرلمان المكسيكي (كونغرس الاتحاد) في عملية الاستعراض الدوري الشامل ٧٥
- الإطار ٣١: تعميم أهداف التنمية المستدامة في برلمان فيجي ٧٨
- الإطار ٣٢: الدروس المستفادة من مشاركة البرلمان في إنجاز الأهداف الإيمائية للألفية ٧٨
- الإطار ٣٣: أسئلة لتقييم مشاركة البرلمان في إنجاز أهداف التنمية المستدامة ٧٩
- الإطار ٣٤: الغايات المندرجة في إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة مباشرة بمؤسسة البرلمان ٨٠
- الإطار ٣٥: أمثلة على مشاركة البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٨٠
- الإطار ٣٦: التفاعلات الرسمية وغير الرسمية في شبكة الجهات الفاعلة الرقابية ٨٢
- الإطار ٣٧: التعاون بين البرلمان والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الناطقة بالبرتغالية ٨٤
- الإطار ٣٨: علاقة الإبلاغ بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٨٥
- الإطار ٣٩: التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان في جمهورية كوريا وفي كوستاريكا ٨٦
- الإطار ٤٠: استخدام الضغط عبر الأحزاب لتعزيز سياسة الطاقة المستدامة في بنغلاديش ٩٤
- الإطار ٤١: خمسة مناظير لتقييم أداء الحكومة ٩٧
- الإطار ٤٢: المبادئ الأساسية للرقابة البرلمانية ١٠٥

الرسم البياني

- ٢٦ الرسم البياني ١: انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين - ٢٠١٦
- ٢٦ الرسم البياني ٢: تصورات النواب حول تحديات الرقابة
- ٢٨ الرسم البياني ٣: تصورات النواب حول مشاركة الحكومة في الرقابة البرلمانية
- ٢٩ الرسم البياني ٤: مصادر ولاية الرقابة البرلمانية
- ٢٩ الرسم البياني ٥: تصورات النواب بشأن الصلاحيات الدستورية أو القانونية للرقابة
- ٣٢ الرسم البياني ٦: تصورات أعضاء البرلمان بشأن موارد الرقابة
- ٣٣ الرسم البياني ٧: السيطرة على ميزانية البرلمان
- ٣٣ الرسم البياني ٨: التحكم في توظيف الموظفين البرلمانيين
- ٣٥ الرسم البياني ٩: التقارير السنوية التي تُقدّم للبرلمانات
- ٣٥ الرسم البياني ١٠: خدمات المعلومات والبحث التي يقدمها البرلمان
- ٣٧ الرسم البياني ١١: "الرقابة مسؤولية جميع النواب"
- ٣٨ الرسم البياني ١٢: "نواب المعارضة هم الذين يقومون بالرقابة أساساً"
- ٤٤ الرسم البياني ١٣: الرصد البرلماني لأداء الرقابة
- ٤٩ الرسم البياني ١٤: من الذي يعين رئيس اللجنة؟
- ٥٠ الرسم البياني ١٥: اللجان التي ترأسها نساء
- ٥١ الرسم البياني ١٦: من الذي يعين أعضاء اللجان؟
- ٥٤ الرسم البياني ١٧: من يشارك في جلسات استماع اللجان؟
- ٥٦ الرسم البياني ١٨: هل يوجد لدى البرلمان نظام لتتبع توصيات اللجان والالتزامات؟
- ٦٢ الرسم البياني ١٩: عدد الأسئلة الخطية في عام ٢٠١٥
- الرسم البياني ٢٠: عدد الأسئلة الخطية المطروحة في عام ٢٠١٥، عينة إقليمية للبرلمانات
- ٦٢ الرسم البياني ٢١: عدد الأسئلة الخطية المطروحة في عام ٢٠١٥، أعلى عشرة بلدان
- ٦٢ الرسم البياني ٢٢: هل يُحدّد موعدٌ نهائيٌّ للحكومة للرد على الأسئلة الخطية؟
- ٦٦ الرسم البياني ٢٣: الفرص المتاحة للبرلمان للمشاركة في الرقابة على الميزانية
- ٧٤ الرسم البياني ٢٤: هل يملك البرلمان نظاماً للامتثال مع الالتزامات التالية؟
- الرسم البياني ٢٥: دور البرلمان في تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه
- ٧٧

- الرسم البياني ٢٦: تعامل البرلمان مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ٨٣
- الرسم البياني ٢٧: عدد التقارير الواردة من المؤسسات الرقابية العليا في عام ٢٠١٥ ٨٤
- الرسم البياني ٢٨: تعامل البرلمان مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ٨٦
- الرسم البياني ٢٩: تعامل البرلمانات مع أمناء المظالم ٨٧
- الرسم البياني ٣٠: التماس آراء منظمات المجتمع المدني ٨٩

نصائح لأعضاء البرلمان

- ١٩ نصائح لأعضاء البرلمان: تعميم المساواة بين الجنسين في أنشطة الرقابة
- ٥٣ نصائح لأعضاء البرلمان: المشاركة في اللجان
- ٥٤ نصائح لأعضاء البرلمان: جلسات استماع اللجان
- ٥٧ نصائح لأعضاء البرلمان: التقرير عن نتائج اللجان
- ٦٠ نصائح لأعضاء البرلمان: المناقشات
- ٦٣ نصائح لأعضاء البرلمان: الأسئلة
- ٦٥ نصائح لأعضاء البرلمان: الرقابة على الميزانية
- ٧٦ نصائح لأعضاء البرلمان: مراقبة معايير ونواميس حقوق الإنسان الدولية
- ٩٠ نصائح لأعضاء البرلمان: إشراك المواطنين
- ٩٢ نصائح لأعضاء البرلمان: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الرقابة
- ٩٥ نصائح لأعضاء البرلمان: التجمعات النسوية للأحزاب المتعددة

الاتحاد البرلماني الدولي

الرقابة البرلمانية هي إحدى الوظائف الأساسية الثلاث للبرلمانات. هدفها يتمثل في مساءلة الحكومة نيابة عن الشعب. وهي جزء حيوي من نظام الضوابط والتوازنات الذي يمنع أي أحد من ممارسة السلطة المطلقة في نظام ديمقراطي.

يقدم هذا التقرير البرلماني العالمي الثاني، الذي يشترك في نشره الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بحثاً وتحليلاً متعمقين عن حالة الرقابة البرلمانية الراهنة وسبل تعزيزها في وقت أصبحت فيه الديمقراطية كأسلوب للحكم والبرلمان كمؤسسة رئيسية لها موضع شك. وهو أحدث إصدار من مجموعة مؤلفات للاتحاد البرلماني الدولي تسهم في وضع معايير دولية للبرلمانات الديمقراطية. وقد ساهم أكثر من ١٥٠ برلماناً في هذه الطبعة، مؤكداً على الأهمية التي يولونها لمهامهم الرقابية.

وكما يبين التقرير، قد تشكل الرقابة تحدياً عملياً. فالعوامل السياسية، والوصول إلى المعلومات، والموارد البشرية والمالية، والحوافز المتنوعة التي يحظى بها أعضاء البرلمان، تتضافر جميعها لتهيئة بيئة مواتية نوعاً ما للرقابة والمساءلة. ومع ذلك، كما يتضح من أمثلة عديدة في شتى أجزاء التقرير، تتصدى البرلمانات ويتصدى البرلمانيون لهذه التحديات. ويدركون بشكل متزايد أن الرقابة مهمة لتحقيق الأهداف الشخصية فضلاً عن الفوائد الجماعية للمجتمع.

يقدم التقرير جملة من التوصيات للهيئات التشريعية وأعضاء البرلمان بغية تعزيز الرقابة البرلمانية، ولهذه التوصيات أهمية مماثلة بالنسبة إلى الأحزاب السياسية، سواء أكانت في الحكومة أو في المعارضة، وكذلك منظمات المجتمع المدني. إنني أدعو جميع الأطراف المعنية إلى دراسة التوصيات الواردة في هذا التقرير بعناية واتخاذ الإجراءات اللازمة في سياقها. وسيواصل الاتحاد البرلماني الدولي القيام بدوره من خلال عمله مع البرلمانات والشركاء لوضع المعايير وبناء القدرات.

ومن الملائم أن يُنشر هذا التقرير الثاني بمناسبة الذكرى العشرين لاعتماد الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية من قبل الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٩٩٧. يحدد الإعلان العالمي المبادئ والعناصر الجوهرية للديمقراطية، باعتبارها مثلاً أعلى وأسلوباً للحكم. ومنذ ذلك الحين، استرشدنا في عملنا بسؤال بسيط: كيف نستطيع أن نساعد على وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ، حتى يتسنى للجميع المشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم؟

فكل من يؤمن بالديمقراطية ينبغي عليه المشاركة في الجهود الرامية إلى ترسيخ ثقافة الرقابة والمساءلة. فالرقابة الفعالة تعزز أهمية البرلمان في العالم الحديث ومساهمته الشاملة في رفاه الشعوب. إن تعزيز نظام الرقابة يقوي المؤسسة البرلمانية، ويجعلها بالتالي تحظى بقدر أكبر من الشرعية.



مارتن تشونغونغ

الأمين العام

الاتحاد البرلماني الدولي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

في سبتمبر ٢٠١٥، اجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة في نيويورك لاعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. تُقر خطة عام ٢٠٣٠ "بالدور الأساسي للبرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في ضمان المساءلة عن التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة".

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو أكبر جهة تنفيذية لبرامج تعزيز البرلمانات في العالم، إذ يساعد البرلمانات في جميع أنحاء العالم على بناء قدراتها للمساعدة في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وبالتالي المساهمة في بناء مجتمعات سلمية وشاملة من أجل التنمية المستدامة. بصفته المنظمة العالمية للبرلمانيين، كان الاتحاد البرلماني الدولي ولا يزال شريكاً رئيسياً في هذا العمل.

في عام ٢٠١٢، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي معا على إصدار التقرير البرلماني العالمي الأول، الذي ركز على الطبيعة المتغيرة للتمثيل البرلماني. وقد أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي هذا العام التقرير البرلماني العالمي الثاني، الذي يركز على الرقابة البرلمانية وسلطة البرلمان لمحاسبة الحكومة. ويسرّ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه قد أسهم في الموارد والخبرات والدروس المستفادة من برامج الدعم البرلمانية عبر شبكته العالمية المتألّفة من المكاتب القطرية، وذلك في كل من التقريرين. كما أنه استفاد من مراكز السياسات العالمية ومراكزها ومكاتبها الإقليمية فضلا عن مكتب السياسات الكائن في مقره.

إن الرقابة الحكومية ووظيفة أساسية للبرلمان. ومن الضروري بناء مؤسسات فعالة، وقابلة للمساءلة وشاملة، على النحو الذي تم تحديده في هدف التنمية المستدامة السادس عشر (السلام والعدل والمؤسسات القوية). إن مهمة الرقابة البرلمانية أمر بالغ الأهمية لضمان حصول الناس على الخدمات الأساسية، ومن ثم فهي حاسمة لبناء المساءلة. فإن البرلمان، من خلال ولايته التمثيلية، هو الكيان المناسب الذي ينبغي من خلاله قيادة عملية الرقابة.

يعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن امتنانه للدعم السخي الذي قدمه شركاؤنا في التنمية للمساعدة على بناء وإدامة البنية التحتية التي يحتاجها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد هذا التقرير مع الاتحاد البرلماني الدولي، بالإضافة إلى منتجات المعرفة العالمية الرئيسية الأخرى. ولم يكن من الممكن إعداد هذا التقرير دون التزام البرلمانيين وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر العالم الذين يعملون على دفع التنمية البشرية المستدامة إلى الأمام، بما في ذلك من خلال تحسين الحوكمة.

وأنا على ثقة من أن هذا التقرير سيسهم إسهاما كبيرا في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، على النحو المتوخى في خطة عام ٢٠٣٠، وأرجو أن تبحث البرلمانات في جميع أنحاء العالم بجديّة نتائج التقرير وتوصياته.



أخيم شتاينر

مدير

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مقدمة

التحديات التي تجعل الرقابة صعبة كما يعبر عن ذلك أعضاء البرلمان أنفسهم. ويشكل تحليل هذه التحديات وكيفية التغلب عليها العمود الفقري لهذا التقرير.

يركز *الفصل الثاني* على أسس الرقابة الفعالة. العنصر الأساسي يتمثل في الولاية البرلمانية القوية التي تضمن كون الرقابة متأصلة بشكل آمن في الهياكل الأساسية للدولة والدستور والقوانين والقواعد الإجرائية للبرلمان. يجب أن تكون أدوار البرلمانيين المشاركين في الرقابة - كرئيس البرلمان، والمعارضة، وأعضاء البرلمان - واضحة لهم وللفاعلين الخارجيين الرئيسيين، على سبيل المثال، الحكومة، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام. فالتعاون الحكومي ضروري لعمل الرقابة. ويجب أن يكون لدى البرلمان موارد مالية وبشرية كافية للرقابة، وأن يمارس السيطرة المستقلة على هذه الموارد التي تمنحها الحكومة. ونظرا لأهمية الرقابة، من الملائم أن يتمكن البرلمان من فرض عقوبات لضمان أداء السلطات العامة بمسؤولياتها.

يتناول *الفصل الثالث* ممارسة الرقابة حسب تقارير البرلمانات والبرلمانيون. تتم هذه الممارسة في البرلمان أساسا عن طريق عمل اللجان وأنشطتها في الجلسات العامة، ولكن المجال المخصص للرقابة داخل البرلمان والفرص المتاحة للمعارضة للمشاركة بشكل هادف هي شروط مسبقة هامة وتشمل كلا المجالين. يركز البرلمانيون على العمل في *اللجان* بشكل رئيسي ويجري هذا العمل في طائفة واسعة من المجالات القطاعية والشاملة التي تتخطى فيها الحكومة. تتم مناقشة التركيبة والصلاحيات والموارد اللازمة والمتاحة للجان حتى تقوم بعملها بنجاح، وكذلك العلاقة بين عمل اللجان والبرلمان نفسه. وفي نطاق *الجلسة العامة* تتم الرقابة من خلال مجموعة من الإجراءات، ولا سيما الاقتراحات والأسئلة والاستجابات، والرقابة المالية بما في ذلك الرقابة على الميزانية السنوية. يعتبر التدقيق في ميزانية الدولة أولوية قصوى بالنسبة إلى البرلمانات، وتتم مناقشة إمكانية تدخل البرلمان في المراحل المختلفة، مثل الصياغة والفحص والتعديل والتنفيذ. بإمكان الرقابة البرلمانية أن تؤدي دور المحرك في دفع التحسينات النوعية على الميزانيات، مثل تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وللبرلمان أيضا مسؤولية هامة في ضمان صحة البيانات الرئيسية التي تستند إليها افتراضات الميزانية الحكومية.

يفحص *الفصل الرابع* بدقة عمليات الرقابة البرلمانية في ثلاثة مجالات ذات أهمية خاصة، ألا وهي الرقابة على قطاع الأمن، التي تطرح تحديات خاصة من حيث الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأمن القومي؛ والرقابة على الالتزامات التي تتعهد بها الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والرقابة على الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي قررتها الأمم المتحدة.

يعرض *الفصل الخامس* الطرق التي تعمل بها البرلمانات ضمن بيئتها الأوسع نطاقا، بما في ذلك علاقاتها مع هيئات الرقابة الأخرى، مثل المكاتب

يتناول *التقرير البرلماني العالمي الثاني* موضوع دور البرلمان في الرقابة على الحكومة، وقدرة البرلمان على مساءلة الحكومة عن أفعالها وقراراتها.

الرقابة البرلمانية غير مفهومة بشكل جيد ك مجال محدد للنشاط مقارنة بالمهام "الأساسية" الأخرى للبرلمان في مجال صنع القوانين والتمثيل. ولكنها مهمة جدا وتستحق مزيدا من التركيز من البرلمان والحكومة والمواطنين والمجتمع الدولي.

تُحسّن الرقابة البرلمانية نوعية الحكومة. إذ أنها تساعد على مراقبة السلطة التنفيذية، وبالتالي تسهم في تعزيز الديمقراطية. وعلى الصعيد العالمي، من المتوقع أن تدعم الرقابة البرلمانية التقدم الذي تحرزه البلدان نحو تحقيق الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولذلك، حان الوقت للتطرق إلى جزء متزايد الأهمية من المشهد البرلماني باستخدام نهج منظم وقائم على البحوث.

وقد استندت التحليل والاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير إلى عملية بحث واسعة النطاق شملت البرلمانات والبرلمانيين وممارسي التنمية البرلمانية والعديد من المنظمات ذات الصلة والأفراد من جميع أنحاء العالم. ولذلك فإن التقرير يستند إلى الممارسة البرلمانية والخبرة.

يصف هذا التقرير كيفية إجراء الرقابة بالفعل في البرلمانات، حيث أنه يستند في هذا الوصف إلى بيانات من استبيانات أجريت في ١٠٣ غرفة برلمانية في ٨٥ بلدا، وهي دراسة استقصائية لتصورات الرقابة لدى أكثر من ٣٥٠ عضو برلماني في ١٢٨ برلمان ودراسات حالات قُطرية ومقابلات مع أكثر من ٨٠ برلمانيا من مختلف أنحاء العالم. ويحلل هذا التقرير العوامل التي تدعم أو تعرقل الرقابة ويقترح سبل تحسين فعالية الرقابة البرلمانية، من أجل تعزيز البرلمانات وتحسين الحوكمة.

ويريد الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون هذا التقرير عمليا ومفيدا. ولهذا السبب، يتضمن التقرير العديد من الأمثلة عن كيفية قيام البرلمانات وأعضاء البرلمان بالرقابة في بلدانهم، بالإضافة إلى نصائح لأعضاء البرلمان حول منهج الرقابة. ونأمل أن يحفز هذا التقرير العمل على تعزيز الدور الرقابي للبرلمان. ويتوقف التطور الإيجابي المستقبلي للبرلمانات، إلى حد كبير، على ما يمكن أن توفره الرقابة للشعوب التي تخدمها هذه البرلمانات.

هيكل التقرير

يحدد *الفصل الأول* المشهد بتعريف الرقابة البرلمانية وتقديم بعض أدوات الرقابة الرئيسية المتاحة للبرلمانات والبرلمانيين. ثم يقدم تحليلا للصلة بين الرقابة والتمثيل، وصنع القوانين، والمهام المالية وغيرها من مهام البرلمان، فضلا عن الطابع السياسي للرقابة. ويتم الكشف عن

وتتلخص النتائج الرئيسية للتقرير فيما يلي:

- تعدّ الرقابة البرلمانية نشاطاً سياسياً وستظل كذلك. لا يوجد حيز سياسي للرقابة في كل مكان. من الأهمية بمكان أن تتمكن المعارضة أو أحزاب الأقليات في البرلمان من المشاركة الكاملة في الرقابة على الحكومة.
 - يظل نظام الرقابة الفعال طموحاً لكثير من البرلمانات. تتطلب الرقابة الفعالة الجمع بين ولاية قوية، وموارد برلمانية كافية، ومشاركين راغبين وملتزمين. يؤكد أعضاء البرلمان أن قلة الموارد هي أكبر عائق أمام الرقابة الفعالة.
 - يعرب النواب عن التزامهم بالرقابة ويعترفون بأنها تمثل جزءاً مهماً من عملهم. لكن في الممارسة العملية، كثيراً ما تشكل مسائل الأولويات والقدرات عائقاً، فضلاً عن الاعتبارات السياسية، لمشاركتهم في أنشطة الرقابة. تتطلب الرقابة الفعالة أكثر من مجرد قواعد ونظم؛ فإنها تعتمد على مشاركين نشطين وراغبين ومستعدين لمنح أنشطة الرقابة مستوى عالٍ من الأولوية والالتزام على مدى فترة طويلة من الزمن. يشير هذا التقرير إلى أن أنشطة الرقابة أساسية لمساعدة النواب على خدمة ناخبهم وتحقيق أهدافهم السياسية وإعطاء دفعة لمسارهم السياسي.
 - الرقابة مؤشر رئيسي لأهمية البرلمان في القرن الحادي والعشرين. تساعد الرقابة البرلمانية على تحقيق العديد من النتائج التي يقدرها المواطنون بدرجة عالية، مثل النزاهة في الحياة العامة، والتوزيع العادل للموارد الوطنية، والقيمة مقابل المال في الإنفاق العام، والمساواة بين الجنسين، وفرص متكافئة للتنمية البشرية. ومن خلال محاسبة الحكومة، وتحديد المشاكل، والسعي إلى اتخاذ تدابير تصحيحية في التشريعات ومخصصات الميزانية والسياسات والإدارة، يقدم البرلمان خدمة حيوية للمجتمع.
 - تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ مجموعة من الأهداف الهامة لجميع البلدان. تمثل خطة عام ٢٠٣٠ تحدياً وفرصة للبرلمانات لتطوير دورها في العمل مع الحكومات لتحسين رفاهية جميع الناس.
- يختم التقرير بتقديم توصيات بشأن الإجراءات العملية التي يتعين على البرلمانات والأحزاب السياسية والنواب اتخاذها لتعزيز الرقابة البرلمانية. كما أن التوصيات تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى الحكومات والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى التي لها مصلحة في الرقابة الفعالة.

الوطنية لمراجعة الحسابات ومؤسسات حقوق الإنسان وأمناء المظالم. غالباً ما تتوقف قدرة البرلمان على القيام برقابة هادفة على تقديم مقترحات الحكومة للعالم الأوسع، ممّا يجعل طبيعة علاقة البرلمان مع مجموعة من الفاعلين الخارجيين ذات أهمية قصوى. ويحتاج البرلمان إلى رؤى هذه الهيئات الخارجية وخبرتها لاستكمال وإثراء أنشطتها الرقابية واستنتاجاتها.

والآليات الداخلية مهمة أيضاً. تتم مناقشة المجموعات الحزبية والمجموعات المشتركة بين الأحزاب مثل التكتلات النسائية كأدوات يمكن أن تساعد الهدف الشامل المتمثل في تطوير ثقافة برلمانية بناءة سعيًا لإنجاز الرقابة. ويعتمد النواب أيضاً على مبادرتهم الخاصة لجمع المعلومات من المصادر ذات الصلة، بما فيها الحكومة، وخاصة عندما يفتقر البرلمان إلى الموارد؛ كما يمكنهم أيضاً النظر في نشر القضايا عبر وسائل الإعلام. وعندما لا تسمح الإجراءات الرسمية للبرلمان بالقيام بتدقيق ملائم، يأخذ النواب أنفسهم زمام المبادرة ويلجأون إلى الطرق غير الرسمية التي تمكنهم من أداء مهمتهم.

يركز *الفصل السادس* على أعضاء البرلمان (وهو بالفعل موجه لهم مباشرة)، مع مناقشة الدوافع العديدة للبرلمانيين المنخرطين في الرقابة. وتتراوح هذه الدوافع من مساعدة الناخبين، إلى تحقيق أهداف السياسة العامة أو المزيد من الحوافز الشخصية للتنمية المهنية والتقدم. يتم تحديد المعايير التي يستند إليها النواب لتقييم أداء الحكومة، ويتم أيضاً تحديد وتحليل صلاحيات البرلمان لإحداث تأثير على الحكومة في سياق الرقابة، بما في ذلك العقوبات. ويتم التأكيد على أهمية العلاقة المباشرة للبرلمان مع الجمهور في اكتساب النفوذ من أجل الرقابة الناجحة، والأهمية المركزية للتصرف البرلماني الأخلاقي والسمعة لضمان قبول الجمهور لنتائج الرقابة. ويلفت التقرير الانتباه إلى الطريقة التي يتم بها الإبلاغ عن التوصيات والاستنتاجات الناتجة عن التحقيقات المتعلقة بالرقابة. ويختتم الفصل بسيناريو للتغيير يعرض حوافز متعددة من شأنها أن تشجع النواب على القيام بالرقابة، ويقدم مجموعة من المبادئ التوجيهية لمساعدة النواب الذين يقبلون القيام بمهمة الرقابة.

النتائج الرئيسية

تلخص خاتمة التقرير المبادئ الأساسية للرقابة. فالمبدأ الأول، الذي يركز عليه كل شيء آخر، هو أن الرقابة البرلمانية الفعالة عبارة عن عملية صارمة وبناءة، قائمة على الأدلة، تهدف إلى تحسين جميع جوانب المجتمع والحكم الوطني.

ملخص التوصيات

إنشاء الرقابة كأولوية عليا للبرلمان

- ١- الإشارة إلى أن البرلمان ملتزم بوظيفته الرقابية.
- ٢- الجمع بين جميع أصحاب المصلحة لتحديد عملية الرقابة البناءة والالتزام بها.
- ٣- تقييم نقاط قوة البرلمان وضعفه فيما يتعلق بوظيفته الرقابية.
- ٤- الالتزام بإجراء استعراض منتظم لكيفية أداء البرلمان لدوره الرقابي والإبلاغ عنه.

تعزيز ولاية الرقابة وقدرتها

- ٥- التأكد من أن السلطات الرسمية للرقابة على الحكومة منصوص عليها بوضوح في القانون والقواعد البرلمانية.
- ٦- ضمان الاستقلالية المالية والإدارية للبرلمان وضمان وجود موظفين محترفين ومتخصصين.
- ٧- تخصيص الوقت في الجلسات العامة للرقابة.
- ٨- التأكد من أن قواعد اللجان وممارساتها تدعم الرقابة.
- ٩- ضمان وجود ولاية واضحة للرقابة على الميزانية وكذا إجراءات وقررة.
- ١٠- تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في جميع أنشطة الرقابة.
- ١١- تطوير قدرات بحث محددة لدعم الرقابة.
- ١٢- بناء مهارات للرقابة والحد من تأثير تجديد النواب إثر الانتخابات.
- ١٣- التماس المساعدة الخارجية.

القيام بالرقابة مع الشركاء

- ١٤- الاعتراف بأن الرقابة البرلمانية الفعالة مستمدة من جهود أعضاء البرلمان والمجتمع المدني ومؤسسات الرقابة الأخرى، بدعم من عامة الجمهور.
- ١٥- أخذ الأدلة في اللجان من مجموعة واسعة من المصادر.
- ١٦- تعزيز العلاقات مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات ومؤسسات الرقابة الأخرى.

الاستفادة من صلاحيات الرقابة التي يتمتع بها البرلمان

- ١٧- جعل الرقابة ذات أهمية من خلال المتابعة.
- ١٨- النظر في سبل تحقيق امتثال الحكومة لمتطلبات الرقابة.

بناء الدعم الشعبي للرقابة

- ١٩- اعتماد قواعد وممارسات أخلاقية لتعزيز الشرعية البرلمانية.
- ٢٠- وضع استراتيجيات للاتصال لترويج أعمال الرقابة في البرلمان.
- ٢١- النظر في أفضل السبل لاستخدام وسائل الإعلام في أنشطة الرقابة.
- ٢٢- إتاحة السجلات البرلمانية للجمهور.
- ٢٣- تعيين البرلمان كرائد في إطار أهداف التنمية المستدامة.

اغتنام الفرص المتاحة أمام النواب لتشكيل بيئة الرقابة

- ٢٤- تحسين الاستفادة من الفرص المتاحة.
- ٢٥- الاستفادة من الفرص.
- ٢٦- إنشاء التحالفات الإصلاحية والانضمام إليها.
- ٢٧- المشاركة في الفرق العاملة الشاملة للأحزاب.
- ٢٨- انتخاب قادة البرلمان الذين يؤيدون الرقابة ودعمهم.

الفصل الأول: الرقابة البرلمانية

هي "عملية المحادثة"^٢ التي تقوم الهيئة الخاضعة للرقابة من خلالها بتبرير خياراتها وأعمالها وقراراتها.^٣ تعتبر الرقابة والمساءلة من العناصر الرئيسية للولايات الديمقراطية التكميلية التي تمنح للحكومة والبرلمان.

ينبغي فهم الأدوار المتميزة والمستقلة للبرلمان والحكومة فهما جيدا. تقدم الحكومة الخدمات للمواطنين؛ ويحاسب البرلمان الحكومة من خلال الاستجابات ومراجعة الإجراءات والسياسات الحكومية وتقديم التوصيات من أجل التغيير.

يمكن القول إن الرقابة والمساءلة تشمل ثلاثة التزامات أساسية متشابكة، ألا وهي:

- التزام السلطات العامة، وبالدرجة الأولى الحكومة، بتقديم معلومات عن قراراتها وأعمالها وتبريرها أمام البرلمان والشعب
- التزام البرلمان بمراجعة قرارات وأعمال الحكومة أو السلطات العامة الأخرى وتقديم توصيات بناءة وملائمة
- التزام المسؤولين بالإجابة بشكل مناسب عن استنتاجات البرلمان حول المسألة قيد التدقيق.

الرقابة البرلمانية هي خلاصة مجموعة واسعة من المصالح. البرلمان ليس هيئة موحدة ومتماسكة، ولذا فإن رقابة البرلمان على الحكومة ليست عملية جامدة. تتأثر الرقابة بالتنافس بين الأحزاب والنواب، وكيفية نظر الجمهور العام إليها وتفاعله معها.^٤

سلطات الرقابة

تنطوي "السلطة" على معان كثيرة في السياق البرلماني: أولا، السلطة بصفتها القدرة، أي امتلاك الولاية القانونية ذات الصلة والموارد المالية والبشرية والتنظيمية للاضطلاع بالمهام الضرورية. ثانيا، السلطة المتمثلة في الاستقلالية: أي، وجود استقلالية كافية إزاء الحكومة لأداء الرقابة عليها بصفة فعالية، وبالتالي الحفاظ على الضوابط والتوازنات الدستورية.

وبهذا الصدد، تكتسي قضايا السلطة العلانية أهمية واضحة. لا يتعلق ذلك فقط بمسألة السلطات النسبية للبرلمان والحكومة، بل يتعلق أيضا بمسألة توازن القوى بين مختلف الأطراف وداخلها. وبالفعل، فإن تشكيل السلطة الحزبية هو الذي غالبا ما يحدد العلاقة بين البرلمان والحكومة.

لا يزال المقتطف التالي من دليل الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠٠٦ المعنون "البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين" صحيحا:^٥

تشكل الرقابة على الحكومة، أي محاسبة السلطة التنفيذية، إحدى المهام الأساسية الثلاث للبرلمان، إلى جانب اعتماد القوانين (لا سيما الميزانية السنوية) وتمثيل الناخبين. وهذه الوظائف الأساسية مترابطة. بينما يتمتع البرلمان والحكومة بصلاحيات مختلفة، فإن الرقابة البرلمانية سمة أساسية لنظام الضوابط والتوازنات في الديمقراطية.

تتمثل الأهداف الأساسية للرقابة البرلمانية في تعزيز الحريات والرفاهية بين الناس وتحسين الحوكمة. تقوم عمليات الرقابة بتقييم أثر الإجراءات الحكومية على المجتمع، والتأكد من توفير الموارد المناسبة لتنفيذ البرامج الحكومية، وتحديد الآثار غير المقصودة أو السلبية لسياسة الحكومة وعملها، ومراقبة تنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية.

ولتحقيق هذه الأهداف الصعبة، يجب على البرلمانات الحديثة أن تحاول أن تصبح مؤسسات أكثر تمثيلا وشفافية ومتاحة وخاضعة للمساءلة وفعالة،^١ وأن تصبح أماكن حيث تكون آراء طائفة واسعة من أصحاب المصلحة ليس فقط مرحب بها وإنما أيضا ضرورية.

ومع استمرار تطور البرلمانات ووظائفها الأساسية، تساعد الرقابة البرلمانات على إظهار أهميتها في النقاشات الحيوية للسياسة الوطنية والحكومة. ومن خلال الرقابة، تزيد البرلمانات من قدرتها على الإسهام في تحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي مستدام.

تتمتع جميع البرلمانات بقدر معين من السلطة لمساءلة الحكومة. وتختلف الطرق التي تتبعها البرلمانات للقيام بالرقابة بشكل كبير، وتختلف أيضا الأدوات والإجراءات التي يستخدمها كل برلمان، وكذلك مدى التدقيق المطبق. بيد أن الرقابة الصارمة والبناءة القائمة على الأدلة ليست واحدة في كل مكان. وفي بعض السياقات، قد لا يكون هناك مجال سياسي للرقابة. بعض البرلمانات لها الإرادة اللازمة للقيام برقابة أكبر وأفضل، ولكنها تفتقر إلى الموارد البشرية والمالية لتحقيق ذلك. وقد تقتصر الرقابة في بعض الحالات على استجواب متواضع ومناقشة عرضية، أو مجرد أداة حزبية لإلقاء اللوم.

ومع ذلك، أصبحت الرقابة جزءا بارزا من عمل البرلمانات وتوسع لجعلها ذات صلة بعالم اليوم.

١-١ تعريف الرقابة البرلمانية

البرلمان وظيفة رقابية دستورية فريدة. وهو الفاعل الوحيد الذي يتمتع بولاية سياسية منحها له الشعب لمراقبة إدارة الدولة من قبل الحكومة.

الرقابة البرلمانية هي الوسيلة التي يقوم من خلالها البرلمان والبرلمانيون، نيابة عن الشعب، بمساءلة الحكومة في الفترة ما بين الانتخابات. المساءلة

٢ Kinyondo, Pelizzo and Umar, 2015.

٣ لقد كان تعريف الرقابة البرلمانية موضوعا للنقاش منذ فترة طويلة، وهناك العديد من التعريفات المختلفة. انظر، على سبيل المثال: (Rockman (1985).

٤ Beetham, 2006: 128.

٥ Beetham, 2006: 115.

حدود المجتمع. ولا ينبغي استبعاد أي قطاع من الرقابة، حيث أنه على البرلمان ممارسة الرقابة في جميع الأوقات، بما في ذلك في حالات الطوارئ الوطنية.

الجهات الرقابية الأخرى

البرلمان ليس الرقيب الوحيد على عمل الحكومة. تعمل البرلمانات في بيئة مكتظة تحوي هيئات أخرى ذات مصالح وقدرات مختلفة. وكثير من هذه الهيئات لديها الموارد التي تحتاجها البرلمانات لإجراء رقابة فعالة. من مصلحة البرلمان بناء شراكات مفيدة مع الجهات الرقابية الأخرى.

ويتمثل أحد التحديات التي تواجه البرلمان في كيفية ملاءمة دوره مع دور المدققين الآخرين. ففي بعض الأحيان، قد يبدو أن البرلمان يتنافس مع مجموعة من أمناء المظالم المستقلين وشبه المستقلين والمفوضين والمنظمين وهيئات مراجعة التدقيق الذين غالبا ما يكون مجال تركيزهم ضيقا وخاصة بقطاع محدد وتشمل اختصاصاتهم معظم القطاعات التي تغطيها مسؤولية البرلمان. كما يتعين عليه أن يتعامل مع مجموعة متنوعة من المعلقين المستقلين والخاصين، وخاصة المجتمع المدني ووسائل الإعلام. يتناول الفصل الخامس مناقشة العلاقة مع هؤلاء الفاعلين الخارجيين وتأثيرهم على الرقابة البرلمانية.

بايجاز: تعريف الرقابة البرلمانية

تقتضي الرقابة والمساءلة بعض الالتزامات المتشابهة من جانب البرلمان (المراقب) والحكومة (الكيان الخاضع للمساءلة).

يحتاج البرلمان إلى ولاية قانونية للقيام بالرقابة حتى يحق له مساءلة الحكومة، فضلا عن القدرة والاستقلالية لممارسة الرقابة. الرقابة مسؤولية أساسية تقع على عاتق جميع أعضاء البرلمان. ومع ذلك، فهم لا يتحملون هذه المسؤولية وحدهم؛ فالبرلمان واحد من عدة جهات رقابية في المجتمع (وإن كان له دور دستوري فريد). تتطلب الرقابة الفعالة من البرلمان العمل بشكل وثيق مع هذه الهيئات الأخرى، التي تشمل مؤسسات التدقيق، والهيئات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم، فضلا عن منظمات المجتمع المدني.

٢-١ أثر الرقابة الفعالة

إذن، لماذا نسعى جاهدين وراء الرقابة الفعالة؟ بالنظر إلى جميع متطلباتها وشروطها المسبقة، ما الفائدة من الرقابة البرلمانية الفعالة؟ وأيضاً، كيف يمكننا أن نبلغ الأثر الإيجابي للرقابة إلى أفراد الجمهور وغيرهم من أصحاب المصلحة؟ في غياب الرقابة الفعالة، قد تحدث إشكاليات: تصبح الدول قوية بشكل مفرط، أو تصبح ضعيفة جدا. الأدبيات المتعلقة بقوة الدولة متنوعة،^٧

”بطبيعة الحال، يجب على البرلمانات تحقيق التوازن بين التعاون مع السلطة التنفيذية المنتخبة والرقابة عليها؛ لأن العرقلة المحضة نادرا ما تخدم الجمهور. لكن الخطر الأكثر احتمالا في الفترة المعاصرة هو هيمنة السلطة التنفيذية التي لا مبرر لها، سواء من خلال الافتقار إلى القدرة البرلمانية أو عدم رغبة البرلمانات في ممارسة الصلاحيات التي تتمتع بها“.

أدوات الرقابة وعملياتها

تعكس البنى السياسية والإجرائية داخل البرلمانات وتعزز الهدف الرئيسي المتمثل في محاسبة الحكومة. تتم الرقابة باستخدام إجراءات مثل استجواب الوزراء شفويا وخطيا؛ وبحث المسائل المتصلة بالسياسات والمالية داخل اللجان (بما في ذلك الميزانية) وتقديم توصيات من أجل التغيير؛ والنظر في العرائض التي يقدمها المواطنون؛ وتقييم الأثر الذي تحدثه القوانين على أرض الواقع. يتضمن الفصل الثالث مناقشة مفصلة لوسائل التمحيص الأساسية هذه، وتعرض الأمثلة في كامل أجزاء هذا التقرير.

الدور الرقابي لأعضاء البرلمان

تتألف البرلمانات من أعضاء، وتتوقف الرقابة البرلمانية الفعالة بشكل حاسم على الاستخدام البناء من قبل هؤلاء الأفراد لأدوات التدقيق المتاحة لهم.

إن الالتزام بالمشاركة البناءة في الرقابة هو جزء لا يتجزأ من الولاية الدستورية لتمثيل مختلف مصالح المجتمع. وهو جزء من ”عقد الثقة“ بين النواب والمواطنين. ولذلك تقع مسؤولية الرقابة على عاتق جميع أعضاء البرلمان، سواء أكانوا أعضاء في الحزب السياسي الحاكم أم لا.

إن العضو الفعال في البرلمان هو الذي يناقش الحكومة وغيرها باستمرار ويدقق في عملها. وكما يقول أحد السياسيين:

”النائب الذي لا يحب الاطلاع فهو نائب غريب حقا“.

ميشال أندريه، عضو مجلس الشيوخ، فرنسا

نطاق الرقابة البرلمانية

يمكن اعتبار نطاق الرقابة البرلمانية على أنه: ”مراجعة ومراقبة والإشراف على الهيئات الحكومية والهيئات العامة، بما في ذلك تنفيذ السياسات والتشريعات والميزانيات“^٦. وبعبارة أخرى، المواضيع التي يحق إخضاعها للرقابة البرلمانية ليست فقط السياسات والبرامج وإنفاق الإدارات الحكومية، بل أيضا تلك المتعلقة بالوكالات الأخرى المسؤولة عن تقديم الخدمات اليومية للمواطنين. وعلاوة على ذلك، من الشائع في بعض البلدان أن تطلب اللجان البرلمانية الأدلة خلال إجراء الرقابة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وهيئات القطاع الخاص وغيرها. يدرس البرلمانيون على نحو متزايد أثناء قيامهم بالرقابة البرلمانية أثر التشريعات على المجتمع. وبالتالي فإن النطاق الشرعي للرقابة البرلمانية يتسع باتساع

^٧ انظر مثلا: Francis Fukuyama, 2004, *State-building: Governance and World Order in the 21st Century*, Ithaca, NY: Cornell University Press; Barry Buzan, 1991 (second edition), *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, Hemel Hempstead, UK: Harvester Wheatsheaf

تضمن الرقابة أيضا مراجعة السياسات والبرامج الحكومية بغية تحسينها. ففي النمسا، تم تعزيز المساواة بين الجنسين بفضل تحسين عملية الرقابة.

”على مدى السنوات الخمس الماضية، طُلب من كل وزير تقديم تقرير سنوي عن القانون، وكيف أثر تنفيذه على وضع المرأة. عندما يناقش الوزراء ميزانيتهم المقبلة مع وزارة المالية، يطلب منهم تقديم هذا التقرير. وعليهم أن يثبتوا ما قاموا به لتعزيز وضع المرأة. تلك هي سياستنا الجنسانية“.

رينهولد لوباتكا، عضو الجمعية الوطنية، النمسا

التطبيق العالمي لأهداف التنمية المستدامة يعني أيضا أن البرلمانات في جميع أنحاء العالم تنظر في دورها لضمان تحقيق هذه الأهداف من قبل دولها.

”يتعين على كل وزارة أن تتأكد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبصفتي رئيسة للجمعية، أتيح الفرصة لكل وزارة للقدوم إلى البرلمان وشرح استراتيجياتها لتحقيق هذه الأهداف. ثم يصبح الأمر موضوعا للنقاش، فيطرح النواب المزيد من الأسئلة، ويمكنهم المساهمة في استكمال الاستراتيجيات. هناك وقت للإدلاء ببيان وبإمكانهم استغلال ذلك الوقت للتقدم بأفكار جديدة“.

مايا هانومانجي، رئيسة الجمعية الوطنية، موريشيوس

كثيرا ما تعتمد الحكومات على البرلمان لتعزيز مصداقيتها وبقائها، ويجب على الوزراء تقديم ما هو مقبول للبرلمان وإلا تعرضوا للسقوط. في الغالب، التهديد يمثل هذا الإجراء وإمكانية اللجوء إليه في أي وقت هو الذي يأتي بالنتائج.

”أنا لا أوافق على الافتراض بأن البرلمانات لا تستطيع أن تعمل بفعالية إذا كانت الحكومة لا تدعم أنشطتها. بالطبع يمكن للبرلمان أن يتصرف. فالسؤال هو ما إذا كان يريد القيام بذلك وفي أي ظرف من الظروف سيقوم بذلك. فقد العديد من الوزراء مناصبهم قبل نهاية الفترة التشريعية لأنهم لم يتصرفوا بشكل صحيح خلال عمليات الرقابة البرلمانية. لذلك أدت الرقابة البرلمانية إلى قيام المستشار بإجراء تغييرات على مجلس الوزراء لأن العمليات البرلمانية كشفت تصرفات الوزير“.

نوربرت لاميرت، رئيس البوندستاغ، ألمانيا

في نهاية المطاف، البرلمان القوي يجبر الحكومة على أداء أفضل من الذي كانت قد تأديه لو لم يمكن بالإمكان مساءلتها أو مراجعتها أو معاقبتها.

”إذا كان البرلمان قويا والمعارضة قوية ستكون الحكومة أفضل ولا تتجرأ الحكومة على الغطرسة وتقول:“لقد فزنا في الانتخابات، فسنفعل ما نريد“.

ديفيد كارتر، رئيس مجلس النواب، نيوزيلندا

ولكنها أساسا تصف الدول القوية بشكل مفرط على أنها تحكم دون ضوابط. في هذا النوع من الدول، تُتخذ القرارات بصورة سلطوية دون اللجوء إلى الشعب وهي «قمعية». وفي الدول الضعيفة جدا، لا تستطيع المؤسسات بناء توافق سياسي، وتكون عرضة لأشكال مختلفة من البحث عن الريع حيث تسعى النخب الفاسدة إلى الحصول على أكبر قدر من المصالح الخاصة على حساب المصلحة العامة. ففي كلتا الحالتين، تكون الهوة كبيرة بين النخب والشعب، ويتسم صنع القرار بالرداءة.

ومن ناحية أخرى، فإن للرقابة الفعالة نتيجتان إيجابيتان وهما: تحسين العمليات وتحسين السياسات. هناك صلة مباشرة بين الرقابة الفعالة والعملية الديمقراطية: فالرقابة الفعالة تجلب المزيد من الناس إلى صنع القرار وفي هذه الحالة تعكس القرارات مصالح المجتمع ككل على نحو أفضل؛ وتحسن المساءلة والشفافية وتقلل من الفساد؛ وتعزز شرعية البرلمان كمؤسسة جامعة وتمثيلية. وهناك أيضا صلة قوية بين الرقابة الفعالة والتنمية الاقتصادية والبشرية: تصبح السياسات والتشريعات معززة وتصبح الحوكمة أكثر فعالية نتيجة للمراجعة والتعديل.

طُلب من البرلمانيين التعليق على مجموعة من المؤشرات التي تقيس التحسينات في العملية الديمقراطية، وفي نتائج السياسة العامة، نتيجة للرقابة. ويرد تفصيلها أدناه.

تحسين العملية الديمقراطية

يمكن قياس التحسين في العملية الديمقراطية نتيجة للرقابة الفعالة، على سبيل المثال:

- التوصيات التي تقدمها اللجان أو الهيئات البرلمانية الأخرى التي يجري تقييمها على أساس مزاياها، وتقبلها الحكومة أو ترفضها على أساس ردود عقلانية ومعلنة.
- إتاحة معلومات أفضل للبرلمانات تمكّن من المساهمة في المناقشات البرلمانية وإجراء مزيد من التحقيق في مسائل السياسات والتشريعات.
- التقليل من الفساد وسوء الإدارة بين الموظفين العموميين.
- اتخاذ إجراءات تأديبية ضد أعضاء البرلمان الذين يخالفون قواعد السلوك أو المعايير الوزارية.
- تحسين صورة البرلمان لدى الجمهور.

شجعت الرقابة الحكومات على المزيد من شفافية.

”المثير للاهتمام هو أنه، على سبيل المثال، في منشور [الرقابة]، يتم نشر التقرير الصادر عن اللجنة السياسية، ولكن أيضا في كثير من الحالات، التقارير العلمية والتقارير التي تصدرها الهيئات المتخصصة. تنشر الاستنتاجات السياسية والتحليل الأساسية“.

ستيفان روسيني، عضو الجمعية الوطنية، سويسرا

تحسين نتائج السياسات

لعل أكثر مظاهر الرقابة الفعالة وضوحا تلك التي تتجلى في السياسة أو التشريع الخاضعين للمراجعة. فقد ذكر النواب عددا من الأمثلة على فعالية الرقابة في التأثير على مخصصات الميزانية وضمان "القيمة مقابل المال".

"عارضت اللجنة مشروع القانون الذي قدمه الوزير بشأن مدخرات التقاعد وقدمت توصيات لتغييره. كانت تلك الحالة الأولى من نوعها، حيث تم إجراء تغييرات على مشروع قانون مالي - لم يحدث ذلك من قبل، لكننا فعلنا ذلك مع [الحزب الحاكم]".

روبرت ألفريد ليس، عضو الجمعية الوطنية، جنوب أفريقيا

"قامت لجنة الميزانية مؤخرا بزيارة هيئة الإيرادات لتقييم أدائها في تحصيل الإيرادات. لقد ثبت لنا أن هناك مصادر للفساد في بلدنا. وأحد القطاعات الهامة هو قطاع الإيرادات. عند جمع الإيرادات من المواطنين يحدث هناك أيضا الفساد. لذلك في هذا الصدد قمنا بتقييم الهيئة مؤخرا ولاحظنا بعض الجوانب الإيجابية والسلبية في الأداء. هناك بعض الممتلكات التي تضررت، لم يتم ترتيبها بشكل صحيح، وتضررت من المطر والشمس ... فقمنا بالفحص واتخذنا بعض التدابير التصحيحية".

وركو آنيو، عضو مجلس الاتحاد، إثيوبيا

أظهرت المقابلات مع البرلمانيين أمثلة إيجابية عن توصيات مفيدة قدمت إثر أعمال الرقابة، وتم قبولها من جانب الحكومة في وقت لاحق.

"من الأمثلة الجيدة على ذلك لجنة الطاقة. بفضل مهامها الرقابية، تمكنت من التحقيق فيما اعتبرته زيادات غير معقولة في أسعار الطاقة. وأجرت تحقيقا فعالا في المرافق العامة المعنية بإنتاج الطاقة ونقلها وتوليدها. اضطر [مزودو الكهرباء] إلى النظر في توصيات اللجنة لخفض الأسعار".

جورجيدي أغاباو، نائب رئيس مجلس النواب، الفلبين

في اليابان، تم تحديد مسألة تتعلق بالخصوصية أثناء المراجعة.

"لقد اكتشفنا مؤخرا أنه بسبب خطأ بشري بسيط، تسربت معلومات المعاش التقاعدي لشخص في اليابان. حاولت مع زملائي في البرلمان النظر في سبب هذه المشكلة، وتحديد الشخص المسؤول، والبحث عن حل".

شينامي نيشيمورا، عضو مجلس النواب، اليابان

تقدم هذه الأمثلة القليلة المختارة إلى النواب صورة عن فوائد الرقابة على العملية الديمقراطية ونتائج السياسات في المجتمع.

الإطار ١: الديمقراطية دون رقابة؟

ماذا سيحدث لو لم تكن الرقابة موجودة؟ تخيل وضع افتراضيا حيث لا يستطيع النواب استجواب الوزراء، ولا تستطيع اللجان التحقيق في السياسات الحكومية، ولا يستطيع البرلمان مواجهة الحكومة. هذا ما قد يحدث.

ستكون الحكومة قادرة على اتخاذ القرارات دون أن تخشى الاحتجاج. ولن تحتاج إلى مراعاة مصالح المجتمع المختلفة، لأنها لن تواجه أي تحد. ولن تكون هناك حاجة لإجراء نقاش عام؛ سيضحي التشاور مجرد ممارسة سطحية، إن وجد على الإطلاق.

ستختفي المعلومات الراجعة. ولن يكون للحكومة أي وسيلة لفهم الحقائق على أرض الواقع، أو أثر أعمالها على المواطنين. وستكون النتيجة سياسات غير فعالة وعمليات أقل شفافية وأقل خضوعا للمساءلة. سيزدهر الفساد في غياب الرقابة. ستحظى القلة بالسلطة على حساب الكثرة.

إذا علم المرء أنه قد يُسأل وقد يجبر على تبرير أعماله فذلك يحدث عقلية مختلفة في أوساط الحكومة وإداراتها. فهذه إحدى أكبر مساهمات الرقابة في الديمقراطية. ليس من قبيل الصدفة أن الإجراء الأول الذي يُتخذ عقب انقلاب غالبا ما يكون حل البرلمان أو تعلقه.

إيجاز: تأثير الرقابة الفعالة

الرقابة الفعالة تضع الشعب واحتياجاته، ومصالحه وتجاربه في لب السياسة. إنها تحسن الأداء الحكومي في جميع مجالات السياسات. هناك أمثلة كثيرة على تغيير السياسات كنتيجة لرقابة يقظة. تساعد الرقابة البرلمانية أيضا على دعم التنمية المستدامة واحترام حقوق الإنسان.

الرقابة تعزز العملية الديمقراطية. تشمل فوائد الرقابة زيادة المعرفة وفهم السياسات الحكومية؛ وزيادة إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات؛ وزيادة التدقيق في السياسات والميزانيات لضمان "القيمة مقابل المال"؛ ومشاركة أكثر شمولاً من قبل مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة وبالأخص أفراد الشعب.

٣-١ إقامة الصلة بين الرقابة والوظائف

الأساسية الأخرى للبرلمان

قد يبدو من المناسب فصل الوظائف البرلمانية الأساسية: التمثيل، وسن القوانين والرقابة، فضلا عن دور البرلمان فيما يتعلق بالميزانية. ولكن، هناك تفاعلا كبيرا بين هذه الوظائف في الممارسة العملية.

التمثيل

يقتضي التمثيل الفعال انخراط النواب في حوار مستمر مع المواطنين لفهم آرائهم ووجهات نظرهم، والاستجابة لانشغالهم وشكاويهم، والاستفادة من معرفتهم الوثيقة بالمواضيع المحلية، والتأكد من أن عمل البرلمان يعكس سياق حياة الشعوب وواقعها.^٨

الضغط للاستجابة للانشغالات المحلية يعطي حافزا قويا لكثير من النواب للانخراط بقوة في الرقابة على النشاط الحكومي. على سبيل المثال، قد يطرحون الأسئلة البرلمانية ويتأكدون من أن التحقيقات التي تجريها اللجان البرلمانية تهم دوائريهم الانتخابية بصفه خاصة. وينطبق هذا بوجه خاص حينما تكون لمشكلة محلية تداعيات وطنية أوسع نطاقا. وكما لاحظ التقرير البرلماني العالمي الأول، بشأن الطبيعة المتغيرة للتمثيل البرلماني:

”آليات الرقابة هي الأنسب لمعالجة القضايا النظامية. إن التمييز بين المشكلة الفردية التي يمكن حلها والمشكلة التي تتعلق بقضايا أوسع نطاقا أمر مهم. وقد تشمل هذه القضايا الأوسع نطاقا سوء تقديم خدمة ما أو سوء تنفيذ سياسة حكومية أو قانون غير فعال أو خاطئ“.

يستخدم النواب إجراءات رسمية وغير رسمية لجمع المعلومات من الناخبين بشأن كفاءة وفعالية السياسات والبرامج الحكومية، في إطار تقييمهم الخاص.

”يمكن تعريف الرقابة الفعالة بأنها القدرة على التأكد من صحة ما تقوله الحكومة. وتعد مشاركة المواطنين في الإشارة إلى المجالات التي تنطوي على مشاكل أمر بالغ الأهمية. بإمكان أعضاء البرلمان، كلما رأوا أو سمعوا شيئا غير سوي، أن يسألوا الحكومة، ”ماذا يحدث؟“ ماذا تفعلون لحل هذه المشكلة؟ أو ”كيف تستخدمون المال العام؟“

أورفيلينا ليسيلوث أرياس، عضو مجلس النواب، الجمهورية الدومينيكية

من وجهة نظر المواطن، تتيح التحقيقات الرقابية البرلمانية سبيلا للتعبير عن وجهات النظر حول إدارة الحكومة للشؤون العامة. وهذه الشهادة المباشرة للمواطنين وسيلة قيمة لإضفاء الطابع الإنساني على الحكم الوطني.

تقدم التقارير الصادرة عن اللجان البرلمانية في ختام التحقيقات إلى الجمهور مصادر موثوقة للمعلومات واستنتاجات متوازنة حول ما تقوم به الحكومة في القطاع المعني وفي كثير من الأحيان أيضا الأثر المحتمل للإجراءات الحكومية محليا (حسب الموضوع).

غالبا ما ترصد اللجان البرلمانية اليقظة التطورات التي حدثت منذ التحقيقات السابقة للتحقق من وفاء الحكومة بالتزاماتها. ويسمح هذا بسير مهمة التمثيل والرقابة إلى الأمام حسب الاقتضاء.

”خدمة الدوائر الانتخابية تمنح النواب الإرادة السياسية لإجراء الرقابة. يتلقى النواب في موزامبيق طلبات ومطالب من الناخبين بشأن تقديم الخدمات وذلك ما يوفر لهم الحافز السياسي للتحقق من تنفيذ الحكومة للسياسات والميزانية. يضطلع النواب بالرقابة لأن الرقابة تؤدي إلى تمثيل أفضل لمصالح ناخبهم. وعندما لا يكون البرلمان في جلسة، يزور النواب الموزامبيقيون دوائريهم ويتحدثون مع الناخبين. (في المجموع، يخصص ٣٥ يوما مدفوع الأجر سنويا للقيام بالزيارات إلى الدوائر الانتخابية)، ثم يسأل النواب الحكومة ما هي الخدمات التي ستوفرها ومتى وأين ستقوم بذلك ويبلغوا هذه المعلومات لناخبهم“.

د/ كارلوس شينغا، مدير مركز البحوث بشأن الحكم والتنمية، موزامبيق

قد تشمل الرقابة البرلمانية مواضيع في الشؤون الوطنية والدولية تبدو بعيدة كل البعد عن نشاط التمثيل المحلي للأعضاء. ومع ذلك، وكما لوحظ من قبل، يتعين على الأعضاء إبقاء دوائريهم الانتخابية في الاعتبار باستمرار. يقوي النواب البرلمانيون الروابط بين البرلمان والمواطنين الذين يمثلونهم من خلال ترسيخ أنشطة الرقابة في الحياة اليومية للمواطنين وانشغالهم.

التشريع

لا يزال التشريع من اختصاصات البرلمان حصرياً في جميع أنحاء العالم تقريبا. هناك عدة نقاط من التداخل بين أنشطة سن القوانين في البرلمان والمهام الرقابية للبرلمان. وكثيرا ما تكشف عملية التحقيق الرقابي التي تقوم بها اللجان عن ثغرات محتملة أو عيوب قد تتطلب اتخاذ إجراءات تشريعية. تتلقى اللجان الأدلة من مجموعة واسعة الخبراء والمؤسسات ويدركون هذه المتطلبات التشريعية تمام الإدراك.

”عندما كنت رئيسة لجنة، دعونا منظمات غير حكومية للحضور والتحدث. واقترحت العديد من التشريعات على أساس مقترحات هذه المنظمات أثناء الاجتماعات. مثلا، إدخال تغييرات على قانون العقوبات، والعديد من المواد المتعلقة بحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل. وما كنت قادرة على القيام بكل هذه الأشياء دون مساهماتها“.

رولا الفراء، عضو مجلس النواب، الأردن

تشكل مراقبة تنفيذ التشريعات جزءا من عدة أعمال تقوم بها البرلمانات. من خلال التحقق من غرض القانون ونتائجه بإمكان البرلمانات أن تحدد ما إذا كانت النتائج المرجوة قد تحققت، ومعرفة المجالات التي تتطلب إجراءات تصحيحية.

”إننا نحتاج حقا إلى رقابة برلمانية، لأننا لا نستطيع وضع تشريعات فعالة وضمن تنفيذها بصفة فعالة إلا إذا كانت لدينا آليات رقابية“.

آسييا تالبور، عضو الجمعية الوطنية، باكستان

٤ - ١ إقامة الصلة بين الرقابة وأولويات السياسات الشاملة

كما هو مبين بمزيد من التفصيل في الفصل الرابع، الرقابة البرلمانية ضرورية لتحقيق الأولويات الشاملة للسياسة العامة، مثل التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

تتمثل الأعمال الرئيسية لجميع البرلمانات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأمة. وهي أساسية لنوعية المجتمع ورفاهية الشعب. الرقابة البرلمانية هي إحدى الوسائل للتأكد من أن السياسات الحكومية تمس جميع قطاعات المجتمع - الرجال والنساء، والمناطق الحضرية والريفية، والشباب والكبار، والفئات الضعيفة والمهمشة - وأن لها آثار مفيدة على حياة الناس.^٩ تكشف الرقابة أوجه القصور وتشجع الحكومة على اتخاذ إجراءات تصحيحية.

اعتمد قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إدراكاً منهم للتفاوتات الهائلة التي لا تزال قائمة في العالم، وتصميماً منهم على اتخاذ إجراءات متضافرة للتصدي لها. يتضمن جدول الأعمال مجموعة من الأهداف والمقاصد ("أهداف التنمية المستدامة") التي تتشاطرهما جميع البلدان، بدءاً من القضاء على الفقر المطلق إلى عكس اتجاه التغيرات المناخية، ومروراً بتحقيق المساواة بين الجنسين، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. وقد وضعت بحزم في إطار حقوق الإنسان الدولي القائم وتحمل التزاماً قوياً بضمان "عدم ترك أي أحد خلف الركب". إن احترام جميع حقوق الإنسان هو المحك لاختبار السياسة السليمة على جميع المستويات.

والأهم من ذلك، أن أهداف التنمية المستدامة تعني أن السلام والعدالة والمؤسسات القوية والمساواة بين الجنسين هي عوامل تمكين رئيسية إذا ما أريد تحقيق جميع الأهداف. ويوضح الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، المعروف أيضاً باسم "هدف الحكم"، أن الديمقراطية والتنمية المستدامة تسيران جنباً إلى جنب. ويشير الهدف ١٦ إلى العديد من العناصر الرئيسية للديمقراطية، بما في ذلك: تعزيز سيادة القانون والوصول إلى العدالة للجميع (المقصد ٣)؛ وتطوير مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة (المقصد ٦)؛ وضمان اتخاذ القرارات المستجيبة والشاملة والتشاركية والتمثيلية (المقصد ٧)؛ وضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية (المقصد ١٠).

لا تحل أهداف التنمية المستدامة محل العمل الذي تقوم به البرلمانات بالفعل دعماً للتنمية الوطنية. وإنما توفر إطاراً ودافعاً متجدداً لتركيز الجهود على الصعيدين الوطني والدولي على تحقيق الازدهار والرفاهية للشعوب. يدعى كل بلد إلى إدماج أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الإنمائي الخاص به. يؤكد هذا المفهوم على أهمية الملكية المحلية التي

وفي الوقت نفسه، قد تكون الإجراءات المستخدمة في الرقابة (إجراء التحقيق، والحصول على الأدلة، وما إلى ذلك) مماثلة للإجراءات المتبعة في بعض البرلمانات عند التدقيق في مشاريع القوانين. إن قدرة البرلمان على التشاور بنجاح ومراعاة آراء مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة أمر مهم للرقابة البرلمانية والوظيفة التشريعية.

الميزانية

إن أحد الأسباب التاريخية لتأسيس البرلمانات هو توفير الموارد المالية للسلطة التنفيذية. وفي المقابل، يتعين على الحكومة أن تقدم تقريراً إلى البرلمان بشأن استخدام هذه الأموال. وقد أدى ذلك إلى تطوير مهمة الرقابة في البرلمان. لا يزال البرلمان يشارك عن كثب في المسائل المالية بما في ذلك الميزانية الوطنية السنوية، والسياسة النقدية والمالية، والنشاط المصرفي، والضرائب، وتحديد القيمة مقابل المال في الإنفاق العام.

بالنسبة للعديد من البرلمانات، الميزانية هي أهم بند في الجدول الزمني المالي. وتعد الميزانية من أهم وثائق السياسة العامة والإنفاق الحكومية، إذ إنها تحدد الوسائل التي تعتمد من خلالها جمع الموارد وتخصيصها عبر مجموعة من الخدمات والبرامج العامة. الميزانيات الموثوقة ضرورية للحكومة الموثوقة. تسهم الرقابة البرلمانية الفعالة والمستنيرة على مقترحات الميزانية في جانب أساسي من جوانب السياسة: وهو تخصيص الموارد المالية الشحيحة بدقة. إن عملية إعداد قانون المالية والتصويت عليه ورصد تنفيذه تتيح للبرلمانيين فرص للمشاركة بقوة في تحديد الأولويات الوطنية.

وفي كثير من البلدان يتمثل الدور البرلماني التقليدي في إقرار قانون المالية ثم تقييم النفقات مقابل الميزانية. ولكن عدد متزايد من البرلمانات يتخذ خطوات للمشاركة في وضع الميزانية في أقرب وقت ممكن. ينبغي أن تكون الميزانية وثيقة حية ومقياساً لرقابة البرلمان على الأداء الاقتصادي للحكومة على مدار العام.

"تنتظر كل هذه اللجان أن تتقدم الحكومة نفسها لشرح كيفية استخدام الميزانية المخصصة لها. الآن، ومن خلال لجان التحقيق، نستطيع أن نرى كيفية إنفاق الميزانية. ومع ذلك، أود أن أشير إلى أن المبدأ هو أن تخضع الميزانية للتدقيق المستمر على أساس يومي، وأعتقد أن هذا صحيح".

شريف مومينا سي، رئيس المجلس الوطني الانتقالي، بوركينافاسو

بايجاز: إقامة الصلة بين الرقابة والوظائف الأساسية الأخرى للبرلمان

ينبغي أن تكون وظيفة الرقابة مندمجة تماماً في إطار البرلمان الحديث، وأن تتفاعل مع جميع الوظائف الأساسية الأخرى للبرلمان، كالتمثيل، وسن القوانين، والمشاركة في وضع الميزانية.

^٩ انظر مثلاً، الاتحاد البرلماني الدولي، والأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ٢٠١٤.

نصائح لأعضاء البرلمان: تعميم المساواة بين الجنسين في أنشطة الرقابة

لماذا يجب أن أشارك؟

- هل تم التشاور مع المدافعين عن المساواة بين الجنسين أثناء عملية وضع السياسة؟
- هل تم إجراء تقييم للأثر الجنساني للسياسة (التي تمت مراجعتها أو تم اقتراحها)؟
- هل تم تصنيف البيانات المستخدمة في تحليل السياسة حسب نوع الجنس؟
- ما هي التكاليف الاجتماعية والاقتصادية على الرجال والنساء للسياسة أو القانون قيد الاستعراض؟
- هل التوصيات المقدمة بشأن السياسة أو القانون تراعي نوع الجنس وهل هي محايدة جنسانياً أو لا تفرق بين الرجل والمرأة؟
- الإعلان عن أي حالة تمييز جنساني تم اكتشافها:
- تحدث مع الوزير المسؤول.
- العمل على إحداث التغيير داخل حزبك الخاص.
- اتصل على الشبكات مع أعضاء جميع المجموعات.
- اطلع القضية على وسائل الإعلام.

موارد مفيدة

- الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١١. البرلمانات المراعية للمنظور الجنساني: استعراض عالمي للممارسات الجيدة (<http://www.ipu.org/pdf/publications/gsp11-e.pdf>)
- الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٢. خطة عمل للبرلمانات المراعية للمنظور الجنساني (<http://www.ipu.org/pdf/publications/action-gender-e.pdf>)
- الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦. تقييم الحساسية الجنسانية في البرلمانات: مجموعة أدوات التقييم الذاتي (<http://www.ipu.org/pdf/publications/gender-toolkit-e.pdf>)
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج العمل العالمي، ٢٠١٧، النهوض بحقوق الإنسان وإدماج المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين: دليل للبرلمانيين (http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/parliamentary_development/advancing-the-human-rights-and-inclusion-of-lgbti-people--a-hand.html)

يقتضي تعميم مراعاة المنظور الجنساني تقييم السياسات والقوانين والبرامج من حيث تأثيرها التفاضلي على الرجال والنساء والفتيان والفتيات. ومن المهم مراعاة ذلك في جميع أعمال الرقابة لتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الاجتماعي. ومن شأن النظر في القوانين والسياسات القائمة لتحديد ما إذا كانت تمييزية وتحديد مظاهر التمييز أن يسمح للبرلمانيين وضع توصيات لمعالجة تلك المشاكل.

ما الذي أحتاجه؟

- منظار جنساني - يجب دائماً مراقبة احتمال وجود التمييز بين الجنسين عند التحقيق في أي قضية سياسية.
- بيانات عن جميع مجالات السياسات، مصنفة حسب نوع الجنس (وغيرها من المتغيرات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي مثل السن والعرق والإعاقة والهوية الجنسية والتوجه الجنسي).
- البحوث وإسهام منظمات المجتمع المدني والوحدات المتخصصة المعنية بالمساواة الجنسانية والجامعات والمراكز الفكرية ومنظمات القطاع الخاص والشركات والرابطات التجارية ووسائل الإعلام.

كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- إجراء تقييم ذاتي لقدرة البرلمان على تعميم مراعاة المنظور الجنساني.
- وضع قائمة مرجعية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني واستخدامها بصورة منتظمة:
- من المستهدف من سياسة أو برنامج أو مشروع مقترح؟ من سيستفيد؟ من الخاسر؟
- من يتخذ القرارات؟ هل شارك الرجال والنساء في وضع حل لمعالجة هذه المسألة؟
- كيف يتم توزيع الموارد؟ من الذي يوفر الموارد؟ من يستخدم الموارد؟ كيف يتم الحصول على الموارد؟
- هل يحافظ التدخل على العلاقات الجنسانية القائمة أو يتحداها؟
- طرح الأسئلة التالية في جلسات اللجان، أو أثناء المناقشات العامة:

وبهذه الطريقة، يعتبر تعميم مراعاة المنظور الجنساني أداة رئيسية ليس فقط للنهوض بالمساواة بين الجنسين بل أيضا من أجل رقابة فعالة يتحمل كل من البرلمانيين والبرلمانيات المسؤولية عنها.

تشمل الرقابة التي تراعي الفوارق بين الجنسين النظر إلى من يقوم بعملية ما أو سياسة ما، وكيفية تنفيذها ولأي غرض، وأخيرا، التأكد من أن جميع هذه الجوانب تعزز المساواة بين الجنسين. وهذا النهج ملائم للرقابة على جميع مجالات السياسة العامة، دون استثناء. بإمكان تعميم مراعاة المنظور الجنساني المساعدة في تحديد المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات إيجابية أو تدابير أخرى لتصحيح الآثار المستمرة للتمييز القائم على نوع الجنس الذي حدث في الماضي والحاضر.

وفي حين أن مسؤولية الرقابة التي تراعي الفوارق بين الجنسين تقع على عاتق جميع أعضاء البرلمان - رجالا ونساء - فمن المهم أن تكون المرأة بوصفها الجنس الأقل تمثيلا، قادرة على المشاركة في عمليات الاستعراض هذه، من حيث الأعداد ومناصب السلطة. يكمن هذا الهدف في صميم الاستراتيجيات الرامية إلى زيادة نسبة النساء المنتخبة في البرلمان ونسبة النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية برلمانية (مثل رئيس برلمان ورئيس لجنة ورئيس مجموعة برلمانية). لا يزال التكافؤ بين الجنسين في البرلمان بعيد المنال، إذ إن نسبة النساء في البرلمانات في العالم بلغت ٢٣,٣ في المائة في يونيو ٢٠١٧،^{١٢} يمكن تنفيذ الرقابة المراعية للاعتبارات الجنسانية الآن بدلا من انتظار معالجة هذا العجز. مشاركة المرأة في السياسة أداة يمكن بفضلها زيادة المساواة بين الجنسين في العملية السياسية وفي المجتمع بشكل عام.

بايجاز: الربط بين الرقابة وأولويات السياسات الشاملة

تمكن الرقابة البرلمانات من رصد الأولويات الشاملة للسياسة العامة مثل التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين.

٥-١ سياسة الرقابة

‘السياسة’ مصطلح يفهم بطرق مختلفة من قبل أشخاص مختلفين. بينما يرى البعض أن السياسة دعوة نبيلة أو مشرفة، فإن المصطلح غالبا ما يحمل معان سلبية مرتبطة بالتلاعب أو حتى الخداع. وفي الأوساط الأكاديمية، ‘السياسة’ هي أيضا مصطلح متنازع عليه، فهناك على الأقل نهجين مختلفين لتعريفه، أحدهما ينظر إلى السياسة باعتبارها ميدان والآخر يرى السياسة باعتبارها عملية. وبمعنى واسع، يمكن فهم السياسة على أنها ‘النشاط الذي يقوم الناس من خلاله بوضع القواعد التي يعيشون وفقها ويحافظون عليها ويعدلونها’.^{١٣}

تضع على عاتق كل بلد مسؤولية ربط تخطيطه الإنمائي الوطني بالإطار الدولي.^{١٠}

دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول / سبتمبر ٢٠١٥ صراحة إلى الاضطلاع بدور برلماني نشط في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك ضمان المساءلة عن التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة.

الإطار ٢: ترقية الدور الرئيسي للبرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

‘نعترف أيضا بالدور الأساسي الذي تقوم به البرلمانات الوطنية من خلال سن التشريعات واعتماد الميزانيات ودورها في ضمان المساءلة عن التنفيذ الفعال للالتزاماتنا. كما ستعمل الحكومات والمؤسسات العامة عن كثب على التنفيذ مع السلطات الإقليمية والمحلية والمؤسسات دون الإقليمية والمؤسسات الدولية والأوساط الجامعية والمنظمات الخيرية ومجموعات المتطوعين وغيرهم’.^{١٤} (الفقرة ٤٥)

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، ٢٠١٥. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تمثل ‘فترة’ أهداف التنمية المستدامة فرصة أخرى للبرلمانات لإثبات أهميتها في حياة المواطنين من خلال المساعدة على تسخير خطة عام ٢٠٣٠ لمتطلبات التنمية الوطنية لشعبها. وبوصفها المؤسسات الأكثر تمثيلا للحكومة، تتحمل البرلمانات مسؤولية خاصة في ضمان عدم تخلف أحد عن الركب. بدأت البرلمانات إدماج أهداف التنمية المستدامة في أنشطتها الرقابية وأنشطة سن القوانين، مع مراعاة خصوصيات عملية أهداف التنمية المستدامة. يتناول الفصل الرابع بعض المبادرات التي تتخذها البرلمانات في هذا الصدد.

المساواة بين الجنسين

يستند البرلمان الديمقراطي إلى حق الاقتراع المتساوي، ومن ثم فإنه يتضمن في جوهره شرط المساواة بين الجنسين (وغيرها من أنواع المساواة)، التي تشكل جزءا من مجموعة أوسع من حقوق الإنسان العالمية، التي يقوم البرلمان، بوصفه المؤسسة الأكثر تمثيلا، بدور رئيسي في حمايتها وتعزيزها.^{١١}

تعزز البرلمانات المساواة بين الجنسين من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع العمليات البرلمانية، بما في ذلك الرقابة على الحكومة. وينطوي تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات على طرح أسئلة عن تأثير سياسات الحكومة وبرامجها ومخصصات ميزانيتها ونفقاتها على النساء والفتيات وكذلك على الرجال والفتيان. وتحدد ما إذا كانت قد وُضعت افتراضات لا تفرق بين الرجل والمرأة أو متحيزة جنسانيا بشأن المستفيدين من عملية أو سياسة، ومن هم المستهدفون بالعملية أو السياسة، وما إذا كانت جميع المجموعات ستستفيد على نحو منصف.

١٢ الاتحاد البرلماني الدولي، المرأة في البرلمانات الوطنية. تم الاطلاع عليه في ٢١ يونيو ٢٠١٧ (<http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>).

١٣ Heywood, 2013: 2

١٠ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧: ٩.

١١ لمزيد من المعلومات حول دور البرلمان في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، انظر الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٧.

السلطات التشريعية (على سبيل المثال، صياغة التشريعات وممارسة سلطات النقض)، في حين أن البرلمان غالباً ما يتمتع ببعض السيطرة على كيفية إدارة الحكومة (على سبيل المثال، التصديق على التعيينات التنفيذية والنظر في إقالة الموظفين العموميين والبت فيها). إن الترسيم الدقيق للحدود بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لا يعتمد فقط على تفسير القانون، ولكنه غالباً ما يتحول إلى اختبار للإرادة السياسية بين المؤسسات. وعندما يحدث مثل هذا الاختبار للإرادة، قد تصبح كيفية ممارسة صلاحيات الرقابة مبعثاً كبيراً على الخلاف.

تحدد الأنظمة الانتخابية كيفية انتخاب الدوائر الانتخابية وكيفية حصول النواب على مقاعدتهم. إن حجم الدوائر الانتخابية، وكيفية اختيار المرشحين وكيفية تحديد الفائزين عوامل لها أثر على التمثيل والرقابة. ولئن كان هناك تباين كبير بين البلدان، فقد ظهر نمطان شائعان، يستخدمان في عدد متساو تقريباً من البلدان.^{١٥}

النمط الأول فيه دوائر انتخابية جغرافية كبيرة وذات تنوع أكبر، ففي هذا النمط تُوزع المقاعد التشريعية المتعددة على أساس التمثيل النسبي. يقدم كل حزب قائمة مرتبة من المرشحين لكل دائرة انتخابية، والترتيب فيها يحدد من قبل قيادة الحزب. والمرشحون يفوزون حسب ترتيبهم في القائمة بالمقاعد التي يحصل عليها الحزب وفقاً لحصة التصويت. عندما يحدد قادة الأحزاب المرشحين وترتيبهم في القائمة، يمكنهم استخدام هذه السيطرة لفرض تفضيلاتهم وانضباط أعضائهم. هذا النوع من النظام قد يثني أعضاء حزب الأغلبية عن ممارسة الرقابة على الحكومة، ولكن يشجع أعضاء المعارضة على القيام بذلك.

”تظهر المقابلات أن النواب لا يعملون ولا يتخذون القرارات بشكل مستقل، ولكن كقاعدة عامة، تتشكل آرائهم على أساس قرارات وسياسات الحزب. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن اختيارهم يعتمد على الحزب. يتم اختيار أعضاء البرلمان من قوائم الحزب وتقرر الأجهزة الحزبية مرتبتهم على القائمة وبالتالي فرصهم في انتخابهم للبرلمان“.

مركز البحوث والشفافية والمساءلة، صربيا

النمط الثاني تكون فيه الدوائر الانتخابية أصغر حجماً جغرافياً يمثلها عضو واحد وتكون أكثر تميزاً. يُنتخب الممثلون إما بأغلبية بسيطة (نظام الفائز الأول) أو عن طريق جولة ثانية بين كبار المرشحين. تتسم نظم بعض الدوائر ذات العضو الواحد بسمة أخرى وهي الانتخابات الأولية لتحديد من سيكون مرشحاً لكل حزب. ويمكن هذا النوع من النظم توزيع النفوذ على نطاق أوسع ويعطي النواب والطامحين مجالاً أكبر للاختلاف مع قيادة الحزب.

في السنوات الأخيرة، غيرت بعض البلدان دستورها أو نظامها الانتخابي. فعلى سبيل المثال، انتقلت كينيا من نظام رئاسي برلماني مختلط إلى نظام

تنطوي الرقابة، باعتبارها نشاط سياسي، على التذبذب المستمر بين الاتفاق والاختلاف والتعاون والصراع. و يمكن رؤية هذا التوازن في التفاوض المستمر على السلطة بين البرلمان والحكومة؛ ومعاملة أحزاب المعارضة في الاضطلاع بالرقابة؛ والتحديات الناشئة عن الدور المزدوج للبرلمانيين كبرلمانيين وساسة أحزاب؛ والتوترات الأساسية بين البرلمان والحكومة الناشئة عن أدوارها الدستورية المتناقضة. إن تنوع الآراء الراسخة والمصالح بين الأحزاب والنواب يُعد سمة جوهرية للبرلمان والرقابة البرلمانية.

يتم إنشاء ”الفضاء السياسي“ للرقابة من خلال التصميم المؤسسي للنظم السياسية والانتخابية والحزبية، من بين أمور أخرى. ويشغل هذا الفضاء ويشكله كل من يشارك في الحكم: الأحزاب السياسية والحكومة والوزارات والوكالات المستقلة وشبه الحكومية وكثير من المجموعات الخارجية، بما فيها منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والناخبين وعامة الجمهور. وفي الرقابة، كما هي الحال في مسائل أخرى، تشكل ميول وموارد وتفضيلات كل هذه المجموعات ما تقوم به البرلمانات والبرلمانيون من أعمال - وفرص نجاحها.

التصميم المؤسسي

تضع الدساتير والقوانين الإطار الأساسي للنظم السياسية. وبما أن الرقابة البرلمانية تركز على النشاط الحكومي، فإن الكيفية التي يحدد بها الدستور العلاقة بين البرلمان والحكومة تؤثر على كيفية القيام بالرقابة. وعند النظر في التغيير الدستوري أو الانتخابي، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب بالتأثير على الرقابة.

تختلف النظم السياسية اختلافاً كبيراً، ويؤثر هذا بشكل مباشر على درجة وطبيعة الرقابة البرلمانية. يؤثر تصميم النظام السياسي تأثيراً كبيراً على العلاقات بين البرلمان والحكومة. ففي النظام البرلماني للحكم (مثل ”نظام وستمنستر“)، البرلمان هو الساحة التي تتم فيها مساءلة الحكومة والوزراء من قبل النواب نيابة عن الشعب. وتتم فيه معاقبة الحكومة على أداؤها، وفيه أيضاً تفوز المقترحات بالشرعية النهائية. وفي النظام الرئاسي حيث لا تجلس السلطة التنفيذية في البرلمان، قد يتمتع البرلمان أيضاً بسلطات رقابة كبيرة جداً.

”في النظام الرئاسي، في الحالات التي تكون فيها الهيئة التشريعية تحت سيطرة حزب غير حزب الرئيس، تكون الرقابة البرلمانية صارمة عادة وقد تتحول المنافسة الحزبية بسهولة إلى عرقلة واختناق. في النظام البرلماني، وفي النظام الرئاسي حيث يسيطر الحزب نفسه على كلتا السلطتين، هناك اتجاه معاكس: قد تضعف الرقابة بسبب الطريقة التي تمارس بها السلطة داخل الحزب الحاكم أو الائتلاف، أو لأن المنافسة بين الأحزاب تثبط المعارضة الداخلية عن إبداء الرأي المخالف“.^{١٤}

تتطلب الرقابة قدرًا من الاستقلال المؤسسي للبرلمان ونصيبيًا من السلطات الرسمية. في معظم النظم، بما فيها النظم البرلمانية، للحكومة بعض

١٥ قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت بشأن البرلمانات الوطنية. هناك مجموعة أخرى من حوالي ٣٥ بلداً تستخدم نظاماً مختلطاً يجمع بين عناصر التمثيل النسبي ونظام الفائز الأول (www.ipu.org/parline).

الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية ضرورية للديمقراطية. فهي مؤسسات تجمع التفضيلات الشعبية وتعبئ الجمهور وتبسط خيارات التصويت وتوحد الحكومة وتوفر وسيلة لإسناد المسؤولية الجماعية. في كثير من الأحيان، تشترك الأحزاب التي تفوز بالمقاعد البرلمانية في خصائص إضافية: فهي تريد الاحتفاظ بالحكم أو الوصول إليه، وتشكيل السياسة الحكومية وتعبئة أعضائها من خلال ممارسة قدر معين من الانضباط الحزبي. التنافس بين الأحزاب السياسية جزء من البيئة البرلمانية. فهو يوفر عناصر المسابقة السياسية التي عادة ما تكون السمة المميزة للديمقراطية الحديثة.

تختلف الأحزاب فيما بينها على نطاق واسع من حيث أصلها وتوجهها ومصالحها الأساسية. ويساعد نوع الحزب المتواجد في السلطة على تحديد قدرة البرلمان على الاضطلاع بأعماله الأساسية. على سبيل المثال، غالبا ما تحتاج الحركات الثورية إلى السرية وتتطلب الوحدة للنجاح. إن الانتقال من حركة ثورية إلى حزب سياسي لا يحدث غالبا بسلاسة، لا سيما في الحالات التي كان فيها الحزب الحاكم يقود في السابق النضال من أجل الاستقلال أو الثورة، فإن انتقاده ينظر إليه أحيانا على أنه شكل من أشكال الفشل الشديد للدولة نفسها.

كثيرا ما توفر الأحزاب لأعضاء البرلمان فرصا لمسارهم السياسي فتعمل كـ "حارسة"، حيث أنها تحدد من يصل إلى السلطة ومن لا يصل إليها. ويمنع وصول مجموعات معينة، كالنساء والشباب والأقليات، أو تيسير وصولها، على سبيل المثال، تؤثر الأحزاب على مدى ممارسة الرقابة نيابة عن تلك المجموعات.

في بعض الأحيان، يجد البرلمانيون أنفسهم مضطرين للاختيار بين الولاء للبرلمان والولاء لحزبهم السياسي. وهذا الاختيار ليس بالسهل، لا سيما عندما ينتمي هؤلاء الأعضاء إلى الحزب الحاكم.

الرقابة والحكومة

يتمتع كلٌّ من الحكومة والبرلمان عادة بسلطات تكميلية. تنشأ الرقابة في سياق التفاعل بين هاتين السلطتين والمسؤوليتين، وهي تعبير عن ذلك. ويساعد إدراك ذلك على تعزيز التفاهم المتبادل ووحدة الهدف بين الحكومة والبرلمان، حتى في ساحة المعارك السياسية.

فالحكومات التي تفوز في الانتخابات تتمتع بتفويض ديمقراطي للحكم، ولكن بمراعاة الأحكام الدستورية المحددة للبرلمان وسيادة القانون. وفي نهاية المطاف، تشكل الحكومة والبرلمان جزءا من كيان حكم واحد يتقاسم عددا من السلطات.

قد تساعد الرقابة جميع الجهات المعنية في العملية: النائب، وحزب الأغلبية والمجتمع ككل. ومع أن الرقابة غالبا ما تكون غير مريحة للحكومة، فهناك مصلحة دستورية واضحة في المشاركة البناءة بين الحكومة والبرلمان. من المهم أن تتعاون الحكومة مع الرقابة البرلمانية، وذلك مثلا بتوفير المعلومات والنظر في التوصيات البرلمانية على أساس

يقترّب من النموذج الرئاسي. ومن ناحية أخرى، جربت العديد من البلدان، لا سيما البلدان الواقعة في مناطق ما بعد الصراع، نظم تشيبت السلطة (من خلال النظام الفيدرالي أو اللامركزية أو نقل السلطة) أو إنشاء غرفة ثانية. أنشأت بوليفيا نوعا جديدا من الدوائر الانتخابية لتكميل نظام التمثيل النسبي التقليدي بهدف تحسين تمثيل المصالح المحلية. وإذا كانت هذه التغييرات تستند إلى مجموعة من العوامل، فإنها تؤثر بالضرورة على نظام الضوابط والتوازنات المؤسسي.

الإطار ٣: الرقابة البرلمانية في الديمقراطية الانتقالية في تونس

يمر النظام السياسي التونسي بمرحلة انتقالية منذ عام ٢٠١١ عندما أزاحت انتفاضة شعبية الحكومة السابقة من السلطة. ولا تزال حدود السلطة بين مختلف السلطات تتغير حيث تتصارع جميع الهيئات السياسية لتنفيذ الدستور الجديد الذي اعتمد عام ٢٠١٤.

يمنح الدستور البرلمان ولاية واضحة للرقابة على الحكومة. لكن يُجمع البرلمانيون من جميع المجموعات الحزبية على أن البرلمان إلى حد الآن لا يقوم بدوره الرقابي بفعالية. ينبغي أن يؤدي القانون الأساسي للميزانية - الذي ما زال قيد النظر في البرلمان - إلى تحسين المعلومات عن أهداف السياسة العامة ومؤشرات أفضل لقياس الأداء الحكومي.

بعض التحديات خاصة بتونس في حالتها الانتقالية الحالية: عدم وجود تقاليد ممارسة الرقابة، واختلاف الرأي حول هذا المفهوم، والغموض بشأن تفويض اللجان البرلمانية للقيام بالرقابة. وهناك تحديات أخرى كما هو شائع بين العديد من البرلمانات: مقاومة الإدارة، وصعوبة الحصول على معلومات محددة من الحكومة في الوقت المناسب، ومحدودية قدرة الإدارة البرلمانية على دعم الرقابة.

أشار المشاركون في مجموعة التركيز التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى رغبتهم في أن يكون للبرلمان تفويضا أقوى لمراقبة تطبيق القوانين التي سنّها والمراسيم التنظيمية الصادرة عن السلطة التنفيذية لمراقبتها. وأعرب البرلمانيون عن اعتقادهم القوي بأن التشريع والرقابة لا يختلفان نوعا ما؛ فلا بد أن يكون هناك انسجاما بين التشريع والرقابة.

"من الحكمة التوقف عن التمييز بين التشريع والرقابة. يجب أن تمتد الرقابة لتشمل تطبيق القانون. وإلا، فمن الذي يضمن التطبيق السليم للقانون؟ وما الذي يجب فعله في حال فشل القانون بسبب عدم تطبيقه بشكل جيد؟"

نذير بن عمو، نائب حزب النهضة

وافق المشاركون في مجموعة التركيز على ١٠ توصيات لتعزيز الرقابة. على سبيل المثال، من شأن ضمان الاستقلال المالي والإداري توسيع الحيز السياسي للرقابة؛ ومن شأن مطالبة الحكومة بأن ترفق مشاريع القوانين بوصف مفصل لرؤيتها وأهدافها تيسير المداولات البرلمانية وإعانة البرلمان على تقييم مدى تحقيق القانون لأهدافه.

المصدر: مجموعة التركيز التي يسهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تونس، ٢٠١٦. انظر: الرابط إلى تقرير مجموعة التركيز.

تتطلب المعارضة المنظمة بعض الحماية إذا ما أُريد لها أن تقوم بعملها بفعالية في البرلمان. يمكن فرض هذه الحماية في الأنظمة أو الاتفاق عليها ضمناً أو كلتا الحالتين. وعلى أية حال، يجب على جميع النواب أن يفهموا أن للمعارضة حق في الحصول على فرص في الجدول البرلماني والهيكل البرلمانية للقيام بدور رقابي.

كثيراً ما يُعترض على تخصيص الوقت ضمن الجدول الزمني للبرلمان، وتحرص الحكومات بشدة على سيطرتها الفعلية عليه. ومع ذلك، يجب أن تتاح للمعارضة الفرصة لطرح الأسئلة والتحدي والسعي إلى تعديل البرنامج الحكومي. تتباين الترتيبات تبانياً كبيراً. ففي بعض البلدان، تتاح للمعارضة فرصة كبيرة للإدلاء بآرائها ضمن العملية التشريعية.

ومع ذلك، قد يتقلص التعاون بشدة إذا رفضت الحكومة السماح للمعارضة بالتأثير على صنع القرار بالقدر الكافي. وفي بعض البلدان، فإن الجمود والمواجهة شائعان. وقد تجد المعارضة، إذا كانت قيادتها أو مواردها ضعيفة، أنه من السهل مواجهة سياسات الحكومة بالرفض الشامل بدلاً من العمل بشكل بناء من خلال الميزانيات والتشريعات واقتراح التعديلات. وإذا اختارت المعارضة استخدام الفرص المتاحة لها في البرلمان لمقاومة البرنامج الحكومي بأي ثمن، فقد يسبب ذلك مشاكل حادة لعمل البرلمان والحكومة.

”في العديد من البلدان، هناك الكثير من المناورات السياسية الرخيصة. يُنتخب الأشخاص، ويقضون فترة ولايتهم مدة خمس سنوات في المناورات السياسية، والجدال، دون تقديم أي حلول. تعرض الميزانية، ويسمح للمعارضة بتقديم الحلول، فما تسمع منها إلا أن كل شيء لا يصلح“.

غريغور موند، عضو الجمعية الوطنية، زامبيا

وقد تفضي العلاقات بين الحكومة والمعارضة إلى مزيد من التدهور. ففي بعض الظروف، قد تخرج المعارضة ببساطة من البرلمان عندما تشعر بأنها غير قادرة أن تحصل على قدر من التعاون من الحكومة من خلال المشاركة البرلمانية العادية. وبالفعل، فإن الأحزاب الحاكمة قد تدفع المعارضة ضمناً في بعض الأحيان على مقاطعة البرلمان عن طريق العرقلة المتعمدة.

”في الجلسة العامة، تطرح المعارضة أسئلة، فإن لم توافق على مسألة، انتهجت سياسة الكرسي الفارغ“.

نائب من بوروندي

إن مقاطعة البرلمان لها تاريخ طويل وكثيراً ما استخدمت لغرض رمزي للفت الانتباه إلى مشكلة معينة. ومع ذلك، عندما يغيب النواب عن البرلمان لفترات طويلة، فإنهم يفقدون القدرة على المشاركة في الأعمال البرلمانية. واعتماداً على قواعد النصاب القانوني، قد يمكن ذلك الحكومة من استخدام البرلمان كختم مطاطي بدون منازع. كما يمكن أن يساعد في تشويه سمعة المؤسسة لدى الجمهور.

يجب على جميع الجهات الفاعلة السياسية أن تضمن بأن يعمل البرلمان على النحو الصحيح، لا سيما من خلال المشاركة النشطة للمعارضة. ويتعين

موضوعيتها. لو اعتبرت الأسئلة والتحديات من البرلمان مجرد ”نيران عدو“ ستفقد الفرصة لتحسين الأداء الحكومي. ومن المرجح أن تحظى فوائد الرقابة من حيث تحسين السياسات والنتائج باستحسان الناخبين حين يصل موعد الانتخابات.

تساعد الرقابة البرلمانية على إبقاء الوزراء يقظين. وحتى قبل إجراء الرقابة في البرلمان، فإن احتمال القيام بها أو التهديد بها يدفع الوزراء إلى التأكد من أن إداراتهم تعمل بشكل صحيح، لكيلا يضطروا إلى شرح الأخطاء أمام اللجنة البرلمانية.

”المهم هو وضع الحكومة تحت الضغط. حتى وإن كان حزبك هو الحزب الحاكم“.

البارونة غلوريا هوبر، عضو مجلس اللوردات، المملكة المتحدة

وفي حالة إخفاق الحكومة في التعاون بشكل مناسب في الرقابة البرلمانية، يجب على البرلمان السعي إلى اتخاذ إجراءات تصحيحية بسرعة، لا سيما، في الحالات القصوى، إمكانية فرض عقوبات (انظر الفصل الثاني).

ولأعضاء الحزب أو الأحزاب التي تتواجد في السلطة مصلحة مشتركة وقوية في البقاء في الحكم. بالنسبة لنواب حزب الأغلبية، غالباً ما تثير عملية الرقابة تضارباً بين كونهم ينتمون إلى الحزب الحاكم وأداء دورهم المستقل كممثلين للشعب.

وكما يفعل الناس عموماً عندما يواجهون مقتضيات متضاربة، فإن أغلبية الأعضاء يسعون في كثير من الأحيان إلى تحقيق التوازن. في العديد من النظم، يكون الوزراء أيضاً ممثلين منتخبين وزملاء برلمانيين. وبالتالي فإن الرغبة في الحفاظ على العلاقات وتطويرها أو رضا الأقوياء قد تثنيهم على طرح الأسئلة الصعبة أو القيام بأشكال أخرى من الرقابة. فليس من المستغرب أن تؤدي هذه الحالة إلى ثقافة الرقابة الذاتية بين أعضاء الحزب الحاكم.

مع الاعتراف بحقيقة العمل في بيئة سياسية، بوسع أعضاء الحزب الحاكم استعمال طرق متعددة للاضطلاع بدورهم الرقابي. بإمكانهم مثلاً انتهاج أسلوب أقل حدة أو أقل عدوانية من الأسلوب الذي يستعمله نواب المعارضة في استجواب الوزراء، ومع ذلك يستطيعون إثارة قضايا بناءة ومستندة إلى الأدلة. قد يرى النواب البسطاء الذين ينتمون إلى الحكومة أن التأثير غير الرسمي على الوزراء بديل أكثر حذراً من الإحراجات التي قد تسببها الرقابة الرسمية. وقد يتخذ هذا النهج أشكالاً مختلفة، بما في ذلك كتابة رسالة، أو طلب عقد لقاء، أو طرح سؤال في لجنة.

الرقابة والمعارضة

تتجلى الطبيعة السياسية للرقابة في الفرص المتاحة (أو غير المتاحة) للمعارضة أو لأحزاب الأقلية لاستخدام أدوات الرقابة. في الغالب، لدى نواب المعارضة اهتمام خاص باستخدام الرقابة للفت الانتباه إلى أوجه القصور في الحكومة واقتراح حلول بديلة، ويشعرون بالمسؤولية عن هذه المهمة. تقوم المعارضة البرلمانية المنظمة بهذا الدور الخاص لأنها غالباً ما تعتبر نفسها الحكومة القادمة.

• باستخدام بيانات من المسح العالمي للقيم، وجد هولبرغ (Holmberg) وليندبرج (Lindberg) وسفانسون (Svensson) مستوى أدنى من الثقة في البرلمان في الديمقراطيات الجديدة والراسخة على حد سواء مما كان يتوقعه تفسير حدسي للنظرية المعيارية.

هناك فروق دقيقة هامة في هذه الصورة. فعلى سبيل المثال، أشار دليل إبراهيم لشؤون الحكم في أفريقيا إلى تحسن طفيف من متوسط ٥٠,٠ في عام ٢٠٠٥ إلى ٥١,٠ في عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، يذهب البعض إلى أن معظم البحوث التجريبية بشأن الثقة السياسية والثقة تميل إلى التغاضي عن أهمية التشكيك واستعداد الناس والمؤسسات لمساءلة الحكومة.

ولذلك، من المهم أن تتخذ البرلمانات خطوات لإعادة بناء مستويات عالية من ثقة الجمهور فيها والحفاظ على هذه الثقة. كيف يمكن القيام بذلك؟ تشمل النهج المثمرة مراجعة الممارسات البرلمانية وقواعد الإجراءات بشكل منتظم لضمان الحفاظ على أهميتها لتعجيل العمل البرلماني الأساسي، ومن ضمنه الرقابة؛ وتعزيز المشاركة المدنية الكبيرة مع جميع قطاعات المجتمع وخاصة الشباب - بما في ذلك من خلال التقييم المستمر واعتماد التكنولوجيات الجديدة المناسبة - وممارسة الرقابة البناءة والمبدعة في مجالات الحياة التي من شأنها أن تعود بفائدة أكبر على الناخبين.

الإطار ٥: بناء ثقة الشعب في البرلمان في صربيا

صربيا ديمقراطية فتية، لا تزال في مرحلة انتقالية. تقوم البلاد منذ عشرين سنة بإصلاح مؤسساتها السياسية بينما تسعى في الوقت نفسه إلى تعزيز المشاركة العامة وبناء ثقة الجمهور في البيئة السياسية الجديدة والمتطورة.

ولتطوير الرقابة البرلمانية، احتاجت صربيا أولاً إلى تحقيق الشفافية والمساءلة في البرلمان نفسه، وقد برز هذا الهدف بإصدار القانون الأول للبرلمان والقواعد الإجرائية الجديدة في عام ٢٠١١. وبحلول عام ٢٠١٢، اتضح أن الجمعية الوطنية قد حققت مستوى عالٍ من الشفافية والمشاركة مع المجتمع المدني.

ويطالب البرلمانيون الآن بنفس الشفافية والمساءلة من جانب السلطة التنفيذية. فمنذ عام ٢٠١١، كثرت المجموعات المشتركة بين الأحزاب وجلسات استماع اللجان العامة. تسمح القواعد الإجرائية الجديدة بتنظيم جلسات استماع علنية من أجل الحصول على معلومات أو آراء الخبراء بشأن التشريعات المقترحة أو الموافقات عليها، ولجان رصد تنفيذ التشريعات وإنفاذها.

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يقوم البرلمان الصربي أيضاً بتجريب جلسات اللجنة المتنقلة، ما يمكن ممارسة أعمال الرقابة البرلمانية في جميع أنحاء البلد. وقد ساعد ذلك على إقامة اتصالات

على جميع الأطراف أن تقارن بين فوائد الحوكمة وديمقراطية المقاطعة وبين الأضرار التي تلحق بالنظام بسبب عدم القيام بالمهام البرلمانية، بما في ذلك التدقيق التشريعي والرقابة.

ثقة الجمهور

تمكن السلطات الرقابية الكبيرة البرلمانات من المساعدة في تطوير المجتمع وتحسين حياة الأفراد والحكم الوطني. ومع ذلك، كل هذه الصلاحيات لها ثمن. فالبرلمانات والبرلمانيون أنفسهم يخضعون للتمحيص كما لم يحدث من قبل من مجموعة من الهيئات خاصة وسائل الإعلام الاجتماعية والمجتمع المدني. ينظر الناس إلى برلماناتهم لتبرير أنفسهم من خلال متابعة السلوك الأخلاقي في السياسة باستمرار وبنشاط ومن خلال أداء أدوارهم الدستورية بفعالية.

تتمثل الرسالة المركزية لمذهب الحكومة التمثيلية في أن جميع سلطات الحكومة مستمدة من الشعب، وتنتمي إليه في نهاية المطاف، ولا يجوز ممارستها إلا نيابة عن الشعب. ويترتب على ذلك أن الوظيفة العامة هي "أمانة عامة" وأن الموظفين العموميين "أمناء".^{١٦} وهذا بالفعل "عقد ثقة" بين البرلمان والشعب. ولتنفيذ واجباتهم الخاصة بالولاء للشعب، يجب على أعضاء البرلمان أداء وظائفهم بنزاهة مثالية.

ومع ذلك، فإن ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية، لا سيما البرلمانات، تضررت في العقود الأخيرة بفعل فضائح بارزة، وادعاءات بالفساد، وغيرها من الانتهاكات السلوكية من قبل المسؤولين المنتخبين في جميع أنحاء العالم. تؤثر مستويات الثقة المنخفضة تأثيراً سلبياً على قدرة البرلمان على تمثيل الشعب ومساءلة الحكومة نيابة عن الشعب.

الإطار ٤: الثقة في الديمقراطية

في السنوات الأخيرة، دلت المؤشرات والدراسات الاستقصائية العالمية، فضلاً عن الاستفسارات العلمية، إلى انخفاض ثقة الناس عموماً بالديمقراطية ومؤسساتها:^١

- يدل مؤشر وحدة الاستخبارات الاقتصادية لعام ٢٠١٦ إلى أن الديمقراطية قد ركبت أو تراجعت بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٦. وسجلت ما يقرب من نصف البلدان الـ ١٧٦ التي تناولها مؤشر الديمقراطية انخفاضاً عاماً؛
- أكد تقرير فريدم هاوس (Freedom House) حول الحرية في العالم لعام ٢٠١٧ أن الحرية عبر العالم تراجعت للعام الحادي عشر على التوالي في ٢٠١٦؛
- سجل مقياس الثقة إديلمان (Edelman) لعام ٢٠١٧ أن الثقة في مؤسسات الأعمال والإعلام والحكومة والمجتمع المدني قد انخفضت على الصعيد العالمي. ويعتقد ٥٣ في المائة من المسجيين أن النظام لا يعمل لصالحهم، وأن القادة لن يحلوا المشاكل.

”لا يستطيع البرلمان أداء دوره إلا إذا تمتع أعضاؤه بالحق في حرية التعبير حتى يتمكنوا من التحدث باسم الشعب الذي يمثلونه. يجب أن يكون أعضاء البرلمان أحرارا في التماس المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها دون خوف من الانتقام. وبالتالي فإنهم يتمتعون عادة بوضع خاص يمنحهم الاستقلال المطلوب: فهم يتمتعون بالامتيازات البرلمانية أو الحصانة البرلمانية فيما يتعلق بحرية التعبير أثناء العمل في البرلمان“^{١٧}.

ليس من النادر أن يتعرض أعضاء البرلمان الصريحين لانتهاكات حقوق الإنسان تتراوح بين الاعتقال التعسفي والإجراءات القانونية ذات الدوافع السياسية، التي تصل في الحالات القصوى إلى القتل. في بعض الحالات، مُنح برلمانيون، وأحيانا مُنعت المعارضة بأكملها، من ممارسة صلاحياتهم. تشمل الأساليب المستخدمة التعليق غير المبرر للولاية البرلمانية، وإجراءات الإفلاس ذات الدوافع السياسية، وإلغاء جنسية عضو البرلمان.

من أجل حماية البرلمانيين من التجاوزات والدفاع عن المؤسسة البرلمانية، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي في ١٩٧٦ اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين، التي درست منذ ذلك الحين قضايا في أكثر من ١٠٠ بلد، وساعدت في كثير من الحالات على توفير الحماية أو التعويض للبرلمانيين المعرضين للخطر. وفي عام ٢٠١٦، درست اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي ٤٥٩ قضية تخص البرلمانيين في ٤٢ بلدا. وتعلقت أغلبية كبيرة من هذه القضايا ببرلمانيين من المعارضة، مما يشير إلى التحديات التي تواجه قدرة المعارضة على المشاركة بحرية في أنشطة الرقابة.

تصورات النواب حول تحديات الرقابة

في إطار الدراسة الاستقصائية بشأن البرلمانيين التي أجريت من أجل هذا التقرير، دعي النواب إلى تحديد ثلاثة تحديات رئيسية تواجهها الرقابة الفعالة، باستخدام كلماتهم الخاصة. حدد ثلاثمائة وخمسون نائبا (٣٥٠) من أكثر من مائة وعشرين (١٢٠) برلمانا خمسمائة وسبعة وخمسين (٥٥٧) تحديا. وقد تم تقسيم التحديات إلى أربع فئات: البيئة السياسية، وسلطة البرلمان في القيام بالرقابة، وموارده للقيام بذلك، والإرادة السياسية لتنفيذ الرقابة. من المهم ملاحظة أن فئات التحديات غالبا ما تكون مترابطة. وحيثما تكون الموارد البرلمانية منخفضة، فللبرلمان أقل سلطة على إجبار الحكومة على اتخاذ إجراءات بشأن التوصيات البرلمانية. وعندما تكون البيئة السياسية العامة غير داعمة، فمن غير المرجح أن تكون الرغبة للرقابة على الحكومة مرتفعة.

تبين أن القضايا المتعلقة بموارد البرلمان للقيام بالرقابة أكبر أنواع التحديات التي أعرب عنها النواب. تصنف الرسوم البيانية التالية التحديات (ملاحظة: على أساس المستجيبين الذين حددوا جنسهم وانتماهم السياسي).

وتوسيع العلاقات بين البرلمانيين والجمهور، وأسفر عن معالجة القضايا المحلية والوطنية بفعالية أكبر. وساعدت هذه الابتكارات القائمة على المشاركة العامة على زيادة مستوى الدعم للبرلمان الذي تجلى في استطلاعات الرأي العام.

يتمثل أبرز إنجاز لتعزيز الرقابة في تطوير بوابة رصد نفقات الميزانية العامة، مما أدى إلى تحول نموذجي في الرقابة المالية العامة في صربيا. تنشر البوابة معلومات عن نفقات الميزانية من إدارة الخزانة بوزارة المالية كل شهر، وعن إنفاق الأموال المتاحة للنواب. ومع أنها موجهة أساسا إلى أعضاء لجنة المالية وميزانية الدولة ومراقبة الإنفاق العام، فإنها تفيد أيضا جميع البرلمانيين. ويخطط البرلمان أيضا لجعل البوابة متاحة لعامة الناس.

المصدر: مجموعة التركيز التي يسهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صربيا، ٢٠١٦. انظر: الرابط إلى تقرير مجموعة التركيز.

بايجاز: سياسة الرقابة

تعرف العلاقة الدستورية بين البرلمان والحكومة على أنها ”الفضاء السياسي“ المتاح للرقابة. وبغض النظر عن النظام السياسي، فإن الأحزاب السياسية ضرورية للديمقراطية ولها دور حاسم في ضمان فعالية الرقابة البرلمانية. يجب على النواب، خاصة الذين ينتمون إلى الحزب الحاكم، تحقيق التوازن بين ولاءهم الحزبي والهدف المشترك المتمثل في الرقابة. للمعارضة دور خاص. وينبغي أن تنص القواعد البرلمانية بوضوح على حماية حقوق المعارضة. إن التعصب الحزبي المفرط يعرقل الرقابة القائمة على الأدلة. وفي سياق انخفاض ثقة الجمهور في المؤسسات السياسية بشكل يثير القلق حول العالم، فإن الرقابة البرلمانية قد تساعد على استعادة ثقة الجمهور في البرلمان والحكومة، وهو أمر ضروري لمدى سلامة الديمقراطية.

٦-١ التحديات التي تواجه الرقابة

تواجه الرقابة تحديات مختلفة. قد يكون الفضاء السياسي الذي يحتاج إليه النواب للقيام بالرقابة محدودا أو غير موجود أصلا. إن مسألة الفضاء السياسي للرقابة تتعلق هنا بحرية أعضاء البرلمان في التعبير. ما هي التحديات الرئيسية التي يواجهها النواب عند القيام بالرقابة في نظرهم؟ هل هناك اختلاف بين وجهات نظر النواب في الحكومة والمعارضة، أو بين النواب والنائب؟

حرية التعبير

إن قدرة النواب على التحدث بحرية لدى القيام بواجباتهم من العناصر الحاسمة في المجال السياسي للرقابة، وقد تمثل تحديا خاصا في بعض السياقات، ذلك أن حماية حرية البرلمانيين في التعبير عامل أساسي يمكنهم من القيام بأنشطة الرقابة.

الرسم البياني ١: انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين - ٢٠١٦

عدد الحالات التي نظرت فيها لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي

٤٥٩ نائباً

في ٤٢ بلداً



أكثر الانتهاكات شيوعاً

- ١ غياب المحاكمة العادلة والإجراءات غير العادلة الأخرى
- ٢ التعليق غير المبرر وإسقاط الولاية البرلمانية
- ٣ انتهاك حرية التعبير
- ٤ الاحتجاز التعسفي للولاية البرلمانية

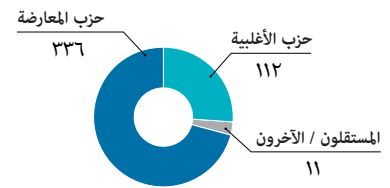


ولا ديمقراطية من دون احترام حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية الفكر والتعبير. والحق في الحياة والحرية والمساواة والمشاركة في الحكومة.

ويتعاون الاتحاد الدولي مع البرلمانات لضمان وفائها بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان.

لجنة الاتحاد المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين مصدر فريد لحماية وإنصاف النواب المقتولين أو المهاجمين أو المهددين أو المسجونين بسبب آرائهم أو اختلافهم السياسي.

وإذا لم يتمكن النواب من أداء عملهم بأمن وسلام ومن دون خوف، فلا يمكن ضمان أداء البرلمان دوره في حماية حقوق الإنسان والحرية السياسية للمجتمع ككل.



المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٧. انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين - ٢٠١٦.

٣١٠ تحدياً حدده النواب من الأحزاب في الحكومة، ١٥٤ تحدياً حدده أعضاء المعارضة؛ ٣٥٤ تحدياً حدده ٢١٥ من البرلمانيين الذكور، ١٧٥ تحدياً حدده ١٣٥ برلمانيات)

الملاحم العامة للتحديات المتصورة مشابهة لدى جميع أعضاء البرلمان الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية لهذا التقرير. يميل النواب إلى تحديد التحديات بطريقة مماثلة، بغض النظر عن جنسهم أو عضويتهم في الحكومة أو في المعارضة.

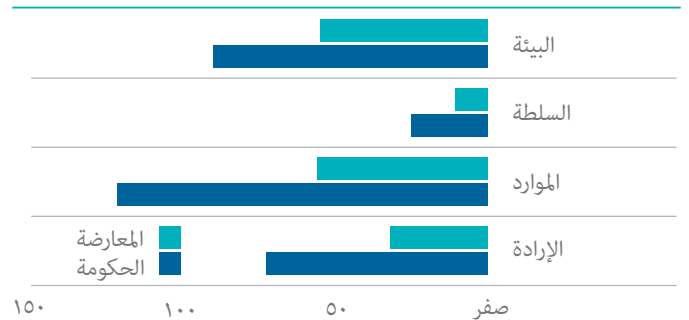
من الجدير بالذكر أن أعضاء البرلمان الذين ينتمون إلى الأحزاب الحاكمة لا يجدون صعوبة في تحديد التحديات التي تواجه الرقابة.

تقدم التحديات التي يعبر عنها النواب عرضاً متماسكاً لأسباب صعوبة الرقابة على البرلمانيين. وتشير الأمثلة أيضاً إلى أن أعضاء البرلمان قد يواجهون تحديات مماثلة في جميع البرلمانات، ولكن السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي لكل بلد يجعل المشاكل مختلفة اختلافاً كبيراً من سياق إلى آخر.

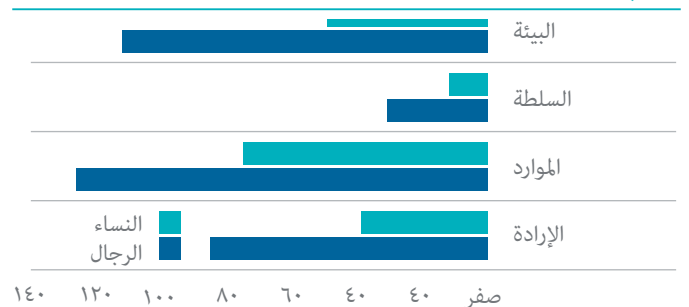
وفي بعض الحالات، تكون البيئة السياسية العامة معادية لأي محاولة لإخضاع الحكومة للمساءلة. من المرجح أن يعبر نواب المعارضة عن أحكام تتسم بأكثر قسوة من أقرانهم في الأحزاب الحاكمة:

الرسم البياني ٢: تصورات النواب حول تحديات الرقابة

حسب الانتماء إلى الحكومة / إلى المعارضة



حسب الجنس



المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانيين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٦، ٢٠١٦ (أساس السؤال):



www.ipu.org
http://ipu.org/iss-e/hr-law.htm
postbox@ipu.org

”في بعض الأحيان، تفتقر إلى الوقت الكافي لأن أنشطتنا التشريعية تأخذ الجزء الأكبر من الوقت“ (نائب من الحزب الحاكم في جورجيا)

على النواب أيضا أن يظهروا الإرادة والالتزام للاستعداد لطرح الأسئلة وتحدي الحكومة، حتى وإن كان ذلك تحديا سياسيا. هناك حاجة إلى:

”التزام النواب بتنفيذ الرقابة من الأعلى إلى الأسفل إلى غاية التنفيذ وظهور الأثر في مجتمعنا“ (نائب من المعارضة في إندونيسيا)

”حرية وشجاعة البرلمانيين“ (نائب من المعارضة في بلجيكا)

على الرغم من أن البرلمان قد يتمتع بسلطات رسمية لمحاسبة الحكومة، إلا أن تنفيذ هذه السلطات نادرا ما يكون واضحا. يأتي هذا التحدي في صلب حوافز النواب لتنفيذ الرقابة، ويرتبط ارتباطا وثيقا بمسائل الموارد والمهارات والإرادة:

”الطابع غير الملزم وغير المنهجي للتوصيات“ (نائب من الحزب الحاكم في بنن)

”عدم تنفيذ الحكومة لتوصيات اللجان الدائمة“ (نائب من الحزب الحاكم في باكستان)

”القوة المضادة لمواجهة الحكومة غير كافية“ (نائب من المعارضة في هولندا)

تأثر كل هذه العوامل تأثيرا جماعيا على رغبة النواب في المشاركة في الرقابة. هذه علاقة دينامية: إذا كانت للنواب إرادة، يمكنهم العمل بشكل جماعي لتشكيل بيئة سياسية نشطة، وبناء القدرة على الرقابة، وزيادة سلطة البرلمان لمساءلة الحكومة. وعلى العكس من ذلك، إذا كانت هناك مقاومة نظامية للدور الرقابي للبرلمان، فإن جهود البرلمانيين لبناء البرلمان وصقل عمليات الرقابة لا تحدث أثرا كبيرا:

تلك هي المواضع - البيئة السياسية، والقدرة على ممارسة الرقابة، وقدرة البرلمان على الرقابة، والإرادة لتنفيذ الرقابة - التي سيتم بحثها في هذا التقرير. في نهاية المطاف، نائب من أوروغواي يلخص بيت القصيد: ”احترام البرلمان“.

تصورات النواب حول مشاركة الحكومة في الرقابة البرلمانية

عندما سئل أعضاء المعارضة بالتحديد عن رأيهم في تعاون الحكومة بشأن الرقابة البرلمانية، بشكل غير مفاجئ، انتقدوا التعاون والمعلومات التي قدمها وزراء الحكومة لغرض الرقابة، كما انتقدوا استجابة الحكومة للرقابة (انظر الرسم البياني ٣) وما يثير الاهتمام أن حوالي ٤٠ في المائة من أعضاء الحكومة إما أعربوا عن عدم رضاهم عن تعاون الحكومة مع الرقابة أو ظلوا محايدين، مما يشير إلى أن الشواغل المتعلقة بعمل الرقابة مشتركة بين النواب في جميع أطراف البرلمان.

”ثقافة قديمة لنظام الحزب الواحد تخلد سمة البرلمان الشكلي“ (نائب من المعارضة في كمبوديا)

”حكومة غير متعاونة لا تتسامح مع المعارضة“ (نائبة من المعارضة في غينيا)

”تأثير السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية“ (نائب من المعارضة في هايتي)

بطبيعة الحال، السياسة الحزبية لها تأثير كبير على بيئة الرقابة. يواجه أعضاء الحزب الحاكم، إذا كانوا برلمانيين، تحديات خاصة:

”يتعين على الأغلبية السياسية دعم الحكومة بأي ثمن، لذا فإن الرقابة البرلمانية محدودة بسبب قاعدة الأغلبية“ (نائب من الحزب الحاكم في بلجيكا)

”الخوف من إحراج الحكومة“ (نائب من الحزب الحاكم في موريشيوس)

”دعم الحكومة = لا يمكنك أن تكون عضوا في الحزب الحاكم وتنتقد، وتراقب دون عقاب“ (نائب من الحزب الحاكم في تشاد)

التحديات المتعلقة بالموارد كانت أكثر فئة ذُكرت على نطاق واسع، ولا سيما بين البرلمانيين الأفارقة. لكن النواب من كل مكان يشعرون أنه لا يوجد ما يكفي من المال للرقابة، حتى وإن كانت هذه المشكلة بدرجات مختلفة في سياقات مختلفة. هناك شعور بالقيود المالية على مستوى البرلمان والنائب:

”لا يوجد ما يكفي من المال لتشغيل البرلمان“ (نائب من الحزب الحاكم في بوروندي)

”نقص التمويل للجان“ (نائب من المعارض في آيرلندا)

”قدرة البرلمان المحدودة على إجراء البحوث“ (نائب من الحزب الحاكم في سورينام)

”موارد النواب - من الصعب العمل بدون ميزانية“ (نائب من الحزب الحاكم في كرواتيا)

وبالنظر إلى الضغوط المتعددة على الوقت المتاح للنواب في كل مكان، السؤال المطروح هو كم من الوقت يجب تخصيصه للرقابة؟ خاصة عندما يتوقع الناخبون أن يركز ممثلوهم على القضايا المحلية، أو أنهم غير ملمين بالرقابة:

”قضايا الناخبين مقابل القضايا الوطنية. في كثير من الأحيان، لا تحظى قضايا الناخبين بالأهمية على القضايا الوطنية“ (نائب من بوتان)

”ليس للمواطنين وعي كبير حول مسألة الرقابة البرلمانية، حيث أن الجزء الأكبر من العمل البرلماني يتمثل في وضع القوانين“ (نائب من فرنسا)

يُجاز: التحديات التي تواجه الرقابة

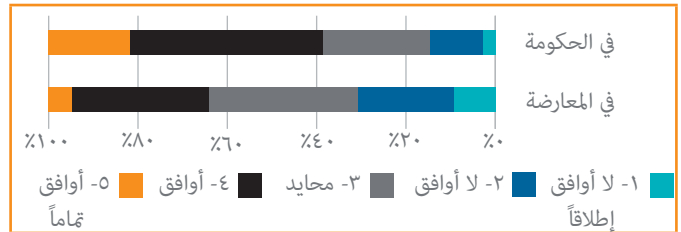
هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تعرقل الرقابة. وتختلف هذه العوامل من برلمان إلى آخر ومن نائب إلى آخر. وتتراوح من مقاومة الحكومة للرقابة ومحدودية حرية أعضاء البرلمان في التعبير إلى شعور أعضاء البرلمان بأنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة لأداء هذا الدور بفعالية.

٧-١ الاستنتاجات

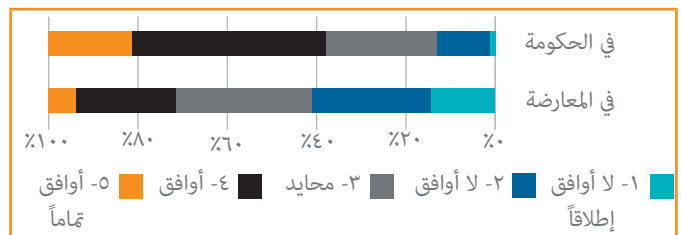
إن الرقابة البرلمانية ضرورية للحكم الرشيد ولضمان تلبية عمل الحكومة لاحتياجات الشعب. توضح الرقابة طريقة تعامل الحكومة مع شواغل الجمهور، ويمكن أفراد الجمهور من تقييم حكمة صانعي القرار السياسي وأمانتهم ونزاتهم. وتوفر فرصة لتصحيح السياسة التي لا تؤدي إلى نتائج. وبهذه الطرق، تعيد الرقابة بناء ثقة الناس في البرلمان والبرلمانيين، فضلا عن تعزيز قدرة البرلمان على التغيير وتعزيز مؤهلاته القيادية. ومن ناحية أخرى، إذا غابت ثقافة الرقابة القوية، سيفقد البرلمان جزءا كبيرا من غرضه الأساسي.

الرسم البياني ٣: تصورات النواب حول مشاركة الحكومة في الرقابة البرلمانية

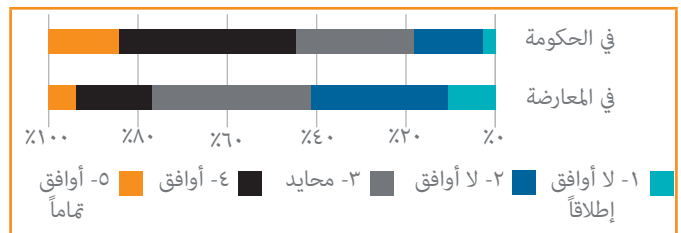
“وزراء الحكومة يتعاونون بما فيه الكفاية”



“توفر الحكومة معلومات كافية”



“تستجيب الحكومة لنتائج الرقابة”



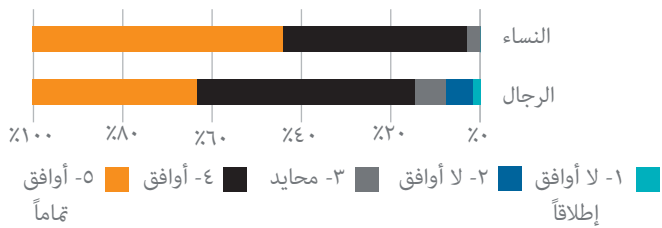
المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢، ٢٠١٦ (الأساس: ٢٨٠ نائبا - ١٨٥ في الحكومة، ٩٥ في المعارضة)

الفصل الثاني: جعل الرقابة فعالة

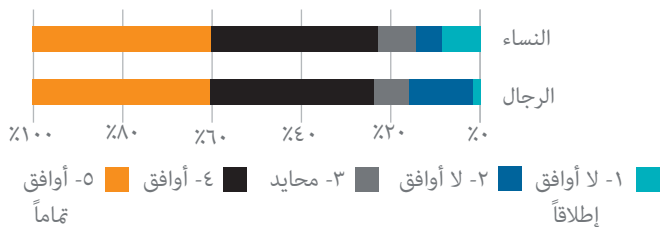
الرسم البياني ٥: تصورات النواب بشأن الصلاحيات الدستورية أو القانونية للرقابة

”للبرلمان صلاحيات دستورية أو قانونية كافية للرقابة“

حسب الجنس والعضوية في الحكومة / في المعارضة في الحكومة
(النساء، الرجال)



في المعارضة (النساء، الرجال)



المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢، ٢٠١٦ (الأساس: ٢٨٣ نائباً، منهم ١٨٥ عضواً في الحكومة- ١١٧ رجلاً و٦٨ امرأة؛ و٩٨ عضواً في المعارضة - ٦٣ رجلاً و٣٥ امرأة)

كيف يمكن للولاية أن تجعل الرقابة فعالة؟

تحدد الولاية، سواء أكانت مكتوبة أو تم تطويرها من خلال الممارسة، صلاحيات البرلمان وكيفية استخدامها. وهي تحدد نطاق الرقابة البرلمانية في سياق العلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. على سبيل المثال، ينص هذا المقتطف من دستور فنلندا المعدل لعام ١٩٩٩ على حق البرلمان في الحصول على معلومات من الحكومة (انظر الإطار ٦).

الإطار ٦: حق البرلمان في تلقي المعلومات في فنلندا

يحق للبرلمان أن يتلقى من الحكومة المعلومات التي يحتاجها للنظر في المسائل. يكفل الوزير المختص أن تتلقى اللجان وغيرها من الأجهزة البرلمانية دون إبطاء الوثائق اللازمة وغيرها من المعلومات الموجودة في حوزة السلطات.

وللجنة الحق في تلقي معلومات من الحكومة أو الوزارة المختصة بشأن مسألة تدخل في نطاق اختصاصها. ويجوز للجنة إصدار بيان إلى الحكومة أو الوزارة بناء على المعلومات.

يكمُن أساس الرقابة البرلمانية الفعالة في قدرة البرلمان على الحصول على صلاحيات واسعة للوصول إلى المعلومات والناس والدفاع عنها بقوة، بالإضافة إلى رغبة النواب في استخدام هذه الصلاحيات في الممارسة العملية سعياً وراء أداء ولايتهم الرقابية.

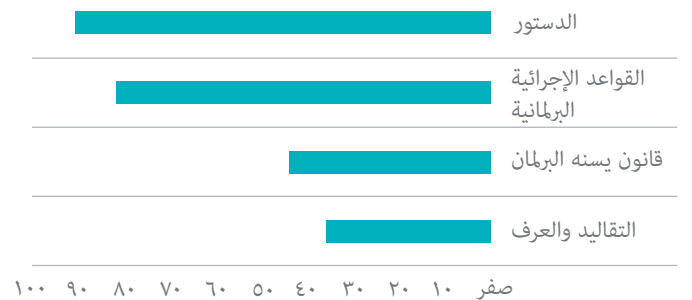
استناداً إلى الأدبيات المتعلقة بالرقابة، بالإضافة إلى بيانات استقصائية من النواب والبرلمانات، يركز هذا الفصل على التحديات الرئيسية التي تواجه الرقابة المحددة في الفصل الأول، ويعرض عدداً من الشروط الهامة للمراقبة الفعالة.

١-٢ ولاية الرقابة وصلاحياتها

تستطيع البرلمانات إجراء الرقابة الفعالة عندما تتوفر القوانين والقواعد التي تقوم عليها الرقابة لتحقيق ذلك. الولاية، أو السلطة القانونية، لنشاط الرقابة البرلمانية مستمدة غالباً من الدستور. وتضع مصادر تشريعية أخرى، مثل القواعد الإجرائية أو الممارسة البرلمانية، آليات ممارسة الولاية.

بالنسبة إلى البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية، كان الدستور والقواعد الإجرائية المصدران الأكثر شيوعاً (انظر الرسم البياني ٤). ينطبق هذا بصفة خاصة على البرلمانات في أوروبا وأفريقيا والأمريكتين. ذكرت أيضاً التشريعات الصادرة عن البرلمان والتقاليد والممارسات، ولكن بنسبة أقل.

الرسم البياني ٤: مصادر ولاية الرقابة البرلمانية



المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٣ غرفة برلمانية)

أفاد النواب من الجنسين بأنهم راضون عن مستوى سلطات الرقابة في برلمانهم (انظر الرسم البياني ٥).

سبيل المثال في البلدان الخارجة من الصراع. ففي مثل هذه الحالات، قد تكون الثقافة السياسية غير مؤاتية للرقابة البرلمانية حسب الفكرة القائلة إن الحزب أو الشخص الذي فاز في الانتخابات له الحق أن يفعل ما يريد دون عائق.

وقد يكون الدور الصحيح للبرلمان مسألة نقاش جاري، كما يلاحظ في حالة تونس (انظر الإطار ٣). وفي بعض الحالات، تُعرض النزاعات بين البرلمان والحكومة أمام المحاكم للفصل فيها، أو يحسمها البرلمان نفسه بتحديد اختصاصاته.

وعادة تُحدّد تفاصيل عمليات الرقابة في القواعد الإجرائية البرلمانية وفي الممارسة العملية. في الغلب، يوجه رئيس البرلمان كيفية فهم القواعد التي تحكم سير أشغال البرلمان على أساس يومي.

”القواعد الإجرائية البرلمانية مهمة، وبما أن الإجراءات القضائية مهمة لتصنيف المسائل وتجنب الوقوع في قانون الغاب، فإن الإجراءات البرلمانية تحدد حقوق الجميع والتزاماتهم في النقاش البرلماني بالمعنى الواسع“.

كريستين ديفريني، رئيسة مجلس الشيوخ، بلجيكا

كثيرا ما يلاحظ البرلمانيون أن دور رئيس البرلمان يؤثر تأثيرا كبيرا على النهج المؤسسي للبرلمان في الرقابة، إذ أن لهم سلطة تفسير وتطبيق القواعد البرلمانية. وباختصار، فإن الأشخاص الذين يفسرون قواعد الرقابة الهامة لا تقل أهميتهم عن القواعد نفسها.

القدرة على ضمان الامتثال

مثل أي قانون، تتطلب الولاية عقوبة ما لعدم الامتثال للرقابة البرلمانية. وأقصى عقوبة تأتي يوم الانتخابات عندما تتاح للناخبين فرصة تغيير الحزب الحاكم (أو الأحزاب الحاكمة). ومع ذلك، لدى أعضاء البرلمان وسائل أقرب لدفع الوزراء أو الحكومات نحو الامتثال أو الضغط عليهم. على سبيل المثال، قد يسعون إلى كشف نقائص الحكومة، أو تمرير تشريعات تصحيحية، أو التأثير على مخصصات الميزانية، أو إصدار عقوبة رسمية تتراوح بين اللوم الرسمي وإجراءات الإقالة أو التصويت على عدم الثقة.

مع أن العديد من الحكومات تولي اهتماما وثيقا بتقارير لجان الرقابة ونتائج المناقشات العامة، وتسعى بنشاط إلى الحصول على آراء البرلمان، لا ينطبق هذا في كل مكان.

الكشف

قد تكون القدرة على الكشف هي المتاحة بأكثر سهولة لأعضاء البرلمان واللجان. عندما تكشف الرقابة أوجه القصور الخطيرة في الأداء الحكومي، فإنها تستطيع جلب الدعاية السلبية للحكومة. إن إمكانية الكشف العلني وحدها تعطي الحكومة حافزا قويا لإيلاء الاهتمام لنتائج الرقابة. عندما يتم تضخيمه في وسائل الإعلام والمجتمع المدني، قد يكون الكشف فعالا جدا في زيادة ضغط الرأي العام على الحكومة حتى تستجيب.

وللممثل الحق في المعلومات التي في حوزة السلطات والتي تعتبر ضرورية لأداء واجبات الممثل، شريطة ألا تكون المعلومات سرية أو تتعلق باقتراح ميزانية الدولة قيد الإعداد.

بالإضافة إلى ذلك، فإن حق البرلمان في الحصول على معلومات عن الشؤون الدولية تحكمه الأحكام الواردة في مكان آخر من هذا الدستور.

المصدر: دستور فنلندا، ١١ يونيو ١٩٩٩ (المادة ٤٧ - حق البرلمان في تلقي المعلومات).

كما تحدد الولاية دور المعارضة في الرقابة. وقد يكون ذلك مكسرا في الدستور أو، في أغلب الأحيان، في القواعد الإجرائية. على سبيل المثال، في بعض لجان الرقابة أو كلها، يجوز تخصيص منصب الرئيس لأعضاء المعارضة. ويمكن أن تنص القواعد والممارسات أن البرلمان هو أول هيئة تطلع على أي إعلان حكومي هام، وأن يطلع المتحدث باسم المعارضة المعني على نص بيان وزاري قبل عرضه في الجلسة العامة. ويتعين على البرلمان، غالبا من خلال رئيسه، ضمان تنفيذ القواعد.

”أكثر السبل فعالية هي وجود إطار تنظيمي معياري واضح ودقيق ومحدد. ينبغي أن تكون للجمعيات التشريعية قواعد إجرائية. ينبغي الاعتراف بحقوق المعارضة والأغلبية في الجمعيات التشريعية، بما في ذلك فرص التعبير“.

فيليب ماهوكس، عضو مجلس الشيوخ، بلجيكا

تحدد الولاية الفرص المتاحة للرقابة. فعلى سبيل المثال، في هولندا ثالث يوم الأربعاء من شهر مايو هو يوم المساءلة، حيث يجب على جميع الوزراء تقديم تقرير مفصل إلى البرلمان حول كيفية إدارة مخصصاتهم من ميزانية العام السابقين. ويمكن للسلطة القانونية أيضا أن تنص على إنشاء نظام لجان برلمانية بهدف إجراء الرقابة.

وأخيرا، توفر الولاية القدرة على مبادرة اقتراح قوانين وقواعد وأحكام جديدة وإصدارها لزيادة الرقابة. على سبيل المثال، سمح قانون الميزانية الذي أصدره البرلمان الأوغندي لعام ٢٠٠١ للبرلمانيين الوصول إلى المعلومات التي استخدمتها الحكومة لصياغة الميزانية الرسمية. ففي السابق، كانت الحكومة تبقي هذه المعلومات سرية. وفي تركيا، منح قانون الإدارة المالية العامة البرلمانيين أدوارا واضحة المعالم في تخطيط الميزانية الوطنية.

تفسير الولاية واتخاذ القرارات

في كثير من البلدان، الولاية القانونية للرقابة البرلمانية قائمة منذ أمد طويل، ونطاقها محدد عموما ويقبلها الجميع. ومع ذلك، فقد يكون مدى صلاحيات البرلمان والحكومة محل أسئلة، كما بين ذلك قرار المحكمة العليا في المملكة المتحدة الصادر في يناير ٢٠١٧ بشأن ضرورة قيام الحكومة بالتشاور مع البرلمان قبل بدء الإجراءات الرسمية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وقد يكون نطاق ولاية الرقابة البرلمانية أقل وضوحا إذا كان البرلمان مؤسسة حديثة نسبيا، أو إذا كانت الترتيبات الدستورية محل نزاع، على

لا تملك كل البرلمانات سيطرة واسعة النطاق على الميزانية بموجب القانون أو في الواقع السياسي. وفي بعض الأحيان، يقيد القانون التغييرات التي يمكن للبرلمان أن يقوم بها، وكثيرا ما يمكن للبرلمان أن يخفض أو يعيد التخصيص ولكنه لا يستطيع إضافة نفقات جديدة. بالإضافة إلى ذلك، توجد قيود سياسية حقيقية في الأنظمة البرلمانية: ففي بعض البلدان، الفشل في تمرير الميزانية يسقط الحكومة، وبالتالي فإن حزب الأغلبية يضمن مرور الميزانية.

وعندما يكون للبرلمان تأثير على الميزانية، فإن لديه أداة محتملة لجعل الحكومة تولي اهتماما لشواغلها. وقد يشعر الوزراء بالتهديد من احتمال تخفيض ميزانيتهم وبالتالي قد يولون اهتماما لما تركز عليه اللجان. وعلى العكس من ذلك، قد تزيد السلطة التشريعية التمويل إن لاحظت، من خلال الرقابة، أن مبالغ الأموال أو السيطرة المخصصة غير كافية.

ما مدى السلطة التي يملكها البرلمان فعلا على الموارد المالية؟ وكيف يمكنه استخدامها كعقوبة؟ الفرق الكبير في سلطات الرقابة التي تملكها البرلمانات يكمن فيما إذا كانت لها سلطة سلبية فقط - أي، الحق في رفض الميزانية فقط (كما في جمهورية سيشيل) - أو إذا كانت تستطيع أن تؤثر بشكل إيجابي في كيفية إنفاق المال. ذكر العديد من الذين أجريت معهم مقابلات أن برلمانهم يستطيع أن يقدم مقترحات لتغيير السياسات وكيفية إنفاق الأموال (على سبيل المثال في سويسرا وألمانيا وأوغندا).

في الحالات التي يتمتع فيها البرلمان بسلطة على الميزانية وحرية حقيقية للتصرف، يمكنه استخدامها لزيادة وضوح وفعالية نتائج الرقابة. في البوسنة والهرسك، حيث تندمج وظائف لجنة الميزانية في مجلس النواب مع وظائف لجنة الحسابات العامة، استخدمت اللجنة السلطة على الميزانية لإرسال رسالة هادئة وإن كانت فعالة. كشفت مراجعة حسابات الوزارات أن عددا كبيرا منها لم يلتزم بالمعايير الدولية التي وضعتها المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في إدارتها للنفقات.^٢ خفضت لجنة الميزانية والمالية المتعددة الأحزاب ميزانيات الوزارات المخالفة بمبالغ رمزية صغيرة (في مجالات مثل السفر). ولكن تم الإبلاغ عن النتائج أيضا في الجرائد، وتم تضخيمها من قبل دعاة المجتمع المدني من أجل الشفافية. فأدى ذلك إلى تحسينات في السنوات اللاحقة في أداء مراجعة الحسابات للوزارات الأصغر حجما والأكثر ضعفا من الناحية السياسية.

في كينيا، حيث حول دستور عام ٢٠١٠ البلد من نظام برلماني إلى نظام رئاسي - تشريعي، تم نقل سلطة صياغة الميزانية النهائية واعتمادها إلى السلطة التشريعية. والآن إذا رأى البرلمان شيئا ضروريا ووافق عليه، فإنه يملك القدرة على الاعتراف به من خلال زيادة الاعتمادات.

الجزاءات

وأخيرا، قد يملك البرلمان سلطة جزاء الحكومة بطرق مختلفة.

خلال حلقة نقاش في الجمعية ١٣٣ للاتحاد البرلماني الدولي، ميز الأمين العام لمجلس الشيوخ الكندي بين آليات الرقابة التي لها عواقب سياسية على

يشكل الكشف أداة أكثر حدة في أيدي أعضاء اللجان، الذين يمكنهم متابعة التحقيقات بطريقة منهجية، مدعومة بأدلة واقعية. توفر جلسات الاستماع التي تعقدتها اللجان منتدى عاما، وتكون تقارير اللجان بمثابة منافذ رسمية لاستنتاجات وتوصيات التحقيق.

ومع ذلك، بإمكان النائب استخدام الكشف لإحداث أثر جيد. وخلافا لمعظم العقوبات الرسمية، ففي كثير من الأحيان، لا يتطلب أغلبية أو مجموعة كبيرة لإثارته، ولا يمكن صدده بسهولة من قبل الأغلبية السياسية التي تدعم الحكومة.

التشريع

إن أقصر طريق لتغيير سلوك الحكومة وأجهزتها هي من خلال القانون الذي ينظم هذا السلوك. بإمكان الرقابة البرلمانية أن تؤثر على طريقة تنفيذ القانون. تحد صياغة القوانين بدقة من نطاق السلطة التنفيذية لإعادة تفسير ما تمرره الهيئة التشريعية. وبعد ذلك، يمكن للبرلمان عقد جلسات لمراقبة مدى دقة تنفيذ الحكومة للقوانين. وفي نهاية المطاف، فيإمكانه تغيير القانون لمواجهة أي نقص تكشفه الرقابة.

توفر كل خطوة من هذه الخطوات فرصا للبرلمانيين. فيإمكانهم تركيز اهتمام الجمهور على ضرورة جعل القوانين أدوات أفضل لتشكيل السلوك الحكومي والحكم عليه؛ ويمكنهم المشاركة في جلسات المراقبة والإعراب عن تفضيلاتهم؛ ويمكنهم العمل على بناء أغلبية لدعم التشريعات.

ومع ذلك، عندما تريد سن التشريعات بمزيد من الدقة والوضوح، تواجه البرلمانات مشاكل عديدة. فالبرلمان الذي له معلومات وخبرة محدودة لا يكون متيقنا بما يمكنه وينبغي عليه إجبار الحكومة على القيام به، وسيحتاج إلى جمع الأغلبية، على الرغم من أن البرلمانيين غالبا ما ينقسمون حول التفاصيل.^١

إن عقد جلسات الرقابة واقتراح التعديلات على القانون يوفر مسارا أكثر عملية. هذه أداة محتملة وقوية لجعل الحكومة تولي اهتماما، ولكن هذا المسار صعب أيضا لأنه يتطلب القدرة والإرادة السياسية والسلطة. أولا، لا بد من أغلبية لتعديل القوانين، والحكومة والحزب الحاكم قد يدافعان عن مقدار السلطة التنفيذية الحالية. ثانيا، يجب أن يكون لدى السلطة التشريعية القدرة - الخبرة، والقدرة على الصياغة، وغير ذلك من أشكال الدعم - على التشريع بمزيد من الدقة. ثالثا، تنفذ الحكومة تغييرات في القانون، لذلك يجب أن يكون لدى السلطة التشريعية الوسائل اللازمة لمراقبة امتثال الحكومة وإنفاذ نواياها وفرض عقوبات في حالة عدم الامتثال. لذا، فإن درجة الامتثال التي تم التوصل إليها قد تكون اختبارا للقوة بين البرلمان والحكومة.

التأثير على الميزانية

لمعظم البرلمانات كلمتها في الميزانية الوطنية. تتراوح سلطتها بين الموافقة الرمزية على القرارات المتخذة في أماكن أخرى، وتعبئة الأغلبية من أجل التصويت بنعم، وامتلاك القدرة واستخدامها على صياغة الميزانية والموافقة عليها.

٢-٢ القدرة البرلمانية

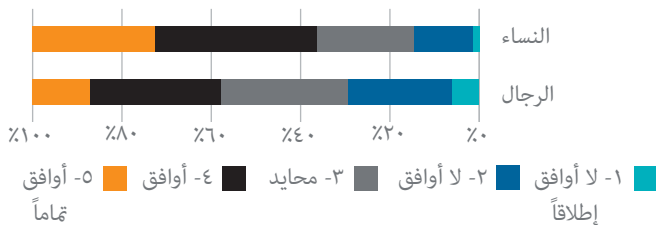
حتى وإن دعمتها التدابير الرسمية لضمان الامتثال، فإن الولاية للرقابة تكون منعقدة المعنى ما لم يمتلك البرلمان أيضاً الموارد اللازمة لتنفيذها. العناصر الرئيسية للقدرة البرلمانية هي مصدر تمويل مستقل بوضوح عن الحكومة، ودعم الأمانة المهنية والمحايدة والقادرة، فضلاً عن الوصول غير المقيد وفي الوقت المناسب إلى المعلومات والتحليلات الجيدة. جل البرلمانات التي مارست الرقابة بشكل أكثر حزماً في الآونة الأخيرة فعلت ذلك أساساً بتطوير قدرات أكبر للرقابة بدلاً من زيادة سلطاتها الرسمية.

وفي حين أن النواب الذين شملهم الاستطلاع راضون عموماً عن ولاية البرلمان للرقابة، إلا أنهم كانوا أقل اقتناعاً بأن البرلمان يمتلك الموارد الكافية لتنفيذ هذا العمل.

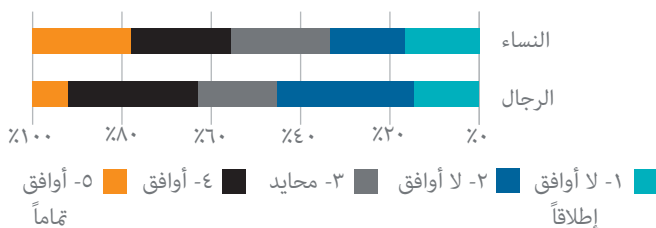
الرسم البياني ٦: تصورات أعضاء البرلمان بشأن موارد الرقابة

”للبرلمان موارد كافية (الموظفون والميزانية) لتحليل المعلومات التي يتلقاها من أجل الرقابة“

حسب الجنس والعضوية في الحكومة / في المعارضة في الحكومة (النساء، الرجال)



في المعارضة (النساء، الرجال)



المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانيين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢، ٢٠١٦ (الأساس: ٢٨٣ نائباً، منهم ١٨٥ عضواً في الحكومة - ١١٧ رجلاً و٦٨ امرأة؛ و٩٨ عضواً في المعارضة - ٦٣ رجلاً و٣٥ امرأة)

الاستقلال المالي عن الحكومة

تتطلب الرقابة أن يكون البرلمان قادراً على التصرف بشكل مستقل عن الحكومة، مما يعني أن تكون له ميزانية خاصة وموظفين ومقر. يمكن للحكومات أن تحبط الرقابة البرلمانية وغيرها من المهام الأساسية عن طريق حرمان البرلمانات من الموارد الأساسية.

الحكومة والآليات التي لا تترتب عليها عواقب^٣ في كندا، تشمل آليات الرقابة التي لها عواقب سياسية على الحكومة النقاش الذي يلي خطاب العرش المحدد لبرنامج الحكومة، ومناقشة الميزانية والاقتراحات بعدم الثقة. إن صوت البرلمان ضد الحكومة في أي من هذه الحالات، فقد يسقط الحكومة.

بالنسبة لآليات الرقابة التي لا تترتب عليها عواقب سياسية مباشرة، وضعت البرلمانات مجموعة من العقوبات "الخفيفة"، التي لا يمكن أن تسقط الحكومة ولكنها تكتسي أهمية سياسية. يمكن تحديد هذه العقوبات في القواعد البرلمانية، وتشمل تدابير مثل إجبار وزراء الحكومة على المجيء للإجابة على سؤال في الغرفة إذا لم يجيبوا عليه بصورة مرضية، أو إصدار توبيخ، أو السماح بالأسئلة أو المناقشات العاجلة. في كثير من الحالات، رئيس الهيئة التشريعية هو الذي يحدد استخدام مثل هذه العقوبات.

وغالباً ما تمكن الدساتير والقوانين البرلمان من تحديد ما إذا كانت الحكومة تعمل بشكل سليم أم لا. فالقدرة على إقالة وزير، أو حجب الثقة عن وزير أو حكومة، تمنح البرلمان سلطات احتياطية كبيرة.

في إكوادور، تتمتع لجنة الرقابة والتحقق السياسي بسلطة إقالة الرئيس عن منصبه إذا لم يمتثل لولايته، الأمر الذي يؤدي إلى حل البرلمان وانتخابات جديدة. يتمثل أحد أسس إقالة الرئيس الأمريكي في عدم ضمان "تنفيذ القوانين بأمانة".

وفي بعض الأحيان قد تكون هذه الصلاحيات العقابية كبيرة جداً. إن قوة التصويت بحجب الثقة لإسقاط الحكومة هي أقرب إلى "خيار نووي"، لذلك فهي مخيفة لدرجة أن الأغلبية البرلمانية عادة ما تحجم عن استخدامها. قلة من البرلمانيين مستعدون لإسقاط حكومة لمعاقبة وزير غير متعاون. وإذا كان البرلمان قادراً على إقالة الوزير، فإن الإفراط في استخدام هذه السلطة قد يجعل الحكم أكثر صعوبة بدلاً من تحسين النتائج.

بايجاز: ولاية الرقابة وصلاحياتها

تستند الرقابة البرلمانية الفعالة إلى ولاية واضحة ومقررة قانوناً توفر للبرلمان سلطة الرقابة على جميع مجالات الحكومة في جميع الأوقات. ولكن، مثل هذه الولاية، شأنها في ذلك شأن جميع مجموعات القواعد، تتطلب أيضاً وجود محكمين قويين يدافعون عن حقوق جميع الأعضاء للاضطلاع بالرقابة. إن حياد رؤساء البرلمانات أمر أساسي، ومن شأن إجراءاتهم دعم حق البرلمان في مساءلة الحكومة.

وإذا أريد للرقابة البرلمانية أن تكون فعالة، يجب على الحكومة أن تولي اهتماماً لها. الوضع المثالي هو أن تعمل الحكومة والبرلمان جنباً إلى جنب من أجل الصالح العام. ومع ذلك، حينما تقصر العلاقات عن ذلك، فللبرلمان مجموعة من الخيارات القوية لضمان إسماع صوته إلى الحكومة. تشمل هذه الوسائل التعريف بالقضية، والتشريع لتصحيح النقائص، والتأثير على الميزانية، وفي الظروف القصوى، الإقالة واقتراح حجب الثقة. يجب أن يكون البرلمان والنواب مستعدين لاستخدام هذه الصلاحيات عند الاقتضاء.

موظفون برلمانيون محترفون ومستقلون

قد يكون الوصول إلى موظفين برلمانيين محترفين ومستقلين المورد الأكثر قيمة الذي يمكن أن يحصل عليه النائب. هؤلاء قادرون على تفسير قواعد الرقابة وتطبيقها، ومعالجة المعلومات الناتجة عن تحقيقات الرقابة وتحليلها، والمساعدة في صياغة التشريعات التصحيحية. ينبغي أن يكونوا موظفين في البرلمان، يُختارون لخبراتهم ومهاراتهم ويحصلون على أجور مناسبة. يساعد النظام الأساسي للموظفين البرلمانيين على ضمان الطابع المحايد وغير المتحيز للإدارة، وحماية الموظفين من الضغوط السياسية داخل البرلمان.

تشير المبادئ المتعلقة بتوظيف الموظفين البرلمانيين وإدارتهم الوظيفية التي اعتمدها رابطة الأمانة العاميين للبرلمانات في أكتوبر ٢٠١٣ إلى ما يلي:

”السلطة التنفيذية كصاحب عمل لديها الكثير من القواسم المشتركة مع البرلمان، وغالبا ما تبحث عن موظفين ذوي صفات مماثلة. لكن ستكون هناك وجهات نظر ممثلة في البرلمان ولا تتقاسمها السلطة التنفيذية. كما أن للبرلمان والسلطة التنفيذية أدوارا دستورية مختلفة. هناك احتمال لتضارب المصالح بين السلطتين“.

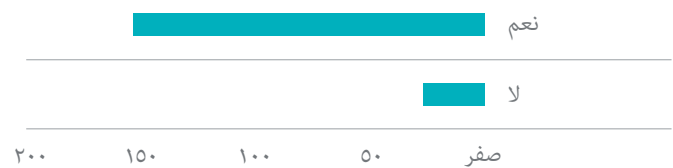
تؤكد الوثيقة أيضا مبدأ الرقابة البرلمانية على تعيين الموظفين:

”ينبغي أن يكون للبرلمان سيطرة على عمليات التوظيف والترقية، ولا ينبغي للسلطة التنفيذية على وجه الخصوص أن يكون لها أي تأثير على نتائج هذه العمليات. ومع ذلك، فإن نظام إدارة إغارة الموظفين بين البرلمان والسلطة التنفيذية قد يكون ذا قيمة، لأغراض إدارة الحياة الوظيفية“.

تشير الغالبية العظمى من البرلمانات إلى أن لديها سيطرة على تعيين موظفيها، مع أن ذلك لا ينص عليه القانون دائما. غير أن عددا من البرلمانات يفتقر إلى هذا المورد الحيوي. فعلى سبيل المثال، يعين الموظفون في بعض البرلمانات مؤقتا من الخدمة المدنية العامة، وغالبا ما يكونون مدراء غير متخصصين. فليس من المستغرب أن يرى بعضهم مستقبلهم في السلطة التنفيذية، التي جاءوا منها والتي قد يعودون إليها.

الرسم البياني ٨: التحكم في توظيف الموظفين البرلمانيين

”هل يتحكم البرلمان في توظيف الموظفين البرلمانيين؟“



المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت الخاصة بالبرلمانات الوطنية (أساس السؤال: ١٨١ غرفة برلمانية)

٤ رابطة الأمانة العاميين للبرلمانات، ٢٠١٣.

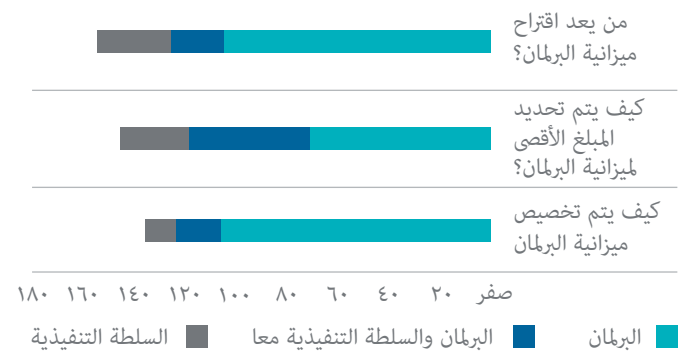
على وجه الخصوص، لضمان الاستقلالية عن الحكومة، يجب أن تعمل اللجان بموارد مستقلة، بدلا من الاعتماد على ميزانية الوزارات المعنية.

”يجب أن تكون للبرلمان ميزانية للرقابة، ولكن في كثير من الأحيان لا يوجد ما يكفي من الأموال لجميع اللجان - لدينا الكثير من اللجان في البرلمان. لذلك، إذا رغب قادة اللجان في القيام بوظيفتهم الرقابية، عليهم أن يلتمسوا الدعم من أشخاص آخرين، أو دوائر أخرى، أو وزارات أخرى. على سبيل المثال، أنا نائب رئيس لجنة الرعاية الاجتماعية. لم نحصل قط على تمويل لمراقبة ما تقوم به الوزارة. فإذا أردنا القيام بالرقابة، لا بد أن نلتمس تمويلنا الخاص، ربما من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة. علينا أن نذهب إليهم ونطلب التمويل أو ربما الوزارة سوف تمولنا. لا يمكننا القيام بعملك بفعالية [بدون موارد].“

أبي كالوكو وريجينا تيانج مرح، أعضاء البرلمان، سيراليون

تشير البيانات إلى أن غالبية البرلمانات تتمتع بدرجة كبيرة من السيطرة على ميزانيتها: إعدادها وتخصيصها وحتى المبلغ الإجمالي. ومع ذلك، يتعين على ١٩ غرفة من الغرف البرلمانية التي شملتها الدراسة الاستقصائية لفائدة قاعدة بيانات بارلين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي أن تعمل بالاشتراك مع الحكومة لتقرر كيفية تخصيص ميزانيتها، وفي ١٠ حالات تُحدّد مخصصات الميزانية من قبل الحكومة فقط.

الرسم البياني ٧: السيطرة على ميزانية البرلمان



المصدر: قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت الخاصة بالبرلمانات الوطنية (أساس السؤال: ١٥٧ غرفة برلمانية)

عادة، الخطوة الحاسمة التي يجب على البرلمان أن يقوم بها لإقامة استقلاليتها الضرورية لدعم الرقابة وغيرها من المهام هي السيطرة الرسمية على ميزانيته.

”لقد أسسنا صندوق الجمعية الوطنية. وقد خصصت الحكومة الأموال لهذا الصندوق. الآن لا نضطر للذهاب إلى الحكومة ونقول: ”نريد أن نراقب [كم]، اعطونا المال“. كانوا في السابق [يقررون]. والآن لجنة الخدمة البرلمانية هي التي تقرر كيفية إنفاق المال“.

آن ماكيندا، رئيسة الجمعية الوطنية، جمهورية تنزانيا المتحدة

خلال مطالبة الحكومة بنشر المعلومات التي تستند إليها لاتخاذ قرارات سياستها. وهذا يساعد على خلق بيئة يكون فيها الانفتاح هو القاعدة وتكون فيها المساءلة متوقعة.

باعتبارها المزود الرئيسي بالمعلومات الضرورية للرقابة البرلمانية، تؤدي الحكومة دورا حاسما في قدرة البرلمانين على التدقيق في الحكومة. وعندما يتعذر على أعضاء البرلمان الوصول إلى هذه المعلومات، تتأثر الرقابة.

في بعض البرلمانات، يجد أعضاء أحزاب المعارضة صعوبة أكبر في الحصول على معلومات حكومية مما هو الأمر بالنسبة للمعلومات التي يقدمها الحزب الحاكم (أو الأحزاب الحاكمة). ويجوز لأعضاء الحزب الحاكم الاطلاع على البحوث والتحليلات التي تجريها الإدارات الحكومية إما بطلبها مباشرة أو من زملائهم الوزاريين. ومن جهة أخرى، في حين يستطيع أعضاء أحزاب المعارضة طرح أسئلة شفوية وخطية على وزير ما، لا يُسمح لهم دائما الوصول إلى الأدلة التي تستند إليها الحكومة لاتخاذ قراراتها. حتما، يحدث توترا حينما تقدم الحكومة معلومات غير كافية.

”من المغالطة الاعتقاد بأن المسؤولين الحكوميين أكثر ذكاء من البرلمانين. كل ما في الأمر أن لهم [الحكومة] جيشا من الخبراء وليس لدينا شيئا من ذلك. نحن بحاجة إلى المزيد من الموارد ولكنها ليست متاحة بسهولة. نحن بحاجة إلى تعزيز قدرات البرلمان لجعله أكثر فعالية. والأهم من ذلك أن هناك حاجة إلى إجراء تغييرات دستورية لضمان تصرف الحكومة بطريقة معقولة في مجتمع ديمقراطي“.

باتريك هيرميني، رئيس الجمعية الوطنية، سيشيل

إن سن التشريعات وسيلة لضمان وصول البرلمان إلى المعلومات الحكومية. لسويسرا وإسرائيل قواعد من هذا القبيل.

”لدي الحق في الحصول على أي معلومة من الحكومة تتعلق بعلمي كنايب في البرلمان. وإذا لم يريدوا إعطائي هذه المعلومة، يجب عليهم شرح السبب“.

أندريا كاروني، عضو مجلس الولايات، سويسرا

”يقتضي قانون البرلمان المعدل لعام ٢٠٠٨ من الهيئات الخاضعة للتدقيق، بما فيها الوزارات الحكومية، نقل المعلومات إلى مركز البحوث والإعلام في الكنيست ”دون إبطاء“. وهذا التعديل يمثل خطوة أخرى إلى الأمام لأعضاء البرلمان في تعزيز قدراتهم الرقابية“.

مستندات خطية، الكنيست، إسرائيل

يمكن أيضا أن توفر التقارير الواردة من منظمات دولية موثوقة، مثل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة، مصدرا قيما للمعلومات ومنظورا مقارنا يمكن أن يستفيد منه النواب.

تتطلب تنمية قدرات الموظفين القادرين على دعم الولاية الرقابة البرلمانية التمويل والتدريب. وتشمل المهارات الهامة التي يحتاجها موظفو اللجنة القدرة على تجميع وتقديم الأدلة، لا سيما من منظور جنساني، وصياغة توصيات اللجنة ومشاريع التقارير. ويحتاج الموظفون أيضا إلى معرفة كيفية التعامل مع أعضاء البرلمان وكيفية تطبيق الممارسة الإجرائية. إن أكثر الطرق فعالية لتطوير هذه المهارات لدى الموظفين الجدد تتمثل في التدريب بالممارسة تحت توجيه أحد أقدم الموظفين البارزين في الأمانة. كما يمكن للموظفين من جميع مستويات الأقدمية الاستفادة من زيارة البرلمانات في الخارج وحضور دورات متخصصة يمكن أن تثري ممارستهم اليومية من خلال التعرض لوجهات نظر ونهج جديدة.

الإطار ٧: القدرة على الرقابة في جمهورية مولدوفا

تواجه جميع لجان البرلمان المولدوفي تحديات كبيرة في الوفاء بمسؤولياتها الرقابية. الموارد المتاحة لهذه المهمة محدودة ولا توجد ممارسة موحدة لتخصيص الموظفين والوقت والموارد لوظائف المراقبة. يشعر البرلمانيون والموظفون على حد سواء بالضغط.

اعترافا بأن البرلمان يفتقر إلى الموارد اللازمة لتوسيع نطاق الأمانة، فإن المشاركين في مجموعة التركيز يركزون بدلا من ذلك على تطوير تدريب متخصص لتحقيق أقصى استفادة من الموظفين الحاليين. وتشمل الاستراتيجيات الممكنة الأخرى لاستخدام الموارد من الموظفين بمزيد من الفعالية تعزيز التنسيق بين موظفي اللجنة وقسم البحوث في البرلمان، وإرساء ممارسات مهنية متسقة. ولتحسين الاستمرارية، من الأفضل أن يعين لكل لجنة موظف مختص له خبرة في وظيفة المراقبة التي تضطلع بها تلك اللجنة.

على سبيل المثال، ردا على المخاوف من أن قانون التعليم لعام ٢٠١٤ يهدد حقوق الأقليات اللغوية، عقدت لجنة حقوق الإنسان والعلاقات العرقية سلسلة من جلسات استماع مع وزير التعليم، وأمين المظالم، وممثلي الأقليات القومية، ومنظمات المجتمع المدني ومدراء المدارس. وأسفر تقرير اللجنة عن مراجعة كبيرة لقانون التعليم ووضع خطة وطنية لتحسين نوعية تعلم اللغات، ولا سيما تعليم لغات الأقليات. اقترح التقرير أيضا زيادة مشاركة الجمهور، وبالأخص مصالح الأقليات، في سياسة التعليم وتطوير المناهج الدراسية.

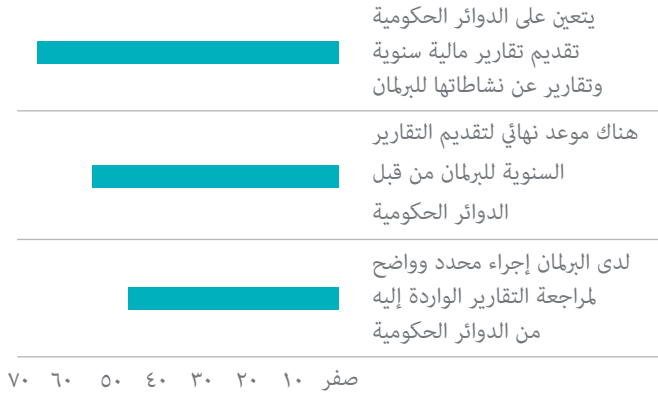
يمكن تحقيق الكثير باستخدام الموارد الموجودة وغير البرلمانية لتحسين القدرة ومن ثم مساعدة جميع اللجان على ممارسة مهامها الرقابية بفعالية.

المصدر: مجموعة التركيز التي يسهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جمهورية مولدوفا، ٢٠١٦. انظر: الرابط إلى تقرير مجموعة التركيز.

الوصول إلى المعلومات

الانفتاح والشفافية هما النظيران الضروريان للمساءلة. يضطلع البرلمان بدور هام في وضع معايير الانفتاح في الحكومة، على سبيل المثال من

الرسم البياني ٩: التقارير السنوية التي تُقدّم للبرلمانات



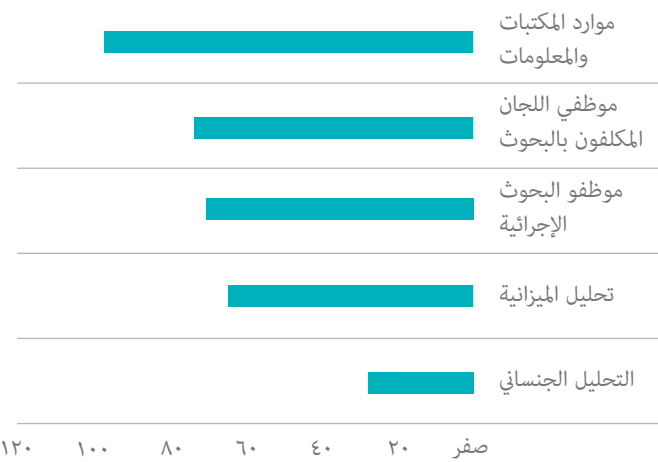
المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٣، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٣ غرفة برلمانية)

خدمات البحوث لتزويد البرلمانيين بتحليل مستقلة

تشكل خدمات البحوث ذات الموارد الجيدة عنصراً أساسياً من عناصر القدرة البرلمانية على الرقابة.^٥ ينبغي أن يكون البرلمان قادراً على تزويد النواب برؤية وتحليل مستقلة ومحيدة وغير حزبية بدلا من الاعتماد حصراً على تحليل الحكومة.

تبين الردود على استبيان البرلمانات أن جل البرلمانات توفر الخدمات المكتبية والمعلوماتية، ولدى الأغلبية أيضاً موظفين قادرين على إجراء بحوث إجرائية وبحوث اللجان وتحليل الميزانية. عدد أقل من البرلمانات يوفر الموظفين الذين لديهم القدرة على تحليل التشريعات من منظور جنساني، وهي مهارة يتزايد الطلب عليها.

الرسم البياني ١٠: خدمات المعلومات والبحث التي يقدمها البرلمان



استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٣٤، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٣ غرفة برلمانية)

٥ الاتحاد البرلماني الدولي واتحاد جمعيات ومؤسسات المكتبات، ٢٠١٥.

وفي حين أن الحكومات قد تسهل الرقابة بإتاحة المعلومات على وجه السرعة وفي شكل سهل الاستعمال، فمن الممكن أيضاً أن تعرقل العملية بتقديم معلومات ناقصة أو تأخر تسليمها. وقد تنشأ هذه العوائق عن تصور بين الوزراء والمسؤولين الحكوميين بأن عمليات الرقابة البرلمانية تعرقل تنفيذ سياسة الحكومة، ولكن قد تكون ناتجة عن عدم فعالية الحكومة أو نقص الموارد.

قد يجد البرلمانيون أنه من الأسهل الحصول على المعلومات التي يحتاجون إليها باستثمار الوقت في بناء العلاقات داخل الإدارة الحكومية التي تهمهم والسعي إلى فهم القضايا والتحديات الرئيسية التي تواجهها.

وفي الوقت نفسه، يجب أن يسمح التشريع وتسمح القواعد الإجرائية بالوصول إلى المعلومات وإجبار الوزراء على التعاون، بصرف النظر عن الدينامية بين البرلمان والحكومة. فعلى سبيل المثال، يعقد البرلمان السنغالي جلسة شهرية مدتها ساعتان، عنوانها "الأسئلة الحالية إلى الحكومة". وتقتضي القواعد الإجرائية حضور جميع أعضاء الحكومة من أجل الرد على أسئلة لا يطلعون عليها مسبقاً.

التقارير السنوية التي تقدمها الدوائر الحكومية للبرلمان

التقرير السنوي الذي تقدمه كل إدارة حكومية هو أحد مصادر المعلومات التي تقدمها الحكومة عادة للبرلمان. أشارت نحو ٦٥ في المائة من البرلمانات التي ردت على الاستبيان أنها تتلقى هذه التقارير. يميل التقرير السنوي إلى تقديم تقييم مالي وتقييم أداء الإدارة وأنشطتها. وفي بعض البرلمانات، يعد استعراض التقرير السنوي مصدراً رئيسياً للمعلومات يمكّن اللجنة من وضع جدول أعمالها والشروع في إجراء تحقيق. في هذه الحالات، يتم إحالة التقارير السنوية تلقائياً إلى اللجنة، ومن ثم تتمكن اللجنة من التحقيق في مجال عمل الإدارة.

أشارت ثلاثة أرباع البرلمانات التي ردت على هذا السؤال إلى أن هناك موعداً نهائياً لتقديم تقارير الإدارات. وأشارت نحو ٧٠ في المائة من البرلمانات التي تتلقى تقارير سنوية إلى وجود إجراء محدد بوضوح لاستعراض التقارير.

وأشارت البرلمانات إلى عدد من المشاكل التي تواجهها فيما يخص التقارير السنوية التي تقدمها الإدارات الحكومية. ولاحظ البعض أنه إذا كانت التقارير موجودة على الإطلاق، فإنها في الغالب تُقدم متأخرة بسنوات. وإذا قُدمت في الوقت المحدد، وكانت كاملة، فإنها في الغالب سطحية فيصعب محاسبة الإدارات على أساسها أو يكون ذلك مستحيلاً. وتميل التقارير إلى كونها مطولة وتستعمل لغة مخصصة للغاية فلا تكون مفيدة حقاً لأعضاء البرلمان. ومن شأن تفسير القضايا بلغة أكثر ملاءمة أن يسهل فهمها ليس فقط للنواب وإنما أيضاً للمواطنين. ومن شأن توفير بيانات مفصلة حسب نوع الجنس أن يتيح للبرلمانيين تحديد أثر السياسة على الرجال والنساء. لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله بغية ضمان تقديم التقارير الحكومية في الوقت المناسب وجعلها ملائمة للغرض المنشود منها.

الإطار ٨: القدرة على التحليل الجنساني

هذه النظم هو المفتاح لتحقيق أهداف أخرى. من شأن الامتثال لمتطلبات ورقة استراتيجية الحد من الفقر الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن يثير بعض الإعفاء من الديون والإفراج عن المساعدات الأخرى. اعتمدت ملاوي وزامبيا منذ عقد من الزمن قوانين، وتنظر الصومال حاليا في مشاريع قوانين (بشأن المراجعة العامة، والمالية العامة والمشتريات العامة) لكي يتم تصنيفها على أنها متوافقة مع صندوق النقد الدولي وفتح التمويل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تتضمن آلية الأمم المتحدة للنهج المنسق للتحويلات النقدية لتحويل الأموال إلى الشركاء الوطنيين الحكوميين وغير الحكوميين تتضمن حافزا مشابها، حيث يتم الإفراج عن الأموال عند اعتمادها.^٨

وفي بعض دول أوروبا، ينبع الحافز للتحرك نحو أنظمة أكثر شفافية من الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وقد استفادت جهود الاتحاد الأوروبي الرامية إلى تعزيز نظم الإدارة المالية العامة السليمة - التي كثيرا ما تقوم على إدماج أفضل للتخطيط، وميزنة البرامج، ورصد التنفيذ، ومراجعة الحسابات والرقابة - من إدراج هذه النظم في اتفاقات التنسيق الخاصة بوضع البلد المرشح للاتحاد الأوروبي. قامت تركيا وجمهورية مولدوفا، على سبيل المثال، بإدراج هذه النظم في تشريعاتها.

ومن النتائج الثانوية لهذه الجهود فرض التزامات حكومية بالإبلاغ عن الأنشطة ووضع هيكل مسؤول عن جمع ومعالجة البيانات اللازمة. ومع وجود مشاكل، في كثير من الأحيان، في تنفيذ هذه التدابير من الناحية العملية، فهي تشكل خطوة إيجابية لإثراء البيئة الإعلامية للرقابة البرلمانية على الحكومة.

عندما تعمل، تنتج هذه النظم معلومات مفيدة لممارسة الرقابة، على سبيل المثال كفاءة الحكومة وفعاليتها في تحقيق أهداف مثل الحد من الفقر والوفاء بالإجراءات المالية (إنشاء واستخدام هيئات مراجعة الحسابات) والنزاهة في مجال المشتريات وما إلى ذلك. وعندما لا تعمل، فقد تكون محور جلسات استماع الرقابة للوفاء بمتطلبات القانون.

الانفتاح والشفافية في البرلمان

الانفتاح والشفافية هما أيضا قيمتان أساسيتان للبرلمانات الديمقراطية.^٩ البرلمانات تعرض نفسها للمساءلة عن طريق نشر قدر كبير من المعلومات عن عملها، التي تستخدم أساسا لتقييم أداء المؤسسة وأعضاء البرلمان. هناك اتجاه واضح نحو مزيد من الانفتاح والشفافية في العمليات والنواتج البرلمانية في السنوات الأخيرة، وهو ما يتجلى في الزيادات الكبيرة في نشر الوثائق البرلمانية، على النحو المبين في التقرير العالمي للبرلمانات الإلكترونية.^{١٠}

يؤدي تحليل السياسات لضمان تلبية احتياجات النساء والرجال والفتيات والفتيان دون تمييز يؤدي إلى تعزيز عملية الرقابة البرلمانية. وينطوي ذلك عادة على معاينة البيانات البارزة المصنفة حسب نوع الجنس واستشارة خبراء المساواة بين الجنسين، ومنظمات المجتمع المدني المتخصصة والأساتذة الجامعيين. فعلى سبيل المثال، قد تقوم اللجنة التي تنظر في توفير السكن بتحليل عدد الأسر المعيشية التي يرأسها رجال ونساء (وعدد وأعمار المعالين في تلك الأسر)؛ ودخل رب الأسرة المعيشية ووضعه من حيث العمالة، موزعة حسب نوع الجنس. وقد تتعمق اللجنة أيضا في تجارب النساء اللواتي يتأسن أسرا معيشية، وتطلع على الدراسات التي يجريها الباحثون ومنظمات المجتمع المدني بشأن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء.

لا شك في أن مساهمة خبراء المساواة بين الجنسين قيمة. ومع ذلك، لكي يكون التحليل الجنساني أكثر فعالية، يحتاج النواب أنفسهم وموظفو الدعم إلى تطوير خبراتهم الخاصة في هذا المجال. ففي كندا، قدمت اللجنة الدائمة المعنية بوضع المرأة تقريرا في البرلمان تعرض فيه الدورة التدريبية على الإنترنت "مقدمة في التحليل القائم على نوع الجنس + (GBA+)". وعلى نفس المنوال، طور برلمان فيجي، وهو أحد القلة القليلة التي تقتضي بالفعل من اللجان إدراج منظور جنساني في التحقيقات التي تجريها، مجموعة أدوات بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدعى "التدقيق في التشريعات من منظور جنساني".^٦

الانفتاح والشفافية في الحكومة

تعمل العديد من الحكومات بالفعل بموجب ما يسمى قوانين "الشمس المشرقة" والاجتماع المفتوح، التي تتطلب إجراء جزء من عملية صنع القرار الحكومية علنا. وهناك قوانين مماثلة مدرجة على جدول الأعمال التشريعي في البلدان التي تفتقر إليها، كما أن الجهود القانونية في العديد من الأماكن تسير إلى أبعد من ذلك.

خلال العقد الماضي، شجعت بعض المنظمات الدولية الاعتماد الإلزامي لنظم الإدارة المالية التي تنطوي على بعض المتطلبات، بما في ذلك التركيز بشكل أفضل على وضع أهداف السياسات القابلة للقياس وتحققها ونظم محاسبة مالية أكثر صرامة وشفافية ونظم الإبلاغ القائمة على البيانات. وكثير من هذه التدابير (بما في ذلك اشتراط إصدار معلومات عن العمليات الحكومية) يجري استخدامها بالفعل في البلدان الأكثر تقدما ويجري الترويج لها بنشاط في أماكن أخرى. وبمجرد تنفيذها، بإمكان هذه التدابير تقليل التباين في المعلومات بين الحكومة والبرلمان الذي لا يساعد على إجراء رقابة أكثر نشاطا في العديد من الأماكن.

تتعرض الحكومات لضغوط من أجل إنشاء وتشغيل نظم أكثر شفافية.^٧ وقد أبدت العديد من الحكومات في البلدان النامية تعاونها لأن اعتماد

٨ نهج الأمم المتحدة المنسق لإطار التحويلات النقدية <https://undg.org/wp-content/uploads/2016/09/HACT-2014-UNDG-Framework-EN.pdf>

٩ Beetham, 2006

١٠ IPU, 2016 (iii)

٦ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧.

٧ انظر، مثلا، شراكة الحكومات المنفتحة <http://www.opengovpartnership.org>

٣-٢ مشاركون مستعدون وملتزمون

لا يوجد أي "وصف وظيفي" للنواب كما هي الحال بالنسبة للعديد من المهن الأخرى، مما يعكس طبيعة دورهم الفريدة. ١١ يضع هذا الوضع مسؤولية كبيرة على عاتق النواب لتحديد كيفية ممارسة ولايتهم. كثيرا ما يكون هناك ضيق في الوقت الذي يخصصه النواب لأنشطة الرقابة مقارنة بالجوانب الأخرى لعملهم. أشار التقرير البرلماني العالمي الأول إلى تزايد توقعات المواطنين بأن يعطي النواب الأولوية لدورهم في الدوائر الانتخابية. ١٢

غير أن الرقابة مسؤولية مشتركة. يجب أن ينظر أعضاء البرلمان إلى الرقابة على أنها نشاط مهم يتعين عليهم المشاركة فيه، ويجب على الأحزاب السياسية - بما فيها أحزاب الأغلبية / الحكومة - السماح لأعضائها بالمشاركة البناءة في الرقابة.

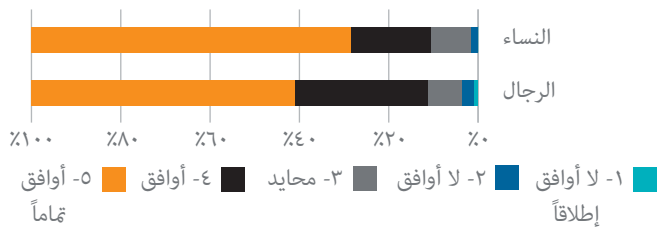
تشجيع الشعور المشترك بالمسؤولية

تظهر بيانات الدراسة الاستقصائية أن غالبية النواب - سواء أكانوا ينتمون إلى الحكومة أو المعارضة - يعتقدون اعتقادا راسخا أن الرقابة مسؤولية جميع النواب.

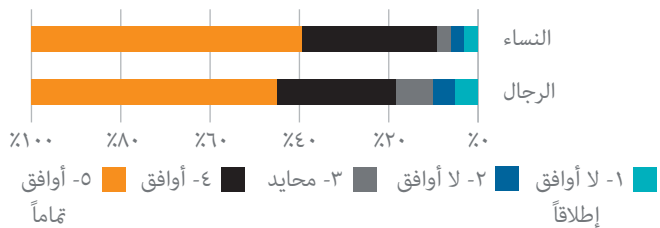
كانت هناك اختلافات دقيقة بين أعضاء البرلمان من الرجال والنساء الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية، من الأحزاب الحاكمة ومن المعارضة (انظر الرسم البياني ١١). فالنساء، بغض النظر عن الانتماء الحزبي، يتفقن بشدة أكثر من زملائهن الذكور أن الرقابة مسؤولية جميع أعضاء البرلمان.

الرسم البياني ١١: "الرقابة مسؤولية جميع النواب"

حسب الجنس والعضوية في الحكومة / في المعارضة
في الحكومة (النساء، الرجال)



في المعارضة (النساء، الرجال)



المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦

١١ Rolef, 2015

١٢ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٢.

تتيح البرلمانات على نحو متزايد بيانات عن مشاركة أعضاء البرلمان - الخطب، والأسئلة، والمقترحات التشريعية، والمشاركة في الجلسات العامة واللجان، وسجلات التصويت - على الرغم من أن عددا قليلا فقط من البرلمانات ينشر هذه البيانات باستخدام معايير الوثائق المفتوحة التي تجعل من السهل على الأطراف الثالثة إعادة استخدامها وتحليلها.

الإطار ٩: انفتاح أعمال البرلمان للسكان في شيلي

أصبح الكونغرس الوطني في شيلي أحد أول البرلمانات التي اعتمدت خطة عمل الانفتاح التشريعي في إطار شراكة الحكومات المنفتحة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تتضمن خطة العمل ١٠ التزامات مقسمة إلى ثلاثة مجالات وهي: تحسين الخدمات العامة (استخدام التكنولوجيا لإعلام المواطنين بأعمال الكونغرس)؛ وزيادة ثقة الجمهور (تعزيز مدونات السلوك لأعضاء الكونغرس)؛ وزيادة المسؤولية المؤسسية (وضع سياسات في مجالي الشفافية والنزاهة). علاوة على اعتماد الخطة، وافق الكونغرس على هيكل ومضمون جديدين لمواقفه المؤسسية، اعتمد بعد التشاور مع الجمهور، ومدونات سلوك جديدة لأعضائه، وأنشأ مكتبا مخصصا للأخاليات مكلفا بضمان الامتثال لهذه قواعد. كما كلف بإجراء دراسات بشأن عدة قضايا تتعلق بالحكومة المنفتحة، بما في ذلك آليات التشاور ومشاركة المواطنين في العملية التشريعية.

المصدر: UNDP Chile, 2015

بايجاز: القدرة البرلمانية

وإن كانت سلطات الرقابة الرسمية معتبرة فإنها لا تفيد شيئا إذا لم يكن للبرلمان أيضا القدرة على ممارستها. قبل كل شيء، يحتاج البرلمان إلى الاستقلالية من الحكومة. إذا كان للبرلمان مصدر تمويل مستقل ومستدام فسيتمكن من تحديد مساره الخاص دون تدخل من الحكومة.

وعلى نفس المنوال، فإن البرلمان الذي يتوفر على موظفين متخصصين ومهنيين قادرين على تحليل التشريعات والسياسات المقترحة من قبل الحكومة، لا سيما من منظور جنساني، لا يحتاج إلى الاعتماد فقط على تفسيرات الحكومة وتحليلاتها.

ويحتاج البرلمان أيضا إلى الحصول على المعلومات والبيانات من الحكومة في الوقت المناسب، كما ينبغي له أن ينظم عملية استعراض تلك المعلومات. وينبغي أن يكون وصول البرلمان إلى المعلومات منصوبا عليه بوضوح في القانون وفي القواعد البرلمانية. ومع ذلك، لا ينبغي للبرلمان أن يحتاج إلى الاعتماد على القواعد إذا استطاع أن يهيئ بيئة مبنية على الانفتاح والشفافية.

غالبا ما يكون عمل الرقابة غير برّاق ولا مرئي، وقد يكون من المرهق متابعة القضايا بالتفصيل على المدى الطويل. يتطلب ذلك قدرا كبيرا من الاهتمام بالتفاصيل والاستعداد للتحقيق على مدى فترة طويلة، وغالبا ما يكون ذلك خارج دائرة الإعلام. ومع ذلك، فإن الالتزام بالرقابة والجهود الرامية إلى تعزيز الاتصالات وفهم التعقيدات وتطوير الخبرات في مجال معين يجلب نتائج مع مرور الوقت سواء من حيث تحسين الحوكمة أو تعزيز السمعة الشخصية.

من خلال التزامهم الشخصي والسياسي، قد يقرر النواب أيضا الدفاع على قضايا محددة.

”لقد باشرت لعدة سنوات أعمال الرقابة على إدارة المحافظات، أي الإدارة العامة للدولة. كان ذلك مشيرا لأن العمل يغطي العديد من المستويات. لقد قمت بأعمال مكثفة في مجال القياسات الحيوية عندما كنا نضع جوازات السفر البيومترية. لقد اكتسبت خبرة في هذا المجال بسرعة كبيرة لأن عليك التحرك بسرعة على الأقل لمتابعة ما تقوله الشركات الكبيرة عن القياسات الحيوية، وتضمن أنك إذا ذهبت إلى المطار يمكنك أن ترى أن ما قيل لك يعمل بشكل جيد. عليك أن تولي اهتماما دقيقا جدا لجميع التفاصيل، وليس فقط الصورة الكبيرة. هذا هو ما يضمن الجودة (...) ستحظى بالاحترام بمجرد إجراء الرقابة بهدف تحسين كيفية أداء العمل. تحدد العوامل التي تمنع الأمور من العمل بسلاسة ثم يمكنك الذهاب إلى الوزير وتقول له إنه قد يكون من الأفضل لو كانت الأمور قد تمت بشكل مختلف قليلا. حينئذ يمكنك القول إن العمل قد تم بشكل جيد“.

ميشال أندريه، عضو مجلس الشيوخ، فرنسا

تطوير مهارات الرقابة

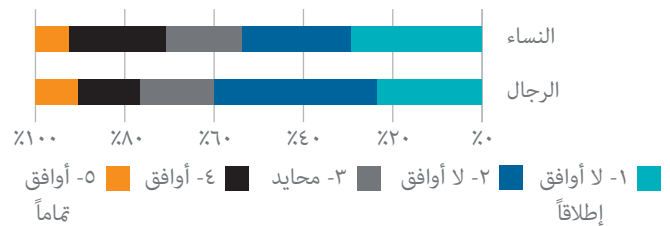
تتطلب أنشطة الرقابة مجموعة من المهارات التي يمكن تعلمها. يحتاج النواب إلى الوقت لاستيعاب القواعد وكيفية الاستفادة منها بفعالية. لكن الاستثمار ضروري وسوف يأتي بالثمار من حيث القدرة على تحقيق النتائج.

تثبت البيانات الواردة من ١٧٥ غرفة برلمانية أن متوسط تجديد النواب في الانتخابات تبلغ ٥١ في المائة^{١٣}. وللتداول آثار إيجابية وسلبية على الرقابة البرلمانية. يأتي النواب الجدد بوجهات نظر وطاقات جديدة. ومع ذلك، لا محالة، فإن البرلمان يخسر الخبرة التي كان النواب المغادرون قد اكتسبوها، وهو أمر ينطوي على إشكالية خاصة عندما يكون هناك معدل تجديد مرتفع.

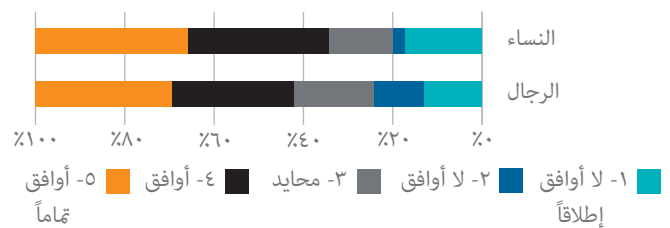
ومع ذلك، إذا مررنا إلى مسألة من يقوم بالرقابة، انقسمت الإجابات وفق الخطوط الحزبية. عدد نواب الحكومة الذين لا يوافقون على أن الرقابة هي في الأساس مهمة أعضاء المعارضة (٥٦ في المائة) يوازي تقريبا عدد نواب المعارضة الذين يوافقون على هذه الفكرة (٥٩ في المائة).

الرسم البياني ١٢: ”نواب المعارضة هم الذين يقومون بالرقابة أساسا“

حسب الجنس والعضوية في الحكومة / في المعارضة
في الحكومة (النساء، الرجال)



في المعارضة (النساء، الرجال)



المصدر: دراسة استقصائية بشأن البرلمانين، أجراها الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦

ربما كان من المشجع أن نواب المعارضة ونواب الحكومة يختلفون بهذا القدر على مسألة من يقوم بمعظم أعمال الرقابة، حيث يظهر أن كل جانب يرى نفسه مفيدا.

وللقيام بدورهم الرقابي بفعالية، على النواب استخدام الأدوات الأكثر قيمة وهي المهارات التحليلية الجيدة والشبكات الجيدة للمعلومات، مثل خبراء المجتمع المدني. وهم في معظم الحالات عموميين يعملون في العديد من مجالات السياسة العامة؛ فليس دورهم تقديم نفس المعارف المتخصصة التي تملكها الإدارة العامة.

”الرقابة الفعالة تكمن في قيام النائب بدوره بشكل مستقل وبجرأة وشجاعة. يجب عليهم أن يقوموا بهذا الدور بذكاء ويعرفوا المصلحة العامة والوقت المناسب ومتى ينخرطون. إذا كانت هناك الكثير من القضايا قيد النظر في وقت ما، يمكن للنائب أن يؤجل قضية معينة حتى اليوم التالي. عليك أن تستثمر بشكل جيد في وسائل الإعلام، كي تكون المسألة التي تهتمك جذابة أيضا للجمهور.“

^{١٣} قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت الخاصة بالبرلمانات الوطنية: www.ipu.org/parline

بايجاز: مشاركون مستعدون وملتزمون

الرقابة مسؤولية جميع أعضاء البرلمان، بصرف النظر عن الحزب أو الجنس أو الأقدمية أو السن أو مدة الخدمة. وهي تستلزم الاستعداد والالتزام بإجراء رقابة فعالة، مما يستدعي اتباع نهج منتظم ومستمر قائم على الأدلة.

تستلزم الرقابة الفعالة مهارة وخبرة. وتعدّ أفضل طريقة يتعلّم بها أعضاء البرلمان المهارات هي بالعمل. وفي المقام الأول، من خلال التوجيه والحديث مع برلمانيين لهم خبرة أكبر. تقع على عاتق البرلمانات مسؤولية ضمان قدرة موظفي اللجان على دعم الأعضاء من خلال الحفاظ على المعرفة المؤسسية مع مرور الدورات الانتخابية.

٢-٤ إنشاء ثقافة الرقابة

في هذا القسم، ندرس طبيعة ثقافة الرقابة البناءة التي يشعر فيها جميع المشاركين بحرية التعبير عن وجهات نظر مختلفة ونظر فيها. تعزز هذه الثقافة الأداء الحكومي، وتعطي شرعية إضافية للبرلمان والحكومة، وتعود بالفائدة على الجمهور.

الاعتراف بفوائد الرقابة

لتعزيز ثقافة الرقابة، يجب على البرلمان أن يضمن أن جميع أصحاب المصلحة - السكان عموماً، والحكومة، والمعارضة، وما إلى ذلك - يفهمون ويقبلون الغرض من الرقابة وفائدتها. يمكن للرقابة أن تزدهر عندما يعترف الجميع بأنها تحسن نوعية الحوكمة بالنسبة للمواطنين، وتتيح للحكومة خيارات يتم بحثها بشكل أكمل، وتتماشى بشكل وثيق مع المتطلبات، وتقدم قيمة أفضل مقابل المال مما لو لم يكن هناك مثل هذا التدقيق.

ونتيجة لعملية الرقابة، يستفيد جميع أصحاب المصلحة. وفي نهاية المطاف، تكون سياسة الحكومة أقوى من الناحية السياسية والتقنية. يطلع البرلمان بواجبه الدستوري المتمثل في محاسبة الحكومة. ويكسب أعضاء البرلمان معرفة أفضل في طائفة من القطاعات. وفي نهاية المطاف، الهدف هو أن يلاحظ المواطنون أن المشاكل قد عولجت وأن ظروفهم قد تحسنت.

فالرقابة الفعالة توسع وتعمق دائرة أصحاب المصلحة الذين يساهمون في عمل الحكومة، مما يعطي نتائج السياسة العامة مزيداً من الشرعية الوطنية. والرقابة تزيد من الشفافية مما قد يؤدي أيضاً إلى إحساس أقوى بالملكية العامة في البرلمان والحكومة والثقة فيهما، وهي نتائج مطلوبة بشكل عاجل.

وللبرلمان دور ومسؤولية في أن يكون شريكاً فعالاً للحكومة، وفي هذا الصدد، يجب أن يكون مستعداً لاتباع خط مستقل إذا استدعت الأدلة ذلك.

يمكن للبرلمانات أن تخفف من حدة هذه المخاطر باتخاذ تدابير مثل: وجود أمانة لجان ذات موارد جيدة لتوفير الاستمرارية؛ وحفظ سجلات إجراءات اللجان؛ وإحاطة أعضاء اللجان الجدد؛ والتأكد من أن القضايا المتعلقة تعرض على اللجان عند المرور من هيئة تشريعية إلى أخرى. تستطيع اللجان ضمان استمرارية جيدة بين البرلمانات من خلال إعداد تقرير إرث يلخص العمل الذي قام به البرلمان لإبلاغ اللجنة البرلمانية المقبلة.

أكد عدد من رؤساء البرلمانات الحاجة إلى مساعدة النواب الجدد على اكتساب المهارات اللازمة لهذه المهمة:

”في البرلمان الجديد، أول شيء [علينا القيام به] هو تدريب نوابنا. سيكون هناك العديد من البرلمانيين الجدد والشباب. يجب تدريبهم جميعاً لأن لجان القطاعات تنظر أيضاً في ميزانية وزاراتها قبل أن تقدم تقاريرها. تحدد لجان القطاعات القضايا المركزية التي ينبغي أن يوجّه انتباه البرلمان بأسره إليها“.

آن ماكيندا، رئيسة الجمعية الوطنية، جمهورية تنزانيا المتحدة

الدورات التمهيدية الأولية للنواب الجدد مفيدة، ولكن لأسباب عملية ليست قادرة على تغطية المواضيع بعمق كبير. ومع ذلك، فإن التطوير المهني المستمر يسمح بفهم أعمق لخصائص عمل اللجان: كيفية التعامل مع الشهود؛ وكيفية قراءة واستخلاص الأدلة التي يتم تلقيها من خلال جلسة استماع؛ وكيفية التعامل مع سياسة قضية ما. وأحسن من يستطيع تلقين كثيراً من هذه المهارات على أفضل وجه هم البرلمانيون الأكثر خبرة، سواء أكانوا نواباً حاليين أو سابقين من الوطن أو من بلدان أخرى.

وتوفير التدريب الموسع في مجال الانضباط هو طريقة أخرى يمكن للبرلمانات من خلالها تشجيع البرلمانيين على الالتزام بالرقابة. ولكن من الصعوبة بمكان ضمان مشاركة النواب في الدورات التدريبية، بالنظر إلى الضغوط المتعددة على وقتهم. يلاحظ مجلس النواب البلجيكي ما يلي:

”ينظم مجلس النواب جلسات إحاطة كلما فاز نواب جدد بمقاعد. قليل من النواب المنتخبين الجدد يحضرون هذه الإحاطات الإعلامية؛ في كثير من الأحيان، يحضر عوضهم الموظفون الذين يعملون معهم. علاوة على ذلك، تنظم المجموعات نفسها تدريباً لأعضائها“.

الطريقة الأكثر فعالية والأكثر عملية للبرلمانيين الجدد لتعلم تقنيات الرقابة هي «أثناء العمل» - بالجلوس جنباً إلى جنب مع الزملاء من ذوي الخبرة في الجلسة العامة وخاصة في لجان الرقابة، ومراقبة التقنيات التي يستخدمها كبار الزملاء، وملاحظة توجيهات رئيس المجلس ورؤساء اللجان، وإجراء أكبر قدر ممكن من الرقابة «على المباشر». ينبغي للبرلمانات والأحزاب أن تكفل للأعضاء المنتخبين الجدد فرص بناء هذه التجربة بسرعة. يمكن بالطبع تنويع هذا النهج بتدريب وتطوير رفيعي المستوى يتم تقديمهما في البرلمان وفي أماكن أخرى من قبل هيئات خارجية بالاشتراك مع الأمانة.

الإطار ١٠ : العمل المشترك بين الأحزاب بشأن التغيرات المناخية في المغرب

يملك المغرب موارد هيدروكربونية محدودة ويتمتع بإشعاع شمسي عال لذا فإنه من رواد السباق في مجال الطاقة المتجددة. وقد حدد البلد هدفاً يتمثل في توليد ٤٢ في المائة من طاقته من مصادر متجددة بحلول عام ٢٠٢٠، ووضع إطاراً قانونياً وسياسياً قوياً يفضي إلى استثمارات القطاع الخاص. وقد تم إدخال هذه المبادرات في استراتيجية الطاقة الوطنية لعام ٢٠٠٩.

وبما أن مكافحة التغيرات المناخية أصبحت أولوية سياسية بارزة على نحو متزايد في المغرب منذ ما يقرب من عقد من الزمن، نظمت مجموعة متعددة الأحزاب تضم أعضاء من البرلمان جلسة استماع مع خبراء لمناقشة سياسة الحكومة بشأن الطاقة المتجددة. واتفق هذا الاجتماع على أهداف معينة، مثلاً زيادة التمويل الحكومي لمصادر الطاقة المتجددة وتخفيض رسوم الاستيراد على معدات الطاقة الشمسية الضوئية.

ولتحقيق هذه الأهداف، قام أعضاء البرلمان بصياغة ٢٥ سؤالاً برلمانياً قدمها ١٣ عضواً برلمانياً في جلسات عامة للجمعية الوطنية وفي جلسات اللجان. وركزت الأسئلة على عدة مجالات - وبالخصوص قدرة الحكومة المغربية على تحقيق هدفها المتمثل في نسبة ٤٢ في المائة من مصادر الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٢٠. وشملت المواضيع الأخرى تحقيق التقدم في إنجاز محطة الطاقة الشمسية المركزة في ورزازات (مرفق الطاقة المتجددة المغربي الرائد)، ومخصصات الميزانية المستقبلية للطاقة المتجددة، والجهود المبذولة لجعل الوكالة المغربية للطاقة المتجددة أكثر استباقية. وقد أجاب وزير الطاقة والمناجم والمياه والبيئة على بعض الأسئلة مباشرة خلال الجلسات العامة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرلمان المناخ، ٢٠١٤. دليل إرشاد: الطاقة المتجددة للبرلمانيين (<http://agora-parl.org/resources/library/renewable-energy-parliamentarians-how-guide-o>)

إصلاح القواعد والإجراءات البرلمانية

تبحث جميع الديمقراطيات، سواء أكانت متقدمة أو نامية، عن سبل تحسين الرقابة عن طريق إصلاح القواعد والإجراءات البرلمانية.

الإطار ١١ : أمثلة عن الإصلاح البرلماني لتعزيز الرقابة

”في الوقت الحالي، يقترح برلماننا، في مشروع اقتراح إصلاح دستوري قدمناه للحكومة، تعديل توازن القوى. وفي حين أن نظامنا ليس نظاماً برلمانياً من حيث عقيدته، فإننا نقترح أن يكون للبرلمان رقابة على جميع الأنشطة الحكومية. على سبيل المثال، لا يمكن لرئيس الحكومة أو الشخص الذي سيصبح رئيساً للحكومة أو الرئيس تعيين وزراء

”نحن بحاجة إلى تذكير الحكومة بقوة بأن البرلمان منفصل عن الحكومة. انطباعي هو أن هناك عدم تفاهم بين الوزراء حول ما هو البرلمان. ... إذا لم تستطع من حين إلى آخر أن تقول ’لا‘ للحكومة، فالأحسن لك ترك كل شيء والمغادرة“.

البارونة فرانسيس دسوزا، رئيسة مجلس اللوردات، المملكة المتحدة

تعزيز التعاون

السلوك السياسي التنافسي جزء لا يتجزأ من البرلمان. لقد تمت الإشارة فيما مضى إلى أهمية المعارضة القوية. ومع ذلك، هناك بعض المجالات الموضوعية للسياسات - غالباً ما تتعلق بالاهتمام الوطني الأوسع المتفق عليه والمسائل التقنية المتعلقة بسير البرلمان - حيث يكون النهج الأكثر تعاوناً مناسباً في كثير من الأحيان.

فالبرلمان الذي يقدر أعضاؤه التعاون ويعززونه في الميادين المناسبة يكون أكثر قدرة على تطوير ثقافة الرقابة المستدامة. وتوفر هذه البيئة التمكينية حافزاً لجميع الأعضاء للاضطلاع بدورهم الرقابي. وتشجعهم على طرح الأسئلة لفائدة الصالح العام؛ وتقييد الدافع نحو السلوكيات الحزبية.

”أترأس اللجنة الدائمة المشتركة المعنية بالهجرة، ونحن ندرس الآن برنامج العمال الموسمين. وهذا تحقيق حول الأشخاص الذين يأتون من المحيط الهادئ للعمل في الزراعة والبستنة في منطقتنا. إنها لجنة مشتركة تضم أعضاء من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ومن جميع الأطراف السياسية. وهكذا، فإننا نطرح سوياً أسئلة حول هذه السياسة بالذات. هل هي تعمل؟ هل هناك تحديات؟ كيف يمكننا تحسينها؟ وكيف يمكننا أن نجعل وصول المرأة إليها أكثر سهولة، على سبيل المثال؟ ... نحن من كل الأحزاب نعمل بشكل جيد معاً. أنا أنتمى إلى هذه اللجنة منذ ١١ عاماً وأعمل مع نائب الرئيس، الذي كان هو الرئيس عندما كان جانبه السياسي في الحكومة، ونحاول التوصل إلى توافق في الآراء حيثما كان ذلك ممكناً. في بعض الأحيان نختلف، ولكن هناك طرق للتعامل مع ذلك“.

لويز ماركوس، عضو مجلس النواب، أستراليا

التجمع بين الأحزاب يشكل هيكلاً آخر يجمع الأعضاء حسب الخطوط الحزبية للتعاون بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك (انظر الفصل الخامس).

ومن شأن النهج متعدد الأحزاب إزاء الرقابة أن يمنح فوائد واضحة. أولاً، يمكن أن يقلل من احتمال الهجمات الحزبية البحتة على الحكومة التي قد يتمكن النقاد رفضها بسهولة أكبر. ثانياً، إذا كان فعالاً، فإنه قد يعطي حوافز للانخراط في إجراءات علاجية مشتركة، وبالتالي يزيد من فرص اعتماد هذه التدابير في الجلسة العامة. ثالثاً، قد يكون للمسعى متعدد الأحزاب فرصة أفضل لاعتباره عادلاً، وبالتالي ستأخذ نتائجه على محمل الجد من قبل الجمهور والقيادة.

- تعامل الحكومة مع البرلمان كشريك حقيقي في الحكومة
- يتحمل النواب مسؤولية جعل الرقابة جانبا أساسيا من الحياة البرلمانية
- استيعاب الرقابة في الجدول الزمني البرلماني من خلال الإجراءات المناسبة في الأوامر الدائمة، أو بموجب اتفاقية
- فرض وتيرة مستدامة للتغيير تحترم الظروف الوطنية (على النحو المنصوص عليه في المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات)^{١٤}
- الاعتراف باللجان البرلمانية باعتبارها أداة الرقابة الأكثر مرونة.

الإطار ١٢: تطوير ثقافة الرقابة في ميانمار

الخلفية

بقيت ميانمار بدون برلمان يعمل بحرية منذ استيلاء الجيش على الحكومة في عام ١٩٦٢. وبوضع الأسس لمستقبل ديمقراطي، أنشأ دستور عام ٢٠٠٨ برلمانا وطنيا جديدا يسمى جمعية الاتحاد يتألف من غرفتين: مجلس النواب ومجلس القوميات.

أنشأت الهيئة التشريعية الأولى (٢٠١١ - ٢٠١٦) لجنتين من لجان القوانين، كان لهما حجم عمل ثقيل، وكان هناك قدر من التدقيق في الميزانية. ولكن في مجالات السياسة العامة والإدارة كانت الرقابة ضئيلة جدا. وكما أشار أحد النواب في نهاية فترة الهيئة التشريعية الأولى:

”اللجان غير فعالة، لقد حضرت فقط ثلاث اجتماعات للجنة حتى الآن.“

ومع ذلك، خلال فترة الهيئة التشريعية الثانية (التي بدأت في فبراير ٢٠١٦)، كان هناك وعي أكبر بالدور الرقابي للجان. وفي تدريب تعريفى للأعضاء المنتخبين الجدد، أكد رئيس البرلمان، ماهن وين خينغ ثان، ما يلي:

”الرقابة مسؤولية يجب على النائب القيام بها بشكل جيد كجزء من وظائف الجمعية.“

ومع وجود تحديات عملية وإجرائية يتعين التغلب عليها، فإن هذا التقدم السريع يمثل إنجازا رائعا بالنسبة للبرلمان الحديث العهد.

الخطوات المتخذة لتحسين ثقافة الرقابة

تعزيز التفاهم

أثناء فترة الهيئة التشريعية الأولى، اعترف عدد من الأعضاء المنتخبين وموظفي البرلمان بأنهم لا يفهمون جيدا الكيفية التي يمكن أن تساهم بها الهيئات التشريعية على أفضل وجه في نظام حكم فعال. ولكن من خلال الجمع بين التعلم أثناء العمل وبرامج التدريب

دون موافقة الجمعية؛ خلافا لما يجري حاليا. لا يمكن لأي شخص أو أشخاص معينين لأداء مهام رئيسية داخل مؤسسات الدولة أن يفعلوا ذلك دون موافقة الجمعية العامة.“

شريف مومينا سي، رئيس المجلس الوطني الانتقالي، بوركينيا فاسو

”في الآونة الأخيرة غير البرلمان النمساوي قواعده الإجرائية للسماح بإقامة لجنة تحقيق من قبل [المعارضة والأحزاب الصغيرة]. لطالما كان ذلك مطلباً لجماعات المعارضة لكن الحكومة رفضته. وبعد سلسلة من الفضائح والضغوط من خارج البرلمان عن طريق جمع التوقيعات والأحزاب الجديدة، تم تغيير القواعد. كانت إحدى الحجج المؤيدة للتغيير أن السلطة التنفيذية لا ينبغي أن تكون في وضع يسمح لها بمنع إجراء تحقيق في عملها لأنها لن تكون راغبة في التعرض لكشف المخالفات المالية. عدد التحقيقات التي يمكن إجراؤها في وقت واحد محدود لمنع التعسفات من قبل المعارضة أو مجموعة أقلية.“

ميلاني سولي، مديرة، جو-جوفرنانس (Go-Governance)، النمسا

”كان التعديل الدستوري لعام ٢٠١١ نقطة تحول في تاريخ الإجراءات البرلمانية. هل تعلم أن دستور ٢٠١١ يحتوي على فصل كامل عن حقوق المعارضة؟ المعارضة مكرسة الآن في الدستور. ... الابتكار فيما يتعلق بالرقابة البرلمانية هو أن يقدم رئيس الحكومة إلى البرلمان تقريرا مرحليا عن النشاط البرلماني. يمكن تقديم التقرير المرحلي بمبادرة من رئيس الحكومة أو ثلث أعضاء مجلس النواب أو أغلبية أعضاء مجلس المستشارين.“

شفيق رشادي، نائب رئيس مجلس النواب، المغرب

”لقد تم قبول توصية للتو مفادها أن خلال فترة الأسئلة يُسمح للنواب طرح الأسئلة نيابة عن ناخبهم. على مدى السنوات القليلة الماضية لم يكن الأمر كذلك؛ إذ كانت الحكومة والمعارضة تقرران أي أسئلة ستطرح فيما بينهما. الآن سيُخصص وقت للنواب لطرح الأسئلة، وأعتقد أن هذا سيعزز الرقابة الجيدة في أستراليا. أعتقد أن هذا شيء مهم.“

لويز ماركوس، عضو مجلس النواب، أستراليا

يحقق البرلمان عموما إصلاحا دائما عن طريق تغيير أوامره الدائمة، ولكن من الممكن أيضا إدخال تغييرات تحت عنوان ”العرف والممارسة“ (اتفاقية). وهذا مفيد، على سبيل المثال، عند تجريب إصلاح تتم مراجعته لاحقا من قبل لجنة الإجراءات، أو عندما لا يكون الجو السياسي مواتيا لتحقيق توافق في الآراء حول تغييرات رسمية هامة في الأوامر الدائمة.

يوضح التحليل التالي لكيفية تعامل جمعية الاتحاد في ميانمار مع بناء ثقافة الرقابة (انظر الإطار ١٢) في إطار الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي العديد من القضايا التي أثرت في هذا التقرير. مثلا:

- فهم ماهية الرقابة البرلمانية والظروف التي من المرجح أن تزدهر فيها

١٤ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٤.

١٥ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦.

ومع ذلك، فإن بعض اللجان في الجمعية الأولى أدخلت بصفة تجريبية ممارسات جديدة لاختبار مدى سلطتها. شملت هذه الممارسات ما يلي:

- إجراء زيارات ميدانية وتفتيش
- جمع المعلومات من أصحاب المصلحة غير الحكوميين (بما فيهم ممثلي المجتمع المدني) في الاجتماعات، مع دعوة ممثلي وسائل الإعلام إلى مراقبة افتتاح المشاورات.

وكإشارة إلى التقدم المحرز، يناقش أعضاء اللجان وموظفوها الآن عددا من الإصلاحات الإجرائية الممكنة، بما في ذلك:

- السماح للجان بالاجتماع متى وأين تريد، في الأماكن العامة والخاصة
- إجبار الناس على احترام الدعوات إلى اجتماعات اللجان وطلب تقديم الأوراق والسجلات
- الإذن بنشر المعلومات التي يتم جمعها في الجلسات العامة
- التأكد من أن واجبات وسلطات كل اللجان معبر عنها بشكل متسق.

من شأن هذه التغييرات أن تعزز اتساع ونوعية المعلومات المتاحة للجان بصفة معتبرة، وزيادة وعي المجتمعات المحلية بأعمال اللجان والوصول إليها، وتحسين قدرة اللجان على الإسهام بفعالية في أعمال الجمعية.

توفير موظفي الدعم /المؤهلين

يشكل ضمان حصول موظفي اللجان على المعارف والمهارات اللازمة لتقديم دعم رفيع المستوى لأعضاء اللجان تحديا مستمرا في جميع الإدارات البرلمانية.

في أول فترة للهيئة التشريعية، بدأ كبار المسؤولين تطوير ثقافة الخدمة البرلمانية بين مسؤولي الجمعية، الذين عيّنوا في مهامهم من مختلف الوكالات الحكومية والجيش. وعلى الرغم من أن هذا المشروع طموح، وسيستغرق سنوات عديدة لكي يتحقق بالكامل، وقد تم إحراز التقدم بالفعل. وصفت الخطة الاستراتيجية الأولية رؤية الخدمة البرلمانية، وحدد بيان خدمات دعم اللجان أولويات الخدمة. وقد تم تحقيق إحدى الأولويات في عام ٢٠١٥ مع افتتاح مركز الجمعية للتعليم، الذي يدرّب الموظفين على مجموعة واسعة من المواضيع.

وأصبح موظفو اللجان الآن أكثر إدراكا لأفضل الممارسات البرلمانية الدولية وبدأوا يكتسبون المزيد من الثقة في تقديم الخدمات الإجرائية والبحثية والتحريرية والاستشارية بدلا من مجرد خدمات الدعم الإداري.

وعلى الرغم من أن الجمعية قد أحرزت تقدما كبيرا في هذا المجال، فإنها ستحتاج أيضا إلى توفير مستويات مناسبة من الموارد المالية والرقابة على اللجان. في الوقت الراهن، تمويل اللجان نادر ويخصص وفقا لتقدير رئيس الجمعية.

والتعرض للممارسة البرلمانية الدولية، ارتفعت مستويات المعرفة والمهارات في أمانة لجان الجمعية بشكل كبير. قدم برنامج الدعم البرلماني المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي مساعدة تقنية ومالية قيمة بدعم إضافي من حكومات أستراليا والدايفر وفنلندا والسويد والمملكة المتحدة. كان التقدم المحرز واضحا بصفة خاصة في البرنامج التعريفي الذي قُدّم للأعضاء الجدد في بداية فترة الهيئة التشريعية الثانية.

ومع ذلك، فمن الواضح أن فهم الحكومة للرقابة متأخر. بدأ الوزراء يشاركون بفعالية أكبر في الجلسات العامة للجمعية، مع أن تفاعلهم مع اللجان لا يزال محدودا. غالبا ما يشكو أعضاء اللجان من صعوبة الحصول على معلومات من الوزارات أو إقناع الوزراء المعنيين بحضور جلسات الاستماع. وكثيرا ما يكون المسؤولون الذين يستجيبون لدعوات اللجان ليسوا من المجالات البرنامجية ذات الصلة أو رتبهم لا تسمح لهم بالإجابة على الأسئلة بشكل كامل.

هناك أدلة كثيرة على أن النظم الحكومية لم تتكيف بعد مع الواقع الدستوري لسلطة تشريعية مستقلة مسؤولة عن التحقق من الإجراءات التنفيذية وموازنتها. مثلا:

- ترفع تقارير الهيئة العليا لمراجعة الحسابات إلى رئيس السلطة التنفيذية، بدلا من السلطة التشريعية، ولا يتم نشرها.
- لا ينشر الوزراء بشكل روتيني (أو يقدمون إلى الهيئة التشريعية) بيانات يشرعون فيها الأساس المنطقي للسياسات التي تتخذها الحكومة.
- لا تقدم الوزارات تقارير سنوية عن الإنفاق العام الإدارة إلى الهيئة التشريعية.
- أنظمة التعامل مع المراسلات والاستجابة لها من اللجان غير شفافة وغير فعالة.

هناك حاجة إلى مزيد من العمل للوصول إلى فهم آمن ومتبادل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بشأن توقعات المساءلة والالتزامات إذا كان لهذا العنصر الحاسم في نظام الحكم في ميانمار أن يعمل بفعالية.

تعزيز الإجراءات

تحذ القواعد والممارسات الحالية من قدرة اللجان على تحقيق قدراتها. خاصة:

- تُفسّر بعض القواعد على أنها تعني أن اللجان لا يمكن أن تعمل إلا في جلسات خاصة، بدلا من أن تعمل بشكل علني وشفاف.
- لا يُسمح للجان الجمعية الوصول إلى عدد من سلطات التحقيق التي تستطيع عادة لجان البرلمانات الوطنية الأخرى الوصول إليها.

تشمل الاستجابات المؤسسية ما يلي:

- مواصلة تطوير قدرات وثقة موظفي الجمعية لتوفير كامل الخدمات المتوقعة من الأمانة البرلمانية
- إنشاء آليات يقودها النواب لإصلاح قواعد وممارسات اللجان
- اختبار عدد صغير من أنشطة الرقابة التي تضطلع بها اللجان، من أجل إظهار عملية الرقابة وقيمتها
- ضمان حصول اللجان على الموارد المالية لتطوير أساليب عمل مفتوحة وشاملة.

تشمل ردود العلاقات التشريعية والتنفيذية ما يلي:

- العمل مع كبار القادة السياسيين والرسميين في السلطة التنفيذية لتوفير المعلومات والمشورة لمسؤولي الوزارات حول كيفية العمل مع السلطة التشريعية - تسليط الضوء على المنفعة المتبادلة وإمكانات التحسينات على مستوى الحكومة بأكملها.

يشعر بعض المراقبين بالقلق من أن المناهج المتبعة في الرقابة التي انتهجت حتى الآن قد تحد من تطور الجمعية. ولكن الخطوات الإيجابية التي يتخذها كبار المسؤولين في الجمعية ينبغي أن تعطي الثقة بأن التقدم سيستمر. وكما أشار رئيس جمعية الاتحاد، يوين مينت، في فبراير ٢٠١٦ خلال البرنامج التعريفي:

”يجب على الجمعية أن تراقب الحكومة، حتى يمكن تسميتها بالديمقراطية الحقيقية“.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن نظم وعمليات الرقابة في جميع البرلمانات قد تطورت على مدى سنوات عديدة، وأن التقدم كان أحياناً بطيئاً ولا يحظى بالقبول السياسي، وأنه يجري تنقيح الممارسات باستمرار لتعكس الظروف المحلية والفرص الناشئة.

المصدر: فريق التركيز الذي يسيره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ميانمار، ٢٠١٦.

بايجاز: إنشاء ثقافة الرقابة

بإمكان البرلمان تطوير ثقافة رقابة بناءة أولاً بالفهم الجيد للفوائد التي تعود على المجتمع ككل من الرقابة الجيدة. وثانياً، فإنه يستطيع تهيئة بيئة تعاونية تعمل فيها الآليات المشتركة بين الأحزاب مثل اللجان والتكتلات على نحو فعال. وأخيراً، ينبغي للبرلمان أن يبحث باستمرار عن سبل تحسين ثقافة الرقابة عن طريق إجراء إصلاحات في قواعده الإجرائية.

تكييف الرقابة لتلائم الثقافة المحلية

في الوقت الذي تتخذ فيه الجمعية خطوات نحو زيادة الرقابة على عمل السلطة التنفيذية، بدأ كبار المسؤولين في المؤسسة النظر في كيفية تكييف أفضل الممارسات الدولية لتلائم الظروف الثقافية والديمقراطية في ميانمار. قد لا يكون من المناسب في ميانمار انتهاج أسلوب المناقشة الخصومية، على غرار المناقشات في معظم البرلمانات الدولية، حيث أن الثقافة الوطنية تميل إلى السعي نحو توافق الآراء واحترام وتجنب الإحراج العام.

وفي هذا السياق، أكدت داو أونغ سان سو كي، زعيمة حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، خلال حصة تدريبية للنواب الجدد ما يلي: ”يجب على النائب أن يبحث عن مصلحة الشعب عند القيام بالرقابة على السلطة التنفيذية“.

علاوة على ذلك، فإن الدور الدستوري الذي يضطلع به جيش ميانمار في القيادة السياسية للبلد يتطلب مفاوضات دقيقة وشاملة بين جميع الأطراف السياسية الفاعلة.

وهناك أيضاً شعور بأن الخطوات نحو المزيد من الرقابة ينبغي أن تسير بوتيرة تتسق مع الانتقال الشامل لميانمار إلى الديمقراطية، مع قدرة السلطة التنفيذية على المشاركة والاستجابة، ومع الخبرة السياسية والبرلمانية لأعضاء الجمعية.

أمثلة على سير الرقابة

أنشأ مجلسي الجمعية لجان تدقيق الضمانات والالتزامات والتعهدات الحكومية المكلفة دستورياً. تجتمع هذه اللجان بانتظام مع مسؤولي الوزارات لرصد تنفيذ التزامات المشاريع. وفي الغالب، تقوم اللجان بالتحقيق في إدارة وتنفيذ مشاريع معينة على مستوى المجتمع المحلي. وعلى غرار جميع اللجان، يتعين عليها تقديم تقارير عن أنشطتها إلى رئيس الجمعية، على الرغم من أنها لم تصدر بعد تقارير تستند إلى الأدلة وتوصيات إلى الحكومة. وهذا يقيد قدرة الجلسة العامة على تقييم عملياتها ويحد بشدة من الفائدة التي يمكن أن يستمدتها النواب والسلطة التنفيذية من عملها.

تقوم هذه اللجان بأعمال كثيرة، ولأنها مغمورة في التفاصيل، يصعب عليها التفكير على نحو أكثر شمولية في فعالية سياسة الحكومة وإدارتها أو في أداء الوكالات. ومع ذلك، فإن اللجان تقوم ببعض الرقابة على مستوى المشاريع، ويقدر النواب الذين يعملون في هذه اللجان الفرص المتاحة لهم للتحقق من التعهدات التي تقدمها الحكومة.

توصيات

يتطلب التغلب على التحديات التي تواجه الرقابة الفعالة مزيجاً من الاستجابات: بعضها يتعلق بالمؤسسات وبعضها يتعلق بالعلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

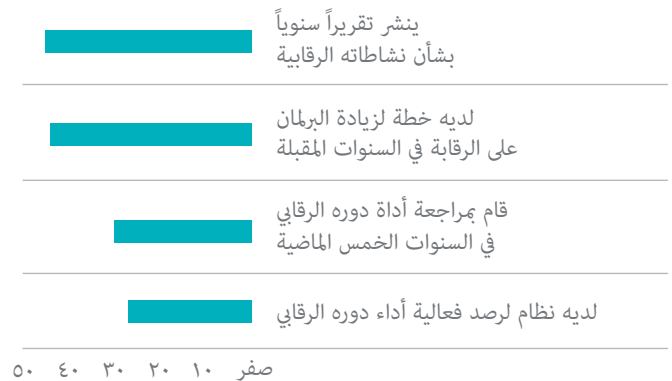
٢-٥ مساءلة البرلمان نفسه

البرلمان وأعضاء البرلمان مسؤولون مباشرة أمام المواطنين الذين يمثلونهم عن الطريقة التي يؤدون بها دورهم الرقابي. ومن المهم أن تفي عمليات مراقبة ومساءلة البرلمان وأعضاء البرلمان بنفس المعايير التي يتبعها البرلمان في مراقبة الحكومة. فهذه العمليات ينبغي أن تكون مستمرة وبناءة وصارمة ومستندة إلى الأدلة.

جهود البرلمان لرصد أدائه الرقابي

ربما كان من المستغرب أن عددا قليلا نسبيا من البرلمانات ترصد الطريقة التي تؤدي بها الرقابة. في الاستبيان الخاص بالبرلمانات، ما يقرب من ٦٠ في المائة من البرلمانات التي ردت على الأسئلة ذات الصلة ذكرت أنها تعتمد زيادة قدرتها الرقابية في السنوات المقبلة. وعلى النقيض من ذلك، أفاد أقل من ٤٠ في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة بأن لديها نظاما لرصد فعالية الرقابة عليها (انظر الرسم البياني ١٣). وأفاد ٤١ في المائة فقط بأنها استعرضت أداءها الرقابي في السنوات الخمس الماضية.

الرسم البياني ١٣: الرصد البرلماني لأداء الرقابة



المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٣ غرفة برلمانية)

وقد اضطلع عدد من البرلمانات بتمايرين هامة لتحديد كيفية قيامها بالرقابة. وتتيح هذه الطريقة المنهجية للبرلمان تحديد مجالات الإشكال وأولويات الإصلاح. وقد وضع برلمان جنوب أفريقيا إطارا متقدما بشكل خاص يسمى نموذج الرقابة والمساءلة (انظر الإطار ١٣)، الذي يحدد مهام وإجراءات الرقابة ويحدد كيفية أداء البرلمان لوظيفته الرقابية. وفي إطار العملية المؤدية إلى اعتماد هذا النموذج، وضع البرلمان سلسلة من التوصيات لتعزيز الرقابة.

الإطار ١٣: نموذج الرقابة والمساءلة في جنوب أفريقيا

ثمة عاملان حاسمان لضمان نجاح هذا النموذج وهما: أولاً، الحاجة إلى دمج وظيفة المشاركة العامة للبرلمان في إطار آليته الرقابية الشاملة، وثانياً، توفير القدرات المناسبة، لا سيما الموارد البشرية، للجان والأعضاء لتنفيذها. من الضروري أن تصبح جميع عمليات المشاركة العامة مدخلا في عمل اللجان المناسبة.

ونظرا للطبيعة المعقدة لأنشطة البرلمان والبيئة الدينامية التي يعمل فيها، ينبغي للبرلمان أن يعتمد سياسة تتطلب من كل برلمان جديد أن يقيّم ويستعرض قدراته الرقابية، بما في ذلك نموذج الرقابي، مرة واحدة على الأقل خلال فترته التي تدوم خمس سنوات.

ومن أجل تنفيذ النموذج المقترح، لا بد من اتخاذ قرارات بشأن الجوانب التالية:

- الحاجة الفورية إلى زيادة قدرات اللجان في مجال البحث (والتخصص في مجال المحتوى)، وهي حاليا قيد التنفيذ
- تنفيذ نظم التقاط المعلومات وإدارتها داخل اللجان
- وضع نموذج للمشاركة العامة لضمان توجيه المدخلات الواردة من خلال أنشطة المشاركة العامة إلى اللجان المناسبة
- تغيير السياسات / القواعد البرلمانية لاستيعاب إنشاء قسم استشاري للرقابة يتمتع بالاختصاصات الموصى بها
- التطوير المستمر لأعضاء البرلمان وموظفي دعم اللجان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممارسات الميزنة والمهارات الأخرى المطلوبة لتعزيز قدراتهم الرقابية (...)
- اعتماد إجراءات الامتثال التنفيذي
- [توفير] غرف مخصصة للجان ... عندما يوسع البرلمان بنيته التحتية. يمكن للبرلمان أن ينظر في مرحلة لاحقة في وضع المزيد من التشريعات المتعلقة بالرقابة، التي تشمل لجان أخرى تنظمها حاليا القواعد المتعلقة بالرقابة كما هي الحال بالنسبة إلى اللجنة الدائمة المشتركة المعنية بالاستخبارات واللجنة الدائمة المشتركة المعنية بالدفاع.

المصدر: برلمان جمهورية جنوب أفريقيا، ٢٠٠٩. نموذج الرقابة والمساءلة

في الوقت الحاضر هناك مجموعة من الأدوات لمساعدة البرلمانات على تقييم أدائها أو قياسه، على أساس التقييم الذاتي الطوعي. يتألف المثال التالي (انظر الإطار ١٤) من سلسلة من الأسئلة ينبغي أن ينظر فيها أعضاء البرلمان والموظفون الدائمون جماعيا من أجل تحديد نقاط القوة والضعف وأولويات الإصلاح.

الإطار ١٤: أسئلة التقييم الذاتي لقدرات الرقابة

ثمة عاملان حاسمان لضمان نجاح هذا النموذج وهما: أولاً، الحاجة إلى دمج وظيفة المشاركة العامة للبرلمان في إطار آليته الرقابية الشاملة، وثانياً، توفير القدرات المناسبة، لا سيما الموارد البشرية، للجان والأعضاء لتنفيذها. من الضروري أن تصبح جميع عمليات المشاركة العامة مدخلا في عمل اللجان المناسبة.

١- ما هي الإجراءات الصارمة والمنهجية التي تمكن النواب من مساءلة السلطة التنفيذية والحصول على المعلومات الكافية منها؟

التي تركز على بعض الإجراءات القابلة للقياس - على سبيل المثال عدد الأسئلة المطروحة - قد تحظى باهتمام كبير من جانب وسائل الإعلام، ولكنها غالباً ما تفشل في التعرف على الجوانب المختلفة للدور البرلماني. وقد تحرف النتائج بتحيز النواب على طرح عدد كبير من الأسئلة لمجرد تحسين ترتيبهم في التقارير العامة. ومن شأن هذا النهج أن يولد إحباطاً ويعزز التصورات العامة السلبية.

من المستحسن اتباع نهج يتسم بأكثر مرونة لرصد أداء البرلمان، وهو ما يجري تطويره من قبل العديد من المنظمات مثل سمارة في كندا. يؤكد تقرير "الديمقراطية ٣٦٠" لعام ٢٠١٧ (360 Democracy) على أهمية تمكين النواب من العمل كممثلين، لا سيما في أعمالهم الرقابية في اللجان: "إن تحقيق التوازن السليم للسلطة بين الأحزاب وقادة الأحزاب والنواب هو في صميم البرلمان الهادف والفعال. يحتاج النواب إلى الوقت والاستقلالية لدراسة التشريعات ومساءلة الحكومة، وينبغي تمكين اللجان المشتركة بين الأحزاب واحترامها".^{٢٠}

كثيراً ما تحث منظمات المجتمع المدني البرلمانات على أن تكون أكثر انفتاحاً وشفافية وخضوعاً للمساءلة. وفي حين أن بعض البرلمانات لديها مواقع واضحة جداً وسهلة الاستخدام تسهل العثور على معلومات محدثة عن جداول الأعمال وتفاصيل خطط العمل ونتائج الاجتماعات وما إلى ذلك، وفي برلمانات أخرى قد يصعب العثور على معلومات أساسية، مثل متى وأين وما سيتم مناقشته في الاجتماعات البرلمانية. إن نشر سجلات كاملة في الوقت المناسب في أشكال يسهل الوصول إليها جزء هام من شفافية البرلمان ومساءلته.

الإطار ١٥: عمل منظمات المجتمع المدني لزيادة الشفافية والمساءلة البرلمانية في الأرجنتين والمكسيك

الأرجنتين

في عام ٢٠١٤، قدمت ثلاث منظمات من منظمات المجتمع المدني الأرجنتينية شكوى ضد الكونغرس الوطني لعدم استجابته لطلبات المواطنين للحصول على معلومات عامة لم تنشر على موقعه على الإنترنت.

واستمر البت في الشكوى لمدة سنتين، قدم خلالها الكونغرس القضية أمام عدد من السلطات القضائية المختلفة بأن المعلومات المطلوبة لا ينبغي الإعلان عنها. وتمثلت الحجج الرئيسية في أن المعلومات المعنية تتضمن بيانات شخصية ينبغي حمايتها، وأن المسألة ليست قابلة للمقاضاة.

غير أن المحكمة قررت أن رفض إتاحة المعلومات يشكل عملاً تعسفياً وغير ديمقراطي يعيق بدرجة خطيرة حقوق أصحاب الشكوى. وأمرت الكونغرس ليس فقط بتقديم المعلومات على النحو المطلوب، ولكن أيضاً نشرها بشكل استباقي على موقعه.

٢- ما مدى فعالية اللجان المتخصصة في القيام بوظيفتها الرقابية؟
٣- ما مدى قدرة البرلمان على التأثير في الميزانية الوطنية وتمحيصها، في جميع مراحلها؟

٤- ما مدى قدرة البرلمان على التدقيق في التعيينات في المناصب التنفيذية، وإخضاع شاغليها للمساءلة؟

٥- ما مدى قدرة البرلمان على محاسبة الهيئات العامة غير المنتخبة؟

٦- ما مدى استقلالية البرلمان من الناحية العملية عن السلطة التنفيذية، على سبيل المثال، من خلال السيطرة على ميزانيتها الخاصة، وجدول أعمالها، والجدول الزمني، والموظفين، وما إلى ذلك؟
٧- ما مدى كفاية أعداد وخبرة الموظفين الفنيين لدعم النواب، فردياً وجماعياً، في أداء واجباتهم بفعالية؟

٨- ما مدى كفاية البحوث والمعلومات والمرافق الأخرى المتاحة لجمع النواب ومجموعاتهم؟

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٨. تقييم البرلمان: مجموعة أدوات للتقييم الذاتي للبرلمانات.

دور المجتمع المدني

تقوم العديد من منظمات المجتمع المدني - المعروفة أيضاً بمنظمات الرصد البرلماني - برصد الأداء البرلماني عن كثب والإبلاغ عنه، مما يمكن من توجيه الانتباه إلى التحديات ويساعد على إحداث زخم لتعزيز البرلمان. يحتوي موقع openingparliament.org على عدد من دراسات الحالة التي تتناول عمل منظمات الرصد البرلماني في بلدان مختلفة، ويشمل العديد منها رصد أداء الرقابة البرلمانية.^{١٧}

تختلف العلاقات بين البرلمانات ومنظمات الرصد البرلماني من حيث القرب والتعاون. في دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٦ شملت ٣٣ منظمة للرصد البرلماني، أفاد ٤٢ في المائة منها بأن لها علاقة رسمية مع البرلمان، وأن ٤٩ في المائة منها أن لها علاقة غير رسمية مع البرلمان. "يشير هذا إلى أن كلا الطرفين يستفيد من العمل معاً، وتبادل البيانات، وتعزيز الشفافية والوعي وتشجيع مشاركة المواطنين في عمل البرلمانات".^{١٨} تصف ثلثا منظمات الرصد البرلماني مستوى تعاونها مع البرلمان على أنه كاف أو أفضل، وهو ما يمثل نتيجة إيجابية. وقد بدأت تظهر أمثلة ملموسة للتعاون بين البرلمان ومنظمات الرصد البرلماني، مثل اعتماد الكونغرس الغواتيمالي في يناير ٢٠١٧ خطة عمل برلمانية مفتوحة، وضعت في إطار عملية تشاركية مع منظمات المجتمع المدني الغواتيمالية.^{١٩}

أحد التحديات التي تواجهها منظمات الرصد البرلماني التي ترغب في الرقابة على البرلمان هو كيفية تطوير مؤشرات أداء النواب ذات معنى. والمؤشرات

١٧ (<https://openingparliament.org/casestudies/>) Openingparliament.org.

١٨ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦، ٧٦: (٣).

١٩ انظر [http://blog.openingparliament.org/post/158475605370/guatemalan-congress-](http://blog.openingparliament.org/post/158475605370/guatemalan-congress-passes-open-parliament-action)

[passes-open-parliament-action](http://blog.openingparliament.org/post/158475605370/guatemalan-congress-passes-open-parliament-action)

التحليل	هل التدقيق ...
• سلط الضوء على اتجاهات غير معترف بها سابقا للأدلة؟	هل التدقيق ...
• أبرز أهمية قضايا معينة؟	هل التدقيق ...
• سلط الضوء على ثقل الرأي على الأدلة، الذي لم تكن الحكومة على دراية به؟	هل التدقيق ...
• غير وجهة نظر صناع القرار الرئيسيين في الحكومة بشأن قضية ما؟	هل التدقيق ...
الانفتاح	هل التدقيق ...
• حسن جودة المعلومات التي تقدمها الحكومة؟	هل التدقيق ...
• زاد كمية / اتساع المعلومات التي تقدمها الحكومة؟	هل التدقيق ...
التعلم	هل التدقيق ...
• جعل الحكومة تراجع أفعالها أو سياساتها أو تعيد النظر فيها؟	هل التدقيق ...
• بين الدروس التي يمكن أن تساعد في تحسين السياسات وكيفية تنفيذها؟	هل التدقيق ...
• هياً بيئة إيجابية تمكن من تعلم الدروس؟	هل التدقيق ...
العمليات	هل التدقيق ...
• غير نهج الحكومة في صنع السياسات أو التخطيط لتنفيذ السياسات؟	هل التدقيق ...
• غير قدرة الحكومة على تحمل المخاطر؟	هل التدقيق ...
• جعل الحكومة أكثر انفتاحا على نحو استباقي؟	هل التدقيق ...
• جعل الوزراء والموظفين يعطون الأولوية لفعاليتهم؟	هل التدقيق ...
السياق	هل التدقيق ...
• جعل الجهات الفاعلة الأخرى على بينة من قضية كانت غير معترف بها في السابق؟	هل التدقيق ...
• غير تقييم الجهات الفاعلة الأخرى للمسألة؟	هل التدقيق ...
• ساعد في بناء علاقات أو تحالفات لدعم وجهات نظر معينة بشأن قضية ما؟	هل التدقيق ...
• أثار على الثقة في الحكومة؟	هل التدقيق ...
الديمقراطية	هل التدقيق ...
• أثار على مستويات الثقة العامة في النظام السياسي؟	هل التدقيق ...
الأدلة النوعية المحتملة	هل التدقيق ...
يمكن استخدام تحليل المصادر الوثائقية أو مجموعات التركيز أو ورش العمل أو المقابلات للتعرف على آراء:	هل التدقيق ...
• أولئك الذين يخضعون للتدقيق	هل التدقيق ...
• أولئك الذين يقومون بالتدقيق	هل التدقيق ...
• أطراف ثالثة في عملية التدقيق.	هل التدقيق ...

المكسيك

كانت حملة ٣ من أصل ٣، التي أطلقت في المكسيك في عام ٢٠١٥ من قبل مجموعة من منظمات المجتمع المدني رد فعل شعبي على ما لوحظ من فساد بين الموظفين العموميين في البلاد. ويشير الشعار "٣ من أصل ٣" إلى طموح الحملة بأن ينشر المسؤولون ثلاثة إعلانات منفصلة مشفوعة بالقسم: أصولهم وشؤونهم الضريبية وتضارب المصالح المحتمل.

في غضون أشهر، جمعت الحملة أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ توقيع. وردا على هذا الاستعراض الواضح للرأي العام، نشر ٤٢ من أصحاب المناصب الذين وصلوا إلى السلطة إثر انتخابات عام ٢٠١٦ و٧٤٣ مسؤولا وأشخاصا من ذوي المصلحة العامة طوعا الإعلانات الثلاثة اعتبارا من ٢١ أكتوبر ٢٠١٦.

تحمسا لهذا الاهتمام الشعبي الضخم بحملتهم، قرر المنظمون المضي قدما، وقدموا اقتراح قانون "٣ من أصل ٣" التي يجبر جميع الموظفين العموميين على نشر الإعلانات الثلاثة. وفي وقت كتابة هذا التقرير، مشروع القانون في طريقه إلى الاعتماد من قبل البرلمان، بعد أن أقره مجلس الشيوخ ومجلس النواب بتعديلات.

المصدر: Directorio Legislativo, 2016

قياس أثر الرقابة

إن ضمان أداء إجراءات الرقابة بطريقة مثلى يشكل جانبا هاما من جوانب رصد أداء الرقابة. والجانب الهام الآخر هو تقييم أثر الرقابة البرلمانية. لكن كيف يمكن قياس ذلك؟

من المؤكد أن تحديد الإسهام الدقيق للرقابة البرلمانية في قرارات السياسة العامة ليس بالمهمة السهلة. غير أن معهد الحكومة (Institute of Government) في المملكة المتحدة وضع إطارا نوعيا مفيدا (انظر الإطار ١٦) لتقييم أثر الرقابة البرلمانية (أو "التدقيق"، كما هو معروف في المملكة المتحدة). يوفر الإطار مجموعة مفيدة من الأسئلة التي يمكن للبرلمانات الأخرى تكيفها مع سياقها. وكما هي الحال مع مثال التقييم الذاتي السابق، يقتضي الأمر عملية شاملة واستثمار الوقت من قبل أعضاء البرلمان والموظفين للحصول على أكبر فائدة من مثل هذه العملية.

الإطار ١٦: إطار تقييم أثر التدقيق البرلماني

الأثر	أسئلة من أجل التقييم النوعي
الأدلة	هل التدقيق ...
	• يستلهم من أي بحث أصلي؟
	• ساهم في الأدلة التي استندت إليها السياسة الحكومية (على سبيل المثال من خلال سماع أصوات جديدة ذات صلة)؟
	• دفع الحكومة إلى جمع أدلة مختلفة / أكثر حداثة؟

بايجاز: مساءلة البرلمان نفسه

مثلما يرصد البرلمان الأداء الحكومي لتحديد أوجه القصور ومجالات التحسين، فعليه أيضا أن يرصد أدائه في ممارسة الرقابة. ولكن عدد قليل نسبيا من البرلمانات يفعل ذلك. يتخذ التقييم الذاتي شكلين رئيسيين: تقييم القدرة على الرقابة وقياس أثر الرقابة. تقييم القدرة على الرقابة أسهل من قياس أثر الرقابة، ولكن هناك أدوات تساعد على تنفيذ كل ذلك. تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور نشط في رصد الأداء البرلماني، وقد بدأت تظهر بعض الأمثلة على التعاون البناء.

٦-٢ الاستنتاجات

تستند الرقابة الفعالة إلى ولاية تحدد بصورة قانونية المسؤوليات الحكومية والسلطات البرلمانية على السواء. ومجرد حصول البرلمان على ولاية للرقابة، يحتاج بعد ذلك إلى الموارد اللازمة لتنفيذها: أي، ميزانية مستقلة ومستدامة؛ وموظفي دعم مدربين تدريباً جيداً، فضلا عن الوصول غير المقيد وفي الوقت المناسب إلى المعلومات والتحليلات الجيدة. يحتاج البرلمان إلى إرساء ثقافة إيجابية للرقابة تعترف بقيمة الرقابة بالنسبة إلى المجتمع والحكومة. يجب أن ينظر أعضاء البرلمان إلى الرقابة على أنها نشاط مهم يتعين عليهم المشاركة فيه، ويجب على الأحزاب السياسية السماح لأعضائها بالمشاركة البناءة في الرقابة. إذا وضع البرلمان هذه العناصر في مكانها، فمن الناحية النظرية يمكنه توفير رقابة فعالة، ولكنه لا يستطيع التأكد من ذلك ما لم يرصد أدائه الرقابي.

الأدلة الكمية تعديلات على مشاريع القوانين أو التغييرات التنظيمية الممكنة التي يتم إجراؤها بناء على التوصيات الواردة في التقرير

- عدد / نسبة توصيات التقرير المقبولة
- أدلة على إجراء بحوث جديدة
- وفورات مالية قابلة للقياس الكمي ناتجة عن التوصيات
- فوائد أو اتجاهات غير مالية قابلة للقياس الكمي، مثل التخفيضات في عدد الأسئلة البرلمانية أو طلبات بموجب حرية تداول المعلومات
- عدد المراجع إلى التدقيق البرلماني في الوثائق الحكومية، ووسائل الإعلام، والإجراءات البرلمانية، والإجراءات القضائية، وتقارير فرق التفكير، وما إلى ذلك.
- تقييمات مستقلة للأثر، على سبيل المثال، استطلاعات الرأي حول كفاية الإجابات على الأسئلة البرلمانية (TheyWorkForYou polls)
- المسوحات الكمية للأطراف المعنية

المصدر: *Hannah White, 2009*. التدقيق البرلماني حول الحكومة، معهد الحكومة

الفصل الثالث: أدوات وعمليات الرقابة البرلمانية

إن مجموعة الأدوات الرسمية المتاحة للمعارضة ممتدة على مستوى الجلسات العامة واللجان. وكما سيتبين في هذا الفصل، يواجه أعضاء المعارضة تحديات في استخدام هذه الأدوات بفعالية. ولعله من المهم أن نلاحظ أن التقرير السنوي "تنوعات الديمقراطية" (V-Dem) لعام ٢٠١٧ عن حالة الديمقراطية يحدد اتجاه سلبى في قدرة المعارضة على إجراء الرقابة على الحكومة:

"يسجل المؤشر الذي يقيس ما إذا كانت أحزاب المعارضة في السلطة التشريعية قادرة على ممارسة مهام الرقابة والتحقيق ضد رغبة الحزب الحاكم أو الائتلاف، انخفاضاً كبيراً في ما يقرب من ٢٠ بلداً وتقدماً في أقل من ١٥ بلداً".^٢

بايجاز: فرص للمعارضة

ينبغي أن تكون فرص الرقابة متاحة بالتساوي لجميع أعضاء البرلمان، ولكن الأمر ليس كذلك دائماً في الممارسة العملية. من المهم احترام حق أحزاب المعارضة في الوصول إلى مجموعة كاملة من أدوات الرقابة.

٢-٣ الرقابة في اللجان

في شكلها المعاصر، ربما تكون اللجنة الأداة الأكثر وضوحاً والأكثر مرونة في الرقابة البرلمانية. وفي كثير من الأحيان، قد تكون اللجنة التي تدار بشكل جيد وسيلة فعالة للغاية لمساءلة الحكومة؛ فهي غالباً ما تكون قادرة على التركيز على إدارة حكومية معينة (حيثما تسمح الموارد بذلك)، ولها صلاحيات واسعة جداً للتحقيق في سياسة إدارية والأمور المالية والإدارية. وهي تجتمع بانتظام، وعادة ما تكون عضويتها مستقرة على طول الفترة التشريعية، وتتعامل مع طائفة واسعة من الهيئات الحكومية والخارجية والمجتمع المدني والجمهور، ويخدمها كادر دائم من الموظفين المتخصصين في الإجراءات والمواضيع. كل هذه الميزات ضرورية لفعالية اللجنة.

وهناك عدة أنواع مختلفة من اللجان البرلمانية. يركز هذا الفصل حصرياً على اللجان التي تكون الرقابة على الحكومة جزءاً من صلاحياتها أو مجملها. لا يعالج هذا الفصل اللجان الداخلية، مثل لجان الأعمال والإدارة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأخيرة قد تكون مهمة لتيسير الرقابة، مثلاً من خلال تخصيص الوقت للمعارضة أو النواب البسطاء الذين ينتمون إلى الحكومة من أجل إجراء مناقشات رقابية.

الهدف العام من الرقابة البرلمانية في اللجان هو تعزيز نوعية الحكومة من خلال الأدلة التي يتم الحصول عليها من التحقيقات التي يتم استخلاص الاستنتاجات والتوصيات المناسبة منها وعرضها على البرلمان وعلى الحكومة والجمهور.

يعالج هذا الفصل الممارسة الفعلية للرقابة في البرلمان واستخدام الأدوات والعمليات الرسمية للرقابة. وقد أثبتت البحوث السابقة أن البرلمانيين لديهم في المتوسط ما بين ست وثمانى أدوات رسمية للرقابية تحت تصرفهم، ووصفت توزيعها بشيء من التفصيل.^١ ومن بين أهم الأدوات الرسمية اللجان والنقاشات والأسئلة البرلمانية. ولكل من أدوات الرقابية الرئيسية هذه غرض مميز، وتتم مناقشتها بالتفصيل في هذا الفصل، الذي يلفت الانتباه أيضاً إلى بعض القضايا الحاسمة في تصميم الأدوات والعمليات ويقدم نصائح عملية لاستخدامها الفعال من قبل أعضاء البرلمان. يناقش الفصل الخامس تفاعلات البرلمان مع مؤسسات الرقابة الخارجية فضلاً عن بعض ممارسات الرقابة غير الرسمية التي يستخدمها النواب.

١-٣ فرص للمعارضة

من المهم بالنسبة للعملية الديمقراطية أن يتمتع أعضاء المعارضة بإمكانية الوصول الكامل إلى هذه الأدوات المركزية للرقابة. وقد أنشأت العديد من البرلمانات آليات تسمح للمعارضة بالقيام بدور نشط.

طلب من السلطات البرلمانية تحديد الفرص المتاحة للمعارضة لإجراء الرقابة. فأشارت عدة برلمانات إلى مجموعة كاملة من عمليات الرقابة البرلمانية، بما في ذلك المشاركة في تحقيقات اللجان؛ واقتراح حجب الثقة أو النقض؛ والتحدث في المناقشات؛ والدعوة إلى التصويت؛ وطرح أسئلة مكتوبة وشفوية. غير أن هناك فرصاً محددة متاحة للمعارضة، تشمل ما يلي:

- ترأس لجنة تجري تحقيقاً في إطار الرقابة
- إرفاق تقرير أقلية أو تقرير مخالف بتقرير اللجنة
- جدولة "مناقشات المعارضة" الخاصة في جدول الأعمال العام
- استخدام "حق الرد" في مناقشة الميزانية أو بيان وزارى آخر.

قد تدعو الحالة السياسية أيضاً إلى اتخاذ تدابير خاصة لضمان وجود معارضة فعالة، كما حدث أثناء الائتلاف الكبير في ألمانيا:

"في بداية ولاية هذه الهيئة التشريعية، أنشئ الائتلاف الكبير بحوالي ٨٠ في المائة من المقاعد. اتفقنا على أنه ينبغي تطبيق حقوق الأقليات المكرسة في قواعدها - حيث يجب أن تشكل الأقليات ٢٥ في المائة من جميع الهيئات البرلمانية - حتى عندما لا يشكل الحزبان الأصغر من مجتمعان ٢٥ في المائة. وهذا يعني أننا نحترم فكرة حماية الأقليات، على الرغم من أن الأرقام لا تبلغ ٢٥ في المائة".

نوربرت لامرت، رئيس البوندستاغ، ألمانيا

إلى حماية اللجنة من السلوك الحزبي الخصومي، أو، على العكس، قد يسمح بتكرار الديناميات السياسية الحزبية (وتعزيزها) في منتدى اللجان. والنواب الذين يعينون في هذا المنصب يمكنهم ممارسة نفوذ كبير.

في حوالي ٧٥ في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية يرأس اللجان أعضاء من حزب الأغلبية.^٣ تشير الإجابات الصادرة عن مجلس النواب الأسترالي، وبرلمانات بوروندي وشيلي واليونان وليتوانيا إلى أن جميع رؤساء اللجان البرلمانية ينتمون إلى الحزب الحاكم. في جمهورية مولدوفا وفي الدانمرك، تُسند رئاسة اللجان تناسيبا بين المجموعات السياسية، على الرغم من أن هذا التطور حديث نسبيا في الدانمرك.

”اعتبارا من ٢٠١٥-٢٠١٦ تُسند رئاسة اللجان بالتناسب بين المجموعات البرلمانية وفقا لتغيير أجري في النظام الدائم للبرلمان في عام ٢٠١٥.

معلومات مقدمة من برلمان الدانمرك

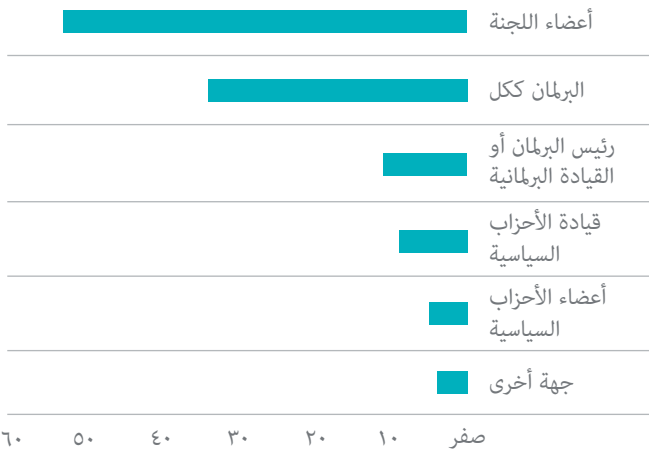
إدراكا منهم بأن للرئيس تأثير محتمل، فإن قادة الأحزاب قد يتوقون إلى منع أعمال الرقابة من خلال تعيين رؤساء مطوعين.

”قد تستمر قيادة اللجنة في تأخير أو عرقلة استكمال قضية معينة لمدة سنة أو سنتين مع أنها تتطلب أقل من شهر. كما يمكن إفساد عضوية اللجان. المصالح قد لا ترحم، وقد تكون متقلبة جدا، وقد تحوّل الانتباه بسهولة. لذا يمكن أن تصبح هذه أيضا مشكلة“.

كاباندو وا كاباندو، عضو الجمعية الوطنية، كينيا

استخلص استبيان البرلمانات الذي تم إجراؤه في إطار هذا التقرير أن رئيس اللجنة يختار في الغالب من قبل أعضاء اللجنة، وفي حالات أخرى يختار البرلمان ككل رؤساء اللجان.

الرسم البياني ١٤: من الذي يعين رئيس اللجنة؟



المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٦، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٢ غرفة برلمانية)

٣ استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٥، ٢٠١٦.

لذلك فإن نشاط الرقابة البرلمانية يعتمد إلى حد كبير على الشراكة مع الحكومة. لكن ليس هذا دائما ما يشعر به النواب والموظفين الموجودون في "الصف الأمامي" للجان البرلمانية، حيث غالبا ما تكون هناك حالة من التوتر المبدع والخاضع للسيطرة بين التفويض الديمقراطي للحكم الذي يمنح للحكومة وحق اللجنة وواجبها في التحدي.

وقد يظهر هذا التوتر، على سبيل المثال، في تحديات الاستماع إلى الأدلة علنا حيث قد تكون قضايا الأمن والسرية التجارية والسمعة كبيرة؛ أو صعوبة الإبلاغ بطريقة تجعل تقرير اللجنة النهائي مفهوما ومقنعا وجدير بالاهتمام عند التعامل مع الأدلة بشكل حساس؛ أو مسؤولية أعضاء اللجان عن المراعاة الكاملة لموضوع ما واعتماد مواقف مرنة قائمة على الأدلة دون أن تكون مقيدة بشكل غير معقول بمواقف حزبية صارمة. وبطبيعة الحال، فإن تلك الحدود موضع نقاش مستمر، وخلاف أحيانا بين الحكومة واللجان.

تكمّن قيمة اللجان كأداة للرقابة على الحكومة في حجمها وإمكانية الوصول إليها؛ فاللجان تسمح لمجموعة صغيرة من الأعضاء بدراسة مجموعة من المسائل المعقدة بالتفصيل وطوال مدة من الزمن. تسمح اللجان لأعضاء الجمهور ومنظمات المجتمع المدني والخبراء والأكاديميين والقطاع الخاص بتبليغ آرائهم إلى النواب بشأن الموضوعات ذات الاهتمام الوطني وإدراج هذه البيانات في السجل العام.

تكتسي اللجان أهمية كبيرة بالنسبة إلى النواب: فهي تعطيهم الوسائل التي تمكنهم من التحقيق في تفاصيل السياسات والبرامج الحكومية، والحصول على قدر من الخبرة في مجال معين، ويؤمل أن تؤثر على السياسة العامة من خلال نشر محاضر الإجراءات والتقارير النهائية. كما يوفر عمل لجان الرقابة المستمر للنواب المشاركين فرصة اكتساب الخبرة في المجالات التي تقع ضمن اختصاص اللجان، وأن يصبحوا مهرة في الإجراءات والتقنيات ذات الصلة بالرقابة.

ويشكل عمل لجان الرقابة مصدرا حيويا للمعلومات التي يستخدمها النواب الذين يتخذون في كثير من الأحيان قرارات صعبة ومعقدة في الجلسة العامة. قد يشكل سير لجان الرقابة الحديثة ونتائجها "علامة امتياز" يمكن أن تعزز سمعة البرلمان وأهميته في نظر الجمهور.

يركز هذا القسم على عدد من قضايا التصميم الحاسمة التي تؤثر على فعالية الرقابة التي تجربها اللجان. في معظم الأحيان، ترد هذه القضايا في القواعد الإجرائية التي ينبغي تحديثها من قبل البرلمان لتحسين الفعالية وتلبية الاحتياجات الجديدة.

قيادة اللجان وعضويتها

اختيار الرئيس

دور رئيس اللجنة هام جدا لتحديد اتساع وعمق النشاط الرقابي للجنة. أشارت ٥٠ في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية أن للرئيس دور في تقرير جدول أعمال اللجنة. يؤثر الرئيس أيضا على طريقة تفاعل أعضاء اللجنة مع بعضهم البعض. وبإمكانه أن يقود اللجنة نحو الإجماع ويسعى

”لجنة الحسابات العامة قوية جدا وفعالة، ويرأسها زعيم المعارضة. قام البرلمان السابق بتعديل القواعد الإجرائية، حيث أصبح الآن زعيم المعارضة يرأس لجنة الحسابات العامة. أعتقد أن ذلك مهم جدا، لأن ذلك هو شرط وجود رصد فعال ورقابة“.

عصية ناصر، عضو الجمعية الوطنية، باكستان

التنوع في أعضاء اللجان ورؤسائها

ينبغي أن ينعكس التشكيل المتنوع للبرلمان في قيادته، لضمان وجود مجموعة من الأصوات مسموعة في عملية صنع القرار. وهذا التنوع في الأصوات مهم أيضا للرقابة الفعالة لأنه يكشف عن وجهات نظر مختلفة في استعراض ورصد السياسات والتشريعات.

”أنا شابة ولكن هذا لا يعني أنني لا أستطيع المشاركة. لقد اتخذ حزبنا السياسي قرارا بإدراج الشباب في قوائم الحزب. نحن نؤسس لاتجاه جديد في تاريخنا السياسي حيث يكون للشباب صوت ... وإذا كانت هناك مشكلة، فأنا لا أرى تلك المشكلة فقط: أتوجه مباشرة نحو الحل. [الناخبين] لا يتوقعون الشيء نفسه [مني كما يتوقعون من رجل] لأنني امرأة، ويتوقعون أن أتحدث عن النساء - وعلى الأقل الشابات - والأمهات والأطفال“.

سيلفانا أفونسو، عضو الجمعية الوطنية، سورينام

لقد تبين من الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي حول السلطات البرلمانية في عام ٢٠١١ أن النساء يشكلن نحو ٢١ في المائة من رؤساء اللجان في البرلمانات التي شاركت في الدراسة الاستقصائية، وهي نسبة أعلى بقليل من النسبة المئوية للنساء في البرلمان في ذلك الوقت. وقد شغلت النساء عددا أكبر قليلا من مناصب نائب الرئيس (٢٣ في المائة) ومناصب المقرر أيضا. كما أكدت الردود على الدراسة الاستقصائية أن النساء يشغلن بوجه أعم رئاسة اللجان المعنية بقضايا المرأة / القضايا الجنسانية أو السياسة الاجتماعية (انظر الرسم البياني ١٥). إن ”عزل“ المرأة في مجالات وسياسات معينة في اللجان، وليس غيرها يعني أن مساهمتها ستكون غير متناسبة. ينبغي أن تتاح للمرأة نفس الفرص للانخراط في مجموعة كاملة من مناصب اللجان مثل الرجال.

الرسم البياني ١٥: اللجان التي ترأسها نساء

٤٢	الشؤون الاجتماعية / الأسرة / الثقافة
٢٩	التشريع / العدل / حقوق الإنسان
٢٨	المرأة / المساواة بين الجنسين
٢٠	الاقتصاد / المالية / الميزانية / الحسابات العامة
٢٠	التعليم
١٨	الشؤون الخارجية / الدفاع
١٨	الصحة
١٥	البيئة
١٤	الشؤون الزراعية / مصائد الأسماك / الغابات / الشؤون الريفية

قد لا تعكس هذه البيانات بشكل كامل الديناميات غير الرسمية التي قد تعطي قيادة الحزب دورا في تعيين رؤساء اللجان. في كثير من الحالات، المجموعات الحزبية هي التي تتحكم عمليا في اختيار قيادة اللجان، وإن كان القرار الرسمي يعود للبرلمان أو أعضاء اللجان.

”ينتخب رئيس كل لجنة دائمة في كل مجلس من بين أعضاء اللجنة (قانون البرلمان، المادة ٢٥). في الممارسة العملية، تُسند رئاسة اللجان إلى المجموعات السياسية التي تضم عددا معينا من الأعضاء، وترشح المجموعات السياسية رؤساءها. يعين رئيس المجلس الرؤساء حسب تعيينات المجموعات السياسية“.

معلومات مقدمة من مجلس النواب في اليابان

يشير برلمان نيوزيلندا إلى أن رؤساء اللجان ”يتم الاتفاق عليهم بشكل عام في تجمع الحزب ويتم انتخابهم من قبل أعضاء اللجان في اجتماعها الأول أو الاجتماع الأول بعد شغور منصب“ بينما يذكر مجلس النواب الهولندي أنه ”بالطبع هناك تفاوض بين (قيادات) الأحزاب السياسية (الفصائل) وراء الستائر حول تقسيم رئاسات اللجان“.

غير أن هذا الوضع قابل للتغيير. في المملكة المتحدة، في عام ٢٠٠٩، أوصت لجنة إصلاح مجلس العموم، من بين تغييرات أخرى في إجراءات مجلس النواب، بانتخاب رؤساء اللجان المختارة بالاقتراع السري للمجلس. وافق مجلس العموم على ذلك في مارس ٢٠١٠، وقد أدى ذلك إلى إعطاء مزيد من السلطة والشرعية والاستقلال لرؤساء اللجان.

”إن تشكيلة اللجان مهمة لأنه يجب أن تكون متوازنة ... وكان اختيار الرئيس، حتى وقت قريب، في مجلس العموم، عن طريق التعيين، وذلك بقرار من رؤساء مختلف الأحزاب. ولكن الآن، أصبح التعيين عن طريق الانتخاب، ومن المثير جدا ملاحظة النتائج ... أعتقد أن هذا يعطي مجالا لتطوير عملية الرقابة“.

البارونة غلوريا هوبر، عضو مجلس اللوردات، المملكة المتحدة

أعضاء المعارضة كرؤساء اللجان

تقتضي القواعد البرلمانية أحيانا تعيين أو انتخاب رؤساء اللجان من المعارضة، وفي حالات أخرى قد تكون تلك ممارسة راسخة. أشارت البرلمانات في ردودها على الاستبيان أن أغلبية رؤساء اللجان من المعارضة في كل من الكونغو، وهولندا، والنرويج، وباكستان (مجلس الشيوخ)، وبيرو، والبرتغال، وترينيداد وتوباغو. في كندا، عادة ما يتأسس عضو في المعارضة اللجان المعنية بوضع المرأة؛ والوصول إلى المعلومات والخصوصية والأخلاقيات؛ والعمليات والتقديرات الحكومية. في تونس، يمنح الدستور المعارضة الحق في رئاسة لجان معينة، مثل لجنة المالية.

ومن المعترف به عموما - ومن الممارسات الجيدة المقبولة - أن رؤساء لجان الحسابات العامة، إن وجدت، ينبغي أن يعينون من صفوف المعارضة. أوضحت المقابلات التي أجريت مع النواب أن وجود عضو معارضة كرئيس للجنة برلمانية يمكن أن يؤثر على فعالية عمل اللجنة الرقابي.

قد يكون مدى قدرة النواب على طلب تعيينهم في لجنة محددة وتحقيق ذلك مؤشرا على الحرية النسبية التي يتمتع بها أعضاء البرلمان، بل الحرية التي تتمتع بها اللجنة نفسها. ومن الناحية العملية، من الأرجح أن يكون أعضاء البرلمان الذين يعملون لفترة طويلة (معظمهم من الرجال) أكثر قدرة على اختيار لجتهم من أعضاء البرلمان الجدد.

وكثيرا ما يكون للبرلمان ككل دور رسمي في تحديد عضوية اللجان. الأحزاب السياسية - والفصائل داخلها - لديها وسائل عديدة للتأثير على تلك القرارات. تحظى الأحزاب بدور شرعي في عملية الاختيار، حيث أن تشكيلة اللجان تعتمد عادة على عدد المقاعد التي اكتسبها كل حزب في صندوق الاقتراع.

ومع ذلك، إن الأمر ينطوي على مخاطرة يشعر النواب بأنهم مدينون بمكانهم في اللجنة لحزبهم، وعلى وجه الخصوص لقيادة الحزب، فقد يحد ذلك من استقلالية اللجان في تسيير شؤونها، بما في ذلك الرقابة. يتوقف مدى تطبيق هذا القيد إلى حد ما على همة الأفراد.

”هناك حالات لا تتمكن فيها الأحزاب من فرض إرادتها؛ هناك العديد من الحالات حيث نتخذ مواقف مستقلة عن الحزب. وهذا أمر جيد لرعاية الديمقراطية. كما أنه من المهم جدا في الديمقراطيات الناشئة أن يكون هنالك أفراد يبرزون ويتخذون بكل جرأة مواقف لا تتفق مع مصالح القادة في مستويات السلطة، لأن هؤلاء القادة ليسوا دائما في اتصال مع المصلحة العامة. لذا يجب السعي لإيجاد التوازن بعناية، بحيث لا تصبح رهينة أو أسير لآلات الحزب“.

كاباندو وا كاباندو، عضو الجمعية الوطنية، كينيا

وبالتالي، فإن سيطرة الحزب المعقولة وغير المفرطة على عضوية اللجان قد تعني المزيد من الاستقلال الفردي للأعضاء، والمزيد من الفرص للتخصص، والمزيد من الحوافز للاستثمار في التفكير الإبداعي في أعمال الرقابة على اللجان. وعلى النقيض من ذلك، قد يكون أعضاء اللجان الذين يشعرون بأنهم مقيّدون بحزبهم بصفة وثيقة أقل احتمالا للتعاون حسب الخطوط الحزبية لتحقيق في كفاءة سياسة أو برنامج معين. تعالج هذه النقطة بمزيد من التفاصيل في الفصل السادس.

وبطبيعة الحال، لا تمثل الأحزاب العامل الوحيد المحدد لديناميات اللجان وفعالية أعمالها الرقابية. إن قدرة الرئيس على تأكيد اتجاه واضح، وتواتر الفرص المتاحة لأعضاء اللجان للعمل معا بشكل وثيق، ودرجة التزام الأعضاء بالمجموعة وتحقيقاتها تؤدي أدوارا بالغة الأهمية في الممارسة العملية.

أعضاء اللجان من خارج البرلمان

بدأت بعض البرلمانات تخوض تجربة أشكالاً من المشاركة المدنية مع اللجان البرلمانية. يوجد مثال مبتكر في صربيا، حيث تستضيف لجنة البيئة ممثلا يشغل ”مقعدا خاصا“ من المجتمع المدني على أساس التناوب. بإمكان هذا الممثل أن يشارك بنشاط في عمل اللجنة، وطرح الأسئلة والمشاركة في

الشؤون الداخلية	٨
الحكومة والإدارة	٧
التجارة / الصناعة	٧

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١١. برلمانات حساسة للنوع الاجتماعي: الاستعراض العالمي للممارسات الجيدة (أساس السؤال: ٨٩ برلمان)

عدّلت بعض البرلمانات قواعدها لضمان تمثيل المرأة بأعداد أكبر، وعلى نطاق أوسع من المناصب القيادية.

”عندما أصبحت رئيسة مجلس النواب، رشحت الأحزاب الستة [الرجال] لرئاسة اللجان. سألت: ”ماذا عن النساء؟“ أمرت قائدي الأحزاب للعودة بأسماء جديدة. فعادوا بنفس الأسماء بالضبط، لذلك أعطيتهم أسبوعا آخر ومرة أخرى عادوا بنفس الأسماء. وبالتالي ذهبت إلى لجنة القواعد وقلت هذا لا ينبغي أن يكون مسألة اختيار. والآن لدينا بند ينص على أن ٤٠ في المائة من المقاعد يجب أن تخصص للنساء“.

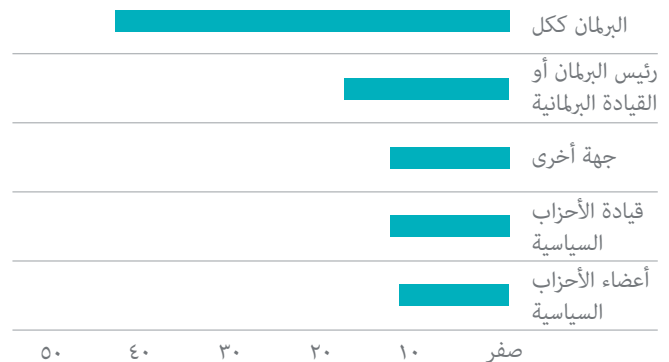
ريبيكا كاداجا، رئيسة البرلمان، أوغندا

اختيار أعضاء اللجان

تؤثر تشكيلة اللجان حتما على العمل الذي تقوم به هذه اللجان. وتعكس التشكيلة السياسية للجان في كثير من الأحيان القوة النسبية للأحزاب في البرلمان. إن ضمان وجود الرجال والنساء في عضوية اللجان من شأنه أن يكون مفيدا أيضا، على الرغم من أن ذلك قد يكون صعبا عندما يوجد عدد قليل من النائبات في البرلمان، وعندما يقترن ذلك بمتطلبات أخرى مثل التمثيل المتناسب للأحزاب.

تختلف البرلمانات في النهج الذي تتبعه في اختيار أعضاء اللجان: أشارت ٤٢ في المائة من الهيئات التشريعية التي ردت على الاستبيان أن البرلمان ككل هو الذي يختار أعضاء اللجان؛ و١٨ في المائة أن رئيس البرلمان أو زعماء البرلمان هم الذين يختارونهم؛ و١٣ في المائة أن قادة الأحزاب هم الذين يختارون أعضاء اللجان؛ و١٢ في المائة أن أعضاء الأحزاب هم الذين يختارونهم (انظر الرسم البياني ١٦).

الرسم البياني ١٦: من الذي يعين أعضاء اللجان؟



المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٦، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٢ غرفة برلمانية)

بتحقيقات. وهذا يعني عمليا أن اللجان تحتاج إلى دعم الأغلبية البرلمانية (أو الحكومة) لإجراء التحقيقات، مما يحد من إمكانية سيطرة اللجان على جدول أعمالها، وقدرة المعارضة على تقديم مسائل قد لا تحظى بدعم حكومي لطرحها أمام اللجان.

يمكن إشراك مجموعة من الجهات الفاعلة في وضع جدول أعمال اللجنة، بما في ذلك البرلمان ككل، ورئيس البرلمان أو قادة البرلمان، وقادة الأحزاب السياسية، ورئيس و/ أو أعضاء اللجنة. وفي حالات كثيرة جدا، تتمتع القيادة - قيادة البرلمان أو اللجنة - بسلطة كبيرة في تحديد جدول أعمال اللجنة، سواء من خلال البت في البنود التي يجب إدراجها في جدول الأعمال، أو ما ينبغي عدم إدراجه.

ومن الممارسة السليمة أن تقوم اللجان الرقابية البرلمانية، مع كونها حرة للموافقة على النظر في المواضيع التي تقترحها الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين، بتحديد جداول أعمالها بحرية سواء في جلسة سرية أو علنية كما في المثال التالي.

يصف فيما يلي البرلمان الهولندي إجراء شاملا وشفافا بشكل خاص لوضع جدول الأعمال:

”تعقد اللجان اجتماعات إجرائية كل أسبوعين. وهذه الاجتماعات علنية. جميع البنود التي قدمها الوزير المسؤول إلى البرلمان مدرجة في جدول الأعمال لمناقشة كيفية معالجتها. كما تدرج جميع الرسائل الواردة من المنظمات ومن الجمهور في جدول الأعمال. تتخذ اللجان بعد ذلك قرارات حول جلسات الاستماع، واجتماعات المائدة المستديرة، والمشورة التي تحتاجها اللجان، واجتماعات اللجان مع الوزير لأسباب تتعلق بالرقابة.“

معلومات مقدمة من مجلس النواب في هولندا

يتضح من المقابلات التي أجريت مع النواب في إطار هذه الدراسة أن العمل في اللجان القادرة على وضع جدول أعمالها الخاص يمكن أن يحقق ارتياحا كبيرا.

”إذا كانت هناك مشكلة في منطقة معينة تؤثر بشكل أو بآخر على البلد ككل، يمكن لأي شخص أن يقدم اقتراحا لمناقشة هذه المسألة في لجنة معينة. ثم يقرر رئيس اللجنة ما إذا كان سيتم عقد جلسة استماع حول هذا الموضوع. بإمكان الناخبين أو المواطنين أو الجمعيات طرح اقتراح للنقاش فقط؛ ويفسرون سبب أهمية المشكلة ويقدمون الوثائق الداعمة. ومن ثم يتم مناقشتها داخل لجنة معينة... لقد قدم المواطنون اقتراحا لمناقشة اقتراح تشريعي لم يتم تمريره، وناقشنا الموضوع لما يقرب من خمس ساعات.“

جاسنا مورجل، عضو الجمعية الوطنية، سلوفينيا

يؤدي هذا النوع من الاستقلالية إلى مشاركة أكثر التزاما، وشعورا أكبر بملكية عمل اللجنة.

جلسات متنقلة وجلسات استماع، وبالتالي توضيح المصالح وإعلام أعضاء البرلمان بشكل أفضل.

في كرواتيا، تضم لجنة البرلمان المعنية بحقوق الإنسان وحقوق الأقليات الوطنية خمسة أعضاء من الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ورابطات حقوق الإنسان، وجماعات المصالح المعنية بقضايا المرأة والشباب.

ومع أن لجنة المعايير في مجلس العموم البريطاني ليست لجنة ”رقابة على الحكومة“، فإنها تضم ممثلين ”غير رسميين“. وصف الأعضاء غير البرلمانيون دورهم بأنه ”يتمثل في تقاسم أمثلة لما قد يحدث فيما يتعلق بالمعايير أو القضايا الأخلاقية خارج وستمنستر“، و”ضمان التزام جميع أعضاء البرلمان بقواعد السلوك، ومن خلال ذلك الحفاظ على المعايير التي يتوقعها الجمهور... من مثليه.“^٥

يبدو أن هذه المبادرات محدودة حاليا، على الرغم من أنها قد تشير إلى التطورات المحتملة في المستقبل. فهي تثير تساؤلات حول المبادئ الديمقراطية والتمثيل التي يستدعي المزيد من الاستكشاف.

مشاركة الوزراء في اللجان

أشار اثنا عشر برلمانا (في جميع البلدان ذات نظام الحكم البرلماني) في الردود على الاستبيان أن الوزراء قد يكونوا أعضاء في اللجنة التي تراقب وزارتهم، شريطة أن يكون هؤلاء الوزراء أيضا نوابا. تسمح بعض البرلمانات لوكلاء الوزارات بالجلوس في اللجان ولكن تمنع الوزراء من ذلك. ومع ذلك، فإن تعيين الوزراء في اللجان قد يقوض استقلالية البرلمان عن الحكومة، ويشوه الأدوار التي يتخذها البرلمانيون عند إجراء الرقابة. لن يستطيع الوزراء أن يشككوا في عمل إدارتهم، وإذا وجدوا أنفسهم في موقف يؤدون دورا في لجنة التدقيق سيواجهون تضاربا في المصالح.

عادة يكون الوزراء أعضاء في اللجان في البرلمانات الصغيرة جدا بحيث لا يكفي عدد نواب الأحزاب لتغطية جميع الوزارات أو عندما تلعب نسبة كبيرة من البرلمانيين دورا في الحكومة. وفقا لقاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي على الإنترنت، هناك ٢١ مجلسا برلمانيا يضم أكثر من ٢٥ في المائة من أعضاء البرلمان الذين هم أيضا أعضاء في الحكومة. وكثير منها، وإن لم يكن كلها، موجود في الدول الجزرية الصغيرة النامية. تواجه هذه البرلمانات تحديا خاصا في موازنة موارد البرلمانيين المتاحة مع الأعمال البرلمانية الأساسية، وسيقتضي الأمر تحديد الأولويات بعناية لضمان تغطية الأولويات الرئيسية مع الأعضاء غير الحكوميين المتاحين بغية تجنب تضارب المصالح.

تحديد جدول الأعمال

تعرف القواعد الإجرائية كيفية تحديد اللجنة لبرنامج عملها. وفيما يقرب من ٦٠ في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية، تحتاج اللجان إلى إذن من البرلمان لإجراء دراسات أو وضع تقارير أو القيام

نصائح لأعضاء البرلمان: المشاركة في اللجان

لماذا يجب أن أشارك؟

تعتبر تحقيقات اللجان من أكثر أشكال الرقابة شيوعاً بين النواب، فإنها تتيح فرصة للنظر في القضايا بعمق وبعيدا عن صخب الجلسات العامة. يمكن تحقيق توافق الآراء، ومن الأرجح أن تؤخذ الحكومة على محمل الجد أكثر من التدخلات الحزبية. وعلى وجه الخصوص، قد يكون للتحقيقات أثر كبير على سياسة الحكومة.

ما الذي أحتاجه؟

- البحث الفعال والمشورة من المتخصصين والخبراء
- فهم خطة عمل اللجنة السنوية
- اهتمام بموضوع مجال اللجنة
- أحدث المعارف بمجال اللجنة
- المعلومات ذات الصلة بالقضايا التي تؤثر على الناخبين

كيف أكون فعالاً في وضع جدول أعمال اللجنة؟

- التأكد من أنك مستعداً بشكل كاف لجميع الاجتماعات. عمل اللجان مفصل ويستغرق وقتاً طويلاً جداً وقد يتطلب قراءة قدر كبير من المواد قبل الاجتماعات.
- مواكبة القضايا في مجالك الخاص من خلال المطالعة والبحث الإضافي.
- السعي للعمل كفريق مع جميع أعضاء اللجان لتحقيق توافق في الآراء كلما أمكن ذلك.
- كن مستعداً للمساهمة في المناقشات حول اختيار مواضيع التحقيقات. قد تشمل المواضيع المناسبة: موضوعاً يقع حالياً في دائرة الضوء الإعلامية؛ مجالاً يتعلق بالقانون أو السياسة العامة حيث تم تحديد مشاكل معينة؛ مسألة تثير قلق الرئيس أو أعضاء اللجنة؛ وقضية تتيح فرصة للتأثير على سياسة الحكومة.
- تحدد الاختصاصات المجالات التي يتناولها العمل وستوافق عليها اللجنة. اطلب التوضيح إن كنت غير واثقٍ من نطاق التحقيق، وإن لزم الأمر اقترح إضافات أو تعديلات.

اختصاص اللجنة ومن حيث الإجراءات^٦ أشارت ما يقرب من ٨٠ في المائة من الهيئات البرلمانية التي شملتها الدراسة الاستقصائية أن لها لجان برلمانية أنشئت بهدف الرقابة خصيصاً.

في الغالب، تتمتع اللجان الدائمة بعضوية مستقرة طوال مدة الفترة التشريعية. وإذا كانت تحظى بقيادة جيدة ولها موارد مناسبة وموظفين جيدين قادرين على المساهمة في التخطيط السليم، فمن المرجح أن تقدم نواتج عالية الجودة - منظمة تنظيماً جيداً وذات صلة وعميقة النظر ومستنيرة. وهذا يعني أن استنتاجات وتوصيات التقارير الناشئة عن هذا العمل من المرجح أن تحظى باحترام واسع وستكون مساهمة مفيدة وجوهرية في تحسين الحكومة في مجال عمل اللجنة.

كثيراً ما تقتزن اللجان الدائمة مع الإدارات الحكومية، وهي مكلفة بدراسة كامل نطاق عمل إدارة ما، على الرغم من أن بعض اللجان تدقق في مجالات شاملة تغطي عدة قطاعات. ومن أهم هذه اللجان

”حريتنا مهمة جداً في فرنسا. يمكننا مراقبة جميع القطاعات كما نريد. لدينا صيغة في لجنة المالية نحبها كثيراً، وبموجبها نستطيع القيام بعمليات التحقق الوثائقية والموقعية. وهذا يعني أنه بإمكاننا طلب أي شيء عندما نكون في مكان ما، وبممكننا الذهاب إلى أي مكان للتحقق من شيء ما. وإذا تعلق كان الأمر بمخصصات وزارة الخارجية، يمكننا الذهاب إلى أي سفارة وإلى التحالفات. يمكننا الذهاب إلى جميع المحافظات وجميع المستشفيات. في الواقع، لا شيء خارج الحدود. وربما يكون القيد الوحيد هو الوقت الذي يحتاجه الإنسان للقيام بكل ذلك“.

ميشال أندريه، عضو مجلس الشيوخ، فرنسا

اللجان الدائمة المعنية بالمراقبة

تساهم اللجان الدائمة في وضع إطار للرقابة النظامية بفضل ثبات تركيزها على السياسات، وقدرتها على احتلال مكانة متخصصة في الرأي العام ووسائل الإعلام، والعمل كمجال تدريب للأعضاء من حيث مواضيع

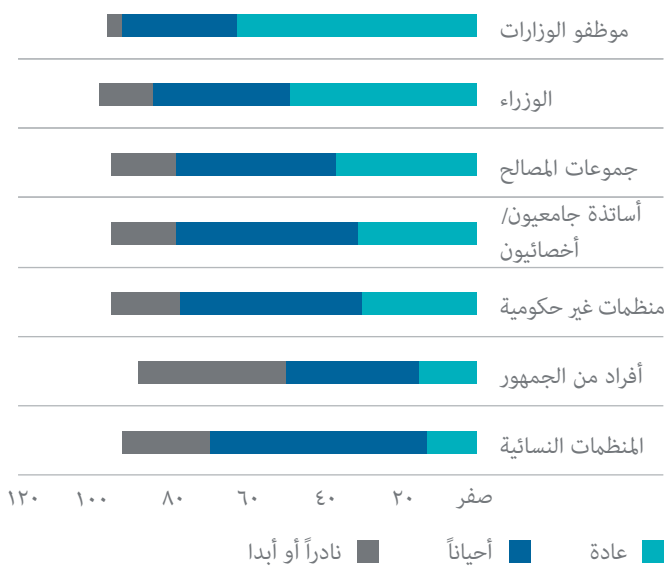
٦ وغالباً ما تعرف باسم ”اللجان الدائمة“.

نصائح لأعضاء البرلمان: جلسات استماع اللجان

كيف أكون فعالاً في جلسات اللجان؟

- يجب دعوة مجموعة واسعة من الناس لتقديم آرائهم إلى اللجنة كتابةً. ويستدعى البعض إلى تقديم الأدلة شخصياً. من المهم الاستماع إلى الأشخاص العاديين الذين يتلقون الخدمات وكذلك الخبراء ومقدمي الخدمات. بصفتك عضواً في اللجنة، كن مستعداً لاقتراح استدعاء أشخاص أو منظمات.
- تأكد من مراعاة مختلف تجارب الأشخاص خلال عملية التحقيق - على سبيل المثال، تجارب الرجال والنساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- قبل الجلسة، نسّق مع أعضاء اللجنة الآخرين بحيث تغطي أسئلة كل عضو مجالات مختلفة ولا تتكرر الأسئلة نفسها.

الرسم البياني ١٧: من يشارك في جلسات استماع اللجان؟



المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٢٠، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ٩٩ غرفة برلمانية)

يشير ذلك إلى ضرورة التفكير في إقامة حوار بين اللجان البرلمانية والجمهور والمنظمات النسائية وتعزيز هذا الحوار، للأخذ بأراءهم وتجاربهم في عملية صنع السياسات.

تعتبر جلسات الاستماع العامة من بين أقوى الأدوات المتاحة للجان في جهودها الرامية إلى جمع الآراء والمعلومات ذات الصلة. لذلك، يجب على أعضاء اللجان الاستعداد لها بصفة كاملة.

كما أن جلسات الاستماع العلنية مهمة أيضاً في إعطاء المواطنين الذين يحضرون أو يستمعون أو يشاهدون فهماً أوضح لما تقوم به اللجان فعلاً. وهذا يساعد البرلمان ككل على إثبات أهميته وشرعيته لعامة الناس. في الواقع، قد يتحمس بعض أعضاء البرلمان للانضمام إلى لجنة ما لأنها توفر وسيلة للوصول إلى الناخبين والجمهور بشكل عام.

لجنة الحسابات العامة (أو ما يعادلها) التي تتحقق من القيمة مقابل المال في الإنفاق الحكومي^٧. تحقق اللجنة ذلك بعدة طرق، على سبيل المثال باستعراض الأسلوب الذي تحصل به الإدارة الخدمات التي تحتاجها أو كيفية مراقبة المشاريع لضمان احترام المواعيد النهائية والتقييد بالميزانيات.

تشمل مجالات الحوكمة الأخرى (بعضها شامل) التي قد تخضع لتدقيق محدد من جانب اللجان: قوات الأمن والضمانات الحكومية وجهود مكافحة الفساد واحترام حقوق الإنسان (انظر التفاصيل في الفصل الرابع).

جلسات لجان علنية

تقع في صميم المهمة الرقابية للجنة قدرتها على التماس الأدلة من مجموعة واسعة من الأفراد والمنظمات بشأن الموضوع قيد التحقيق. تتيح جلسات الاستماع المشاركة الواسعة ومدخلات الخبراء، مما يؤدي إلى التقييم السليم القائم على الأدلة والتوصيات ذات الصلة. يجب أن تعقد جلسات البرلمان واللجان علناً، لأن ذلك أساسي لطابعها التشاركي والشامل، ما لم تكن هناك ظروف استثنائية.

من بين البرلمانات التي ردت على الاستبيان المتعلق بهذا التقرير، أشار أكثر من ٨٠ في المائة منها إلى أن جلسات اللجان مفتوحة عادة للجمهور، وأشار أكثر من ثلاثة أرباعها إلى أن بعض جلسات الاستماع قد يجري بعيداً عن المبنى البرلماني.

سئلت البرلمانات عمن يشارك في جلسات اللجان. وكما هو مبين في الرسم البياني ١٧، أغلب من يمثل أمام اللجان هم موظفو الوزارات والوزراء، يليهم ممثلون عن جماعات المصالح والأكاديميون أو المتخصصين. وأقل من يشارك، وفقاً للمستجيبين، هم أعضاء الجمهور والمنظمات النسائية.

^٧ توجد لجان الحسابات العامة عادة في البرلمانات التي تتبع نظام وستمنستر، ومع ذلك في أنظمة أخرى تقوم لجان أخرى بأدوار مماثلة، على غرار لجان الميزانية والمالية.

اللجنة المختارة ذات الصلة (أو لجنة مشتركة بين المجلسين)^٨. في الوقت نفسه، أنشأ مجلس النواب الإيطالي إدارة الرقابة البرلمانية، التي ترصد تنفيذ القوانين على أساس البيانات المقدمة من الحكومة وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.^٩

من الأمثلة الإيجابية على ذلك استعراض قانون إسبانيا لمكافحة العنف القائم على نوع الجنس الذي أجرته لجنة فرعية تابعة للجنة البرلمانية المعنية بالمساواة (انظر الإطار ١٧).

الإطار ١٧: رصد قانون مكافحة العنف الجنساني في إسبانيا

”تعمل اللجنة الفرعية، التي أنشئت في أكتوبر ٢٠٠٨، منذ عام تقريبا. في معظم هذه الفترة، كان عملها يتمثل في الاستماع إلى الآراء والاقتراحات من عشرات الأطراف ذات الصلة: من محامين؛ وممثلي الجامعات، والرابطات النسائية، والإدارات، ونقابات العمال. كما استمعت إلى خبراء آخرين قدمتهم مجموعات برلمانية مختلفة، فعرضوا بيانات كمية ونوعية عن وجهات نظر مختلفة بشأن تطبيق القانون المتكامل لإسبانيا. كما أبدوا رأيهم بشأن هذا الموضوع، وتبادلوا خبراتهم ومعرفتهم واقترحوا تدابير يمكن اتخاذها لتحسين فعالية القانون.

واستنادا إلى المعلومات والوثائق المقدمة من الأطراف، فضلا عن المعلومات التي قدمتها مديرية التوثيق للأمين العام للمؤتمر، أعدت اللجنة الفرعية منذ ذلك الحين تقريرا، نوقش وأقر بالإجماع في لجنة المساواة؛ كما قُدمت بعض الاستنتاجات والتوصيات. هذا التقرير هو دراسة، وليس تفويض للحكومة للمضي قدما وتنفيذ جميع التوصيات التي يحتوي عليها.

ولذلك فهي وثيقة حية تهدف إلى تقديم المدخلات ومساعدة كل مجموعة برلمانية لتحديد المبادرات التي تعتبرها مفيدة لضمان أن الاستنتاجات، أو البعض منها، توفر فعلا تفويضا للحكومة لتنفيذ سياسات محددة وربط أو تعديل النصوص القانونية ذات الصلة.

وأخيرا، أود أن أشير إلى أن عمل اللجنة الفرعية كان مثمرا. على الرغم من أن العمل لم يكن يخلو من الجدل وبرزت اختلافات في الآراء في بعض المجالات، وافقت المجموعات البرلمانية بالإجماع على التقرير لأنها شعرت أنه سيرسل رسالة تضامن ثابت للمجتمع وأن جميع القوى السياسية كانت على نفس الرأي من حيث التصدي للعنف الجنساني، وأن هناك تصميمًا واضحًا على وضع حد لهذه الآفة الاجتماعية.“

مقتطف من خطاب أدلى به ميرسي بيجم، عضو البرلمان، إسبانيا، ٢٠١٠.

”الأسلوب الناجح الآن هو قيام اللجان بزيارة الشعب، والاستماع مباشرة منهم. في نهاية كل أسبوع تقريبا تنتقل اللجنة الدائمة خارج المدينة إلى العديد من الأماكن التي نهتم بها، أو تتوجه إلى المجتمعات التي تدعونا لزيارتها. نحن سعداء جدا بالاستماع مباشرة من [هذه المجتمعات]. لذلك، يمكن للناس الوقوف والتحدث إلينا والشكوى من [أي شيء]“.

الجنرال نيبات ثونغليك، عضو الجمعية التشريعية الوطنية، تايلند

كما تمت مناقشته في التقرير البرلماني العالمي الأول، تقوم البرلمانات أيضا بتجريب تكنولوجيات جديدة لتحسين الاتصال مع ناخبها لضمان تمكن الناس من المشاركة في جلسات اللجان وغيرها من إجراءات الرقابة. فعلى سبيل المثال، أجرت لجنة الشؤون الداخلية في برلمان المملكة المتحدة مشاورة عبر الإنترنت تُمكن ضحايا العنف القائم على نوع الجنس والزواج القسري من تبادل الخبرات دون الكشف عن هويتهم.

يتطلب الحوار مع الجمهور على تنوعه جهودا متضافرة وتحسين الاتصال. وقد أصدرت بعض البرلمانات أدلة للجمهور بشأن كيفية تقديم الأدلة إلى اللجان. فعلى سبيل المثال، ينشر مكتب أمين عام مجلس النواب النيوزيلندي عددا من الأدلة على الإنترنت بشأن عمليات اللجان، ولا سيما كيفية تقديم طلب إلى لجنة برلمانية مختارة؛ وينشر البرلمان الأسترالي على موقعه على الإنترنت: دليل حول المثول كشاهد وكذلك تقديم الطلبات إلى اللجان البرلمانية: دليل تقديم الطلبات؛ ومجلس العموم في المملكة المتحدة منشور مماثل، وهو دليل تقديم الشهادة الخطبة أو الشفوية أمام لجنة مختارة لمجلس العموم، وفيديو: كيف تعمل اللجان المختارة؟ لدى عدد متزايد من اللجان مواقع على الإنترنت ووجود في وسائل الإعلام الاجتماعية من خلال تويتر، والفيسبوك و/ أو إنستاجرام. تسهل هذه القنوات على اللجان نشر أعمالها وتسهيل أيضا على أفراد الجمهور إرسال تعليقاتهم واقتراحاتهم.

رصد تنفيذ التشريعات

كثيرا ما تشمل ولايات اللجان الرقابة على تنفيذ السياسات والتشريعات. وقد يؤدي الرصد إلى تقييم مدى كفاية التشريعات، وما إذا كانت المنافع المقصودة قد تحققت، وما إذا كان يلزم إجراء إصلاح قانوني، وما إذا كانت هناك حاجة إلى موارد إضافية.

إن رصد تنفيذ القوانين مجال من مجالات النشاط البرلماني الذي يبدو أنه أصبح أكثر أهمية ويستخدم على نطاق واسع. تشير أكثر من نصف البرلمانات (٥٤ في المائة) التي شملتها الدراسة الاستقصائية إلى أن لديها نظاما لرصد تنفيذ القوانين. غير أن حوالي ١٠ في المائة فقط من البرلمانات تتطلب دائما أو أحيانا من الحكومة أن تبلغها عن تنفيذ التشريعات أو استعراض التنفيذ بعد فترة معينة.

منذ عام ٢٠١٠، حكومة المملكة المتحدة ملزمة بتقديم تقرير إلى البرلمان بشأن تنفيذ القوانين ثلاث إلى خمس سنوات بعد إقرارها، لتنظر فيه

٨ طلب كتابي لهذا التقرير، برلمان المملكة المتحدة.

٩ طلب كتابي لهذا التقرير، مجلس النواب، إيطاليا.

التقارير والتوصيات

عادة ما تقوم اللجان بالتواصل مع الجلسة العامة من خلال تقرير شفوي أو خطي يشرح الاستنتاجات التي تم التوصل إليها إثر عملية التحقيق، وتوصي بطرق تحسين الوضع.

لاحظت نحو ٨٠ في المائة من البرلمانات التي ردت على الاستبيان أن تقارير اللجان تُعتمد عادة بتوافق الآراء. وكان الدافع الذي أعرب عنه البرلمانيون من أحزاب الحكم والمعارضة في سيراليون الرغبة في تقديم جبهة موحدة أمام الحكومة والجمهور:

”نحن نعمل معا كأعضاء في اللجنة. وإن لم نعمل معا، سيعتبرنا الناس غير جديين - خاصة أولئك الذين نسعى لمراقبتهم.

حتى وإن كان هناك أي خلاف، لا نُظهر ذلك علنا. في هذه الحالة، نلاحظ ذلك ثم نناقش بيننا بعد الاجتماع. لا نبين خلافنا صراحة للوزارات والإدارات التي نجتمع معها.

أعتقد أننا في البرلمان نتكلم بصوت واحد، سواء كنا من المعارضة أو من الحكومة. عندما يتعلق الأمر بقضايا هامة، لا بد أن نتكلم بصراحة. لا يمكنك أن تقول لأن هذه حكومتي لا أستطيع التحقيق مع وزراء الحكومة - لا، لا بد أن يرى الناس أنك تقوم بالعمل. لذلك، عليك أن تعمل مع الآخرين كفريق واحد حتى تُدار شؤون البلاد بسلاسة“.

أي كالكوكو وريجينا تيانج مرح، أعضاء البرلمان، سيراليون

ومع ذلك، في بيئة سياسية قد لا يكون الإجماع ممكنا دائما، أو حتى مرغوبا فيه. اتخذت بعض البرلمانات إجراءات لإضفاء الطابع المؤسسي على قدرة الأعضاء على سماع آراء غير آراء الأغلبية، على سبيل المثال من خلال السماح للجان بتقديم تقرير أقلية، حيث يمكن لأعضاء اللجان المخالفين أيضا التعبير عن آرائهم.

”إن تقديم تقرير الأقلية ليس مقبولا تماما. ولحسن الحظ، لدينا قواعد تسمح [بتضمن تقرير الأقلية] في التقرير الرئيسي. ... هذا الأمر مدون في القواعد منذ بداية ديمقراطيتنا الحكومية الجديدة ولكن لم يستخدم كثيرا. في العام الماضي فقط، وفي [لجنة المالية] على وجه الخصوص، بدأنا نقول: ”على رسلكم، يجب أن نتجاوز مجرد كونها رجال طبيين ومحاولة لإيجاد توافق في كل وقت.“ في الحقيقة، لم نحرز تقدما كبيرا، ويجب علينا الآن أن نكون أكثر قوة ونستخدم هذه القاعدة“.

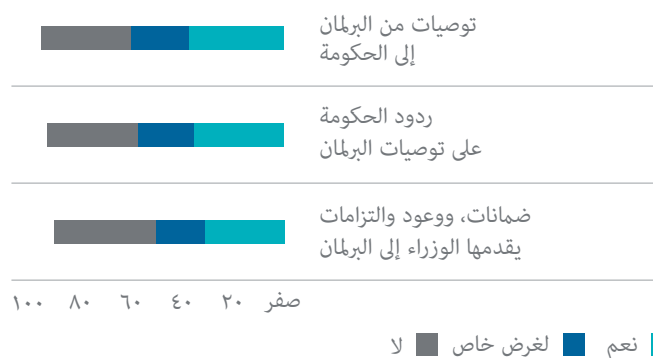
روبرت ألفريد ليس، عضو الجمعية الوطنية، جنوب أفريقيا

تتبع توصيات اللجان

تقدم اللجان تقريبا دائما توصيات بشأن ما ينبغي أن تقوم به الحكومة من إجراءات. وفي حين أنه لا يوجد عموما التزام على الحكومة بتنفيذ

هذه التوصيات، فإنها جزء حيوي من عملية الرقابة التي ينبغي للحكومة النظر فيها والاستجابة لها رسميا وفي الوقت المناسب. حوالي ثلثي (٦٢ في المائة) البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية لديها هذا الشرط الرسمي. ومع ذلك، فإن ٤٠ في المائة فقط من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية لديها نظام قائم لتتبع التوصيات التي تقدمها إلى الحكومة. وتتبع نسبة مماثلة (٣٩ في المائة) ردود الحكومات على التوصيات البرلمانية، و٣٦ في المائة تتبع الضمانات والوعود والالتزامات التي تعهد بها الوزراء إلى البرلمان.

الرسم البياني ١٨: هل يوجد لدى البرلمان نظام لتتبع توصيات اللجان والالتزامات؟



المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٣٩، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ٩٥ غرفة برلمانية).

يساعد تتبع التوصيات التي يقدمها البرلمان، والردود الواردة من الحكومة، على الإشارة إلى أهميتها ويركز على إجراءات المتابعة. ستشعر الحكومة بالتزام أكبر بالاستجابة للتوصيات البرلمانية إذا كانت تدرك أن عدم الاستجابة سيتم الإعلان عنه. وحيثما تترك المتابعة لمبادرة أعضاء اللجان، فهناك احتمال بأن تطغى المسائل الملحة على الاهتمام.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذا لم ترد الحكومة على التوصيات البرلمانية في غضون ثلاثة أشهر، يرسل المجلس الوطني الاتحادي رسالة رسمية إلى الحكومة لمتابعة ردها.١٠ في الهند، ”لدى اللجان البرلمانية نظام راسخ لتتبع توصياتها عن طريق طلب ”الرد بشأن اتخاذ إجراء“ من الحكومة في غضون ثلاثة أشهر يليه عرض ”الرد بشأن اتخاذ إجراء“ في هذا الشأن ثم عرض ”البيان النهائي بشأن اتخاذ إجراء“ في هذا الشأن أمام البرلمان.١١ وفي إسبانيا، تنشر الردود الحكومية على التوصيات البرلمانية في الجريدة الرسمية، ويتم تسجيلها في قاعدة بيانات متاحة لجميع البرلمانيين.١٢

تتبع ربع البرلمانات تقريبا (٢٤ في المائة) التوصيات والردود على أساس مخصص. ولدى البعض هيئات تساعد اللجان على تتبع تعهدات الحكومة.

١٠ مستندات خطية لهذا التقرير، المجلس الوطني الاتحادي، الإمارات العربية المتحدة.

١١ مستندات خطية لهذا التقرير، برلمان الهند.

١٢ مستندات خطية لهذا التقرير، مجلس النواب، إسبانيا.

نصائح لأعضاء البرلمان: التقرير عن نتائج اللجان

كيف أكون فعالاً في صياغة نتائج اللجان وتنفيذها؟

- اقرأ مشروع التقرير عن تحقيق والنظر فيما إذا كنت ترغب في اقتراح أي تعديلات.
- كن مستعداً للتوصل إلى حل وسط بشأن تقرير نهائي من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.
- شارك في الترويج للتقرير النهائي من خلال الحضور في أي مؤتمر صحفي ومن خلال استخدامك وسائل الاعلام الاجتماعية.
- انظر في أي رد حكومي على توصيات اللجان.
- كن مستعداً للعودة إلى الموضوع في المستقبل للتحقق من التقدم.

لجان التحقيق الخاصة

وعلى عكس اللجان الدائمة التي تراقب إدارات محددة، يمكن إنشاء لجان تحقيق خاصة أثناء فترة تشريعية أو جلسة برلمانية للتحقيق في مسألة محددة. وعادة ما يكون لديها صلاحيات للتحقيق لا تستطيع استخدامها إلا فيما يتعلق بالمسائل الفورية التي تتعلق بالتحقيق. وبمجرد انتهائها من التحقيق وتقديم تقريرها النهائي إلى البرلمان، يتم حل اللجنة الخاصة.

أفادت ما يزيد قليلاً عن ٩٠ في المائة من البرلمانات التي ردت على الاستبيان الخاص بالبرلمانات أن بإمكانها إنشاء لجان تحقيق خاصة. وبالنظر إلى النتائج على مر الزمن، أفادت البرلمانات المستجيبة عن إنشاء ٨١ لجنة خاصة فيما بينها في عام ٢٠١٣، ٨٤ لجنة في عام ٢٠١٤، و١٠١ لجنة في عام ٢٠١٥، وعقدت مئات الجلسات واستلمت آلاف التقارير. تشمل مواضيع التحقيق طائفة واسعة من المسائل ذات الأهمية الوطنية، مثل التصنت على قاض (رومانيا)، ونقص الموجة العريضة للألياف البصرية (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، والعنف ضد نساء الشعوب الأصلية (شيلي).

يتطلب قرار إنشاء لجنة تحقيق خاصة عادة دعم عدد معين من البرلمانيين، وأحياناً الأغلبية. وقد يتسبب هذا في الحد من إمكانية قيام المعارضة بدء تحقيقات خاصة. وضعت بعض البرلمانات أحكاماً خاصة لضمان قدرة أحزاب الأقليات على بدء التحقيقات.

”لأحزاب الأقلية الحق في إنشاء لجنة تحقيق. وإذا أنشئت لجنة التحقيق هذه، يحق لحزب الأقلية أن يقرر من يمكنه الحضور إلى اللجنة، ومن يمكنه التحدث ومن يمكنه تقديم المعلومات. ... يمكن لكل عضو من أعضاء اللجنة تقديم اقتراح، ومن ثم بالطبع، فإن اللجنة تتخذ قرارها بالأغلبية، ولكن في بعض الأحيان يحق لأقلية تتألف من ٢٥ في المائة من الأعضاء إنشاء لجنة تحقيق“.

رينهولد لوباتكا، عضو الجمعية الوطنية، النمسا

أحياناً، قد يفضل حزب ذو أغلبية برلمانية إجراء تحقيقات خاصة في أنشطة حكومة سابقة إذا كانت من حزب مختلف، ويكون أقل حرصاً على إجراء تحقيقات في أعمال الحكومة الحالية.

ففي السويد، على سبيل المثال، تتابع وحدة التقييم والبحوث البرلمانية تنفيذ قرارات البرلمان. يلاحظ البرلمان ما يلي:

”يمكن استخدام أدوات مختلفة للرقابة البرلمانية (مثلاً، الاستجابات والأسئلة) لمساءلة الحكومة عن عدم الرد - أو على الطريقة التي استجابت بها - بشأن التوصيات التي قدمها البرلمان أو الضمانات والوعود وما إلى ذلك المقدمة إلى البرلمان من قبل الوزراء. بإمكان البرلمان، من خلال إعلان للحكومة، أن يطلب منها اتخاذ قرار معين / تدابير معينة. هذه الإعلانات غير ملزمة قانونياً، ولكن وفقاً للممارسة الدستورية، فإن الحكومة ملزمة بشرح أسبابها للبرلمان إذا لم تكن تنوي الاستجابة للإعلان. وفي رسالة خطية سنوية إلى البرلمان، تقدم الحكومة تقارير عن القرارات / التدابير المتخذة استجابة لإعلانات البرلمان. وتحال الرسالة الخطية إلى لجنة الدستور للإعداد، وتُنظر الغرفة في تقرير اللجنة اللاحق“.

مستندات خطية، البرلمان، السويد

كما تلعب وسائل الإعلام دوراً هاماً في متابعة النتائج التي تتوصل إليها اللجان. ومن خلال التعريف بكيفية استجابة الحكومة لتوصيات اللجان، تضغط وسائل الإعلام على الحكومة لكي تستجيب بشكل إيجابي (انظر أيضاً الفصل الخامس).

تجدر الإشارة إلى أن الاقتراح يمكن أن يظل مؤثراً حتى وإن لم يعتمد فعلاً. قد لا تريد الحكومة أن ينظر إليها على أنها تقبل توصية من المعارضة، ولكن قد تحتفظ بالفكرة وتدرجها في مرحلة لاحقة.^{١٣}

ينبغي للبرلمانات أيضاً أن تنظر في كيفية متابعة اللجان للتوصيات التي قدمت خلال هيئة تشريعية سابقة. وفي حين أن الانتخابات قد تسفر على تغيير في الأغلبية السياسية، فمن المرجح أن تظل بعض القضايا التي بحثتها اللجان ذات أهمية في الهيئة التشريعية الجديدة. ومن المستحسن اتباع نهج بناء للنظر في أعمال الرقابة التي اضطلعت بها الهيئات التشريعية السابقة.

الإطار ١٩: اللجان المعنية بضمانات الحكومة في غانا والهند

غانا

أنشأ البرلمان الغاني لجنة معنية بضمانات الحكومة كلجنة دائمة في عام ١٩٩٨. فريدا بريمبه، العضو الحالي في اللجنة المعنية بضمانات الحكومة، هي واحدة من العديد من النواب الذين شككوا في فعالية اللجنة، وذكرت الهند كقدوة للجنة المعنية بضمانات الحكومة (انظر أدناه). يكمن جزء من المشكلة في أن الأوامر الدائمة تتطلب أن اللجنة يرأسها عضو من الحزب الحاكم. وقد أحدث هذا وضعا لا تخضع فيه بعض الضمانات للتدقيق الشديد، خوفا من عداوة الحزب الحاكم. وتشمل التحديات الأخرى محدودية الموارد والتصور بأن اللجنة لا تُسمع صوتها أكثر من اللجان الأخرى الأكبر تأثيرا، مثل لجنة الحسابات العامة.

ومع ذلك، ففي السنوات الأخيرة تحسنت سمعة اللجنة. وتمكن بوابة إلكترونية جديدة، تستعمل وسائل الإعلام الاجتماعية والرسائل القصيرة، أفراد الجمهور من تقديم معلومات عن تنفيذ ضمانات محددة. وهناك آمال في أن تتغير الأوامر الدائمة لتتطلب أن يرأس اللجنة أحد أعضاء المعارضة، الأمر الذي سيعطي اللجنة مزيدا من المصداقية.

الهند

أنشأ مجلس النواب في البرلمان الهندي (الذي يتكون من غرفتين) لجنة معنية بضمانات الحكومة منذ عام ١٩٥٣، وحذا مجلس الشيوخ حذوه في عام ١٩٧٢. تتولى هاتان اللجنتان متابعة التقدم المحرز في الضمانات الحكومية بعد ثلاثة أشهر من إصدارها.

تقدم الوزارات بشكل فردي تقارير التنفيذ إلى وزارة الشؤون البرلمانية، التي تعرض على البرلمان بيانات دورية عن ذلك. وبمساعدة الأمانة البرلمانية، تدرس هاتان اللجنتان البيانات لتحديد مدى تنفيذ كل ضمان.

يحتفظ مجلس النواب بإحصاءات مفصلة عن تنفيذ الضمانات الحكومية، وهي متاحة للجمهور من خلال موقع البرلمان. واعتبارا من ٢١ نوفمبر ٢٠١٦، سجل مجلس النواب تنفيذ ١٢٦٤ ضمنا حكوميا تنفيذا تاما خلال الفترة التشريعية السادسة عشرة لمجلس النواب (٢٠١٤ إلى الوقت الحاضر)، في حين أن ٣٥٥ ضمنا حكوميا آخر لا يزال قيد الانتظار. وأثناء الفترة التشريعية السابقة (٢٠٠٩ - ٢٠١٤)، تم تنفيذ ٤٥٨٨ ضمنا حكوميا بالكامل، في حين أن ٩٢٢ ضمنا لم يتم الوفاء به.

وكما توضح هاتان الدراستان الإفراديتان، فإن مجرد إصدار ضمان حكومي لا يضمن في حد ذاته المساءلة الفعالة. فالبيئة السياسية وقدرة الموظفين على دعم اللجنة واستخدام النواب لهذه الآلية عوامل تتضافر للتأثير على فعاليته التي يمكن أن تكون كبيرة كما تبين.

المصدر: Tom Mboya, 2016

وقد تثير عملية تحقيق تقوم بها لجنة تحقيق خاصة، وكذلك التوصيات التي تنتج عنها، اهتماما كبيرا لدى الجمهور وزخما سياسيا، كما يظهر المثال التالي من كينيا (انظر الإطار ١٨).

الإطار ١٨: اللجنة البرلمانية المشتركة الكينية المعنية بالمسائل المتصلة باللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات والحدود

مع مر الزمن، منذ الانتخابات العامة في كينيا عام ٢٠١٣، أثارت سلسلة من الادعاءات بعدم المصداقية والحياد والنزاهة والاستقلالية ضد اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات والحدود نقاشا عاما هائلا، توجت بسلسلة من الاحتجاجات التي قادها زعماء المعارضة. ونتيجة لذلك، تم التوافق في عام ٢٠١٦ على إنشاء لجنة برلمانية مختارة تتألف من الحزبين لبحث سلوك اللجنة المستقلة المعنية بالانتخابات والحدود فيما يتعلق بتلك الادعاءات الخطيرة، وتقديم توصياتها في غضون ٣٠ يوما.

استمعت اللجنة إلى تصريحات مختلف الأطراف المعنية وقدمت طائفة واسعة من التوصيات، بما في ذلك إبعاد المفوضين الحاليين من مناصبهم وإعادة تشكيل اللجنة. وحظيت توصية أخرى باهتمام الرأي العام وكانت محل إجراءات قانونية في الفترة السابقة للانتخابات العامة لعام ٢٠١٧: مفادها أن نتائج الانتخابات الرئاسية المعلنه على مستوى الدوائر الانتخابية يجب أن تكون نهائية، وبالتالي لا يمكن تغييرها من قبل اللجنة أو قيادتها. وكان لذلك تداعيات واسعة النطاق، خاصة بالنظر إلى القضاء على المخالفات الانتخابية، حيث أنها أزلت إمكانية تغيير نتائج الانتخابات الرئاسية بعد انتقالها من مركز فرز الأصوات بالدوائر الانتخابية، أو عند الإعلان عن النتائج. وعند النظر في الطعن الذي قدمته اللجنة، حكمت محكمة الاستئناف أن أي قانون يهدف إلى منح اللجنة أو رئيسها سلطات لإجراء أي تغييرات في نتائج الانتخابات الرئاسية يتناقض مع أحكام الشفافية والدقة.

وقد نشأ هذا الإجراء الحاسم عن يقظة المواطنين، والرقابة الحزبية على اللجنة، التي سعت إلى توضيح نقل نتائج الانتخابات الرئاسية وفرزها.

المصدر: برلمان كينيا، ٢٠١٦. تقرير اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بالمسائل المتعلقة باللجنة المستقلة للانتخابات والحدود.

مراقبة التزامات الحكومة

يقدم الوزراء التزامات للبرلمان، وبالتالي، للشعب بأكمله. ومع ذلك، لا توجد أمثلة كثيرة عن آليات لرصد الوفاء بهذه الالتزامات. ولمحاولة سد هذه الفجوة تم إنشاء لجان برلمانية معنية بضمانات الحكومة. توجد هذه اللجان في أوغندا وسيشيل وغانا وزامبيا والهند وميامار وغيرها.

قد تشكل تحدياً لوزير يتعرض للضغط لتبرير موقف سياسة، كما يتيح للبرلمانيين فرصاً للرقابة. عادة ما يكون وضع سياسة حكومية رئيسية وتطويرها مسألة تقرر في إطار خاص بعيداً عن البرلمان، ولكن في نهاية المطاف هذه السياسة تصمد أو تسقط إثر الاختبار الشديد للنقاش البرلماني المفتوح.

تتميز الاقتراحات عن التحقيقات الرقابية في اللجان، على سبيل المثال، بسبب لهجتها الأكثر «الحاحاً». تلاحظ ألمانيا أن لأعضاء الحق في المطالبة بمناقشة المسائل ذات الأهمية الموضوعية، وأن:

”الرئيس ملزم باستدعاء البرلمان إذا طلب ثلث أعضائه ذلك. وبالنسبة لفترة الانتخابات الأخيرة، تم تخفيض النصاب من أجل تعزيز الأقلية التي لا تحتل ثلث المقاعد“.

مستندات خطية، البوندستاغ، ألمانيا

وعلى نفس المنوال، في اليابان، تتيح المناقشات حول الأحداث الجارية فرصة لمساءلة الحكومة.

”يتم تقديم تقرير وأسئلة بمناسبة وقوع حادث هام - على سبيل المثال، بعد كارثة كبرى، أو حوادث خطيرة، أو زيارة رئيس الوزراء إلى دول أجنبية، أو مشاركة الوزراء في مؤتمرات دولية، وما إلى ذلك“.

مستندات خطية، قانون البرلمان، اليابان

إن المناقشات حول اقتراح حجب عن الحكومة من قبل البرلمان، أو محاولته توجيه اللوم إلى الحكومة أو إلى وزير ما، هي مناورات متعمدة لفرض عقوبات سياسية - عادة، الإقالة - استجابة لحالة خاصة.

تشير البيانات إلى أن نسبة ضئيلة فقط من الاقتراحات بحجب الثقة واللوم تُعتمد بالفعل. في عام ٢٠١٤، في ٧٦ غرفة برلمانية، تم التصويت بحجب الثقة ٣٧ مرة في المجموع، لكن نجحت ٦ محاولات منها فقط. وفي عام ٢٠١٤، تم تقديم ١٣٧ اقتراحاً بحجب الثقة، فلم يمر سوى ٨ منها.

وفي حين أنه من غير المرجح أن تُقبل اقتراحات حجب الثقة عندما تحظى الحكومة بدعم الأغلبية البرلمانية، إلا أنها قد تنجح في لفت انتباه الجمهور إلى أوجه القصور التي تعاني منها الحكومة. والواقع أن القصد من هذه الاقتراحات ليس بالضرورة إسقاط الحكومة بل الإعراب عن قلق كبير أمام الجمهور. ولأغراض الرقابة، فإن مجرد إجراء المناقشة يجبر الحكومة على تبرير إجراءاتها وسياساتها لصالح البرلمان والجمهور. تبقى هذه الاقتراحات أداة مفيدة متاحة للنواب، بغض النظر عن نجاحها أو فشلها.

الاقتراحات العاجلة أو الاقتراحات لمناقشة مسألة ذات أهمية عامة لها أكثر احتمالاً للنجاح. وكما يوضح البرلمانيون في كندا وسلوفينيا:

”بموجب الأمر الدائم رقم ٥٢، يجوز للنائب أن يطلب من مجلس النواب مناقشة مسألة يلزم النظر فيها عاجلاً من خلال مناقشة

بايجاز: الرقابة على الحكومة في اللجان

بإمكان اللجان أن تكون أدوات قوية للتدقيق. وتؤثر طرق اختيار أعضاء اللجان على درجة الاستقلال عن الحكومة وعن قيادة الحزب. تتقلص الفعالية عندما يكون الوزراء في عضوية اللجنة. يجب أن تكون الولاية الرقابية لجميع اللجان واضحة، ومن المستحسن أن يتم تحديدها في إطار قانوني. إن تمكين اللجان من وضع القضايا على جداول أعمالها وبدء تحقيقاتها الخاصة يساعد على تعزيز الاستقلالية وثقافة اللجنة.

بإمكان البرلمانات أن تنشئ لجان رقابية محددة (على سبيل المثال، بشأن الحسابات العامة، وحقوق الإنسان، ومكافحة الفساد، والضمانات الحكومية)، وأن تعطي اللجان الدائمة المعنية برقابة الحكومية ولاية للقيام بتحقيقات رقابية تتعلق بمجال عملها، أو إنشاء لجان تحقيق خاصة للتحقيق في القضايا الملحة ذات الاهتمام العام.

تؤثر أساليب عمل اللجنة على قدرتها على إجراء رقابة فعالة. وبغض النظر عن المسألة قيد النظر، فإن اللجان التي تقوم بالرقابة تحتاج إلى إشراك مجموعة واسعة من الشهود في مداولاتها - وهذا لا يعزز عملية جمع الأدلة ويحسن عمليات اللجان فحسب، بل إن المشاركة العامة تساعد على شفافية العمليات البرلمانية وتزيد من ثقة الجمهور. ينبغي أن تتابع اللجان بشكل منهجي التوصيات التي تصدرها واستجابة الحكومة لهذه التوصيات.

٣-٣ الرقابة في الجلسة العامة

الجلسة العامة هي الساحة العامة للمنافسة السياسية والمناقشة. فليس من المستغرب أن تكون المناقشات والتبادلات في هذا المحفل ساخنة وخصومية. ومن وجهة نظر الرقابة، يمتلك الأعضاء عدداً من الأدوات التي يمكنهم استخدامها هناك لرفع مستوى الوعي العام بأفعال الحكومة ونتائج السياسات، بما في ذلك الاقتراحات والأسئلة.

في الديمقراطية، لا بد من وجود مجال للتنافس العام حول الأفكار السياسية. عادة، ليست الجلسة العامة أفضل مكان للنظر في القضايا بالتفصيل، لكنها تلعب دوراً قيماً في القيام بالرقابة ومخاطبة الجمهور - وبالطبع، معاقبة الحكومة إذا تبين أنها ”عاطلة“.

من المهم أن تجرى هذه المناقشة أمام الملأ. تساعد التغطية الإعلامية إقامة الصلة بين البرلمان والجمهور، وهي جزء ضروري من الانفتاح البرلماني. أما الجانب السلبي لاهتمام وسائل الإعلام هو أنه قد يشجع السعي وراء إعجاب الآخرين وتسجيل النقاط.

الاقتراحات والمناقشات

تتيح الاقتراحات والمناقشات وقتاً ثميناً يسمح لأعضاء البرلمان بالتكلم علناً وتعطيهم فرصة جيدة لإجراء رقابة مفصلة. وحتى المناقشة القصيرة

نصائح لأعضاء البرلمان: المناقشات

لماذا يجب أن أشارك؟

تسمح المناقشات للنواب بالتحدث عن القضايا بعمق. وتتيح فرصة ممتازة لمساءلة الحكومة في الحيز العام الذي تمثله الجلسة العامة.

ما الذي أحتاجه؟

- فهم العمليات المستخدمة لتحديد مواضيع المناقشة وما إذا كنت قادرا على التأثير عليها

كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- إذا أمكن، قدم طلبا لنقاش موضوع من اختيارك.
- عندما يتم نشر الأعمال المستقبلية، راجع البرنامج بانتظام لتكون جاهزا للمشاركة في النقاشات.
- إذا لم يتم تقديم أي إخطار يذكر للمناقشات، قم بصياغة خطاب حول قضية تهتمك وكن لإلقائه في وقت قصير.
- قم ببحوث للتأكد من أن الخطاب يستند إلى معلومات جيدة، وذلك باستخدام خدمة البحوث البرلمانية، والأجوبة على الأسئلة الشفوية والخطية، والمناقشات السابقة وتقارير اللجان.
- تأكد من أن خطابك يركز على عدد قليل من القضايا الرئيسية مع مراعاة أي حد زمني.
- حدد المخاوف باستخدام تقارير وإحصاءات عن تجارب الناخبين؛ اضغط على الحكومة للحصول على معلومات وقدم مطالب واضحة.
- مارس التحدث، تعود على الغرفة البرلمانية، تأكد من أن يكون لديك الوقت لتقديم مطالبك.
- في بعض البرلمانات يمكن للبرلمانيين التدخل لتحدي أو دعم النواب الآخرين الذين يتحدثون. احصل على معلومات مفصلة جاهزة خلال المناقشة لاستخدام هذه الفرص لتسجيل النقاط.

المختصين. يجب أن يصف الطلب أيضا الإجراءات المحددة التي يقترحها النواب على الحكومة؛ وتناقش الجمعية الوطنية المقترحات وتتخذ قرارا بشأنها. كما تسمح القواعد الإجرائية، بالدعوة إلى عقد اجتماع عاجل لهيئة عاملة، يمكن أن يطلبه ثلث أعضاء هذه الهيئة أو كتلة نيابية. يجب استدعاء الاجتماع ١٤ يوما قبل تاريخ انعقاده. ويجب أن يكون طلب عقد اجتماع عاجل مصحوبا بالمواد ذات الصلة والقرارات المقترحة“.

مستندات خطية، الجمعية الوطنية، سلوفينيا

الأسئلة

يشكل الاستجواب في البرلمان الحديث أداة أساسية للرقابة البرلمانية. إن الأسئلة الخطية هي في الممارسة العملية تبادلات مباشرة بين عضو ووزير في العلن. ويمكن الأسئلة الخطية النائب من جمع المعلومات من الحكومة التي لا تتوفر عادة في أماكن أخرى، والتي يمكن استخدامها، على سبيل المثال، لإقامة حجة قوية مبنية على المعلومات للتحدي أو تغيير سياسة الحكومة.

وعلى النقيض من ذلك، فإن استجواب الوزراء في الغرفة استجوابا شفويا عاديا يتيح للبرلمان الفرصة لإثبات وثاقته بالموضوع، واستخلاص الأجوبة

اقترح تأجيل جلسة مجلس النواب، وإذا تم قبول الاقتراح، تجري المناقشة في أقرب فرصة. تم عقد خمس مناقشات طارئة خلال عام ٢٠١٤. بموجب الأمر الدائم رقم ٥٣،١، يجوز لمجلس النواب عقد مناقشات حول مسائل عاجلة أو ذات أهمية عامة، التي تسمح للأعضاء بالتعبير عن آرائهم بشأن قضية، دون اشتراط اتخاذ قرار. فهذه المناقشات تتيح الفرصة للأعضاء بالمشاركة في وضع سياسة الحكومة، والتعريف بوجهات نظرهم قبل أن تتخذ الحكومة موقفا ما“.

مستندات خطية، مجلس العموم، كندا

”إن أداة الرقابة الأكثر استخداما في الممارسة هي طلب عقد دورة استثنائية للجمعية الوطنية أو عقد اجتماع عاجل لهيئة عاملة. وفقا للمادة ٥٨ من القواعد الإجرائية، يجوز عقد دورة استثنائية بناء على طلب ربع النواب على الأقل؛ وفي هذه الحالة، يجب على رئيس الجمعية الوطنية أن يستدعي الدورة في موعد أقصاه ١٥ يوما من تاريخ تقديم الطلب. هذه أداة تستخدم على نطاق واسع، ولا سيما من جانب نواب المعارضة. وعند تقديم الطلب، يجب على النواب أن يصفوا القضية التي تستدعي المناقشة في الجمعية الوطنية، وتتطلب الردود والتوضيحات من قبل الحكومة والوزراء

البارونة ليندزي نورثوفر، عضو مجلس اللوردات، المملكة المتحدة

يظلم رؤساء البرلمانات بدور جوهري في طريقة إدارة الأسئلة الشفوية في الجلسة العامة، وبالفعل، في إقامة حوار بناء بين الحكومة والمعارضة، كما يبين ذلك رئيسا برلماني لاتفيا وجورجيا. إن خلق حيز لهذا الحوار يعود بالفائدة على العملية الديمقراطية.

”الوزير ملزم بالإجابة على الأسئلة (شفويا وخطيا). وإذا لم ترض المعارضة، بإمكانها طرح السؤال مرة ثانية وحينئذ ينبغي الإجابة على السؤال في جلسة برلمانية خاصة. بصفتي رئيس البرلمان، أحاول أن أضمن مجيء كل الوزراء ليحيبوا على الأسئلة“.

إينارا مورنييس، رئيسة البرلمان، لاتفيا

”في جورجيا، لا يزال هناك [تصور] أنه إذا طرحت الأغلبية أسئلة فإنها تقوض الحكومة. أقول لزملائي: إذا انتقدنا الحكومة مرة واحدة، سيبدو الأمر وكأننا نريد إسقاط الحكومة. ولكن إذا مارسنا ذلك بانتظام، كل أسبوع، سنؤسس لفهم جديد مفاده أن طرح الأسئلة الصعبة لا يهدف إسقاط الحكومة. الهدف هو مراعاة مقتضيات الدستور. يجب التغلب على هذه الحواجز، والتجربة هي الأداة الأكثر فعالية للتغيير. عندما يسافر البرلمانيون ويروا كيف يتم ذلك في البرلمانات الأخرى، يصبحون أكثر قدرة على إحداث التغيير“.

ديفيد أوسوباشفيلي، رئيس البرلمان، جورجيا

الإطار ٢٠: وقت الأسئلة الشفوية في الجمعية التشريعية لتونغا

في عام ٢٠١٦، دعا مكتب الجمعية التشريعية في تونغا فريق التطوير البرلماني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ إلى تقديم إحاطة شاملة عن ”نظام وستمنستر“ للأسئلة البرلمانية. وأدى ذلك إلى إجراء مناقشة مسرة بشأن كيفية تحسين الحالة الراهنة. وقد حددت المناقشة سمة بارزة لنظام وستمنستر: الحرية الممنوحة لرئيس مجلس النواب في تطوير وتعزيز نظام الاستجواب، الذي يُبقي عملية الاستجواب حيّة.

وبعد ذلك بفترة وجيزة، عقدت الجمعية التشريعية جلسة للأسئلة الشفوية، الأولى من نوعها منذ عدة سنوات.

المصدر: أمانة الجمعية التشريعية في تونغا، ٢٠١٦

الأسئلة الخطية

الأسئلة الخطية واحدة من أكثر أشكال التدقيق البرلماني انتشارا: أشار أكثر من ٧٠ في المائة من النواب الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية إلى أنهم قدموا أسئلة خطية. فلها دينامية مختلفة عن الأسئلة الشفوية. عادة، تتم الإجابة على الأسئلة الخطية بأكثر تفاصيل من الأسئلة الشفوية (رغم أن ذلك ليس صحيحا دائما). قد يقوم أعضاء البرلمان ”باستخدام تدريجي“ للأسئلة الخطية. أي أنهم قد يطرحون مجموعة من الأسئلة حول الموضوع نفسه للحصول

من الوزراء، ومواكبة تدفق الأخبار بطرق تثبت أهميته للجمهور. وباستخدام الأسئلة الشفوية، يستطيع أعضاء البرلمان تسجيل نقاط سياسية والاستفادة من الاستجابة الفورية. إن الابتكارات مثل الأسئلة العاجلة، التي عادة ما يتم الرد عليها شفويا من قبل الوزير في اليوم الذي تطرح فيه، تزيد من خفة الإجراء وأهميته.

إن إمكانية قيام أعضاء البرلمان بطرح الأسئلة على الحكومة، وإلزام الحكومة على الرد في غضون مهلة معينة كما هي الحال في العديد من البلدان، هي إحدى السمات التي تجعل الرقابة البرلمانية مختلفة عن التدقيق الذي تقوم به الهيئات الأخرى. وفي حين أن الحكومة قد تشعر بالضغط السياسية للرد على الأسئلة المثارة في وسائل الإعلام، فإنه لا يوجد التزام رسمي عليها للقيام بذلك. يختلف الوضع في البرلمان، حيث يمكن معاقبة الحكومة إذا لم تستوف الإلزام القانوني على الرد.

الأسئلة الشفوية

تخصص العديد من البرلمانات وقتا محددا في الجلسة العامة للبرلمانيين لطرح أسئلة على الحكومة وعلى الوزراء. وفي بعض البرلمانات، تسمح القواعد الإجرائية أيضا للنواب بإتباع سؤالهم الشفوي بسؤال آخر أكثر تفصيلا، يطلق عليه عادة ”التكميلي“. وقد يتبع ذلك نقاش (أو فترة استجواب).

وبصفة خاصة حينما تُبث الجلسات العامة مباشرة إلى عامة الناس، قد تكتسي الأسئلة الشفوية طابع المواجهة وتكون مثيرة للجدل. تصرح المعارضة عادة أن الحكومة لم تجب على الأسئلة المطروحة، وتدعي الحكومة أن المعارضة تطرح أسئلة ذات دوافع سياسية في محاولة لإسقاط الحكومة. وفي هذا السياق الحار، لا تحظى الإجابات دائما برضا النواب.

”علينا أن نطرح أسئلتنا الشفوية خطيا قبل أسابيع، ثم يأتي الوزير ويجيب في البرلمان. بعض الإجابات يقدمها الرئيس نفسه - ليس فقط وزراؤه - ولكن بدون جدوى لأن الرد قد لا تكون له صلة بالسؤال. من المفترض أن تكون الأسئلة شكلا رئيسيا من أشكال الرقابة، ولكن يتم التعامل معها بازدراء. إذا كان من المفترض أن تكون هذه الإجابات مصادرا للمعلومات، فالحقيقة أنها مضیعة للوقت“.

روبرت ألفريد ليس، عضو الجمعية الوطنية، جنوب أفريقيا

أشار بعض النواب الذين تم استجوابهم من أجل هذا التقرير إلى أهمية الأسئلة الشفوية في إذكاء الوعي بقضية معينة. على سبيل المثال، أشارت نائبة من المملكة المتحدة إلى سؤال طرحته بشأن قابلية تطبيق أهداف التنمية المستدامة على المملكة المتحدة:

”أعتقد أن مجرد طرح السؤال والحصول على إجابة قد يجعل الناس أكثر وعيا [بالمسألة]. وفي المرة الأخيرة التي طرحت فيها سؤالاً عن ذلك خلال المناقشة حول اليوم العالمي للمرأة، كان الجواب أشمل بكثير من الذي حصلت عليه قبل شهرين. من الواضح أنهم لم يفكروا [آنذاك] في المسألة بعمق“.

يبين الجدول التالي الغرف العشر حيث طُرح أكبر عدد من الأسئلة الخطية، حسب ردود الاستبيان. يتطلب طرح عدد كبير من الأسئلة الخطية من الحكومة تكريس موارد كبيرة للرد على الأسئلة.

الرسم البياني ٢١: عدد الأسئلة الخطية المطروحة في عام ٢٠١٥، أعلى عشرة بلدان

أوروبا	المملكة المتحدة	٣٠٧٨٢
أوروبا	فرنسا	٢٤١٨٠
أوقيانوسيا	نيوزيلندا	١٦١٨٠
أوروبا	إسبانيا	١٥٣٤٢
أوروبا	الدانمرك	١٤٦١٠
آسيا	الهند	١٣٥١٢
أمريكا اللاتينية	شيلي	٨٦٣٧
آسيا	باكستان	٦٦٥٧
أوروبا	بولندا	٦٣٧٠
أوروبا	اليونان	٦٣٤٥

المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٢، ٢٠١٦.

التحدي المشترك المرتبط بالأسئلة الخطية هو التوقيت المناسب. الأسئلة الشفوية تتطلب وتتلقى استجابة فورية (وإن لم تكن دائما مرضية)، بينما لا يتم الرد على الأسئلة الخطية غالبا إلا بعد التأخير، كل ذلك على الرغم من أن معظم البرلمانات تحدد موعدا نهائيا للحكومات للرد على الأسئلة الخطية. كشف استبيان البرلمانات أن ٨٣ في المائة من الغرف البرلمانية المستجبه تحدد موعدا نهائيا.

الرسم البياني ٢٢: هل يُحدّد موعداً نهائياً للحكومة للرد على الأسئلة الخطية؟



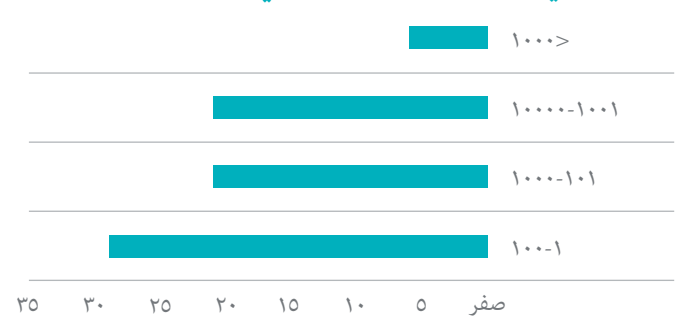
المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١١، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠١ غرفة برلماني)

لم تكشف البيانات التي تم جمعها من الاستبيان صورة شاملة عن نسبة الأسئلة التي تم الرد عليها في الوقت. وفي حين أفادت برلمانات كثيرة بأن جميع الأسئلة قد تمت الإجابة عليها في الوقت المناسب، لاحظت برلمانات أخرى أن هناك تباينا كبيرا. فقد أفادت الجمعية الوطنية الباكستانية، على سبيل المثال، بأنه تم الرد على ٦٦٥٧ سؤالاً خطياً في عام ٢٠١٥، ولكن لم يتم الرد إلا على ١٩٨٧ (٣٠ في المائة) سؤالاً في غضون المهلة المحددة. وفي الوقت نفسه، أفاد البرلمان اليوناني أنه تم الرد على ٦٥٤٢ سؤالاً خطياً في عام ٢٠١٥، منها ٤٦٤٢ (٧١ في المائة) سؤالاً تمت الإجابة عليه في غضون الموعد النهائي.

على صورة أوضح للمسألة التي يهتمون بها. ومن خلال الاستمرار في طرح الأسئلة ذات الصلة بموضوع معين، يستطيع النائب جمع كمية كبيرة من المعلومات، شريطة أن يعترف البرلمان بأن الأسئلة «في محلها».

يتفاوت عدد الأسئلة الخطية التي تُطرح كل سنة تفاوتاً كبيراً من برلمان إلى آخر. وتشير بيانات الاستبيان إلى أن الأسئلة الخطية نشاط برلماني أساسي في عدد من البلدان، ولكن في بعض البرلمانات الأخرى لا تستخدم كثيراً أو لا تستخدم على الإطلاق.

الرسم البياني ١٩: عدد الأسئلة الخطية في عام ٢٠١٥



المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٢، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٢ غرفة برلماني)

إن العديد من البرلمانات التي طُرح فيها أقل من ١٠٠ سؤال خطي سنويا هي من الدول الجزرية الصغيرة النامية (حيث يمكن استخدام وسائل أخرى لجمع معلومات الرقابية) لكن ليس كلها. وفي الوقت نفسه، أعلنت تونس أنه تم طرح سبعة أسئلة خطية فقط في عام ٢٠١٥ (تم الرد على ستة منها).

يظهر تباين كبير في عدد الأسئلة الخطية داخل كل منطقة. يقدم الجدول التالي إشارة على مدى هذا التنوع.

الرسم البياني ٢٠: عدد الأسئلة الخطية المطروحة في عام ٢٠١٥، عينة إقليمية للبرلمانات

أفريقيا	سيراليون	٥
أفريقيا	كينيا	١٣٣
أفريقيا	زامبيا	٨٤٧
آسيا	اليابان	٤٦٤
آسيا	ماليزيا	٦٠٧٥
آسيا	الهند	١٣٥١٢
أوروبا	كرواتيا	٣١٦
أوروبا	النرويج	١٤٨٦
أوروبا	الدانمرك	١٤٦١٠
أمريكا اللاتينية	سورينام	٦
أمريكا اللاتينية	أوروغواي	٤٥٠
أمريكا اللاتينية	شيلي	٨٦٣٧

المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ١٢، ٢٠١٦.

وفي عدد من البرلمانات، تتم برمجة مناقشة عندما لا يقتنع النواب برد الوزير على سؤال خطي (أو توقيته المناسب). يعرف هذا الإجراء عادة باسم الاستجواب.

”يمكنني أن أطرح أسئلة خطية على الحكومة ويتعين عليها تقديم الإجابة. إذا لم أكن راضيا عن الإجابة، أضع علامة ”ليست راضيا“، ثم ينظم نقاش حول الاستجواب في الجلسة العامة“.

أندريا كاروني، عضو مجلس الولايات، سويسرا

عندما تتجاهل الحكومة هذه المواعيد النهائية، فإنها تقوض سلطة البرلمان وفعاليتها الرقابية. ولذلك، قامت بعض البرلمانات بإصلاح قواعدها الإجرائية بشأن التأخير في الرد على الأسئلة الخطية. على سبيل المثال، في كندا يمكن إحالة رد الوزير أو عدم رده إلى لجنة دائمة، وفي هولندا يمكن تحديد الرد على أنه مسألة ذات أولوية. ويمكن للأعضاء أيضا أن يقدموا إشعارا للتحديث عن موضوع السؤال في وقت لاحق (مثل الوقت المخصص في نهاية يوم الجلسة).

نصائح لأعضاء البرلمان: الأسئلة

لماذا يجب أن أشارك؟

الأسئلة هي إحدى أكثر أشكال الرقابة استخداما من قبل أعضاء البرلمان. الأسئلة والأجوبة تخبر الجمهور عن العمل في البرلمان وتضع المعلومات في المجال العام. يمكن استخدامها لتسليط الضوء على الإخفاقات أو النجاحات الحكومية والضغط على الحكومة لبذل المزيد من الجهد. تساعد الرقابة الناجحة على بناء صورة لأعضاء البرلمان والأحزاب السياسية. يجب على جميع أعضاء البرلمان أن يثبتوا أنهم يبذلون جهودا حثيثة من أجل ناخبهم.

- الأسئلة الشفوية وسيلة فعالة لرفع قضايا الدوائر الانتخابية، وكسب النقاط السياسية، والسعي للحصول على المعلومات، والضغط من أجل العمل الحكومي، وتسليط الضوء على الحملات أو السعي إلى لقاء مع وزير.
- الأسئلة الخطية مفيدة للحصول على معلومات مفصلة عن العمل الحكومي والخطط والآراء. وبإمكان سؤال خطي مكتوب جيدا تحديد المجالات التي فشلت فيها الحكومة في اتخاذ أي إجراء.
- يمكن لعدد من النواب الذين يتصرفون معا، سواء بشكل رسمي من خلال الأحزاب أو الكتل أو بشكل غير رسمي، استخدام سلسلة من الأسئلة لإنشاء خطاب سياسي أو تسليط الضوء على قضية ما. ويمكن القيام بذلك بمرور الوقت أو من خلال تركيز عدد كبير من الأسئلة في جلسة عامة بشأن مسألة واحدة.

ما الذي أحتاجه؟

- القواعد البرلمانية لطرح الأسئلة
- البحوث ذات الصلة حول موضوع السؤال، بما في ذلك معلومات عن السياسات الحكومية والإجراءات والإحصاءات، مصنفة حسب نوع الجنس
- دراسات حالة تتعلق بالناخبين (عند إثارة قضايا الدوائر الانتخابية)

كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- كن واضحا حول غرض السؤال.
- تجنب طرح الأسئلة التي سبق طرحها.
- قم بالبحوث.
- بالنسبة للأسئلة الشفوية، استخدم الوقت الذي يتاح لك بحكمة. سؤال مركز واحد أكثر فعالية من خطاب مطول. إن طرح أكثر من سؤال في مرة واحدة يسمح للوزير باختيار السؤال الأكثر وضوحا للرد عليه وتجنب السؤال الأكثر صعوبة أو إحراجا.
- حصر الأسئلة التكميلية بعناية لمساعدتك في تحقيق هدفك من طرح السؤال.
- بالنسبة للأسئلة الخطية، كن دقيقا حول المعلومات أو الإجراءات المطلوبة.
- استخدم عبارات في السؤال تتطلب من الوزير تقديم إجابة هامة ومحددة. مثلا: ”ما هي المناقشات التي أجراها الوزير...“؛ ”كم عدد...“؛ ”ما هي الخطط التي أعدها الوزير...“؛ ”ما هو التقييم الذي قام به الوزير...“؛ ”ما هي التقديرات التي قام بها الوزير...“؛ ”ما هي سياسة الوزير فيما يخص...“.

الإطار ٢١: الأسئلة والاستجابات في الأردن والكويت

توضح دراسات الحالة التالية كيف يستخدم برلماني الأردن والكويت الاستجابات لمساءلة الحكومة.

الأردن

في الأردن، إذا لم يكن النائب راض عن الإجابة على سؤال خطي، بإمكانه طرحه مرة أخرى على الوزير في الجلسة العامة. وإذا لم يقتنع النائب مرة أخرى، بإمكانه تحويل السؤال إلى استجواب. إذا لم يرد الوزير على نحو مرض في غضون شهر، يمكن أن يعقب الاستجواب تصويت لحجب الثقة عن الوزير. خلال جلسة عامة واحدة، في ١٥ ديسمبر ٢٠١٥، حوّل خمسة نواب أسئلتهم إلى استجابات بعد أن تلقوا إجابات اعتبروها غير كافية.

خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦، سأل أعضاء مجلس النواب ٣٢١٩٤ سؤالاً وأقاموا ٧٧ استجواباً وقدموا ٣٥ طلباً للمناقشات العامة. يعتقد أن الاستجواب، كوسيلة لممارسة الضغط المستمر على الحكومة، قد لعب دوراً هاماً في إعطاء دفعة لعدد من الإصلاحات، بما فيها خطة الاستراتيجية الوطنية للطاقة.

”لدينا طريقتان لمساءلة الحكومة. الطريقة الأولى أقل شدة. أولاً تخبر الحكومة بأنك لست راض عن أدائها وتطلب إجابة. وبالفعل، نحصل على إجابات. تلزم القواعد الإجرائية للبرلمان والدستور الحكومة على الإجابة. ولكن معظم الوقت، لا تكون الإجابات قريبة من الحقيقة. والطريقة الثانية أكثر شدة، ولقد استخدمتها ٣٥ مرة، [وهي الاستجواب]. وبهذه الوسيلة، أستطيع القول إنني غير مقتنع بالإجابات وأدعو إلى حجب الثقة. وقد حدث ذلك قبل شهرين حول قضية رفع أسعار الماء، لأنه تم في سرية دون إخبار الجمهور، ولم يكن تفسيره صادقاً“.

رولا الفراء، عضو مجلس النواب، الأردن

الكويت

في الكويت، يمكن للجمعية الوطنية أن تستخدم الاستجواب للدعوة إلى التصويت بعدم الثقة في الحكومة أو حجب الثقة عن وزير ما، وقد يؤدي ذلك بدوره إلى الاستقالة. وهذا يعزز قدرة النواب على الحصول على المعلومات من الوزراء ومساءلة الحكومة.

وكثيراً ما يتوصل الوزراء الذين يواجهون استجواباً إلى اتفاق مع الجمعية الوطنية لتفادي التصويت على الثقة. وقد حدث هذا في ٨ مارس ٢٠١٦ عندما قبل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ١١ توصية من البرلمان تتعلق بمسائل مثل رعاية الأيتام.

وفي حالات أخرى، يستقبل الوزير قبل إجراء الاستجواب، كما حدث بالنسبة لوزير التجارة والصناعة الذي استقال في ٢٣ مارس ٢٠١٥. ومنذ عام ٢٠١٣، أدت ١٩ جلسة استجواب إلى استقالة ستة وزراء وتصويت لتجديد الثقة في وزير واحد. وفي العديد من الحالات الأخرى، قبل الوزراء توصيات النواب.

المصدر: أحمد جزولي، ٢٠١٦

بايجاز: الرقابة في الجلسة العامة

كمجال عام، تمكن الجلسة العامة النواب من تسليط الضوء على القضايا. وقد تكون دينامية الرقابة في الجلسة العامة مختلفة تماماً عن الرقابة في اللجان وقد يكون لها أثر سياسي أكثر إلحاحاً. ففي حالات نادرة، تستخدم الاقتراحات في محاولة لإقالة حكومة أو أحد وزرائها. غالباً، يتم استخدام الاقتراحات (وإن لم يتم قبولها) لتسليط الضوء على القضايا ذات الأهمية العاجلة والوطنية. إن الأسئلة الخطية والشفوية للوزراء لها أغراض مختلفة، بما في ذلك الحصول على معلومات مفصلة عن السياسات والبرامج الحكومية. لدى بعض البرلمانات آليات مثل الاستجواب الذي يجريه النواب لتدارك الأمور عندما لا يقتنعون بالإجابات التي يتلقونها على أسئلتهم. وكما هي الحال مع اللجان، يجب على البرلمانات أن تمنح الفرصة للمعارضة لإجراء الرقابة في الجلسة العامة.

٣-٤ الرقابة على الميزانية

إن القدرة على جمع الأموال عن طريق فرض الضرائب دور أساسي قامت به العديد من البرلمانات عبر التاريخ ولا تزال تقوم به إلى اليوم. وللبرلمان أيضاً مجموعة من الوظائف الأخرى المتعلقة بالتمويل العام والإنفاق.

في معظم البلدان، تضطلع الحكومة بمسؤولية اقتراح الميزانية على البرلمان. الميزانية الوطنية هي بيان الحكومة عن النوايا المالية والسياسية. كيف تخطط الحكومة لجمع الإيرادات وإنفاقها؟ ما هي أولويات إنفاقها؟ كيف تنوي تلبية مطالب الجمهور من الناحية المالية؟ من جوانب عديدة، تعكس الخيارات المالية المبيّنة في ميزانية الحكومة رؤيتها إزاء المجتمع. ومن ثم، فإن الميزانية الجيدة تتسم بالشمولية والشفافية، وتمكن من التنبؤ.

التدقيق في الميزانية مصدر هام للسلطة البرلمانية. وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى التباين الكبير في دور البرلمانات في عملية وضع الميزانية.^{١٤}

إن مشاركة البرلمان في الإدارة المالية العامة والدورة الميزانية موضوع يستلزم تحقيقاً أعمق. ينظر هذا القسم في مشاركة البرلمان في الرقابة على الميزانية والفرص الحاسمة للبرلمان للقيام بدور بناء وبعض التحديات. ثم ينظر في سبل تعزيز المشاركة البرلمانية في عملية الميزانية.

فرص مراقبة الميزانية

تضع المشاركة البرلمانية الفعالة في عملية وضع الميزانية ضوابط وتوازنات لها أهمية حاسمة للحكومة الشفافة والمسؤولة وتضمن تقديم الخدمات العامة بكفاءة. ومع ذلك، لا تشارك جميع البرلمانات في الدورة الكاملة للميزانية - بدءاً من التشاور ووضع تدابير الميزانية إلى التقييم ومراجعة الحسابات. يقدم الرسم البياني ٢٣ نظرة عامة على مختلف الطرق التي

نصائح لأعضاء البرلمان: الرقابة على الميزانية

لماذا يجب أن أشارك؟

- هل تلتزم الحكومة بمستويات معينة من الإنفاق في إطار التزام دولي، مثل العضوية في هيئة إقليمية؟
- ما هي السياسات الجديدة التي يتم إدراجها؟ هل يمكن تمويلها؟ هل تعتزم الحكومة خفض إنفاق آخر لتمويل السياسة الجديدة؟ هل هذا مبرر؟
- ما مدى فعالية الإنفاق حتى الآن؟ ما هي النتائج المتوقعة من النفقات المقترحة؟ هل تم تحقيق القيمة مقابل المال؟
- هناك بعض الأسئلة الأخرى التي يجب بحثها:

- الدخل - كيف ستقوم الحكومة بجمع المال؛ ما هي الضرائب الموجودة؟
- هل ضريبة الدخل تدريجية؟ أي، هل الذين يكسبون أكثر يدفعون أكثر؟
- النظر في الميزانية من منظور جنساني - على سبيل المثال، كيف تؤثر الضرائب على الرجال مقارنة بالنساء؟

موارد مفيدة

الاتحاد البرلماني الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، معهد البنك الدولي، ٢٠٠٤. البرلمان، الميزانية ونوع الجنس (http://www.ipu.org/PDF/publications/budget_en.pdf)

الشركاء العالميون الحوكمة، ٢٠١٤. أرني المال: تحسين الرقابة المالية (<http://www.gpgovernance.net/publication/paper-4-show-me-the-money/>)

تحدد الحكومة نوايا سياستها وكيف تعتزم توفير الموارد لها من خلال الميزانية السنوية. إن هذه من أهم الوثائق التي تنتجها الحكومة. كما أن الرقابة البرلمانية لها نفس القدر من الأهمية. قلة فقط من البرلمانات تتمتع بسلطة وضع الميزانية، ولكن الكثير منها قادرة على تعديل الميزانية أو رفضها، في حين أن بعض البرلمانات لا تملك أي سلطة على الإطلاق على الميزانية. بإمكان اللجان المواضيعية أيضا مراقبة ميزانية وإنفاق الوزارة المعنية، مما يجلب معارف وخبرات كبيرة للخدمات الخاصة.

ما الذي أحثه؟

- فهم عملية وضع الميزانية، بما في ذلك الجداول الزمنية والتواريخ الرئيسية
- فهم المفاهيم الرئيسية:
 - الدخل - كيف تجمع الحكومة الأموال
 - الإنفاق - كيف تنفق الحكومة الأموال
 - الفرق بين الإيرادات والنفقات الرأسمالية
 - الفروق بين الميزانيات والنفقات الفعلية
 - العجز - الفرق بين النفقات والدخل
 - الديون
 - الاقتراض
 - إدارة النقد

• مشورة وتحاليل الخبراء، حيثما كانت متاحة، بما في ذلك التحليل الجنساني؛ توفر بعض البرلمانات مكاتب للبحث في الميزانية

كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- النظر في القضايا التي تواجهها الحكومة في السنوات المالية المقبلة والمستقبلية:
 - هل هناك مسائل حرجة محددة تحتاج إلى تمويل، مثل التدخل العسكري، أو حالة طوارئ وطنية، أو ديون أو عجز يجب تسديدها؟

سنوية عن استعراض الميزانية وتوصياتها بشأن الوزارات المعنية. تسلط هذه التقارير الضوء على المجالات التي تنطوي على مشاكل في استخدام الوزارة للموارد وتقديم توصيات للتحسين. كما أنها تقارن ما تم وضعه في الخطة الاستراتيجية للإدارة مع ما يجري تحقيقه، وتنتظر في التناقضات بين الأهداف والأداء. على سبيل المثال، عندما أعلنت وزارة العدل والتطور الدستوري عن إنشاء محاكم مخصصة للجرائم الجنسية ولكنها لم تخصص ميزانية للمدعين العامين الإضافيين اللازمين، تمت الإشارة عن ذلك في تقرير استعراض الميزانية والتوصيات بهدف اتخاذ إجراءات.

يتعين على وزير المالية أن يقدم تقريراً إلى البرلمان بشأن كيفية معالجة مشروع قانون شعبة الإيرادات والميزانية الوطنية للتوصيات الواردة في تقارير استعراض الميزانية والتوصيات. وإذا لم يتم اتخاذ التوصيات في الحسبان، يجب على الوزير أن يشرح السبب.

يتيح القانون أيضاً للبرلمان إبداء الرأي حول الإطار المالي العام للحكومة. يجب على وزير المالية أن يقدم بيان سياسة الميزانية متوسطة الأجل قبل ثلاثة أشهر على الأقل من عرض الميزانية في البرلمان. وبالإضافة إلى مراجعة الإنفاق الحكومي الحالي، فإن البيان يعرض أولويات الإنفاق للسنوات الثلاث القادمة، ويتضمن إطاراً مالياً منقحاً متعدد السنوات. يحال بيان سياسة الميزانية متوسطة الأجل إلى اللجان المعنية بالتمويل والاعتمادات لكي تنظر في آثاره على إمكانيات نمو الاقتصاد في الأجل الطويل وتكفل التوازن المناسب بين الإيرادات والنفقات والاقتراض. وبعد عملية التدقيق هذه، بإمكان البرلمان أن يوصي بتعديل الإطار المالي عند تقديمه مع الميزانية الوطنية.

وبوجه عام، فقد منح القانون للبرلمان القدرة على مراقبة الميزانية. كما فتح المجال أمام المشاركة المدنية من خلال السماح للجان باستشارة الهيئات العامة ذات الصلة أثناء عملية التدقيق. والأهم من ذلك أن التشريع يهدف إلى تحديد مكان الرقابة على الميزانية في سياق الحالة الاقتصادية لجنوب أفريقيا كمجتمع غير متساو بشكل لا يمكن التسامح معه. والآن، بإمكان البرلمان أن يراقب الميزانية بطريقة تيسر الشمولية وتشجع التحول الاجتماعي واسع القاعدة.

المصدر: Joy Watson, 2016

المساهمة في صياغة الميزانية

يمكن للبرلمانات أن تشارك في عملية وضع الميزانية قبل عرض مشروع الميزانية على الغرفة البرلمانية للنظر فيها رسمياً. وتفيد نسبة كبيرة (٤٧ في المائة) من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأنها تجري مناقشة بشأن الأولويات والسياسات المالية قبل صياغة الميزانية. وتقوم بعض البرلمانات بإجراء مشاورات قبل وضع الميزانية من خلال لجانها المالية. ويمكن لهذه الجلسات العامة أن تحدد أولويات الجمهور وأن

تستخدمها البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية التي قام به الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإجراء الرقابة على الميزانية (أو عدم الرقابة عليها).

الرسم البياني ٢٣: الفرص المتاحة للبرلمان للمشاركة في الرقابة على الميزانية

يعقد نقاشاً حول الأولويات والسياسة الجبائية قبل صياغة الميزانية	■
يتلقى مشروع الميزانية ثلاثة أشهر على الأقل قبل الموافقة عليه	■
ينظر في مشروع الميزانية في لجنة أو أكثر	■
لديه نطان لضمان تحليل الأثر الجنساني على مشروع الميزانية	■
لديه سلطة غير مقيدة لتعديل الميزانية	■
يتلقى تحديثات منتظمة للنفقات والإيرادات أثناء السنة المالية	■
يتلقى تقارير مراجعة الحسابات من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات	■
له إجراءات واضحة لمراجعة تقارير المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات	■
له القدرة الداخلية للقيام بتحليل الميزانية	■

صفر ٢٠ ٤٠ ٦٠ ٨٠ ١٠٠

المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٣٧، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ١٠٠ برلماناً)

تتمتع بعض البرلمانات بسلطة راسخة لإجراء الرقابة على الميزانية، في حين يضطر البعض الآخر إلى الكفاح من أجل تأكيد سلطته. كان على برلمان جنوب أفريقيا أن ينتظر أكثر من عشرية بعد إقرار الدستور الحالي قبل أن يتمكن من إضفاء الطابع الرسمي على إجراءاته الرقابية (انظر الإطار ٢٢).

الإطار ٢٢: الرقابة البرلمانية على الميزانية في جنوب أفريقيا

ينص دستور جنوب أفريقيا لعام ١٩٩٦ على أن البرلمان يجب أن يسن قانوناً يضع إجراء لتعديل مشاريع القوانين المالية أمام البرلمان، إلا أن التشريع اللازم لم يصدر إلا بعد ١٢ عاماً. يعزى هذا التأخير جزئياً إلى الاختلافات في الآراء السياسية بشأن ما إذا كان ينبغي للبرلمان أن يؤدي دوراً في تعديل الميزانية ومدى صلاحياته. شكك البعض في امتلاك البرلمان للخبرة الفنية للمشاركة في الإدارة المالية. وأخيراً، وبعد جهود التعبئة الاجتماعية التي قامت بها حملة الميزانية الشعبية (وهي مجموعة من المنظمات غير الحكومية والنقابات)، تم إقرار قانون إجراءات تعديل القانون المالي والمسائل ذات الصلة في عام ٢٠٠٩.

يعزز هذا القانون بشكل كبير سلطات الرقابة المالية التي يتمتع بها البرلمان من خلال تنفيذ إجراء لفحص دقيق لميزانيات الإدارات الحكومية. وتقوم اللجان في الجمعية الوطنية الآن بإعداد تقارير

الإجرائية للبرلمان (نيوزيلندا)، أو في الممارسة والعرف (كندا، المملكة المتحدة)، أو في بعض أو كل مصادر القانون هذه. وفي معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعرض الميزانية قبل شهرين أو أربعة أشهر من بداية السنة المالية الجديدة. وفي بعض البلدان، يقتضي القانون اعتماد الميزانية السنوية قبل بداية السنة المالية الجديدة.^{١٦}

أفادت ٣٠ في المائة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بأن مشروع الميزانية يقدم إلى البرلمان ثلاثة أشهر على الأقل قبل الموعد النهائي للموافقة. ومع ذلك، في بعض البلدان تأخر الحكومة عرض الميزانية على البرلمان أو يفشل البرلمان في تخصيص وقت كاف لتحليله. وهذا يحد من مقدار الوقت المتاح لجلسات الاستماع العامة والمدخلات المقدمة من منظمات المجتمع المدني المتخصصة والاقتصاديين وغيرهم من الخبراء.

تعديل الميزانية

أشارت أقلية كبيرة (٤٢ في المائة) من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية إلى أن لديها "سلطة غير مقيدة لتعديل الميزانية"، ومع ذلك لو أخذت عينة كاملة من البرلمانات فقد يتقلص هذا العدد، وعندما لا تكون الخبرة ذات الصلة متاحة للبرلمان فإن هذه السلطة قد تكون حبرا على ورق. يمكن للبرلمانات التي لا تتمتع بسلطة مباشرة للتعديل أن تستخدم سلطتها في الموافقة على الميزانية لتشجيع التعديلات بطريقة غير مباشرة، ولا سيما عندما لا تفي الميزانيات بالأهداف التي حددها أصلا.

"لقد حددنا الصحة كقضية رئيسية، [وخاصة] وفيات الأمهات. اتخذنا قرارا في تقاريرنا بأن يستهدف هذا القطاع كل ثلاث أو أربع سنوات زيادة الرواتب وتعيين الأطباء وما إلى ذلك. وفي الجلسة الثانية، قلنا إننا لن نوافق على الميزانية حتى يتم التطرق إلى هذه المسألة. كان رئيس اللجنة من الحزب الحاكم، لذلك كان من المزعج جدا للحكومة أن عضوا من حزبها يطالب بهذا التعديل. وفي نهاية المطاف، أذعنت الحكومة".

ريبيكا كاداجا، رئيسة البرلمان، أوغندا

الرقابة على الحسابات العامة

إن الموافقة على قانون الميزانية لا ينهي عمل البرلمان في الإنفاق العام. على العكس من ذلك، فإنها تفتح فصلا جديدا من المسؤوليات عندما يتولى البرلمان زمام المبادرة في رصد الإنفاق الحكومي على مدار العام.

غير أن أقلية كبيرة من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية (٤٢ في المائة) تدعي أنها لا تتلقى تحديثات منتظمة عن النفقات والإيرادات خلال السنة المالية، مما يصعب إجراء تدقيق مستمر وطرح الأسئلة بشأن الإنفاق وفقا للأهداف المحددة.

تقترح بنودا للإيرادات والنفقات. ويضطلع المزيد من البرلمانات بدور في مرحلة الصياغة. على سبيل المثال، تستطيع اللجان التدقيق في ميزانيات وخطط الوزارات المعنية ومراجعة تقديراتها الرئيسية. التقديرات الرئيسية هي ما تتوقعه الحكومة من إنفاق في السنة المالية المقبلة، وهي موزعة حسب الإدارات والبرامج. قد يكون استعراض التقديرات راسخا في الخطة السنوية لعمل اللجنة وقد يشمل التدقيق في تخطيط البرامج. مثلا:

- ما هو تأثير البرنامج؟
- ما هو تحليل التكلفة / المنفعة للبرنامج؟
- كيف سيتم رصد الأداء؟
- ما هي الآثار الجسدية المترتبة على كل من أثر البرنامج والنفقات ذات الصلة؟

تجري بعض البرلمانات مناقشة قبل إعداد الميزانية ستة أشهر قبل السنة المالية الجديدة. تتركز المناقشات عادة حول بيان حكومي للبرلمان عن نوايا سياستها المالية وأهدافها وسقوف الإنفاق للعام المقبل.

دراسة الميزانية المقترحة

حالما تُقدم مشاريع الميزانية، ينتظر من البرلمان التدقيق فيها. وكما يبين الرسم البياني ٢٣، أكدت ٧٧ في المائة من البرلمانات في الردود على الدراسة الاستقصائية بأن مشاريع القوانين ترسل عادة إلى "لجنة أو أكثر" للمراجعة. هناك طرق مختلفة تستخدمها اللجان للرقابة على الميزانية. تطلب بعض البرلمانات من جميع اللجان الدائمة أن تستعرض جوانب الميزانية ذات الصلة وأن تقدم تقاريرها إلى لجنة مركزية للميزانية، في حين أنشأت لجان أخرى لجان مخصصة لاستعراض الميزانية.

"لقد شكلنا لجنة الميزانية التي تبحث في كيفية إنفاق الحكومة في السنوات الأخيرة وما تطلبه للعام القادم. هذه هي ميزانيتنا الثالثة. لجنة الميزانية لها سلطة تعديل مبالغ الإنفاق على بنود معينة. كما أن لديها القدرة على نقل الموارد من مجال إلى آخر، وهي اللجنة الوحيدة التي لديها تلك السلطة. ومن الأمور الجيدة في عملية لجنة الميزانية هذه أنها تشاركية. في بعض الأحيان، لا تنفق فلجاً إلى خبراء استشاريين خارجيين يقدمون مشورتهم. وحتى فيما يخص الضرائب، ندعو الناس إلى إخبارنا عن التأثير".

آن ماكيندا، رئيسة الجمعية الوطنية، جمهورية تنزانيا المتحدة

تشمل الشفافية المالية منح الوقت الكافي للبرلمان للتدقيق في مشروع الميزانية.^{١٥}

إن الفترة الزمنية المخصصة لاستعراض الميزانية قد تكون محددة إلى حد كبير في الدستور (الدانمرك، فنلندا، فرنسا، إسبانيا، جمهورية كوريا)، أو في التشريعات (الولايات المتحدة، ألمانيا، اليابان، السويد)، أو في القواعد

الإطار ٢٣: عوامل فعالية لجان الحسابات العامة

تتخصص لجان الحسابات العامة في الرقابة المالية بعد الإنفاق للتأكد من أن الإدارات الحكومية تنفق الأموال العامة بطريقة نزيهة وقانونية. وغالبا ما تساعد في هذه المهمة مؤسسات مراجعة الحسابات التي قد تكون مستقلة عن الحكومة وتقدم أعمالها مباشرة إلى لجنة الحسابات العامة. وللتأكيد على أن عملية المراجعة هذه مهمة برلمانية واضحة، ومستقلة تماما عن الحكومة، فإن لجنة الحسابات العامة يرأسها عادة نائب من أحزاب المعارضة.

تحدد الرابطة البرلمانية للكومنولث ومعهد البنك الدولي مجموعة من العوامل لتحسين فعالية لجان تقييم البرامج:

الحجم: يجب أن تكون لجنة الحسابات العامة صغيرة نسبيا.

السياسة: يجب أن يرأس اللجنة أحد أعضاء المعارضة.

الخبرة: يجب أن يكون رئيس اللجنة من كبار البرلمانيين.

مدة الخدمة: ينبغي تعيين اللجنة لولاية كاملة ومنحها موارد كافية.

القواعد: ينبغي أن تكون مهام اللجنة واختصاصاتها واضحة.

التواتر: يجب أن تجتمع اللجنة بشكل متكرر.

الانفتاح: يجب أن تكون جلسات لجنة الحسابات العامة مفتوحة للجمهور.

العلاقة مع المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات: ينبغي إحالة تقرير المراجع العام تلقائيا إلى لجنة الحسابات العامة، وينبغي أن يجتمع المراجع العام مع اللجنة لمراجعة النقاط الهامة للتقرير.

إعداد التقارير: ينبغي للجنة الحسابات العامة أن تصدر تقارير رسمية وموضوعية إلى البرلمان مرة في السنة الأقل.

الاستدامة: ينبغي للجنة الحسابات العامة أن تضع إجراء مع الحكومة لمتابعة نتائج تقاريرها.

المصدر: الرابطة البرلمانية للكومنولث ومعهد البنك الدولي، ٢٠٠٦. التدقيق المالي البرلماني: دور لجان الحسابات العامة

الموارد اللازمة لتحليل الميزانية

يتطلب تحليل الميزانية مهارة متخصصة. ويحتاج النواب إلى إدراك المفاهيم والأساليب المعنية. ينبغي أن يكون الموظفون البرلمانيون قادرين على تقديم تحليل دقيق لميزانيات الإدارات، لا سيما من منظور المساواة بين الجنسين ومنظور الفئات المهمشة اجتماعيا.

وبمراعاة ذلك، من الأهمية بمكان أن يتلقى الموظفون وأعضاء البرلمان تدريباً مناسباً. لكن، في حين أفادت ٦٥ في المائة من البرلمانات بأن لها القدرة الداخلية على إجراء تحليل الميزانية، فإن أقل من ٥٠ في المائة منها

”من الصعب جدا إجراء الرقابة على التسوية الفعلية للحسابات السنوية، لأن لدينا نفقات سنوية كحكومة ثم يتم إغلاق السجلات. وبالتالي، عندما تخرج الحسابات، يكون الوقت قد مر. لذا، من الصعب جدا إجراء الرقابة على ذلك. والرقابة على الحسابات تخضع لمراقبة الميزانية، مما يزيد من الصعوبة. ولأننا الآن في حزب المعارضة، ليس لدينا الحق في إجراء أي تغيير في الميزانية؛ هذا من صلاحيات الحزب الحاكم. فهذه صعوبة أخرى“.

شينامي نيشيمورا، عضو مجلس النواب، اليابان

عند التدقيق في الميزانية، من السهل أن ننسى أن الأرقام في بيان الميزانية تتعلق بالحياة الحقيقية. وكما يشير النواب من جيوتي، فإن فحص حسابات المستشفى، في هذه الحالة، شيء، ولكن زيارة المستشفى نفسه قد تكون طريقة أفضل لتقييم مدى استخدام الأموال بفعالية:

”لما خططنا للذهاب إلى المستشفى، كان هدفنا تحديد ما إذا تم التقيد بالميزانية المخصصة للمستشفى أو تجاوزها. ... كان الغرض التأكد من تحقيق الهدف. فلاحظنا أنه قد تم التقيد بحدود الميزانية، ولكن الاحتياجات كانت أكبر من التوقعات. كانت عملية المراقبة فعالة لأننا ذهبنا إلى عين المكان. لو لم نفعل لما لاحظنا ذلك“.

ديكا أحمد إلمي، وحسن سعيد غومانه، عضوي الجمعية الوطنية، جيوتي

يتعين على البرلمان والنواب إيلاء اهتماما كبيرا للتركيز في المقام الأول على الآثار والتنفيذ على المستوى الوطني من خلال عملهم الرقابي، وأن يميزوا بعناية بين ذلك ووظائف التمثيل، فقد يكون مفيدا تخصيص بعض الوقت لفحص الآثار ”على أرض الواقع“.

وما يساعد البرلمان بصفة حيوية على التدقيق في المال العام هو الاتصال بالمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، تقوم بهذه المهمة عادة لجنة الحسابات العامة أو ما يعادلها من لجان مراجعة الحسابات، (انظر الإطار ٢٣). العمل مع المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات بصفة وثيقة وسيلة هام جدا، يمكن البرلمان من الاستفادة من الخبرة التقنية الحيوية ومنع سوء الإدارة والفساد (انظر الفصل الخامس). على سبيل المثال:

”يدقق المراجع العام للحسابات في ترينيداد وتوباغو في الحسابات العامة لترينيداد وتوباغو (بما في ذلك حسابات المحكمة) سنويا، فضلا عن الحسابات والميزانيات العمومية والبيانات المالية لجميع مؤسسات الدولة ويقدمها إلى البرلمان. ثم تحال تقارير المراجع العام إلى لجنة الحسابات العامة أو لجنة حسابات المؤسسات العامة. يعمل المراجع العام بشكل وثيق مع لجان الحسابات العامة لمساعدتها عند فحص البيانات المالية المراجعة للهيئات العامة“.

مستندات خطية، البرلمان، ترينيداد وتوباغو

المستقلة تيسر إجراء الرقابة على الميزانية عن طريق تبسيط المعلومات ذات التقنية العالية، وإنتاج تحليل متخصص ورصد امتثال الحكومة للوائح المالية الوطنية والدولية.

”أنشأت الجمعية الوطنية مكتب الميزانية البرلماني لجمهورية صربيا في ١٣ نوفمبر ٢٠١٣ لدعم رقابة البرلمان على الحكومة. يساعد المكتب أعضاء البرلمان أثناء إجراءات الميزانية (من حيث تقديم آراء الخبراء والتحليلات والدراسات الموجزة في مختلف المجالات)، وفي عملية إعداد التقارير عن تنفيذ الميزانية. ويتمثل الهدف في نهاية المطاف في إنشاء خدمة خبراء مستقلة في الجمعية الوطنية توفر تحليلات وتقدم دعم الخبراء بشأن قضايا الميزانية والرقابة المالية، وتقدم المشورة والمعلومات وأنواع أخرى من الدعم إلى النواب“.

سلوبودان فوكادينوفيتش، مدرس مساعد، كلية الحقوق، جامعة الاتحاد، صربيا

أنشأ البرلمان الإيطالي مكتب الميزانية البرلماني في عام ٢٠١٤ لتحليل سياسة الاقتصاد الكلي التي تنتهجها الحكومة ورصدها وتوقعات المالية العامة ورصد الامتثال لقواعد الميزانية المحلية والأوروبية. يعمل المكتب على أساس برنامج عمل سنوي، ويقوم بإعداد التحليلات والتقارير بناء على طلب اللجان البرلمانية المسؤولة عن المالية العامة.^{١٧}

بالإضافة إلى توفير مجموعة كاملة من تحاليل الميزانية، تستطيع مكاتب الميزانية البرلمانية أن توفر التطوير المهني الذي يحتاجه البرلمانيون للاضطلاع بدورهم الرقابي بفعالية. ولكن، قد تجد العديد من البرلمانات الأصغر حجماً صعوبة في إنشاء مكتب متخصص بسبب نقص الموارد المالية والبشرية. وفي تلك الحالات، يصبح التعاون الملائم مع المنظمة الوطنية لمراجعة الحسابات هاما بصفة خاصة، وتبرز ضرورة الخبرة الخارجية، حيثما كان ذلك متاحا، لمساعدة البرلمان.

الميزنة التي تراعي الفوارق الجنسانية

إن ضمان استجابة الميزانية لاحتياجات جميع الناس، بمن فيهم النساء والرجال، جانب هام من جوانب تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الرقابة البرلمانية. فلا جدوى من تبسيط الجوانب التقنية لعملية وضع الميزانية إذا كان توزيع الموارد الوطنية غير كاف أو غير عادل. والواقع أن الغرض الأساسي من مشاركة البرلمان في مقترحات ميزانية الحكومة هو التفاوض على تسوية عادلة على الصعيد الوطني. إن تحليل الميزانية من منظور النوع الاجتماعي جزء أساسي من ضمان الإنصاف، من خلال تحديد الاحتياجات والمساهمات التي يقدمها الأفراد للاقتصاد، وقياس آثار سياسة الإنفاق الحكومي على الرجال والنساء، والفتيان والفتيات. وهذا يستدعي الحاجة إلى التدقيق في نتائج الميزانيات، ويسمح بتوزيع الإنفاق العام على نحو أفضل وأكثر كفاءة.^{١٨}

قدمت نوعا من التدريب في هذا الاختصاص (الاستبيان بشأن البرلمانات الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٣٦، ٢٠١٦).

”عندما عرضوا الميزانية، كان كل واحد بإمكانه دراسة الميزانية وطرح الأسئلة، وقد فعلنا ذلك. ثم تلقينا بعض التدريب فتعلمنا كيفية التدقيق في الميزانية وكيفية طرح أسئلة جيدة، وهذا ما نقوم به الآن“.

فيكتورين شيكونغو، عضو المجلس الوطني، ناميبيا

الإطار ٢٤: سلامة البيانات

تتطلب مراقبة جودة الحسابات العامة بيانات ذات نوعية. من المسلم به أن تحديد المشاكل ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية يتطلبان بيانات ذات نوعية، لذا فإن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتضمن مقصدا محددا لبناء القدرات الإحصائية الوطنية: ”تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والانتماء العرقي، والوضع كمهاجر، والإعاقة، والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠“ (المقصد ١٧،٨).

ولضمان سلامة البيانات، يجب على البرلمان مراقبة صحة البيانات التي يستخدمها والاتصال بالمكتب الإحصائي الوطني لضمان حصول اللجان على البيانات التي تليبي احتياجاتها. تشمل الأسئلة التي يجب وضعها في الاعتبار ما يلي:

- من الذي قدم البيانات؟ هل هو مصدر حسن السمعة وموثوق به؟
- كيف تم جمع البيانات؟ هل تم التحقق من المنهجية بصفة تجريبية من قبل هيئات أخرى (على سبيل المثال مكاتب إحصائية وطنية أخرى أو على مستويات أخرى من الحكومة)؟
- هل البيانات تمثل السكان؟ ما هي تقنيات أخذ العينات المستخدمة؟
- هل البيانات مصنفة حسب الجنس، والفئات العرقية والأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والعمر؟
- ما هي تكلفة إنتاج هذه البيانات؟ هل هناك تحديات وكيف يمكن تجاوزها؟

مكاتب الميزانية البرلمانية

في أعقاب الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، سعت بعض البرلمانات إلى زيادة قدرتها التحليلية بإنشاء مكتب الميزانية البرلماني أو وحدة بحث داخلية. تستطيع الوحدات المتخصصة الداخلية ومكاتب الميزانية البرلمانية

١٧ مستندات خطية لهذا التقرير، مجلس النواب، إيطاليا.

١٨ Quinn, 2009

يُمكن البرلمانات التي ليست لها ولاية رسمية لتطبيق الميزة المراعية للاعتبارات الجنسانية أن تطبق مبادئها. ولكي يحدث ذلك، يجب الحصول على دعم قادة البرلمان، الذين قد يكونوا قدوة لإحداث تغيير عام في السلوك (انظر أيضا الفصل الخامس). ومع ذلك، قد تستغرق بعض الوقت.

”لقد طالبنا بوضع ميزانية تراعي الفوارق بين الجنسين في البرلمان حتى تتمكن من تقييم هذه البرامج والسياسات، لمعرفة ما إذا كان لها أثر في الواقع وتساعد على تمكين للمرأة. وما حصلنا عليه هو نصف صفحة في الميزانية تقول إن الإنفاق العام على النساء بلغ ٢٠ في المائة، دون أي تفاصيل عن مصدر هذه الأرقام. أريد أن أعرف ما إذا كانت الحكومة تتحدث عن النساء اللاتي يعملن في القطاع العام أو القطاع الخاص، على سبيل المثال؟ وما هو المبلغ الإجمالي الذي أنفق على المرأة [في كل قطاع]؟“.

رولا الفراء، عضو مجلس النواب، الأردن

الإطار ٢٥: تحليل الأثر الجنساني في مشروع الميزانية في السويد

ظهرت فكرة إدماج منظور المساواة بين الجنسين في الميزانية الوطنية (الميزنة الجنسانية) في أواخر الثمانينات في السويد، ولكن لم تنتقل من مرحلة المشروع لتصبح جزءا من العمل العادي حتى عام ٢٠٠٤ عندما اعتمد البرلمان خطة مدتها ست سنوات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المكاتب الحكومية مع تركيز خاص على العمل المتعلق بالميزانية. وتشمل الميزنة الجنسانية ثلاثة مجالات مختلفة: الإدارة الاقتصادية والرقابة على الوكالات الحكومية، والمواد التي تستند إليها القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، والإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس كأداة هامة في السعي لتحقيق المساواة بين الجنسين. في السنوات الأولى، تركز العمل أولا وقبل كل شيء على جعل منظور المساواة بين الجنسين مرئيا في الإدارة المالية للوكالات العامة، وهو ما ينطوي على زيادة الوعي - من منظور المساواة بين الجنسين - بالصلة بين أهداف العمليات الحكومية وتمويلها، ونتائجها. وتضمنت خطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية الميزنة عددا من المؤشرات الرئيسية التي ينبغي متابعتها سنويا؛ على سبيل المثال، مدى تصنيف الإحصاءات في مشروع الميزانية حسب نوع الجنس (منذ عام ٢٠٠٣، تتضمن ميزانية الدولة مرفقا للمساواة بين الجنسين، يصف على وجه التحديد تخصيص الموارد الاقتصادية بين النساء والرجال)، وكما هدف في سياسات المساواة بين الجنسين تم تحديده في مختلف مجالات السياسة العامة، وكما عدد التحليلات التي أجريت بشأن المساواة بين الجنسين.

المصدر: مستندات خطية لهذا التقرير، برلمان السويد، ٢٠١٥.

وقد عرفت الميزنة المراعية للمنظور الجنساني بأنها: ”نهج يهدف إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في رسم السياسات الاقتصادية ويسعى إلى تحويل عملية الميزنة برمتها. لا تشير الميزنة الجنسانية إلى النفقات المخصصة للمرأة فحسب، بل تشير أيضا إلى تحليل الميزانية بكاملها من منظور جنساني، بما في ذلك الأمن والصحة والتعليم والأشغال العامة وما إلى ذلك، لضمان استيفاء المخصصات والآثار المترتبة على ذلك لاحتياجات الرجال والنساء.“^{١٩}

نسبة تفوق ٢٠ في المائة بقليل من البرلمانات التي شملتها الدراسة الاستقصائية أفادت بوجود نظام لضمان تحليل الأثر الجنساني لمشروع الميزانية.

”لقد تم إدخال الميزانية المراعية للاعتبارات الجنسانية في ديسمبر. ومن أجل اعتماد أي قانون، علينا أن نقرأه ثلاث مرات. يتم توضيح بيان الأثر الجنساني أثناء القراءة الأولى. ثم ترسل الميزانية إلى جميع الوكالات الحكومية مع توصياتنا التي يتعين عليها تنفيذها قبل القراءة الثانية. فعلى سبيل المثال، أوصينا بدفع أجرة للنساء اللواتي لديهن أطفال معوقون. سيحصلن على راتب وسيحصلن على معاش“.

إينورو ألتيبافا، عضو المجلس الأعلى، قيرغيزستان

”في الآونة الأخيرة، شرعت الحكومة الإسرائيلية في إضافة تحليل جنساني إلى قانون الميزانية نصف السنوي. ويضيف مركز البحوث والإعلام [التابع للكنيست] تحليلا نقديا لهذه البيانات إلى الوثائق التي يعدها لأعضاء البرلمان حول تشريع الميزانية“.

مستندات خطية، الكنيست، إسرائيل

ينبغي للبرلمانيين أن يضغطوا على الحكومات لوضع ميزانيات تراعي الفوارق بين الجنسين، وضمان انسجام مبدأ الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية في جميع مراحل دورة الميزانية، بدءا من إعداد ميزانيات الإدارات إلى التقييم والاستعراض.

أدرجت بعض البرلمانات الميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية في إطارها القانوني. ففي النمسا، على سبيل المثال، يمنح الدستور الاتحادي للبرلمان ولاية قانونية للميزنة المراعية للاعتبارات الجنسانية، ويلزم الحكومات الاتحادية والولاية والبلدية بمراعاة المساواة بين الجنسين في عملية الميزنة. بالإضافة إلى ذلك، أدخل قانون الميزانية الاتحادي لعام ٢٠١٣ تقييمات إلزامية للآثار الجنسانية في إطار عملية رئيسية لإصلاح عملية الميزنة.

٣-٥ الاستنتاجات

في معظم البرلمانات، توجد آليات وممارسات رقابية عديدة يمكن اختيارها. من الناحية النظرية على الأقل، هذه الأدوات متاحة للجميع. ومن الناحية العملية، قد تتفاوت فرص أعضاء البرلمان للمشاركة في الرقابة وفقا للحزب أو الأقدمية أو الخبرة أو الجنس. يحتاج النواب إلى التعرف على الطرق المختلفة لتنفيذ الرقابة في سياقات مختلفة. وعلى الرغم من أن لهما ميزات مختلفة، فإن الرقابة في الجلسات العامة والرقابة في اللجان غالبا ما تكونان متكاملتان. عادة ما تكون مخرجات لجنة التحقيق متاحة للاستخدام في المناقشة العامة أو كإشارات للسؤال الشفوي أو الخطي. وعلى نفس المنوال، فإن التحقيق الذي تقوم به اللجنة غالبا ما يكون متأصلا في مواضيع المناقشات العامة أو البيانات الوزارية - أو يمكن إحالة مسألة مباشرة إلى لجنة عن طريق الجلسة العامة.

بايجاز: الرقابة على الميزانية

إن اعتماد الميزانية أقدم وأقوى وظيفة برلمانية تشمل الرقابة. يحتاج البرلمان إلى تأكيد حقه في الرقابة على الإنفاق العام في جميع مراحل الدورة، بدءا من صياغة الميزانية، إلى الموافقة، والتنفيذ، والتقييم، والاستيفاء. كما أنه يحتاج إلى وقت كاف وخبرة للقيام باستفسارات مفصلة، وزيارات ميدانية، حيثما كان ذلك ملائما، الأمر الذي يمكنه من فهم الكيفية التي تؤثر بها الميزانيات على حياة الناس. ويمكن لمكاتب الميزانية البرلمانية، حيثما يكون ذلك عمليا، أن تساعد في توفير تحاليل متخصصة للميزانية وتدريب أعضاء البرلمان والموظفين. يطبق عدد متزايد من البرلمانات مبادئ الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، غير أن فوائدها والتقنيات المستخدمة في تنفيذها لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات الاستقصائية والرصد.

الفصل الرابع: حالات محددة للرقابة

القدرة: هل يملك البرلمان الموارد اللازمة، والموارد البشرية الكافية، وإمكانية الاطلاع على المعلومات المصنفة، والخبرة الفنية في مجال الأمن القومي؟

الموقف: هل لدى أعضاء البرلمان رغبة في مساءلة القطاع الأمني عن أعماله؟

المصدر: مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، ٢٠١٦

إن الفرضية الأساسية في مجال الأمن والاستخبارات هي أن الإعلان عن عمل الوكالتين في سياق نشاط رقابي برلماني بتفاصيل مماثلة لتلك المتعلقة بوزارة متخصصة أو وكالة عامة سيعرض الأمن القومي للخطر. بيد أن بعض البرلمانات، إدراكاً منها بخصوصية هذا المجال وأهميته، قد أدرجت هذه المسائل ضمن اختصاصها الرقابي الشامل، وشكّلت لجاناً مخصصة للاضطلاع بهذه المهمة.

الإطار ٢٧: اللجنة البرلمانية النرويجية المعنية بمراقبة الاستخبارات

اللجنة البرلمانية النرويجية المعنية بمراقبة الاستخبارات لجنة دائمة تتألف من سبعة أعضاء ينتخبهم البرلمان لمدة خمس سنوات، وهي مسؤولة عن الرقابة على جهاز أمن الشرطة، وجهاز أمن الدفاع، والاستخبارات العسكرية. وتتولى اللجنة مسؤولية الرقابة المستمرة على عمل هذه الأجهزة، وتحقق في الشكاوى. كما تبادر بالبت في مسائلها الخاصة، حسب الاقتضاء. ويتمثل هدف اللجنة الرئيسي في حماية أمن المواطن.

تقدم اللجنة تقارير سنوية إلى البرلمان. ولا يحق لها إصدار أوامر للأجهزة لاتخاذ إجراء محدد بشأن مسألة ما، ولا أن تتخذ قرارات تكون الأجهزة ملزمة بالامتثال لها. ومع ذلك، يجوز لها أن تبدي رأيها بشأن المسائل أو الحالات التي تحقق فيها في إطار واجباتها الرقابية، وأن تقدم توصيات إلى الأجهزة. وعلى سبيل المثال، قد توصي اللجنة بحذف معلومات تتعلق بشخص ما من سجلات الأجهزة، أو أن يُعاد النظر في قضية ما، أو وقف ممارسة أو إجراء. وقد تؤكد اللجنة، في تقاريرها المقدمة إلى البرلمان النرويجي بشأن أنشطة الرقابة، على حالات أو مشاكل مختلفة مرتبطة بخدمات اللجنة البرلمانية النرويجية لمراقبة الاستخبارات تعتبرها ذات صلة أو تستدعي الاهتمام في الوقت الحاضر.

وتزوّد تقارير اللجنة البرلمان النرويجي بالمعلومات الذي يحتاجها ليقرر ما إذا كانت التعديلات على التشريعات الحالية، أو التغييرات في الممارسة الحالية ضرورية. وتتوفر أيضاً تقارير خاصة للجنة باللغة الإنكليزية.

المصدر: اللجنة البرلمانية النرويجية لمراقبة الاستخبارات، ٢٠١٦
(https://eos-utvalget.no/english_1/)

يلقي هذا الفصل نظرة مواضيعية على ثلاثة مجالات تشكل تحديات محددة وتتطلب أنهما خاصة من البرلمان لتحقيق فعالية الرقابة. ويشير القطاع الأمني قضايا خاصة تنشأ عن الوصول إلى معلومات حساسة للغاية ومعالجتها بصورة آمنة. وتستدعي الرقابة على الالتزامات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان نهجاً شاملاً، حتى وإن كانت المسؤولية الرئيسية تقع في الغالب على لجنة واحدة ذات ولاية في مجال حقوق الإنسان. وتستدعي الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة نهجاً للتعميم داخل البرلمان بوصفه إحدى الوسائل لمعالجة قلة الموارد لدى العديد من البرلمانات المتوسطة والصغيرة، ولا سيما عند دعوتها لرصد أهداف متنوعة ومعقدة.

٤-١ القطاع الأمني

في العديد من مجالات السياسة الداخلية والخارجية، تتسم العلاقة بين الولاية الديمقراطية للحكومة وحق اللجنة الرقابية وواجبها في التحدي باستقرار نسبي، بيد أن بعض القطاعات متنازع عليها؛ وتواجه صعوبات كبيرة في التعامل. ويبرز القطاع الأمني في الطرف الآخر من المعادلة تحديات عديدة تواجه الرقابة البرلمانية عموماً.

الإطار ٢٦: إدارة القطاع الأمني

تعد إدارة القطاع الأمني نموذجاً جديداً نسبياً، إذ أنه حقق، منذ إنشائه في التسعينيات، تقدماً استثنائياً في الخطابين السياسي والأكاديمي. وقد عملت على توسيع نطاق العلاقات المدنية - العسكرية الضيق ليشمل القطاع الأمني بأكمله، بما في ذلك القوات المسلحة، والشرطة، وأجهزة الاستخبارات، وأمن الحدود، والشركات الأمنية الخاصة، والميليشيات. وإلى جانب القطاع الأمني نفسه، فقد ازدادت الحاجة أيضاً للمساءلة الديمقراطية، والسيطرة المدنية على القطاع الأمني لتشمل في الوقت الراهن جميع المؤسسات الإدارية والرقابية، مثل السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وأجهزة الرقابة المستقلة، والمجتمع المدني.

قدرة البرلمان على إدارة القطاع الأمني:

هناك تحديات معينة تواجه البرلمان بشأن الرقابة على القطاع الأمني. وتشمل هذه التحديات الحاجة للتعامل مع المعلومات المصنفة، والنقص المحتمل للخبرة الفنية في المسائل ذات الصلة بإدارة القطاع الأمني. يمكن تقييم قدرة البرلمان على إدارة القطاع الأمني من خلال المعايير الثلاثة التالية:

السلطة: هل يملك البرلمان سلطة قانونية ومجالاً لممارسة الرقابة على القطاع الأمني؟

يتعين على الحكومة الحفاظ على سرية أنشطتها على أساس مسؤوليتها عن الدفاع. وبالمثل، فإن لديها دوافع قوية للتأكد من أن نفاذ اللجنة إلى المعلومات يكون معتبراً. وكما هي الحال في أي قطاع آخر، فإن عمل أي لجنة أمنية مسيرة بشكل جيد من شأنه أن يطمئن الجمهور بأن المصلحة العريضة يجري النظر فيها فيما يُعتقد أنه بالضرورة عالم مغلق إلى حد كبير. وكلما تضاءلت قدرة منظمات التحقيق الأخرى، مثل وسائل الإعلام، في الحصول على المعلومات المصرح بها، كلما ازدادت أهمية حقوق البرلمان في الحصول عليها.

إن النقاش حول فعالية الرقابة المعقولة على لهيئات الأمن والاستخبارات وطبيعتها نقاش مستمر، مع الأخذ في الحسبان وجهات نظر مختلفة بشأن جدواها. ففي أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة، عكفت اللجنة الوطنية المعنية بالهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة ("لجنة ١١/٩") على مسألة الرقابة على دائرة الاستخبارات الأمريكية. وخلصت إلى وجود استياء واسع بين المشرعين حول سلطة الرقابة التي يتمتع بها الكونغرس، وأن رقابة الكونغرس على وكالات الاستخبارات كانت "مختلة". ومع أن اللجنة أقرت بوجود صعوبات جمة في تعزيز الرقابة، فإنها اعتبرت أن الاضطلاع بذلك يُعدّ أمراً حيوياً^١.

بإيجاز: القطاع الأمني

تشكل الرقابة على القطاع الأمني تحدياً خاصاً يتعلق بإمكانية نفاذ البرلمان إلى المعلومات السرية التي يحتاجها لإجراء تدقيق فعال مع الحفاظ على السرية. وقد أقرّ عدد متزايد من البرلمانات بأن هذا يشكل تحدياً يتعين التصدي له، وتستخدم مجموعة أساليب لضمان اضطلاع البرلمانات بدورها. ويجب أن يكون للجان المكلفة بالرقابة إطلاع كاف بالمسائل الأمنية والاستخباراتية لكي يكون عملها ذا جدوى، ولا سيما أن تنال تقاريرها ثقة الجمهور.

٤-٢ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان

يضطلع البرلمان بدور مهم في حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها، بما في ذلك من خلال وظيفته الرقابية. وفيما تتولى الحكومات مسؤولية ضمان تمتع جميع الأشخاص بالحقوق التي تكفلها الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، تكون البرلمانات مسؤولة عن الرقابة على الحكومات في الوفاء بهذه الالتزامات.

يوجد فرق بين أجهزة الرقابة التي أنشئت بموجب معاهدات حقوق الإنسان الأساسية التسع (انظر الإطار ٢٩)، والهيئات الناشئة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، مثل مجلس حقوق الإنسان، والاستعراض الدوري الشامل. تتولى هيئات ل خبراء مستقلين مرموقين متخصصين في تشريعات حقوق الإنسان رصد الالتزامات بموجب معاهدات حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. كما ترصد الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع

ويخضع مدى قدرة هذه اللجان على الخوض في المسائل التشغيلية لقيود، ولكن يجوز لها أن تبدي آرائها، وقد يُسمح لها بتقديم تقارير إلى البرلمان. وبذلك، يكون عمل اللجان الاستخباراتية مشابهاً لعمل لجان التدقيق البرلماني الأخرى.

بيد أن درجة موثوقية هذه التقارير وفائدتها العامة للبرلمان، بوصفها "منتجاً رقابياً"، تعتمد على درجة نفاذ اللجنة إلى الوكالات المعنية، كما تعتمد، في حالة تعامل اللجنة مع مسائل حساسة، على توافق الآراء بين الحكومة واللجنة على مدى كشف المعلومات، وإن كان هذا الأمر صعباً للغاية. وإذا كانت الحدود المتفق عليها للوصول إلى المعلومات مقيدة بشكل مفرط، فإن التقارير التي ستعدها اللجان ستفتقر للمصداقية، ويرجّح أن تهتز ثقة الجمهور في العملية الرقابية.

وقد وضع برلمان اليابان إجراءً خاصاً لمراقبة الحالات المحددة حيث تكون معلومة ما معينة بوصفها سرّاً من أسرار الدولة:

"لرصد إدارة الحكومة لنظام حماية الأسرار الخاصة بصفة مستمرة، تُنشأ في كلتا غرفتي البرلمان هيئة للرقابة والاستعراض للأسرار المعنية بصفة خاصة. وتحقق هتان الهيئتان في الظروف التي يتم فيها تصنيف المعلومات كأسرار معينة بصفة خاصة، أو إلغاء مثل هذا التصنيف، أو القيام بعمليات التصريح الأمني. كما تنظر الهيئتان في مدى ملاءمة القرارات التي يتخذها رؤساء الأجهزة الإدارية للاستجابة لطلبات البرلمان المتعلقة بالإفصاح عن الأسرار المعنية بصفة خاصة."

مستندات خطية، البرلمان الياباني

الإطار ٢٨: حدود تقديم التقارير في مجال الأمن والاستخبارات في المملكة المتحدة

"تقدم اللجنة تقريراً سنوياً إلى البرلمان عن أداء مهامها. وقد تصدر اللجنة أيضاً تقارير عن تحقيقات محددة. وقبل أن تنشر اللجنة تقاريرها، تُحذف أية مواد حساسة قد تضر بالأمن القومي. ويشار إلى ذلك في النص بعلامة (***)". وقد تطلب وكالات الاستخبارات والأمن حذف بعض المواد في التقرير إذا كان نشرها سيضر بعملها، مثلاً من خلال الكشف عن أهدافها أو أساليبها، أو مصادرها، أو قدراتها العملية. وتفحص اللجنة هذه الطلبات بدقة. ويتعين على الوكالات أن تبين بوضوح كيف يمكن لنشر هذه المواد المعنية أن يحدث ضرراً، قبل أن توافق اللجنة على حذفها. وتهدف اللجنة ضمان حذف أقل جزء ممكن من نص التقرير. وترى اللجنة أنه من المهم أن يكون البرلمان والجمهور قادرين على تحديد المواضيع التي كان يجب حذف المعلومات منها. ويعني ذلك أن التقرير المنشور هو النسخة نفسها المصنفة التي أرسلت إلى رئيس الوزراء (وإن تعرضت للحذف)؛"

المصدر: اللجنة البرلمانية للاستخبارات والأمن، المملكة المتحدة،

التقرير السنوي ٢٠١٥ - ٢٠١٦

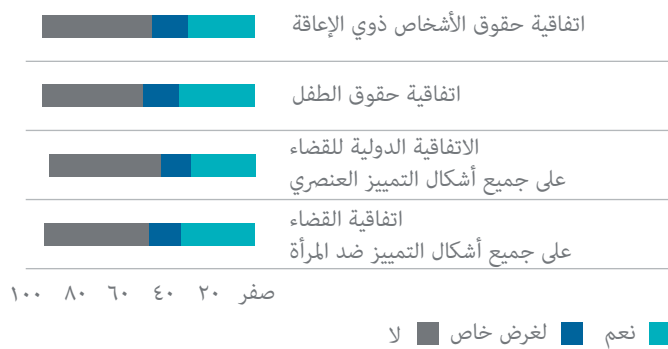
١ تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر، ٢٠٠٤، ٤١٩-٤٢٠.

اللجنة الخاصة بالقضاء على التمييز ضد المرأة	٢٠٠٢	١٩٨٤	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
اللجنة الخاصة بحقوق الطفل	٢٠٠٠	١٩٨٩	اتفاقية حقوق الطفل
اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين	٢٠١١	١٩٩٠	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال والمهاجرين وأفراد أسرهم
اللجنة الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٢٠٠٦	٢٠٠٦	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
اللجنة الخاصة بالاختفاء القسري		٢٠٠٦	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

توجد اللجان التي تتعامل صراحة مع حقوق الإنسان فيما لا يقل عن ١٠٨ برلماناً وطنياً. غير أن أقل من نصف الغرف البرلمانية الـ ١٠٣ التي قدمت بيانات من أجل هذا التقرير أشارت إلى وجود أي نوع من نظم رصد الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ومن بين الغرف البرلمانية التي لها مثل هذا النظام، يوصف النظام بأنه "ظرفي" في نحو ثلث الحالات. وتشير هذه النتائج إلى أنه يمكن للبرلمانات أن تحقق أداء أفضل بكثير في رصد التزامات الحكومات في مجال حقوق الإنسان.

الرسم البياني ٢٤: هل يملك البرلمان نظاماً للامتثال مع الالتزامات التالية؟



المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السؤال ٣٢، ٢٠١٦ (أساس السؤال: ٩٣ غرفة برلمانية)

للأمم المتحدة الالتزامات بموجب هذا المجلس. وتقدم الحكومات تقارير منتظمة وتمثل أمام ألبتي الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان لمناقشة التقدم المحرز. وتشير المبادئ التوجيهية للإبلاغ التي وضعتها الأمم المتحدة إلى ضرورة إدراج عمل البرلمان في تلك التقارير.^٢

ويوفر دليل البرلمانين إلى حقوق الإنسان^٣ إرشادات بشأن الكيفية التي تمكّن البرلمانين من استخدام أدوات الرقابة لرصد التزام الحكومات بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن بين الإجراءات الأخرى، يمكن للبرلمانين:

- ضمان إدراج أحكام حقوق الإنسان الدولية في القانون الوطني، وإن أمكن، منحها وضعاً دستورياً، وأن جميع القوانين الوطنية تمثل لهذه الأحكام
- التحقق من أن الحكومات قد وضعت إجراءات مؤسسية، وخصصت ميزانيات كافية وقدرات تقنية ملائمة للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان
- متابعة استجابات الحكومة لاستنتاجات آليات حقوق الإنسان أو توصياتها
- التحقق من وضع التعاون بين بلدهم وآليات الرصد التابعة للأمم المتحدة من خلال طلب معلومات من حكومتهم (ربما عن طريق الأسئلة البرلمانية)
- ضمان إبقاء البرلمان على اطلاع بأخر المستجدات بشأن عمل آليات الرصد، وإتاحة المعلومات ذات الصلة بصورة منتظمة.

الإطار ٢٩: هيئات حقوق الإنسان التوسع الأساسية القائمة على معاهدات

معاهدة حقوق الإنسان	سنة الاعتماد	سنة البروتوكول الاختياري	هيئة رصد المعاهدة
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	١٩٦٦	١٩٦٦ و ١٩٨٩	لجنة حقوق الإنسان
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٩٦٦	٢٠٠٨	اللجنة الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	١٩٦٥		اللجنة الخاصة للقضاء على التمييز العنصري
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٩٧٩	١٩٩٩	اللجنة الخاصة بجميع أشكال التمييز ضد المرأة

٢ الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، فقرة ٤٣ (أ).

٣ الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠١٧.

المشاركة البرلمانية في الاستعراض الدوري الشامل الذي يقوم به مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

يوظف مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، بموجب الاستعراض الدوري الشامل، بتقييم سجل حقوق الإنسان لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف تحسين أوضاع حقوق الإنسان على أرض الواقع. ويقدم الاستعراض الدوري الشامل توصيات محددة لكل دولة قيد الاستعراض.

وبهذا المعنى، فإن الاستعراض الدوري الشامل شكّل من أشكال الرقابة على الصعيد الدولي. ويجري استعراض كل بلد كل أربع سنوات ونصف على أساس تقرير تقدمه الدولة قيد الاستعراض وتقريرين يشملان معلومات تقدمها المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين واستنتاجات وتوصيات تقدمها آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة وهيئاتها.

وفي عام ٢٠١٤، أكد مجلس حقوق الإنسان صراحة على أنه ينبغي للدول، وفقاً لتشريعاتها الوطنية، أن "تعزز مشاركة البرلمانات في جميع مراحل عملية الاستعراض الدوري الشامل"، بما في ذلك تنفيذ التوصيات.^٥

الإطار ٣٠: مشاركة البرلمان المكسيكي (كونغرس الاتحاد) في عملية الاستعراض الدوري الشامل

خضعت المكسيك للاستعراض الدوري الشامل في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٣. وشارك البرلمان المكسيكي في كل مرحلة من مراحل العملية، لا سيما أثناء الاستعراض الثاني.

وخلال دورة الاستعراض الثانية، كان البرلمان جزءاً من الفريق العامل الذي أنشأته وزارة الخارجية لصياغة التقرير الوطني. وأعدت اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان في مجلس الشيوخ المكسيكي ومجلس النواب تقريراً عن الإصلاحات التشريعية لحقوق الإنسان التي نُفذت خلال السنوات الأربع السابقة، وطلب إليها تحديد التحديات الرئيسية والاحتياجات غير الملباة التي تحد من تمتع الكامل بحقوق الإنسان في المكسيك.

وكان البرلمانيون ضمن الوفد الوطني الرسمي الذي قدم التقرير لمجلس حقوق الإنسان في دورتي الاستعراض الدوري الشامل (ثلاثة أعضاء مجلس النواب في الدورة الأولى، وخمسة أعضاء مجلس النواب وستة أعضاء مجلس الشيوخ في الدورة الثانية). وتولت رئاسة لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشيوخ، السيناتورة أنجيليكا دي لا بينيا، الرد على الأسئلة التي طرحها الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل بشأن المسائل التشريعية خلال الاستعراض الثاني.

وفي الدورتين، شارك البرلمان في المشاورات لتحديد موقف المكسيك بشأن توصيات الفريق العامل واستنتاجاته. أما الدورة الثانية، فقد جرت في إطار الفريق العامل الذي أنشئ في بادئ الأمر لإعداد التقرير الوطني، بتنسيق من أمانة الداخلية ووزارة الخارجية.

وحققت متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل تقدماً كبيراً بشأن تشريعات حقوق الإنسان في المكسيك في السنوات الأخيرة، بما في ذلك اعتماد القانون العام بشأن حقوق الأطفال والمراهقين (ديسمبر ٢٠١٤) وإصلاح قانون القضاء العسكري (يونيو ٢٠١٤). وبالإضافة إلى ذلك، يناقش البرلمان قانوناً عاماً بشأن حالات الاختفاء القسري.

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ٢٠١٧، دليل البرلمانيين إلى حقوق الإنسان (<http://www.ipu.org/PDF/publications/hrights-en.pdf>)

المشاركة البرلمانية في أعمال لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

تتيح اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إطاراً شاملاً للنهوض بحقوق الإنسان المكفولة للمرأة والمساواة بين الرجل والمرأة. لذلك فإن هذه الاتفاقية، التي صادق عليها ١٨٩ دولة، تُعد التزاماً عالمياً، وتُعدّ بها البرلمانات الوطنية كافة.

وتنص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على آلية دورية للإبلاغ أمام هيئة رصد المعاهدات التابعة لها، وهي اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة التي تكفل رقابة دولية على أحكامها التي تُنفذ على الصعيد الوطني. وتوفر آلية الإبلاغ أيضاً فرصة للبرلمان للرقابة على إجراءات الحكومة التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين.

وقد أدرجت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، منذ ٢٠٠٨، فقرة خاصة في ملاحظاتها الختامية تدعو البرلمانات إلى متابعة توصياتها. كما شددت اللجنة بوجه خاص على "أهمية تعزيز الآلية الوطنية المعنية بالمساواة على مستوى البرلمان مثل اللجان المعنية بالمساواة بين الجنسين، والبعثات والمعلومات المتعلقة بالتحقيقات في قضايا العنف ضد المرأة، وتحسين التشريعات المتعلقة بالمساواة بين المرأة والرجل".^٦

وتشرف البرلمانات في بعض البلدان على إعداد تقارير قُطرية بشأن الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومتابعة استعراض التقارير القُطرية التي تقدمها لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وبذلك، يشارك البرلمان في وضع أولويات لتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني والرصد المنتظم للخطوات التي تتخذها البلدان لتحقيق المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، فإن نحو ثلث البرلمانات فقط تعلن أن لديها إجراءات منهجية لرصد الامتثال لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ومن الأمثلة عن فعالية أنشطة الرقابة التي يقوم بها، حلقة دراسية عُقدت في مايو ٢٠١٦ بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

^٦ بيان حول العلاقة بين لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والبرلمانيين، UN Doc E/CN.6/2010/CRP.2, Annex VI, para. 16

بايجاز: التزامات حقوق الإنسان الدولية

هناك العديد من الوسائل المتاحة للبرلمانات للمساهمة في رصد كيفية ترجمة آليات حقوق الإنسان الدولية إلى قوانين وممارسات وطنية، بما في ذلك من خلال الرقابة البرلمانية. فعلى سبيل المثال، توجد لدى العديد من البرلمانات لجان حقوق الإنسان، ولكن هذا لا يعني دائماً أنها تملك الإرادة والقدرة على رصد قيام الحكومة بتنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان رسداً منهجياً. وفي حالة عدم القيام بالرصد، من المهم أن يرتقي أعضاء البرلمان إلى مستوى التحدي المتمثل في الرقابة.

وتوصيات الاستعراض الدوري الشامل بشأن حقوق المرأة في ناميبيا، اشترك في تنظيمها الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان النامبي. وقد نظر المشاركون - الذين كان من بينهم أعضاء في البرلمان، ووزراء الشؤون الجنسانية والعدل، وممثلو المجتمع المدني ومكتب أمين المظالم - مجموعة من التوصيات لمتابعة الملاحظات الختامية للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ووافقوا عليها. وأدرجت توصيات الحلقة الدراسية البرلمانية لاحقاً في خطة العمل الوطنية بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٢٠١٦-٢٠٢٠) التي وضعتها وزارة الشؤون الجنسانية. ويشترك كبار الموظفين في مجلسي البرلمان في اللجنة الفنية التي تشرف على تنفيذ برنامج العمل.

نصائح لأعضاء البرلمان: مراقبة معايير ونواميس حقوق الإنسان الدولية

- مواكبة الجدول الزمني لتقديم التقارير لكل معاهدة صادقة عليها وعملية الاستعراض الدوري الشامل للمجلس.
- السؤال عن خطط الحكومة لتقديم تقريرها التالي:
 - من الذي سيشارك في صياغة التقرير؟
 - من سيستشار وما هي البيانات المستخدمة في تجميع التقرير؟
 - هل صدر التقرير في الوقت المناسب أم أنه تأخر (ولماذا)؟
 - هل تنوي الحكومة إشراك عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان، ولا سيما من اللجان البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان، للانضمام للوفد الوطني الذي سيقدّم تقريراً شفويّاً إلى أجهزة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة؟
- بعد مثول الحكومة أمام هيئة منشأة بموجب معاهدة، سل كيف تعتزم الحكومة الرد على الملاحظات الختامية ومعالجة أية توصيات.

موارد مفيدة

- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (<http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/Pages/TreatyBodies.aspx>)
- الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠٠٣. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبرتوكولها الاختياري: كتيب البرلمانيين (http://www.ipu.org/PDF/publications/cedaw_en.pdf)
- مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والبرلمانات الوطنية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (<http://ohchr.org/documents/HRBodies/CEDAW/Statements/Parliamentarians.pdf>)

لماذا يجب أن أشارك؟

وُثِّعت العديد من الدول على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وصدقت عليها. يستطيع أعضاء البرلمان التعرف على ما تقوم به الحكومة للوفاء بالتزاماتها بواسطة الأسئلة، وأعمال اللجان، ونتائج المناقشات. كما يمكن للبرلمانات أن تسأل الحكومات عن الملاحظات الختامية والتوصيات الصادرة عن كل هيئة من هيئات المعاهدات ومجلس حقوق الإنسان لضمان الوفاء بالتزامات أو، على الأقل، استهدافها.

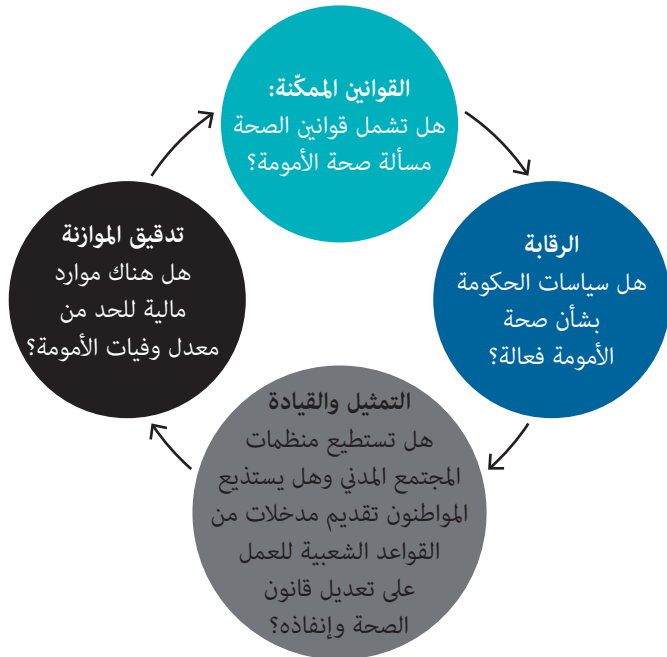
ما الذي أحتاجه؟

- نسخ من معاهدات حقوق الإنسان الأساسية وبرتوكولاتها الاختيارية، فضلاً عن معلومات عن كل هيئة من هيئات المعاهدات، ومجلس حقوق الإنسان
- أحدث تقرير عن الامتثال الحكومي والتقارير ذات الصلة التي أعدت عن بلدكم
- معلومات تكميلية من منظمات حقوق الإنسان والجامعات ومنظمات المجتمع المدني

كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- التأكد من وجود عملية لمراقبة الامتثال للتزامات الدولية في البرلمان الذي تنتمي إليه
 - هل هناك لجنة مخصصة (مثل لجنة حقوق الإنسان)؟
 - هل هناك وقت مخصص في الجلسة العامة لمناقشة كل عملية مصادقة محتملة على المعاهدات، بما في ذلك التحفظات المقترحة وامتثالها لموضوع المعاهدة والغرض منها؟
 - هل يتم رصد القوانين المقترحة للتأكد من امتثالها لكل معاهدة لحقوق الإنسان صادقة عليها (على سبيل المثال، من خلال تحليل الأثر؟)

الرسم البياني ٢٥: دور البرلمان في تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه



تعميم أهداف التنمية المستدامة في البرلمان

تكمن قوة أهداف التنمية المستدامة في اعترافها بأن القضايا التي تؤثر على التنمية المستدامة مترابطة، ويجب النظر فيها على نحو شامل. ويشجع ذلك مختلف السلطات على العمل معاً لتحقيق الأهداف التي سيُتفق عليها من خلال عملية تشاورية شاملة على الصعيد الوطني، دون أن يتخلف أحد عن الركب.

وعليه، فمن المأمول أن تخفف أهداف التنمية المستدامة من مشكلة قديمة في عملية صنع السياسات، وهي أن الحكومات والبرلمانات تميل إلى العمل في عزلة، ونجد أن هناك وزارة أو لجنة برلمانية معنية بالاقتصاد، وأخرى بالبيئة، وثالثة بالتجارة، وهكذا، لكن التنسيق بينها ضئيل جداً. ومن الواضح للغاية أنه لن يكون مناسباً تخصيص كل هدف لوزارة ما أو للجنة برلمانية ما، لأن جميع الأهداف مترابطة بشكل أو بآخر. وعلى نفس المنوال، هناك حاجة مستمرة إلى تعزيز الاتساق في السياسات العامة بين مجالات السياسة التي تبدو أن لا علاقة بينها (التجارة، والمالية، والتعاون الإقليمي، والسياسة النقدية، وما إلى ذلك).

تسند بعض البلدان مهام التنسيق الروتينية للوزارات الرئيسية مثل وزارة المالية للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطط التنمية الوطنية في جميع المجالات. وسيُتبع على البرلمانات أن تترجم هذا الأسلوب التنسيق في أي ترتيبات يجري وضعها. على سبيل المثال، سيكون من المهم أن تُشرك لجان الرقابة القطاعية في التدقيق في التقدم الذي تحرزه الحكومة، ولكن في الوقت نفسه، سيتعين على البرلمانات أن تضمن رصد جهود المراقبة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ككل، وتسجيلها والإبلاغ بشأنها. ويمكن للاستراتيجيات البرلمانية أن تهيئ مثل هذا المنبر لهذه العملية.

٣-٤ أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠

”إننا في رحلة، ستكون فيها السلطة التنفيذية هي القوة المحركة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لكن البرلمان أيضاً ينضم إلى هذه الرحلة. لا نريد أخذ الأمور من السلطة التنفيذية، لكننا نريد فقط أن يتفاهم البرلمان والحكومة طوال الرحلة“.

فيليام روجويولو غافوكا، عضو البرلمان، فيجي

تمثل أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر لبرنامج عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدها زعماء العالم في سبتمبر ٢٠١٥، التزاماً كبيراً قطعه بلدان العالم بالقضاء على الفقر.

تضطلع البرلمانات بدور مركزي في النهوض ببرنامج العمل هذا. ويمكنها أن تحدث تغييراً كبيراً نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال: ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى قوانين وطنية قابلة للإنفاذ تستجيب للأولويات الإنمائية القطرية وتتلاحم مع الأولويات الإنمائية لهذه الأقطار؛ ورصد تنفيذ هذه القوانين؛ والتأكد من أن الحكومة مسؤولة أمام الشعب عن التقدم الذي تحرزه البلاد نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

والنقطة الحاسمة هي أن يُنظر إلى أهداف التنمية المستدامة بوصفها إطاراً يضم مجموعة من الشواغل التي عملت عليها البرلمانات دائماً على الصعيد الوطني. وتمثل الخطوة الأولى في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إضفاء طابع محلي على الأهداف وإدماج الأهداف الوطنية في خطة التنمية الوطنية أو استراتيجية أهداف التنمية المستدامة. وتتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة سانحة للبرلمانات للمساهمة في تحقيق نتائج إنمائية أفضل لمواطنيها؛ فهي على العكس تماماً من عملية دولية نائية لا علاقة لها بالأولويات، والسياسات الوطنية.

على سبيل المثال، عند النظر في طرق معالجة المقصد ٣،٢ من أهداف التنمية المستدامة - العمل على الحد من الوفيات التي يمكن تجنبها بين الأطفال دون سن الخامسة - يجب على البلدان الأعضاء أولاً أن يضمنوا إدراج هذا الهدف ضمن خطة التنمية الوطنية للبلاد. ثم ينبغي أن يتخذوا إجراءات منتظمة ومستمرة بشأن التشريعات، والميزانيات، والرقابة وجبهات التمثيل لترجمة هذا الهدف إلى واقع. وقد ينطوي ذلك على ما يلي: طلب بيانات من المكتب الوطني للإحصاء، والتشاور مع منظمات المجتمع المدني بشأن التشريعات أو التعديلات المناسبة؛ وتوفير التمويل اللازم؛ وإجراء رقابة منتظمة على الحكومة، ولا سيما عن طريق الأسئلة البرلمانية، والنقاش، والأعمال التفصيلية التي تضطلع بها اللجان للتدقيق في التقدم المحرز والتحديات. يبين الرسم البياني ٢٥ كيفية تفاعل هذه المهام المختلفة.

اللجان ذات الصلة، لجنة الصحة، ولجنة التعليم، ولجنة البيئة، الخ. وفي الوقت نفسه، ستكون هناك حاجة لآلية تنسيق تعين البرلمان على رصد التقدم العام المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية وتوفير القيادة والوجهة للأنشطة البرلمانية بشأن أهداف التنمية المستدامة.

الإطار ٣٢: الدروس المستفادة من مشاركة البرلمان في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية

- ينبغي لكل برلمان أن ينظر ملياً في نظام لجانه وقواعدها، وينظر على أساس ظروفه (الوضع السياسي، ومستوى التنمية، والنظام الحزبي، والموارد البرلمانية) فيما إذا كانت هناك حاجة إلى إنشاء مجموعة أو لجنة أو هيئة أو آلية متخصصة تُعنى بالأهداف الإنمائية للألفية.
- يمكن أن تساعد مجموعة برلمانية معنية بالأهداف الإنمائية للألفية على زيادة الوعي بالأهداف الإنمائية للألفية بين أعضاء البرلمان.
- عقب الانتخابات، ينبغي للبرلمانات أن تضمن إلمام أعضاء البرلمان المنتخبين حديثاً بالأهداف الإنمائية للألفية.
- في جميع البلدان، حتى في البلدان التي يوجد فيها هيكل للأهداف الإنمائية للألفية، تضطلع اللجان القطاعية (على سبيل المثال، الصحة والتعليم والميزانية) بدور حاسم. يجب أن يشمل أي برنامج لتعزيز دور البرلمانات فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية هذه اللجان.
- في البلدان التي شملتها الدراسة، والتي تملك هياكل للأهداف الإنمائية للألفية، تكون هذه الهياكل مَدخلاً لمنظمات المجتمع المدني، والوكالات متعددة الأطراف الراغبة في العمل مع البرلمان بشأن الأهداف الإنمائية للألفية.
- يعتقد أعضاء البرلمان من أحزاب المعارضة أن وجود هيكل للأهداف الإنمائية للألفية يساعد على الحصول على المعلومات من السلطة التنفيذية، وذلك غالباً ما يكون مشكلة خاصة بالنسبة لهم.
- أعرب بعض أعضاء البرلمان عن مخاوفهم من أن تشكيل لجنة مخصصة للأهداف الإنمائية للألفية قد يؤدي إلى خلق "غيتو" أهداف إنمائية للألفية، بدلاً من اعتبار الأهداف الإنمائية للألفية قضية يجب أن يتصدى لها مجلس النواب بأكمله.
- تحتاج الهياكل البرلمانية إلى موارد كافية للاضطلاع بمهامها. وإذا رغب برلمان ما في إنشاء لجنة إضافية أو أكثر، يتعين عليه تقييم الموارد المتاحة لهذا الهيكل الجديد. وسيكون من الأهمية بالقدر نفسه تقييم الموارد المتاحة حالياً للجان مثل تلك المتعلقة بالتعليم، أو الصحة.

قدم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً للبرلمانات لتقييم الكيفية التي تُعَمَّم بها أهداف التنمية المستدامة ضمن هياكلها الحالية. ويقدم المقتطف التالي (انظر الإطار ٣١) من تقرير بعثة تقييم الاحتياجات إلى فيجي في يوليو ٢٠١٦ تحليلاً وتوصيات.

الإطار ٣١: تعميم أهداف التنمية المستدامة في برلمان فيجي

النتائج

يوفر نظام لجان البرلمان النشط في فيجي إطاراً مثالياً يمكّن الرقابة على إجراءات الحكومة بشأن أهداف التنمية المستدامة. وبما أن وزارة الاقتصاد تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنسيق خطة التنمية الوطنية، ينبغي أن يكون للجنة الدائمة المعنية بالشؤون الاقتصادية دوراً رئيساً في البرلمان للتدقيق بشأن تنفيذ الخطة. ومن الضروري، في الوقت نفسه، أن تنظر جميع اللجان الدائمة في مقاصد أهداف التنمية المستدامة لتقييم أداء القطاعات الحكومية في مجال تخصصها.

التوصيات

ينبغي أن تتولى اللجنة الدائمة للشؤون الاقتصادية المسؤولية الرئيسية عن التدقيق البرلماني في خطة التنمية الوطنية وتنسيقها في سائر القطاعات الحكومية، على أن تعقد اللجنة جلسة استماع مفتوحة مدتها ستة أشهر مع وزارة الاقتصاد في إطار عملية الرقابة. وينبغي أن تنظر هذه الجلسة العامة في مدى تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي على كل لجنة دائمة إجراء مراجعة سنوية للنتائج التي تحققها الحكومات في سائر المجالات القطاعية، والنظر في الأداء مقارنة بأهداف التنمية المستدامة ومقاصدها.

كما ينبغي تشكيل مجموعة تتألف من رؤساء اللجان، ونواب الرؤساء لقيادة العمل البرلماني بشأن أهداف التنمية المستدامة وضمان اتباع أسلوب تنسيقي في البرلمان للرقابة على إجراءات الحكومة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. ومن الممكن أن يصبح هذا الفريق التنسيقي "مناصراً" برلمانياً لأهداف التنمية المستدامة في المجتمع ككل في إطار أنشطة التوعية البرلمانية.

المصدر: تقرير بعثة الاتحاد البرلماني الدولي لتقييم الاحتياجات، ٢٠١٦

التعلم من الأهداف الإنمائية للألفية

إن الدروس التي استقتها البرلمانات التي شاركت في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٥ (انظر الإطار ٣٢) من شأنها أن تفيد العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتمثل أحد الدروس الرئيسية في أن إنشاء هياكل برلمانية جديدة، مثل لجنة مخصصة، قد يُثني لجان السياسات الأخرى عن المشاركة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (أو الأهداف الإنمائية للألفية). ومن المهم أن تستخدم البرلمانات موارد كل

- كم عدد الأسئلة البرلمانية التي تتضمن إشارة محددة إلى أهداف التنمية المستدامة؟
- كم عدد الاستفسارات التي تم إجراؤها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة؟

الجزء باء: التفكير في أثر جهودكم

إلى أي مدى يوظف البرلمان مراجعة ومناقشة التقارير المحلية أو غيرها من الوثائق ذات الصلة التي تصدرها الحكومة ويتخذ قرارات بشأنها حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة و/أو خطط التنمية المستدامة الوطنية؟

- هل شارك البرلمان في إعداد أي تقارير محلية؟
- هل أُحيلت هذه التقارير إلى لجنة برلمانية لمزيد من النقاش؟
- كيف تُدرج توصيات البرلمان بشأن أهداف التنمية المستدامة و/أو المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في إجراءات سياسات الحكومة؟

إلى أي مدى يستطيع البرلمان ضمان متابعة التوصيات المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الهيئات العالمية، أي المنتدى السياسي الرفيع المستوى؟

- هل تُقدم التقارير إلى آليات الرصد الدولية وتُنقش في جلسات البرلمان العامة؟
- هل تُحال هذه التقارير إلى لجنة برلمانية (مثل لجنة الشؤون الخارجية، أو اللجان القطاعية ذات الصلة) للنظر فيها بشكل أكثر تفصيلاً؟
- عندما تقدم الهيئات الدولية توصيات إلى الحكومة بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، هل تُقدم إلى البرلمان لاستعراضها ومناقشتها و/أو اتخاذ إجراء بشأنها؟

إلى أي مدى يمكن للبرلمان أن يشرع في إجراء تحقيقاته الخاصة في القضايا المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

- هل تبادر السلطة بالتحقيقات المستخدمة فعلياً لفحص مسائل بشأن تنفيذ الحكومة لبرامج أو سياسات تتعلق بأهداف التنمية المستدامة؟
- هل تُجري هذه التحقيقات البرلمانية علناً مع الجمهور أو مع خبراء خارجيين للاستفادة من ملاحظاتهم بشأن مسائل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على أرض الواقع؟
- هل يتم إعداد تقارير رسمية بعد إتمام هذه التحقيقات؟ إن كان الأمر كذلك، هل هناك حاجة لأن تكون التقارير علنية؟ هل يتم الإعلان عن هذه التقارير في الواقع (على سبيل المثال، في المكتبة البرلمانية، أو على الموقع الإلكتروني للبرلمان)؟

- لم تُقدم تقارير قُطرية عن الأهداف الإنمائية للألفية في البرلمانات التي شملتها الدراسة، ولم تجر مناقشات في هذه البرلمانات بشأن الأهداف التي التزمت بها البلدان. وتُعدّ المساءلة الدولية المتبادلة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية بالتأكيد نقطة إضافية، ولكن فقط إذا كانت كل حكومة على حدة تحترم الحاجة إلى المساءلة الوطنية قبل اللجوء إلى الساحة الدولية.

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٠. دراسة تحليلية للآليات البرلمانية بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (<http://www.ipu.org/plz-e/mdg10/dr-study.pdf>)

تقييم مدى جاهزية البرلمان لأهداف التنمية المستدامة

يُطرح ثراء إطار أهداف التنمية المستدامة مسألة كيفية تمكين البرلمانات من تعميم أهداف التنمية المستدامة عبر الهيكل الحالي للجان القطاعية، أو اللجان المواضيعية، بغية مساءلة الحكومة على نحو فعّال.

في الغالب، ليست البرلمانات معتادة على النهوض بهذا المستوى الرفيع من التكامل والاتساق. وسيحتاج كل برلمان إلى إجراء تقييم داخلي لجاهزيته للمضي قدماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومن هناك تحديد أفضل طريقة للسير للأمام. والمطلوب في المقام الأول هو استعراض هيكل اللجان، وجميع العمليات ذات الصلة، بغية تعميم الأهداف الجديدة بفعالية أكبر.

تتيح مجموعة أدوات التقييم الذاتي للاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والكتيب الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، أطراً لتقييم قدرة البرلمانات على التعامل مع أهداف التنمية المستدامة وتقديم رؤى وأمثلة عن الكيفية التي يمكن بها للبرلمانات أداء دورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتعميمها في عملياتها.^٧

الإطار ٣٣: أسئلة لتقييم مشاركة البرلمان في إنجاز أهداف التنمية المستدامة

الجزء ألف: تحديد خط الأساس

هل أعدت الدولة تقريراً وطنياً عن التقدم الذي أحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

هل شاركت الدولة في آليات استعراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتلقت توصيات دولية بشأن اتخاذ مزيد من الإجراءات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟

وخلال الاثني عشرة شهراً الماضية:

- كم عدد جلسات الاستماع كرّستها اللجان لأهداف التنمية المستدامة؟

^٧ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الإسلامي للتنمية والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ٢٠١٧.

الرقابة على التقارير المرحلية الوطنية بشأن أهداف التنمية المستدامة

يمكن أن تكون التقارير الطوعية، التي تُدعى البلدان لتقديمها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى^٨ المعني بالتنمية المستدامة في الأمم المتحدة، مدخلاً مهماً للبرلمانات لممارسة الرقابة على التقدم الذي تحرزه البلدان بشأن أهداف التنمية المستدامة. وكما هي الحال بالنسبة للاستعراض الدوري الشامل وعمليات الرصد الدولية الأخرى، فمن المهم أن تشارك البرلمانات في إعداد تقارير مرحلية، وأن تكون ضمن الوفد الذي يقدم التقرير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لاستجواب الحكومة بشأن الكيفية التي تعتمد الاستجابة بها لمعالجة أي قصور، ومتابعة التوصيات التي تقدم إثر الاستعراض. لا تشير الدلائل الأولية من التقارير التي قدمت إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى حتى الآن إلى مشاركة كبيرة للبرلمان في البلدان المعنية.

أمثلة على مشاركة البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

بينما لا تزال أهداف التنمية المستدامة حديثة نسبياً، فقد اتخذت العديد من البرلمانات إجراءات لاعتماد آليات للرقابة.

الإطار ٣٥: أمثلة على مشاركة البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

- باكستان: في فبراير ٢٠١٦، أنشأ البرلمان أمانة معنية بأهداف التنمية المستدامة لتقديم مساعدة فنية للبرلمانيين لتحقيق رقابة فعالة، ومعالجة الثغرات التشريعية، وضمان حقوق الناخبين.
- سيراليون: ربطت أهداف التنمية المستدامة بالركائز الثمانية لخطة البلد من أجل الازدهار، وورقته استراتيجية الحد من الفقر، تماشياً مع كل فئة من فئات الإنفاق في الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٦.
- ترينيداد وتوباغو: أنشأ البرلمان لجنة مشتركة جديدة تُعنى بالبيئة والتنمية المستدامة.
- زامبيا: شكّل أعضاء البرلمان مجموعة معنية بأهداف التنمية المستدامة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، حقائق سريعة: البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة

(http://www.agora-parl.org/sites/default/files/june_2016._fast_facts_-_sdgs_and_parliaments.pdf)

على سبيل المثال، قدّم برلمان جورجيا، في عام ٢٠١٥، بدعم من الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أول برنامج عمل لاستراتيجية متعددة السنوات للجان البرلمانية. ومن خلال المشاركة النشطة لأعضاء اللجنة والموظفين وبالتشاور مع ممثلي الحكومة والمجتمع المدني، تيسّر

• ما مدى فعالية البرلمان في الضغط على الحكومة و/ أو جهات التنسيق المعنية بأهداف التنمية المستدامة لمراعاة توصيات هذه التحقيقات؟

إما مدى فعالية الرصد البرلماني للسياسة الإنمائية للحكومة، سواء بوصفها جهات مانحة أو متلقيّة للمساعدة الإنمائية الخارجية؟

• هل تُقدّم إلى البرلمان تقارير سنوية عن مصروفات أو عائدات المساعدة الإنمائية الخارجية للنظر فيها في جلسة عامة أو في اللجان؟

ما مدى فعالية الرصد البرلماني لتفاعلات الحكومة مع الشركاء الإنمائيين الدوليين (مثل المانحين على صعيد ثنائي، والهيئات الإقليمية، والمنظمات المتعددة الأطراف)؟

- هل يتعين على الحكومة تقديم معلومات للبرلمان عن البرامج والمشروعات والأنشطة التي يدعمها الشركاء الإنمائيون الدوليون؟
- هل يُدعى الشركاء الإنمائيون الدوليون لإفادة البرلمان، أو لجانه، على المسائل ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة؟

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٧، البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة: مجموعة أدوات التقييم الذاتي (<http://www.ipu.org/pdf/publications/sdg-toolkit-e.pdf>)

كما تمت الإشارة إليه، إن إحدى الخطوات الرئيسة التي اتخذت نحو الأمام في إطار أهداف التنمية المستدامة هي الإقرار بضرورة وجود مؤسسات قوية لتحقيق الأهداف الإنمائية، بغض النظر عن مجالات السياسات العامة. تم تثبيت ذلك في المقصد ١٦,٦ والمقصد ١٦,٧ من أهداف التنمية المستدامة.

الإطار ٣٤: الغايات المندرجة في إطار أهداف التنمية المستدامة المتعلقة مباشرة بمؤسسة البرلمان

الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

• الغاية ١٦,٦: إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

• الغاية ١٦,٧: ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وشمولي على جميع المستويات

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، ٢٠١٥. تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨ الاستعراضات الوطنية الطوعية، المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة (<http://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/>).

من أجل تنفيذها يتيحان فرصة سانحة أخرى وهامة للبرلمانات في دورهما الإثمائي الراهن لمقارنة الممارسات العالمية الجيدة، وحيثما كان ذلك ضرورياً لتفعيل جميع إجراءاتها من خلال الاعتماد على هذه الممارسة.

بايجاز: أهداف التنمية المستدامة وخطة عام ٢٠٣٠

تشمل أهداف التنمية المستدامة مقاصد تتصل تقريباً بكل إدارة حكومية. ويجعل هذا من الصعب على البرلمانات أن تراقب تنفيذها بطريقة متكاملة. وسيكون من الضروري رصد الأساليب التي تتخذها البرلمانات لمراقبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتحديد الأمثلة الناجحة وتبادلها. وتتناول مقاصد أهداف التنمية المستدامة البرلمانات نفسها في إطار الهدف ١٦ بشأن المؤسسات القوية، مما يتيح فرصة لاستعراض أداء البرلمان وتعزيزه.

٤-٤ الاستنتاجات

إن أهداف الرقابة وآلياتها مواضيع شاملة ومحددة تتطلب تفسيراً خاصاً للمبادئ العامة وتطبيقها. تكشف الحالات الثلاث التي يتناولها هذا الفصل عن تحديات متميزة. والأمر متروك للبرلمانات لإثبات براعتها في تكييف أدوات الرقابة الخاصة بها وتطويرها للتصدي لهذه التحديات.

خطط العمل نهجاً مهيكلًا لعمل اللجان وتحسين فعالية أداء الرقابة على اللجان وكفاءتها. وقد وُسِّع نطاق برامج عمل اللجان بحيث تأخذ في الحسبان أهداف التنمية المستدامة. وقد أدرجت اللجان المعنية بالرعاية الصحية والمسائل الاجتماعية، وحماية البيئة والموارد الطبيعية، والزراعة بنداً خاصاً في خطط عملها للدلالة على هدف التنمية المستدامة ذا الصلة في نطاق مسؤولياتها مع مقاصد ومؤشرات وطنية. ويساعد هذا الأسلوب على زيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين أعضاء اللجان وموظفيها، كما يضع روابط مع الأولويات الوطنية، ويعزز فهم دور أهداف التنمية المستدامة في دعم الإصلاحات على الصعيد الوطني.

من السابق لأوانه تحديد أي أسلوب - أو مجموعة من الأساليب - من شأنه أن يكون أكثر فعالية. ومع ذلك، يمكن طرح عدد من الملاحظات حتى في هذه المرحلة وبدرجة معقولة من الثقة. أولاً، بات دور البرلمانات في تحقيق الأهداف الإنمائية الآن معروفاً: إذ يقرُّ المقصدان ١٦,٦ و١٦,٧ من أهداف التنمية المستدامة بالحاجة لمؤسسات فعالة، وخاضعة للمساءلة، وشفافة لضمان اتخاذ قرارات مستجيبة وشاملة وتشاركية وتمثيلية. ثانياً، إن إدراج رصد التقدم المحرز نحو تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة ضمن الرقابة البرلمانية من المرجح أن يؤدي إلى تحسين التنفيذ العام - لأنه أكثر شفافية، وخضوعاً للمساءلة. وأخيراً، فإن بزوغ أهداف التنمية المستدامة، والحاجة إلى الاضطلاع بدور فعّال في الشراكة

الفصل الخامس: شبكة العلاقات الرقابية

من البيئة العامة التي يعمل فيها أعضاء البرلمان. ويمكنها أن تزود أعضاء البرلمان بالمعلومات التي قد يجدونها مفيدة في أعمالهم الرقابية، كما أنها قد تخلق حوافز لأعضاء البرلمان لتناول بعض القضايا في البرلمان.

الإطار ٣٦: التفاعلات الرسمية وغير الرسمية في شبكة الجهات الفاعلة الرقابية

العلاقة الرقابية	أمثلة للتفاعلات الرسمية	أمثلة للتفاعلات غير الرسمية
المؤسسات الرقابية الخارجية	تقديم التقارير وإعداد توصيات، وتقديم أدلة	تقديم إفادات ومعلومات أخرى لأعضاء البرلمان وموظفيه
الحكومة	تقديم التقارير، ورد على الأسئلة، وتقديم الأدلة، الخ.	أعضاء البرلمان "يتواصلون" مع الوزير تبادل المعلومات مع المسؤولين في الإدارة
الإعلام	تقديم التقارير عن الأنشطة البرلمانية	الضغط على أعضاء البرلمان لاتخاذ إجراءات بشأن القضايا تقديم «إقرار» غير رسمي للحكومة في شكل عرض للجمهور
منظمات المجتمع المدني	تقديم بيانات وأدلة عن تحقيقات برلمانية	الضغط على أعضاء البرلمان لاتخاذ إجراءات بشأن القضايا جلب انتباه أعضاء البرلمان إلى المشاكل
المجموعات المهنية	تقديم بيانات وتقديم أدلة عن تحقيقات برلمانية	الضغط على أعضاء البرلمان لاتخاذ إجراءات بشأن القضايا تقديم المعلومات إلى أعضاء البرلمان
وسائل التواصل الاجتماعي		تقديم مساهمات للجنة الاستفسارات، واقتراحات لأسئلة برلمانية تبادل وجهات النظر مع أعضاء البرلمان

إن للبرلمان دوراً رقابياً فريداً، ولكنه لا يقوم بمحاسبة الحكومة بمفرده. ويُعدُّ بناء علاقات مع الهيئات الأخرى التي لها مصلحة في الرقابة على الحكومة أحد مفاتيح الرقابة البرلمانية الفاعلة. وتستند هذه العلاقات إلى مجموعة من التفاعلات الرسمية وغير الرسمية.

وتتفاوت الكيفية التي تتعامل بها البرلمانات ويتعامل بها البرلمانيون مع هذه الهيئات بشكل كبير. وعندما تكون الصلات ضعيفة و/أو عدائية، تتضاءل فرص الرقابة الفاعلة. وحيثما تكون العلاقات متينة ويعزز بعضها البعض، فإن شركاء الرقابة هؤلاء يقدمون الموارد والجهود التي يمكن أن تساعد على رفع العديد من التحديات التي دُكرت في الفصول السابقة.

١-٥ الأساليب الرقابية الرسمية وغير الرسمية

من بين النتائج الرئيسة التي توصل إليها البحث الذي أجري في إطار هذا التقرير، اعتماد البرلمانيين، إلى حد كبير، على ممارسات الرقابة غير الرسمية من أجل "إنجاز الأمور". وتشمل الممارسات غير الرسمية طائفة واسعة من الأنشطة التي لا تشكل جزءاً من آليات الرقابة الرسمية المنصوص عليها في النظام الداخلي. والممارسات غير الرسمية لها أعراض مختلفة عديدة بالنسبة لأعضاء البرلمان والبرلمان ذاته، وفي حين أنها لا تركز بأي شكل من الأشكال على الرقابة، إلا أنها قد تتضمن بُعداً رقابياً.

تمكّن الممارسات غير الرسمية البرلمانيين (ولاسيما الذين ينتمون إلى الحزب أو الأحزاب الحاكمة) من إجراء الرقابة دون أن يظهروا للعلن أنهم منتقدين بشكل مفرط. كما أنها تسمح لأعضاء البرلمان بالعمل معاً عبر الخطوط السياسية في القضايا ذات الاهتمام المشترك. وتشير المقابلات التي أجريت في إطار البحث مع البرلمانيين إلى أنهم قد يلجأون إلى الرقابة غير الرسمية عندما يُحرمن من الأدوات الرسمية أو عندما لا يثقون في فعالية الممارسات الرسمية.

وفي بعض السياقات السياسية حيث تكون أدوات الرقابة الرسمية (مثل مساءلة الوزراء، استفسارات اللجان، الخ) التي تنصّ عليها التشريعات والقواعد الإجرائية غير فعالة، قد يكون الخيار غير الرسمي هو الخيار الأفضل، أو حتى الخيار الوحيد. فالممارسات غير الرسمية هي إلى حد ما مجرد حقيقة في الحياة السياسية - يرغب البرلمانيون في استخدام كل الوسائل المتاحة لتحقيق أهدافهم. غير أن استخدام الممارسات غير الرسمية بصورة مكثفة قد يكشف أيضاً عن وجود خلل في عمليات الرقابة الرسمية، مما يدعو البرلمانات إلى النظر في العقبات التي يمكن تذليلها.

يحدد الإطار ٣٦ الوسائل الرسمية وغير الرسمية التي يتفاعل من خلالها البرلمانيون عادة مع شركاء الرقابة الخارجية. وسوف ننظر بشيء من التفصيل في كل من هذه الأنماط من التنظيم. تشكل هذه التفاعلات جزءاً

بايجاز: الأساليب الرقابية الرسمية وغير الرسمية

يستخدم أعضاء البرلمان عادة مجموعة من الأساليب الرقابية الرسمية وغير الرسمية في تفاعلهم مع شركاء الرقابة الداخليين والخارجيين. ويمكن أن تكون الممارسات غير الرسمية ذات قيمة كبيرة في "إنجاز الأشياء"، بيد أن استخدامها المفرط قد يوحى إلى وجود أوجه قصور في آليات الرقابة الرسمية في البرلمان.

كما يتفاوت عدد الموظفين وكفاءتهم المهنية في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. ففي العديد من البلدان النامية، تكون محدودة العدد وغيرها من القيود سبباً في تأخير إعداد تقارير المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. يشير العرض الذي قدمته المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في إطار هذا التقرير إلى أن بناء قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات "شرط مسبق أساسي" لتوفير معلومات مستقلة لتعزيز شفافية الإجراءات الحكومية والمساءلة عليها.

وأخيراً، تختلف وكالات مراجعة الحسابات من حيث نطاق مسؤولياتها: إلى أي مدى يستطيع عملها أن يدعم الملاحقات القضائية على المخالفات المالية، وإلى أي مدى انتقلت مسؤوليات مراجعة الحسابات من التدقيق المالي إلى مراجعة البرامج. ومن الجدير بالملاحظة أن مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة غير اسمه إلى مكتب المساءلة الحكومية اعترافاً بتحويله من وكالة مراجعة إلى وكالة تضطلع أيضاً بتقييم فعالية الأداء الحكومي.

وتختلف أيضاً فائدة العلاقة بين البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات اختلافاً كبيراً. في بعض الحالات المتطرفة، تتلقى اللجان تقارير مراجعة الحسابات لا تستطيع فهمها، أو قد تكون عديمة الجدوى لأن صلاحيتها انتهت، ولديها وقت محدود جداً ومساعدة محدودة جداً لكي تفهمها، بحيث أن النتائج أصبحت عديمة المنفعة للحكومة. وعلى العكس من ذلك، توجد علاقات مثمرة تقوم فيها مؤسسات المراجعة المرموقة بإبلاغ اللجان بجودة الإدارة المالية في جميع مجالات الحكومة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى الاهتمام، وتقديم الدعم الكافي للجان.

تقع على عاتق البرلمانات مسؤولية استعراض تقارير مراجعي الحسابات والاستفادة منها. ويعرض الرسم البياني ٢٦ ردود البرلمانات بشأن انتظام التقارير الواردة من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، ووجود إجراءات لاستعراض تلك التقارير.

الرسم البياني ٢٦: تعامل البرلمان مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

يتلقى تقارير من
المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات
لديه إجراءات معروفة
لمراجعة التقارير المقدمة من
المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

صفر ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠ ١٠٠

المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، السؤال ٢٧ (أساس السؤال: ١٠٠ غرفة برلمانية)

وتشير بيانات الاستبيان إلى أن الغالبية العظمى من البرلمانات (٩٠ في المائة) تتلقى تقارير من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. بيد أن نسبة مئوية أقل بكثير (٦٦ في المائة) تشير إلى وجود إجراءات واضحة لاستعراض التقارير. ويدل ذلك على وجود مجالاً للتحسين. ويشير الرد على الاستبيان الوارد من تونس إلى أن ذلك قد أخذ بالفعل في الحسبان:

٢-٥ المؤسسات الرقابية الخارجية

"نعتزم بدء تعاون مع ديوان المحاسبة لضمان امتداد الرقابة البرلمانية على تنفيذ الميزانية إلى توزيع المشاريع، والطريقة التي تنفذ بها لتحديد أي انحراف، أو تأخير، أو تجاوزات في الميزانية لنتمكن من المضي قدماً في الرقابة على العمل الحكومي".

محمد الناصر، رئيس البرلمان التونسي

لكل بلد مجموعة من مؤسسات الرقابية المختصة. أكثر هذه المؤسسات شيوعاً المؤسسات التالية:

- **المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات** هي مؤسسات حكومية تجري عمليات مراجعة خارجية لحسابات الدولة، ويمكنها أيضاً القيام بعمليات مراجعة لأداء للسياسات والبرامج الحكومية.
- **المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان** هي هيئات حكومية ذات ولاية دستورية و/أو تشريعية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.
- **أمناء المظالم** هم أفراد مستقلون عن الحكومة يرأسون مؤسسات عامة دستورية أو قانونية ويحققون في الشكاوى التي يقدمها أفراد الجمهور فيما يتعلق بقرارات أو إجراءات، أو خطأ من دائرة حكومية.

تختلف كل من هذه الهيئات عن الأخرى من حيث الأبعاد الهامة بما في ذلك درجة الاستقلال عن السلطة التنفيذية، ونطاق اختصاصها، والموارد البشرية والمالية المتاحة لها، وفي بعض البلدان، تنشأ هذه الهيئات في هيئة مكاتب للبرلمان وتقدم تقاريرها مباشرة إلى البرلمان.

المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات

"لقد بذلنا جهوداً واعية في السنوات الأخيرة لتحسين الرقابة على السلطة التنفيذية. وفعلنا ذلك بطرق عدة. وحددنا مسؤوليات أمين المظالم، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات، وكانت هذه المؤسسات تخضع مباشرة لسيطرة برلمان أيسلندا منذ إنشائها. وقد وضعت قوانين لتعزيز هذا الاستقلال. على سبيل المثال، ينتخب البرلمان مباشرة أمين المظالم ولا يُعيّنه. ويتضمن مشروع القانون الخاص بالمؤسسة الوطنية لمراجعة الحسابات اقتراحاً لانتخاب المراجع أيضاً".

إينار غودفينسون، رئيس البرلمان الوطني، آيسلندا

إن استقلال المراجعين عن الرقابة الحكومية المباشرة أمر مهم، لأن أعمالهم تتمثل في إصدار أحكام مهنية - بناءً على الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً - حول جدوى إنفاق الحكومة للأموال ومدى مساءلتها لهذا الإنفاق. ويتم تحديد درجة استقلالية المراجع عن طريق إجراءات التعيين وطول مدة الولاية. ومن المتوقع عادة أن يكون المراجعون، الذين يتم تعيينهم من قبل البرلمان وحده أو بصفة مشتركة والذين يعملون لفترة طويلة في منصبهم، أكثر استقلالية.

ولعل من الجدير بالذكر أن ٧١ غرفة فقط من بين الغرف البرلمانية الـ ١٠٣ التي ردت على الاستبيان كانت في وضع يمكنها من تقديم بيانات عن عدد التقارير الواردة من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في السنوات الأخيرة. بعض البرلمانات لا تجمع هذه البيانات. وفي حالات أخرى، قد تكون البيانات متاحة للجان محددة، ولكن بدون صورة عامة لمستوى التفاعل بين البرلمان والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات. وأشارت الجمعية الوطنية الفرنسية في ردها على الاستبيان:

”ليس لدى الجمعية الوطنية إحصاءات عن الوثائق التي يرسلها ديوان الحسابات إلى الجمعية الوطنية وأجهزتها (الجان والمقررين وغيرهم)، لأن ديوان الحسابات ليس بوسعه التعامل مباشرة مع اللجان الدائمة أو مقرريها“.

وفضلاً عن القدرة على مراجعة المعلومات التي يتلقاها البرلمان، فهناك تحدٍ آخر يتمثل في جعل الحكومة تعمل بالتوصيات الناتجة عن مراجعة الحسابات. وكما لاحظ عضو البرلمان النمساوي:

”قال ديوان الحسابات إن رواتب الرؤساء التنفيذيين في الشركات التي تديرها الدولة مرتفعة للغاية. واتفقنا في البرلمان على أنها مرتفعة للغاية. وماذا في ذلك؟ إذن لديك التقرير، ولديك نقد البرلمان، فأين الفائدة؟ لا يوجد أي تغيير“.

رينهولد لوباتكا، عضو المجلس الوطني، النمسا

إن استخدام جميع الوسائل المتاحة للبرلمان لضمان اتخاذ إجراءات بشأن القضايا التي يثيرها مراجعو الحسابات، بما في ذلك سلطة الكشف، أمر مهم لبناء علاقات إنتاجية وفي نهاية المطاف تعزيز أثر الرقابة البرلمانية.

الإطار ٣٧: التعاون بين البرلمان والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الناطقة بالبرتغالية

يهدف مشروع تعزيز قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور-لشتي^١، وكذا قدرات البرلمانات الوطنية والمجتمع المدني على المشاركة في الرقابة الخارجية للمالية العامة في خمسة بلدان أفريقية ناطقة باللغة البرتغالية وهي: أنغولا، والرأس الأخضر، وغينيا بيساو، وموزامبيق، وساو تومي وبرينسيبي، وكذلك في تيمور-لشتي. ويتيح المشروع فرصة فريدة لتعزيز ومراعاة أوجه التآزر بين الجهات الفاعلة الأساسية في نظم الإدارة المالية العامة في هذه البلدان.

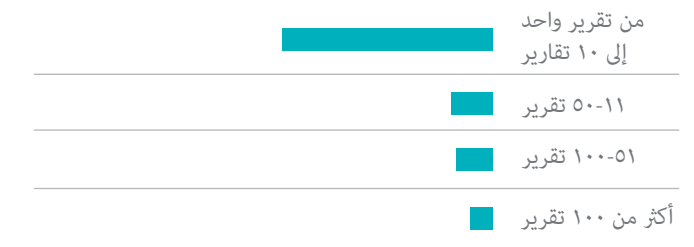
جمعت ندوة عُقدت في غينيا بيساو في فبراير ٢٠١٧ أكثر من ٥٠ ممثلاً للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والبرلمانات، ووزارات المالية، والمجتمع المدني لتقييم التقدم المحرز في الرقابة الخارجية

”يقدّم التقرير السنوي لديوان الحسابات إلى البرلمان دون استعراض مسبق، بيد أن بعض اللجان تفتح نقاشاً يستند إلى المعلومات الواردة في التقرير. فعلى سبيل المثال، تجري حالياً مجموعة متخصصة من مستشارين برلمانيين دراسة بغرض تقديم توصيات لإدراجها في القواعد الإجرائية، تشمل إجراءات لاستعراض تقرير ديوان الحسابات“.

وبتفاوت عدد التقارير التي تتلقاها البرلمانات كل عام من المؤسسات الرقابية العليا اختلافاً كبيراً.

الرسم البياني ٢٧: عدد التقارير الواردة من المؤسسات الرقابية العليا في عام ٢٠١٥

عدد الغرف داخل كل نطاق



المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، السؤال ٢٨ (أساس السؤال: ٧١ غرفة برلمانية)

تشير غالبية كبيرة من البرلمانات إلى أنها تتلقى ١٠ تقارير أو أقل سنوياً من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ أشار ٢٧ برلماناً من أصل ٧١ برلماناً قدم بيانات إلى أنه تلقى تقريراً واحداً فقط في السنة. ويشير ذلك إلى أن أساليب العمل والعلاقات بين البلدان متباينة للغاية. ويعني تلقّي عدد كبير من التقارير أن هناك المزيد من المعلومات المتاحة للبرلمان، ولكن ذلك يطرح تحديات واضحة أمام قدرة البرلمان على تحديد موعد لاستعراض التقارير. فعلى سبيل المثال، أشار برلمان آيسلندا إلى أنه تلقى واستعرض ٣٣ تقريراً من تقارير المراجعة العليا في عام ٢٠١٥، في حين تلقت الجمعية الوطنية الكينية ١٠٦ تقرير مراجعة عليا في عام ٢٠١٥، لكنها استعرضت ٤٨ منها فقط. ويشكل حجم التقارير تحديات أمام أعضاء البرلمان والموظفين؛ فإن تراكم العمل الناجم عن ذلك قد يحيد من الفائدة التي قد تُجنى من التقارير. وهناك مجال لمزيد من الحوار بين البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بشأن طبيعة وشكل ومحتوى تقارير مراجعة الحسابات لتعزيز قابلية استخدامها وأثرها المتوقع.

لا ينبغي أن تكون العلاقة سلبية، أي قناة اتصال تجري في جهة واحدة من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات إلى البرلمان. يلاحظ الرد الهولندي على الاستبيان أنه يمكن للبرلمان أيضاً أن يطلب إجراء تحقيقات، بدعم من الأغلبية في البرلمان:

”يمكن للبرلمان أن يطلب من المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات التحقيق بشأن تنفيذ سياسة معينة ونفقاتها. ويجب البت في هذا الطلب في جلسة عامة“.

١ مشروع (Pro PALOP-TL SAI) لتعزيز قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور-لشتي أقامه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل كامل من الاتحاد الأوروبي (www.propaloptil-sai.org).

٢ انظر: <http://www.propaloptil-sai.org/index.php/pt/2015-02-19-12-51-50/noticias/> 477-as-financas-publicas-nos-palop-e-em-timor-leste

المصدر: مشروع تعزيز قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور- لشتي، ٢٠١٧

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

تتطلب حماية حقوق الإنسان وتعزيزها جهود وتعاون مختلف أصحاب المصلحة، ومن بينهم البرلمان، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ويُعدّ التعاون بين هذه المؤسسات أمراً بالغ الأهمية، لأن البرلمانات تضع الإطار القانوني وفقاً للمعايير الدولية والوطنية، في حين ترصد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بشكل مستقل تنفيذ مثل هذه التشريعات على الصعيد الوطني.

تسترشد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أعمالها بمبادئ باريس، وهي مجموعة من المعايير الدولية التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٩٣. ويجري تقييم البلدان وفقاً لمدى امتثال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمبادئ باريس: ويشير الوضع "أ" إلى الامتثال الكامل. واستندت مبادئ بلغراد، التي أُنشئت في عام ٢٠١٢، إلى مبادئ باريس من خلال تقييم العلاقة بين المؤسسات الوطنية والبرلمانات (انظر الإطار ٣٨).

الإطار ٣٨: علاقة الإبلاغ بين البرلمانات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

مقتطف من مبادئ بلغراد

١٤- تخضع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مباشرةً لسلطة البرلمان.

١٥- ينبغي أن تقدّم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقريراً سنوياً عن أنشطتها إلى البرلمان، إلى جانب تقرير موجز عن حساباتها، وأن تقدم تقريراً عن حالة حقوق الإنسان في البلد وعن أي مسألة أخرى تتعلق بحقوق الإنسان.

١٦- ينبغي أن يتسلّم البرلمان تقارير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأن يستعرضها ويرد عليها كما ينبغي أن يضمن مناقشة أولويات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وأن يلتزم الفرص لمناقشة أهم تقارير المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان فوراً.

١٧- وينبغي أن يضع البرلمان إطاراً قائماً على مبادئ محددة، لمناقشة أنشطة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان يتسق مع صون استقلالها.

١٨- ينبغي أن يعقد البرلمان مناقشات مفتوحة بشأن التوصيات التي تقدمها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

١٩- ينبغي للبرلمان أن يلتزم المعلومات من السلطات العامة المعنية بشأن نطاق نظر السلطات العامة المعنية في توصيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان وردّها عليها.

المصدر: مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ٢٠١٢. القسم الأول من مبادئ بلغراد

والرصد الاجتماعي لنظام إدارة المالية العامة في البلدان المعنية. وأظهرت البيانات التي قدمت في الندوة أن التفاعلات بين البرلمان والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات مجرد علاقة رسمية تحدث مرة واحدة سنوياً حسبما هو منظور في الإطار القانوني.

وتسلط التجربة المستفادة من البلدان المعنية بهذا المشروع الضوء على ثلاث فرص لتعزيز التعاون بين البرلمانات والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات:

- دورات تعليمية لفائدة مراجعي المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، وأعضاء البرلمان، وموظفي البرلمان من البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور- لشتي والبرازيل والبرتغال. وقد ساعد هذه الدورات على تبادل أفضل الممارسات، وتشجيع الحوار بين الأحزاب. وكانت حاسمة في المساعدة على إصلاح الإطار القانوني لديوان الحسابات في جمهورية الرأس الأخضر.

- تنمية القدرات المستهدفة لفائدة أعضاء البرلمان، وموظفي البرلمان، واللجان التشريعية، وخاصة "لجان المال". وتعزز هذه التنمية الرقابة التشريعية لدورة الميزانية في جمهورية الرأس الأخضر وموزامبيق باستخدام وثائق الميزانية الرئيسية (الميزانية المقترحة للسلطة التنفيذية، والميزانية المعتمدة، وتقارير النفقات في السنة، والتقييم متوسط الأجل، وتقارير نهاية السنة، وتقارير المراجعة). ونتيجة لذلك أصبحت الهيئات التشريعية أكثر ثقة وتطلباً في علاقتها مع الأجهزة العليا للرقابة. يتم طرح الأسئلة عن تقارير المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بمزيد من التفصيل، وتطلب مراجعة الحسابات بشكل أكثر تكراراً من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات خلال السنة المالية.

- حلقة تدريبية متخصصة في الرقابة على النفقات العامة المتعلقة بالجنسانية. تتيح هذه الحلقة للسلطة التشريعية التعامل مع السلطة التنفيذية في إطار نقاش قائم على البرامج والمخرجات خلال مرحلة إعداد الميزانية لتحديد العلاقات الجنسانية التي تتماشى مع مقاصد ومؤشرات الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة التي يجب إدراجها في نظام الإدارة المالية العامة. وتشارك التكتلات النسوية بشكل أكثر فعالية داخل البرلمان ومع الأجهزة العليا للرقابة للدفاع عن عمليات التدقيق في الأداء التي تستهدف الإنفاق العام المرتبط بنوع الجنس. وبدأت هذه الممارسة في جمهورية الرأس الأخضر في عام ٢٠١٦، وهي الآن معتمدة من جميع البلدان الأخرى في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور- ليشتي.

وهذه ثلاثة أمثلة عن كيفية تعامل الهيئات التشريعية مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات لتعزيز التحكم في النفقات العامة والرقابة عليها، وتسريع تحقيق الهدفين الخامس، والسادس عشر من أهداف التنمية المستدامة.

ويستعرض أعضاء اللجنة التقارير، ويعقدون اجتماعات منتظمة مع ممثلي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمناقشة القضايا الهامة المدرجة في التقارير والنظر في تدابير المتابعة. وبما أن اللجنة تضم نواباً من أحزاب سياسية مختلفة، فقد تباينت آراء الأعضاء بشأن توصيات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. ويشكك بعض الأعضاء في التطبيق العملي لتوصيات معينة. **ومع ذلك، ولأن للهيئتين صفة رسمية للمناقشة النشطة، فإنهما قادرتان على التعاون لإيجاد حلول عملية.**

كوستاريكا

تمتثل كوستاريكا لمعظم الأحكام المنصوص عليها في مبادئ بلغراد. وتلتزم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البلاد، والتي تسمى هيئة الدفاع عن حقوق الإنسان، قانونياً بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية التشريعية وتقديمه شفويًا. **وعلى الرغم من أن أعضاء البرلمان غير ملزمين بموجب القانون، فإنهم ينخرطون في نقاش مع الجمعية الوطنية بعد تقديم التقرير لتوضيح التوصيات وأية مسائل إدارية مثارة.** ويتفق البرلمانيون، الذين جرى الالتقاء بهم في إطار الدراسة، على أن التقارير تعكس بدقة الوضع على أرض الواقع، كما أنها تحفز على اتخاذ إجراءات فورية لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد.

وهناك تعاون وثيق بين هيئة الدفاع عن حقوق الإنسان والجمعية الوطنية، ولا سيما خلال صياغة التشريعات ذات الصلة. وللجنة الدائمة الخاصة لحقوق الإنسان قناة اتصال مفتوحة مع هيئة الدفاع عن حقوق الإنسان، وتلتزم بانتظام رأيها بشأن طائفة واسعة من المواضيع. **وعلى الرغم من أن الصلات قوية على صعيد التطبيق، إلا أنها تقوض إلى حد ما بسبب عدم وجود ولاية قانونية.** ومع ذلك، هناك خطط لوضع تشريعات لإضفاء طابع رسمي على العلاقة.

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومعهد الدراسات العليا الدولية والإمغائية، ٢٠١٦

أمعاء المظالم

أمين المظالم يُعدُّ آلية واسعة الاستخدام ويتمتع عادة بعلاقة وثيقة مع البرلمان. وعلى الرغم من أن مثل هذه المكاتب قد وجدت على مر التاريخ، فقد شهدت العصور الحديثة إنشاء أول مكتب برلماني لأمانة المظالم في السويد في أوائل القرن التاسع عشر. ويصف البرلمان السويدي اليوم المهمة على النحو التالي:

”استعراض تنفيذ القوانين والأنظمة الأخرى في القطاع العام نيابة عن البرلمان وبصفة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وبالتالي ضمان امتثال السلطات العامة وموظفيها للقوانين وغيرها من اللوائح التي تحكم أعمالهم“.

وقد تختلف الولاية المحددة من بلد إلى آخر، ولكن بصفة عامة، يتمثل الدور في التحقيق في الشكاوى المتصلة بالقرارات الإدارية، أو التوصيات

الرسم البياني ٢٨: تعامل البرلمان مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

توجد هيئة وطنية لحقوق الإنسان في بلادكم	٨٠
تقدم الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان تقارير بانتظام إلى البرلمان	٧٠
للبرلمان إجراءات واضحة لاستعراض التقارير المقدمة من الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان	٦٠
صفر	١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠

المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، السؤال ٣٣ (أساس السؤال: ١٠٣ مجلس برلماني)

وكما يبين الرسم البياني ٢٨، تماثل الصورة العامة لتعامل البرلمان مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، إلى حد ما، العلاقة بين البرلمان والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، لكن بنسبة أقل من التقارير بشكل عام، وهناك عدد أقل من البرلمانات التي لديها إجراءات لمراجعة التقارير. فعلى سبيل المثال، يلاحظ مجلس شيوخ سوازيلند في رده ما يلي:

”المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان منصوص عليها في الدستور ولكن التشريع التمكيني، الذي يحتمل أن ينص على تقديم التقارير إلى البرلمان، لا يزال في طور التجربة“.

أظهرت دراسة أجريت عام ٢٠١٦ شملت ٧٢ بلداً حازت فيه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان على الدرجة ”أ“ بموجب مبادئ باريس^٣ أن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تقدم تقريراً سنوياً إلى البرلمان في أكثر من ٩٠ في المائة من البلدان التي شملتها الدراسة، وكذلك تقدم تقارير خاصة في ٧٩ في المائة من البلدان. وفي نصف عدد البرلمانات، تقدم المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بانتظام عرضاً سنوياً لتقريرها، وغالبا ما تتبعه مناقشة برلمانية. ومع ذلك فإن ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من البرلمانات تشير إلى أنها لا تتخذ إجراءات متابعة بشأن التقرير.

الإطار ٣٩: التعاون بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والبرلمان في جمهورية كوريا وفي كوستاريكا

جمهورية كوريا

تتقيد علاقة العمل بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا وبرلمان البلاد بمبادئ بلغراد بشكل جيد، ولا سيما فيما يتعلق بتقديم التقارير وأشكال التعاون. وتقدم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقارير سنوية وتقارير خاصة إلى اللجنة التوجيهية لمجلس النواب في الجمعية الوطنية. وتشمل التقارير معلومات مفصلة عن أوضاع حقوق الإنسان، والتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، والتوصيات المقدمة إلى الجمعية الوطنية، والخطط الاستراتيجية للسنة التالية.

٣ الاتحاد البرلماني الدولي، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومعهد الدراسات العليا الدولية والإمغائية، ٢٠١٦.

السلطات العامة نفسها للتقليل من أي آثار بيئية ضارة قد تنجم عن أنشطتها“.

وأنشأت النمسا، وليتوانيا، والنرويج، وكرواتيا مكاتب أمناء مظالم لتحقيق أهداف المساواة وعدم التمييز. وفي كرواتيا، بإمكان لجنة المساواة بين الجنسين، التي تعزز وترصد تطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين في التشريع، أن تستعين بعمل أمين المظالم المعني بالمساواة بين الجنسين الذي:

”يضطلع بدوره على نحو مستقل، ويرصد تنفيذ قانون المساواة بين الجنسين، وغيره من اللوائح المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ويقدم تقاريره إلى البرلمان الكرواتي مرة واحدة في السنة على الأقل“.

وفي تقريره السنوي لعام ٢٠١٧ عن حالة الديمقراطية، يشير ”مركز الديمقراطية المتنوعة“ إلى دور بارز متزايد لمؤسسات الرقابة الخارجية. ووفقاً للتقرير، فهناك احتمال متزايد في عدد من البلدان بأنه:

”عندما تنخرط السلطة التنفيذية في نشاط غير دستوري، فإن: (١) السلطة التشريعية أو (٢) هيئات رقابية أخرى، مثل أمين المظالم أو المدعي العام، يشرعون في تحقيق ويصدرون قراراً ليس في صالح السلطة التنفيذية. ويسجل كل من [السيناريوهات] أكثر من ١٥ بلداً حقق تقدماً كبيراً مقابل أقل من ١٠ بلداً سجل تراجعاً“^٥.

تعزير العلاقات مع مؤسسات الرقابة الخارجية

وكما هي الحال مع الأدوات الرقابية البرلمانية، فإن مجرد وجود مؤسسات الرقابة الخارجية لا يكفل رقابة فعالة. علاوة على ذلك، ليس من المسلمات أن تكون للبرلمان علاقة عمل وثيقة مع هذه المؤسسات. ينبغي للبرلمانات والبرلمانيين السعي للاتصال بها والعمل معها والاستفادة من خبراتها.

لا بد من ثلاثة عوامل لإنشاء علاقة مثمرة ومتكاملة، وهي كالتالي:

- أولاً: ينبغي للبرلمان، من خلال تفويض تشريعي إذا لزم الأمر، أن ينشئ مؤسسات الرقابة الخارجية هذه (حيثما لا تكون موجودة بالفعل) وأن يستعرض دورياً التقارير التي تعدها.
- ثانياً: ينبغي للبرلمان ضمان قدرة هذه المؤسسات (من حيث الاستقلال الذاتي، والموارد البشرية، والمالية) للاضطلاع بمهامها. وتقع مسؤولية فعالية عمل مؤسسات الرقابة الخارجية في كثير من الأحيان على عاتق البرلمان.
- ثالثاً: يستطيع البرلمان والمؤسسات الرقابية بناء الثقة المتبادلة بالعمل سوياً، مما يضمن ثقة البرلمان في النتائج التي تتوصل إليها المؤسسات الرقابية الخارجية، وثقة هذه المؤسسات في رغبة البرلمان في أخذ توصياتها بجديّة.

التي تصدر عن الإدارات الحكومية أو الهيئات الحكومية الأخرى. وبذلك، يوفر أمناء المظالم شكلاً مهماً من أشكال الرقابة على الحكومة، مما يساعد على ضمان أداء الحكومة وفقاً للقانون. فهم يتيحون للمواطنين مركز اتصال واضح يمكنهم من تبليغ مظالمهم. ويمكن لهيئة أمناء المظالم من خلال هذا المنظور الواسع لأداء الحكومة، أن تقدم إلى البرلمان توصيات مفصلة لمزيد من الرقابة أو الإجراءات التشريعية. وهناك تكامل واضح بين منهج أمين المظالم القائم على القضايا، ومنهج البرلمان القائم على السياسة. واستناداً إلى حالات محددة، يمكن لأمين المظالم أن يلفت انتباه البرلمان إلى المسائل التي تتطلب استجابة سياسية.

وفي أكثر من نصف الحالات التي يوجد فيها أمين مظالم، فإن البرلمان هو الذي يعينه. ويقدم مكتب أمين المظالم تقاريره إلى البرلمان في عدد أكبر من البلدان، حتى وإن لم يعينه البرلمان. ومع ذلك، فإن مكاتب أمناء المظالم لا تقدم تقاريرها دائماً إلى البرلمان: فعلى سبيل المثال، يقول برلمان مدغشقر إن ”أمين المظالم (وسيط الجمهورية) موجود ولكن لا يوجد نص يحدد الصلة بينه وبين البرلمان“.

الرسم البياني ٢٩: تعامل البرلمانات مع أمناء المظالم

يوجد أمين للمظالم في بلادكم	يعين أمين المظالم من قبل البرلمان
يقدم أمين المظالم تقارير بانتظام إلى البرلمان	وضع البرلمان إجراءات معروفة لاستعراض التقارير المقدمة من أمين المظالم

صفر ١٠ ٢٠٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ ٨٠ ٩٠

المصدر: استبيان البرلمانات الذي أعده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، السؤال ٣٣ (أساس السؤال: ١٠٣ مجلس برلماني)

عادة ما يكون التفاعل مع البرلمان على أساس تقرير سنوي. ففي النمسا، هناك فرصة للتبادل بين البرلمان ومكتب أمين المظالم:

”يقدم مكتب أمين المظالم تقارير سنوية إلى المجالس الوطنية والاتحادية، ويحق لأعضائه الثلاثة حضور المداولات بشأن تقارير مكتب أمين المظالم في المجالس الوطنية والاتحادية ولجانها الأساسية والفرعية“.

وقد شهدت السنوات الأخيرة تطور وظيفة أمين المظالم إلى ما هو أبعد من اختصاص الإدارة العامة، مع إحداث مناصب أمناء مظالم لمجالات محددة. فعلى سبيل المثال، أنشأ البرلمان النيوزيلندي في عام ١٩٨٦ منصب مفوض برلماني للبيئة^٤ يؤدي:

”دورا واسع النطاق يتمثل في التحقيق في إجراءات السلطات العامة إذا كان لها أثر بيئي، والتدقيق في الإجراءات التي تضعها

وعلى الرغم من وجود إجراءات معمول بها في هذا الصدد، فإنه من المهم أن تقيم مثل هذه العلاقات، ومن المهم أيضاً لمجلس الوزراء، والسلطة التنفيذية أن تتيح فرصاً لأعضاء البرلمان الذين ربما لا يكون لهم بالضرورة مثل هذه الفرص.

لويز ماركوس، عضو مجلس النواب، أستراليا

وبالإضافة إلى التماس المعلومات حول قضية ما، شدد أعضاء البرلمان أيضاً على ضرورة تطوير العلاقات مع الوزراء من أجل جذب انتباههم، وتشجيع التوصل إلى حل لقضية مثيرة للقلق.

”بصفتي عضواً في لجنة الموارد الطبيعية والأماك الوطنية والبيئة، فقد أخطرت وزير البيئة بتلويث المياه في منطقتي جراء انسكابات من مزارع تربية المواشي. نظرت اللجنة فيما يقوم به الوزير وممثله المحلي لحل هذه القضية. وفي وقت لاحق، ذهبت برفقة الوزير إلى الموقع، حتى يقف بنفسه على ما يجري في مقاطعتي. ونتيجة لهذه العملية، ازدادت الرقابة على المزارع، وفرضت عقوبات على عدم الامتثال للمعايير البيئية القائمة“.

دينيس باسكال أليندي، عضو مجلس النواب، شيلي

هناك مزايا عديدة متوقعة من التواصل المباشر: فقد يجلب انتباه الوزير إلى المسألة مباشرة (وقد يكون لذلك لاحقاً أثر على إعطاء أولوية للمسألة)؛ وقد يسر الرد في الوقت المناسب؛ وقد يحذر الوزير مسبقاً عن احتمال تلقيه ”راية حمراء“.

كما أن الجوانب السلبية المحتملة جلية بالقدر نفسه. فالجانب السلبي الأول هو مسألة الوصول: إن أعضاء الحزب الحاكم يتمتعون بإمكانية أكبر للوصول إلى الوزراء مقارنة بأعضاء المعارضة. أما الجانب السلبي الثاني فيتعلق بالدور الرقابي الذي يضطلع به أعضاء البرلمان: مع قدرتهم على استخدام القنوات غير الرسمية لإبلاغ الوزراء والتأثير عليهم، ففي المقابل لدى أعضاء الحزب الحاكم حافز أقل لاستخدام إجراءات الرقابة الرسمية التي تجري في أماكن عامة وتفيد لتوفير المعلومات للجمهور. والجانب السلبي الثالث هو أن هناك مخاطر وقوع الفساد في عمليات الرقابة التي تفتقر إلى الشفافية.

”يفضل أعضاء البرلمان أحياناً تسوية القضايا أو الحصول على ردود من خلال وسائل غير رسمية، مثل استعمال الهاتف والاتصال بالوزراء مباشرة. وتعتبر مثل هذه الاتصالات غير الرسمية بين البرلمانيين وأعضاء الحكومة أكثر فعالية من دعوة الوزراء لحضور اجتماعات اللجان وطرح الأسئلة عليهم علناً. يأتي ذلك من سوء فهم العمل الجماعي. وكثيراً ما يشعر أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم بأنه ليس من الحكمة إجراء استجواب شخص من فريقهم بشكل علني. ويتسم أعضاء المعارضة بنشاط أكبر. أعتقد جازماً أن أعضاء الأغلبية بحاجة أيضاً لمزيد من النشاط،

إيجاز: مؤسسات الرقابة الخارجية

ينبغي للبرلمانات أن تتلقى رسمياً تقارير مؤسسات الرقابة الخارجية وأن تستعرضها بصورة منهجية لأنها في الغالب تقدم معلومات وتحليلات غير متحيزة عن مجموعة من الشواغل المتعلقة بالسياسات التي يمكن استخدامها لطرح الأسئلة عن سياسات الحكومة، والدفع من أجل التغيير عند الاقتضاء. ومثلما تحتاج مؤسسات الرقابة الخارجية إلى موارد لازمة لتقديم التقارير في الوقت المناسب، فإن البرلمانات أيضاً تحتاج إلى الموارد لتفعيل ما تتوصل إليه من نتائج..

٣-٥ إقامة علاقات مع أصحاب المصلحة الآخرين

الحكومة

تعدّ الإدارات الحكومية مصدراً أساسياً للمعلومات والخبرة والمساعدة في الرقابة البرلمانية، وذلك بفضل المعارف الخاصة الناتجة عن تنفيذ السياسات. وعلاوة على ذلك، يمكن للمسؤولين الحكوميين الجادين في عملهم أن يعدوا مساعدة المشرعين كوسيلة لتحسين أداء إدارتهم. وقد يكون المسؤولون حلفاء مهمين، وفي الظروف الاستثنائية، قد يكونوا بمثابة ”مطلق صفر الإنذار“ أو مخبرين داخليين، عندما يكون الجهاز الإداري غير متعاون بشكل خاص.

بيد أن هناك، بوجه عام، اختلافات هامة في وجهات النظر بين المسؤولين الحكوميين والمشرعين. وتستلزم علاقة الرقابة بين البرلمان والحكومة حوافز للتعاون وكذا الدافع نحو الصراع. فمن ناحية، يمكن للتعاون أن يكون مفيداً للطرفين لأن المشرعين يستطيعون استخدام المعرفة والخبرة الخاصة للبيروقراطيين، والبيروقراطيون لهم مصلحة في كسب دعم الهيئة التشريعية والحفاظ عليه. ومن ناحية أخرى، غالباً ما تركز الرقابة البرلمانية على كشف الأخطاء، أو أوجه القصور في كيفية عمل البيروقراطيين.

”التواصل مع الوزير“

أشار عدد من البرلمانيين، الذين أجريت معهم مقابلات، إلى ممارسة المتابعة الشخصية مع الوزراء كوسيلة لجمع المعلومات والتأثير على السياسات. وقد يتم ذلك من خلال محادثة سريعة في ممرات البرلمان، أو أثناء التصويت، ولا تحتاج بالضرورة إلى تحديد موعد رسمي لعضو البرلمان مع الوزير.

”لا يجوز أبداً، بوصفك عضواً في البرلمان، أن تبالغ في تقدير أهمية بناء علاقة قوية مع وزير، ومع أعضاء مجلس الوزراء، للتأثير حقاً على القرارات وطرح أسئلة - أسئلة صعبة - تحتاج لإجابة. لذلك،

هناك جانب مهم في العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والبرلمانات (وأعضاء البرلمان) حيث أن كلا الطرفين يدعي أنه يمثل الجمهور، ويعزز المساءلة. وبالتالي، قد لا تكون العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والبرلمان دائماً سهلة. هذا أمر طبيعي؛ فإن لها مهام وأولويات مكتملة لبعضها البعض، ولكنها تعمل على أرضية مشتركة.

في الدراسة الاستقصائية التي أعدها الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أعضاء البرلمان، طُلب من الأعضاء أن يعطوا تقديراً لمدى سعيهم للحصول على آراء من منظمات المجتمع المدني. فأشار ما يقل قليلاً عن ٣٠ بالمائة إلى أنهم كانوا يفعلون ذلك دائماً، وأجاب ٣٩ بالمائة بأنهم يفعلون ذلك في كثير من الأحيان، وأشار ٢٤ بالمائة أنهم كانوا يفعلون ذلك في بعض الأحيان. ومن المثير للاهتمام وجود تباين في الإجابات بين النساء والرجال. وفي حين أن عضوية الحزب (الحكومة مقابل المعارضة) لم تؤثر بشكل كبير على الإجابة، كانت البرلمانيات أكثر احتمالاً من الرجال لالتماس آراء منظمات المجتمع المدني بشكل منتظم (انظر الرسم البياني ٣٠). ويوحى ذلك إلى وجود صلة بين قضايا محددة تدعو إليها منظمات المجتمع المدني، وأخرى تدعو إليها البرلمانيات، أو أن البرلمانيات أكثر احتمالاً من نظرائهن البرلمانيين الرجال لالتماس آراء الأشخاص المتأثرين بأي سياسة من السياسات التي يدققن فيها.

الرسم البياني ٣٠: التماس آراء منظمات المجتمع المدني

حسب الجنس



المصدر: استقصاء البرلمانيين الذي أجراهالاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦، السؤال ١ (أساس السؤال: ٢١٢ نائباً من الذكور و١٣٢ نائبة)

تزخر منظمات المجتمع المدني بإمكانات ضخمة لاستهداف مناصرة أعضاء البرلمان الذين يتوقون لاستخدام المعلومات التي تقدمها المنظمات لصياغة الآراء على شكل إجراءات رقابية رسمية.

”إذن، فإن ما يظلم به كل فرد منا هو بناء شبكتنا الخاصة المؤلفة من العاملين في الوزارات، والمنظمات غير الحكومية، الذين يزودوننا بالمعلومات باستمرار. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكنك من الحصول عليها، لأنه إذا سعيت للحصول عليها بطريقة رسمية، فسوف تصطدم بعوائق، سواء من مسؤول أو من الوزير نفسه، أو الرئيس“.

روبرت ألفريد ليس، عضو الجمعية الوطنية، جنوب أفريقيا

وأن محادثاتهم غير الرسمية مع الوزراء لن تؤدي إلى رقابة فعالة ولن تكون مثمرة“.

دايفد أوسوباشيفيلي، رئيس البرلمان، جورجيا

من المفهوم أن أعضاء البرلمان الذين هم من جانب الحكومة قد يشعرون بارتياح أكبر إذا أثاروا مخاوفهم (أو مخاوف ناخبهم) بصوت خافت ليجنبوا الحكومة أي حرج سياسي محتمل. وبهذا الصدد، هناك نهج آخر يتمثل في استخدام المراسلات للضغط على الوزراء. فبالنسبة لنواب المعارضة، هناك حافز لطرح الأسئلة التي قد تخرج الحكومة بصورة علنية. ومع ذلك، قد يفضل أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم طرح قضية خاصة ضمن رسالة بدلاً من طرحها علناً في استجواب أو في نقاش مفتوح. وعلى الرغم من أن ذلك أمر مفهوم، فإنه يثير السؤال ثانية عن الكيفية التي يجري بها تقاسم مسؤولية الرقابة بين أعضاء البرلمان.

المجتمع المدني

يجب على البرلمانيين التواصل باستمرار مع ناخبهم لبيان ما يجري في البرلمان، وأيضاً للاستماع إلى وجهات النظر حول الأمور التي تسير على ما يرام، والتي لا تسير على ما يرام. وقد يتم هذا التواصل مباشرة من خلال استشارات مع الناخبين، على سبيل المثال، أو بشكل غير مباشر، من خلال لقاءات مع منظمات المجتمع المدني. وتعد الآراء التي يحصل عليها أعضاء البرلمان من أفراد الجمهور ضرورية لعملهم الرقابي في البرلمان. يمكن للبرلمانيين بناء علاقة مع الناخبين من خلال إظهار تجاوبهم لشواغل الجمهور، كما أنهم يستفيدون من تلك العلاقة للحصول على معارف وخبرات قد يستخدمونها في البرلمان، مثلاً لطرح الأسئلة البرلمانية.

”أولاً: لكل نائب وعضو في مجلس الشيوخ يومان في كل شهر للزيارات الميدانية. أين تذهب ... يمكنك الذهاب إلى أي مكان في رواندا لمعينة المشاكل الموجودة... فالمشاكل تتعلق دائماً ببرنامج الحكومة، أو مشروع، أو مظالم الشعب. وعندما نعود، نقدم تقريراً لمكتب البرلمان. ثم تجمع التقارير وتعرض. نستخدم هذه التقارير لتحديد الأشياء التي سنقوم بمراجعتها“.

جان دارك غاكوبا، نائبة رئيس مجلس الشيوخ، رواندا

منظمات المجتمع المدني

يُعد وجود مجتمع مدني نشط عنصراً أساسياً في الديمقراطية. يحتشد المواطنون على أساس مصالح مشتركة في منظمات المجتمع المدني. وتضطلع البرلمانات بدور رئيس في وضع الإطار التشريعي الذي يعين منظمات المجتمع المدني على الازدهار. ويتعين على البرلمانات أن تلجأ للحوار مع طائفة واسعة من منظمات المجتمع المدني، والمحافظة عليه بوصفه جزءاً منتظماً في العملية البرلمانية بالتماس مدخلاتها خلال جلسات الاستماع، ودعم قدرتها على المساهمة.

نصائح لأعضاء البرلمان: إشراك المواطنين

لماذا ينبغي أن أشارك؟

يوظف أعضاء البرلمان بدور له صلة جوهرية بالرقابة. فمن خلال التواصل مع الناخبين والأفراد الآخرين من الجمهور إنك في وضع فريد من نوعه لفهم حياة الناس العاديين، وأثر السياسات الحكومية. وهذا أمر مهم أيضاً بالنسبة لأعضاء البرلمان الذين يناصرون الحكومة، والذين لديهم مصلحة في ضمان فعالية السياسات، ونواب المعارضة الذين قد يتطلعون للكشف عن إخفاقات الحكومة.

ما الذي أحتاجه؟

- معلومات حول شواغل الناخبين لتحديد المشكلات الشائعة التي تشير إلى مسألة جهازية
- خطة لاستشارة الناخبين والمجموعات والمنظمات الرئيسية (يمكن جدولة اجتماعات بانتظام أو على أساس مخصص للاستجابة لسياسات حكومية محددة وقوانين مقترحة)
- البحث في السياسات والقوانين القائمة، بما في ذلك المعلومات التي ترد من منظمات المجتمع المدني والحالات التي أثار فيها أعضاء البرلمان الآخرون قضية مماثلة

كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- حدّد القضايا التي ستثار في البرلمان جراء التواصل مع الناخبين.
- استمع إلى المجموعات والمنظمات التي تعكس شواغل عدد من الناس.

على نحو استباقي

- اعقد اجتماعات لتقييم أثر السياسات الحكومية، على سبيل المثال، مع مجموعات من المهنيين، مثل العاملين في مجال الصحة، أو التعليم، أو مع مجموعات سكانية معينة، مثل المسنين، أو الأطفال والشباب.
- زُر مرافق الخدمات في الدائرة الانتخابية الخاصة بك وأعد أسئلة مسبقاً.
- اجمع الناس من منطقة محلية معينة للتعرف على شواغلهم، مثل أولئك الذين يعيشون في منطقة نائية ولا تتوفر فيها الكثير من الخدمات.

في البرلمان

- استخدم أدوات الرقابة المناسبة، مثل طرح أسئلة برلمانية، والمشاركة في المناقشات ذات الصلة أو إثارة النقاش.
- انقل الشواغل إلى لجنة ذات صلة واضغط عليها لإجراء تحقيق.
- اسع إلى تعديل التشريعات أو اقتراح تشريعات جديدة، إن أمكن.
- كن مثابراً - قد يستغرق الأمر وقتاً طويلاً حتى تولى الحكومة اهتماماً. اغتنم كل فرصة لإثارة القضايا.
- اسع لكسب الحلفاء - ابحث عن أعضاء البرلمان الآخرين الذين لهم الشواغل نفسها، أو مارس ضغطاً مباشراً على الوزير المعني.

القطاع الخاص

بعينها. وعلى أية حال، يرغب أعضاء البرلمان في التعرف على الكيفية التي قد تؤثر بها الإجراءات الحكومية المحتملة على مجموعات القطاع الخاص.

بالنسبة للمشرّعين، فإن فهم هذه المصالح المختلفة ووجهات النظر يساعد على تعميق المعرفة، وبناء وجهة نظر متوازنة، وبدعم الموظفين المهنيين، يستطيع أعضاء البرلمان التمييز بين المعلومات الجيدة والمعلومات الرديئة. ويتيح هذا التعارض في الأفكار فرصة لأعضاء البرلمان للحصول على المعلومات التخصصية التي يحتاجونها لاتخاذ قرار بين المواقف المتباينة.

تنشأ المشاكل عندما تكون أطراف الخلاف غير متوازنة، ويكون لبعض المصالح فقط إمكانية الإدلاء بدلوههم. تقع على عاتق البرلمان مسؤولية التواصل المتوازن مع جميع الفئات، وضمان شفافية التفاعلات وأخلاقيتها. ومن خلال تشجيع مجموعات القطاع الخاص على المساهمة في عمليات

تعتبر المصالح الاقتصادية والمهنية والمنظورات الأيديولوجية من محفزات مجموعات القطاع الخاص على التعامل مع الحكومة. تتخذ الحكومات قرارات ترسم الحقوق السياسية والشخصية وتنظمها. ويمكن لسلطة الدولة أيضاً أن تساعد الناس على كسب المال من خلال تنظيم المنافسة، والتأثير على أسعار السلع من خلال الضرائب والحماية والوسائل الأخرى.

توجد في معظم البلدان جماعات ضغط اقتصادية تمثل أنشطة وقطاعات اقتصادية محددة. وبالإضافة إلى المال، تشمل مواردها الخبرة الفنية، والمعلومات بشأن ما يدور في منطقتها، وكيف تؤثر الحكومة عليها. قد يفترض أن هذه الموارد تستخدم لمصلحتها الذاتية، ولكن قد يكون لها قيمة بالنسبة إلى أعضاء البرلمان الذين يسعون إلى معرفة ما يحدث في منطقة

إعداد التقارير. كما بإمكان التغطية الإعلامية المعقدة تحفيز السياسي لتجاوز الرغبة في البروز في العناوين الرئيسية وتقديم تعاليل توفر مزيداً من المعلومات. لكن للبرلمان ووسائل الإعلام أدوار ومصالح مختلفة، إذ يقدمان إسهامات مختلفة للحكومة الديمقراطية.

وسائل التواصل الاجتماعي

تعمل وسائل التواصل الاجتماعي في جميع أنحاء العالم لإثراء البيئة المعلوماتية للنخب وعمامة الناس على حد سواء، ولإعلام جمهور أكبر، وتمكين مجموعة أوسع من المشاركين ليصبحوا مخبرين أنفسهم. تُعدّ وسائل التواصل الاجتماعي ذات أهمية خاصة للشباب الذين يقودون الابتكار في أشكال جديدة من التواصل السياسي. وقد أدى الاستخدام المتزايد لهذه التكنولوجيا إلى تغيير البيئة الموازية للرقابة البرلمانية، أو إمكانية تغييرها.

”لن تكون الرقابة أكثر فعالية إلا إذا أشركت الجمهور. لقد حان الوقت ليستخدّم البرلمان، بوصفه مؤسسة، وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكبر“.

مايكل كارينغتون، رئيس مجلس النواب، بربادوس

تستخدم البرلمانات وسائل التواصل الاجتماعي بنشاط للتواصل مع المواطنين.^٧ وتُجرى تجارب في عدد من البلدان لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لجمع المدخلات لأغراض الرقابة. ومنذ عام ٢٠١٢، دعت لجنة التعليم في مجلس العموم في المملكة المتحدة الجمهور إلى طرح أسئلة على الوزير عن طريق تويتر، ثم طرحت مجموعة مختارة من تلك الأسئلة خلال جلسة استماع للجنة.^٨

ومع ذلك، لا تزال البرلمانات تقول إن أهدافها الأساسية في التواصل عبر شبكة الإنترنت تتمثل في بيان ما يظلم به البرلمان وتزويد المواطنين بالمعلومات. وقد بدأ عدد قليل من البرلمانات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدعوة الجمهور إلى المشاركة في أنشطتها الرقابية.

قد تكون وسائل الإعلام الاجتماعية حليفاً قيماً للبرلمان في معركته ضد اثنين من أعداء الرقابة، ألا وهما قلة الوعي، وعدم الاكتراث لدى الجمهور. وقد استخدم الناس وسائل التواصل الاجتماعي للفت أنظار المشرعين إلى القضايا التي تتطلب الرقابة، مثل الفساد المؤسسي، أو إهمال معايير الصحة والسلامة. ويمكن أيضاً استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فاعل للغاية لحشد الدعم من قطاعات الجمهور التي لا تزال خاملة.

بيد أن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي قد نجمت عنه كذلك بعض الآثار السلبية على الرقابة البرلمانية. وفي مناقشة لهذه المسألة في الجمعية الـ ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي في أبريل ٢٠١٧، أشار أحد أعضاء البرلمان البلجيكي إلى أن الوزراء اتخذوا استخدام وسائل التواصل الاجتماعي

الرقابة الرسمية، مثل تحقيقات اللجان، يمكن للبرلمان أن يساعد على نقل الأنشطة الرقابية للقطاع الخاص إلى المجال العام.

وسائل الإعلام

تفترض حالة الديمقراطية مسبقاً حرية الرأي والتعبير. يشكل الإعلام المفتوح والحر عنصراً أساسياً في المجتمع الديمقراطي، وشريكاً مهماً للبرلمان في دوره الرقابي. توجد علاقة معقدة ودينامية وربما تكاملية بين البرلمان ووسائل الإعلام والرقابة.

يحصل عامة الناس من خلال وسائل الإعلام على الكثير من المعلومات حول ما يجري في الدولة - بما في ذلك الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية. تُعدّ وسائل الإعلام المحررة من القيود على المحتوى، والمزودة بموظفين مهنيين ذوي معرفة، قناة مهمة للوصول للجمهور إلى أنشطة الرقابة البرلمانية. وكما لاحظ العديد من المشاركين في مجموعة التركيز من جميع أنحاء العالم، فإن التغطية الإعلامية تحفّز أيضاً اهتمام المشرعين الآخرين.

تُعدّ الصحافة الاستقصائية عاملاً مهماً في المساءلة. ويمكن أن توفر التقارير الاستقصائية معلومات عن الرقابة البرلمانية، على سبيل المثال، كانت وسائل الإعلام بمثابة القوة الدافعة الأساسية في إصدار أوراق بنما عام ٢٠١٥ وتحليلها، والتي أدت فيما بعد إلى العديد من مبادرات الرقابة البرلمانية في مختلف البلدان.

وفي الوقت نفسه، قد يكون لوسائل الإعلام المذاعة تحديداً نطاقاً واسعاً، ولكنها قد تفتقر أيضاً إلى العمق والمثابرة في تغطية القضايا، مع تحول اهتمام الجمهور. ومن المرجح أن تركز التغطية على الرقابة المثارة بسبب أحداث فاضحة بدلاً من الفحص الفني لعمل الحكومة. وتتيح وسائل الإعلام المكتوبة، ولا سيما أكبرها، مجالاً أوسع للتغطية المتعمقة والمتوازنة والتفصيلية وتتبع المواضيع بمرور الوقت.

وكثيراً ما يتصل الصحفيون بأعضاء البرلمان للحصول على معلومات قد لا تكون في المجال العام. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما يشير أعضاء البرلمان إلى مخاوف بشأن تغطية وسائل الإعلام لمداولات البرلمان، حتى وهم يسعون إلى الشهرة التي يمكن أن تقدمها وسائل الإعلام.

لقد لاحظنا أهمية قيام البرلمان بنشر نشاطه الرقابي عبر وسائل الإعلام لحشد جمهور أوسع، والدور الذي تؤديه قوة الكشف في تحفيز الحكومة على الاستجابة للشواغل الرقابية.

”عليك فقط أن تستخدم كل أداة، ثم تتحرك إلى الفضاء الخارجي وتوسع لإشراك الصحافة ووسائل الإعلام ... إنك تحتاج لصحافة ووسائل إعلام مطلعة ومسؤولة للحصول على أفضل النتائج الممكنة“.

البارونة غلوريا هوبر، عضو مجلس اللوردات

هناك منافع وتكاليف لتعزيز التفاهم المتبادل بين البرلمان ووسائل الإعلام. بإمكان المعرفة الراسخة بالإجراءات والممارسات التشريعية تحسين

٧ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦، (٣).

٨ Michael Gove answers #AskGove Twitter questions (UK Parliament <http://www.parliament.uk/education-committee-askgove-twitter-questions>)

نصائح لأعضاء البرلمان: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الرقابة

لماذا يجب أن أشارك؟

- مقالات ذات صلة من وسائل الإعلام
- معلومات من شركائك في الرقابة
- مقتطفات جيدة من فعاليات شاركت فيها
- لا تفصح بشيء على الإنترنت إذا كنت لا تستسيغ مشاهدته منقولاً في نشرات الأخبار ليلاً.
- أجزء: التواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي يستلزم الإيجاز. فعلى سبيل المثال، تمنحك تويتر حيزاً لرسالة لا تتجاوز ١٤٠ حرفاً لنشر رأيك.
- أعد التغريد، مع تعليقك، بنشر رسائل حول الرقابة التي تقوم بها.
- استخدم الهاشتاق (#كلمة):

ما الذي احتاجه؟

- استغل الهاشتاقات الموجودة لزيادة نطاق الانتشار (مثل #رقابة، #برلمان #بلدك).
- انشئ هاشتاقات جديدة لحمات وقضايا جديدة (مثل #نسوة مشاركات).
- ضم معالجة وسائل التواصل الاجتماعي لشركائك في الرقابة في رسائلك.
- انشئ دردشاتك الخاصة على الانترنت - يمكنك التواصل مع أتباعك شهرياً بشأن مختلف مواضيع الرقابة باستخدام هاشتاق معين (على سبيل المثال، #سل عضو البرلمان).
- تأكد من أنك تستطيع أنت أو مكتبك الرد على الآراء التي تتلقاها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تسمح وسائل التواصل الاجتماعي لأعضاء البرلمان بالتواصل مع جمهور واسع، ولاسيما الشباب، وذلك بتكلفة زهيدة. وتزيد هذه الوسائل من بروز عضو البرلمان لدى الجمهور، ولاسيما إذا استخدم عضو البرلمان وسائل التواصل الاجتماعي لترويج أنشطته الرقابية. وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً للبرلمانيين قناة فعالة يمكن من خلالها مناصرة القضايا التي تستدعي اهتماماً عاجلاً، وزيادة الوعي بها لدى الجمهور، والحصول على المعلومات العامة والآراء.

معرفة القواعد ذات الصلة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك أي قواعد للسلوك البرلماني. الإلمام بمختلف منصات وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر، فيسبوك، إنستجرام، واتساب، الخ) بحيث يمكنك تحديد الأنسب لك.

كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- ابحث في شبكة وسائل التواصل الاجتماعي التي تستعملها: اتبع البرلمان الخاص بك، وشركاء الرقابة، والوكالات الحكومية التي تعنيك بوجه خاص.
- اجمع المحتويات التي تهتمك مثل:
 - مقالات من المواقع الالكترونية البرلمانية أو الحزبية
 - صورك الخاصة أو الصور الايضاحية لمنظمات أخرى (تأكد من ذكر المصدر)

- قد يكون التخاطب غير الرسمي مع وزراء الحكومة مفيداً للبرلمانيين الذين يرغبون في تناول المسائل دون أن يكون هناك انتقاد علني للحكومة. ومع ذلك، قد تقوض هذه التفاعلات الخفية الشفافية والمساءلة. والقاعدة الأساسية لرقابة غير رسمية فعالة هي أنها تسعى لتعزيز الرقابة الرسمية، ولا تفعل شيئاً لعرقلة الإجراءات الرسمية.

- لا يستطيع البرلمانيون تمثيل ناخبهم بشكل فاعل إذا لم يتواصلوا معهم بانتظام لمعرفة أثر السياسات الحكومية على حياتهم. ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساعد في جمع هذا النوع من المعلومات وتوجيهها.

متمدي رئيساً لمناقشة القضايا. وأضاف أنه يجب إلزام الوزراء على نشر الإعلانات وإحالة القضايا إلى البرلمان أولاً، لسببين أولهما احترام البرلمان، والثاني إمكانية استجواب الوزراء ومن ثم محاسبتهم.

تستدعي إمكانية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الرقابة إجراء المزيد من الأبحاث والتحليلات المعمقة.

إيجاز: بناء علاقات مع أصحاب المصلحة الآخرين

تشكل الحكومة، ومجموعات القطاع الخاص، والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام، ووسائط التواصل الاجتماعي جزءاً من شبكة رقابية مترابطة ومتكاملة. ويمكن للبرلمان، بل وينبغي له، أن يضع نفسه في صميم عملية الرقابة الوطنية. ويعد كل جزء من الشبكة مهماً، ويجب أن يكون متصلاً بالبرلمان عن طريق نظم وإجراءات واضحة.

في بعض النواحي، عملية التحدي والاستجابة (وربما) التكيف توازي عملية الرقابة الرسمية التي تجري داخل لجان البرلمان. وحيثما يكون هناك مستوى جيد من الديمقراطية الداخلية في الأحزاب، فإن مثل هذه التجمعات توفر حيزاً للبرلمانيين لإثارة قضايا والحصول على الردود والسعي إلى ضبط السياسة.

وقد يعلل البعض أن أعضاء البرلمان يمكنهم إثارة قضايا داخل تجمع الحزب، ولذلك فإنهم يستطيعون التقليل من حافز النواب في المساهمة في الرقابة داخل العمليات البرلمانية الرسمية (والعامة). بيد أنه إذا ركز عضو البرلمان على نتيجة جيدة للمواطن ولحزبه، فإنه سيسعى لتبني أفضل الأساليب في أي حالة معينة. وسيظل أعضاء البرلمان يشاركون في العمليات الرسمية إذا أقروا بالحاجة إلى أن ينظر إليهم على أنهم يحاسبون الحكومة.

التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة وجماعات المصالح

تشكل التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة، وجماعات المصالح حيزاً مهماً للتآزر بين الأحزاب، وبالتالي فهي تعزز الرقابة البرلمانية، وتدفعها رغبة البرلمانيين في العمل معاً لوضع خطة مشتركة أو هدف مشترك. وكثيراً ما تشمل أنشطتها طيفاً واسعاً، بما في ذلك الدعوة، وإعداد المقترحات التشريعية ورصد أثر السياسة الحكومية.

تختلف التجمعات الحزبية المؤلفة من أحزاب متعددة عن اللجان البرلمانية. وعادة ما يكون هيكلها غير رسمي. ولا تتمتع غالباً بسلطات رقابية رسمية كاللجان، مثل سلطة المطالبة بالتقارير أو استدعاء الشهود. ويرجح أن تكون عضوية التجمعات طوعية، بدلاً من التعيين. ومع ذلك، يمكن للتجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة أن تسهم في الرقابة.

تأكد مجموعة التركيز في صربيا التي اجتمعت من أجل هذا التقرير على ما يلي:

”أعطت التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة نتائج أفضل بكثير من الطرق الرسمية للرقابة، وأتاحت فرصة كبيرة لتوسيع الرقابة على السلطة التنفيذية. والشبكة البرلمانية النسوية، ومنتدى الخض، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، ومنتدى الطاقة، ليست سوى بعض الأمثلة على التجمعات التي تنظمها مجالات وقضايا محددة، مما يوفر أسلوباً مختلفاً لمعالجة القضايا“.

وتشمل العوامل التي تسهم في نجاح التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة رؤية مشتركة وأهدافاً واضحة، وآليات سياسية بناءة وقيادة قوية. ويعتمد نجاح هذه التجمعات كذلك على مدى دعم قادة البرلمان لأعمالها وأساليب عملها. لذلك، فعلى سبيل المثال، يُرجح أن يحظى التجمع الذي يهدف لتعزيز إجماع في الآراء بين الشعب السياسية بدعم من القادة البرلمانيين، وأن يحظى عمله بالقبول، مما يتيح له فرصة أقوى للقيام بمراقبة فاعلة.

في المملكة المتحدة، يعتبر نظام التجمع البرلماني لعموم الأحزاب مثلاً جيداً لآلية متعددة الأحزاب تيسر المناقشات غير الحزبية. التجمعات البرلمانية

- عند التعامل مع المجموعات التي تمثل القطاع الخاص ينبغي على أعضاء البرلمان التأكد من أن التواصل معهم يتم بالشفافية ويخلو من الضغوط غير اللائقة، على الرغم من أن المعلومات التي بحوزتها غالباً ما تكون مفيدة.
- يستخدم أعضاء البرلمان وسائل الإعلام عادة لنشر أعمالهم الرقابية إلى الجمهور، ولكنهم الآن ينقلون بشكل متزايد رسائلهم مباشرة إلى الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

٤-٥ التجمعات البرلمانية وغيرها من أساليب المراقبة غير الرسمية

يستطيع أعضاء البرلمان العمل خارج آلية الرقابة الرسمية (مثل اللجان، والأسئلة، والمناقشات، وتدقيق الميزانية) من خلال مجموعة من الإجراءات غير المقننة عموماً في قواعد البرلمان. ويشمل ذلك تجمعات الحزب الواحد، والتجمعات فيما بين الأحزاب، وجماعات المصالح، والممارسات الرقابية الموازية. وتخدم هذه الإجراءات أغراضاً كثيرة، ولا تكون الرقابة دائماً هي الهدف الرئيس. ومع ذلك، فإنها تشمل جوانب يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال الرقابة.

التجمعات المشكلة من حزب واحد

التجمعات المشكلة من حزب واحد عبارة عن اجتماعات لأعضاء الحزب السياسي نفسه الذين يلتقون للبت في مسائل السياسات، والبرامج، ومشاريع القوانين، والقيادة. وهي عادة ما تكون خاصة، إذ تمكن البرلمانيون من مناقشة خلافاتهم بحرية فيما بينهم دون المساس بوحدة الحزب. ومن ثم، فقد توفر فرصة لإثارة شواغل الرقابة، وهو أمر مفيد بشكل خاص لأعضاء الأحزاب الحاكمة الذين قد لا يرغبون في انتقاد زملائهم من الوزراء علناً.

وبما أن أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم مسؤولون أمام الناخبين عن سياسة الحكومة، فلديهم اهتمام كبير بالتأثير على الإجراءات الحكومية والرقابة عليها. ومن المهم أيضاً أن نذكر أن أحزاب الحكومة تعتمد على دعم نوابها لتمير برنامجها التشريعي.

”لقد تحدثنا مع وزيرتنا للتربية بالتفصيل لمدة ساعة بشأن مسألة سياسية عامة. وناقشنا جميع التغييرات اللازمة، وطلبنا كل الوثائق، والأرقام، والمعلومات. وجاءت الوزيرة برفقة عدد من المتخصصين لتقديم جميع المعلومات، لأنها كانت تدرك أن الموضوع كان حساساً للغاية، وناقشناه باستفاضة، حتى أننا اقترحنا بعض التغييرات. لكن هذا النوع من الأمور يحدث داخل الأحزاب السياسية، وليس خارجها أو في اللجنة“.

فيتوتاس غابسيس، عضو البرلمان، ليتوانيا

فقدت المجموعة المؤلفة من أحزاب متعددة اجتماعاً للخبراء في البرلمان بعنوان "تنفيذ قانون هيئة تنمية الطاقة المستدامة والمتجددة" حضره رؤساء اللجان المعنية ومسؤولون من وزارة الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية، وخبراء الطاقة المتجددة، وممثلون عن الطاقة، ووسائل الإعلام. وقد أدى هذا الحدث إلى لفت انتباه المشرّعين والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين إلى مسألة تأخير تنفيذ إنشاء الهيئة.

وبعد ذلك، قدّمت المجموعة مذكرات إلى وزير المالية ووزير الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية تطالبهما بتنفيذ قانون هيئة تنمية الطاقة المستدامة والمتجددة. كما قدمت المجموعة مذكرة مماثلة إلى اللجنة البرلمانية الدائمة المعنية بوزارة الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية وطلبت تدخلها.

ثم اجتمعت المجموعة بوزير الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية لمتابعة المذكرات. ونتيجة لذلك، أوعز الوزير إلى المسؤولين بإعداد خارطة طريق لتنفيذ المبادرة. وأثناء المفاوضات بشأن الميزانية، عقد الفريق اجتماعات أخرى مع وزير الكهرباء والطاقة والثروة المعدنية، وأيضاً مع وزير المالية لتكرار المطالبة بمخصصات الميزانية للهيئة وصناديق الطاقة النظيفة.

وعقب تدخلات أعضاء البرلمان، خصّص وزير المالية عام ٢٠١٤ موارد مالية للهيئة لتكون جاهزة وتعمل بشكل كامل. وبالإضافة إلى ذلك، أحدث صندوق جديد للطاقة المتجددة لدعم قدرات توليد الطاقة المتجددة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠١٦

لمزيد من الأمثلة والنصائح الخاصة بالرقابة البرلمانية وتحديداً على سياسات الطاقة المستدامة، انظر الدليل الإرشادي: الطاقة المتجددة للبرلمانيين (<http://agora-parl.org/resources/library/renewable-energy-parliamentarians-how-guide-0>)

التجمعات النسوية للأحزاب المتعددة

كثيراً ما تعرض التجمعات النسوية كنموذجاً لنجاح التعاون بين أحزاب متعددة. ونجد هذه التجمعات فيما لا يقل عن ٨٧ برلماناً في جميع أنحاء العالم،^{١٠} مما يوحي بأن البرلمانيين - ولا سيما البرلمانيات - يجدونها آلية مفيدة. وتتمتع ثلثا التجمعات النسوية بأوضاع رسمية في القواعد الإجرائية للبرلمان، في حين تعمل تجمعات أخرى بصفة غير رسمية. وقد بدأت التجمعات النسوية أيضاً في التعاون عبر البلدان من خلال إنشاء روابط برلمانية نسوية إقليمية. وكما هي الحال مع التجمعات الأخرى للأحزاب المتعددة، فإن الرقابة على سياسة الحكومة مجرد نشاط من أنشطتها، إلى جانب الدعوة، والمناقشات، وغيرها من المهام.

لعموم الأحزاب تجمعات غير رسمية مؤلفة من برلمانيين يجتمعون لمناقشة قضايا تتعلق بمسألة ما. وهي تتيح فرصاً للبرلمانيين للمشاركة مع منظمات خارجية وأفراد يقاسمونهم اهتمامهم بموضوع التجمع.

في نيجيريا، اجتمع برلمانيون شباب في عام ٢٠١٥ لتشكيل مجموعة مؤلفة من أحزاب متعددة سُميت "منتدى البرلمانيين الشباب". وقد اضطلع هذا المنتدى بدور رقابي شمل العمل كقناة للاستجابة لشواغل القواعد الشعبية للشباب التي يتعين إعطاؤها صدى كبيراً في البرلمان. وفي أكتوبر ٢٠١٦، أدت تعليمة حكومية إلى قصر الفرص المتاحة للخريجين الشباب للانضمام إلى الهيئة الوطنية النيجيرية لخدمة الشباب. واستمع منتدى البرلمانيين الشباب إلى الشواغل التي أعربت عنها المنظمات الطلابية والشبابية، وأثار المسألة في البرلمان. كما شرع في مناقشة في جلسة عامة أسفرت عن اعتماد قرار بالإجماع للتعليمة الذي سيجري التحقيق فيها بمزيد من التفصيل. وقد أسندت هذه المسألة إلى لجنة تطوير الشباب، وجرى استدعاء وزير الشباب والرياضة، والمدير العام للهيئة الوطنية النيجيرية لخدمة الشباب للاستجواب. وفي غضون أيام، تدخل رئيس البلاد لإلغاء هذه التعليمة.

أظهرت دراسة أجراها الاتحاد البرلماني الدولي^٩ عام ٢٠١٢ حول تأثير مختلف أجهزة الهيئات البرلمانية في صنع القرار بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز أن التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة حققت عموماً نجاحاً في زيادة الوعي، وترجمة العلوم إلى تشريعات، والعمل مع منظمات المجتمع المدني وما إلى ذلك. ولكن، تتوقف فعاليتها تقريباً تماماً على توافر الموظفين لخدمة المجموعة. وأشارت دراسات الحالة إلى أن الموظفين يأتون أحياناً من البرلمان وأحياناً من مصدر خارجي مثل منظمات المجتمع المدني أو النقابات المهنية.

لا يخلو عمل التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة من التحديات. وقد تقيّد بعض الأحزاب السياسية قدرة أعضاء البرلمان على التعاون مع أعضاء الأحزاب الأخرى. وعلى غرار اللجنة، يتعين على التجمعات المؤلفة من أحزاب متعددة أن تنظر في كيفية تنظيمها وإدارتها من حيث القيادة، والعضوية، والقواعد الإجرائية، وخطط العمل، وخطط التنمية الاستراتيجية، ودعم الأمانة، والتمويل. ولا تأتي هذه العوامل دائماً مجتمعاً، إذ أن كثيراً من التجمعات الحزبية لا تفعل الكثير لتنفيذ مهامها.

الإطار ٤٠: استخدام الضغط عبر الأحزاب لتعزيز سياسة الطاقة المستدامة في بنغلاديش

وفي عام ٢٠١٢، اعتمد برلمان بنغلاديش قانون هيئة تنمية الطاقة المستدامة والمتجددة لإنشاء هيئة تعمل كمنسق لترويج الطاقة المستدامة وتعزيزها وتطويرها. ومع ذلك، وبعد مرور عام تقريباً، كان إنشاء هذه الهيئة لم يكتمل بعد. ودفع ذلك التأخير كتلة حاسمة من البرلمانيين المعنيين من مختلف الأحزاب لاتخاذ سلسلة من الإجراءات الإيجابية والملموسة.

١٠ قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي عن المجموعات النسوية (<http://w3.ipu.org/en>).

٩ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٢ (٢).

نصائح لأعضاء البرلمان: التجمعات النسوية للأحزاب المتعددة

لماذا ينبغي أن أشارك؟

- السعي للحصول على اتفاق بين الأعضاء حول هيكل التجمع وطريقة عمله:
- كيف تحدد العضوية؟ كيف تُعيّن / تُنتخب قيادة التجمع؟ كيف تتخذ القرارات (بالصوت / الإجماع)؟
- هل يعمل التجمع وفقاً للقواعد الإجرائية البرلمانية؟ هل يضع قواعده الخاصة؟ ما هي الصلاحيات التي ستُمنح للتجمع (مخاطبة الأشخاص، وإرسال الوثائق)؟
- التفاوض على موارد كافية (الموظفين، قاعات الاجتماعات، أموال لتمويل الأنشطة)
- بيان علاقة التجمع بالبرلمان. كيف يقدم التجمع تقاريره لرئيس البرلمان، أو الجلسة العامة، أو اللجنة البرلمانية ذات صلة؟
- إقامة علاقات متينة مع منظمات المجتمع المدني وأنصار النوع الجنساني.
- اعتماد خطط عمل أو استراتيجية، مع وضع أهداف ومؤشرات لرصد التقدم المحرز وتقييمه. وضع خطة اتصالات لزيادة الوعي بأنشطة المؤتمرات.
- التماس الدعم من المنظمات البرلمانية النسوية الإقليمية.

ما الذي أحجته؟

- اهتمام حقيقي والتزام وبرلمانيات أخريات راغبات في تشكيل تجمع
- دعم من القيادة البرلمانية وزعماء الأحزاب السياسية
- تقييم واقعي لفرص التعاون بين الأحزاب في البرلمان
- حركة نسوية قوية، أو مجموعات نسوية في المجتمع المدني على استعداد للعمل في شراكة مع التجمع
- دروس مستفادة من أي محاولات سابقة لإنشاء تجمعات (لماذا لم تدم، هل حُلّت المشاكل التي أدت إلى زوالها؟)

كيف يمكنني المساهمة بفعالية؟

- تحديد أهداف التجمع وأولوياته، مع الأخذ في الحسبان كيفية تعميم الجنسانية، ومناصرة المشاركة السياسية للمرأة، والقيادة من خلال الرقابة والمهام الأساسية الأخرى، والسعي إلى توافق الآراء بشأن القضايا والتعريف بالإنجازات.

موارد مفيدة

الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٣. المبادئ التوجيهية للتجمعات النسوية <http://www.ipu.org/pdf/publications/caucus-e.pdf>

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ٢٠١٣. دراسة مقارنة لهياكل البرلمانيات في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا <http://www.osce.org/odihr/105940?download=true>

”قررنا إقامة تجمع [للأحزاب المتعددة] قبل ستة أشهر، ونعكف الآن على إقامة روابط فيما بيننا، وهذا ليس أمراً يسيراً. وقد حصلت على تعهد من الحكومة بدفع ١٥ مليون يورو لمدة ثلاث سنوات لمبادرة موسكوكا، وهو تعهد من مجموعة الثماني في كندا للإنفاق الإضافي على صحة الأطفال والأمهات. وقد دعم التجمع هذه التعديلات وأظهرنا قوة منسقة“.

بيا لوكاتيلي، عضو مجلس النواب، إيطاليا

تستطيع التجمعات النسوية الناجحة رصد التشريعات والسياسات الحكومية بشأن المساواة بين الجنسين، وكذلك تقديم منظور جنساني للتشريعات، وأولويات السياسات العامة والسياسات الحزبية للتأثير عليها إيجابياً. وقد تدعم التجمعات النسوية أيضاً توجيه البرلمانيات المبتدئات، وإتاحة فرص التواصل للنساء، وهي ميزة رئيسة في ظل الهيمنة الذكورية على الشبكات السياسية. وفي العديد من الدوائر الإدارية، فإن الرقابة على المساواة بين الجنسين قد تواجه إهمالاً في ظل غياب هذه المنابر.

إجراء تحقيقات خاصة في القضايا التي اعتبرها مهمة، ونشر النتائج للجمهور. وعلى الرغم من أن هذا الأسلوب لا يتسم "بالأبهة" التلفزيونية لجلسات الاستماع رفيعة المستوى، فإن تقاريرنا حُضيت بموافقة الكونغرس الأمريكي، وكان ذلك مهما للغاية - غالباً ما يكفي للتأثير الذي يحدث تغييراً ذا مغزى".

هنري واكسمان، عضو سابق في مجلس النواب، الولايات المتحدة ١١

بايجاز: التجمعات البرلمانية وغيرها من أساليب الرقابة غير الرسمية

يجوز للتجمعات البرلمانية، ومجموعات العمل أن تحفز الجهود للمشاركة البرلمانية. وتوفر تجمعات الحزب الواحد محفلاً قيماً لأعضاء الحزب، ولا سيما الحزب الحاكم، لمناقشة السياسة علناً مع بعضهم البعض. وتعزز تجمعات الأحزاب المتعددة التأزر وتوافق الآراء عبر الخطوط الحزبية، ما يعني أن مقترحاتها يرجح أن ينظر إليها على أنها محايدة، وبالتالي تخذها الحكومة ويتخذها الشعب على محمل الجد.

وتستفيد الآليات غير الرسمية لتيسير الرقابة، مثل التجمعات، من وجود مهام وأهداف واضحة. وتشكل التجمعات السنوية مثلاً شائعاً على التعاون بين الأحزاب، إلا أنها تحتاج إلى دعم مؤسسي لضمان قدرتها على الاضطلاع بمهامها.

وهناك أيضاً أمثلة لأعضاء البرلمان، أو المجموعات الصغيرة من أعضاء البرلمان الذين يسعون لتحقيق أهداف رقابية محددة من خلال أساليب مخصصة مستقلة عن الآليات الرسمية.

٥-٥ الاستنتاجات

لجميع أعضاء المجتمع الديمقراطي مصلحة أساسية في تحسين نوعية الحكومة. لذلك، فإن توسيع التعامل بين البرلمان والمجتمع ككل، بما في ذلك المجتمع المدني والجمهور، والجهات الفاعلة العديدة التي تضطلع بالرقابة أو بمهام تتعلق بها، يُعدّ من المسؤوليات السياسية الهامة.

ويستدعي التعامل مع مجموعة واسعة من الشركاء المحتملين في مجال الرقابة طائفة واسعة من المناهج الرسمية وغير الرسمية. وقد تكون المناهج غير الرسمية مكتملة للعمليات الرسمية، أو طرقاً للتعامل وتقويتها حسب كيفية استخدامها. إن إدراك الدافع السياسي لاستخدام الأدوات غير رسمية أمر مهمّ لتحليل كيفية وسبب استخدامها. ويدعو التقرير إلى التكاملية والشراكة عوضاً عن التنافس أو الخصومة.

لكن، وكما هي الحال بالنسبة للتجمعات الحزبية المتعددة، فإن التجمعات السنوية تواجه تحديات عديدة منها كيفية التغلب على تأثيرات السياسات الحزبية، وهو أمر غير هين. وبالإضافة إلى ذلك، فهناك أمور تعرقل عمل الرقابة مثل النواميس الثقافية، والتباين بين الأجيال، وسوء الفهم للمساواة بين الجنسين، ونقص الموارد أو الاحترام.

أساليب المراقبة غير الرسمية الأخرى

هناك حالات يتخذ فيها الأحزاب أو البرلمانيون أساليب أخرى خارج نطاق العمليات الرسمية للبرلمان (على الأقل في البداية، حيث يمكن استيعابها في نهاية المطاف في قواعد وممارسات البرلمان). وتهدف هذه الأساليب لتحقيق أهداف سياسية لا يتم الوفاء بها، أو لا يمكن تلبيتها من خلال العمليات الرسمية.

يصف أحد أعضاء البرلمان الكينيين تحقيقاً عدّه ونقّذه على شكل مبادرة شخصية، قبل إدراج النتائج في العملية الرسمية للجنة.

"شرعت في القيام بتحقيق خاص [بشأن استغلال مزارعي البن] مستخدماً في ذلك موارد خاصة. ودعوت أشخاصاً قادرين، وبدناً عملية توثيق تقرير مستقل قدمته من خلال لجنتي. وقد فعلت ذلك بنفسني، مستخدماً شبكة معارفي الخاصة، حرصاً مني على مساعدة سكان مقاطعتي. إن البن هو المحصول النقدي الوحيد في دائرتي الانتخابية، ولكن لاحظت أن لجنتي لم تتعالج قضية الفساد في صناعة البن. وشعرت بالعجز، حيث بدأت قوى خارجية الاستثمار في تلك اللجنة. ولم أحضر اجتماعاً واحداً خلال عام كامل عندما كانت اللجنة تناقش قضايا البن، لأنه في كل مرة سيكون هناك تهاون وابتذال. وبدلاً من ذلك، ذهبت وأعددت هذا التقرير بنفسني. والآن أريد أن يكون التقرير مملوكاً/لجنتي ليُعرض على الغرفة البرلمانية. وفي الوقت نفسه، قدمت أيضاً هذا التقرير للرئاسة، ولزعماء سياسيين آخرين. ...أسألك، إذا لم تجد مساراً تمضي فيه، هل تستسلم وتغادر؟ لا تغادر، بل تبقى وتجاهد، وتنشد مساراً بديلاً لإنجاح خطتك".

كاباندو واكاباندو، عضو الجمعية الوطنية، كينيا

وجد عضو سابق في الكونغرس الأمريكي، شارك في العديد من التحقيقات أثناء عمله رئيساً للجنة الرقابة والإصلاح الحكومي، طرقاً موازية لمتابعة هذا العمل بعد أن خسر حزبه السيطرة على اللجنة عقب الانتخابات.

"إن أحد الإحباطات الكبيرة في العيش ضمن أقلية برلمانية هو أن القواعد لا تقدم وسائل عديدة لإحباط التحقيقات التي كانت من اختصاصات [الرئيس الجديد]. كانت سلطة الأغلبية، وخاصة في مجلس النواب، شبه مطلقة. ولكن هذا لا يعني أنه لم يبق أمام أعضاء الحزب الآخر سبل بناءة لإثارة القضايا التي تستحق التحقيق. ... وعلى الرغم من أنني لم أكن مسيطراً، وبالتالي لم أستطع عقد جلسات استماع، فلم يكن هناك شيء يمنعني من

الفصل السادس: الرقابة وعضو البرلمان

سياسة الحكومة نحو تحقيق أهدافهم السياسية الخاصة. أما من منظور أوسع، فإن النشاط الرقابي يحقق أيضاً منافع للمجتمع، ويحسن صورة البرلمان أمام الجمهور.

وأما بالنسبة لعضو البرلمان الفردي، يصبح السؤال كالتالي: "كيف يساعدني (أو يعيقني) هذا النشاط في متابعة القضايا التي تهمني؟" يقيم أعضاء البرلمان أداء الحكومة من مختلف الزوايا. في حين أن جميع الدوافع شخصية للغاية، ومعقدة وغالباً ما تكون مغمورة جزئياً، فإن وجهات النظر الواردة في الإطار ٤١ التالي، تتفق مع الشواغل الشائعة وتفسر سبب اضطلاع البرلمانيين بالرقابة.

الإطار ٤١: خمسة مناظير لتقييم أداء الحكومة

منظور الرقابة	ما الذي يجري تقييمه
النزاهة	وجود الفساد أو غيابه
الإخلاص	درجة امتثال الحكومة للقانون
الإنصاف	الإنصاف في توزيع التكاليف أو المنافع من قبل الحكومة
الكفاءة	نسبة التكاليف إلى المنافع
الفعالية	مدى تأثير الإجراءات على آثارها المرجوة

النزاهة

الحد من الفساد: يهتم بعض أعضاء البرلمان أساساً بالحد من الفساد كغاية في حد ذاتها - هدفهم تنمية النزاهة. وهناك أعضاء برلمان أفراد يعملون من أجل زيادة النزاهة في منظمات مثل المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد^١، بينما أتى البعض الآخر من منظمات المجتمع المدني، أو تدفعهم معاناة شخصية سببها الفساد.

مناصرة هدف منشود في مجال السياسات: قد يكون أعضاء برلمان آخرون مهتمين أساساً بأهداف سياسات محددة مثل تطوير التعليم، أو توفير الرعاية الصحية. إن اعتراضهم الرئيسي على الفساد هو أنه يحول الموارد الشحيحة عن نتائج السياسات المرجوة، وهذا ما يدفعهم إلى كشف سوء السلوك. وقد أشار خوان بابلو ليتيليه، عضو مجلس الشيوخ وعضو مجموعة التركيز من تشيلي، إلى أن الجمهور يقدر بشكل خاص نشاط الرقابة الذي يتناول تقديم الخدمات العامة التي تهمهم، مثل الإسكان والتعليم.

تعميق خبرة عضو البرلمان السياسية: يمكن لعضو البرلمان أن يبرز مؤهلاته لمناصب رفيعة من خلال تطوير سمعته كمحارب الفساد. وغالباً ما تكون التحقيقات ضد الفساد ذات طبيعة إعلامية عالية وتركز اهتمام الجمهور

لقد سلّطت الفصول السابقة الضوء على أهمية الرقابة للديمقراطية وفحصت سلطات الرقابة، وقدرات البرلمان التي تمتلك هذه السلطات أو تطورها. ويظل كل ذلك في حيز الإمكانيات، ما لم يشأ أعضاء البرلمان المشاركة في الرقابة.

ويركز هذا الفصل على العوامل التي تحفز أعضاء البرلمان وتمكنهم من المشاركة في الرقابة والمزايا التي يمكن أن يجنوها من ذلك، والإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لتعزيز الرقابة باعتبارها وظيفة أساسية للبرلمان. وينطلق ذلك من فرضية أن أعضاء البرلمان يشاركون في الرقابة عندما يدركون قوتها وقدرتها لإحداث نفوذ سياسي، ويدركون أن لديهم الشرعية والوسائل لتحقيق النجاح.

١-٦ حوافز للمشاركة في الرقابة

يتعين على البرلمانيين الوقوف على مدى أداء الحكومة. لكن من المرجح ألا يخوض أعضاء البرلمان في الرقابة إلا إذا كانت لديهم الحوافز والقدرة اللازمة للعمل.

ويدرك أعضاء البرلمان الذين شملهم الاستطلاع في إطار هذا التقرير، أن عبء الرقابة يقع على عاتق البرلمانيين كافة. وأفاد العديد من المجيبين بأنهم شاركوا في أنشطة رقابية مثل طرح أسئلة على مسؤولين حكوميين. ولكن الذين شاركوا في أعمال رقابية جوهرية - مثل وضع مجموعة أسئلة مستنيرة وتحقيقية، ومتابعة ردود الوزارات، وإجراء تحقيقات أو تحقيق نتائج مقنعة - كانوا في الغالب جزءاً من أقلية صغيرة لكنها مثابرة داخل برلماناتهم الوطنية.

ليس من الواقعي توقع جميع البرلمانيين بأن يكونوا متساويين في التزامهم بالمشاركة في الرقابة، لا سيما بالنظر إلى تنوع رغباتهم والضغط الشديد على وقتهم. ويجب على عضو البرلمان (ذكراً كان أو أنثى) أن يحدد مقدار الوقت الذي يكرسه للرقابة على حساب أولويات أخرى وكيفية المشاركة.

من الضروري أن تشارك كتلة برلمانية حاسمة من الأعضاء لضمان نظام رقابة برلمانية فاعلة، ولكن لا يتطلب هذا الأمر وجود أغلبية للبدء. وغالباً ما تكون للأفراد قدرة على العمل بمفردهم أو ضمن مجموعات صغيرة. تبدأ الرقابة بخطوات محددة يتخذها أعضاء البرلمان، فرادى وجماعات، مثل قرار طرح سؤال تحقيقي على وزير، أو قرار رئيس لجنة بإجراء تحقيق، أو قرار زعيم برلماني بدعم تحقيق.

وجهات نظر لتقييم الأداء الحكومي

حتماً، في تقييم الأداء الحكومي، تؤثر قيم عضو البرلمان ووجهات نظره وأهدافه الشخصية على النتائج. ومن الحوافز الشخصية الرئيسة التي تدفع أعضاء البرلمان على المشاركة في الرقابة أنها تتيح لهم فرصة لتوجيه

١ انظر أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد: أداة التقييم الذاتي للبرلمانيين لمكافحة الفساد.

البلجيكي أثر القانون الاتحادي على السلطات الإقليمية، وعلى مختلف المجموعات اللغوية، والنساء، وغيرهم من الناخبين. ويحاول العديد من أعضاء البرلمان الآخرين، وإن لم يطلب منهم ذلك رسمياً، ضمان معاملة عادلة لدوائهم الانتخابية لأسباب انتخابية وأسباب أخرى.

وغالبا ما يتوقع من أعضاء البرلمان أن يناصروا أفراد مجموعة معينة ينتمون إليها سواء كانت ديموغرافية أو غير ذلك. فعلى سبيل المثال، يتوقع وعلى نطاق واسع أن تتولى برلمانيات قيادة عملية مناصرة قضية المساواة بين الجنسين.^٢ أفادت زعيمة نسوية في البرلمان المولدوفي بأنها كثيراً ما تتلقى طلبات من نسوة من خارج دائرتها الانتخابية للنظر في إجراءات حكومية تؤثر عليهن كأفراد، فتمتثل عندما تستطيع ذلك، لإيمانها بأن بروزها كزعيمة يلزمها للعمل نيابة عن أولئك اللائي يتطلعن إليها لمساعدتهن.^٣ في أوغندا، تخصص مقاعد في البرلمان للمجموعات المهمشة (بما فيها الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم) بغية تمثيل هذه الفئات للدفاع عن مصالحها المميزة.

إن الحافز الذي يدفع عضو البرلمان للمشاركة في الرقابة لمناصرة قضايا المساواة للمجموعات المهمشة يجد تعزيزاً وتعظيماً ونشراً من الآخرين، بما في ذلك أطراف من خارج البرلمان. وقد أشار نائب برلماني من زامبيا، في معرض مناقشة الرقابة البرلمانية والإرادة السياسية، إلى أن "الرقابة على التكافؤ بين الجنسين تضطلع به في الغالب برلمانيات تدعمها تجمعات نسائية وناشطون في المجال الجنساني في المجتمع المدني". وفي المناقشة نفسها، وجّه عضو في البرلمان البوتسواني نداءً للبرلمانيين للدفاع عن حقوق المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغاييري الهوية الجنسية،^٤ وأيده في ذلك عضو من البرلمان الناميبي.

الكفاءة

تعميق الخبرة السياسية لأعضاء البرلمان: تسعى الرقابة من أجل الكفاءة لتحقيق نسبة مواتية من المزايا مقارنة بالتكاليف. وكثيراً ما يُمارس ذلك على مستوى الدائرة الانتخابية، على سبيل المثال، بوصفها جزءاً من الرقابة على الميزانية. وقد وصف برلماني من جمهورية الدومينيكان الوضع على النحو التالي:

"على الوجه الأمثل، تُعرض الميزانية الفصلية، ويرصد أعضاء البرلمان كيفية سير الأمور. ثم ... وفي جماعتك، في المقاطعة التي تمثلها، يستطيع عضو البرلمان أن يذهب في أي وقت يشاء، عندما تكون هناك مشكلة، ويرى ما يجري، وكيف تُستعمل أموال الشعب... هذا عمل عظيم لنائب جيد".

غراسيلا فارمين، عضو مجلس النواب، الجمهورية الدومينيكية

على أعضاء البرلمان الذين يتولون التحقيقات، مما يعزز رصيدهم السياسي، ويساعدهم على الترقى في حياتهم المهنية. أشار مراسل من البرلمان الكيني يخفي اسمه إلى أن "جميع ادعاءات الفساد المحتمل التي نشرت في الصحف أدت إلى استدعاءات للمثول أمام المشرعين، [مما يدل على] المزايا السياسية التي يمكن أن تُجنى من التحقيق".

الإخلاء

ضمان التطبيق السليم للقانون: الهدف من هذا النوع من الرقابة تحديد ما إذا كانت الحكومة قد امتثلت للقانون في تنفيذ السياسات. ينبغي أن يكون هذا الهدف شاغلاً محورياً للبرلمان، لأن القانون هو وسيلة البرلمان الرئيسة للتأثير على الحكومة. وإذا أخفقت الحكومة في الامتثال للقانون الذي صاغه المشرعون، فإن قدرة البرلمان في التأثير على العالم تتضاءل.

السعي وراء تحقيق هدف منشود في مجال السياسات: يحظى البرلمانيون الذين نجحوا في تمرير تشريع لإحداث إصلاحات في السياسة العامة بحافز خاص للتأكد من أن ما يأملون في تحقيقه يُنفذ فعلاً.

"مهما كانت صياغة القانون جيدة، فإن لم ينفذ القانون، فإن الإصلاح المنشود لن يُكتب له النجاح، ولن يتحقق تمثيل مصالح المواطنين إذا لم تجر مسالة أولئك الذين كلفوا بتنفيذ القانون".
تقرير مجموعة التركيز المعنية بأصحاب المصلحة المتعددين، صربيا

حماية المجموعات المهمشة وتمثيلها: وعلى نفس المنوال، فإن الزعماء البرلمانيين الذين يدافعون عن الفئات المهمشة لهم مصلحة في أن التشريعات الهادفة إلى تلبية احتياجات هؤلاء الناس وتمييزهم تؤدي إلى إجراءات إيجابية من جانب الحكومة. لذا، فإن هؤلاء النواب، فضلاً عن مناصرة الشعب، قد يجدون أنفسهم يؤيدون القانون.

"لذلك، فيحكم أننا أعضاء في البرلمان، وكوننا نسوة، فإننا نضطلع بطبيعة الحال بالدور الأكبر في ضمان تنفيذ شيء على الأقل".

ميشي جمعة خميسي، عضو الجمعية الوطنية، كينيا

تكتسي هذه المهمة الرقابية أهمية خاصة عندما لا تعتبر البيروقراطية إنفاذ القانون أولوية عليا.

الإنصاف

مساعدة الناخبين و/ أو المجتمعات المهمشة: يُعدّ تقييم عدالة البرامج الحكومية أحد أهداف الرقابة. وغالباً ما يكون أعضاء البرلمان الذين يمثلون مصالح جماعات بعينها مهتمين بالرقابة لتحديد ما إذا كانت هذه المجموعات قد نالت حصتها العادلة من المزايا، أو ما إذا كان عليها أن تدفع حصة غير عادلة من التكاليف.

وقد تم إضفاء الطابع المؤسسي على بعض هذه المشاعر في عمل المشرع بموجب القانون. فعلى سبيل المثال، يتوقع أن يرصد أعضاء مجلس الشيوخ

٢ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٥، (٢).

٣ جرى التقرير خلال مقابلة أجريت في إطار تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتوسط الأجل لبرنامج الدعم البرلماني لمولدوفيا، ٢٠١٢.

٤ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٥، (١).

وعلى صعيد العلاقة التنفيذية والتشريعية المثالية، ستأخذ الحكومة على محمل الجد أي تقرير رقابي جيد البحث يتضمن استنتاجات وتوصيات ملائمة وواقعية. ومع ذلك، وفي ظل الممارسة العملية، فإن العلاقات لا تسير دائماً على هذا النحو.

يحتمل أن يتمتع البرلمانيون بمجموعة من الصلاحيات لدعم أنشطتهم الرقابية، بما في ذلك كشف نقائص الحكومة، والدعوة إلى إدخال تشريع تصحيحي، وممارسة النفوذ البرلماني على الميزانية، والتحرك من أجل فرض عقوبات مثل اللوم أو الإقالة أو مناقشات حجب الثقة (انظر الفصل الثاني).

يجب على البرلمانيين أن يروا ما إذا كانوا قادرين على إدارة الموارد التي يحتاجون إليها لممارسة هذه الصلاحيات، التي يعتمد الكثير منها على إطار سياسي، ومستويات معينة من القدرات، إذا ما أريد لها أن تكون فعالة - وهي غالباً ما تكون منعدمة. وينبغي استكشاف فرص التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام بوصفهما وسائل رئيسية لتعظيم الأثر.

فجوات الموارد الحرجة

حددت مجموعات التركيز والبحوث الأخرى التي أجريت في إطار هذا التقرير مراراً وتكراراً فجوتين في الموارد. أولاً، الفجوة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والتي غالباً ما تكون في غير صالح البرلمانات. ولأن الوزارات هي التي تدير الحكومة فعلياً، فلديها مصادر أفضل للمعلومات، وخبرات أكبر ودعم إداري أكثر من تلك المتاحة لأعضاء البرلمان.

أما الفجوة الثانية، فهي التي بين البرلمانات الراسخة ذات الموارد الجيدة نسبياً، ونظرائها من البرلمانات الناشئة و/أو الأقل موارد. ومع أن البرلمانات المدعومة جيداً تواجه هي الأخرى تحديات، فإن التحديات التي تواجهها البرلمانات الناشئة غالباً ما تكون أكثر شدة ويصعب التغلب عليها. ولهذا السبب، يتم التركيز فيما يلي على أعضاء البرلمان في البرلمانات الأكثر فقراً من حيث الموارد.

الموارد المالية

تعتمد الرقابة الفعالة على أمور عديدة تتطلب موارد مالية، مثل الرواتب الملائمة، والدعم المهني، والموارد الأخرى المخصصة. وفي الممارسة، تكون الجهات التي تضطلع بالرقابة في الغالب أقل تمويلاً من تلك التي تخضع للرقابة، لا سيما في البلدان ذات الموارد الشحيحة. ففي العديد من البرلمانات، يعمل أعضاء البرلمان بلا دعم الموظفين، وينتمون إلى لجان لا تحظى بالدعم المهني الكافي، وفي بعض الأحيان ليست لها أماكن عادية للاجتماع. ومن الضروري أن تتوفر لدى الحكومة والبرلمان الموارد (المتنوعة) اللازمة لتضطلع بمهامها المنفصلة والمتميزة.

لقد لاحظ هذا التقرير جهود موفقة لتمكين البرلمانات من خلال زيادة تمويلها ومقدار سيطرتها على مواردها المالية. ولكن حتى عندما يعجز البرلمان عن سداد ما يحتاج إليه، فإنه يحصل على الكثير مقابل لا شيء والشيء نفسه ينطبق على البرلمانيين كأفراد، كما هو مبين أدناه.

كثيراً ما يدافع السياسيون على تحقيق الكفاءة - أي الرغبة في الحصول على أعلى قيمة مقابل المال. ويجلب هذا الشكل من الرقابة العديد من الأصدقاء، ولا يجلب كثيراً من الأعداء الذين هم مستعدون للاعتراض علناً وتلطيح سمعتهم السياسية.

الفعالية

استهداف الاحتياجات: تسعى الرقابة من أجل الفعالية لضمان تحقيق إجراء حكومي للأثر المنشود. وعند تقييم فعالية أي برنامج، ينظر أعضاء البرلمان في مدى نجاحهم في العمل في دوائرهم الانتخابية، لأن السياسات التي تُرسم على الصعيدين القطري والإقليمي لا تلبّي دائماً احتياجات الدوائر الفردية. وفي برلمان ولاية بونتلاندا في الصومال، أجرى الأعضاء تحقيقاً بشأن الرقابة على اللجان التي تعمل في المناطق المتضررة من الجفاف لتقييم فعالية جهود الإغاثة التي تضطلع بها الحكومة. وكشفت الدروس المستفادة تبايناً كبيراً في احتياجات مختلف المناطق التي تعاني من الجفاف. فبعض المناطق بحاجة إلى الماء والغذاء، والبعض الآخر بحاجة إلى علف للحيوانات، والبعض الآخر بحاجة إلى المال لشراء مختلف الضروريات. ونتيجة لهذا التحقيق الرقابي، عدّلت الحكومة ممارساتها الإغاثية من أجل تحسين استهداف مختلف احتياجات السكان.^٥

بايجاز: الحوافز للمشاركة في الرقابة

يستطيع البرلمانيون استخدام الرقابة لقياس أداء الحكومة على خمسة مستويات رئيسية، هي: النزاهة، والإخلاص، والإنصاف، والكفاءة، والفعالية، التي تمكّن من إلقاء نظرة ثاقبة على الحوافز الأساسية التي تدفع أعضاء البرلمان على المشاركة في أنشطة الرقابة. كما تسمح الرقابة للبرلمانيين بمساعدة دوائرهم الانتخابية، وتعزيز أهداف السياسات المحددة، وإثراء حياتهم السياسية، وبسط نفوذهم الشخصي.

٦-٢ جعل الحكومة تأخذ البرلمان على محمل الجد

تُرَجَّح مشاركة أعضاء البرلمان في أعمال الرقابة إذا رأوا أن ذلك سيكون له الأثر المنشود على أداء الحكومة. وكما لاحظ النائب البناني غسان مخيبر، فليس هناك شيء يبغضه عضو البرلمان أكثر من الكلام فيما لا طائل من ورائه، في وقت تتخذ فيه القرارات في مكان آخر.^٦ وتعتمد فرص النجاح إلى حد كبير على: (١) الصلاحيات الرسمية وغير الرسمية المتاحة، و(٢) الموارد المتاحة لاستخدام تلك السلطات بفعالية.

^٥ مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم البرلماني في الصومال http://www.so.undp.org/content/somalia/en/home/operations/projects/poverty_reduction/parliament-support-project

^٦ الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٦، (٢).

المعلومات

تعد المعلومات مورداً سياسياً بالغ الأهمية، لأنها قد تُستخدم للتأثير على القرارات، وهي ضرورية للرقابة الفعالة. وتأخذ الفجوات بين البرلمان والحكومة، وبين البرلمانات في بيئات ذات موارد قليلة أو جيدة أشكالا كثيرة. ولكن أحد المجالات حيث يكون جميع البرلمانيين محرومين هو عدم تماثل المعلومات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

تعتمد الرقابة الجيدة على توفر معلومات جيدة عن ممارسات الحكومة. ولأن السلطة التنفيذية تحكم وتتحمل مسؤولية إيجاد الكثير من المعلومات ذات الصلة، فإنها بطبيعة الحال تحظى بمعلومات أكثر وأفضل من معظم أعضاء البرلمان حول كيفية عمل الحكومة وسياساتها وإنجازاتها. وتؤدي الفجوة في الموارد إلى تفاقم المشكلة، حيث أن أعضاء البرلمان، بمن فيهم معظم أعضاء البرلمان من الحزب الحاكم، وعادة جميع أعضاء البرلمان من المعارضة، ليس لديهم موارد كافية لتوظيف موظفين يمكنهم المساعدة على سد الفجوة المعرفية.

من حسن الحظ، يمكن للبرلمانيين الحصول على الكثير من المعلومات دون مقابل. فإن البرلمانات لا تعمل في فراغ. وثراء البيئة المعلوماتية التي تحيط بالسياسيين هو الذي يحدد مدى علمه.

إن العنصر الحاسم في التسليح بمعرفة كافية لأغراض الرقابة هو الانفتاح والإلمام التام بمصادر المعلومات وحسن التقدير، والدعم لتقييم موثوقية المعلومات ومعالجتها. وحيثما يكونون موجودين فإن الموظفين التشريعيين يُعتمد عليهم لالتماس المعلومات ومعالجتها. وحتى من دون موظفين، يستطيع البرلمانيون الحصول على معلومات مفيدة بالكشف عن حاجتهم لها عن طريق تنظيم فعاليات تعطيهم الفرصة للحصول على المعلومات.

هناك الكثير من المصادر المحتملة للمعلومات للبرلمانيين المهتمين بالنشطين. تستطيع منظمات المجتمع المدني ووكالات مراجعة الحسابات، ومجموعات المصلحة العامة، ووسائل الإعلام، ويستطيع الإداريون تقديم مجموعة من الموارد، بما في ذلك الروابط الروابط مع قطاعات نشطة من الجمهور، والخبرة في مجال مراجعة الحسابات والسياسات المتخصصة، والبروز، وغيرها من الموارد المفيدة في الرقابة. ويمكن أن تكون أكثر من مجرد مصادر تمرر معلومات مفيدة؛ فقد تصبح شريكا وحليفا في جهود الرقابة المشتركة.

السلطة تستقطب المخبرين

يستخدم الأشخاص الذين يسعون إلى التأثير على أعضاء البرلمان أو اللجان البرلمانية، معلومات عن مزايا القرارات وتكاليفها، بوصفها وسيلة للإقناع. يجب على أعضاء البرلمان توخي الحذر الشديد لضمان بقاء أي علاقات مع الآخرين ضمن حدود الملاءمة مع مراعاة القواعد الأخلاقية، ومع ذلك، قد تكون مثل هذه العلاقات غنية بالمعلومات.

يملك مناصرو السياسات، وجماعات الضغط، وأعضاء الحكومة وأفراد الشعب من الأسباب ما يدعوهم للتأثير على أعضاء البرلمان. وقد يصبح

الإداريون الودودون مصادر سرية للمعلومات لأعضاء البرلمان الذين يعرفون بأنهم مؤيدون متبادلون لقضايا معينة. وحتى أعضاء البرلمان من الأغلبية يمكن أن يشكلوا مصدراً للمعلومات لأعضاء المعارضة الذين قد يتمتعون بحرية أوسع لاستخدامها. فقد أشار أحد أعضاء البرلمان المعارضين في أحد البلدان إلى أن أعضاء البرلمان من أحزاب الأغلبية في بعض الأحيان سيقدّمون معلومات لا يستطيعون استخدامها أنفسهم علناً لأسباب سياسية.

إن المعلومات التي يُقصد بها التأثير على قرارات تنساب بسهولة أكبر إلى أولئك القادرين على اتخاذ تلك القرارات. وسيجذب كبار المسؤولين والبرلمانيون البارزون بشكل عام معلومات أكثر وأفضل من تلك التي يحصل عليها الأشخاص العاديون.

ومع ذلك يستطيع عضو البرلمان العمل على زيادة تدفق المعلومات إليه وإلى لجانته. كما أن كسب سمعة المناصر لقضية أو المهتم يجذب الاحترام، وبالتالي يجلب المعلومات. ويحصل مكافحو الفساد على معلومات سرية، كما يُخبر المدافعون عن المساواة بحالات التمييز، وتضغط المصالح المدرسية على المدافعين عن التعليم، وما إلى ذلك. وفي مواضع عديدة، يحصل البرلمانيون المنتقدون لعمل الحكومة على وقائع من ناخبين متضررين، وتسريبات من مسؤولين حكوميين ممتعضين على الحكومة. واليوم وبفضل الإنترنت، فقد تيسر أكثر من أي وقت مضى لأفراد الجمهور التعرف على أعضاء البرلمان المهتمين بقضايا محددة والتواصل معهم.

تجذب اللجان الفعالة والنشطة أيضاً أولئك الذين يرغبون في ممارسة نفوذهم على عملية التشريع. فعلى سبيل المثال، يمكن للجان أن تعلن استعدادها لتلقي المعلومات عن طريق تنظيم جلسات استماع عامة. ولهذه الجلسات بدورها أثرٌ مزدوج يتمثل في إعلام أعضاء اللجان والعمل كمنتدى عام لمن يقدم المعلومات، مما يتيح لها الوصول إلى جمهور أكبر.

وعلى الجانب السلبي، قد يحدّ أعضاء البرلمان واللجان أيضاً من نوعية محيطهم المعلوماتي. فعلاقة العداء بين البرلمان ومنظمات المجتمع المدني - التي توجّحها مزاعم متنافسة لتمثيل الجمهور، وتنميط السياسيين على أنهم فاسدون، ومنظمات المجتمع المدني بأنها كائنات ذات مصالح خاصة وعملاء لمموليها - قد تعزل أعضاء البرلمان عن منظمات المجتمع المدني وقد حصل ذلك بالفعل. وقد تخفق اللجان في استشارة المجموعات ذات الصلة (أو تقرر التشاور فقط مع مجموعات معينة)، وتعقد مداولاتها سراً وتضطلع بأمور أخرى تحدّ من انسياب المعلومات إليها من مصادر عمومية.

استخدام الولاية للإجبار على توفير معلومات بانتظام

هناك حيلة أخرى، عند وجود أغلبية برلمانية، وهي أن تُجبر الوزارات والإدارات الحكومية الأخرى على تقديم معلومات ذات صلة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة عندما تكون للقوانين التي يجري تنفيذها أهدافاً محددة تهتمّ أعضاء البرلمان.

يمكن للبرلمانيين اتخاذ إجراءات محددة لحشد الدعم الشعبي من أجل الرقابة وممارسة الضغط على الحكومة، إذا اتضح أنها تستخدم سلطاتها على نحو غير ملائم.

السلوك الشخصي ومدونات الأخلاق والحلل المشتركة بين الحزبين

يفسّر المستمعون الرسائل من خلال مجموعة من الأحكام بشأن محتواها ومصدرها. ويرجح أن يتأثر فهم الجمهور للرسائل الصادرة عن نتائج الرقابة البرلمانية استناداً إلى ما يعتقد الجمهور عن الجهة المرسله للرسالة.

غالباً ما يصدق الناس الذين يعتقدون أنهم شرفاء. وإن كان المصدر لا يحظى بالثقة، فهناك فرصة ضئيلة لتصديق محتوى رسالته. وليس مستغرباً أن تكون استجابة أولئك الذين يخضعون للتدقيق الرقابي بالتشكيك في دوافع منتقديهم. وإن عجزوا عن تنفيذ الرسالة، فإنهم قد يهاجمون صاحبها، وبالتالي، تكون لسمعة أعضاء البرلمان، والبرلمانات أهمية حاسمة في تحديد ما إذا كانت نتائج الرقابة ذات بال أم لا.

السلوك الشخصي

وبالتالي، يجب على أعضاء البرلمان، عند انتقاد الآخرين، أن يدركوا بأن دوافعهم الخاصة قد تخضع للتدقيق. وعليهم أن يتحلوا بالمسؤولية والشفافية في سلوكهم. وقد أشار كين كوغهيل، وهو رئيس سابق في برلمان فيكتوريا في أستراليا، إلى أن وضع معيار شخصي رفيع المستوى والتقييد به لهو "أكبر حماية لعضو البرلمان ضد النيل من كفاءته الأخلاقية". وقد دافع عن وضع مدونة قواعد يعلن بموجبها كل عضو برلماني عن أي مصلحة شخصية أو مالية قد تكون لديه في أي مسألة قيد التدقيق تحمل الآخرين على الاعتقاد الجازم بأنها ستؤثر على طبيعة مشاركته.^٧

سن مدونات الأخلاقيات وإنفاذها

في مجموعات التركيز والمنتديات الأخرى التي شملها هذا التقرير، أوضح برلمانيون بأنهم يدركون السمعة السيئة للسياسيين أمام الرأي العام. ويروا أن هذه التصورات قد تمتد لتشمل الهيئات التشريعية التي ينتمون إليها وتلطي أعمالهم الرقابية وأعمالهم الأخرى في نظر الجمهور. ويرى كثيرون أن تحسين سمعة البرلمان من خلال وضع مدونات لقواعد السلوك وإنفاذها، وغيرها من التدابير، شرط مهم لتحسين فعالية الرقابة. ولن يتلقى الجمهور رسالة الرقابة على محمل الجد إلا إذا كان تصوره لصاحب الرسالة إيجابياً.

وغالباً ما يكون ردّ البرلمان على فضائح تورط فيها برلمانيون اعتماد مدونة سلوك برلماني وقوانين تمويل الحملات وإجراءات الإقالة. تظهر هذه التدابير أن البرلمان يأخذ الأخلاق بجدية، وكثيراً ما يوضح ما هو مسموح به وما هو غير مسموح به. إن إنفاذ البرلمان للتدابير الأخلاقية يعادل في الأهمية اعتماده لها.

فعلى سبيل المثال، يتعين على وكالات البيئة في الولايات المتحدة الأمريكية أن تقدم تقارير دورية عن مستويات تلوث المياه والهواء في كل منطقة. ويتم وضع قوائم مفصلة لمواقع النفايات الخطرة في كل دائرة انتخابية في الكونغرس. وتشمل هذه التقارير معلومات عن فعالية اللوائح البيئية، فضلاً عن تكاليفها ومزاياها.

بايجاز: جعل الحكومة تأخذ البرلمان على محمل الجد

تعتمد الرقابة البرلمانية الفعالة على الحصول على موارد ضرورية. وأشار أعضاء البرلمان، الذين شملهم الاستطلاع الذي تم القيام به في إطار هذا التقرير، إلى أن ندرة هذه الموارد غالباً ما تقوض جهودهم الرقابية. وفي حين أن الحكومات نفسها قد تعاني نقصاً في الموارد في أجزاء كثيرة من العالم، فإن البرلمان غالباً ما يكون في وضع أكثر هشاشة من حيث الموارد. ومن الأهمية بمكان توفير موارد ومالية وبحثية مخصصة تكفي لتعزيز المسؤوليات الرقابية لأعضاء البرلمان. غير أنه حتى في حالة غياب موارد كافية، يستطيع البرلمانيون إنشاء شبكة غنية تتألف من مقدمي الخدمات - تشمل منظمات المجتمع المدني، والقطاعين الخاص والعام - لجمع معلومات مفيدة.

٣-٦ حشد الدعم الشعبي

لكي تكون للرقابة فرصة واقعية للنجاح، يجب مواجهة القوى الحكومية أو موازنتها من قبل قوى أخرى. ويمكن أن يساعد حشد الدعم الشعبي لأجل الرقابة على تصحيح الخلل في الموارد المتاحة للبرلمان والحكومة.

الجمهور هو الطرف الكبير، الذي غالباً ما لا يستخدم بشكل كاف، في الرقابة البرلمانية. وعلى البرلمانيين أن يوجهوا جهودهم للحد من التفاوت بين نفوذ البرلمان الكامن والفعلي، وأن يعملوا على تطوير الرقابة لتكون وظيفة برلمانية متوقعة وقوية. ويتعين إقناع الجمهور بقيمة الرقابة إذا أريد له أن يدعمها. وكما ذكر آنفاً، من الممكن حشد أقسام من الجمهور وقد جرى ذلك في الماضي.

في الوقت الحاضر، يتسم فهم الجمهور للرقابة البرلمانية ودعمها بأنه دون المستوى المنشود، لأسباب عديدة، منها عدم ثقة الجمهور في البرلمان، وعدم الاكتراث بما يضطلع به، والتصور بأنه بعيد عن حياة الأشخاص العاديين.

إن أقوى ادعاء يستطيع البرلمانيون القيام به بشأن الرقابة هو أنهم يعملون لتحقيق مصالح الجمهور، وليس لمصلحتهم الخاصة، وأن الرقابة ضرورية للناس العاديين، وأن عملهم يؤدي إلى تحسن المستوى المعيشي لمن يمثلونهم. وبشكل ذلك حافظاً قوياً للدعم الشعبي للرقابة البرلمانية، لكن على البرلمان أن يعرض مهامه بمزيد من القوة في المجال العام. ويصدق هذا بصفة خاصة على البلدان التي توجد فيها برلمانات جديدة نسبياً.

المتابعة

يستطيع البرلمانيون كسب تأييد الجمهور للرقابة من خلال تقديم حلول جزئية على الأقل للمشاكل التي يحددها أفراد الجمهور. وقد يحول هذا أعمال الرقابة من تعبير عن الاستياء إلى أداة للتحسين. ويمكن للبرلمان تحقيق ما يلي:

- متابعة الرقابة ورصد سلوك السلطات الحكومية، لضمان تغيير الممارسات نحو الأفضل أو إبقاء الضغط لتغيير الممارسات.
- النظر في الاستجابة للانتهاكات أو المشاكل من خلال اعتماد القوانين. على سبيل المثال، اعتمد برلمان جنوب أفريقيا في سنة ٢٠١٢ قانوناً لمكافحة الفساد رداً على فضائح محلية.
- استخدام القوانين وغيرها من الوسائل لزيادة تزويد المعلومات لمن يقوم بالرقابة. يشكل العاملون في المؤسسات الحكومية (وفي القطاع الخاص) الذين يُطلق عليهم "مُطلقو صافرات الإنذار" أو المخبرين مصدراً مهماً للمعلومات عن الفساد والإساءات الأخرى. في العديد من البلدان توجد قوانين لحماية هؤلاء الأشخاص.

تحديد المستفيدين

يمكن للبرلمانيين زيادة الدعم الشعبي للرقابة بالعمل على إنشاء مزايا ونشرها. ومن المهم أن نأخذ في الحسبان أن السلع العامة أو الجماعية - التي تُقدم للمجتمع ككل - تحظى عادة بتقدير أقل أو اهتمام ضئيل من السلع الانتقائية التي تنتفع بها شريحة معروفة من السكان. الحصول على دعم لحل مشاكل مدرسة أسهل من حشد الشعب لمناصرة نظام تعليمي بأسره، كما أن التبليغ عن جريمة يحظى باهتمام أكبر من التعرف على الأسباب الأصلية للجريمة.

ومع ذلك، يمكن تقديم كل نوع من المزايا بطرق قد يلاحظها المستفيدون ويدعمونها. فعندما يعلن أعضاء البرلمان عن دورهم في تقديم هذه المزايا، فإنهم يعظمون رأسمالهم السياسي مع زيادة الدعم الشعبي للرقابة البرلمانية.

وعادة ما تكون مزايا الرقابة أكثر أثراً على مجموعات بعينها: مثلاً، أولئك الذين يحصلون على خدمات أقل من برامج حكومية معينة، أو تنتهك حقوقهم أو تعاملهم السلطات الحكومية بإجحاف، أو المتضررين من إجراءات حكومية. ينبغي أن تحقق الرقابة من أجل النزاهة فوائد ملموسة للشركات التي تضطر لدفع ضرائب خفية للفساد على معاملاتها مع الحكومة. وتعني الرقابة من أجل الإخلاص أن المستفيدين المستهدفين من القوانين (مثل حماية حقوق النساء، والأطفال، والمجموعات المهمشة) سيعاملون بطريقة أفضل. أما الرقابة من أجل الإنصاف، فتعني أن المستفيدين من التوزيع العادل للخدمات الحكومية سيكونون في وضع أفضل للغاية. وأما الرقابة من أجل الكفاءة والفعالية، فتعني أن يحصل الجمهور على حلولاً قيمة لمشاكلهم مقابل الأموال التي يدفعونها.

ويمكن أيضاً استخدام القواعد الإجرائية لبناء ضمانات أخرى. فعلى سبيل المثال، يملك رئيس برلمان الهند سلطة عزل أعضاء من اللجان بسبب تضارب المصالح.

"يجوز الاعتراض على تعيين عضو في لجنة برلمانية إن كان لهذا العضو مصلحة مالية مباشرة أو مصلحة مباشرة وثيقة من شأنها أن تؤثر سلباً على نظر اللجنة في أي مسألة. وينبغي أن تكون هذه المصلحة مرتبطة بصورة مستقلة بالعضو الذي أُعترض على عضويته في اللجنة، أي أنه لا ينبغي أن تكون مشاعة بين عامة الناس، أو بين أي فئة، أو قسم منها أو تكون مسألة تتعلق بسياسة الدولة."

المادة ٢٥٥، القواعد الإجرائية وتسيير الأعمال في برلمان الهند

تغيير التصورات من خلال التعاون بين الحزبين

يمكن بسهولة استبعاد نتائج الرقابة (وقد تفقد الأفكار الجيدة المحتملة) إن كانت هناك تصورات بأن الذين يتولون الرقابة ينطلقون من منطلق طائفي. فعندما يقدم أحد أعضاء البرلمان المعارضين نتائج الرقابة، يمكن التشكيك في دوافعه أو رفضها بحجة أنها تخدم مصلحة ذاتية. ومن شأن اتباع أسلوب حزبي شامل وشفاف بالكامل للرقابة أن يحقق تحييداً لهذه الردود.

إضفاء طابع إنساني على نتائج الرقابة

الجمهور لا يستجيب لما هو ممل. فلكي تحظى نتائج الرقابة بالاهتمام، يجب أن تتصدر العناوين وتحدث أثراً. مما يعني في كثير من الأحيان ضرورة إضفاء طابع إنساني على القصة (ولكن دون جعلها تافهة أو 'بسيطة'). فعلى سبيل المثال، قد يكون للتقارير الكمية عن جودة المياه أثراً أقل في الصحافة الشعبية من التقارير عن مستويات الرصاص غير الصحية لدى الأطفال في المناطق المتضررة. ولكن لا بد أن تحظى هتبن الحالتين باهتمام وسائط الإعلام وأن تستند على أدلة لإحداث أثر إيجابي على الحكومة.

في العديد من البلدان، ساعد تسليط الضوء على أمثلة صارخة لإخفاقات الحكومة، الجهود الرامية لمحاسبة الحكومة: مثلاً، كشف أساليب حياة البذخ التي يعيشها المسؤولون الفاسدون في أماكن عديدة، وعدم ملاءمة تعامل الشرطة مع ضحايا الاغتصاب في الهند، وردود الفعل الضعيفة بعد إثر اختطاف طالبات المدارس في نيجيريا، والمحاولات الرسمية لتجاهل قتل الطلاب في المكسيك. توفر هذه الحالات حجة لمواجهة نتائج الرقابة. فهي في الوقت نفسه شخصية ورمزية للغاية، مما يجعلها مفيدة لإشراك الجمهور وطلب الرقابة.

تميل وسائل الإعلام إلى التغطية المثيرة. وفي حين أن هذا يثير مشاكل، فإنه يجعلها أيضاً حليفاً مفيداً في تعظيم الحاجة لنتائج الرقابة.

تحقيق فوائد من الرقابة

إن أقوى الوسائل لزيادة الدعم الشعبي للرقابة البرلمانية يكمن في القيام بأمور تحسّن حياة أفراد الشعب يمكن التعرف عليهم.

المخاطر والتكاليف بالنسبة للبرلمانيين

إن قرارك بالمشاركة في الرقابة له فوائد محتملة كبيرة على ناخبك وعلى المجتمع، ولكن قد يترتب عليه تكاليف ومخاطر. وتستند اثنتان من النقاط التي سبق ذكرها على هذا القرار وهي: (١) المخاطر السياسية التي قد تتكبدها، و(٢) الصعوبات الكبرى التي قد يواجهها أعضاء البرلمان الذين يعتزمون المشاركة في الرقابة في برلمانات نامية.

المصالح الشخصية مقابل مصالح المجتمع

قد يكون هناك "خطر أخلاقي" لأن الشيء الذي ينتفع منه الناخبون أو المجتمع قد تكون له كلفة مهنية بالنسبة لك. ففي الحد الأدنى، هناك تكاليف الفرص لاختيار استعمال وقتك وطاقتك في الرقابة على حساب أمور أخرى ذات قيمة بالنسبة لك، مثل مساعدة المؤيدين المحليين أو العمل على التشريعات المفضلة. وإن كانت مواردك وسلطاتك غير كافية، فإن المشاركة في الرقابة قد تكون محبطة، أو حتى تافهة. وهناك تكاليف أخرى محتملة مثل نفور زعيم الحزب أو الوزراء.

العمل في برلمان قليل الموارد

يواجه أعضاء البرلمان في الديمقراطيات الناشئة والبرلمانات قليلة الموارد عوائق أكثر أو أكبر أمام الرقابة. وقد تكون الموارد المتاحة للبرلمانات وللرقابة محدودة، وقد تكون سلطات الرقابة المؤسسية في طور النمو، أو خاضعة للمناقشة، وقد تكون الثقافة السياسية للقواعد والقيم والسلوكيات فيها أكثر تقييداً مما في البرلمانات العريقة وذات التمويل الجيد.

وفي البلدان حيث تكون الفرص الاقتصادية محدودة للغاية، فإن المنصب السياسي غالباً ما يكون وسيلة واعدة للرفق الاجتماعي. لذلك فإن عضو البرلمان الذي يثير نفور الحكام، يفعل ذلك في بيئة قد تكون فيها فرص العمل خارج السياسة قليلة.

هناك مخاطر. ولكن ما هي احتمالات تعويض المكاسب الناتجة عن المشاركة في الرقابة؟

مخاطرة تستحق الإقدام عليهما

إن اختيار المشاركة في الرقابة وسيلة للتعبير عن إيمانك في ذلك، وقد تكون تلك غاية في حد ذاتها. إن احتمال نجاح أنشطة الرقابة في إحداث التغيير سيكون مهماً لتحديد ما إذا كنت مستعداً للإقدام على المخاطر أم لا.

الفرصة الحقيقية للنجاح

وحتى في البيئات الصعبة، حققت مبادرات الرقابة نجاحاً، وفي البيئات المؤيدة أصبحت الرقابة وظيفة مؤسسية يتم القيام بها بانتظام.

وقد نجحت الرقابة في عدد من المواقع غير الواعدة: ففي أوغندا، فُرِضت عقوبات على وزراء في فترة الحزب الواحد كان أداؤهم ضعيفاً؛ وفي البوسنة والهرسك، التي تعاني انقساماً حاداً، حقق التعاون متعدد الأحزاب المساءلة المالية؛ وقامت هيئة تشريعية ناشئة في بونتلاند الصومالية

بايجاز: حشد الدعم الشعبي

تتطلب الرقابة البرلمانية دعماً قوياً من الجمهور، إذا أريد لها أن تكون فعالة تماماً. يجب على البرلمانيين الراغبين في حشد دعم شعبي للرقابة أن يلتزموا أولاً بمعايير أخلاقي سام وواضح. ويتعين عليهم أيضاً أن يعرضوا بقوة نتائج نشاطهم الرقابي ليوضحوا بجلاء مساهمتهم في المصلحة العامة والرفاه الاجتماعي. كما يجب أن تكون الرقابة وثيقة الصلة بالجمهور، وأن تستجيب للشواغل العامة، وأن تحدد بوضوح الجمهور المستفيد.

٤-٦ إلى البرلمانيين الراغبين، لم القرار بالمشاركة؟

بدأ هذا الفصل بتوكيد بسيط: أن كافة أنشطة الرقابة تبدأ بقرار من كل عضو برلماني للمشاركة فيها. وتعتبر سلطات الرقابة مجرد نظرية، حتى يقرر البرلمانيون استخدامها.

لذا، لم يجب عليك أنت أن تقرر المشاركة في الرقابة؟

السبب الكبير: الحكم الديمقراطي يعتمد على رقابة تفصيلية للبرلمان على الحكومة

الرقابة البرلمانية عملية تهدف إلى تحسين الأداء الحكومي وتأثيره على الناس، والديمقراطية، والتنمية.

يعيش كل شخص مع نتائج الإجراءات الحكومية بوصفه فرداً وعضواً في المجتمع. لذا، فإن لكل فرد مصلحة في الكيفية التي تعمل بها الحكومة. فعندما تجود الحكومة أداءها، فإنها تنتج مزايا، وعندما تؤدي وظائفها بشكل سيء، فإنها تنتج مشاكل.

من بين فضائل الديمقراطية أن الحكومة تتلقى ردوداً عن كيفية أداء عملها. وقد تأتي الردود من الناخبين، والجماعات التي تمثل المصالح العامة أو الخاصة، والأهم من ذلك من البرلمان. وعندما لا يكون أداء الحكومة جيداً، فإن تلك الردود تساعد على العودة للمسار الصحيح. لذا، فإن المجتمع وأفراده لديهم مصلحة قوية في قيام البرلمانيين بالرقابة على الحكومة وتقديم الردود.

السبب الشخصي: قد تساعدك الرقابة على تحقيق أهدافك

إن الاضطلاع بما فيه مصلحة للمجتمع قد يساعدك أيضاً على تحقيق أكبر قدر من قدراتك المهنية، وتحقيق أهدافك السياسية، وترقية ما تتمناه. إن المشاركة في الرقابة قد تساعدك على تحقيق أهدافك الشخصية - سواء أكانت مساعدة الناخبين، أو دفع سياساتك المفضلة، أو تطوير مسيرتك السياسية.

عند استحداث رقابة برلمانية أو تعزيزها، من المحتمل أن تحقق الإجراءات الأولية أكبر الفوائد. ويصدق ذلك بوجه خاص في البيئات التي كانت فيها الممارسات الفاسدة، وعدم الكفاءة، وضعف الأداء غير معالجة. ففي كينيا، مع أن التغييرات في ثقافة الإفلات من العقاب على الفساد بطيئة الحدوث، فإن الجهود التي بذلت على مدى السنوات العشر الماضية أدت إلى زيادة تواتر انكشاف الفساد للجماهير، ومكنت من تغيير تلك الثقافة. وفي الجهة الأخرى، يمكن أن يكون لانكشاف الممارسات في منطقة مغمورة نسبياً آثاراً تداعيات كبيرة. ففي مجلس العموم البريطاني، ومجلس النواب الأمريكي جرى كشف مخالفات مالية كانت مقبولة على نطاق واسع وقمارس لفترة طويلة، وكانت غير مفحوصة أو مقبولة ضمناً، فتم القضاء عليها بين عشية وضحاها.

بايجاز: إلى البرلمانين المهتمين

– لم القرار باتخاذ إجراء؟

إن السبب الرئيس وراء التزامك، بوصفك برلمانياً، بالمشاركة في الرقابة هو أن الحكم الديمقراطي يعتمد على رقابة تفصيلية للبرلمان على الحكومة. وهناك أيضاً أسباب شخصية وراء هذه الرغبة: فالرقابة قد تعينك على تحقيق أهدافك، مثل مساعدة الناخبين، ومناصرة سياساتك المفضلة، وتطوير مستقبلك السياسي.

هناك مخاطر محتملة في أن تصبح معروفاً بممارسة الرقابة: ففي ظروف معينة، قد تقور ناخبيك بتكريس وقتك في رقابة طويلة الأجل على حساب قضايا أخرى أكثر إلحاحاً. وقد تفقد تعاطف زعماء الحزب أو الوزراء. بيد أن الفرصة لتحقيق تغيير إيجابي ودائم يجب أن تجعل المشاركة في الرقابة مخاطرة تستحق الخوض فيها.

٥-٦ الاستنتاجات

هناك مجموعة من الأدوات الرقابية المتاحة للبرلمان. ولكن، قد تصبح هذه الأدوات عديمة الجدوى ما لم يضعها أعضاء البرلمان موضع التنفيذ بصورة يومية. وفي حين أن الأعضاء يتعرضون لقدر من المخاطر المهنية باتباعهم "مسار التدقيق" بلا هوادة وحيثما يؤدي هذا المسار، فإن السمة الرفيعة التي يمكن منحها لمثل هذا العمل في المجال العام تتيح فرصاً فريدة لأعضاء البرلمان المثابرين والمجتهدين لتحقيق تطور مهني وسمعة راسخة، فضلاً عن تقديم مساهمة مباشرة لتحسين نوعية حياة الحكومة والشعب.

بتحسين سياسات الحكومة لتنفيذ برامج الإغاثة من الجفاف. ولم يتحقق أي من هذه النجاحات في إطار نظام رقابي يعمل بشكل روتيني وموارد جيدة.

ويمكن تحقيق نجاح أكثر انتظاماً، إذ تشهد العديد من البرلمانات تحولاً إلى نظم رقابية أكثر ملاءمة. ومع مر الزمن، عزز كل من البرلمانين الكيني والأوغندي قدرتهما على المشاركة في الرقابة بصورة أكثر روتينية عن طريق إنشاء لجان وظيفية، ودعم الموظفين الفنيين في مجالات حيوية مثل الميزانية، والرقابة على الأموال.

وحققت البرلمانات بالفعل مزيداً من التقدم. ففي المملكة المتحدة، سحبت سلطة اختيار رؤساء اللجان من قادة الأحزاب ووضعت في أيدي أعضاء البرلمان؛ وفي ألمانيا، تحرك الائتلاف الكبير لضمان تمثيل أعضاء أحزاب الأقليات في اللجان.

لذلك قد نجحت الرقابة في ظل مجموعة واسعة من الظروف: في دول الحزب الواحد، وفي المجتمعات التي تعاني إنقساماً عميقاً، وفي البلدان النامية، وفي البرلمانات الناشئة وفي البرلمانات المتقدمة للغاية. وفي حين ظلت أنشطة الرقابة بعيدة كل البعد عن تحقيق أي فعالية على الصعيد العالمي، فإن معظم البرلمانات تنخرط في شكل من أشكال الرقابة على الحكومة، وقد أثبت الكثير منها أن الرقابة الفعالة لها فرصة حقيقية للنجاح.

ثمرة دانية: استخدام المطالبة العامة المكبوتة لتحقيق فوائد غير متناسبة

وحيثما يكون الشروع في الرقابة أمراً شاقاً، غالباً ما تكون هناك مطالبة مكبوتة لما يمكن أن يحققه. وقد تكون ظواهر الفساد، وعدم الكفاءة، وعدم المساواة متفشية في ظل غياب رقابة حقيقية. وفي نهاية المطاف، قد تكون القدرة على استخدام هذا الضغط المكبوت من جانب الجمهور لتلبية توقعات المساءلة الحكومية محركاً أساسياً للتغيير. ولكي يحدث ذلك، فمن المهم أن يكون البرلمان جزءاً من حل أخلاقي دائم، ولا يكون جزءاً من مشكلة.

وفي الحالات التي لم تكن فيها رقابة في الماضي، ربما كانت مطالبة الجمهور لمساءلة الحكومة قد تراكمت لبعض الوقت وتبحث عن متنفسا. وفي مثل هذه البيئة، تكون الرقابة الوظيفية البرلمانية التي لها أكبر إمكانات لإحداث فرق سريع في نوعية الحكم الديمقراطي. لكن، على البرلمان أن يكون للاستعانة بالأدوات الإجرائية والسياسية اللازمة، وراغباً فيها وقادراً عليها.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

- أن يكون على استعداد لاستخدام الصلاحيات المتاحة له لمساءلة الحكومة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب الالتزامات والقوانين والقواعد القائمة.

غير أن الرقابة غالباً ما تكون صعبة في الممارسة العملية. هناك العديد من التحديات المشتركة، بغض النظر عن النظام السياسي في بلد ما أو مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيه.

تبين البحوث التي أجريت في إطار هذا التقرير أنه توجد في معظم البلدان قواعد وأنظمة للرقابة، ولكن قد لا يعطي البرلمان أو النواب أو الجمهور الأولوية للرقابة بشكل كامل. تقدم المواد التالية النتائج الرئيسية الواردة في التقرير، وتضع توصيات لبلد المزيد من الجهود من أجل تعزيز الرقابة البرلمانية.

الاستنتاجات الرئيسية

تعد الرقابة البرلمانية نشاطاً سياسياً وستظل كذلك.

- يمارس كل بلد الرقابة وفقاً لسياقه السياسي والثقافي والتاريخي. وهناك تنوع كبير بين البلدان في ممارسة الرقابة، وفي المجال السياسي المتاح للرقابة.
- تتباين استجابة الحكومات لأنشطة الرقابة تبايناً كبيراً. في بعض السياقات، يكون التزام الحكومة بتوفير المعلومات في الوقت المناسب راسخاً، وتكون مشاركة الحكومة في الرقابة جزءاً من الثقافة السياسية. وفي بلدان أخرى، لا تطبق القواعد بصورة منهجية (على سبيل المثال، قد يرفض الوزراء المثول أمام البرلمان، وقد لا تكون المعلومات متاحة للبرلمان، وقد لا يتم التقيد بالمواعيد النهائية للإجابة على الأسئلة).
- وفي سياقات أخرى، ينظر إلى الاستجواب البرلماني على أنه تحدياً لسلطة الحكومة (وإذا تكلم النواب دون خوف، في الغالب نواب المعارضة، وقد يزج بهم في السجن). إن حماية حرية أعضاء البرلمان في التعبير شرط حاسم للتمكن من تنفيذ الرقابة.
- تلعب السياسات الحزبية دوراً رئيسياً في تحديد أنشطة الرقابة. وتتسم الأدوار المحددة جيداً للأحزاب السياسية في الحكومة والمعارضة بمزيج ديناميكي من المواجهة والتعاون.
- وقد تكون المنافسة السياسية حافزاً على الرقابة. من المهم أن تكون المعارضة قادرة على استخدام أدوات الرقابة لمساءلة الحكومة وتحديها.
- تتأثر تصورات النواب بشأن استجابة الحكومة للرقابة البرلمانية بما إذا كان حزبهم في الحكومة أو في المعارضة. على سبيل المثال، يبدو

تؤدي الرقابة الصارمة والبناءة القائمة على الأدلة إلى تحسين الحكومة بطرق عديدة. والهدف منها هو التأكد من أن الحكومة تعمل بشكل جيد وتحمي حقوق ورفاه جميع الناس، وتراقب تنفيذ القوانين بشكل فعال، وترصد أثرها على حياة الناس عن كثب، وتوفر وسيلة لتحديد الثغرات أو المشاكل في التشريعات التي تحتاج إلى معالجة، وتكفل صرف الأموال بشكل جيد، وتقيم البرامج الحكومية مقابل النتائج. يصبح من الصعب إخفاء الممارسات الفاسدة في ظل وجود نظم رقابة فعالة.

الرقابة تجعل الديمقراطية أقوى حيث أنها توقر للناس قناة للمشاركة في إدارة الشؤون العامة على أساس يومي بين الانتخابات الدورية، وتضع المعلومات في المجال العام، مما يضمن أن الحكومة تعمل تحت المراقبة العامة. وتشكل الرقابة جزءاً رئيسياً من نظام الضوابط والموازين المصمم لحد من انتهاكات السلطة الحكومية، وتوفر آليات سياسية لفرض عقوبات على الحكومة أو الوزراء في حالة القصور.

وبالاستناد إلى التقارير المقدمة من البرلمانات والمقابلات مع النواب والنقاشات المواضيعية مع النواب وكبار الموظفين البرلمانيين، يمكن التأكيد على بعض المبادئ الأساسية للرقابة البرلمانية (انظر الإطار ٤٢).

الإطار ٤٢: المبادئ الأساسية للرقابة البرلمانية

ينبغي للرقابة:

- أن تكون عملية صارمة وبناءة قائمة على الأدلة وتهدف إلى تعزيز رفاه الناس، ورصد تحقيق الأهداف والأولويات الإيجابية، وتحسين الحكومة
- تغطي جميع مجالات الحكومة، في جميع الأوقات
- أن تكون مسؤولة مشتركة بين جميع البرلمانيين.
- ينبغي للبرلمان:
- أن تكون له ولاية قوية للرقابة منصوص عليها بوضوح في الدستور والقوانين والقواعد الإجرائية البرلمانية
- أن يكون قادراً على الوصول إلى المعلومات المطلوبة للرقابة بصفة كاملة وفي الوقت المناسب
- أن يضمن أن أحزاب المعارضة والأقليات قادرة على المشاركة الكاملة في الرقابة
- أن يزود اللجان بالولاية والوسائل اللازمين للرقابة الفعالة
- أن يطور قدرته على الرقابة لتتناسب مع سلطاته الرسمية
- أن يعمم المنظور الجنساني في جميع أنشطة الرقابة ويضمن قدرة المرأة على الاضطلاع بالرقابة في جميع مجالات السياسات والتشريعات

• يعتبر تقييم أثر العمل الحكومي في مجال المساواة بين الجنسين عنصراً أساسياً من عناصر الرقابة ويعزز الفعالية العامة للرقابة. تراقب البرلمانات التقدم في مجال المساواة بين الجنسين بعدة طرق مختلفة. تتولى اللجان المتخصصة والمجموعات المشتركة بين الأحزاب رصد حالة المساواة بين الجنسين في المجتمع، ويمكنها أن تقدم تشريعات لسد الفجوات التي تجدها. توفر الميزنة المراجعة للمنظور الجنساني للبرلمان أدوات لمراقبة أثر السياسة الحكومية على المرأة والرجل. غير أنه ينبغي للبرلمانات أن تبذل المزيد من الجهود لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة الرقابة، وذلك مثلاً عن طريق بناء قدرة محددة على البحث والتحليل الجنساني.

• لدى غالبية البرلمانات إجراءات للتفاعل المنهجي مع مؤسسات الرقابة العليا. بيد أن التفاعل مع مؤسسات الرقابة الخارجية الأخرى مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم أقل انتظاماً.

• يجب أن تكون البرلمانات مسؤولة أمام الشعب عن الطريقة التي تؤدي بها دورها الرقابي. عدد قليل نسبياً من البرلمانات لديها أنظمة لتتبع التوصيات التي تقدمها إلى الحكومة، وردود هذه الأخيرة. كثير من البرلمانات لا تقوم برصد نوعية أدائها الرقابي وتقييمها. الجهود البرلمانية الرامية إلى جعل نتائج أنشطتها الرقابية مرئية للجمهور محدودة.

يعرب معظم النواب عن التزامهم بالرقابة . ولكن من الناحية العملية، كثيراً ما تقلل مسائل تحديد الأولويات والقدرات من مشاركتهم في أنشطة الرقابة

• هناك توافق واسع في الآراء على أن الرقابة مسؤولية جميع النواب. لكن النواب من أحزاب المعارضة يعتبرون أنهم يتحملون حصة غير متناسبة من العبء. يجب أن يكون النواب مسؤولون أمام المواطنين عن الطريقة التي يؤديون بها دورهم الرقابي.

• يحدد النواب من الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة مجموعة من التحديات تعترض دورهم الرقابي. في الغالب يذكر النواب قلة الموارد (على سبيل المثال، الموظفين، والمال، والمعلومات) باعتبارها أكبر تحدٍ للفعالية. والنساء البرلمانيات نادراً ما يتقلدن مناصب قيادية، مثلاً رئاسة اللجان، تمكنهن من القيام بأنشطة رقابية على نطاق واسع في مجالات السياسة العامة.

• غالباً ما يعمل النواب في جميع أنحاء العالم بموارد محدودة لدعم عملهم. هناك تناقض صارخ بين مستوى الموارد المتاحة للحكومة والموارد الضئيلة نسبياً المتاحة للبرلمان.

• تتوقف درجة مشاركة النواب في الرقابة جزئياً على مصالحهم وتفضيلاتهم الفردية. على سبيل المثال، يبدو أن النواب يستخدمون ممارسات رقابية غير رسمية أكثر من العمليات الرسمية. بالطبع، يخضع النواب من نفس البلد أو نفس الحزب لتأثير البيئة السياسية، والتصميم المؤسسي، والنظم الانتخابية، ونظم الأحزاب. ومع ذلك،

أعضاء الأحزاب الحكومية أكثر تفاؤلاً بشأن قدرة البرلمان على الرقابة، في حين يميل أعضاء الأحزاب المعارضة إلى الاعتقاد أن الحكومة أقل استجابة، وأن الرقابة أقل فعالية.

• في الحالات الانتقالية أو ما بعد النزاع، قد تكون الحدود بين سلطات الحكومة والبرلمان غير محددة بوضوح. وقد لا يحظى الدور الرقابي بالأولوية أو الفهم الجيد.

• تواجه البرلمانات الصغيرة تحديات خاصة. يحد حجم البرلمان آلياً من عدد اللجان المتخصصة التي لها دور رقابي ومستوى الدعم الذي تستطيع الإدارة البرلمانية تقديمه. في عدد من البلدان، قد يكون الوزراء والوزراء المفوضون أعضاء في اللجان التي من المفترض أن تراقب إدارتهم، مما يحد بشدة من إمكانات الرقابة التي تتمتع بها اللجنة.

يظل نظام الرقابة الفعال بمثل طموح العديد من البرلمانات

• لدى معظم البلدان قواعد وأنظمة للرقابة. ومع ذلك، فإن وجود مثل هذه القواعد والأنظمة في حد ذاته لا يضمن فعالية الرقابة البرلمانية. يتطلب نظام الرقابة الفعال ما يلي:

- ولاية قوية ذات صلاحيات محددة بوضوح لمساءلة الحكومة
- مشاركون ملتزمون وراغبون ومستعدون لاستخدام الصلاحيات المتاحة لهم لمساءلة الحكومة
- القدرة الكافية في البرلمان لتعزيز هذه الصلاحيات بالأدوات، بما في ذلك المصادر المستقلة للبحث والتحليل، وتكون العقوبات المحتملة على أساس تنازلي.

• ينص الدستور والقانون على ولاية الرقابة في جميع البلدان تقريباً. وتفتقر البرلمانات أحياناً إلى الوسائل أو الإرادة لاستخدام الصلاحيات المتاحة لها لتقييد الحكومة.

• ترتبط قدرة البرلمان على الرقابة ارتباطاً وثيقاً بقوة البرلمان عموماً. ومن المرجح أن تركز البرلمانات ذات الموارد الكافية الموظفين لدعم اللجان البرلمانية، وتقديم خدمات البحوث وتحليل الميزانية المتخصصة، بما في ذلك التحليل الجنساني.

• كثيراً ما يلاحظ ارتفاع نسبة تجديد النواب بعد الانتخابات ويمكن أن يكون له تأثير على نوعية الرقابة. وفي حين أن معدل تجديد النواب جزء طبيعي ومفيد من الانتخابات البرلمانية، فإن ارتفاع نسبته ينطوي على خطر فقدان الذاكرة المؤسسية، وكسر استمرارية عضوية اللجان من هيئة تشريعية إلى أخرى.

• تتوزع المسؤولية عن الرقابة على نطاق واسع. وللبرلمانات دور محوري، ولكنها بعيدة كل البعد عن كونها الجهات الفاعلة الوحيدة. تساهم الوزارات وهيئات الرقابة المتخصصة مثل المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجموعات المهنية في إنشاء شبكة رقابة غنية.

التوصيات: سيناريو التغيير

توضح التوصيات التالية سيناريو التغيير المؤسسي نحو زيادة الرقابة. في حين يتعين تحديد الأولويات لتعزيز الرقابة وفقا للسياق الوطني، تعتبر التوصيات صالحة للتطبيق في جميع البلدان.

التوصيات موجهة أساسا إلى البرلمان كمؤسسة؛ وبعضها موجه إلى أعضاء البرلمان.

وتوجه التوصيات أيضا إلى الأحزاب السياسية، التي لها تأثير كبير على صنع القرار البرلماني وسلوك النواب. وهي ذات أهمية مماثلة بالنسبة للحكومات التي تتحمل مسؤولية كبيرة عن إقامة علاقة رقابية بناءة مع البرلمان، ولها أيضا مصلحة قوية في تعزيز شفافية السلطات العامة ومساءلتها عن طريق الرقابة الفعالة. التوصيات مهمة لجميع الناس ومنظمات المجتمع المدني التي ترغب في تحسين نوعية مؤسسات الحكم.

إنشاء الرقابة كأولوية عليا للبرلمان

١- الإشارة إلى أن البرلمان ملتزم بوظيفته الرقابية

إن إنشاء الرقابة كأولوية برلمانية يسمح بتوضيح أهميتها لجميع الجهات الفاعلة. توضح خطابات وتصريحات القيادة البرلمانية، بما في ذلك ذلك رئيس المجلس ورؤساء اللجان، للحكومة ووسائل الإعلام والشعب أن البرلمان جاد في دوره الرقابي. تعزز الاقتراحات والقرارات البرلمانية هذه الرسالة. ينبغي أن تكون للبرلمانات خطط استراتيجية تحتل فيها الرقابة مركزا بارزا.

٢- الجمع بين جميع أصحاب المصلحة لتحديد عملية الرقابة البناءة والالتزام بها

بما أن الأحزاب تتنافس على السلطة، فمن المتوقع أن تسعى الأحزاب الحاكمة إلى التقليل من استخدام أدوات الرقابة الهادفة لإحراج الوزراء، في حين أن أحزاب المعارضة ستنتهز كل فرصة للفت الانتباه إلى نقائص الحكومة. هذه هي السياسية، وهذا ما يمنح الجمهور خيارا بين البدائل السياسية. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى الرقابة على أنها مجرد فرصة لمعارضة سياسية عقيمة، بل أداة حاسمة تقود إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية.

يتعين على جميع الأحزاب السياسية الاعتراف بأن الدستور يفوض البرلمان للقيام بدور الرقابة، وأنه من المناسب والسليم أن يقوم النواب، بما فيهم أعضاء الأحزاب في الحكومة والمعارضة، بدورهم في تنفيذ تلك المهمة. لا تعزز الجهود الرامية إلى الحد من الرقابة البرلمانية أو منع المعارضة من القيام بدورها المشروع الحكم الديمقراطي.

ينبغي للأحزاب أن تتحدث بصراحة عن غرض الرقابة وأهدافها، وأن يكون هناك اتفاق فيما بين أعضاء الأحزاب وبين الأحزاب بشأن أهمية الرقابة بالنسبة لنوعية الحكومة ورفاهية الشعب. ينبغي

يحتفظ كل نائب بالقدرة على التصرف كفرد ويمكنه اتخاذ قرارات بشأن دوره الرقابي.

- تؤدي المطالب العامة المحدودة إلى تخوف النواب من العقاب من ناخبهم إذا ما خصصوا وقتا لما يمكن اعتباره أنشطة رقابة غامضة في البرلمان الوطني، بدلا من معالجة الأولويات التي يحددها الناخبون.
- يتردد النواب في استثمار الوقت والجهد في أنشطة الرقابة إذا شعروا بأن النتائج غير مؤكدة، أو قد تتجاهلها الحكومة.
- هناك أسباب قاهرة لوجوب انخراط النواب في الرقابة بصفة أعمق، أيا كانت انتماءاتهم السياسية. لجميع النواب مصلحة في تحسين نوعية الحكومة. تساعد أدوات الرقابة النواب على خدمة ناخبهم، وتحقيق أهداف سياستهم وتقديم سيرتهم السياسية.

الرقابة مؤشر لأهمية البرلمان في القرن الحادي والعشرين

- البرلمانات مقتنعة بأهمية الرقابة، وكثيرا ما تحدد تعزيز نظم الرقابة كأحد أهداف التنمية البرلمانية.
- يتطلع الجمهور إلى مستويات عالية من النزاهة في الحياة العامة، والتوزيع العادل للموارد بين المناطق والفئات الاجتماعية، والقيمة مقابل المال في الإنفاق العام، وهذه التطلعات راسخة ومتنامية. وتساهم الرقابة البرلمانية في تحقيق جميع هذه الأهداف، وأكثر من ذلك.
- بإمكان البرلمان والنواب التواصل عن أنشطتهم الرقابية بشكل أكثر فعالية، وربط الصلة بين أنشطة الرقابة في البرلمان والتغيرات في حياة الناس على أرض الواقع، وهو ما يؤدي إلى زيادة الفهم العام لكيفية عمل الرقابة ومواصلة بناء مطالب الجمهور.
- قد تبدو "الرقابة" مصطلحا مجردا للكثيرين، لذا فإن الأنشطة البرلمانية مثل "الاستجواب" و"التحدي" و"التدقيق" و"إجراء التحريات" و"تقديم التوصيات" و"محاكمة الحكومة" و"إيجاد الحلول" من المرجح أن تعجب قسما واسعا من الجمهور.
- من خلال تشجيع الجمهور على المطالبة بالشفافية والمساءلة، من المرجح أن يكون الإصلاحيون الملتزمون في وضع يمكنهم من تشكيل البيئة السياسية لصالح المزيد من الرقابة. وقد تنشأ فرص تعزيز الرقابة في أوقات الأزمات، أو في سياق الإصلاحات السياسية الأوسع نطاقا. ومن المهم أن يكون الإصلاحيون مستعدين لاغتنام الفرصة.
- توفر خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، التي تسجل مسؤولية البرلمان عن مساءلة الحكومة عن التزاماتها بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فرصة للبرلمانات والنواب لزيادة مشاركتهم في المسائل الحاسمة للتنمية الوطنية.
- يعطي هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ ومقاصده المتعلقة بالمؤسسات الفعالة والخاضعة للمساءلة والشاملة زخما جديدا للبرلمان والنواب للتعبير عن صوت الشعب والاهتمام بالرقابة على الحكومة.

تسمح لها بممارسة شكل من أشكال السيطرة على البرلمان. ولكن كثير من البرلمانات تمكنت من تحقيق الاستقلال الرسمي كمثال على الممارسات الجيدة المعترف بها دولياً.

٧- تخصيص الوقت في الجلسات العامة للرقابة

يمكن للبرلمانات أن تقرر بوعي تخصيص وقت في الجدول الزمني البرلماني لأنشطة الرقابة. إن تخصيص الوقت في الجلسة العامة لاستجواب الوزراء أو مناقشة تقارير اللجان أو النظر في توصيات مؤسسات الرقابة الخارجية هو إحدى الطرق المتاحة للبرلمان للإشارة إلى أن هذه أولوية وإعطاء رؤية لأعمال الرقابة.

ينبغي للبرلمانات أن تبحث الفرص لطرح أسئلة عن الحكومة دون إشعار مسبق بالمسائل العاجلة. ينبغي أن تكون ردود الحكومة على الأسئلة الخطية من أعضاء البرلمان مفصلة وتأتي في حينها. وينبغي أن تكون المعارضة قادرة على المشاركة الكاملة في عمليات الرقابة، لا سيما عن طريق إثارة المناقشات وفتح التحريات. يجذب الاستثمار في إبلاغ نتائج الرقابة للجمهور والقيام بعملية لإثارة التغطية الإعلامية الاهتمام العام ويعزز الطلب العام على الرقابة.

٨- التأكد من أن قواعد اللجان وممارساتها تدعم الرقابة

يمكن زيادة فعالية الرقابة كوظيفة للجنة ورؤيتها من خلال تشجيع اللجان على وضع خطط العمل، وتطوير قدرات الدعم، والإبلاغ عن التقدم المحرز في التحقيقات، ونشر النتائج التي تعكس رأي الأغلبية والأقلية على حد سواء، وعرض توصيات اللجان للمناقشة في الجلسة العامة.

في بعض النظم، تعتبر إجراءات اللجان سرية ويحظر على الجمهور حضورها. تتعارض هذه الممارسات مع الرغبة في القيام بإجراءات رقابية علنا وبطريقة شفافة. يمكن للإصلاحات مثل قوانين "الاجتماعات المفتوحة" أو "الشمس المشرفة" أن تعالج هذا الأمر. من شأن الالتزام بنشر الوثائق البرلمانية، في أشكال مفتوحة لسهولة إعادة استخدامها من قبل الجمهور، أن يبعث رسالة مهمة حول التزام البرلمان بالمساءلة والشفافية.

ينبغي للبرلمانات أن تعتمد إجراءات مفتوحة وشفافة لترشيح رؤساء اللجان وأعضائها. ومن الشائع في بلدان الكمنولث أن يعين عضو في المعارضة رئيساً للجنة الحسابات العامة، الأمر الذي يعتقد أنه يعزز الحافز على الرقابة.

تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في الحفاظ على رئاسة اللجان البرلمانية وعضويتها في العديد من البلدان، الأمر الذي قد يؤثر على أنشطة الرقابة التي يقوم بها النواب. وعندما يكون لقادة الأحزاب تأثير مفرط أو غير مقيد على طريقة إجراء الرقابة، يمكن للإصلاحات التي توسع قاعدة العضوية أن تزيد من إمكانات اللجان في الرقابة. وقد تساعد تدابير محددة على التأكد من أن

للأحزاب أن تتفق على أن الرقابة يجب أن تكون منهجية ومستمرة ومستندة إلى الأدلة، وأن تشجع أعضائها على السعي لتحقيق ذلك.

٣- تقييم نقاط قوة البرلمان وضعفه فيما يتعلق بوظيفته الرقابية

التوصيات الواردة في هذا التقرير عبارة عن توصيات عامة. وكل برلمان يحتاج إلى تحليل أدق لنقاط قوته وضعفه، وتوصيات بشأن إجراءات محددة لمواجهة التحديات. ينبغي للبرلمان أن يضع آلية شاملة لتقييم ما إذا كانت شروط الرقابة الفعالة قد استوفيت، ويقترح التحسينات عند الاقتضاء. ينبغي أن يتضمن التقييم ما يلي:

- ما إذا كانت القواعد التي تحكم الرقابة كافية
- ما إذا كان البرلمان يتمتع بالقدرة الكافية على الرقابة
- ما إذا كانت لدى الأحزاب المعارضة والأقليات، والرجال والنساء، فرصا كافية للمشاركة في الرقابة.

تتيح العملية التحضيرية المؤدية إلى اعتماد خطة استراتيجية للبرلمان فرصا لإجراء حوار شامل مع الأحزاب السياسية، ولتقييم ذاتي صارم لنقاط القوة والضعف الحالية في الرقابة البرلمانية.

٤- الالتزام بإجراء استعراض منتظم لكيفية أداء البرلمان لدوره الرقابي والإبلاغ عنه

يساعد الإعلان بأن البرلمان سيقوم برصد أنشطته الرقابية بانتظام والإبلاغ عنها على جعل البرلمان نفسه مسؤولاً أمام الجمهور عن أدائه. واحد من كل ثلاثة برلمانات فقط له نظام لرصد مدى فعاليته في أداء دوره الرقابي. يشير وضع مثل هذا النظام إلى أن الرقابة تشكل جانبا هاما من مؤسسة البرلمان.

تعزيز ولاية وقدرة البرلمانات على الرقابة

٥- التأكد من أن السلطات الرسمية للرقابة على الحكومة منصوص عليها بوضوح في القانون والقواعد البرلمانية

القواعد التي تحكم الرقابة مهمة جدا بحيث لا تترك للعرف؛ فينبغي أن تُحدّد بوضوح في الدستور والقوانين والقواعد الإجرائية البرلمانية. يجب أن تشمل سلطات قوية للحصول على المعلومات والأدلة من المواطنين سعياً إلى تحقيق رقابة فعالة.

٦- ضمان الاستقلالية المالية والإدارية للبرلمان وموظفين محترفين متخصصين

غالبا ما تتمتع البرلمانات بسلطات رسمية معتبرة ولكنها تفتقر إلى القدرات والوسائل اللازمة لكي تُمارسها بفعالية. لذلك، لكي تكون سلطات الرقابة البرلمانية فعالة وذات أثر، ينبغي تضييق أي فجوة بين السلطات والقدرة أو إزالة مثل هذه الفجوة.

عندما لا يكون للبرلمان سيطرة على ميزانيته وموظفيه، يصبح السعي إلى هذه الجوانب الأساسية من الاستقلال الذاتي البرلماني خطوة أولى هامة. وقد لا تتخلى الحكومة بسهولة عن هذه العناصر التي

وللبرلمان دور هام في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، لا سيما من خلال وظيفته الرقابية. يوفر دليل البرلمانين إلى حقوق الإنسان إرشادات بشأن الكيفية التي تمكن البرلمانين من استخدام أدوات الرقابة لرصد التزام الحكومات بالقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.^١

تُتاح لجميع أعضاء البرلمان، بمن فيهم النساء والشباب، فرصة للانضمام إلى اللجان في جميع مجالات السياسة، لا سيما تلك التي تعتبر أحيانا "ذات اعتبار"، مثل الدفاع، أو الميزانية أو الشؤون الخارجية.

٩- ضمان ولاية واضحة وإجراءات وقدرة للرقابة على الميزانية

ينبغي أن تضمن الرقابة على الميزانية تخصيص أموال الدولة لتلبية احتياجات الشعب كأولوية، وأن تُنفق الأموال بفعالية، وأن تتحقق النتائج المرجوة وأن تُتخذ الإجراءات التصحيحية عند الاقتضاء. ينبغي أن تكون للبرلمانات ولاية وإجراءات واضحة للمشاركة في جميع مراحل دورة الميزانية، بما في ذلك تخطيط الميزانية وصياغتها، والنظر في مشروع الميزانية والموافقة عليه، والرقابة على تنفيذ الميزانية ونفقات مراجعة الحسابات والنتائج.

تحليل الميزانية مهارة خاصة. ينبغي للبرلمانات أيضا أن تتخذ خطوات لضمان حصول النواب على المعارف والمهارات اللازمة للمشاركة بنشاط في عملية الميزنة. التأكد من أن البرلمان له قدرات البحث الكافية لدعم النواب في الرقابة على الميزانية، بما في ذلك من خلال التطبيق المنهجي للميزنة والتحليل المراعي للمنظور الجنساني. ينبغي للبرلمانات أن تنظر في إنشاء مكتب متخصص في الميزانية البرلمانية أو وحدة بحث مماثلة لزيادة القدرة على مراقبة الميزانية عن طريق تأمين الحصول على المعلومات وتبسيط المعلومات التقنية وإنتاج تحاليل متخصصة؛ أو، إذا كان إنشاء مكتب الميزانية البرلماني غير ممكن لعدم توفر الموارد، ينبغي للبرلمانات أن تلتزم بدعم التقني من الخبراء في المراحل الرئيسية من الدورة المالية السنوية.

١٠- تعميم مراعاة المنظور الجنساني وحقوق الإنسان في جميع أنشطة الرقابة

يتطلب التحليل الجنساني وتعميم مراعاة المنظور الجنساني حوارا مستمرا بين الحكومة والبرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وينبغي للخبراء الداخليين والخارجيين في مجال المساواة بين الجنسين أن يقدموا تحليلا مستقلا للبرلمان. وينبغي أيضا أن تعالج تحقيقات اللجان وتقاريرها بانتظام احتياجات كل من المرأة والرجل.

تلعب لجان المساواة بين الجنسين والتجمعات النسائية دورا خاصا في إبقاء الحكومة مسؤولة عن التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين والامتثال للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. غير أنه لا يكفي ترك الرقابة على المساواة بين الجنسين لهذه الهيئات المتخصصة. ينبغي تعميم المنظور الجنساني على وجه التحديد في عمل جميع اللجان البرلمانية أثناء رصدها لسياسات الحكومة وتشريعاتها وميزانياتها وتقديم الخدمات. يسهل التأكد من أن الحكومة تلتزم بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني للبرلمان رصد الإنصاف والفعالية في استخدام الأموال العامة على أساس نوع الجنس.

١١- تطوير قدرات بحث محددة لدعم الرقابة

على الرغم من أن الموارد المالية للبرلمان تظل في الغالب محدودة، يمكن للبرلمان أن يختار الاستثمار في البنية التحتية اللازمة للرقابة الفعالة. خدمة البحوث غير الحزبية هي أساس قدرة البرلمان على الحصول على المعلومات وتقديم تحليل مستقل ومحيد للجان والنواب. يحتاج البرلمانون إلى بحوث وتحليلات مستقلة من أجل إجراء تقييم موضوعي لعمل الحكومة. وحيثما تكون الموارد محدودة، ينبغي إيلاء الأولوية لقدرة البرلمان على تطبيق الرقابة القائمة على البحوث في مجالات الحكومة الأكثر ملاءمة للسياق الوطني. البدء بتطوير خدمات البحوث العامة حول المسائل القانونية والاقتصادية، والقيام تدريجيا ببناء المهارات المتخصصة في تحليل الميزانية والجنسانية ومجالات السياسة الرئيسية.

١٢- بناء مهارات الرقابة والحد من تأثير تجديد النواب بعد الانتخابات

تتطلب الرقابة مهارات يمكن تعلمها، مثل كيفية بناء نهج استراتيجي أو كيفية طرح أسئلة فعالة على الوزراء. الخبرة لها أهمية؛ إن الإمكانية المتاحة للنواب لتطوير الخبرات في مجالات محددة من خلال العمل في نفس اللجنة في الهيئات التشريعية المتعاقبة أمر بالغ الأهمية للفرد واللجنة والبرلمان ككل. وحيثما يكون معدل تجديد النواب إثر الانتخابات مرتفعا، فإن دور موظفي اللجان في تسجيل أعمال اللجان السابقة ونقل الذاكرة المؤسسية من هيئة تشريعية إلى أخرى، على سبيل المثال في شكل تقرير الإرث، له أهمية خاصة. يُمكن تدريب النواب الجدد والموظفين البرلمانين من التركيز على الرقابة وجعل جميع الفاعلين يشعرون بثقة عالية تجاه دورهم الرقابي. غالبا ما يكون التدريب والتطوير أكثر نجاحا عندما يتم "أثناء العمل" ويكون تحت إشراف الأقران أو المرشدين مثل النواب السابقين.

١٣- التماس المساعدة الخارجية

دعاة الرقابة ليسوا وحدهم. لقد تطورت القدرة الرقابية الإضافية والرغبة في المشاركة في الرقابة أيضا كمنتج ثانوي لحركة التنمية البرلمانية. توفر العديد من المنظمات المساعدة التقنية وغيرها من المساعدات، مثل: الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والرابطة البرلمانية للكمونولث، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، وغيرها. وتتوفر مساعدات أكثر استهدافا لبلدان معينة أو مجالات مواضيعية محددة من خلال برامج دعم الحكم الديمقراطي وبرامج التنمية.

شارك في القيام بالرقابة مع الشركاء

١٤- سلم بأن الرقابة البرلمانية الفعالة فعل تشترك فيه جهود أعضاء البرلمان والمجتمع المدني ومؤسسات الرقابة الأخرى، بدعم من عامة الجمهور

الرقابة البرلمانية مهمة اجتماعية هامة لا تؤديها البرلمانات وحدها. ينبغي للبرلمانات أن تعترف بمحدودية سلطتها ومواردها وأن تعمل بنشاط على إقامة علاقات تعاونية مع الشركاء خارج البرلمان.

تتطلب الرقابة البرلمانية الفعالة مجموعة متنوعة من الموارد التي يمكن أن تأتي من خارج البرلمان. وفي حين أن أعضاء البرلمان يتمتعون بوظائف رسمية، وغالبا ما تكون لهم صلاحيات دستورية وقانونية للتحقيق والعمل، فقد يفتقرون إلى المعرفة المتعمقة بمجالات السياسة التي تمتلكها منظمات المجتمع المدني أو الخبرات الخاصة والمهارات التي تمتلكها مؤسسات الرقابة الخارجية. يقتضي إقناع هذه الجماعات بالمشاركة التزاما وعملا لبناء الثقة، وتحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتحديد السبل المفيدة للطرفين للعمل معا.

تنشأ أفضل الشراكات في الرقابة وأكثرها دواما عندما تجد هذه المجموعات المتفاوتة أحيانا سببا مشتركا وتقيم علاقات مفيدة للطرفين. هناك عدد متزايد من النواب كانوا في السابق ينتمون إلى منظمات المجتمع المدني، ويمكنهم في كثير من الأحيان ربط الصلة بين البرلمان والجمهور. وكثيرا ما يرحب النواب الذين لهم خلفيات مهنية متخصصة (مثل مراجعي الحسابات والمسؤولون الحكوميون والأساتذة الجامعيين) بفرصة المساعدة في تحسين تقديم الخدمات الحكومية.

إذا كنت ترغب في القيام بدور الرقابي بشكل أفضل، مد يدك وابن علاقات تعاونية مع الأفراد والمؤسسات الذين يمكنهم الإسهام بموارد مفيدة في هذا الجهد. ينبغي أيضا أن يزداد حافزهم على التعاون والمساهمة مع ازدياد وضوح جهود الرقابة وتحقيق نتائج إيجابية. ولجميعهم مصلحة في رقابة برلمانية أفضل ويستطيع الجميع المساهمة فيها.

١٥- خذ الأدلة في اللجنة من مجموعة واسعة من المصادر

ينبغي للجان أن توضح أنها ترحب، وتحتاج إلى مساهمات من وجهات نظر متنوعة، بما في ذلك المنظمات المدنية. وعلى الوجه الأمثل، ينبغي أن يقوم موظفو اللجان بتجميع قوائم المنظمات التي لها مصلحة في مجالهم، بما في ذلك المجموعات النسائية والشباب، والحفاظ عليها. قم بدعوة الجمهور إلى المساهمة في تحقيقات اللجان، نظم جلسات استماع علنية، وبرهن للجمهور أن التعامل مع البرلمان جدير بالاهتمام، وأن مساهماتهم ستؤخذ في الاعتبار. يمكن للبرلمانات، على سبيل المثال، أن تعمل على معالجة الثغرات أو أوجه القصور في التشريعات التي يتم تحديدها من خلال

الاستفسارات. جرب أدوات ومناهج جديدة للتشاور مع المجتمع المدني والمجموعات المهنية والشباب وغيرهم من أصحاب المصلحة خلال أنشطة الرقابة، مثل المشاورات عبر الإنترنت، أو حتى إشراك أشخاص من خارج البرلمان كأعضاء في اللجان البرلمانية.

١٦- تعزيز العلاقات مع مؤسسات الرقابة العليا ومؤسسات الرقابة الأخرى

ينبغي للبرلمان أن يتأكد من أن مؤسسات الرقابة الخارجية، مثل مؤسسات الرقابة العليا والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأمناء المظالم، لها القدرة على الاضطلاع بولايتها (من حيث الاستقلالية والموارد البشرية والمالية). تقع مسؤولية فعالية عمل هيئات الرقابة الخارجية في كثير من الأحيان على عاتق البرلمان.

ينبغي للبرلمان ومؤسسات الرقابة بناء الثقة المتبادلة بالعمل معا على أساس منتظم، لا سيما، على سبيل المثال لا الحصر، تقديم التقارير السنوية. وبهذه الطريقة يتقن البرلمان في النتائج التي تتوصل إليها الهيئات الخارجية، ويتأكد من أن الهيئات الخارجية واثقة من رغبة البرلمان في اتخاذ توصياتها بجدية. ينبغي للبرلمان أن يضع آليات لاستعراض تقارير مؤسسات الرقابة الخارجية في الوقت المناسب وبطريقة منهجية وأن يتخذ إجراءات متابعة نشطة حيثما كان ذلك ملائما. وينبغي للبرلمانات ومؤسسات مراجعة الحسابات أن تقيم حوارا بشأن مضمون وشكل تقارير مراجعة الحسابات، لضمان أن تشمل هذه التقارير المعلومات التي تحتاجها البرلمانات، مثل تحليل نوع الجنس.

استفد من صلاحيات الرقابة التي يتمتع بها البرلمان

١٧- اجعل الرقابة ذات أهمية من خلال المتابعة

من المهم جدا متابعة الالتزامات التي تتعهد بها الحكومة. يجب الوزراء أو المسؤولون الحكوميون أحيانا على أسئلة في الجلسة العامة أو في اللجان، ويتعهدون باتخاذ بعض الإجراءات. فبدون الرصد السليم قد تُفقد الالتزامات - يمكن نسيانها أو فقدانها أو تخفيف أولويتها. وعندما يحدث ذلك تصبح صلاحية طرح الأسئلة غير كافية.

ينبغي للبرلمانات أيضا أن تكفل وجود نظم لتتبع التوصيات البرلمانية المقدمة إلى الحكومة، والتي غالبا ما يتم وضعها من خلال تحقيقات اللجان، فضلا عن متابعة ردود الحكومة على هذه التوصيات. ولكن متابعة توصيات الرقابة البرلمانية مسؤولية مشتركة مع الحكومة. ينبغي الاتفاق مع الحكومة على وضع نظام يلزم هذه الأخيرة على تقديم أجوبة رسمية ومسجلة على توصيات لجان الرقابة البرلمانية وهيئاتها ضمن نطاق زمني محدد؛ عندما يكون هذا النظام قائما ينبغي المحافظة عليه بعناية. إن ترك متابعة التوصيات لمبادرة النواب ليس كافيا؛ يساعد انتهاج نهج أكثر انتظاما على تركيز اهتمام الحكومة واللجنة على التوصيات البرلمانية.

١٨- النظر في سبل تحقيق امتثال الحكومة لمتطلبات الرقابة

حيثما تنص القوانين والقواعد على التزامات معينة على الحكومة، مثل الاستجابة للتوصيات البرلمانية، ينبغي للبرلمان أن يكفل قيامها بذلك في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة. يضطلع رئيس البرلمان بدور هام في ضمان احترام كرامة البرلمان وأهميته على هذا النحو. عندما تكون هناك مواعيد نهائية للإجابة عن الأسئلة أو تقديم التقارير، ينبغي للبرلمان أن يتتبع مدى امتثال الحكومة ويلفت الانتباه إلى أوجه القصور. وعندما يقدم الوزراء ضمانات للبرلمان، ينبغي للبرلمان أن يتأكد من أن هذه الضمانات تنفذ فعلا. وحيثما تطلب اللجان الوصول إلى الوزراء أو المعلومات التي تحتفظ بها الحكومة، يُتوقع تلبية الطلبات في الوقت المناسب. وإذا لم يحدث ذلك، قد يكون اهتمام الجمهور وسيلة قوية للضغط على الحكومة للاستجابة لرغبات البرلمان.

إن الكشف أمام الجمهور هو أكثر أشكال العقوبة سهولة، وقد يكون كافيا في كثير من الأحيان للحصول على جواب. وفي الحالات التي لا يتم الحصول فيها على الاستجابة، يتمتع البرلمان بسلطات كبيرة لاعتماد قوانين تقتضي من الحكومة اتخاذ إجراءات محددة، مثل إضافة بيان واضح للنتائج المقصودة إلى مشاريع القوانين، أو تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذ التشريعات. كما يتمتع البرلمان بصلاحيه الإشراف على الإنفاق، بدرجات مختلفة وبطرق مختلفة، وقد يكون التهديد بحجب الأموال حافزا قويا للامتثال لطلبات البرلمان.

فالجاءات الرسمية، مثل اقتراحات حجب الثقة أو رفض الميزانية، أدوات قوية يتيحها الدستور لكثير من البرلمانات، وإن كانت تستخدم فقط في ظروف سياسية محددة.

بناء الدعم الشعبي للرقابة

١٩- اعتماد قواعد وممارسات أخلاقية لتعزيز الشرعية البرلمانية

ما يعتقده الجمهور حول البرلمان يحدد مدى اهتمامه بنتائج الرقابة البرلمانية. وبالتالي، فإن النظرة الإيجابية للبرلمان هي أحد أهم العوامل لضمان تأثير الرقابة البرلمانية بصفة إيجابية على حياة الناس. ولكي يكون البرلمان فعالا في الرقابة، يجب أن يحظى باهتمام كبير. ولا بد من اعتباره مراقبا ذا مصداقية وحارسا يراقب سلطة الحكومة وسلوكها. إذا كانت سمعة البرلمان لدى الجمهور ضعيفة، فأى شيء تكشفه أنشطة الرقابة سيتم رفضه على أنه يخدم البرلمانيين أنفسهم بدلا من الناس العاديين، أو بشكل عام، المصلحة العامة.

ولذلك من المهم جدا أن تتخذ البرلمانات تدابير لتعزيز مصداقيتها مع الجمهور، بما في ذلك اعتماد مدونات قواعد السلوك، وضمان الرصد المستقل والتحقيق ومعاينة التجاوزات من قبل الأعضاء، والعمل بطرق يمكن للجمهور أن يرى أنها سليمة.

٢٠- وضع استراتيجيات الاتصال لترويج أعمال الرقابة البرلمانية

ينبغي للبرلمانات تمكين التغطية الإعلامية على جميع أنشطة الرقابة وتعزيزها. من الأفضل إجراء الرقابة "في العلن"، ففي غياب استراتيجية إعلامية ممولة تمويلًا جيدا وقوية وواضحة لن يتمكن الناس من ملاحظة نجاحات الرقابة البرلمانية. على سبيل المثال، ينبغي أن يكون للجان الرقابة استراتيجية للتواصل والمساعدة المهنية للإعلان عن عملها وإشراك الجمهور من خلال وسائل الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. يمكن بناء ثقة الجمهور في البرلمان كمؤسسة من خلال تسليط الضوء على أمثلة لكيفية أداء الرقابة البرلمانية الفعالة وتحسين حياة المواطنين نتيجة لعمل اللجنة. يجب أن يتم تقييم الطرق المبتكرة لا سيما استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتحسين الحوار مع المواطنين.

٢١- النظر في أفضل السبل لاستخدام وسائل الإعلام في أنشطة الرقابة

يجلب استخدام وسائل الإعلام، وبالأخص وسائل التواصل الاجتماعي، بطريقة ذكية اهتمام الحكومة والاستجابة لأنشطة الرقابة. بالنسبة للنواب، ووسائل الإعلام والمجتمع المدني أدوات فعالة لزيادة ضغط الرأي العام على الحكومة وجعلها أكثر استجابة. وبإمكانها مساعدة الناخبين على رؤية قيمة أنشطة الرقابة التي يقوم بها النواب، وبناء روابط مع الشباب.

٢٢- إتاحة السجلات البرلمانية للجمهور

وإذا كان للبرلمان أن يعزز الشفافية والمساءلة في الحكومة، فينبغي له أيضا أن يلتزم بالشفافية والمساءلة في البرلمان. ينبغي أن تكون جميع جلسات اللجان مفتوحة للجمهور إلا في ظروف محدودة ومحددة بصفة جيدة، وأن تسجل جلساتها تسجيلًا كاملا وإتاحتها مجانا في الوقت المناسب. ينبغي أن تكون السجلات البرلمانية متاحة للجمهور بما يتماشى مع معايير الانفتاح والشفافية البرلمانية.

٢٣- تعيين البرلمان كرائد في إطار أهداف التنمية المستدامة

تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة متجددة للبرلمانات لفرض نفسها كمؤسسات فعالة تسهم في نوعية الحكومة ونوعية حياة الجمهور وصحة الكوكب. يضطلع البرلمان بأدوار هامة وعديدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الموافقة على الخطط والمقاصد الوطنية في إطار الأهداف الإنمائية، وسن التشريعات وتوفير التمويل لتحقيق المقاصد. ومع ذلك، فإن الدور الأهم للبرلمان هو أن يكون جهاز مراقبة نيابة عن الشعب، ورصد التقدم والنكسات نحو تحقيق هذه المقاصد ومساءلة الحكومة عن الالتزامات التي اتخذتها دوليا ومحليا.

إن البرلمان القادر على تنظيم نفسه بفعالية لمساءلة الحكومات ومراجعتها بشأن جهودها لتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف، بما في ذلك الحد من الفقر والتغيرات المناخية والتعليم والصحة، مع ضمان عدم تخلف أحد عن الركب، يستطيع أن يطالب بدوره

يجب على النواب تحديد المواقف المتاحة التي تنطوي على إمكانات واستخدامها. تتيح لجان الرقابة غير النشطة ميزة وجود السلطة الشرعية للتحقيق حتى وإن كانت تعاني من نقص في القيادة والموارد. يمكن تغيير هذا الوضع.

٢٦- إنشاء التحالفات الإصلاحية والانضمام إليها

العديد من الجهود الرقابية لا تتطلب سوى عددا قليلا من النواب المتفانون لبدئه وتحقيق النجاح. ولكن بعض الإجراءات تتطلب الأغلبية لتغيير البيئة البرلمانية على نطاق واسع أو بشكل دائم لصالح الرقابة. يمكن التأثير على احتمال حدوث تغيير حقيقي بإظهار قيمة الرقابة من خلال إجراءات محدودة وتعيين حلفاء لرفع أولوية الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لتعزيز الرقابة.

وقد دعمت أغلبية أعضاء البرلمان تطوير مزيد من الموارد المؤسسية والصلاحيات، لمجموعة متنوعة من الدوافع. وقد يعتبر النواب المتفانون الهيئة التشريعية كمؤسسة تمثيلية قادرة على التعبير عن مجموعة متنوعة من التفضيلات الشعبية ولكنها تحتاج إلى مزيد من القوة والقدرة على التأثير على الحكومة. أما الذين لهم دوافع أكثر تركيزا على الذات فقد يرغبون ببساطة في الحصول على رواتب أكبر، ومزيدا من الموارد التقديرية وغيرها من الفوائد. وأيا كانت الدوافع، فإن العديد من عناصر الحركة البرلمانية الدولية للتنمية عززوا قدرة وإرادة البرلمانات على الإشراف.

٢٧- المشاركة في الفرق العاملة الشاملة للأحزاب

في الغالب يميل تعصب أحزاب الأغلبية إلى الحد من الرقابة، في حين أن هذا التعصب غالبا ما يعزى إلى دوافع الرغبة في السلطة فقط. ولهذه الأسباب وغيرها، ذكر البرلمانيون والمساهمون الآخرون في هذا التقرير في كثير من الأحيان المزيد من النهج القائمة على التعاون بين الحزبين أو الأحزاب فيما يتعلق بالرقابة، التي يعتبرون أن الجمهور ينظر إليها على أنها مشروعة.

وقد يختار النواب المشاركة في أنشطة الرقابة من خلال التجمعات الحزبية. ومن الأمثلة على ذلك التجمعات النسائية التي كثيرا ما تقوم بالرقابة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، والتجمعات المناهضة للفساد، ومجموعات النواب الشباب والمجموعات الإقليمية التي ترصد فعالية السياسات المتعلقة بالدوائر الانتخابية المماثلة.

تتيح التجمعات التي تضم حزبا واحدا أيضا فرصا لأعضاء الحزب لمساءلة قيادتهم وتحديدها بعيدا عن أنظار الجمهور. وهذا أيضا شكل من أشكال الرقابة. ينبغي للأحزاب أن ترحب بهذا الحوار وأن توفر مستوى من الديمقراطية الداخلية يسمح للجميع بالتعبير عن آرائهم بحرية. ولكن الرقابة داخل تجمع الحزب ليست كافية بحد ذاتها؛ يجب أيضا أن يكون النواب، خاصة من الأحزاب الحاكمة،

المشروع كمثل للشعب. ينبغي للبرلمانات أن تنظر في كيفية تنظيم عملها فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة.

وينبغي للبرلمانات أن تعمل على وجه الخصوص بالتعاون الوثيق مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين لوضع مقاصد وطنية مبكرة وخطة عمل لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تتصل مباشرة بفعالية مؤسسات الحكومة، وهي المقصد ١٦,٦ ("إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات") والمقصد ١٦,٧ ("ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات"). يمكن إحراز تقدم كبيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ككل على أساس الحكم السليم.

اغتنام الفرص المتاحة أمام النواب لتشكيل بيئة الرقابة

٢٤- تحسين الاستفادة من الفرص المتاحة

ابدأ بشيء صغير - حتى ولو بقليل من الحلفاء وموارد محدودة - واتخذ خطوات معينة على الفور لتحقيق بعض الأهداف. ابدأ بالعوامل التي تتحكم فيها، وبما أن النجاح يولد النجاح، امض قدما لكسب الدعم وتغيير العوامل التي لا يمكنك في البداية التحكم فيها مباشرة.

بعض الأدوات في متناول معظم النواب حتى في البيئات البرلمانية المقيدة نسبيا. ويتاح للعديد منها الفرصة لطرح الأسئلة على الوزراء في الجلسة العامة أو في اللجان. يمكن إهدار هذه الفرص بعدم الاستعداد أو بعدم امتلاك معلومات جيدة. اتخذ خيارات جيدة حول القضايا التي ترغب التخصص فيها، واكتسب المعرفة الكافية للقيام بعمليات ناجحة، وتابع الردود التي تتلقاها. هذه الإجراءات وغيرها قد تجعلك ووعيك - في أعين زملائك ووسائل الإعلام والمجتمع المدني - تبدو كناشط محتمل في الرقابة وقد تصبح وشيكا جزءا من شبكة من الإصلاحيين.

٢٥- الاستفادة من الفرص

في السياسة، التوقيت مهم. كثيرا ما يكتب تاريخ التطور البرلماني مجموعات صغيرة من النواب المتحمسين الذين يعملون بشكل متضافر ويستفيدون من الظروف المواتية. وقد حدثت عبر العالم تغييرات بفعل الرقابة وكانت الشرارة المحدثة لها ناجمة عن فضائح أو أزمات أو تطورات أقل إثارة بكثير. ونتجت عن القيادة الحازمة وبناء التحالف والعمل في الوقت المناسب آثار إيجابية على السياسات. وفي بعض الأحيان، الأحداث التي تركز اهتمام الجمهور والحكومة على مواضيع محتملة للرقابة تهيئ الأجواء المناسبة للتحقيقات الرقابية.

سمعة رئيس البرلمان في الحياد والدعوة للصلاحيات المؤسسية مصداقية البرلمان في الرقابة على الأنشطة الحكومية. كما يضطلع رئيس البرلمان بدور حاسم في بناء ثقافة برلمانية تؤدي إلى الرقابة على الحكومة من خلال احترام حقوق جميع النواب وأحزاب الأقلية. ولأن رئيس البرلمان ينتخب بالأغلبية في البرلمان، فهو عادة ما يكون مجهزا بشكل جيد لبناء جسر مع الحكومة.

ويؤثر قادة الأحزاب أيضا تأثيرا كبيرا على مدى تمكين النواب من المشاركة في الرقابة. وقد يتسامحون مع الاستقلال بين أعضائهم أو يدعمونه. فهم يؤثرون تأثيرا كبيرا، أو حتى يحددون، كيفية تصويت الحزب وأي قضايا يقرها أعضاء الحزب. لذلك، عند النظر في المرشحين لقيادة الحزب في البرلمان، يجب على النائب المهتم بالرقابة أن يأخذ في عين الاعتبار ما مدى الحرية التي سيسمح بها قائد محتمل لأعضاء البرلمان لممارسة اجتهادهم بشأن القضايا التي سوف تذهب للتصويت.

قادريين على المشاركة الكاملة في عمليات الرقابة المؤسسية والعامّة التي تجري داخل البرلمان.

٢٨- انتخاب قادة البرلمان الذين يؤيدون الرقابة ودعمهم

يُعتبر رؤساء البرلمان غالبا عناصر فعالة حاسمة في تسهيل أو منع الرقابة. وكثيرا ما تكون لهم سلطة واسعة لتفسير القواعد والتحكم في النقاش واتخاذ قرارات أخرى تؤثر في قدرة البرلمان على مراقبة الحكومة. لذلك، عند تقييم صفات المرشحين لمنصب رئيس البرلمان، يجب على أعضاء البرلمان الانتباه إلى مواقف كل مرشح تجاه الرقابة والقيم المرتبطة بها، مثل احترام امتيازات النواب المشروعة بغض النظر عن انتمائهم الحزبي.

إن دور رئيس البرلمان، كحارس محايد لمؤسسة البرلمان ومعزز لأهميتها وتطويرها، بدلا من أداة لحزب الأغلبية، هام جدا بالنسبة للرقابة. تعزز

المرفقات

ملاحظات بشأن المصطلحات

تستخدم البرلمانات مجموعة واسعة من المصطلحات للإشارة إلى أنشطة الرقابة، وقد تحمل هذه المصطلحات مدلولات تختلف اختلافاً دقيقاً فيما بينها وفقاً للثقافة واللغة. وتعدد المعاني يشكل مصدر نقاش وارتباك محتمل. لذلك يحدد الفصل الأول من هذا التقرير المفهوم بوضوح، من خلال وصف الصلاحيات والعمليات المرتبطة بالرقابة.

- في البلدان الناطقة بالإنكليزية، كثيراً ما تُستخدم مصطلحات (oversight) و (scrutiny) و (checks and balances)، وهي تشترك في بعض الخصائص. عموماً، مصطلح (scrutiny) له نطاق أوسع، إذ يشمل دراسة مشاريع القوانين، فضلاً عن الرقابة على سياسة الحكومة.

- في البلدان الناطقة بالفرنسية، كثيراً ما يستخدم مصطلحاً (contrôle) و (évaluation).

- في البلدان الناطقة بالإسبانية، غالباً ما يستخدم مصطلح (contralor).
- أما اللغات الأخرى، فلها مصطلحاتها الخاصة المتعلقة بالرقابة. وفي بعض اللغات، قد لا توجد كلمة واحدة تشمل هذه المفاهيم.

وعلى نفس المنوال، يمكن أيضاً التعبير عن مفهوم "المساءلة" بطرق مختلفة بلغات مختلفة. فاللغة الفرنسية، على سبيل المثال، ليس لها مصطلح واحد، ولكنها تستخدم تعابير مثل (rendre des comptes) أو (redevable) وفقاً للسياق النحوي.

وتوخيّاً للوضوح والبساطة، اخترنا مصطلحي "الرقابة" و "المساءلة" في هذا التقرير. وقد استخدمنا مصطلح "النائب" أو "النواب" كمصطلح عام للإشارة إلى أعضاء البرلمان، مع إدراكنا أن في العديد من السياقات الوطنية تُستخدم مصطلحات مختلفة للإشارة إلى البرلمانيين، بما في ذلك أعضاء الغرف العليا في البرلمانات ذات المجلسين.

إن كلمة "الحكومة" (government) في اللغة الإنجليزية عندما تُستخدم دون أداة التعريف (the) تدل على مجموعة مؤسسات الدولة التي تحكم عمل المجتمع، وعندما تُستخدم مع أداة التعريف (the government) فالمقصود منها السلطة التنفيذية. ولقد استخدمنا مصطلحي "الحكومة" و "السلطة التنفيذية" بصورة متبادلة. وينطبق الشيء نفسه على مصطلحي "البرلمان" و "الهيئة التشريعية".

المراجع المذكورة

Association of Secretaries General of Parliaments (ASGP), 2013. *Principles for the Recruitment and Career Management of Parliamentary Staff*. [Online] Available at: <http://asgp.co/sites/default/files/Recruitment%20principles%20Geneva%202013.doc>

Beetham, D., 2006. *Parliament and Democracy in the Twenty-First Century: A Guide to Good Practice*. Geneva: IPU. [Online] Available at: http://www.ipu.org/PDF/publications/democracy_en.pdf

Coghill, K. et al, 2015. 'Parliamentary Codes of Conduct and the Accountability of Parliamentarians', 12th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians, 25–26 July 2015, Wroxton College, UK.

Coghill, K. and J. Thornton, 2015. 'Trust, Legislatures and Codes', presented at the 2015 International Congress of the International Institute of Administrative Sciences (IIAS), 22–26 June 2015, Rio de Janeiro.

Commonwealth Parliamentary Association (CPA), 2005. *Administration and Financing of Parliament*.

Commonwealth Parliamentary Association (CPA) et al., 2004. *Commonwealth (Latimer House) Principles on the Accountability and Relationship between the Three Branches of Government*. [Online] Available at: <http://www.cpahq.org/cpahq/cpadocs/Latimer%20House%20Principles.pdf>

Commonwealth Parliamentary Association (CPA) and the World Bank Institute (WBI), 2006. *Parliamentary Financial Scrutiny: The Role of the Public Accounts Committees*.

Democracy Reporting International (DRI), 2015. *Global Mapping and Analysis of Parliamentary Strengthening*. [Online] Available at: <http://www.agora-parl.org/interact/blog/new-study-global-mapping-and-analysis-parliamentary-strengthening>

Economist Intelligence Unit (EIU), 2016. *Democracy Index 2016: 'Revenge of the "Deplorables"'*. [Online] Available at: http://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2016

Edelman, 2017, *2017 Edelman Trust Barometer*. [Online] Available at: <http://www.edelman.com/trust2017/>

Freedom House, 2017, *Freedom in the World 2017*. [Online] Available at: <https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world->

IPU, 2013. *Guidelines for Women's Caucuses*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/pdf/publications/caucus-e.pdf>

IPU, 2014. *Common Principles for Support to Parliaments*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/pdf/publications/principles_en.pdf

IPU, 2015 (i). Report on the Panel Discussion on Powerful Parliaments: Building Capacity for Effective Parliamentary Oversight.

IPU, 2015 (ii). Report on the Parity Debate on Parliamentary Oversight and Political Will. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/conf-e/133/wmn-parity.pdf>

IPU, 2016 (i). *Evaluating the Gender Sensitivity of Parliaments: A Self-Assessment Toolkit*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/pdf/publications/gender-toolkit-e.pdf>

IPU, 2016 (ii). Report of the Second Expert Meeting for the *Global Parliamentary Report*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/dem-e/gpr2/report5-02-2016.pdf>

IPU, 2016 (iii). *World e-Parliament Report*. [Online] Available at: <http://wepc2016.org/en/wepr2016>

IPU, 2017. *Violations of the Human Rights of MPs – 2016*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/pdf/publications/violations-e.pdf>

IPU, Global Alliance of National Human Rights Institutions (GANHRI), and Graduate Institute of International and Development Studies (GIIDS), 2016. *Cooperation between National Human Rights Institutions and Parliaments*.

IPU and International Federation of Library Associations and Institutions (IFLA), 2015. *Guidelines for Parliamentary Research Services*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/pdf/publications/research-en.pdf>

IPU and UNDP, 2012. *Global Parliamentary Report: The Changing Nature of Representation*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/dem-e/gpr.htm>

IPU and UNDP, 2017. *Parliaments and the Sustainable Development Goals: A Self-Assessment Toolkit*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/pdf/publications/sdg-toolkit-e.pdf>

IPU and UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 2017. *Human Rights: Handbook for Parliamentarians*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/PDF/publications/hrights-en.pdf>

IPU, UN, UNOHCHR, UNDP and IFAD, 2014. *Implementing the UN Declaration on the Rights of Indigenous Peoples: Handbook for Parliamentarians*.

2017?gclid=EAlaIqobChMI-I725e2n1QIVD0sNCh3UDA7FEAAAYASAAEgJ3qvD_BwE

Gay, O. and M. Rush, 2004. 'Introduction' in O. Gay (with P. Leopold) (eds.) *Conduct Unbecoming: The Regulation of Parliamentary Behaviour*. London: Politico's.

Global Partners Governance (GPG), 2014. *Show Me the Money: Improving Financial Oversight*. [Online] Available at: <http://www.gpggovernance.net/publication/paper-4-show-me-the-money/>

Hansard Society, 2001. *The Challenge for Parliament: Making Government Accountable – Report of the Hansard Society Commission on Parliamentary Scrutiny*. London: Vacher Dod Publishing.

Heywood, A., 2013 (fourth edition). *Politics*. London: Palgrave Macmillan.

Holmberg, S., S. Lindberg and R. Svensson, 2017, 'Trust in parliament'. *Journal of Public Affairs*. 2017;17:e1647. <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1002/pa.1647/full>

House of Commons, 2016. *Intelligence and Security Committee of Parliament, Annual Report 2015–2016*. [Online] Available at: http://isc.independent.gov.uk/files/2015-2016_ISC_AR.pdf

IMF, 2007. *Manual on Fiscal Transparency*. [Online] Available at: <https://www.imf.org/external/np/fad/trans/manual.htm>

IPU, 1997. *Universal Declaration on Democracy*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/cnl-e/161-dem.htm>

IPU, 2004. *Parliament, the Budget and Gender*. [Online] Available at: http://www.ipu.org/PDF/publications/budget_en.pdf

IPU, 2008. *Evaluating Parliament: A Self-Assessment Toolkit for Parliaments*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/PDF/publications/self-e.pdf>

IPU, 2010. *Analytical Study of Parliamentary Mechanisms for MDGs*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/splz-e/mdg10/dr-study.pdf>

IPU, 2011. *Gender-Sensitive Parliaments: A Global Review of Good Practice*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/pdf/publications/gsp11-e.pdf>

IPU, 2012 (i). *Plan of Action for Gender-Sensitive Parliaments*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/pdf/publications/action-gender-e.pdf>

IPU, 2012 (ii). *Raising the Profile of HIV and AIDS in Your Parliament*. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/PDF/publications/hiv-aids-guide-e.pdf>

- Pelizzo, R. and F. Stapenhurst, 2012. *Parliamentary Oversight Tools: A Comparative Analysis*. London: Routledge.
- Pelizzo, R., F. Stapenhurst and D. Olson (eds.), 2005. *The Role of Parliaments in the Budget Process*. Washington, DC: World Bank Institute. [Online] Available at: <http://siteresources.worldbank.org/PSGLP/Resources/TheRoleofParliamentsintheBudgetProcess.pdf>
- Pierre, J. and B. G. Peters, 2000. *Governance, Politics and the State*. London: Palgrave Macmillan.
- Quinn, S., 2009. *Gender Budgeting: Practical Implementation Handbook*. Strasbourg: Council of Europe. [Online] Available at: <https://rm.coe.int/CoERMPublicCommonSearchServices/DisplayDCTMContent?documentId=0900001680599885>
- Rolef, S., 2015. 'Describing, Delimiting and Defining the Job of the MP', 12th Workshop of Parliamentary Scholars and Parliamentarians, 25–26 July 2015, Wroxton College, UK. [Online] Available at: https://www.researchgate.net/profile/Susan_Rolef/publication/306077422_Describing_Delimiting_and_Defining_the_Job_of_the_MP/links/57add6ec08ae95f9d8ecca90/Describing-Delimiting-and-Defining-the-Job-of-the-MP.pdf
- Russell, M. and M. Benton, 2012. 'Assessing the impact of parliamentary oversight committees: The select committees in the British House of Commons'. *Parliamentary Affairs* January 2012. [Online] Available at: <https://doi.org/10.1093/pa/gss009>
- Samara Canada, 2017. *Democracy 360*. [Online] Available at: <http://www.samaracanada.com/research/2017-democracy-360>
- UN Economic and Social Council (ECOSOC), 1997. Report of Economic and Social Council, agreed conclusions 1997/2. [Online] Available at: <http://www.un.org/womenwatch/osagi/pdf/ECOSOCAC1997.2.PDF>
- UNDP, 2013. *Issue Brief: Parliament's Role in Defining and Promoting the Post-2015 Development Agenda*. [Online] Available at: http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/DGG%20Issue%20Briefs%20-%20Post-2015/Issue%20Brief%20-%20Parliaments%20and%20the%20post-2015%20Development%20Agenda_2013_EN.pdf
- UNDP, 2016 (i). *Survey of Myanmar Members of Parliament: Reflections from the First Hluttaw*. [Online] Available at: http://www.mm.undp.org/content/myanmar/en/home/library/democratic_governance/survey-of-myanmar-members-of-parliament--reflections-from-the-f.html
- UNDP, 2016 (ii). *Fast Facts: Parliaments & SDGs*. [Online] Available at: http://www.agora-parl.org/sites/default/files/june_2016._fast_facts_-_sdgs_and_parliaments.pdf
- [Online] Available at: <http://www.ipu.org/PDF/publications/indigenous-en.pdf>
- Kinyondo, A., R. Pelizzo and A. Umar, 2015. 'A functionalist theory of oversight'. *African Politics and Policy*, November 2015. [Online] Available at <http://www.africanpoliticsandpolicy.com/?p=845>
- Leston-Bandeira, C., 2014. 'Seven reasons why parliaments struggle with digital'. *Political Insight*, March 2014. [Online] Available at: psa.ac.uk/insight-plus/blog/seven-reasons-why-parliaments-struggle-digital
- Lienert, I., 2010. *Role of the Legislature in Budget Processes*. Washington, DC: IMF. [Online] Available at: <http://blog-pfm.imf.org/files/fad-technical-manual-9.pdf>
- Lusty, D., 2014. 'Revival of the common law offence of misconduct in public office'. *Criminal Law Journal* 38, November 2014: 337–363.
- Meer, T.W.G, 2017, *Political Trust and the "Crisis of Democracy"*. Oxford Research Encyclopedia of Politics [Online]. Available at: <http://politics.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190228637.001.0001/acrefore-9780190228637-e-77?print=pdf>
- Nakamura, R. and F. Smallwood, 1980. *The Politics of Policy Implementation*. New York: St. Martins.
- National Commission on Terrorist Attacks upon the United States, 2004. *The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks upon the United States*. New York and London: Norton
- O'Brien, M., R. Stapenhurst and L. von Trapp (eds.), 2016. *Benchmarking and Self-Assessment for Parliaments*. Washington, DC: World Bank Group. [Online] Available at: <https://issuu.com/world.bank.publications/docs/9781464803277>
- Organization for Security and Cooperation in Europe (OSCE) Office for Democratic Institutions and Human Rights (ODIHR), 2013. *A Comparative Study of Structures for Women MPs in the OSCE Region*. [Online] Available at: <http://www.osce.org/odihr/105940?download=true>
- Palmieri, S., 1998. 'Cooperation or consideration? An analysis of the Main Committee in the Australian House of Representatives'. *Legislative Studies* 13(1), Spring 1998: 64–78.
- Parliament of Australia, 2015. *House of Representatives Hansard*, 20 October 2015.
- Parliament of Kenya, 2016. Report of the Joint Parliamentary Select Committee on Matters Relating to the Independent Electoral and Boundaries Commission.

Yamamoto, H., 2007. *Tools for parliamentary oversight: A Comparative Study of 88 National Parliaments*. Geneva: IPU. [Online] Available at: <http://www.ipu.org/PDF/publications/oversight08-e.pdf>

أعمال مفيدة أخرى

Buzan, B., 1991 (second edition). *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*. Hemel Hempstead, UK: Harvester Wheatsheaf.

Crowther, W. and D. Olson (eds.), 2002. *Committees in Post-Communist Democratic Parliaments: Comparative Institutionalization*. Columbus, OH: Ohio State University Press.

Fukuyama, F., 2004. *State-building: Governance and World Order in the 21st Century*. Ithaca, NY: Cornell University Press.

Norton, P. and N. Ahmed (eds.), 1999. *Legislatures in Developmental Perspective*. London: Frank Cass.

Ogul, M. S., 1976. *Congress Oversees the Bureaucracy: Studies in Legislative Supervision*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.

Olson, D. and M. Mezey, 1991. *Legislatures in the Policy Process: Dilemmas of Economic Policy*. Cambridge: Cambridge University Press.

Olson, D. and P. Norton (eds.), 1996. *The New Parliaments of Central and Eastern Europe*. London: Frank Cass.

Pelizzo, R. and R. Staphenurst, 2004. *Tools for Legislative Oversight: An Empirical Investigation*. Washington, DC: World Bank Policy Research Working Paper. [Online] Available at: <http://siteresources.worldbank.org/PSGLP/Resources/ToolsforLegislativeOversight.pdf>

Pelizzo, R. and R. Staphenurst, 2014. *Government Accountability and Legislative Oversight*, London: Routledge.

Rockman, B., 1985. 'Legislative-executive relations and legislative oversight', in G. Loewenberg, S. Patterson and M. Jewell (eds) *Handbook of Legislative Research*. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Staphenurst, R., R. Pelizzo, D. Olson and L. von Trapp (eds.), 2008. *Legislative Oversight and Budgeting: A World Perspective*. Washington, DC: The World Bank.

UNDP, 2017. *Scrutinising Legislation from a Gender Perspective: A Practical Toolkit*. [Online] Available at: <http://www.pacific.undp.org/content/dam/fiji/docs/UNDP%20PO%20Scrutinising%20Legislation%20From%20A%20Gender%20Perspective.pdf?download>

UNDP and Climate Parliament, 2014. *How-To Guide: Renewable Energy for Parliamentarians*. [Online] Available at: <http://agora-parl.org/resources/library/renewable-energy-parliamentarians-how-guide-0>

UNDP, Islamic Development Bank (IDB) and Global Organization of Parliamentarians against Corruption (GOPAC), 2017. *A Parliamentary Handbook: The Role of Parliaments in Implementing the SDGs*.

UN Department of Economic and Social Affairs (UN DESA), 2015. *Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development*. [Online] Available at: <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/transformingourworld>

United Nations, 2009. Compilation of guidelines on the form and content of reports to be submitted by States Parties to the international human rights treaties. Report of the Secretary-General. HRI/GEN/2/Rev.6.

United Nations and IPU, 2003. *The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol: Handbook for Parliamentarians*. [Online] Available at http://www.ipu.org/PDF/publications/cedaw_en.pdf

UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). *National Parliaments and the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*. [Online] Available at <http://ohchr.org/documents/HRBodies/CEDAW/Statements/Parliamentarians.pdf>

Van Hulten, M., M. Bentinck and ECPRD correspondents, 2011. *Parliamentary Ethics: A Question of Trust*. Office for Promotion of Parliamentary Democracy, European Parliament. [Online] Available at: http://www.agora-parl.org/sites/default/files/codes_of_conduct_final-enforweb.pdf

V-Dem, 2017. *V-Dem Annual Report 2017: Democracy at Dusk?* [Online] Available at: <https://www.v-dem.net/en/news-publications/annual-report/>

Waxman, H., 2009. *The Waxman Report: How Congress Really Works*. New York: Twelve Books.

White, H., 2009. *Parliamentary Scrutiny of Government*. London: Institute for Government. [Online] Available at: <https://www.instituteforgovernment.org.uk/node/1769>

المنهجية

بُذلت، طوال البحث، جهود لجمع المدخلات من النواب والنائبات. ركزت المناقشات المواضيعية على الرقابة بشأن المساواة بين الجنسين. وتم السعي لتحقيق التوازن بين الجنسين في مجموعات التركيز الوطنية.

تم الشروع في تحليل نتائج البحوث في يناير ٢٠١٦. وعقد اجتماع ثان لفريق الخبراء في فبراير ٢٠١٦ لتقديم مزيد من المشورة بشأن هيكل التقرير ومضمونه ورسالته، وتمت الاستفادة من تحليل أولي للبحوث التي أجريت إلى ذلك التاريخ.

واستنادا إلى مزيد من تحاليل البحوث والمشورة التي قدمها فريق الخبراء، أعد مخطط للتقرير في يونيو ٢٠١٦. وقد استخدم هذا المخطط كأساس لصياغة التقرير.

البرلمانات المشاركة

ساهم ما مجموعه ١٥٠ برلمانا وطنيا بطريقة أو بأخرى في إعداد هذا التقرير البرلماني العالمي. يبين الجدول التالي مشاركة البرلمانات في استبيان البرلمانات، والدراسة الاستقصائية للبرلمانيين، والمقابلات مع النواب.

عندما تذكر مقابلة مع نائب ما في التقرير، يشار إلى صفة النائب وقت المقابلة (رئيس البرلمان، عضو الجمعية الوطنية، وما إلى ذلك). وقد تكون صفة بعض النواب قد تغيرت أو ربما قد انتهت ولايتهم منذ إجراء المقابلة.

البلد	استبيان البرلمانات (الغرفة)	الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين	المقابلات
أفغانستان	الغرفة العليا	x	
ألمانيا			
الجزائر		x	x
أندورا	غرفة واحدة	x	
أنغولا		x	
أنتيغوا وبربودا			
الأرجنتين	الغرفة السفلى	x	
أرمينيا			
أستراليا	الغرفة العليا والغرفة السفلى	x	x
النمسا	الغرفة العليا والغرفة السفلى	x	x
أذربيجان			
البهاما		x	
البحرين	الغرفة العليا والغرفة السفلى	x	
بنغلاديش		x	x
بربادوس			x

يستند التقرير البرلماني العالمي الثاني، بتركيزه على الرقابة البرلمانية، على تجربة البرلمانات في جميع أنحاء العالم. ويعتمد على بيانات أصلية تم جمعها من البرلمانات والبرلمانيين وأصحاب المصلحة الآخرين، بالإضافة إلى مجموعة من الأدبيات حول الرقابة البرلمانية. وقد استخدمت أمثلة في التقرير لتوضيح الممارسات الجيدة والتحديات التي تواجهها البرلمانات، ووقائع من البرلمانات في مجموعة من السياقات.

وتم اختيار محور تركيز التقرير بعد عملية تشاور واسعة النطاق. وقُدِّم أكثر من ٣٠ مقترحا بشأن الموضوع، ونوقشت قائمة مختصرة في أماكن مختلفة أثناء جمعية الاتحاد البرلماني الدولي في مارس ٢٠١٥ وفي إطار برنامج الأمم المتحدة الإيمائي. واستنادا إلى ردود الفعل من البرلمانات وممارسي التنمية البرلمانية، اتخذ في مايو ٢٠١٥ قرار التركيز على الرقابة البرلمانية وسلطة البرلمان لمساءلة الحكومة.

اجتمع فريق من الخبراء في جنيف في يونيو ٢٠١٥ لتقديم المشورة بشأن المواضيع الرئيسية التي ينبغي التحقيق فيها في إطار إعداد التقرير. وشمل الفريق نواب وموظفين برلمانيين وأساتذة جامعيين وممارسين في مجال التنمية البرلمانية. قدم أعضاء فريق الخبراء مجموعة واسعة من الخبرات ووجهات النظر، من حيث نوع الجنس والمنطقة الجغرافية والنظام السياسي. ونشر تقرير اجتماع فريق الخبراء الأول على موقع الإنترنت المخصص للتقرير البرلماني العالمي الثاني (www.ipu.org/gpr2). وتمت إضافة وثائق المشروع ذات الصلة إلى صفحة الويب هذه مع تقدم المشروع.

وتم تطوير مجموعة من أدوات البحث استنادا إلى الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في اجتماع فريق الخبراء. وتم إجراء الجزء الرئيسي من البحث من سبتمبر ٢٠١٥ إلى أبريل ٢٠١٦.

يعرض الجدول التالي أدوات البحوث الرئيسية ونتائجها.

أداة البحث	النتائج
استبيان البرلمانات	ردود من ١٠٣ مجلس برلماني في ٨٥ بلدا
الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين	ردود من ٣٧٢ نائب (٦٢ في المائة من الرجال و٣٨ في المائة من النساء) من ١٢٨ بلدا
مقابلات مع النواب	مقابلات مع ٨٢ نائبا (٥٠ في المائة من الرجال و٥٠ في المائة من النساء) من ٥٨ بلدا
مستندات خطية	٦٣ مستندا، ٣٤ منها واردة من البرلمانات و٢٩ من المنظمات الدولية وغير الحكومية والخبراء
مناقشات مواضيعية	عقدت أربع مناقشات مواضيعية، من بينها مشاورة واحدة عبر الإنترنت وثلاثة اجتماعات وجها لوجه، أثناء جمعية الاتحاد البرلماني الدولي والمؤتمر العالمي الرابع لرؤساء البرلمانات
مجموعات التركيز الوطنية	ست مجموعات التركيز الوطنية ضمت ممثلين عن البرلمانات والحكومات والمجتمع المدني ووسائل الإعلام

المقابلات	الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين	استبيان البرلمانات (الغرفة)	البلد
	x	غرفة واحدة	الدامرك
x	x		جيبوتي
			دومينيكا
x	x		الجمهورية الدومينيكية
	x		إكوادور
			مصر
			السلفادور
	x		غينيا الاستوائية
			أريتريا
	x	غرفة واحدة	استونيا
x	x		إثيوبيا
x	x	غرفة واحدة	فيجي
	x	غرفة واحدة	فنلندا
x	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	فرنسا
	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	غابون
x		غرفة واحدة	غامبيا
x	x		جورجيا
x	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	ألمانيا
	x	غرفة واحدة	غانا
x		غرفة واحدة	اليونان
			غرينادا
			غواتيمالا
x	x		غينيا
			غينيا - بيساو
			غيانا
	x		هايتي
			هندوراس
	x	غرفة واحدة	هنغاريا
x	x	غرفة واحدة	آيسلندا
	x	الغرفة السفلى	الهند
	x		إندونيسيا
	x		إيران (جمهورية - الإسلامية)
	x		العراق
x	x		أيرلندا

المقابلات	الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين	استبيان البرلمانات (الغرفة)	البلد
			بيلاروس
x	x	الغرفة السفلى	بلجيكا
			بليز
	x		بنن
	x	الغرفة السفلى	بوتان
	x		بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
	x		البوسنة والهرسك
x	x		بوتسوانا
	x		البرازيل
			بروني دار السلام
			بلغاريا
x	x		بوركينافاسو
	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	بوروندي
	x	غرفة واحدة	الرأس الأخضر
x	x	الغرفة العليا	كمبوديا
	x	الغرفة السفلى	الكاميرون
	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	كندا
			جمهورية أفريقيا الوسطى
x	x		تشاد
x	x	الغرفة السفلى	الشيلى
	x		الصين
			كولومبيا
			جزر القمر
		الغرفة العليا	الكونغو
	x		كوستاريكا
	x		كوت ديفوار
	x	غرفة واحدة	كرواتيا
	x		كوبا
	x	غرفة واحدة	قبرص
	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	الجمهورية التشيكية
			جمهورية كوريا الشعبية
			الديمقراطية
	x	الغرفة السفلى	جمهورية الكونغو الديمقراطية

المقابلات	الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين	استبيان البرلمانات (الغرفة)	البلد
		غرفة واحدة	موزامبيق
	x	الغرفة العليا	ميانمار
x	x	الغرفة العليا	ناميبيا
			ناورو
			نيبال
	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	هولندا
x	x	غرفة واحدة	نيوزيلندا
	x		نيكاراغوا
	x		النيجر
x	x		نيجيريا
	x	غرفة واحدة	النرويج
			عمان
x	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	باكستان
			بالاو
	x		بنما
	x		بابوا غينيا الجديدة
		الغرفة العليا	باراغواي
	x	غرفة واحدة	بيرو
x	x		الفلبين
x	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	بولندا
	x	غرفة واحدة	البرتغال
	x		قطر
		غرفة واحدة	جمهورية كوريا
	x	غرفة واحدة	جمهورية مولدوفا
x	x	الغرفة العليا	رومانيا
	x		الاتحاد الروسي
x	x		رواندا
		غرفة واحدة	سانت كيتس ونيفيس
			سانت لوسيا
			سانت فنسنت وجزر غرينادين
			ساموا
	x		سان مارينو
	x	غرفة واحدة	سان تومي وبرينسيبي

المقابلات	الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين	استبيان البرلمانات (الغرفة)	البلد
		غرفة واحدة	إسرائيل
x	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	إيطاليا
x		الغرفة العليا والغرفة السفلى	جامايكا
x	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	اليابان
x	x		الأردن
			كازاخستان
x	x	الغرفة العليا	كينيا
	x		كيريباس
			الكويت
x			قيرغيزستان
	x		جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
x	x	غرفة واحدة	لاتفيا
		غرفة واحدة	لبنان
	x		ليسوتو
	x		ليبيريا
			ليبيا
	x		لختنشتاين
x	x	غرفة واحدة	ليتوانيا
		غرفة واحدة	لكسمبرغ
x	x	الغرفة السفلى	مدغشقر
	x		ملاوي
	x	الغرفة السفلى	ماليزيا
			ملديف
	x		مالي
			مالطة
			جزر مارشال
	x		موريتانيا
x	x		موريشيوس
	x		المكسيك
	x		ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)
	x		موناكو
			منغوليا
		غرفة واحدة	الجبل الأسود
x	x		المغرب

المقابلات	الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين	استبيان البرلمانات (الغرفة)	البلد
	x	غرفة واحدة	الإمارات العربية المتحدة
x	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	المملكة المتحدة
x			جمهورية تنزانيا المتحدة
			الولايات المتحدة الأمريكية
	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	أوروغواي
			أوزبكستان فانواتو
x	x		فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
	x		فييت نام اليمن
x	x	غرفة واحدة	زامبيا
x	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	زبابوي

شكر وتقدير

تم إعداد هذا التقرير من قبل الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بمساهمة العديد من موظفي المنظمات. وقد اضطلع أندي ريتشاردسون وكارين جبري في الاتحاد البرلماني الدولي، وسوكي بيفرز ومادس هوف في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأدوار هامة في إدارة المشروع تحت إشراف تشارلز تشوفيل. وعملت جيني راوز كمحرر إداري طوال مراحل البحث ومراحل الصياغة الأولية.

واستفاد التقرير من رؤى ٢٠ عضوا من فريق الخبراء بصفتهم نوابا وموظفين برلمانيين وممارسين في مجال التنمية البرلمانية، وقدموا مشورة قيمة في البداية وفي المرحلة المتوسطة من إعداد المشروع.

وساهم مئات النواب والموظفون البرلمانيون وممثلو المجتمع المدني بسخاء في المقابلات والمناقشات ومجموعات التركيز التي نظمت خلال المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات في عام ٢٠١٥، وجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، واجتماعات رابطة الأمناء العاميين للبرلمانات، فضلا عن اجتماعات مجموعات التركيز الوطنية التي عقدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جورجيا وصربيا وجمهورية مولدوفا وباكستان وتونس وميانمار. واستضاف موقع iKNOWpolitics.com مناقشة عبر الإنترنت حول الرقابة بشأن المساواة بين الجنسين. وقدم موظفو البرلمانات كميات كبيرة من البيانات ردا على استبيان البرلمانات، وقدم أكثر من ٦٠ برلمانا ومنظمة دولية

المقابلات	الدراسة الاستقصائية للبرلمانيين	استبيان البرلمانات (الغرفة)	البلد
	x		المملكة العربية السعودية
x	x	غرفة واحدة	السنغال
	x	غرفة واحدة	صربيا
x		غرفة واحدة	سيشيل
x	x	غرفة واحدة	سيراليون
	x		سنغافورة
		غرفة واحدة	سلوفاكيا
x	x		سلوفينيا
			جزر سليمان
		غرفة واحدة	الصومال
x	x		جنوب أفريقيا
	x		جنوب السودان
	x	الغرفة السفلى	إسبانيا
	x		سري لانكا
	x	الغرفة السفلى	السودان
x	x	غرفة واحدة	سورينام
		الغرفة العليا والغرفة السفلى	سوازيلند
	x	غرفة واحدة	السويد
x	x	الغرفة العليا والغرفة السفلى	سويسرا
	x		الجمهورية العربية السورية
			طاجيكستان
x	x	غرفة واحدة	تايلند
		غرفة واحدة	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
	x	غرفة واحدة	تيمور - ليشتي
	x	غرفة واحدة	توغو
		غرفة واحدة	تونغا
		الغرفة العليا والغرفة السفلى	ترينيداد وتوباغو
x	x	غرفة واحدة	تونس
x	x		تركيا
			تركمانستان
			توفالو
x	x		أوغندا
	x	غرفة واحدة	أوكرانيا

وقام بإجراء عملية استعراض الأقران لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المطلوبة في إطار عملية ضمان الجودة، كل من معالي الدكتور جون جيكو لوفيني، رئيس برلمان جمهورية فيجي، وجوناثان مورفي، ودوينا غيميشي، وجون هايد.

وقمت مراجعة التقرير من قبل جيمس هودجسون.

يعرب الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن امتنانهما للسيدات والسادة المذكورين أعلاه وللأشخاص الكثيرين الذين لم تُذكر أسماءهم هنا والذين شاركوا في إعداد التقرير البرلماني العالمي الثاني.

وقد وفرت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي تمويلا سخيا لإنجاز التقرير. وأيد البرنامج العالمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والشركاء الإنمائيين الذين يدعمون المبادرات الرامية إلى تعزيز البرمانات التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في البلدان المذكورة أعلاه، شراكة البرنامج الإنمائي في إطار إنجاز التقرير.

١ Economist Intelligence Unit, 2016; Freedom House, 2016; Edelman Trust Barometer, 2017; Holmberg, Lindberg and Svensson, 2017; Meer, 2017

٢ مشروع (Pro PALOP-TL SAI) لتعزيز قدرات المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأفريقية الناطقة باللغة البرتغالية وتيمور- لشتي أقامه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل كامل من الاتحاد الأوروبي (www.propaloptil-sai.org).

٣ انظر: <http://www.propaloptil-sai.org/index.php/pt/2015-02-19-12-51-50/noticias/> 477-as-financas-publicas-nos-palop-e-em-timor-leste

وأستاذة جامعيون ومجموعات من المجتمع المدني مساهمات خطية لإفادة التقرير.

عمل ريك ستابينهورست، وأثنى ستادون، ورشيد درمان، وسونيا بالميري، وكارين ريدل، ومارلين شام، ودوريس نيراجير نيريري وجيوون جانغ في البحوث والتحليل التي أعدت في إطار هذا التقرير.

وقامت سونيا بالميري، وكذا جون باترسون، وروبرت ناكامورا بصياغة فصول التقرير مع مساهمات إضافية من أندي ريتشاردسون، وتوم مبوبا، وجوي واتسون، وأحمد جازولي، وميخ مان، وماريا بارون من المديرية التشريعية، وهانس بورن من مركز جنيف للرقابة الديمقراطية التابع للقوات المسلحة، وأوليفر بينيت نيابة عن مشروع هلو تاو لمجلس العموم بالمملكة المتحدة، وجوليا كيوتجن، وريك ستابينهورست، وستيف لي، وسارميت بولت، وموظفي مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العديد من البلدان.

وقام بمراجعة مسودات التقرير كل ماريا بارون، وألكساندرا بلاغوفيتش، وألفارو كابريرا، وروجيه هينزغا، وأندرس جونسون، ودايفان جونز، السيدة كارول كيدو، ودوينا غيميشي، وصمويل موزو، وأليساندرو موتار، وإلوا برادو، وهانا بيكر، وهرنان فالس، وجايك فوغان، وجيسون غلوك، وجون باترسون، وجوناثان مورفي، وجوليا كيوتجن، وميخ مان، ومويرا فرايزر، ومورمبا ورونغا، وأوليفيه بيير - لوفو، وريا بيدرسين، وروبرت ناكامورا، وسونيا بالميري.



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Geneva – Switzerland
www.ipu.org

141st
IPU

Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019



اجتماعات الجمعية العامة الـ 141، والدورة 205، للمجلس الحاكم

واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)، 13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المرفق رقم 2



استشارة حول موضوع التقرير البرلماني المقبل

ما هو موضوع التقرير البرلماني العالمي المقبل الذي تعتبره الأنسب والأهم والأكثر فائدة؟

يرد أدناه موجز "قائمة طويلة" تضم سبعة مواضيع محتملة. يرجى اختيار ما يصل إلى ثلاثة عناوين، حسب الأفضلية.

ومن الممكن أيضاً استخدام الاستمارة لتقديم اقتراح لموضوع مختلف لا يظهر في هذه القائمة.

الرجاء الاطلاع على هذه الوثيقة للحصول على وصف مختصر لكل موضوع، ومزيد من المعلومات حول التقرير البرلماني العالمي.

إن الموعد النهائي لتقديم الردود: 20 أيلول/سبتمبر 2019

وللحصول على المزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع بايرينا ميانوفيتش عبر البريد الإلكتروني التالي:

standards@ipu.org



يرجى اختيار ثلاثة خيارات حول موضوع التقرير البرلماني العالمي، بحسب الأفضلية ويرجى نقل البنود إلى اللائحة الموجودة على جهة اليسار لترتيبها:

1. زيادة المشاركة والديمقراطية المباشرة:
التحديات والفرص للبرلمانات

2. اللجان البرلمانية: غرفة محرك أم ديكور؟

3. التأثير على برلمانات الأموال في السياسة

4. السلطة التشريعية البرلمانية: من يسن القوانين.

5. العنف أو التخويف ضد البرلمانيين:
تهديد للديمقراطية

6. من مواطن إلى برلماني: من يُنتخب وكيف يتم ذلك، والتأثير على عمل البرلمان

7. الأخلاقيات البرلمانية والقيم القائمة على الديمقراطية

إذا كنتم ترغبون باقتراح موضوع غير موجود في اللائحة أعلاه، يرجى كتابة العنوان ووصف موجز،

مع مسائل البحث الرئيسية التي يجب أن يتم معالجتها.

العنوان

الوصف

أنا:

○ برلماني:

○ موظف في البرلمان:

○ غير - يرجى التحديد:

البلد (اختياري):

الاسم (اختياري):

البريد الإلكتروني (اختياري):



141st IPU Assembly

Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019



Preliminary consultation on the 2021 Global Parliamentary Report: *Parliament in a changing world*

*Jointly organized by the IPU and the ASGP
Thursday, 17 October (11 a.m. – 1 p.m.)
Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre*

Concept note

What are the most significant and pressing challenges concerning the work and performance of your parliaments in the fast-changing world?

How can the IPU help in addressing them?

The meeting is aimed at generating discussion on the theme for the next, third edition of the Global Parliamentary Report. By consulting parliaments, the IPU wants to ensure that the next report will best fit the needs of Member Parliaments. In an interactive exchange of views, parliamentary representatives will consider their priority areas and issues of concern in which they would benefit from the global survey, good practice examples from other parliaments and recommendations for change.

The purpose of the Global Parliamentary Report is to contribute to the realization of the vision of better parliaments and stronger democracies. The report offers findings based on comprehensive research, as well as recommendations that draw from parliamentary experience and good practice, which might stimulate discussion and action in parliaments in the specific area.

People's expectations

Today, new information and communication technologies enable citizens to be more informed than ever before. Citizens demand that their voice be heard and respected and they no longer accept their "pre-digital" era role – to be only called on to vote once every four or five years. They do not want to wait for next parliamentary elections to have a chance to say again what they think and need. People now ask for immediate answers and wish to take part in public decision-making.

New technologies and the growing demand for public participation are influencing the way parliaments work. The key parliamentary functions – law-making, oversight and representation – are undergoing transformations in legislators' efforts to be more effective and better meet the needs of citizens.

In a variety of areas, parliaments are challenged to find appropriate responses and regain public trust. The majority of people around the world have little faith that their government is formed "by the people" and works "for the people": 51 per cent feel like they have no voice in politics, and 58 per cent feel like their governments are not acting in their interest.

¹ Source: "Democracy Perception Index 2018" conducted by Dalia Research in collaboration with the Alliance of Democracies and Rasmussen Global. The research, conducted from 6 to 18 June 2018, covered 125,000 respondents from 50 countries.

Trust-worthy parliament is expected to adopt laws for the well-being of people and to enable them to participate, to oversee the implementation of those laws, to control government policies, work and spending, to have a strong role in reaching SDGs, to be accountable, transparent, representative, inclusive, responsive, innovative...

The IPU helps parliaments to build their institutional capacity and strengthen their key functions through setting standards for democratic parliaments and providing technical support. Global Parliamentary Reports on the most relevant topics are among the means in providing such support to parliaments.

About the Global Parliamentary Report

The Global Parliamentary Report (GPR) is a flagship IPU-UNDP publication that contributes to realizing the vision of better parliaments and stronger democracies. The report offers findings and recommendations based on parliamentary experiences and good practice. More than 150 parliaments have contributed to the report to date, giving it a unique global perspective and considerable authority.

The target audience of the GPR is first and foremost the parliamentary community. This includes the members and staff of parliaments as well as people and organizations working to enhance the effective functioning of parliaments, such as parliamentary strengthening practitioners, researchers and civil society organizations. The secondary audiences are the broader set of policy-makers with an interest in parliament and the media.

The themes of the report are chosen through consultative processes that take into account the priorities of parliaments and other stakeholders. The first edition, published in 2012, focused on "[The changing nature of parliamentary representation](#)". The second edition in 2017, entitled "[Parliamentary oversight: Parliament's power to hold government to account](#)", shone the spotlight on another of parliament's critical functions. This inclusive approach has been very valuable for the quality of the report.

An online consultation is underway to identify a shortlist of preferred themes for the third edition of the report. The consultation is open to all interested parties, with a particular focus on members and staff of parliaments. Participants are invited to express their preferences on a longlist of seven potential themes for the third edition via an [online form](#) by 20 September 2019.

At the joint IPU-ASGP session on 17 October, participants will debate the merits of the three short-listed themes emerging from the online consultation.

Depending on the theme to be selected, the third GPR aims at providing:

- In-depth research and analysis on the current state in the specified area, with main challenges and opinions.
- Data and good practice examples obtained through contributions from parliaments and the parliamentary community.
- Findings based on broad parliamentary experience, combined with authors' expert knowledge.
- Recommendations on how to overcome identified challenges and ideas about actions parliament might undertake to strengthen its performance in a given area.

Following the selection of the theme for the third GPR, extensive research will follow during 2020. The third GPR is planned to be published in 2021, in cooperation with the UNDP, as it was the case with the previous two editions.

For any questions, please contact: standards@ipu.org.



الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

130

Years of empowering parliamentarians

ورشة عمل حول الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة:

توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق

للجميع: التحدي الاقتصادي في عصرنا

الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 09:30 حتى الساعة 12:30

القاعة 1/15 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا

مذكرة توضيحية

كما هو محدد في الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة، في خطة التنمية المستدامة للعام 2030، ينبغي أن تشكل العمالة الكاملة والعمل اللائق هدفين رئيسيين من السياسات الاقتصادية في جميع البلدان، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. وبالرغم من ذلك، إن هذين الهدفين بعيدان المنال، اليوم.

ففي كل مكان تقريباً، إن معدل البطالة إما مرتفع باستمرار، إما تم خفضه على حساب تدهور ظروف العمل، والترتيبات التعاقدية الهشة، والأجور المنخفضة، والاستحقاقات المخفضة. وعالمياً، يتواجد انعدام الأمن الوظيفي وركود الدخول لدى الأغلبية الساحقة، مع تركيز لم يسبق له مثيل للدخل والثروة في مجموعة صغيرة من السكان والتدهور البيئي السريع.

وستستكشف ورشة العمل العوامل العديدة التي تسببت بسوء النتيجة هذه وستوفر للبرلمانيين وجهة نظر ناقدة، يمكنهم من خلالها معالجة المشاكل في بلدانهم.

في عصرنا الحديث، تم تحقيق شروط العمالة الكاملة والعمل اللائق في البلدان الصناعية، بفضل السياسات الاقتصادية التوسعية القائمة على الطلب في فترة ما بعد الحرب. وإثر الأوج مرتفعة بفضل مكاسب الإنتاجية، وحقوق التفاوض للعمال المعززة، هيأت بوجه عام الظروف اللازمة لحلقة إيجابية من تزايد الطلب على السلع، والخدمات، وزيادة العمالة. وعلى مدى عقود عديدة، لن نأخذ في الاعتبار التكاليف البيئية للنمو الاقتصادي السريع فيما يتعلق بالتلوث، واستغلال الموارد، وفقدان النظم الإيكولوجية، في تكلفة الإنتاج أو الاستهلاك. واعتبر الاقتصاد نظاماً ذاتي الاستدامة منفصلاً عن الطبيعة ولا يعتمد عليها.

ولفترة طويلة، تسند البلدان النامية (التي انتهى العديد منها من الاستعمار حديثاً) اقتصاداتها إلى استخراج الموارد والسلع الأساسية المصدرة إلى البلدان المتقدمة النمو. وبينما نجحت العديد من هذه البلدان في التصنيع وتنويع اقتصاداتها خارج القطاع الريفي، لا يزال معظمها يعتمد على السلع الأساسية والإنتاج ذات القيمة المضافة المنخفضة للأسواق العالمية، الأمر الذي يسبب بإثارة مجموعة من المسائل عندما يتعلق الموضوع بتوفير وظائف ذات نوعية جيدة لقوتها العاملة. وفي معظم البلدان النامية، يظل القطاع غير الرسمي سائداً وفي العموم إن ظروف العمل أدنى من ظروف العمل في البلدان المتقدمة النمو.

واليوم، إن النموذج الاقتصادي القائم على الطلب الذي أثار فترة الانتعاش ما بعد الحرب في البلدان المتقدمة النمو وساعد العديد من البلدان النامية، من خلال العمليات الإنتاجية المتكاملة والتجارة المتزايدة، يبدو أنه قد تعثر. إن المحاولات لإعادة تنشيط المحرك الاقتصادي من خلال سياسات اقتصاد الموارد الجانبية، وملائمة للاستثمار، مثل تحرير أسواق العمل، وتحرير القطاع المالي، وتخفيض الضرائب، وتخفيض الحواجز التجارية، والاتمانات الأقل تكلفة، أسفرت عن نتائج متباينة أو أخفقت تماماً.

وفي محاولة لفهم البيئة الاقتصادية الراهنة، يشير بعض من واضعي السياسات إلى العوامل البنيوية، مثل أسواق المستهلك المشبعة، والتكنولوجيات الجديدة التي تقضي على فرص العمل، ومستويات الديون المرتفعة، التي تحد من فرص الاستثمارات الإنتاجية وتوفير فرص العمل. ويسند آخرون استمرار تدني النمو إلى سياسات التقشف في تخفيضات الموازنات، وكذلك السياسات التي تفرض الضغط النزولي على الأجور، وتزيد من عدم المساواة في الدخل، مما يؤدي إلى انخفاض في القوة الشرائية وفي الطلب على السلع والخدمات. أما بالنسبة للآخرين تكمن المشكلة في أن تحرير الأسواق وإلغاء القيود فيها لم يبلغا المدى المطلوب؛ عندما يتم تنفيذها بالكامل (مثلاً عبر جعل أسواق العمل أكثر مرونة، والحد من الضرائب المفروضة على الشركات، وزيادة تسهيل حركة رؤوس الأموال، إلخ...)، سيعود النمو والتوظيف إلى مستوياتهما التاريخية.

ويتجاوز التوتر القائم بين جوانب الطلب وجوانب العرض، مع الإشارة إلى الأسس البيئية للنشاط الاقتصادي بأكمله، يسلط الضوء عدد متزايد من واضعي السياسات على الحدود البيئية للسياسات المحفزة للنمو في كوكب محدود ويقدمون نموذجاً اقتصادياً جديداً يركز على رفاه الإنسان وعلى رؤية بديلة للازدهار مفصولة عن المستويات المتزايدة للاستهلاك والإنتاج الماديين.

ومهما كانت أسباب البطالة وتدهور ظروف العمل اليوم، ثمة توافق أنه على الأقل في البلدان المتقدمة النمو، قد لا تكفي العودة إلى سياسات ما بعد الحرب لتوفير فرص عمل جديدة للجميع. وفي البلدان النامية، التي يحتاج اقتصادها إلى النمو بصورة ملموسة، لا يمكن إعادة نماذج ما بعد الحرب. ويقدر نجاح السياسات التقليدية القائمة على الطلب في توفير فرص العمل الجديدة ورفع مستويات المعيشة، ستتصادم حتماً مع بيئة يجري استغلالها بمعدلات غير مستدامة. يمكن لاقتصاد المستقبل أن يكون فقط اقتصاداً مراعيًا للبيئة، حيث إن النشاط الاقتصادي (الإنتاج والاستهلاك) منفصل بشكل فعال عن التدهور البيئي. واستناداً إلى ما سبق، ستتضمن ورشة العمل حلقتي نقاش:

1. العمالة الكاملة: تحدي توفير فرص العمل في القرن الواحد والعشرين (الساعة 09:40)

ستنظر هذه الحلقة في بعض العوامل المسؤولة عن البطالة وانعدام الأمن الوظيفي السائد اليوم، بما فيها سياسات التقشف، وارتفاع مستويات الديون، والتفاوت في الدخل والثروة. ويمكن أن تتم مناقشة تأثير السياسات المالية والنقدية على توفير فرص العمل.

وإن الثروة التكنولوجية الجديدة للقرن الواحد والعشرين يجعل من الممكن إنتاج المزيد من السلع والخدمات مع وسائل أقل وفي وقت أقل مقارنة مع العقود الماضية، الأمر الذي يطرح تحدياً فريداً للسياسات التقليدية لإيجاد فرص عمل.

وستنظر الحلقة في خيارات لتوفير فرص العمل، في ضوء المخاوف البيئية الملحة، مثل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي. ومن بين جملة أمور أخرى، سترسم خطوط "اتفاقية بيئية جديدة" ممكنة، قائمة على الاستثمار في السلع العامة والهياكل الأساسية الخضراء، وستناقش الآثار المترتبة على العمالة لنماذج الاقتصاد المراعي للبيئة الناشئة، مثل الاقتصاد الدائري، والاقتصاد المشترك، والاقتصاد التضامني.

الأسئلة التدرجية للبرلمانيين:

- نظراً إلى تقسيم العمل الراهن على الصعيد الدولي والاتجاهات الاقتصادية الأخرى، ما هي السياسات التي قد توفر العمالة المستدامة في البلدان المتقدمة والنامية على السواء؟
- ما هو الأثر العام المرجح للتكنولوجيات الجديدة (الأمثلة، والرقمنة، وتقنية النانو، إلخ...) حول العمالة، وما هي السياسات اللازمة لتسهيل تكيف العمال؟
- هل يؤدي، بالضرورة، الاقتصاد المراعي للبيئة إلى نمو صافٍ في فرص العمل؟
- ما هو المكان المتاح للنهج المبتكرة، مثل برامج الدخل الأساسي، وتقاسم العمل (تخفيض أوقات العمل)، كوسيلة لإدارة العمالة في البلدان المتقدمة، حيث إن إمكانيات النمو قد تكون محدودة؟

2. الأعمال اللائقة: الحاجة إلى تشريعات عمل استباقية وسياسات اجتماعية أخرى (الساعة

(11:10)

في العموم، يمكن تحديد الأعمال اللائقة بأنها هذه الأعمال التي يتمتع بها العمال بالحقوق وجوانب الحماية الأساسية، بدءاً من الحق في المفاوضة الجماعية، والأجر المعيشي، وبيئة العمل الصحية، وقدر من الأمن الوظيفي، والفوائد الاجتماعية مثل دعم الدخل خلال فترات البطالة وعند التقاعد (المعاشات التقاعدية في القطاعين العام والخاص).

وبالرغم من ذلك، بحسب التقرير العالمي للحماية الاجتماعية 2017-2019، تغطي، على الأقل، واحدة من الاستحقاقات الاجتماعية، نسبة 45% فقط من سكان العالم، بينما نسبة الـ 55% المتبقية، التي تبلغ أربعة بلايين نسمة، غير محمية.

وفي العموم، يصعب، اليوم، تحقيق الظروف اللائقة، التي كانت سائدة في البلدان الصناعية في فترة الانتعاش ما بعد الحرب. وبالرغم من التقدم المحرز، بما فيها في البلدان النامية حيث تم وضع أو تعزيز الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وسبل الحماية للعمال، ينحو الاتجاه العام في الاقتصاد العالمي إلى ترتيبات عمل أقل استقراراً، واستحقاقات اجتماعية أقل، وأجور أدنى (مقارنة مع المكاسب الإنتاجية). وفي كل مكان تقريباً، ينخفض عدد النقابات وفي العديد من البلدان، لا يمكن للعمال ممارسة حقهم في المساومة الجماعية. إن القوانين التي تنص على وضع الحدود الأدنى للأجور والحماية الاجتماعية مثيرة للجدل إلى حد كبير، ولا يوجد حتى الآن أي حل لاستغلال العمال المنتشر على نطاق واسع في القطاع غير الرسمي.



الأسئلة التدرجية للبرلمانيين:

- كيف يمكن تعزيز شروط التعاقد والحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لجميع العمال، بما فيها في ما يعرف بسوق العمل الحر؟
- كيف يمكن ضمان الأجر المعيشي لجميع العمال، ومن خلال تشريع يتعلق بالحد الأدنى للأجور؟
- كيف يمكن تنظيم القطاع غير الرسمي من أجل أن يتمتع العمال بالحقوق وجوانب الحماية الأساسية؟

وتتألف كل حلقة إلى ما يصل إلى أربعة مقدمين، بمن فيهم الخبراء والبرلمانيين، وسيلها أسئلة وتعليقات من المشاركين.





141st IPU Assembly

**Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019**



Workshop on SDG 8: Achieving full and productive employment and decent work for all: The economic challenge of our time

*Wednesday, 16 October 2019, 9.30 a.m.–12.30 p.m.
Hall 15/1 (first floor), Building A, Sava Centre*

Concept note

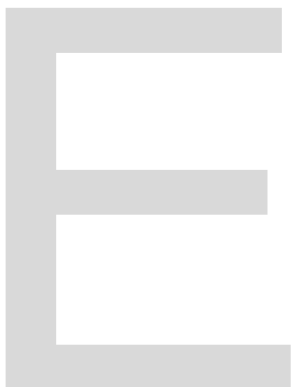
As set out in Sustainable Development Goal (SDG) 8 of the 2030 Agenda for Sustainable Development, full employment and decent work for all should be two key objectives of economic policy in all countries, developed and developing alike. Yet, today, both objectives are proving elusive.

Almost everywhere, the unemployment rate is either stubbornly high or has been reduced at the cost of deteriorating work conditions, precarious contractual arrangements, lower pay and reduced benefits. Worldwide, job insecurity and stagnant incomes for the vast majority coexist with an unprecedented concentration of income and wealth in a small segment of the population and with rapid environmental deterioration.

This workshop will explore the many factors that account for this poor policy outcome and provide parliamentarians with a critical perspective with which they can tackle the problem in their respective countries.

In modern times, full employment and decent work conditions were made possible in industrialized countries by the expansionary, demand-led economic policies of the post-war period. Wages kept up with productivity gains, and stronger bargaining rights for workers generally created the conditions for a virtuous cycle of growing demand for goods and services and rising employment. For several decades, the environmental costs of rapid economic growth in terms of pollution, resource exploitation and ecosystem loss were externalized and not factored into the cost of production or consumption. The economy was thought of as a self-sustaining system separate from nature and not dependent on it.

For a long time, developing countries (many newly decolonized) based their economies on resource extraction and commodities exported to developed countries. While several of these countries succeeded in industrializing and in diversifying their economies beyond the rural sector, most of them remain dependent on commodities and on low-value-added production for global markets, which creates a particular set of issues when it comes to creating good quality jobs for their workforces. In the majority of developing countries the informal sector remains prevalent and conditions of work are generally below those of developed countries.



Today, the demand-led economic model that enabled the post-war boom in developed countries and helped lift many developing countries along the way through more integrated production processes and growing trade appears to have run aground. Attempts at revitalizing the economic engine through investment-friendly supply-side policies, such as deregulation of labour markets and liberalization of the financial sector, tax cuts, lower trade barriers and cheaper credit, have produced mixed results or failed to work at all.

Trying to make sense of the current economic environment, some policymakers point to *structural* factors, such as saturated consumer markets, job-destroying new technologies and high debt levels, that limit opportunities for productive investments and job creation. Others attribute the persistence of low growth to austerity policies of budget cuts as well as policies that put downward pressure on wages and facilitate further income inequality, which lead to lower purchasing power and lower demand for goods and services. For others still, the problem is that liberalization and deregulation of the marketplace have not gone far enough; only when they are fully implemented (e.g. by making labour markets more flexible, lowering the corporate tax rate, further easing capital mobility, etc.) will growth and employment return to their historic levels.

Transcending the tension between demand-siders and supply-siders, and pointing to the environmental foundations of all economic activity, a growing number of policymakers highlight the environmental limits of growth-inducing policies in a finite planet and propound a new economic model centred on human well-being and on an alternative vision of prosperity delinked from rising levels of material consumption and production.

Whatever the reasons for unemployment and declining job conditions today, there is generally a consensus that, in developed countries at least, a return to post-war policies may not suffice to create new job opportunities for all. Developing countries whose economies need to grow substantially may not be able to replicate the post-war model either. To the extent that classic demand-led policies may succeed in creating new jobs and raising living standards, they will inevitably clash with an environment that is already being exploited at an unsustainable rate. The economy of the future can only be a *green economy* in which economic activity (production and consumption) is effectively decoupled from environmental degradation.

With this background in mind, the workshop will consist of the following two panels:

1. Full employment: The challenge of job creation in the twenty-first century (9.40 a.m.)

This panel will explore some of the factors that account for unemployment and job insecurity today, including austerity policies, rising debt levels, and income and wealth inequality. The impact of fiscal and monetary policy on job creation may also be discussed.

The new technological revolution of the twenty-first century makes it possible to produce even more goods and services with fewer tools and in less time than in decades past, posing a unique challenge to traditional employment-generation policies.

The panel will consider options for job creation in the light of pressing environmental concerns, such as climate change and biodiversity loss. Among other things, it will define the contours of a possible "green new deal" based on investment in public goods and green infrastructure and will discuss the employment implications of emerging green economy models such as the circular economy, the sharing economy and the solidarity economy.

Leading questions for parliamentarians:

- Given the current international division of labour and other economic trends, what policies can sustain employment in both developed and developing countries?
- What is the likely overall impact of new technologies (automation, digitalization, nanotechnology, etc.) on employment, and what policies are needed to facilitate workers' adjustment?
- Is the green economy necessarily conducive to net job growth?
- What place is there for innovative approaches, such as basic income schemes and job sharing (working-time reductions), as a way of managing employment in developed countries where growth prospects may be limited?

2. Decent jobs: The need for proactive labour legislation and other social policies (11.10 a.m.)

Decent jobs can generally be defined as those jobs in which workers enjoy basic rights and protections, beginning with the right to collective bargaining, a living wage, a healthy work environment, a degree of job security, and social benefits such as income support during periods of unemployment and in retirement (through public or private pensions).

However, according to the World Social Protection Report 2017–19, only 45 per cent of the global population is effectively covered by at least one social benefit, while the remaining 55 per cent, i.e. four billion people, are left unprotected.

The decent conditions that were prevalent in industrialized countries during the post-war boom are generally harder to achieve today. Despite some progress, including in developing countries where social protection floors and workers' protections have been instituted or strengthened, the general trend in the global economy is toward more precarious work arrangements, fewer social entitlements, and lower wages (relative to productivity gains). Almost everywhere, unions are declining and in many countries workers are not able to exercise their right to collective bargaining. Laws to institute minimum wage levels and social protections are highly controversial and there is still no solution to the widespread exploitation of workers in the informal sector.

Leading questions for parliamentarians:

- How can contractual conditions and social protection floors be strengthened for all workers, including in what is known as the gig economy?
- How can all workers be guaranteed a living wage, including through minimum wage legislation?
- How can the informal sector be better regulated so workers can enjoy basic rights and protections?

Each panel will consist of up to four presenters, including experts and parliamentarians, and will be followed by questions and comments from participants.

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

ورشة عمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات

الثلاثاء، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 16:30 حتى الساعة 18:30

القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا

مذكرة توضيحية

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل منذ 30 سنة. شكلت هذه الاتفاقية علامة بارزة إذ أنها وضعت حقوق الطفل في الصدارة واعترفت بالأطفال كأصحاب حقوق.

وتتمتع اتفاقية حقوق الطفل بدعم دولي واسع النطاق - وهي معاهدة حقوق الإنسان الحاصلة على أكبر عدد من التصديقات. بالتعاون مع منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والاتحاد البرلماني الدولي، كانت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي تشرف على تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، في طليعة الجهود الرامية إلى تعزيز العمل الوطني لجعل حقوق الطفل حقيقة واقعة.

وبتوجيه من اتفاقية حقوق الطفل، يتم تطوير السياسات الوطنية التي تتعلق بالأطفال بشكل مباشر مع أخذ "المصلحة العليا للطفل" في الاعتبار. وفي السياق نفسه، فتحت قنوات للأطفال للتعبير عن أصواتهم والمساهمة في صنع القرار بشأن القضايا التي تؤثر عليهم. على المستوى الوطني، يمثل إنشاء برلمانات الأطفال هذا الاتجاه. على المستوى الدولي، كان سريان مفعول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إجراء البلاغات



في العام 2014 بمثابة نقطة تحول، حيث يوفر للأطفال فرصة للطعن في آلية دولية خاصة بهم إذا لم يكن من الممكن معالجة الانتهاكات بفعالية على المستوى الوطني

ومع ذلك، يظهر الواقع أنه على الرغم من التقدم المهم المحرز على هذه الأصعدة، لا تزال بعيدون من الارتقاء إلى المثاليات والأهداف المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. ففي الواقع، لا يزال الأطفال يتعرضون لجميع أنواع المعاناة، أكان عنف أو سخرة أو اتجار بالبشر أو نقص في الغذاء والتعليم اللائقين. وتشكل هجرة الأطفال قلقاً بالغاً. فوفقاً لليونيسيف، بلغ عدد اللاجئين أو طالبي اللجوء من الأطفال الـ12 مليون في العالم في العام 2016، ونزح داخلياً نحو 23 مليون طفل - من بينهم 16 مليوناً في نزاع و7 ملايين نتيجة للكوارث الطبيعية. هذه الأرقام مذهلة، مع الأخذ في الاعتبار ضعف الأطفال بشكل خاص في مواجهة هذه المحنة وخطر مواجهة المزيد من المعاناة والاستغلال وهم يحاولون العثور على ملاذ آمن.

وإن ورشة العمل حول اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل: 30 سنة من الإنجازات والتحديات: وجهات نظر برلمانية من أجل الماضي قديماً سينظر في المرحلة التي تم اجتيازها منذ العام 1989. وستجري تقييماً حول الوضع العام لحقوق الطفل والإطار العالمي القائم، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، لحماية رفاه الطفل.

وسوف تركز على المبادرات الوطنية والدولية الجديرة بالملاحظة التي تم تطويرها، بمساعدة البرلمانات، لإعطاء الأطفال صوتاً ولمراعاة مصالحهم. كما ستبحث في التحديات المتبقية، مع التركيز على محنة الأطفال المتنقلين، والإجراءات التي يمكن أن تتخذها البرلمانات لحماية الأطفال في مثل هذه المواقف الضعيفة.

وستضم فرق المناقشة خبراء من اليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ولجنة حقوق الطفل ومنظمات مرموقة غير حكومية تعمل على حقوق الطفل والأطفال.





141st IPU Assembly

Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019



Workshop on the *United Nations Convention on the Rights of the Child: 30 years on, achievements and challenges*

Tuesday, 15 October 2019, 4.30–6.30 p.m.
Hall 3/0 (ground floor), Building A, Sava Centre

Concept note

The United Nations Convention on the Rights of the Child (CRC) was adopted 30 years ago. The CRC was a milestone in that it put children's rights centre stage and identified children as rights-holders.

The CRC enjoys widespread international support – it is the most widely ratified human rights treaty. In cooperation with organizations like the United Nations Children's Fund (UNICEF) and the Inter-Parliamentary Union (IPU), the United Nations Committee on the Rights of the Child, which supervises the implementation of the CRC, has been at the forefront of efforts to promote national action to make children's rights a reality.

Guided by the CRC, national policies that concern children directly are increasingly developed with "the best interest of the child" in mind. In a similar vein, channels have opened up for children to express their voices and contribute to decision-making on issues affecting them. At the national level, the creation of children's parliaments exemplifies this trend. At the international level, the entry into force in 2014 of the CRC's Optional Protocol on a communications procedure was a watershed, as it provides children with the opportunity to appeal to an international mechanism specific to them if violations cannot be addressed effectively at national level.

Yet, the reality shows that, despite important progress on these fronts, we are far from living up to the ideals and objectives enshrined in the CRC. Indeed, children continue to be subjected to all kinds of suffering, be it violence, forced labour and trafficking, or a lack of decent food and education. A particular concern is related to child migration. According to UNICEF, more than 12 million children were refugees or asylum seekers in the world in 2016, and some 23 million children were internally displaced – 16 million in conflict and 7 million as a result of natural disasters. These numbers are staggering, all the more so bearing in mind children's particular vulnerability in the face of such adversity and the risk of further suffering and exploitation as they try to find a safe haven.

The workshop on the *United Nations Convention on the Rights of the Child: 30 years on, achievements and challenges* will look at the road travelled since 1989. It will take stock of the overall situation of children's rights and the global framework that is in place, including the Sustainable Development Goals, to protect children's well-being. It will zoom in on noteworthy national and international initiatives that have been developed, including with the help of parliaments, to give children a voice and to take their interests into account. It will also look at the remaining challenges, with a focus on the plight of children on the move, and the action that parliaments can take to protect children in such vulnerable situations.

Panellists will include experts from UNICEF, the International Organization for Migration, the International Committee of the Red Cross, the Committee on the Rights of the Child, prominent NGOs working on child rights, and children.

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019



FEM/30/5-Inf.1

11 أيلول/سبتمبر 2019

منتدى النساء البرلمانيات

البند 5

المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

من منظور جندي

الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

من الساعة 11:30 حتى الساعة 13:00

مذكرة تنظيمية

1. الترتيبات الخاصة بالمناقشة

سيدعى المشاركون لمناقشة مشروع القرار المدرج في جدول أعمال الجمعية العامة الـ141. وسيناقش المشاركون مشروع القرار من منظور جندي ويصدرون توصيات بشأن التعديلات التي يقدمها منتدى النساء البرلمانيات إلى اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولهذا الغرض، بعد عرض موجز عن القرار، سينقسم المنتدى إلى مجموعتي عمل، من الساعة 11:45 حتى الساعة 13:00، لمناقشة أحد الموضوعين المقترحين:

المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)	المجموعة الأولى: ضمان أن التغطية الصحية الشاملة تستجيب لاحتياجات النساء والفتيات
القاعة 0/3 (الطابق الأرضي)، المبنى أ (A)	المجموعة الثانية: إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تعيق حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية



وسيعين المنتدى رئيساً ومقرراً لكل مجموعة، بناء على توصيات مكتبه.

وفي نهاية النقاش، ستتفق كل مجموعة عمل على المجالات الأساسية التي سيقدمها مقرها في الجلسة العامة لمنتدى النساء البرلمانيات، بعد الظهر.

2. محور المناقشة

يركز مشروع القرار على التغطية الصحية الشاملة، التي تعد واحدة من غايات الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة. تعني التغطية الصحية الشاملة ضمان أن الجميع يمكنهم الوصول، بشكل فعال، إلى الخدمات الصحية الأساسية، عالية الجودة. وتتضمن هذه الخدمات تعزيز الصحة، والوقاية، والعلاج، وإعادة التأهيل، والرعاية المخففة للآلام. ويتم التركيز بوجه خاص على العملية الجارية المؤدية إلى اجتماع الأمم المتحدة، رفيع المستوى، التغطية الصحية الشاملة: التحرك معاً لبناء عالم أكثر صحة، الذي سيعقد خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة، في أيلول/سبتمبر 2019. وفي هذا الصدد، يهدف مشروع القرار إلى تقديم التوجيه إلى البرلمانات حول الإجراءات التي قد تتخذها من حيث التشريع، ومخصصات الموازنة، والمساءلة، والدعوة، لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.



المجموعة الأولى - ضمان أن التغطية الصحية الشاملة تستجيب لاحتياجات النساء والفتيات

وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لا يزال نصف سكان العالم يفتقر إلى التغطية الكاملة لاحتياجاتهم الصحية الأساسية. وتعرض النساء والفتيات بوجه خاص لخطر عدم تلقي الخدمات الصحية الأساسية بالكامل وعلى نحو كاف، لا سيما فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. بالإضافة إلى ذلك، في كل أرجاء العالم، يقود العنف ضد المرأة النساء والفتيات إلى طلب المساعدة من الخدمات الصحية. يحتجن هؤلاء الناجيات إلى الرعاية، والدعم، بما في ذلك الخدمات الصحية السرية والفعالة والمركزة حول المرأة، المنظمة من أجل الاحتياجات والاهتمامات الصحية للنساء والفتيات.

وتوفر التغطية الصحية الشاملة فرصة كبيرة لسد الثغرة الجندرية والوفاء بالاحتياجات الصحية غير الملباة للنساء والفتيات. ومن أجل الوفاء بوعد العالمية، ينبغي أن تكون سياسات التغطية الصحية الشاملة وتدخلاتها تراعي المنظور الجندري في نطاقها، وتصميمها، وإعداد الموازنة، والرصد، وعدد الموظفين، وتقديم الخدمات.

- ما هو الدور الذي يمكن للنساء تأديته في حوكمة التغطية الصحية الشاملة، وتصميمها، ورصدها؟
- ما هي الممارسات الجيدة القائمة التي تؤمن الوصول الفعال إلى الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية الملائمة وعالية الجودة لجميع النساء والمراهقات، بما فيها التدابير التعليمية والوقائية الملائمة؟
- ما هي الممارسات الجيدة القائمة التي تضمن أن الأنظمة الصحية تلبي، بشكل ملائم، الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات الناجيات من العنف، مثل الاعتداء الجنسي، والعنف المنزلي، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث؟
- كيف يمكن للبرلمانات وضع آليات للمساءلة، بأفضل طريقة، لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحصول على الخدمات الصحية، من خلال التغطية الصحية الشاملة؟



المجموعة الثانية - إزالة الحواجز القانونية والاجتماعية والاقتصادية والمالية التي تعيق حصول النساء والفتيات على خدمات الرعاية الصحية

غالباً ما يعيق وصول النساء والفتيات إلى الخدمة الصحية عدم المساواة بين الجنسين، مثل الوصول المحدود للنساء إلى الموارد، والتمييز القانوني والفعلي ضمن عائلاتهن، ومجتمعاتهن، وتقييد حركة التنقل، والخوف من الانتقام في حال كن يلجئن إلى الانتصاف من العنف الذي تعرضن له.

وإذا كان الغرض من السياسات الصحية عدم إغفال أحد، يجب عليها أن تكون مشتركة بين القطاعات، وتأخذ في الاعتبار الحواجز الجندرية القائمة والبحث عن سبل لإزالتها. وعلى السياسات الصحية الاعتراف ودعم عمل مقدمي الخدمات الصحية المجتمعية، الذين يتشكل معظمهم من النساء، من أجل أن يوفروا بشكل فعال الخدمات الصحية الأساسية لجميع النساء والفتيات.

- ما هي الممارسات الجيدة القائمة التي تضمن أن التغطية الصحية الشاملة تتصدى للحواجز القانونية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تقف بوجه وصول النساء والفتيات إلى الخدمة الصحية؟
- كيف يمكن للسياسات الصحية أن تؤمن أنه لن يتم منع أي امرأة أو فتاة من الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب العوامل المالية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالصحة الجنسية والإنجابية؟ كيف يمكن للبرلمانات تعزيز هذه السياسات؟
- كيف يمكن للعاملين في مجال الصحة، لا سيما مقدمي الخدمات الصحية المجتمعية، أن يكون مجهزين على أكمل وجه، من أجل التصدي للحواجز الاجتماعية والثقافية التي تحول دون حصول النساء والفتيات على الخدمات الصحية، بما في ذلك في مجال الوقاية؟
- كيف يمكن تعزيز دور النساء العاملات في مجال الصحة من أجل تلبية الاحتياجات الصحية للنساء والفتيات؟





141st IPU Assembly

Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019



Forum of Women Parliamentarians
Item 5

FEM/30/5-Inf.1
11 September 2019

Contributing to the work of the 141st IPU Assembly from a gender perspective

Sunday, 13 October 2019
11.30 a.m.–1 p.m.

Information Note

I. Arrangements for the debate

Participants will be invited to discuss the draft resolution on the agenda of the 141st IPU Assembly. They will discuss the topic from a gender perspective and issue recommendations on amendments to be submitted by the Forum of Women Parliamentarians to the Standing Committee on Democracy and Human Rights.

To that end, after a brief presentation on the resolution, the Forum will split into two working groups from 11.45 a.m. to 1 p.m. to discuss one of two suggested topics:

Group 1 – Ensuring universal health coverage is responsive to the needs of women and girls	<i>Amphitheatre (ground floor), Building B</i>
Group 2 – Lifting legal, social, economic and financial barriers to women's and girls' access to health-care services	<i>Hall 3/0 (ground floor), Building A</i>

The Forum will designate a chair and a rapporteur for each group based on the recommendations of its Bureau.

At the end of the discussion, each working group will agree on the key areas that its rapporteur will then present at the afternoon plenary sitting of the Forum of Women Parliamentarians.

II. Focus of the debate

The draft resolution focuses on universal health coverage (UHC), which is one of the targets under Sustainable Development Goal 3. UHC implies ensuring everyone has effective access to high-quality essential health services. Such services include health promotion, prevention, treatment, rehabilitation and palliative care. Particular focus is placed on the ongoing process leading up to the UN High-Level Meeting, *Universal Health Coverage: Moving Together to Build a Healthier World*, to be held at the UN General Assembly in September 2019. In this vein, the draft resolution aims to provide guidance to parliaments on specific actions they may take in terms of legislation, budget allocation, accountability and advocacy to achieve UHC.

Group 1 – Ensuring universal health coverage is responsive to the needs of women and girls

According to the World Health Organization, half of the world's population still lacks full coverage of their essential health needs. Women and girls are at particular risk of not receiving essential health services fully and adequately, especially with respect to sexual and reproductive health. In addition, everywhere in the world, gender-based violence leads many women and girls to seek assistance from health services. These survivors need care and support, including confidential, effective and woman-centred health services – that is, organized around women's and girls' health needs and perspectives.

UHC provides an immense opportunity to fill gender gaps and fulfil the unmet health needs of women and girls. In order to fulfil the promise of universality, UHC policies and interventions must be gender-responsive in their scope, design, budgeting, monitoring, staffing and service delivery.

- *What role can women play in UHC governance, design and monitoring?*
- *What are the existing good practices that secure effective access to adequate, high-quality sexual and reproductive health care for all women and adolescent girls, including through adequate educational and preventive measures?*
- *What are the existing good practices that ensure health systems adequately respond to the specific needs of women and girl survivors of gender-based violence, such as sexual abuse, domestic violence and female genital mutilation?*
- *How can parliaments best put in place accountability mechanisms to deliver gender equality in access to health services through UHC?*

Group 2 – Lifting legal, social, economic and financial barriers to women's and girls' access to health-care services

Women's and girls' access to health care is often hampered by gender inequalities, such as women's limited access to resources, legal and de facto discrimination within their families and communities, restricted freedom of movement, and fear of retaliation if they seek redress for violence that has been inflicted on them.

If they are to leave no one behind, health policies must be inter-sectoral, take into account existing gender-related barriers and seek ways to lift them. Health policies must also acknowledge and support the work of community health providers, most of whom are women, so they can effectively provide essential health services to all women and girls.

- *What are the existing good practices that ensure UHC addresses the legal, social and economic barriers to women's and girls' access to health care?*
- *How can health policies best ensure no woman or girl is prevented from accessing health services due to financial factors, in particular when it comes to sexual and reproductive health? How can parliaments promote such policies?*
- *How can health workers, especially community health providers, be best equipped to address the social and cultural obstacles to women's and girls' access to health services, including in the area of prevention?*
- *How can the role of women in the health workforce best be strengthened so as to meet the health-related needs of women and girls?*

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019



منتدى النساء البرلمانيات

البند 6

FEM/30/6-Inf.1

22 آب/أغسطس 2019

حلقة نقاش

القضاء على التمييز في القانون

الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، من الساعة 14:30 حتى الساعة 16:30

المدرج (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا

يصادف هذا العام، 2019، الذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). تمثل فرصة للاحتفال بالإنجازات العديدة للنساء والفتيات، في جميع أنحاء العالم، لا سيما في مجالات التعليم والصحة. لكن، لا يزال هناك العديد من العوائق، بما فيها في القانون، ولا يمكن لأي بلد أن يدعي أنه حقق المساواة الجندرية على نطاق واسع. لا تزال أكثر من 2.5 مليار امرأة وفتاة، حول العالم، متأثرات بالقوانين التي تنطوي على التمييز الجندري، في عدة مجالات. وبحسب البنك الدولي، لا تزال 104 دولة لديها قوانين تمنع النساء من العمل في وظائف محددة، ولا يزال يمكن للأزواج، في 18 دولة، أن يمنعوا، قانونياً، زوجاتهم من العمل. ويتنشر العنف ضد المرأة في المجالين العام والخاص. إلا أن هناك 45 دولة ليس لديها قوانين عن العنف المنزلي، ولا يوجد، في 59 دولة، قوانين عن الاعتداء الجنسي، في مكان العمل.

وتُعتبر اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) واحدة من المعاهدات الدولية المصدق عليها على أوسع نطاق. فمن خلال التصديق عليها، التزمت الدول بإلغاء القوانين التمييزية القائمة واعتماد قوانين جديدة لتعزيز المساواة الجندرية في جميع مجالات الحياة – من الحياة السياسية وحياة العائلة إلى صنع القرار السياسي وإمكانية اللجوء إلى العدالة.



كيف نسد الفجوة؟ كيف نجعل المساواة بين الرجال والنساء واقعاً في قوانيننا لتصبح واقعاً في حياة النساء والفتيات؟ وستركز حلقة النقاش على دور البرلمان في رفع الحواجز القانونية إلى تمتع جميع النساء والفتيات بحقوق الإنسان. وستحتفل بالذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ، بينما تُعد للاستعراض المقبل مرور 25 عاماً على إعلان ومنهاج عمل بكين في العام 2020. وينبغي أن تكون بمثابة مساهمة برلمانية للجهود الوطنية والعالمية المبذولة في هذا المجال وبناء الزخم اللازم لاستخدام القانون من أجل ترجمة الالتزامات المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) إلى واقع.

وستبدأ حلقة النقاش هذه بعروض عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وحال تنفيذها، وكذلك عن الوسائل لتسريع وتيرة التقدم في تنفيذها، مثل مبادرة المساواة في القانون للنساء والفتيات بحلول العام 2030: استراتيجية متعددة الأطراف لتسريع العمل، أطلقتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي وجهات معنية أخرى. وسيتم تقديم مجالات اهتمام محددة وأمثلة عن الإجراءات البرلمانية المتخذة لتسريع وتيرة التقدم، وسيلها نقاش بين المشاركين.

وسيتم دعوة المشاركين إلى تسليط الضوء على مجال محدد واحد بحيث سيسعون إلى إحداث تغيير من خلال تمتعهم بسلطة سن القوانين، في الأشهر المقبلة، من أجل النهوض بتنفيذ سيداو.

ويمكن للمشاركين، بصفتهم برلمانيين فرديين، الالتزام، من بين أمور أخرى، بما يلي:

- طرح سؤال على الحكومة يدعو إلى مراجعة أو إلغاء تشريعات محددة تقيد حقوق المرأة
- المطالبة بمناقشة برلمانية أو جلسة استماع عن التشريعات التمييزية، بناءً على توصيات¹ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) المقدمة سابقاً
- الحث على وضع مشروع قانون جديد من أجل تحسين حماية النساء والفتيات من العنف، والتحرش، والتمييز

¹ الملاحظات الختامية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) التي اعتمدت بعد استعراض التقارير القطرية التي يمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني التالي: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Countries.aspx



- مطالبة الحكومة بإشراك البرلمان في عملية إعداد تقرير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، بما يتماشى مع توصيات² لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)
- توعية الناخبين أو الإعلام عن القوانين التي القوانين التي تميز ضد المرأة والحاجة إلى إلغائها.

وبعد حلقة النقاش، سيجتمع الاتحاد البرلماني الدولي للالتزامات والمساهمات المقدمة وسيدعو المشاركين إلى تقديم تقارير عن الجهود التي بذلوها بين الجمعيتين العامتين للاتحاد البرلماني الدولي الـ 141 والـ 142.

² اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، بيان عن علاقة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مع البرلمانيين، المتوفر على الموقع الإلكتروني التالي:

<https://ohchr.org/documents/HRBodies/CEDAW/Statements/Parliamentarians.pdf>





141st IPU Assembly

**Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019**



Forum of Women Parliamentarians
Item 6

FEM/30/6-Inf.1
22 August 2019

Panel Discussion *Eliminating discrimination in law*

**Sunday, 13 October 2019, 2.30–4.30 p.m.
Amphitheatre (ground floor), Building B, Sava Centre**

This year, 2019, marks the 40th anniversary of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW). It represents an opportunity to celebrate many achievements for women and girls in all parts of the world, in particular in the areas of education and health.

However, many obstacles remain, including in the law, and no country can claim to have achieved gender equality across the board. Over 2.5 billion women and girls around the world are still affected by gender-discriminatory laws in a wide range of areas. According to the World Bank, 104 countries still have laws that prevent women from working in specific jobs, and in 18 countries, husbands can legally prevent their wives from working. Gender-based violence against women is widespread in both the private and the public spheres. Yet, 45 countries do not have laws on domestic violence and in 59 there are no laws on sexual harassment in the workplace.

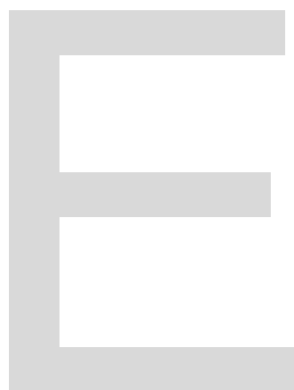
CEDAW is one of the most widely ratified international treaties. By ratifying it, States have committed to abolishing existing discriminatory laws and adopting new laws to promote gender equality in all areas of life – from economic and family life to political decision-making and access to justice.

How do we fill the gap? How do we make equality of men and women a reality in our laws for it to become a reality in the lives of women and girls?

The panel discussion will focus on the role of parliaments in lifting legal barriers to the enjoyment of human rights by all women and girls. It will mark CEDAW's 40th anniversary while preparing for the forthcoming 25-year review of the Beijing Declaration and Platform for Action in 2020. It should serve as a parliamentary contribution to national and global efforts in this area and build momentum for using the law to translate CEDAW-related commitments into reality.

The panel will start with presentations on CEDAW and its state of implementation as well as on means to accelerate progress in its implementation, such as the initiative [Equality in Law for Women and Girls by 2030: A Multistakeholder Strategy for Accelerated Action](#) launched by UN Women in partnership with the IPU and other stakeholders. Specific areas of concern and examples of parliamentary action taken to accelerate progress will also be presented, followed by a discussion among participants.

Participants will be invited to highlight one particular area in which they will strive to make a difference through their lawmaking power in the coming months in order to advance CEDAW implementation.



As an individual parliamentarian, participants may commit, inter alia, to:

- Putting a question to government calling for the review or repeal of specific legislation that restricts women's rights
- Requesting a parliamentary debate or hearing on discriminatory legislation, based on past CEDAW recommendations¹
- Instigating a new bill to improve the protection of women and girls from gender-based violence, harassment and discrimination
- Calling on government to engage parliament in the CEDAW reporting process, in line with the CEDAW Committee's recommendations²
- Engaging with constituents or the media on laws that discriminate against women and the need to eliminate them.

Following the panel discussion, the IPU will compile the commitments and contributions made and invite participants to report back on the efforts they have undertaken between the 141st and 142nd IPU Assemblies.

¹ CEDAW Concluding Observations adopted following the review of country reports can be consulted at: internet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Countries.aspx

² CEDAW, *Statement on the relationship of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women with parliamentarians*, available at: ohchr.org/documents/HRBodies/CEDAW/Statements/Parliamentarians.pdf



الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

130

Years of empowering parliamentarians

يونسيف | لكل طفل

زيارة مركز حماية

الوليد، والأطفال، والشباب، في بلغراد،

دار زفيكانسكا لرعاية الأطفال

16 تشرين الأول/أكتوبر 2019

ستتور مجموعة من 15 – 20 برلمانياً دار زفيكانسكا لرعاية الأطفال في 16 تشرين الأول/أكتوبر، من الساعة 10:00 حتى الساعة 11:00.

البرنامج الأولي

- الترحيب بالبرلمانيين في دار زفيكانسكا لرعاية الأطفال، السيد زوران ميلاسيك (10 دقائق)
- إحاطة عن وضع الأطفال في زفيكانسكا، من قبل الفريق الأساسي للمحترفين (10 دقائق)
- زيارة الوحدة الخاصة بالأطفال الصغار ذوي الإعاقة (20 دقيقة)
- زيارة الوحدة الخاصة بالأم والطفل (20 دقيقة)

ملاحظة:

- سيقوم مصور الفيديو التابع لليونسيف بتصوير هذه الزيارة وسينتج فيديو صغيراً للاتحاد البرلماني الدولي
- يمكن اتخاذ صور للأطفال ونشرها على وسائل التواصل الاجتماعي فقط إذا سمحت مراكز العمل الاجتماعي بذلك.



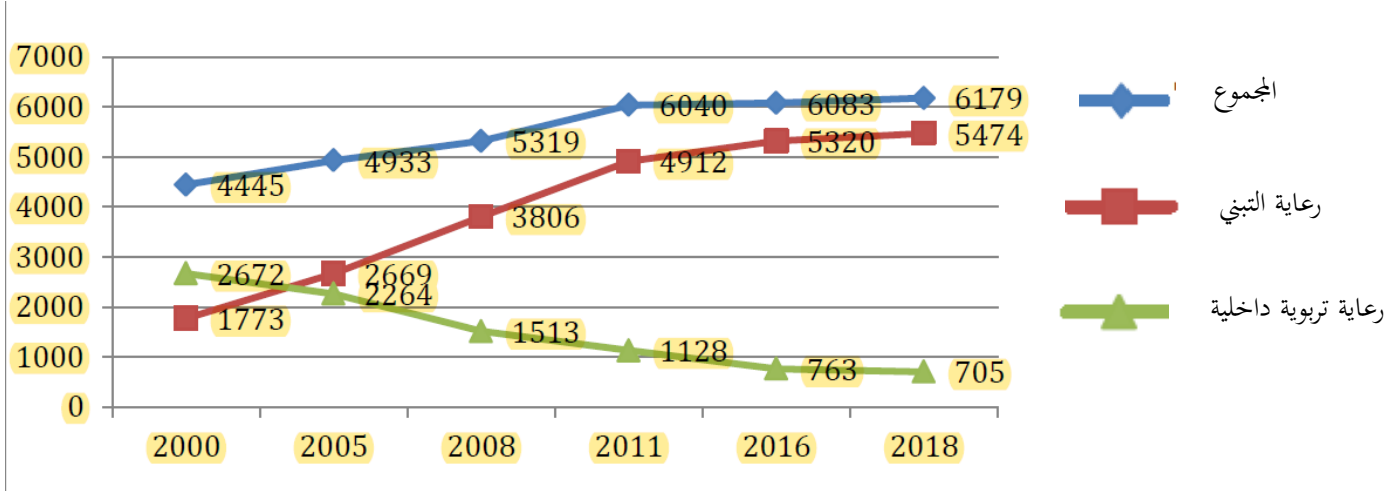
مذكرة المعلومات الأساسية

1. لمحة عن إلغاء الرعاية المؤسسية

بدأت عملية إلغاء الرعاية المؤسسية في العام 2000، باعتبارها ذات أولوية للإصلاح الشامل للنظام الاجتماعي وواحدة من الأولويات طويلة الأجل لحكومة جمهورية صربيا.

واليوم، تُعتبر صربيا واحدة من البلدان التي تملك المعدل الأدنى لإلغاء الرعاية المؤسسية في المنطقة. فمن بين الـ 6179 طفلاً الذين حصلوا على الرعاية الرسمية، في العام 2018، إن 11,4% منهم موجودين في مؤسسات تربية داخلية، و 88,6% آخرون موجودون في رعاية التبني.

الأطفال (0-18) في رعاية رسمية في صربيا



وبالرغم من التقدم المحرز، يبقى المعدل العام لفصل الأطفال عن الأسرة مرتفعاً (حوالي 1000 سنوياً)، الأمر الذي يتطلب المزيد من الاستثمارات في تعزيز تدابير الدعم المقدم إلى الأسر والخدمات المجتمعية، بما فيها تلك المفضية إلى لم شمل الأطفال والأسر. ويشكل الأطفال ذوو الإعاقة قلقاً خاصاً، بما أنهم يمثلون نسبة 72% من الأطفال في المؤسسات التربوية الداخلية.

وبالرغم من أن قانون الرعاية الاجتماعية (2011) ينص على أن المؤسسة التربوية الداخلية للأطفال لا يمكن أن يتخطى عدد زبائنها الـ 50 شخصاً، تتخطى 5 مؤسسات (من أصل 20¹) هذا الرقم، وما زالت تُعتبر مؤسسات واسعة النطاق، متخصصة للأطفال والشباب ذوي الإعاقة. ولا توفر معظم هذه المؤسسات الظروف المعيشية الملائمة، بما فيها الحصول على الرعاية الصحية، والتعليم، وبرامج إعادة التأهيل. أما المؤسسات التربوية الداخلية الأخرى (دور عادية لرعاية الأطفال) فهي توفر نوعية رعاية أفضل (بما فيها الحصول على التعليم).

وعند إلحاقهم بالمؤسسات، يبقى 35% من الأطفال والشباب في الرعاية، لفترة 5 سنوات تقريباً، بينما يبقى 25% منهم بين فترة تتراوح من 6 إلى 10 سنوات. وفي المؤسسات واسعة النطاق، تبقى نسبة تتخطى الـ 70% من الأطفال في الرعاية، لأكثر من 11 سنة. إن معظم الأطفال لا ينتمون إلى المنطقة حيث توجد المؤسسة، مما يصعب الاتصال بأعضاء الأسرة البيولوجية والأقارب. وبالرغم من أن نسبة 2% فقط من الأطفال في المؤسسات ليس لديها والدين أو أقارب، إن ثلث الأطفال في المؤسسات ليسوا على اتصال مع والديهم أو أقاربهم.

وبالرغم من الحظر المفروض، في العام 2011، على وضع الأطفال دون سن الثالثة في الرعاية المؤسسية، ما زال الأمر سائداً. وبعد انخفاض تدريجي، بدأ في الارتفاع مرة أخرى في العام 2016. وفي العام 2018، تم إلحاق ما يقارب الـ 200 طفلاً، لم تتجاوز أعمارهم السنتين، بمؤسسات الرعاية التربوية الداخلية، بما في ذلك بدور الإيواء، حيث بقيت نسبة 60% لأكثر من 6 أشهر. وفي الوقت الراهن (حتى 3 أيلول/سبتمبر)، يوجد 67 طفلاً، لم تتجاوز أعمارهم السنتين، في مؤسستين واسعتي النطاق (زفيكانسكا وكوليفكا).

¹ 17 داراً للأطفال والشباب (12 داراً عادية لرعاية الأطفال و5 متخصصة للأطفال ذوي الإعاقة)، و3 مؤسسات تعليمية للأطفال المخالفين للقانون.

2. مركز حماية الوليد، والأطفال، والشباب، في بلغراد

يُعتبر مركز حماية الوليد، والأطفال، والشباب، في بلغراد المؤسسة الأكبر للأطفال في صربيا. ففي العام 2018، ضم المركز مجموع 355 طفلاً وشاباً (280 في نهاية العام – ما يمثل نسبة 40% من جميع الأطفال في للمؤسسات التربوية الداخلية في صربيا).

يتألف المركز من ستة أقسام، تقع في مختلف البلديات في بلغراد:

- 3 دور "عادية" لرعاية الأطفال (الأطفال في سن الدراسة)، بإمكان كل دار ضم 48 طفلاً؛
- مرفق سكني صغير، ذي نوعية جيدة، للأطفال ذوي الإعاقات المعقدة، قدرة الاستيعاب: 12؛
- مرفق للشباب من دون رعاية أبوية، الطلاب الجامعيين، قدرة الاستيعاب: 40؛
- مرفق واسع النطاق، بقدرة الاستيعاب إجمالية تبلغ الـ 230 (مستشفى – قدرة الاستيعاب: 150؛ ووحدة للدعم المكثف للأطفال ذوي الإعاقات المعقدة – قدرة الاستيعاب: 80).

وتتضمن المرافق السكنية الأخرى:

- الوحدة الخاصة بالأم والطفل (النساء الحوامل العازبات والأمهات مع أطفالهن)، قدرة الاستيعاب: 20 أمماً و 20 طفلاً؛
- دور إيواء توفر مأوى عاجل للأطفال دون سن الدراسة (للأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم الثلاث سنوات، قدرة الاستيعاب: 12؛ للأطفال بين سن الـ 3 و 7، قدرة الاستيعاب: 30)؛
- دور إيواء للأطفال ضحايا العنف، قدرة الاستيعاب: 20
- دور إيواء للأطفال الأجانب غير المصحوبين (أنشئت مؤخراً، قدرة الاستيعاب: 10).

ويدير المركز أيضاً الخط الهاتفي الوطني للطفل والخط الهاتفي للأهل (الممولة من الموازنة الوطنية) ويوفر خدمات مجتمعية إضافية: مركز الرعاية النهارية مع برنامج التدخل المبكر للأطفال ذوي الإعاقة وأهاليهم؛ تقديم المشورة للأطفال والعائلات؛ الدعم المعيشي للأطفال الذين يغادرون مؤسسات الرعاية؛ إلخ...



إن المحترفين العاملين في المركز يحاولون باستمرار تحسين نوعية الرعاية، بما فيها: إشراك المتطوعين، وتنظيم الأنشطة الخارجية والشاملة، وإحاق الأطفال بالروضة، الأمر الذي يسهل الاتصال بين الأهل والأطفال قدر الإمكان (بما فيها أعمال بعض "الترتيبات المشتركة" - قضاء الأطفال عطلة نهاية الأسبوع مع الأهل)، إلخ...

3. تعاون اليونيسيف مع المركز

لليونيسيف في صربيا شراكة طويلة ومثمرة مع المركز. ويتضمن التعاون - تخطيطاً استراتيجياً وعملياً لتحويل مؤسسات الأطفال، وإقامة الوحدات السكنية للأطفال ذوي الإعاقة المعقدة، ونماذج خدمات دعم الأسرة (خدمة الإرشاد الأسري للعائلات الأكثر تهميشاً لتفادي فصل الأسر)، ووحدات حماية الأطفال ضحايا الجريمة، وإنشاء خط هاتفي للأهل، وتعزيز إدماج الأطفال ذوي الإعاقة من خلال الترفيه والرياضة.

والياً، يدعم اليونيسيف (بالشراكة مع وزارة العمل، والتوظيف، وقدامى المحاربين والشؤون الاجتماعية، ومعهد الجمهورية للحماية الاجتماعية) تنفيذ خطة عمل تهدف إلى إلغاء الرعاية المؤسسية للأطفال بين أعمار 0 و3 سنوات، المودعين حالياً في مؤسسات الرعاية.



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

141st IPU Assembly

Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019



unicef  | for every child

VISIT TO THE CENTRE FOR PROTECTION OF INFANTS, CHILDREN AND YOUTH, BELGRADE ZVECANSKA CHILDREN'S HOME 16 October 2019

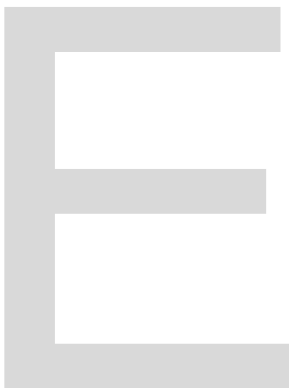
The visit of a group of 15 – 20 parliamentarians to the *Zvecanska* Children's Home will take place from 10 to 11 a.m. on 16 October.

SCENARIO OUTLINE

- Welcome to the *Zvecanska* Children's Home, Mr. Zoran Milacic (10 minutes)
- Briefing about the situation of children in *Zvecanska* by the core team of professionals (10 minutes)
- Visit to the unit for small children with disabilities (20 minutes)
- Visit to the Mother-and-Baby unit (20 minutes)

N.B.

- UNICEF's videographer will film the visit and produce a short video to be used by the IPU
- Photographs of children can be taken and posted on social media channels **only** with the permission obtained from the Centres for Social Work.

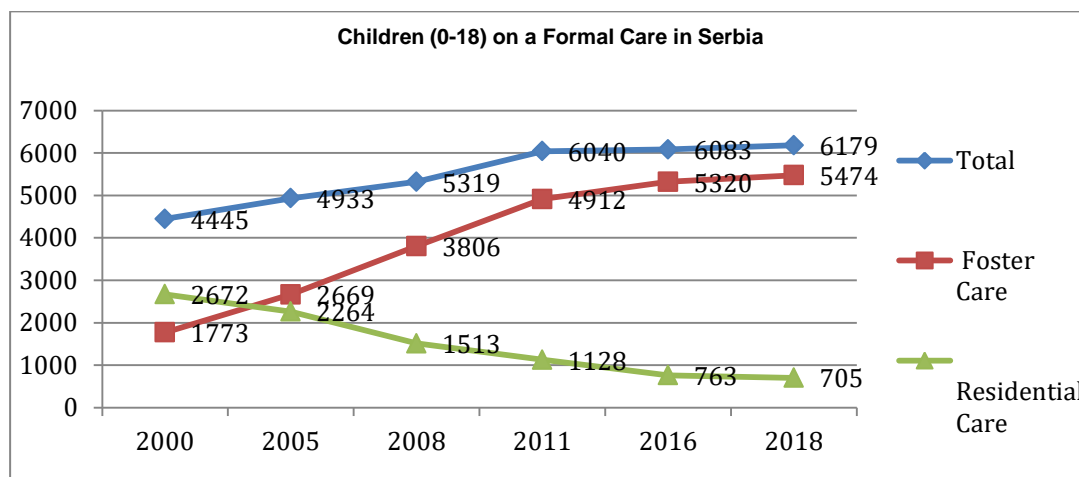


#IPU141

BACKGROUND NOTE

1. De-institutionalization overview

The process of de-institutionalization (DI) was initiated in 2000 as a priority facet of the overall social system reform and as one of the long-term priorities of the Government of the Republic of Serbia. Today, Serbia is one of the countries with the lowest institutionalization rate in the region. Out of 6,179 children in formal care in 2018, 11.4 per cent are in residential institutions and 88.6 per cent in foster care.



Despite the progress made, the overall rate of child/family separation remains high (around 1,000 annually) which calls for further investments in strengthening family support measures and community-based services, including those leading to child/family reunification. Children with disabilities are of particular concern, as they represent 72 per cent of all children in residential institutions.

Although the Law on Social Welfare (2011) stipulates that a residential institution for children cannot have more than 50 clients, 5 (out of 20¹ institutions) considerably surpass this number, and are still considered as large-scale institutions specialized for children and youth with disabilities. Most of those institutions do not provide adequate living conditions, including access to health, education and rehabilitation programmes. Other residential institutions (regular children's homes) ensure better quality of care (including access to education).

Once placed in institutions, 35 per cent of the children and youth stay in care for an average of 5 years, while 25 per cent stay between 6 to 10 years. In large-scale institutions, over 70 per cent of children stay in care more than 11 years. Most children in institutions do not originate from the municipality where the institution is located, making contact with biological family members and relatives very difficult. Although only 2 per cent of children in institutions do not have any parents or relatives, one third of institutionalized children have no contact with their parents or relatives.

In spite of the 2011 ban on placing children under-three years of age in institutional care, it continues to occur. After a gradual decrease, it started to increase again in 2016. In 2018, close to 200 children age 0-2 were placed in residential care, including in shelters where almost 60 per cent stayed longer than 6 months. Currently (as of 3 September), there are 67 children aged 0-2 in two large-scale institutions (*Zvecanska* and *Kolevka*).

¹ 17 homes for children and youth (12 regular children's homes and 5 specialized for children with disabilities) and 3 education institutions for children in conflict with the law.

2. The Centre for Protection of Infants, Children and Youth, Belgrade

The Centre for Protection of Infants, Children and Youth, Belgrade, is the largest institution for children in Serbia. In 2018, the Centre accommodated a total of 355 children and youth (280 at the end of the year –which represented 40 per cent of all children in residential institutions in Serbia).

The Centre has six departments located in different municipalities in Belgrade:

- 3 "regular" children's homes (school-age children), each home can accommodate 48 children;
- 1 high-quality small residential facility for children with complex disabilities, capacity: 12;
- 1 facility for youth without parental care who are under-graduate students, capacity: 40;
- 1 large-scale facility, with a total capacity of 230 (*Stacionar* – capacity: 150; and a Unit for intensive support for children with complex disabilities – capacity: 80).

Other residential facilities include:

- Mother-and-baby unit (for single pregnant women and mothers with babies), capacity: 20 mothers and 20 babies;
- Shelters for urgent placement of preschool children (for children 0-3, capacity: 12; for children 3-7, capacity: 30);
- Shelter for children victims of violence, capacity: 20;
- Shelter for unaccompanied foreign children (established recently, capacity: 10).

The Centre also manages the *National Child SOS line* and *Parent-line* (financed from the national budget) and provides additional community-based services: day-care centre with an early intervention programme for children with disabilities and their parents; counselling for children and families; supported living for children leaving care; etc.

Professionals working in the centre are constantly trying to improve the quality of care, including: engaging volunteers, organizing outdoor and inclusive activities, enrolling children into preschools, actively facilitating contacts between parents and children whenever possible (including realization of some "shared arrangements" – children spending weekends with parents), etc.

3. About UNICEF's cooperation with the Centre

UNICEF in Serbia has a long and fruitful partnership with the Centre. The cooperation includes – strategic and operational planning for transformation of children's institutions, establishment of small residential units for children with complex disabilities, modelling family support services (family outreach service for the most vulnerable families to prevent family separation) and units for protection of child victims of crime, establishment of a Parent-line, promotion of inclusion of children with disabilities through recreation and sports.

Currently, UNICEF is supporting (in partnership with the Ministry of Labour, Employment, Veteran and Social Affairs, and the Republic Institute for Social Protection) the implementation of an action-plan aimed at the de-institutionalization of children 0-3 currently being placed in care.

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

دورة خريف 2019 – بلغراد

مشروع جدول أعمال المؤتمر

تم إعداد مشروع جدول الأعمال هذا من قبل رئيس جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، استناداً إلى المقترحات المقدمة في الاجتماع الأخير في الدوحة والمقترحات للمداخلات الواردة منذ ذلك الحين. ولم يتم النظر فيه من قبل اللجنة التنفيذية ولم يتم إقراره من قبل الجمعية ولذلك هو قابل للتغيير.

الأحد 13 تشرين الأول/أكتوبر (طوال اليوم)

برنامج ثقافي

نظمت الجهات المضيفة من صربيا برنامجاً ثقافياً ليوم واحد.

الساعة 09:00 الذهاب في النزهة (مركز المؤتمرات سافا، المدخل ب (B))

دير كروسيڤول

سريمسكي كرلوفسكي (مع كنيسة السلام)

زيارة إلى مصنع النبيذ تتضمن التذوق ووجبات خفيفة

نوفي ساد (مشاهدة المعالم السياحية)

الساعة 16:00 (تقريباً) العودة إلى بلغراد

ملاحظة: ينبغي على الأعضاء الذين يرغبون في المشاركة بالتسجيل مسبقاً. تتوفر استمارة تسجيل على الموقع الإلكتروني جمعية الأمناء العاممين للبرلمانات الوطنية

الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

الساعة 11:00

- افتتاح الدورة
- جدول أعمال الدورة
- الأعضاء الجدد

- كلمة الترحيب وعرض حول النظام البرلماني في صربيا من قبل السيد سردجان سميلجانينك، الأمين العام للجمعية الوطنية في جمهورية صربيا.

الموضوع: في الأخبار

- مداخلة من السيد كريستوف باليز، أمين عام مكتب المراقب المالي في الجمعية الوطنية في فرنسا: تقليص مدة المناقشات في الجلسات العامة – الإصلاح الجديد لقواعد الجمعية الوطنية في فرنسا

الإثنين 14 تشرين الأول/أكتوبر (بعد الظهر)

الساعة 14:30

- كلمة يلقيها السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

الموضوع: المسؤولون والبرلمانيون: التوقعات وسبل الحماية

- مداخلة من السيد تشارلز روبرت، كاتب في مجلس العموم، كندا: حصانة البرلمانيين: ما هي الحدود الملائمة في عصر الشفافية والمساءلة؟
- مداخلة من السيد غيفي ميكانادزيه، الأمين العام لبرلمان جورجيا: أهمية التدريب في تعزيز قدرة برلمان جورجيا.
- مداخلة من السيد خوسيه إيمانويل أروخو، نائب أمين عام مجلس جمهورية البرتغال: تعيين الموظفين البرلمانيين
- مداخلة من سعادة الشيخ علي بن ناصر بن حمد المحروقي، أمين عام مجلس الشورى في سلطنة عمان: دور الموارد البشرية في بناء قدرات الأعضاء والموظفين في مجلس الشورى

الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)**الساعة 09:30**

- اجتماع اللجنة التنفيذية

الساعة 10:30**المناقشة العامة: تنفيذ القوانين: وسائل المراقبة للبرلمانات**

عندما لا يتم نشر نصوص القوانين، يشكل ذلك مشكلة في تنفيذها. إن عدم نشر مراسيم التنفيذ، أو التأخر في ذلك، له العديد من الآثار السلبية: على الأمن القضائي، وعلى احترام القانون، وصورة مؤسسات الدولة والثقة التي يضعها المواطنون في البرلمان. ستبحث هذه المناقشة العامة في حلول لمواجهة هذه المشكلة. قد تشمل الحلول، على سبيل المثال، إرفاق مشاريع القوانين بمشاريع المراسيم؛ تحديد المواعيد النهائية التي يجب أن يتم فيها اعتماد نصوص التطبيق؛ وتعزيز الرقابة البرلمانية على تطبيق القانون، على سبيل المثال عن طريق التدقيق في اللجنة.

- مدير الجلسة (المناقشة): السيد نجيب الخدي، الكاتب العام لمجلس النواب في المملكة المغربية

الثلاثاء 15 تشرين الأول/أكتوبر (بعد الظهر)

الساعة 14:30

الموضوع: البرلمان المفتوح

- مداخلة من السيدة بينيلوب نوليزو توايا، الأمين العام لبرلمان جنوب إفريقيا: "تقييم التوعية العامة حول عمل البرلمان: نتائج أربع سنوات من دراسة مكلفة مستقلة لبرلمان جنوب إفريقيا"
المناقشة العامة: إتاحة العمل البرلماني للأشخاص ذوي الإعاقة: الممارسة الأفضل.
- مدير الجلسة (المناقشة): السيد كريستوف باليز، أمين عام مكتب المراقب المالي في الجمعية الوطنية في فرنسا
تحتاج البرلمانات بصورة متزايدة إلى الاستجابة للتوقعات المشروعة لذوي الإعاقة؛ على وجه الخصوص، للتأكد من أنه يجوز لهم، وفقاً لحقوقهم الأساسية، المشاركة في العمل البرلماني وحضور الجلسات ومعرفة ما تفعله البرلمانات. تعتبر هذه المسألة ذات أهمية بالنسبة للبرلمانيين، الذين يعملون معهم وللموظفين البرلمانيين، والأهم من ذلك كله للجمهور الذي يأتي إلى البرلمان أو الذين يتبعون إجراءاته. إنه تحد كبير أمام البرلمانات للاستجابة بفعالية لهذه المجموعة من المعنيين، ومجموعة متنوعة من الإعاقات التي قد تكون ذات صلة (بما في ذلك ضعف الحركة، وضعف الحواس وصعوبات التعلم). من تخطيط مباني البرلمان إلى تخطيط موقع الإنترنت، فإن هذه التحديات كثيرة وملموسة.
ستهدف هذه المناقشة العامة إلى جمع أفضل الممارسات وتبادلها لجعل العمل متاح لذوي الإعاقة.
- مداخلة من السيدة كارين كاسماير، مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل: إمكانية الوصول إلى مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل - أفضل الممارسات:
عرض حول إدارة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والخطة التابعة لها في مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل

الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)

الساعة 09:30

- اجتماع اللجنة التنفيذية

الساعة 10:30

الموضوع: الثقافة البرلمانية

- مداخلة من سعادة السيد سعيد مقدم، الأمين العام لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي: وضع المعارضة البرلمانية في دساتير المغرب
- مداخلة من سعادة المستشار راشد محمد بو نجمة، الأمين العام لمجلس النواب في مملكة البحرين: تجربة مجلس النواب في مملكة البحرين في تعزيز الثقافة البرلمانية
- مداخلة من السيد راوول جوزمان أوربي ، الأمين العام لمجلس الشيوخ في تشيلي: "عملية ترقية مجلس الشيوخ التشيلي: الأهداف الرئيسية".

الأربعاء 16 تشرين الأول/أكتوبر (بعد الظهر)**الساعة 14:30**

- عرض حول التطورات الأخيرة في الاتحاد البرلماني الدولي
- مسائل إدارية
- مشروع جدول الأعمال للاجتماع المقبل في جنيف (سويسرا)، نيسان/أبريل 2020

الموضوع: ممثل رؤساء الدول وشخصيات أخرى قبل الجمعيات البرلمانية

الساعة 17:30: زيارة الجمعية الوطنية في صربيا، يليها حفل كوكتيل، يستضيفه الأمين العام، السيد سميلجانيك

الخميس 17 تشرين الأول/أكتوبر (صباحاً)

الساعة 11:00 – 13:00: المؤتمر بالشراكة ما بين الاتحاد البرلماني الدولي وجمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية:
البرلمان في عالم متغير: استشارة أولية حول التقرير البرلماني العالمي للعام 2021

**ASSOCIATION DES SECRETAIRES GENERAUX DE PARLEMENTS
ASSOCIATION OF SECRETARIES GENERAL OF PARLIAMENTS**

Session d'automne 2019 – Belgrade / *October session 2019 - Belgrade*

PROJET D'ORDRE DU JOUR DE LA CONFERENCE / *DRAFT ORDERS OF THE DAY OF THE CONFERENCE*

Ce projet d'ordre du jour a été préparé par le Président de l'ASGP, sur la base des thèmes proposés lors de la dernière session de Doha et des propositions de communications reçues depuis celle-ci. Il n'a pas été soumis au Comité exécutif ni adopté en séance plénière, et est donc susceptible de modifications.

This draft agenda has been drawn up by the President of the ASGP, based upon the proposals made at the last meeting in Doha and the proposals for papers which have been received since then. It has not been examined by the Executive Committee nor adopted by the Association and is therefore subject to change.

Dimanche 13 octobre (toute la journée) / Sunday 13 October (all day)

Programme culturel

Les hôtes Serbes ont organisé un programme culturel d'une journée.

9h00 : Départ pour la journée d'excursion : (Sava Center, entrée B)

Monastère de Krusedol

Visite du village de Sremski Karlovci et de la Chapelle Notre-Dame de la paix

Dégustation de vin et pause déjeunatoire

Visite de Novi Sad (vues panoramiques)

16h (environ) : retour à Belgrade

Remarque : la journée d'excursion est soumise à inscription préalable.
Le formulaire d'inscription est disponible sur le site web de l'association.

Cultural programme

The Serbian hosts have organized a one-day cultural programme.

9.00 am Depart for excursion (Sava Centre, B entrance)

Krusedol Monastery

Sremski Karlovci (with peace chapel)

Visit to winery with tasting and snack

Novi Sad (panoramic sightseeing)

4.00 pm (approx.) Return to Belgrade

NB: Members wishing to participate must sign up in advance. A registration form is available on the ASGP website.

Lundi 14 octobre (matin) / Monday 14 October (morning)

9h30

- Réunion du Comité exécutif

11h

- Ouverture de la session
- Ordre du jour de la session
- Nouveaux membres

- Souhais de bienvenue et présentation du système parlementaire en Serbie par M. Srdjan SMILJANIC, Secrétaire général de l'Assemblée nationale de la République de Serbie.

Thème : Dans l'actualité

- Communication de M. Christophe PALLEZ, Secrétaire général de la Questure de l'Assemblée nationale française : « Réduire la durée des débats en séance publique - la nouvelle réforme du Règlement de l'Assemblée nationale française ».

9.30 am

- *Meeting of the Executive Committee*

11 am

- *Opening of the session*
- *Orders of the day of the Conference*
- *New members*

- *Welcome and presentation on the parliamentary system in Serbia by Mr Srdjan SMILJANIC, Secretary General of the National Assembly of the Republic of Serbia.*

Theme: In the news

- *Communication by Mr Christophe PALLEZ, Secretary General of the Questure of the French National Assembly: Reducing the length of debates in public sittings – the new reform to the rules of the French National Assembly.*

Lundi 14 octobre (après-midi) / Monday 14 October (afternoon)

14h30

- Intervention de M. Martin CHUNGONG, Secrétaire général de l'Union Interparlementaire

Thème : Fonctionnaires, parlementaires : quelles attentes, quelle protection ?

- Communication de M. Charles ROBERT, Greffier de la Chambre des Communes du Canada : « L'immunité parlementaire : quelles limites à l'ère de la transparence et de la responsabilité ? »
- Communication de M. Givi MIKANADZE, Secrétaire général du Parlement de Géorgie : « L'importance de la formation dans l'amélioration de l'efficacité du Parlement de Géorgie »
- Communication de M. José Manuel ARAÚJO, Secrétaire général adjoint de l'Assemblée de la République du Portugal : « Le recrutement du personnel parlementaire »
- Communication de M. Ali Nasir AL-MAHROOQI, Secrétaire général du Conseil de la Choura d'Oman : « Le rôle des ressources humaines dans le renforcement des compétences des membres et du personnel du Conseil de la Choura d'Oman »

2.30 pm

- Remarks by Mr Martin CHUNGONG, Secretary-General of the Interparliamentary Union

Theme : Officials and Parliamentarians : Expectations and Protections

- Communication by Mr Charles ROBERT, Clerk of the House of Commons, Canada: *The immunity of parliamentarians: what are the proper boundaries in an era of transparency and accountability?*
- Communication by Mr. Givi MIKANADZE, Secretary General of the Parliament of Georgia: *The importance of training in Strengthening the Capacity of the Parliament of Georgia*
- Communication by Mr José Manuel ARAÚJO, Deputy Secretary General of the Assembly of the Republic of Portugal: *Recruitment of parliamentary staff*
- Communication by Mr Ali Nasir AL-MAHROOQI, Secretary-General of the Shura Council of Oman: *The Role of Human Resources in Building the Capabilities of the Members and Employees of the Shura Council*

Mardi 15 octobre (matin) / Tuesday 15 October (morning)

9h30

- Réunion du Comité exécutif

10h 30

Débat général: L'application des lois : quels moyens de contrôle pour les Parlements ?

La non publication des textes d'application des lois est l'une des problématiques de l'exécution des lois. L'absence ou le retard de publication des décrets d'application a des effets négatifs multiples : sur la sécurité juridique, le respect des droits, l'image des institutions étatiques et la confiance des citoyens dans le Parlement. Ce débat général envisagera les solutions pour remédier à ce problème. Des solutions peuvent par exemple consister à accompagner les projets de loi des projets de décrets, à stipuler des délais limite d'adoption des textes d'application et à renforcer le contrôle parlementaire, par exemple en commission, sur le suivi de l'application des lois.

- Modérateur : M. Najib El KHADI, Secrétaire général de la Chambre des représentants du Maroc

9.30 am

- *Meeting of the Executive Committee*

10.30 am

General debate: The implementation of the law : methods of scrutiny for Parliaments

When the texts of laws are not published, it is a problem for their implementation. A failure to publish execution decrees, or a delay, has several negative impacts: on judicial security, on respect for the law, on the image of state institutions and on the confidence citizens have in Parliament. This general debate will look at solutions to combat this problem. Solutions might for example include accompanying draft bills with draft decrees; setting out deadlines by which application texts must be adopted; and strengthening Parliamentary control over the application of the law, for example by scrutiny in Committee.

- *Moderator: Mr Najib EL KHADI, Secretary General of the Chamber of Representatives of Morocco*

Mardi 15 octobre (après-midi) / Tuesday 15 October (afternoon)

14h30

Thème : Un Parlement ouvert

- Communication de Mme Penelope Nolizo TYAWA, Secrétaire générale du Parlement d’Afrique du Sud : « Evaluer la sensibilisation du public aux travaux du Parlement : résultats d’une étude menée durant quatre ans par une Commission indépendante du Parlement d’Afrique du Sud »

Débat général: Rendre les travaux parlementaires accessibles aux personnes handicapées

- Modérateur : M. Christophe PALLEZ, Secrétaire général de la Questure de l’Assemblée nationale française

Les Parlements sont de plus en plus confrontés à la nécessité de répondre aux attentes légitimes des personnes handicapées et en particulier de veiller à ce qu’elles puissent, conformément à leurs droits fondamentaux, participer aux travaux parlementaires, y assister ou en prendre connaissance. Sont concernés les parlementaires eux-mêmes, leurs collaborateurs et employés du Parlement ainsi que et surtout le public qui vient au Parlement ou suit ses débats. C’est un défi considérable pour les Parlements d’apporter une réponse appropriée à ces différentes personnes et à des handicaps de nature variée (mobilité réduite, handicap sensoriel, mental...). De l’aménagement des locaux à celui du site Internet, les problèmes sont nombreux et concrets.

Ce débat général aura donc pour objet de recenser les bonnes pratiques pour rendre les travaux parlementaires accessibles aux personnes handicapées.

- Communication de Mme Karine KASSMAYER, Sénat du Brésil : « L’accessibilité au Sénat fédéral du Brésil : les bonnes pratiques – présentation du management et du plan d’accessibilité du Sénat ».

14h30

Theme : Open Parliament

Communication by Ms Penelope Nolizo TYAWA, Secretary General to the Parliament of South Africa : “Assessment of Public awareness on the work of parliament: results from a four year long independently commissioned study for the Parliament of South Africa.”

General debate: Making Parliamentary work accessible to disabled people: best practice.

- *Moderator: Mr Christophe PALLEZ, Secretary General of the Questure of the French National Assembly.*

Parliaments increasingly need to respond to the legitimate expectations of disabled people; in particular, to ensure that they may, in accordance with their basic rights, participate in Parliamentary work, attend sittings, and find out about what Parliaments do. This is a matter of importance for Parliamentarians, for those who work with them and for Parliamentary employees, and most of all for the public who come to Parliament or who follow its proceedings. It is a considerable challenge for Parliaments to respond effectively to this range of stakeholders, and to the variety of disabilities that may be relevant (including impaired mobility, sensory impairments and learning disabilities). From the layout of a Parliament’s buildings to that of its website, these challenges are many and concrete.

This general debate will aim to gather and share best practice in making Parliamentary work accessible to disabled people.

- Communication by Ms Karin KÄSSMAYER, Federal Senate of Brazil: *Accessibility in the Federal Senate of Brazil – best practices: presentation of the Accessibility management and the Accessibility Plan of the Federal Senate*

Mercredi 16 octobre (matin) / Wednesday 16 October (morning)

- Réunion du Comité exécutif

9h30

10h30

Thème : Culture parlementaire

- Communication de M. Saïd MOKADEM, Secrétaire général du Conseil consultatif maghrébin : « Le statut de l'opposition parlementaire dans les Constitutions du Maghreb »
- Communication de M. Rashed ABUNAJMA, Secrétaire général du Conseil des représentants du Bahreïn : « L'expérience du Parlement du Bahreïn en matière de promotion de la culture parlementaire »
- Communication de M. Raúl Guzmán URIBE, Secrétaire général du Sénat du Chili : « Le processus de mise à niveau du Sénat Chilien : les principaux objectifs »

- *Meeting of the Executive Committee*

9.30 am

10.30 am

Theme: Parliamentary Culture

- *Communication by Mr Saïd MOKADEM, Secretary-General of the Maghreb Consultative Council: The Status of the Parliamentary Opposition in the Maghreb Constitutions*
- *Communication by Mr. Rashed ABUNAJMA, Secretary General of Bahrain's Council of Representatives: The Parliament of Bahrain's Experiment in Promoting Parliamentary Culture*
- *Communication by Mr Raúl Guzmán URIBE, Secretary General of the Senate of Chile: "The upgrade process of the Chilean Senate: main objectives".*

Mercredi 16 octobre (après-midi) / Wednesday 16 October (afternoon)

14h30

- Présentation sur les développements récents au sein de l'UIP
- Questions administratives
- Projet d'ordre du jour de la prochaine session à Genève (Suisse), avril 2020

Thème : Les prises de parole des chefs d'Etat et d'autres personnalités devant les assemblées parlementaires

17h30: Visite de l'Assemblée nationale de Serbie, suivie d'un cocktail offert par le Secrétaire général, M. SMILJANIC

2.30pm

- *Presentation on recent developments in the IPU*
- *Administrative questions*
- *Draft agenda for the next meeting in Geneva (Switzerland), April 2020*

Theme: Appearances by Heads of State and other figures before Parliamentary assemblies.

5.30 pm: *Visit to the National Assembly of Serbia, followed by a cocktail reception hosted by the Secretary General, Mr SMILJANIC*

Jeudi 17 octobre (matin) / Thursday 17 October (morning)

11h00 – 13h00 : Conférence Conjointe UIP-ASGP

Les Parlements dans un monde en mutation : Consultation
préliminaire sur le Rapport parlementaire mondial 2021

11.00am-1.00pm: Joint Conference between IPU and ASGP

*Parliament in a changing world: Preliminary consultation on the 2021
Global Parliamentary Report*

تنفيذ القوانين : أية وسائل للمراقبة من طرف البرلمان

نجيب الخدي
كاتب عام مجلس النواب
المملكة المغربية

I. أهمية القواعد القانونية

ما من شك أن القواعد القانونية شرعت لتنظيم العلاقة بين مختلف الأشخاص الذاتيين أو المعنويين في علاقتهم ببعضهم البعض أو اتجاه الغير. وما يعطي بعدا أكثر دلالة وأهمية لهذه القواعد القانونية ويجعلها أكثر قوة وإلزاما وتأثيرا وفاعلية هو مدى تطبيقها وإخراجها إلى حيز الوجود، والعمل على جعل المجتمع بمختلف مكوناته خاضعا لأثارها ومقتضياتها وملتزما بمضامينها.

II. إشكالية تأخر أو عدم إصدار المراسيم التطبيقية

إذا كان لعدم تنفيذ القوانين عدد من المظاهر والصور، فإن عدم إصدار المراسيم التطبيقية يعد أحد الإشكاليات الحقيقية لتنفيذ القوانين، ومدى تحقيق الأهداف المرجوة منها سواء تلك التي تم اعدادها لأول مرة أو التي تم تعديلها أو تميمها أو تغييرها. وفي هذا الإطار، فإن التأخر أو عدم إصدار المراسيم التطبيقية له عدد من العواقب والآثار السلبية نذكر منها ما يلي :

- الأثر على صورة مؤسسات الدولة ولاسيما المؤسسة التشريعية، كما يؤثر على بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات،
- الأثر على ثقة المواطنين في المنظومة التشريعية الوطنية ،
- الأثر على الامن القانوني والقضائي،
- إمكانية التأثير السلبي على ممارسة الحقوق والحريات،
- التأثير على المعاملات التجارية والاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.. الخ.

وتبعاً لذلك، فإن عدم تنفيذ القوانين يدفع إلى التساؤل حول الجدوى من دراسة ومناقشة القوانين داخل البرلمان بكل تفاصيلها ومساطرهما وما يواكبها من مجهودات تقنية ومالية وسياسية إن لم ترفق بمراسيم تطبيقية.

III. الحلول الممكنة :

عملاً على تفادي هذه الإشكالات التي حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد، تم الاهتمام إلى طرح مجموعة من التصورات والمقترحات في هذا الشأن، فبالإضافة إلى الآلية المتعلقة بتتبع إصدار المراسيم التطبيقية، يمكن اقتراح الإجراءات التالية :

- ضرورة إرفاق مشاريع القوانين المحالة على المؤسسة البرلمانية بالمراسيم التطبيقية المنصوص عليها في تلك المشاريع.
- ضرورة التنصيص على آجال معينة لإصدار المراسيم التطبيقية بالنسبة للمقتضيات القانونية التي تحيل على المراسيم التطبيقية.
- استثمار الآليات الرقابية المخولة للبرلمان لتتبع ومساءلة الحكومة حول وضعية تنفيذ القوانين وتتبع إصدار النصوص التطبيقية.
- تفعيل دور المهام الاستطلاعية للجان على شروط وظروف تطبيق نص تشريعي معين.
- عقد جلسات عمل بصفة منتظمة مع الحكومة، وذلك بصفتهما المسؤول الأول حول إصدار المراسيم التطبيقية، وضمان تنفيذ القوانين تحت سلطة رئيسها، وذلك لمناقشة الوضعية الاجمالية لإصدار المراسيم التطبيقية والافاق المستقبلية.

UNION INTERPARLEMENTAIRE



INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

CONTRIBUTION

from

Mr Najib EL KHADI

Secretary General of the House of Representatives of the Kingdom of Morocco

To the general debate on

Law implementation: What means of control are available for parliament?

Belgrade Session

October 2019

I. The importance of the legal rules

There is no doubt that the legal rules have been enacted to regulate the relations either between the different moral or physical persons in their relations with each other or with others at large.

What gives a more significant dimension and more importance to these legal rules; what makes them stronger, binding, more impactful and more efficient is the extent to which they have been translated from bills to acts. It is also the way the whole community has – with its different components – become subject to these laws and to their provisions and bound to their effects and contents.

II. The problem of delay in the laws' publication or the non-issuance of the applied decree.

While the non-implementation of laws takes many forms and aspects, its non-publication is considered as one of the real problems of law implementation. It is also considered as a road block to the fulfillment of the objectives for which these laws have initially been promulgated, amended, completed or changed.

In this scope, the delay of publication or the non-publication of the texts leads to a number of consequences and negative effects, among which the following can be mentioned:

- The negative impact on the image of the state's institutions, especially the legislative ones, not to mention the effect it shall have on the edification of the rule of justice, law and institutions,
- The effect of mistrust generated among the citizens with respect to the national legislative system,
- The impact on the legal and judiciary security,
- The potentially negative impact on the exercise of rights and liberties
- The impact on commercial and economic transactions whether at the internal or external level ... etc.

As a consequence, the non- execution of laws may lead us to ask questions as to the utility behind the debate and discussion of laws within the Parliament, with all their details procedures, not to mention the technical, financial and political efforts implemented should these not be accompanied by implementation decrees.

III. VIABLE SOLUTIONS

In order to avoid these problems which have recently gained importance, a number of conceptions and proposals have been made. Accordingly, and in addition to the mechanism relating to monitoring the promulgation of implementation decrees, the following measures may be presented:

- The necessity to enclose the draft laws forwarded to the parliamentary institution, with execution decrees as stipulated by these draft laws themselves,
- The necessity to provide for a deadline for the issuance of the decree applied to the legal provision which refer to their ordinance,

- Making use of the parliamentary control mechanisms in order to monitor and call to account the Government's progress in implementing the law, and also follow up the promulgation of enactment decrees,
- Activating the role of the reconnaissance missions of the commissions in order for the latter to have a better knowledge of the conditions and circumstances in which a given legislative text is being enacted,
- Holding regular working sessions with the Government, the latter being the first body responsible for the promulgation of enactment decrees; and ensuring the good enactment of the laws under the authority of the Head of the Government, in order to discuss the general situation relating to the promulgation of the enactment decrees, and the consideration of future prospects.

UNION INTERPARLEMENTAIRE



الاتحاد البرلماني الدولي

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة من

السيد غيفي ميكانادزيه

الأمين العام لبرلمان جورجيا

حول

"أهمية التدريب في تعزيز قدرة برلمان جورجيا"

دورة بلغراد

تشرين الأول/أكتوبر 2019



يُعتبر التدريب نشاطاً منظماً يهدف إلى نقل المعلومات لتحسين أداء المجموعة المستهدفة والمساعدة على تحقيق المستوى المطلوب من المعرفة والمهارات. تصوغ عملية التدريب طريقة تفكير الموظفين ما يؤدي إلى تقديم أداء جيد. لذلك، يُعتبر التدريب جزءاً مهماً جداً في أي عمل، بما في ذلك البرلمان.

وعلى الرغم من العوائق المحتملة، يوفر التدريب مزايا تجعل التكلفة والوقت يستحقان الاستثمار للفرد والمؤسسة ككل. يخدم التدريب كأداة مفيدة لتنفيذ إصلاحات جديدة وتحسين جودة الأنشطة. من بين أمور أخرى، يمكن سرد الفوائد الأبرز لأنشطة التدريب على النحو التالي:

(أ) تحسين أداء الموظفين وزيادة إنتاجيتهم؛

(ب) تحسين رضا الموظفين؛

(ج) معالجة نقاط الضعف؛

(د) اتباع مهارات الموظفين؛

(هـ) تحقيق سعادة أكبر لدى الزبائن.

ويولي برلمان جورجيا، وكذلك العديد من الهيئات التشريعية في جميع أنحاء العالم، أهمية كبيرة لأنشطة التدريب المنتظمة للنواب والموظفين. ولكن، على عكس غالبية البرلمانات، أنشأت جورجيا مركز تدريب برلماني خاص بها (PTC) بدلاً من الاستعانة بمصادر خارجية من أنشطة التدريب المعلومات.

وتأسس مركز التدريب البرلماني (PTC) في جورجيا في العام 1996. في البداية، وحتى العام 2005، كان قسم تابع لإدارة التكنولوجيا التي تقدم دورات أساسية فقط لمحو الأمية المعلوماتية. في وقت لاحق، عندما أصبح مركز التدريب البرلماني (PTC) وحدة هيكلية في إدارة الموارد البشرية، نظمت دورات في اللغة الإنجليزية للنواب وموظفي إدارة البرلمان وبدأت التعاون مع الجهات المانحة والمنظمات الشريكة لعقد دورات تدريبية حول مواضيع مختلفة. تجدر الإشارة إلى أنه حتى العام 2018 كانت أنشطة مركز التدريب البرلماني (PTC) تعتمد في الغالب على دعم المانحين.

ويوفر مركز التدريب البرلماني (PTC) مهمة واضحة، على النحو التالي:

- (أ) وضع خطة دراسية وبرامج تدريبية هادفة وفقاً لخطط التطوير الفردية للبرلمان لموظفي الخدمة المدنية واحتياجات التطوير / التدريب المهني المحددة بناءً على طلب الوحدات الهيكلية لإدارة البرلمان؛
- (ب) تنظيم وتنسيق ومراقبة تنفيذ برامج التدريب المستهدفة وتقييم نتائج التدريب؛
- (ج) تنظيم برامج التدريب الداخلي في الوحدات الهيكلية لإدارة البرلمان.

وإن مهمة مركز التدريب البرلماني (PTC) هي تحديد نظام فعال للفئات المستهدفة وتطويره. بناءً على مهمته، يقوم المركز بإجراء تحليل لاحتياجات البرامج التعليمية، من أجل تقديم المزيد من برامج التدريب وأنواع المنتجات التعليمية الأخرى (بما في ذلك الدورات الإلكترونية) إلى المجموعات المستهدفة بشكل منتظم.

ويعتمد توفير أنشطة التدريب بشكل كبير على تطوير فريق المدربين الداخليين، وهو ما لم يكن كذلك في برلمان جورجيا حتى العام 2018. في العام 2018، بتعاون ومساعدة وثيقين من المعهد الديمقراطي الوطني UKaid، المدربين الداخليين تم إنشاء برنامج التنمية. وفقاً لمتطلبات التأهيل المحددة للمدربين الداخليين، تم اختيار 35 من بين 94 متقدماً بنجاح. واستناداً إلى ستة أشهر من التدريب المنتظم وأنشطة التدريب والتظليل، نجح 13 من أصل 35 مرشحاً في إكمال البرنامج وتشكيل فريق من المدربين الداخليين في PTC. في نيسان/أبريل 2019، تم إطلاق مرحلة جديدة من البرنامج طويل الأجل المماثل، بمشاركة 15 من موظفي إدارة البرلمان. لقد أتم جميع الأشخاص الخمسة عشر البرنامج بنجاح وانضموا إلى فريق المدربين الداخليين. وفقاً لذلك، يضم مركز التدريب البرلماني (PTC) الآن 28 مدرباً داخلياً (19 مدربة و9 مدربين).

ويتولى المدربون الداخليون مسؤولية القيام بأنشطة تدريب مختلفة كما في مباني مركز التدريب البرلماني (PTC)، وكذلك في المكاتب الإقليمية للبرلمان. هناك 95 مكتباً في جميع أنحاء البلاد تضم ما يصل إلى 350 من الموظفين، الذين يخدمون 73 نائباً منتخبون في الدوائر الانتخابية ذات الأغلبية. وترتبط المواضيع الرئيسية من الدورات التدريبية التي أجريت في المناطق من قبل المدربين الداخليين إلى القواعد الإجرائية الجديدة للبرلمان، ومشتريات الدولة، والإبلاغ المالي،

وإدارة الحالات والمهارات المتعلقة بالتفاعل مع المواطنين. كان لهذه التدريبات تأثير كبير على تحسين جودة التقارير الفصلية من قبل المكاتب الإقليمية ، وكذلك على إجراءات الشراء المناسبة التي تحتفظ بها.

وشكل العام 2018 عاماً انتقالياً لمركز التدريب البرلماني (PTC) استجابةً للطلبات المتزايدة من برلمان جورجيا. بالتزامن مع إنشاء فريق المدربين الداخليين، تم تصميم واعتماد نماذج البرامج التدريبية والمناهج الدراسية. تم تطوير وتنفيذ 7 برامج تدريبية في العام 2019.

وفي كانون الثاني/يناير 2019، تم تطوير التقييم السنوي الأول لأنشطة التدريب، بما في ذلك برامج التدريب الإلزامية والاختيارية. كانت معظم البرامج التدريبية الإلزامية مرتبطة بنتائج التقييم الذي أجرته إدارة الموارد البشرية بين موظفي الإدارة. فيما يتعلق بالبرامج التدريبية الاختيارية للنواب والموظفين، تم تقديم التدريبات التالية للجمهور المستهدف:

(أ) التواصل الفعال؛

(ب) العرض الفعال؛

(ج) إدارة الوقت؛

(د) السيطرة على الإجهاد.

ومن المهم أن نذكر أن أول تدريبات على لغة الإشارة تم تنظيمها للموظفين. وشاركت مجموعتان، كل واحدة من 13 موظفاً من مختلف الوحدات الهيكلية لإدارة البرلمان، في برنامج التدريب الأساسي الذي استمر لثلاثة أشهر وتخرجوا بنجاح. يتسم هذا المكون بأهمية كبيرة نظراً للمفهوم الراسخ والمطور المتمثل في جعل برلمان جورجيا مؤسسة حكومية رائدة يمكن الوصول إليها بشكل أكبر، وقادر على توفير الوصول والخدمات ذات الصلة لجميع الأشخاص الذين يعانون من أشكال مختلفة من الإعاقات.

وتم تطوير برنامج تدريبي مدته خمسة أسابيع للمتدربين الداخليين وبرنامج تدريبي مدته أسبوعين لموظفي البرلمان المعينين حديثاً وتدريبهم وتحديثه ووضع موضع التطبيق المعتاد. يجري البرلمان مرتين في السنة برنامج تدريب لمدة 6 أشهر في تواريخ محددة (1 كانون الثاني/يناير - 30 حزيران/يونيو و 1 تموز/يوليو - 31 كانون الأول/ديسمبر). تبدأ كل دورة ببرنامج تدريبي مدته 5 أسابيع، يتبعه تدريب لمدة 20 أسبوعاً في الوحدات ذات الصلة في البرلمان، تحت إشراف يومي للموجهين. تم إطلاق برنامج التوجيه في برلمان جورجيا في العام 2019، مما جعل برنامج التدريب الداخلي أكثر توجهاً

نحو النتائج، مما يوفر نتائج ملموسة. يعمل 27 مدرباً في البرلمان، تم ترشيحهم من قبل وحدات هيكلية مختلفة في البرلمان وفقاً للمؤهلات ذات الصلة. نتيجة للتدريب الناجح، توظف 8 متدربين من الذين برهنوا على أفضل أداء في الوحدات الهيكلية المختلفة في البرلمان خلال الفترة من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليو 2019.

وبالنظر إلى زيادة الطلب على أنشطة التدريب من قبل الموظفين، وكذلك المستمدة من نتائج التقييم السنوي للموظفين، فقد اتخذت إدارة البرلمان قرار إدخال التعليم المختلط. يقوم قسم تكنولوجيا المعلومات بتطوير منصة للتعليم الإلكتروني تعتمد على Chamilo خلال النصف الأول من العام 2019؛ في موازاة ذلك، يعمل مركز التدريب البرلماني (PTC) على مواد لاستخدامها في الأنشطة التعليمية غير المتصلة بالإنترنت. في هذا الصدد، بدعم من مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الاتحاد الأوروبي، تم تسجيل 11 فيلماً تعليمياً حول مواضيع مختلفة من النظام الداخلي للبرلمان. قام المدربون الداخليون بتطوير المواد عبر الإنترنت والاختبارات ذات الصلة على الإنترنت لمكون التعلم عن بعد في إطار مركز التدريب البرلماني (PTC). تم إطلاق أول أنشطة تعليمية مختلطة في برلمان جورجيا في أيلول/سبتمبر 2019 بمشاركة الموظفين العاملين في قصر البرلمان والذين يعملون في مختلف البلديات والمدن في جورجيا. تمت تغطية 50 مكتباً من أصل خمسة وتسعين مكتباً إقليمياً في المرحلة الأولى من خلال أنشطة التعلم عن بعد. من المخطط أنه بحلول نهاية العام 2020، سيتم تزويد جميع المكاتب الإقليمية بإمكانية تسجيل التعلم الإلكتروني.

ومن المزمع توسيع أنشطة التعليم الإلكتروني في العام 2020 وتطوير وحدات تدريبية جديدة ليس فقط للموظفين وأعضاء البرلمان، ولكن توفير تدريبات خاصة بشأن البرلمان ووظائفه للجمهور، بما في ذلك تلاميذ المدارس والطلاب ووسائل الإعلام والمجتمع المدني وغيرها. وسيتوفر لهذه النماذج، التي تركز على عامة الناس، ترجمة لغة الإشارة والترجمات، وكذلك ستكون متاحة في عدد من اللغات الأجنبية، والتي ستزيد التوعية حول برلمان جورجيا في جميع أنحاء العالم.

وجنباً إلى جنب مع الأنشطة التعليمية الجارية، فقد طور مركز التدريب البرلماني (PTC) شراكة مع عدد من المؤسسات المهنية والثالثية. في أيار/مايو - حزيران/يونيو 2018، تم توقيع مذكرات التفاهم الخاصة بالشراكة والتعاون مع 22 مركزاً للتدريب الأكاديمي وأكاديميات تعمل في إطار مختلف الوكالات الحكومية. في غضون عام واحد، وبعد التوقيع على مذكرات التفاهم المذكورة أعلاه، أُجريت 14 دورة تدريبية من قبل 7 مؤسسات للتدريب المهني للنواب وموظفي البرلمان.

يوفر هذا التعاون منافع متبادلة - من جانب واحد، يتم تقديم النواب والمجانين البرلمانين تدريبات مجانية من قبل خبراء من مجالات معينة ليس لديهم المعرفة النظرية فحسب، بل وأيضاً المعرفة العملية بالموضوع؛ من جانب آخر، هذه العملية مفيدة للوكالات الحكومية الشريكة، حيث أن مدربيهم لديهم إمكانية لتسليط الضوء على اهتمام النواب والموظفين وتركيزهم على القضايا الإشكالية والصعبة التي يواجهونها في الممارسة العملية والمستمدة من التشريع بالنيابة. من منظور طويل المدى، يضع الأسس لفهم أكبر لمشاريع القوانين التي بادرت بها الحكومة والمزيد من الفرص لدعم البرلمان واعتماده.

وإذا قارنا أنشطة مركز التدريب البرلماني (PTC) قبل العام 2019 مع بيانات الأشهر الستة الأولى من العام 2019، فسوف يوضح مدى نشاط المركز. بعد إنشاء فريق المدربين الداخليين وبدء التعاون مع مؤسسات التدريب الأخرى. تم تدريب 592 نائباً وموظفاً (من بينهم 371 امرأة (63 %) و220 من الذكور (37 %) في المجموع، في الفترة ما بين 2017-2018، بينما أجريت، من 1 كانون الثاني/يناير إلى 30 تموز/يونيو 2019، 40 دورة تدريبية بمشاركة 383 من الموظفين (من بينهم أجريت 240 الإناث (63 %) و143 من الذكور (37 %).

وفي نهاية العام 2018، تم تطوير استراتيجية مركز التدريب البرلماني (PTC) للفترة ما بين 2019-2024 وخطة عمل لمدة عامين (2019-2020). تحدد الوثيقة الأهداف الاستراتيجية لمركز التدريب البرلماني (PTC) وإدارة البرلمان لتحقيق هذه الأهداف. يراقب الأمين العام شخصياً تنفيذ الاستراتيجية وإدارة البرلمان على أساس فصلي.

وتبرز الوثيقة سبعة أهداف استراتيجية رئيسية:

- (1) التطوير المهني للموارد البشرية لمركز التدريب البرلماني (PTC) وتعزيز أنشطته
- (2) تقييم الاحتياجات للمشاريع التعليمية (البرامج، الدورات، فصول الماجستير، الاجتماعات، المحاضرات العامة، برامج التدريب وغيرها)، تطوير برامج تدريبية جديدة وضمانات الجودة
- (3) تقديم / تنفيذ التقنيات المبتكرة في عملية التعلم
- (4) إنشاء وتطوير مجموعة من المدربين والموجهين الداخليين
- (5) تطوير البنية التحتية والدعم المالي
- (6) توسيع التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الشريكة

(7) تطوير برنامج التدريب

وأظهرت نتائج دراسة تنفيذ إدارة البرلماني النصف الأول من العام 2019، أن 90٪ من الأنشطة المخططة قد تم تنفيذها بالكامل (33 نشاطاً من أصل 37 مخططاً) و5٪ جزئياً (قيد التنفيذ) و5٪ لديها لم تنفذ بعد.

وكوحدة هيكلية لإدارة البرلمان، لم يكن لدى مركز التدريب البرلماني (PTC) موازنة لتوظيف مدرّبين خارجيين واعتمدت معظمها على دعم الجهات المانحة والمنظمات الدولية. في تموز/يونيو 2019 وافق برلمان جورجيا على موازنة البرلمان لعام 2020، وحددت لأول مرة على الإطلاق موازنة خاصة لشركة مركز التدريب البرلماني (PTC) تبلغ 30.000 دولار أمريكي لتوظيف مدرّبين خارجيين عند الطلب والحاجة.

وأخيراً وليس آخراً، تجدر الإشارة إلى أن التدريب لا يتعلق بتعليم النواب والموظفين كيفية القيام بعملهم، بل يتعلق بتعليمهم كيفية الأداء الأفضل وبالتالي الاستفادة من الأنشطة العامة للبرلمان.

وبالنظر إلى الشراكات الجديدة مع المؤسسات المهنية والتعليم العالي، وإنشاء فريق مدرّبين داخليين، وإدخال تكنولوجيات جديدة في العملية التعليمية (التعلم المختلط)، والحصول على دعم مستدام من المانحين وتخصيص ميزانية لتوظيف مدرّبين خارجيين، فإنه يتيح لي إمكانية زيادة التوقعات من مركز التدريب البرلماني (PTC). ويُعتبر هذا الأخير مع مهمته وحدة مركزية في البرلمان، تتعلق بجميع الإصلاحات والتحسينات، التي ستجري وسيتم التخطيط لها في المستقبل في الهيئة التشريعية الرئيسية لجورجيا. لذلك، سيكون لتعزيز قدرة اللجنة الفنية للاتصالات تأثيراً مباشراً على أنشطة البرلمان، وحاولت اليوم تقديم نتائج واضحة، تحققت في فترة قصيرة من الزمن، كمبرر لهذا البيان.

وشكراً لكم على حسن انتباهكم وسيسرني أن أجيب على أسئلتكم.

UNION INTERPARLEMENTAIRE



INTER-PARLIAMENTARY UNION

Inter-Parliamentary Union

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Mr Givi MIKANADZE
Secretary General of the Parliament of Georgia

on

“Importance of training in strengthening the capacity of the Parliament of Georgia”

Belgrade Session
October 2019

Training is an organized activity aimed at imparting information to improve the performance of target group and help attain a required level of knowledge and skills. Training process moulds thinking of employees and leads to their quality performance. Therefore, training is a substantial part of any business, including Parliament.

Despite potential drawbacks, training provides with benefits that make the cost and time worthwhile investment for both, the individual and the institution, as a whole. Training serves as a beneficial tool for implementing new reforms and improving quality of activities. Among others, the most noticeable benefits of training activities can be listed as:

- (a) Improved performance of staffers and their increased productivity;
- (b) Improved employee satisfaction;
- (c) Addressing weaknesses;
- (d) Tracking employees' skills;
- (e) Delivering happier customers.

The Parliament of Georgia, likewise many legislatures worldwide, puts high importance on regularity training activities for the MPs and the staffers. However, unlike the majority of Parliaments, Georgia established its own Parliamentary Training Centre (PTC) rather than outsourcing the training activities.

The PTC was established in Georgia in 1996. Initially, until 2005, it was a division of the IT Department that offered only basic computer literacy courses. Later, when it became a structural unit of the Human Resource Department, the PTC has organized English classes for the MPs and the staffers of the Parliament's Administration and started cooperation with the donor and partner organizations for holding trainings on various topics. It should be mentioned that until 2018 the PTC activities were mostly depending on the donor support.

PTC provides clear mission, as follows:

- (a) Develop a study plan and targeted training programs in accordance with the Parliament's individual development plans for civil servants and professional development/trainings needs identified upon request by structural units of the Parliament's Administration;

- (b) Organize, coordinate and control implementation of targeted training programs and evaluate training results;
- (c) Organize internship programs at structural units of the Parliament's Administration.

The mission of the PTC is to define and develop effective system of target groups. Based on its mission the PTC carries out needs analysis of educational programs, in order to further offer training programs and other types of educational products (including e-courses) to the target groups on a regular basis.

Provision of regularity of training activities is much depending on developing the in-house trainers' team, which was not the case in the Parliament of Georgia until 2018. In 2018, in close cooperation and assistance of NDI and UKaid, the in-house trainers' development program was created. In accordance with the established qualification requirements for the in-house trainers, out of 94 applicants only 35 were successfully selected. Based on six months regular training, coaching and shadowing activities, 13 out of 35 candidates have successfully completed the program and formed in-house trainers' team of the PTC. In April 2019 a new phase of the similar long-term program has been launched, with the participation of 15 staffers of the Parliament's Administration. All 15 have successfully completed the program and joined the team of in-house trainers. Accordingly, the PTC is now having 28 in-house trainers (19 female and 9 male trainers).

In-house trainers are in charge of conducting various training activities as at the PTC premises, as well as in the regional offices of the Parliament. There are 95 offices (bureaus) country wide with up to 350 staffers, who serve 73 MPs elected in the majoritarian constituencies. Main topics of the trainings conducted in regions by in-house trainers are related to the new Rules of Procedures of the Parliament, state procurement, financial reporting, case management and skills related to the interaction with the citizens. These trainings had a significant impact on improving the quality of quarter reports by the regional bureaus, as well as on the proper procurement procedures held by them.

2018 was transitional year for the PTC in respond to the increased demands from the Parliament of Georgia. In parallel to the establishing of the in-house trainers' team, the templates for the training programs and syllabuses have

been designed and adopted. There were developed and put in practice 7 training programs in 2019.

In January 2019 first ever Annual Calendar of training activities has been developed, including obligatory and optional training programs. The obligatory training programs were mostly related to the results of the evaluation carried out by the HR Department among the staffers of the Administration. As regards to the optional training programs for the MPs and the staffers, the following trainings have been offered to the target audience:

- (a) Effective communication;
- (b) Effective presentation;
- (c) Time management;
- (d) Stress management.

It is important to mention that the first ever sign language trainings were organized for the staffers. Two groups, each of 13 staffers from various structural units of the Administration of the Parliament have participated in the basic 3-months training program and graduated successfully. This component is of high importance due to the established and developed concept of making the Parliament of Georgia more accessible leading state institution, capable to provide access and relevant services to all persons with various forms of disabilities.

Five weeks training program for the interns and 2-weeks induction training program for the newly recruited staffers of the Parliament have been developed, piloted, updated and put into regular practice. Twice a year the Parliament runs 6 months internship program with the fixed dates (1st January – 30th June and 1st July – 31st December). Each internship starts with 5-weeks training program, followed by 20 weeks practice at relevant units of the Parliament, under daily supervision of mentors. Mentorship programme has been launched in the Parliament of Georgia in 2019, which made internship program more result oriented, providing tangible results. There are 27 mentors operating in the Parliament, who have been nominated by different structural units of the Parliament in accordance with relevant qualifications. As a result of successful internship, 8 interns with best performance were recruited in the various structural units of the Parliament during the period of April-July 2019.

Considering increased demand on training activities by the staffers, as well as deriving from the results of the annual evaluation of staffers, decision to introduce the blended learning has been taken by the management of the Administration of the Parliament. The IT Department has been developing an e-learning platform based on Chamilo during first half of 2019; in parallel the PTC has been working on materials to be used for off-line and on-line educational activities. In that regard, with UNDP/EU project support, 11 educational films on various topics from the Rules of Procedures of the Parliament have been recorded. In-house trainers developed online materials and relevant online tests for distance learning component within the framework of the PTC. The first blended learning activities have been launched in the Parliament of Georgia in September 2019 with participation of staffers located in the Palace of the Parliament and those working in various municipalities and cities of Georgia. Fifty out of ninety-five regional offices were covered at initial stage by distance learning activities. It is planned that by the end of 2020 all regional bureaus will be provided with the possibility to enrol e-learning.

It is planned to expand e-learning activities in 2020 and develop new training modules not only for staffers and MPs, but provide special trainings regarding Parliament and its functions to the public, including schoolchildren, students, media, civil society and etc. Those modules focused on general public, will have sign language translation and subtitles, as well as be available in number of foreign languages, which will raise awareness about the Parliament of Georgia worldwide.

Along with ongoing educational activities, the PTC has developed partnership with the number of vocational and tertiary institutions. In May-June 2018 the MoUs on partnership and cooperation has been signed with 22 vocational training centres and academies functioning under various governmental agencies. In a term of a year, after signing above mentioned MoUs, 14 trainings by 7 vocational training institutions were conducted for the MPs and staffers of the Parliament. This cooperation provides mutual benefits - from one side, the MPs and the Parliamentary staffers are offered free of charge trainings by experts from particular fields who have not only theoretical, but also practical knowledge of the subject; from another side, this process is beneficial for the partner governmental agencies, as their trainers have possibility to highlight and focus attention of the MPs and staffers on problematic and challenging issues they face in practice and deriving from acting legislation. In a longer perspective,

it establishes grounds for more understanding of the draft bills initiated by the Government and more chances to be supported and adopted by the Parliament.

If we compare the PTC activities before 2019 with the data for the first 6 months of 2019, it shows how active the PTC has become after establishing in-house trainers' team and starting cooperation with other training institutions. 592 MPs and staffers (among them 371 female (63%) and 220 male (37%)) were trained in total, in 2017-2018, while from 1st January to 30th June 2019, 40 trainings with participation of 383 staffers (among them 240 female (63%) and 143 male (37%)) were conducted.

At the end of 2018 the PTC Strategy for 2019-2024 and two years Action Plan (2019-2020) was developed. The document outlines strategic objectives of the PTC and the AP for achieving these objectives. Implementation of the Strategy and AP is monitored by the Secretary General personally on a quarterly basis.

The document highlight seven main strategic objectives:

- (1) Professional development of PTC human resources and promotion of its activities
- (2) Needs assessment of educational projects (programs, courses, master-classes, meetings, public lectures, internship programs and etc.), development of new training programs and quality assurances
- (3) Introduction/implementation of innovative technologies in learning process
- (4) Creation and development of a pool of in-house trainers and mentors
- (5) Infrastructural development and financial support
- (6) Expanding strategic cooperation with partner organizations
- (7) Development of the Internship Program

Results of the study of the implementation of the AP for the first half of 2019, made it obvious that 90% of planned activities have been fully implemented (33 activities out of planned 37), 5% partially (in progress) and 5% have not been implemented yet.

As a structural unit of the Administration of the Parliament, the PTC has never had a budget for recruitment of external trainers and mostly depended on the donor and international organizations' support. In June 2019 the Parliament of

Georgia has approved Parliament's budget for 2020 and first time ever defined a special budget line for the PTC with the amount of 30.000 USD for recruitment of external trainers upon request and need.

Last, but not least, it should be noted that the training is not about teaching MPs and staffers how to do their job, it's about teaching them how to perform better and thus benefit the overall activities of the Parliament.

Considering new partnerships with the vocational and tertiary institutions, establishing in-house trainers' team, introducing new technologies in educational process (blended learning), having sustainable donor support and allocating budget for recruitment of external trainers, it gives me a possibility to have increased expectations from the PTC. The PTC with its mission is a central unit of the Parliament, related to all the reforms and improvements, which are taking place and will be planned in future in the main legislative body of Georgia. Therefore, strengthening the capacity of the PTC will have direct impact on the activities of the Parliament and today, I tried to present obvious results, achieved in such a short period of time, as a justification of this statement.

Thank you for your kind attention and would be more than happy to answer your questions.



جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من

السيدة كارين كاسماير

منسقة مركز الأعمال الاجتماعية والبيئية

مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل

حول

إمكانية الوصول إلى مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل - أفضل الممارسات: عرض حول
إدارة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة والخطوة التابعة لها في مجلس الشيوخ الاتحادي للبرازيل

دورة بلغراد

تشرين الأول/أكتوبر 2019

1/3



بملك الكونغرس الوطني البرازيلي السلطات التشريعية الاتحادية في البرازيل. ويتألف من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ الاتحادي. لذلك، إنه نظام ذي غرفتين.

وبممارسة أعضاء مجلس الشيوخ الاتحادي، المنتخبين بحسب مبدأ الأغلبية لتمثيل ولاية ومقاطعة اتحادية، مهام مجلس الشيوخ الاتحادي. تنتخب كل ولاية ومقاطعة اتحادية ثلاثة أعضاء في مجلس الشيوخ الاتحادي لكل منهما، لولاية ثماني سنوات. ويتجدد التمثيل كل أربع سنوات، بالتناوب. يُنتخب كل سيناتور مع بديلين. لذلك، يتألف مجلس الشيوخ من 81 عضواً. إن المهام النموذجية للقسم التشريعي هو الرقابة وصياغة التشريعات.

ويتمشى الهيكل الإداري لمجلس الشيوخ الاتحادي مع الأعمال الإدارية للمجلس، التي تتبع التخطيط الاستراتيجي، مع المبادئ التوجيهية الاستراتيجية التي وافقت عليها اللجنة التوجيهية، مما أدى إلى التصديق على مواصلة خطة لتيسير إمكانية الوصول. يؤكد ميثاق التزامات مجلس الشيوخ الاتحادي على الالتزام بتوفير فرص الوصول. إنه يعطي الأولوية إلى استقلالية جميع الموظفين والمواطنين وكرامتهم.

ولذلك، بما أن مجلس الشيوخ الاتحادي مدعوم من القيم التي تعتنقها الإدارة العليا للمجلس، يضع المجلس إجراءات فرص الوصول، عبر استخدام أداة إدارية، تُسمى بـ"خطة خطة لتيسير إمكانية الوصول". وتهدف إلى تعزيز فرص وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي القدرة المحدودة على التنقل.

وكان المجلس فعالاً منذ العام 2005، عندما وضع برنامج إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم. وقام المجلس بعدة أعمال، مثل توظيف مترجمي لغة الإشارة في البرازيل، وتنظيم أسابيع لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ أعمال التكيف الهيكلي.

وحددت سياسات الوصول، التي ينص عليها الإجراء رقم 15 للعام 2013 المتخذ من اللجنة التوجيهية، المبادئ، والتوجيهات، والأهداف من أجل ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أو ذوي القدرة المحدودة على التنقل في مجلس الشيوخ الاتحادي. وأصبح مركز تنسيق الأعمال الاجتماعية والبيئية (NCAS) اختصاراً في اللغة البرتغالية) مسؤولاً عن إجراءات إمكانية الوصول منذ إنشائه في العام 2014.

وأعد NCAS خطة لتيسير إمكانية الوصول، في صيغته الحالية. واعتمدها مجلس الشيوخ الاتحادي في العام 2016، وهي حالياً في نسختها الثالثة. قدمت النسخة الأولى الإجراءات المصممة بطريقة مشتركة مع مختلف دوائر المجلس وموظفيه ذوي الإعاقة. وتم إعداد نسخة العام 2018 لخطة لتيسير إمكانية الوصول، بالنظر إلى النتائج التي تحققت خلال الاثني عشر شهراً لتوافر الوثيقة.

ولخطة تيسير إمكانية الوصول، للعام 2019-2020، المقدمة في هذه الوثيقة، ستة محاور: البنية التحتية؛ الحصول إلى المعلومات؛ إمكانية التنقل؛ إدارة الموارد البشرية؛ التعليم من أجل تيسير إمكانية الوصول؛ إدارة إمكانية الوصول. ويتضمن محور البنية التحتية إجراءات متعلقة بإزالة الحواجز الهندسية والحضرية، التي نبرز من خلالها مقترحاً لمشروع معماري لتيسير إمكانية الوصول في مناطق المرور الواسعة في مجلس الشيوخ الاتحادي. وعند إنجاز هذا المشروع، سيحدد الصعوبات والحلول الممكنة لتعزيز إمكانية الوصول إلى الأماكن المادية.

وفيما يتعلق بالحصول إلى المعلومات، تتوفر الإجراءات لتعزيز تيسير الاتصال في مختلف الأماكن حيث يوجد التفاعل الشخصي أو الافتراضي. وتتضمن هذه الدخول إلى المباني، وقنات مجلس الشيوخ التلفزيونية، وشبكة الإنترنت ومواقع الشبكة الداخلية، ووسائل التواصل الاجتماعي، وبرامج الجولات المؤسسية المصحوبة بالمرشدين. ويشمل محور التنقل الإجراءات لتمكين حرية تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي القدرة المحدودة على التنقل. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، يتم النظر في المبادرات الموجهة إلى الموظفين ذوي الإعاقة. وأخيراً، يتضمن التعليم من أجل تيسير إمكانية الوصول الإجراءات لتدريب الموظفين وتوعيتهم. إن الإجراءات التي نُفذت من دوائر المجلس أُدرجت في محور إدارة إمكانية الوصول من أجل رصد العمليات. وبهذه المبادرة الإدارية، التي تتطلب الرصد، وكذلك مشاركة المتضررين، وتتطلب الشفافية، يقدم مجلس الشيوخ الاتحادي الممارسات الجيدة لإمكانية الوصول.

UNION INTERPARLEMENTAIRE



INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

from

Ms Karin KÄSSMAYER
Coordinator of the Centre for Social and Environmental Actions
Federal Senate of Brazil

on

**Accessibility in the Federal Senate of Brazil – best practices: presentation of
the Accessibility management and the Accessibility Plan of the Federal
Senate**

Belgrade Session
October 2019

The National Congress holds federal legislative powers in Brazil. It is composed of two legislative houses: the Chamber of Deputies and the Federal Senate. It therefore is a bicameral system.

The senators of the Republic, elected according to the majority principle to represent the states and the Federal District, perform the functions of the Federal Senate. Each state and the Federal District elect three senators each for an eight-year term. Representation is renewed every four years, alternately by one and two thirds. Each senator is elected with two substitutes. The Federal Senate, therefore, is composed of 81 Senators. The typical functions of the Legislative Branch are oversight and legislation drafting.

The administrative structure of the Federal Senate is aligned with managerial actions of the House, which follow its strategic planning, with Strategic Guidelines approved by a Measure of the Steering Committee ratifying the continuity of the accessibility plan. The Charter of Commitments of the Federal Senate emphasizes the Commitment to Accessibility. It prioritizes the autonomy and dignity of all employees and citizens.

Supported, therefore, by values embraced by the Senior Management of the House, the Federal Senate develops accessibility actions using a management tool called "Accessibility Plan". It aims to promote accessibility for people with disabilities and reduced mobility.

The Senate has been active in accessibility since 2005, when it created the Program for Accessibility and Empowerment of the Person with Disabilities. The Senate carried out several actions, such as hiring Libras (the Brazilian sign language) interpreters, holding weeks of empowerment for people with disabilities and implementing structural adjustment works.

The Accessibility Policy, established by Measure No. 15 of 2013 of the Steering Committee, determined principles, guidelines and objectives to guarantee the rights of people with disabilities or reduced mobility in the Federal Senate. The Center for Coordination of Social and Environmental Actions (NCAS in the Portuguese acronym) became responsible for accessibility actions from its creation in 2014.

NCAS prepared the Accessibility Plan, in the format it appears today. It was adopted by the Federal Senate in 2016 and is already in its third edition. The first version presented actions built in a shared way with different departments of the House and with employees with disabilities. The 2018 version of the Accessibility Plan was prepared considering the results obtained over the twelve months of the document's existence.

The Accessibility Plan for 2019-2020, presented here, has six pillars: Infrastructure; Access to Information; Mobility; People Management; Education for Accessibility; and Accessibility Management. The Infrastructure pillar includes actions related to the elimination of architectural and urban barriers, among which we highlight the proposition of an architectural project for accessibility of the large circulation areas of the Federal Senate. Once this project

is completed, it will outline the difficulties and possible solutions for promoting accessibility to physical spaces.

Under Access to Information, there are actions to promote communication accessibility in the various places where there is personal or virtual interaction. These include building entrances, the Senate TV, Internet and intranet sites, social media and the Institutional Guided Tours Program. The Mobility pillar covers actions to enable the free circulation of persons with disabilities and reduced mobility. Under People Management, initiatives aimed at employees with disabilities are under consideration. Finally, Education for Accessibility includes training and awareness actions for the staff. The actions already implemented by the departments of the House have been included into the Accessibility Management pillar for monitoring purposes.

With this management initiative, which requires monitoring, as well as participation of those affected and transparency, the Federal Senate offers its good accessibility practices.

برنامج الرحلة

دير كروسيدول، سريمسكي كارلوفسي ونوفي ساد



مغادرة بلغراد والتوجه إلى دير كروسيدول

09:00

10:45 – 10:15 زيارة دير كروسيدول، أحد الأديرة الـ16 في فروسكا غور. بنته عائلة برانكوفيك في القرن الـ16. كان مرة مقر مقاطعة سريم، وهو اليوم دير للنساء. ولجدار الأيقونات وتشكيل المقام أهمية كبيرة. ويُعتبر الدير ضريحاً حيث يرقد فيه العديد من الشخصيات الكبيرة.

11:00 – 10:45 التوجه إلى سريمسكي كارلوفسي

13:30 – 11:00 تشهد العديد من المباني الشهيرة على دلالة سريمسكي كارلوفسي التاريخية والثقافية: القصر البطريركي، والكنيسة الكاتدرائية، ولاهوت كارلوفسي، والحاكم، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وأقدم جيمنازيوم صربي. وكذلك، إن كارلوفسي معروف بالتقليد القديم لزراعة العنب وإنتاج النبيذ، وستتخلل الجولة زيارة إلى مخزن النبيذ، وتذوق النبيذ المحلي. وسيتم تقديم غداء خفيف في مصنع النبيذ.

14:00 – 13:30 التوجه إلى نوفي ساد

14:30 – 14:00 جولة في الباص لمشاهدة معالم المدينة

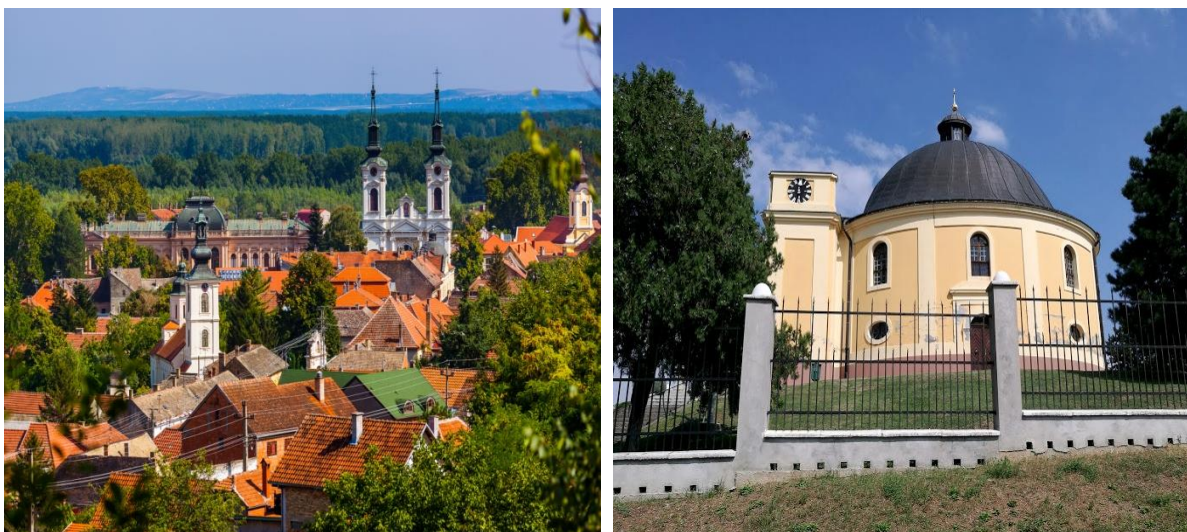
16:00 – 14:30 التوجه إلى بلغراد

يتضمن البرنامج:

- التنقل بمركبات مكيفة
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغتين الإنجليزية والفرنسية
- المساهمة في دير كريستول
- تذوق النبيذ وتناول الغداء في سريمسكي كارلوفسي (مصنع النبيذ في زيفانوفيتش)
- تنظيم الجولة



MONASTERY KRUŠEDOL, SREMSKI KARLOVCI AND NOVI SAD



09:00 h - Departure from Belgrade to Krušedol Monastery.

10:15 - 10:45 h - Visiting monastery Krušedol, one of 16 monasteries on Fruška Gora. It was built by the Brankovic family in the 16th century. Once it was the seat of the Srem district and today it is an active female monastery. The monastery iconostasis and the composition of the Terrible Court are emphasized. The monastery is a kind of mausoleum, where many memorable people are buried.

10:45 - 11:00 h - Short drive to Sremski Karlovci

11:00 - 13:30 h - The significance of Sremski Karlovci for the history and culture of our people is witnessed by numerous famous buildings: the Patriarchal Palace, the Cathedral Church, the Karlovci Theology, the Magistrat, the Roman Catholic Church and the oldest Serbian Gymnasium. As well Karlovci nourish a long tradition of viticulture and wine production, and a visit to the wine cellar and tasting of local wines will take place during the tour. Light lunch will be served in winery.

13:30 - 14:00 h - Drive to Novi Sad.

14:00 - 14:30 h - Panoramic sightseeing tour of Novi Sad from bus.

14:30 - 16:00 h - Transfer to Belgrade.

Included:

- transportation by air-conditioned vehicles
- services of a licensed tourist guide in English and French
- contribution for the Krušedol monastery
- wine tasting and lunch in Sremski Karlovci (winery Živanović)
- organization of the tour

استمارة الحجز

رحلة جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية، خارج بلغراد، إلى فروسكا غورا،

وسريمسكي كارلوفسي، ونوفي ساد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

يمكن الحجز من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي، على الرابط التالي: <http://serbia141ipu.rs>
أو يمكن إرسال استمارة الطلب إلى البريد الإلكتروني التالي: office@serbiaexcursions.com

إن الموعد النهائي لتقديم الطلب هو 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019

الوفد: _____

الاسم: _____

يرافقه: _____

اللغة: _____

الفرنسية

الإنجليزية

طلب خاص (غذائي، طبي، إلخ...): _____

للحصول على معلومات، يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني التالي:

office@serbiaexcursions.com أو بالرقم التالي: +381 11 328 1918



141st IPU Assembly Belgrade (Serbia) 13-17 October 2019



RESERVATION FORM

ASGP Excursion outside Belgrade to Fruska Gora, Sremski Karlovci and Novi Sad, 13th October 2019

Reservations can be made through the official website: <http://serbia141ipu.rs> or
send the application form to: office@serbiaexcursions.com

Deadline for application 1st October 2019

DELEGATION: _____

NAME: _____

ACCOMPANIED BY: _____

LANGUAGE:

ENGLISH

FRENCH

Special Request (Dietary, Medical, etc.): _____

For info office@serbiaexcursions.com or +381 11 328 1918

الشواغر التي يتعين ملؤها

خلال الجمعية العامة الـ141

يجب تقديم الترشيحات، مرفقة برسالة تغطية موقعة وسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، بالإضافة إلى استمارة معلومات الاتصال المتعلقة بالمرشحين (انظر الملحق 2 من الدعوة إلى الجمعية العامة - مرفق رقم 1) (https://www.ipu.org/file/7411/download?token=I7Eg_IOC) (مرفق رقم 1)

اللجنة التنفيذية

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سينتخب المجلس الحاكم سبعة أعضاء، ليحلوا محل الذين تنتهي فترة ولايتهم في اللجنة التنفيذية في الدورة 205 للمجلس الحاكم، على النحو التالي:

المجموعة الإفريقية:

شاغران اثنان يتعين ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة. ليحلا محل السيدة م. إي أوليفيرا فالينتي (أنغولا) والسيد ك. م. لوساكا (كينيا)؛

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

شاغران اثنان، يتعين ملء واحد منهما على الأقل من قبل امرأة، ليحلا محل السيد كاظم جلاي (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) والسيد نغوين فان غيواي (فيتنام)؛

مجموعة أوراسيا:

شاغر واحد يتعين ملؤه من قبل رجل أو امرأة، ليحل محل السيد ك. كوساتشيف (روسيا الاتحادية)؛

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رجل، ليحل محل السيد أ. لينز (البرازيل)؛

مجموعة +12:

شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل امرأة، لتحل محل السيدة ه. هوكلاند ليادال (النرويج)؛

ووفقاً للتعديل الذي جرى في العام 2018 على المادة 25 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي "يكون تمثيل كل جنس بنسبة لا تقل عن ثلث الأعضاء المنتخبين¹". ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها (مكتب مراجعة الوثائق- القاعة 1/6، الطابق الأول في مركز المؤتمرات سافا)

حتى هذا التاريخ، تم إعلام الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي بالترشيحات التالية:

- السيد حبيب ميلاط (بنغلاديش)، مقدم من برلمان بنغلاديش إلى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛
- السناتور رضا راني (باكستان)، مقدم من مجلس شيوخ باكستان إلى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛
- السيد محمد علي حمد (جمهورية جيبوتي)، مقدم من مجلس النواب في جمهورية جيبوتي إلى المجموعة الأفريقية
- السيد أكمل سعيدوف (أوزبكستان)، مقدم من المجلس التشريعي لأوزبكستان إلى مجموعة أوراسيا
- السناتور بلاس لانو راموس (باراغواي)، مقدم من مجلس الشيوخ في باراغواي إلى مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.
- السيد ويليام وافن (سيشيل)، مقدم من الجمعية الوطنية لسيشيل إلى المجموعة الأفريقية
- السيدة بيكيلكاو كرايريكش (تايلاند)، مقدم من الجمعية الوطنية في تايلاند إلى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ.

¹ ستضم المجموعات ذات 4 مقاعد عدداً متساوياً من الرجال والنساء
ستضم المجموعات ذات 3 مقاعد رجلاً واحداً وامرأة واحدة على الأقل
ستضم المجموعات ذات مقعدين عدداً متساوياً من الرجال والنساء
ستضمن المجموعة ذات مقعد واحد أن يتم شغله من قبل رجل وامرأة على الأقل، لثلاث ولايات.



اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات (5WCSP - فيينا، 17-21 آب/أغسطس 2020)

في تشرين الأول/أكتوبر 2018، اعتمد المجلس الحاكم تأسيس اللجنة التحضيرية وفقاً للترشيحات التي تلقاها من المجموعات الجيوسياسية. إن الصيغة المستخدمة هي عدد مقاعد اللجنة التنفيذية التي تتمتع بها كل مجموعة جيوسياسية بالإضافة إلى مقعد إضافي، مع الالتزام بمبدأ المساواة بين الجنسين.

- <https://www.ipu.org/event/fifth-world-conferencespeakers-parliaments>

خلال الجمعية العامة الـ 141 التي يتعقد في بلغراد، سيُدعى المجلس الحاكم للموافقة على التسميات التي تلقاها من المجموعات الجيوسياسية للشواغر التالية:

المجموعة الإفريقية :

شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رئيس أو رئيسة البرلمان،
ليحل محل السيد عبد القادر بن صالح (الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية)، الذي لم يعد رئيس مجلس الأمة.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

شاغران يتعين ملؤهما من قبل رئيسي برلمان
شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رئيسة برلمان
ثلاثة شواغر يتعين ملؤها من قبل رئيسة برلمان واحدة على
الأقل، ليحلوا محل السيدة م.فيرنانديز أليندي (شيلي)،
والسيدة إي كابيزاس (الإكوادور) والسيد س.أوفيلار
(الباراغواي) الذين لم يعدوا رؤساء برلمان.

مجموعة أوراسيا:

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

مجموعة +12:

شاغر واحد، يتعين ملؤه من قبل رئيسة برلمان، لتحل محل

السيدة أ. باستور (إسبانيا)، التي لم تعد رئيسة برلمان ؛

ويجب تقديم المجموعات الجيوسياسية الترشيحات قبل الساعة 17:00 من يوم الثلاثاء، 15 تشرين الأول/أكتوبر

2019، إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

مكتب النساء البرلمانيات

في 13 تشرين الأول/أكتوبر، سيطلب من منتدى النساء البرلمانيات ملء الشواغر التالية في مكتب النساء

البرلمانيات:

- ممثلة إقليمية من مجموعة أوراسيا (تنتهي ولايتها في آذار/مارس 2020) ملء الشاغر بعد انتهاء ولاية

السيدة س. سردريان (أرمينيا)، التي لم تعد عضواً في البرلمان.



- ممثل إقليمي من المجموعة الإفريقية (تنتهي ولايته في آذار/مارس 2020) ملء الشاغر بعد انتهاء ولاية السيدة ج.دا جاكوبا (رواندا)، التي لن تكون عضواً في البرلمان عند حلول الجمعية العامة في بلغراد. ويجب أن تقدم المجموعات الجيوسياسية ترشيحاتها قبل الساعة 12 من ظهر يوم الجمعة، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

اللجان والهيئات الأخرى

لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سيطلب من المجلس الحاكم انتخاب عضو واحد، يُفضّل أن تكون امرأة من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحل محل السيد ف. بينيدو (الأرجنتين)، الذي ستنتهي ولايته في نهاية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ويرجى أخذ العلم أن أعضاء هذه اللجنة ينتخبون بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لبرلمانهم أو للمجموعة الجيوسياسية.

ويتعين على البرلمانيين الذين يرغبون في الانضمام إلى هذه اللجنة الالتزام بمجموعة من المعايير المتميزة.

لذلك، يُطلب من المرشحين ملء الاستمارة الموجودة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي التالي:

https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/form_vacancies_chrp_october_2019-e.pdf

(مرفق رقم 2)

ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها

لجنة شؤون الشرق الأوسط

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سيطلب من المجلس الحاكم انتخاب أربعة أعضاء (من النساء) ليحللن مكان:

- السيدة ب. غرويلز (بلجيكا)، التي لم تعد عضواً في البرلمان
- السيدة ن. أكتير (بنغلادش) والسيدة رانيا علواني (جمهورية مصر العربية) والتي لم تحضرا الجلساتين الأخيرتين ووفقاً لقواعد اللجنة، خسرتا مقعدهما.

ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم

الوثائق ومراجعتها



لجنة تعزيز احترام القانون الإنساني الدولي

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سينتخب المجلس الحاكم أربعة أعضاء على الشكل التالي:

مجموعة الإفريقية :
شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل امرأة لتحل محل السيدة أ. دافية أواسغاري (بنين) والتي لم تحضر الجلستين الأخيرتين ووفقاً لقواعد اللجنة، خسرت مقعدها؛

مجموعة العربية :
شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل امرأة لتحل محل السيدة مثابة حاج حسن عثمان (جمهورية السودان)، والتي لم تعد عضواً في المجلس الوطني السوداني نظراً لحل المجلس الوطني السوداني ؛

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:
ج. ولسون (أستراليا)، الذي لم يعد عضواً في وفد أستراليا؛
شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل ليحل محل السيد د. شوكولوف (بلغاريا) الذي لم يحضر الجلستين الأخيرتين ووفقاً لقواعد اللجنة، خسر مقعده.

ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها

منتدى البرلمانين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي

في 14 تشرين الأول/أكتوبر، سينتخب المنتدى عضو مجلس إدارة من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ (امرأة) ملء المقعد الشاغر في المجموعة الجيوسياسية الذي لم يتم ملؤه خلال الجمعية العامة الـ 140.

وتُدعى مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لتقديم الترشيح (الترشيحات) قبل الساعة 9:30 من صباح يوم الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

الفريق الاستشاري رفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف
في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سينتخب المجلس الحاكم أربعة أعضاء على الشكل التالي:



المجموعة الإفريقية : شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل رجل أو امرأة ؛
مجموعة أوراسيا : شاغران، يتعيّن ملؤهما من قبل رجل واحد وامرأة واحدة
مجموعة +12 : شاغر واحد، يتعيّن ملؤه من قبل امرأة

ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سيطلب من المجلس الحاكم انتخاب مسهلين اثنين ليحلا محل السيد ب. فان دان دريشي (بلجيكا) الذي لم يعد عضواً في البرلمان، والسيد ج. دي ماتوس روسا (البرتغال)، الذي لن يترشح مجدداً للانتخابات التي ستعقد في البرتغال في تشرين الأول/أكتوبر.

ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

تعيين مدققي حسابات داخليين لحسابات العام 2020

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، سيقوم المجلس الحاكم بتعيين اثنين من مدققي الحسابات الداخليين للعام المالي 2020. ومن المتوقع أن يقدم تقريرهما إلى مجلس الإدارة في الدورة القانونية الأولى للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2021. ومن المفضل أن يكون لدى البرلمانيين المهتمين بتقديم ترشيحاتهم لهذا المنصب خبرة سابقة إما في لجنة مالية برلمانية أو مكتب تدقيق. ويجب تقديم الترشيحات، قبل الساعة 9:30 من يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

مكاتب اللجنة الدائمة

ستجري اللجان الدائمة الانتخابات التالية:

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

يتعين ملء شاغرين من المجموعات التالية:

المجموعة العربية : شاغر واحد يتعيّن ملؤه من قبل رجل أو امرأة لتحل محل السيد علي عبد الرحمن محمد عيسى (جمهورية السودان)، الذي لم يعد عضواً في المجلس الوطني السوداني نظراً لحله
مجموعة +12 : شاغر واحد يتعيّن ملؤه (رجل أو امرأة)



اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة والتمويل والتجارة

يتعين ملء ستة شواغر من المجموعات التالية:

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

شاگران، على أن يكون واحد منهما على الأقل من قبل رجل،
ليحل محل السيد ن. سينغ (الهند)، الذي انتهت ولايته، والسيد
ف. سوكانيانوريك (تايلند)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان.

شاغر واحد يتعين ملؤه (رجل أو امرأة)

ثلاثة شواغر، يتعين ملء واحد منهما من قبل رجل واحد على
الأقل.

مجموعة أوراسيا :

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

مجموعة أوراسيا :

شاغر واحد يتعين ملؤه من قبل رجل ليحل محل السيد ف.
باترينسيا (جمهورية مولدوفا)، الذي لم يعد عضواً في البرلمان

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ:

شاغر واحد يتعين ملؤه من قبل امرأة لتحل محل السيدة ب.
سمباتيسري (تايلند)، والتي لم تعد عضواً في البرلمان
شاغر واحد يتعين ملؤه من قبل رجل أو امرأة ليحل محل السيد
ب. أ. لانو راموس (الباراغواي)، الذي استقال من المكتب

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

وينبغي أن تكون الترشيحات المقدمة من المجموعات الجيوسياسية المعنية، والتي يمكن تقديمها قبل الجمعية العامة وخلالها حتى موعد إجراء الانتخابات، مرفقة بسيرة ذاتية موجزة (صفحة واحدة كحد أقصى)، مع تحديد عضوية اللجنة في البرلمان والمعرفة بالقضايا التي تتناولها اللجنة من أجل المقعد الذي يتم السعي للحصول عليه، بالإضافة إلى تفاصيل الاتصال الكاملة للمرشح. كما يجب أن تكون السيرة الذاتية مرفقة أيضاً بالتزام من برلمان المرشح بأنه سيدعمه/سيدعمها في عمله/ عملها وأنه سيدرجه/سيدرجه ضمن الوفود المقبلة إلى الجمعيات العامة





141st IPU Assembly

Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019



Assembly

A/141/Inf.1.rev.1
25 September 2019

Vacancies to be filled during the 141st Assembly

All candidatures need to be accompanied by a signed covering letter, a brief curriculum vitae (one page maximum), as well as the contact information form (see Annex 2 of the Assembly Convocation – www.ipu.org/file/7411/download?token=17Eg_IOC).

Executive Committee

On 17 October, the Governing Council will elect **seven members**, to replace those whose Executive Committee terms end at the 205th session of the Governing Council, as follows:

- African Group** : Two vacancies to be filled by one man and one woman, to replace Ms. M.I. Oliveira Valente (Angola) and Mr. K.M. Lusaka (Kenya);
- Asia-Pacific Group** : Two vacancies, of which at least one must be filled by a woman, to replace Mr. K. Jalali (Islamic Republic of Iran) and Mr. Nguyen Van Giau (Viet Nam);
- Eurasia Group** : One vacancy to be filled by either a man or a woman, to replace Mr. K. Kosachev (Russian Federation);
- Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC)** : One vacancy, to be filled by a man, to replace Mr. A. Lins (Brazil);
- Twelve Plus Group** : One vacancy, to be filled by a woman, to replace Ms. H. Haukeland Liadal (Norway).

Following the amendment in 2018 of Article 25 of the IPU Statutes, "Each sex shall be represented by no less than one third of the elected members"¹. Candidatures may be submitted by 9.30 a.m. on Wednesday, 16 October 2019 to the Submission and Control of Documents Office (Documents Control Office – Hall 6/1, first floor of the Sava Centre).

¹ Groups with 4 seats will include an equal number of men and women;
Groups with 3 seats will include at least one man and one woman;
Groups with 2 seats will include an equal number of men and women;
Groups with 1 seat will ensure that the seat is held at least by a man and a woman over three terms.

To date the IPU Secretariat has been informed of following candidatures:

- Mr. Habibe Millat (Bangladesh), submitted by the Parliament of Bangladesh to the Asia-Pacific Group;
- Senator Raza Rabbani (Pakistan), submitted by the Senate of Pakistan to the Asia-Pacific Group;
- Mr. Mohamed Ali Houmed (Djibouti), submitted by the National Assembly of Djibouti to the African Group;
- Mr. Akmal Saidov (Uzbekistan), submitted by the Legislative Chamber of Uzbekistan to the Eurasia Group;
- Senator Blas Llano Ramos (Paraguay), submitted by the Senate of Paraguay to GRULAC;
- Mr. William Waven (Seychelles), submitted by the National Assembly of the Seychelles to the African Group;
- Ms. Pikulkeaw Krairiksh (Thailand), submitted by the National Assembly of Thailand to the Asia-Pacific Group.

Preparatory Committee of the Fifth World Conference of Speakers of Parliament (5WCSP – Vienna, 17-21 August 2020)

In October 2018, the Governing Council adopted the composition of the Preparatory Committee, based on nominations received from the geopolitical groups. The formula used was the number of Executive Committee seats to which each geopolitical group is entitled plus one additional seat and respecting the principle of gender equality – <https://www.ipu.org/event/fifth-world-conference-speakers-parliaments>.

At the 141st Assembly in Belgrade, the Governing Council will be called upon to approve the nominations received from the geopolitical groups for the following vacancies:

- | | | |
|---------------------------|---|--|
| African Group | : | One vacancy, to be filled by either a man or a woman Speaker, to replace Mr. A. Bensalah (Algeria), who is no longer Speaker; |
| Asia-Pacific Group | : | Two vacancies, to be filled by women Speakers; |
| Eurasia Group | : | One vacancy, to be filled by a woman Speaker; |
| GRULAC | : | Three vacancies, to be filled by at least one woman Speaker, to replace Ms. M. Fernandez Allende (Chile), Ms. E. Cabezas (Ecuador) and Mr. S. Ovelar (Paraguay), who are no longer Speakers of parliament; |
| Twelve Plus Group | : | One vacancy, to be filled by a woman Speaker, to replace Ms. A. Pastor (Spain), who is no longer Speaker of parliament. |

Candidatures from the respective geopolitical groups may be submitted by 5 p.m. on Tuesday, 15 October 2019 to the Documents Control Office.

Bureau of Women Parliamentarians

On 13 October, the Forum of Women Parliamentarians will be required to fill the following seats of the **Bureau of Women Parliamentarians**:

- one regional representative for the Eurasia Group (end of term March 2020) to fill the seat left vacant by Ms. S. Sardaryan (Armenia), who is no longer a parliamentarian;
- one regional representative for the African Group (end of term March 2020) to fill the seat left vacant by Ms. J.d'A. Gakuba (Rwanda), who will no longer be a parliamentarian at the time of the Belgrade Assembly.

Candidatures from the respective geopolitical groups may be submitted by 12 noon Friday, 12 October 2019 to the Documents Control Office.

COMMITTEES AND OTHER BODIES

Committee on the Human Rights of Parliamentarians

On 17 October, the Governing Council will be required to elect **one member**, preferably a woman from Latin America and the Caribbean, to replace Mr. F. Pinedo (Argentina) whose parliamentary mandate will conclude at the end of October 2019.

Please note that members of this Committee are elected in their individual capacity, not in representation of their parliament or geopolitical group.

Parliamentarians wishing to become members of this Committee have to meet a set of distinct criteria. Candidates are therefore requested to complete the form available on the IPU website (https://www.ipu.org/sites/default/files/documents/form_vacancies_chrp_october_2019-e.pdf).

Candidatures may be submitted by 9.30 a.m. on Wednesday, 16 October 2019 to the Documents Control Office.

Committee on Middle East Questions

On 17 October, the Governing Council will be required to elect **three members (female)** to replace:

- Ms. B. Grouwels (Belgium), who is no longer a member of parliament;
- Ms. N. Akter (Bangladesh) and Ms. R. Elwani (Egypt) who have not attended the last two consecutive sessions and, according to the Committee's Rules, have therefore lost their seat.

Candidatures may be submitted by 9.30 a.m. on Wednesday, 16 October 2019 to the Documents Control Office.

Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law

On 17 October, the Governing Council will elect **four members**, as follows:

- | | | |
|---------------------------|---|--|
| African Group | : | One vacancy to be filled by a woman to replace Ms. A. Dafia Ouassagari (Benin), who has not attended the last two consecutive sessions and, according to the Committee's Rules, has therefore lost her seat; |
| Arab Group | : | One vacancy to be filled by a woman to replace Ms. M. Haj Hassan Osman (Sudan), who is no longer a member of parliament, following the dissolution of the Sudanese Parliament; |
| Asia-Pacific Group | : | One vacancy to be filled by a man to replace Mr. J. Wilson (Australia), who is no longer a member of the Australian delegation; |
| Twelve Plus Group | : | One vacancy to be filled by a man to replace Mr. D. Chukolov (Bulgaria) who has not attended the last two consecutive sessions and, according to the Committee's Rules, has therefore lost his seat. |

Candidatures may be submitted by 9.30 a.m. on Wednesday, 16 October 2019 to the Documents Control Office.

Forum of Young Parliamentarians of the IPU

On 14 October, the Forum will elect one Board member from the Asia-Pacific Group (female) to fill that geopolitical group's seat which was not filled at the 140th IPU Assembly.

The Asia-Pacific Group is invited to submit the candidature(s) by 9.30 a.m. on Sunday, 13 October 2019 to the Documents Control Office.

High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism

On 17 October, the Governing Council will elect **four members**, as follows:

- African Group** : One vacancy to be filled by a man or a woman;
- Eurasia Group** : Two vacancies to be filled by a man and a woman;
- Twelve Plus Group** : One vacancy to be filled by a woman.

Candidatures from the respective geopolitical groups may be submitted by 9.30 a.m. on Wednesday, 16 October 2019 to the Documents Control Office.

Group of Facilitators for Cyprus

On 17 October, the Governing Council will be required to elect **two Facilitators** to replace Mr. P. Van Den Driessche (Belgium), who is no longer a member of parliament, and Mr. J. De Matos Rosa (Portugal), who is not running for re-election in the elections to be held in Portugal in October.

Candidatures may be submitted by 9.30 a.m. on Wednesday, 16 October 2019 to the Documents Control Office.

Appointment of two Internal Auditors for the 2020 accounts

On 17 October, the Governing Council will appoint **two Internal Auditors** for the 2020 fiscal year. They will be expected to present their report to the Governing Council at the first statutory session of the IPU in 2021. Parliamentarians interested in submitting their candidature for this position should preferably have prior experience in either a parliamentary finance committee or audit office.

Candidatures may be submitted by 9.30 a.m. on Wednesday, 16 October 2019 to the Documents Control Office.

STANDING COMMITTEE BUREAUX

The Standing Committees will hold the following elections:

Standing Committee on Peace and International Security

There are **two vacancies** to be filled by the following Groups:

- Arab Group** : One vacancy to be filled by a man or a woman to replace Mr. A. Eissa (Sudan), who is no longer a member of parliament, following the dissolution of the Sudanese Parliament;
- Twelve Plus Group** : One vacancy (either male or female).

Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade

There are **six vacancies** to be filled by the following Groups:

- Asia-Pacific Group** : Two vacancies, of which at least one must be filled by a man, to replace Mr. N. Singh (India), whose term has ended, and Mr. V. Socratyanurak (Thailand), who is no longer a member of parliament;
- Eurasia Group** : One vacancy (either male or female);
- GRULAC** : Three vacancies, of which at least one must be filled by a man.

Standing Committee on Democracy and Human Rights

- Eurasia Group** : One vacancy to be filled by a man to replace Mr. V. Batrincea (Republic of Moldova), who is no longer a member of parliament.

Standing Committee on United Nations Affairs

- Asia-Pacific Group** : One vacancy to be filled by a woman to replace Ms. B. Sampatisiri (Thailand), who is no longer a member of parliament;
- GRULAC** : One vacancy to be filled by a man or a woman to replace Mr. B.A. Llano Ramos (Paraguay) who has resigned from the Bureau.

* * * * *

Candidatures from the respective geopolitical groups, which may be submitted prior to and during the Assembly up until the time of the elections, should be accompanied by a brief curriculum vitae (maximum one page), specifying Committee membership in parliament and familiarity with the issues covered by the Committee for which a seat is being sought, as well as the candidate's full contact details. The CV should also be accompanied by a commitment from the candidate's parliament that s/he will be supported in their work and included in future delegations to Assemblies.

141st
IPU

Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة
(بلغراد/صربيا، 13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

مرفق رقم 1

141st
IPU



Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

130

years of empowering parliamentarians

A/141/C.1

ملحق 2

معلومات الاتصال المتعلقة بالمرشحين

المقدمين لملء الشواغر في اللجان والهيئات الأخرى للاتحاد البرلماني الدولي

يرجى ملء استمارة واحدة لكل مرشح

اسم اللجنة أو الهيئة الأخرى التي يتم تقديم طلب الترشيح عليها:	
تفاصيل المرشح	
يرجى الكتابة بوضوح	
الاسم:	<input type="checkbox"/> السيدة
الشهرة:	<input type="checkbox"/> السيد
اسم البرلمان /المجلس	
البلد	
عضو مجلس الشيوخ <input type="checkbox"/> (الغرفة الثانية)	عضو في البرلمان <input type="checkbox"/> (الغرفة الأولى)
عناوين البريد الإلكتروني	
لن يتم قبول الترشيحات من دون البريد الإلكتروني الشخصي. يرجى الكتابة بوضوح	
عنوان البريد الإلكتروني الأساسي للمرشح	
عنوان البريد الإلكتروني الثاني (مساعد شخصي للمرشح أو مساعد برلماني آخر، إذا كان متوفراً)	
رقم الهاتف/أرقام الهواتف	
يرجى ذكر رمز البلد	
رقم الهاتف الخليوي الشخصي للمرشح ورقم مكتبه (إذا كان متوفراً)	

يرجى تقديم هذه الاستمارة مع سيرة ذاتية موجزة، إما شخصياً

(تقديم الوثائق ومراقبتها، الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي) أو عبر البريد الإلكتروني التالي

postbox@ipu.org

1/1

ترجمة الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

283





141st IPU Assembly

**Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019**



A/141/C.1
Annex 2

Contact information for candidates applying to vacancies on IPU Committees and other bodies

PLEASE COMPLETE ONE FORM FOR EACH CANDIDATE

Title of Committee or other body for which the candidature is submitted:	
<hr/>	
Candidate's details Please print clearly	
<input type="checkbox"/> Ms. <input type="checkbox"/> Mr.	First name:
	Last Name:
Name of Parliament	
Country	
<input type="checkbox"/> Member of parliament (lower chamber)	<input type="checkbox"/> Senator (upper chamber)
Email addresses Candidatures will not be accepted without a personal email contact. Please <u>print</u> clearly	
Candidate's primary personal email address	
Secondary email (candidate's personal assistant or other parliamentary aide, if available)	
Phone number(s) Please include country code	
Candidate's personal mobile number and office number (if available)	
<hr/>	
<hr/>	

**Submit this form, together with a brief CV, either in person
(Submission and Control of Documents, IPU Secretariat) or by email to
postbox@ipu.org**

141st
IPU



Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة
(بلغراد/صربيا، 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

مرفق رقم 2

المرشحين لعضوية لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين:

تنص القاعدة 1 (1) من قواعد لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين وممارساته على ما يلي:

تتألف اللجنة ... من 10 أعضاء من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، تنتخب من قبل المجلس الحاكم بصفة فردية على أساس الكفاءة والالتزام بحقوق الإنسان وتوافرها (إضافة الخط المائل). يجب أن يكون لديهم إتقان جيد لواحدة على الأقل من لغتي العمل في الاتحاد البرلماني الدولي: الإنجليزية والفرنسية. يضمن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن المرشحين لخوض الانتخابات، والمجموعات الجيوسياسية وأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي يدركون تمامًا المتطلبات المذكورة أعلاه.

وفي ضوء المعايير المذكورة أعلاه، يرجى من جميع المرشحين ملء الشواغر في هذه اللجنة التكرم بالإضافة إلى تقديم رسالة التغطية الخاصة بهم وسيرتهم الذاتية الموجزة، من أجل أن يوفرنا المعلومات التالية. ويجب تقديم الترشيحات قبل الساعة 9:30 من صباح يوم الأربعاء، 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019، إلى مكتب تقديم الوثائق ومراجعتها.

1. يرجى تحديد خبرتكم ومعرفتكم في مجال حقوق الإنسان:

2. يرجى شرح كيفية التزامكم بحقوق الإنسان:

3. إن جدول اللجنة مكثف: تجتمع اللجنة ثلاث مرات في السنة (خلال المدة الكاملة لكل جمعية عامة ومرة واحدة لمدة ثلاثة إلى أربعة أيام خارج الجمعيات العامة في جنيف) وتقوم بعدة بعثات في السنة: ويرجى تأكيد توفركم للمشاركة الكاملة في أعمال اللجنة:

نعم كلا

ملاحظات:

4. تتوفر ملفات القضايا الشاملة للجنة باللغتين الإنجليزية والفرنسية فقط. ومن المهم جداً أن يتقن الأعضاء جيداً واحدة على الأقل من هاتين اللغتين: ويرجى توضيح مدى إتقانكم اللغة الإنجليزية والفرنسية:

اللغات	قراءة			كتابة			تكلم		
	ممتازة	جيدة	مقبولة	ممتازة	جيدة	مقبولة	ممتازة	جيدة	مقبول
الإنجليزية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
الفرنسية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

لغات أخرى	قراءة			كتابة			تكلم		
	ممتازة	جيدة	مقبولة	ممتازة	جيدة	مقبولة	ممتازة	جيدة	مقبول
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>



Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

Candidates for membership of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians:

Rule 1(1) of the Rules and practices of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians states that:

The Committee ... shall be composed of 10 members of Member Parliaments of the Inter-Parliamentary Union (IPU), elected by the Governing Council in an individual capacity on the *basis of their competence, commitment to human rights and availability* (italics added). They shall have a *good command of at least one of the IPU's two working languages: English and French*. The IPU Secretary General shall ensure that candidates standing for election, the geopolitical groups and IPU Members are fully aware of the requirements stated above.

In light of the aforesaid criteria, all candidates for vacancies for this Committee are kindly requested, in addition to submitting their covering letter and brief curriculum vitae, to provide the following information. Candidatures may be submitted up to **9.30 a.m. on Wednesday, 16 October 2019**, to the Control and Submission of Documents Service.

1. *Please outline on your human rights experience and knowledge:*

2. *Please explain how you are committed to human rights:*

3. The Committee’s schedule is intense: it meets three times a year (for the full duration of each Assembly and once for a three to four-day session outside Assemblies in Geneva) and carries out several missions per year:

Please confirm your availability to take part fully in the Committee’s work

Yes No

Remarks:

4. The Committee’s extensive case files are only available in English and French. It is therefore paramount that members possess a good command of at least one of these two languages:

Please elaborate on your command of English and French:

Languages	Read			Write			Speak		
	Excellent	Good	Fair	Excellent	Good	Fair	Excellent	Good	Fair
English	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
French	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

Other languages	Read			Write			Speak		
	Excellent	Good	Fair	Excellent	Good	Fair	Excellent	Good	Fair
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>



الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

130

Years of empowering parliamentarians

الدورة الـ160 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين

بلغراد، 12 - 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019

القاعة 1/3 (الطابق الأول)، المبنى أ (A)، مركز المؤتمرات سافا

جدول الأعمال

1. إقرار جدول الأعمال
2. نقاش حول أساليب عمل اللجنة
3. مواصلة البحث في القضايا الجارية والنظر في الشكاوى الجديدة الواردة
4. اعتماد قرارات اللجنة
5. ما يستجد من أعمال



141st IPU Assembly

**Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019**



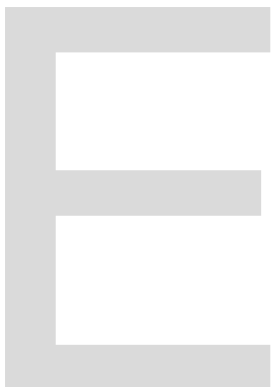
160th session of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians

Belgrade, 12 - 16 October 2019

Hall 3/1 (first floor), Building A, Sava Centre

Agenda

1. Adoption of the agenda
2. Discussion of Committee's working methods
3. Further examination of cases in progress and examination of new complaints received
4. Adoption of the Committee's decisions
5. Miscellaneous





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

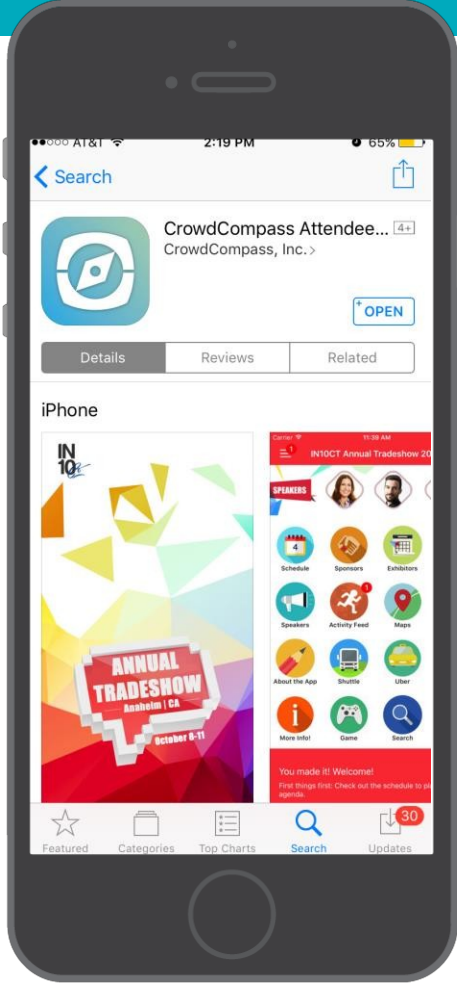
تطبيق الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي

على الهواتف النقالة

دليل المستخدم



تحميل التطبيق



الحصول على التطبيق

1. الذهاب إلى المتجر المناسب، والوصول إلى متجر التطبيق على أجهزة IOS أو أندرويد

(<https://crowd.cc/s/3ajt2>)

إذا كنت تستخدم هاتف Blackberry أو Windows، تخطى هذه الخطوات.

وستحتاج إلى استخدام نسخة على الإنترنت من التطبيق الموجود على الرابط التالي:

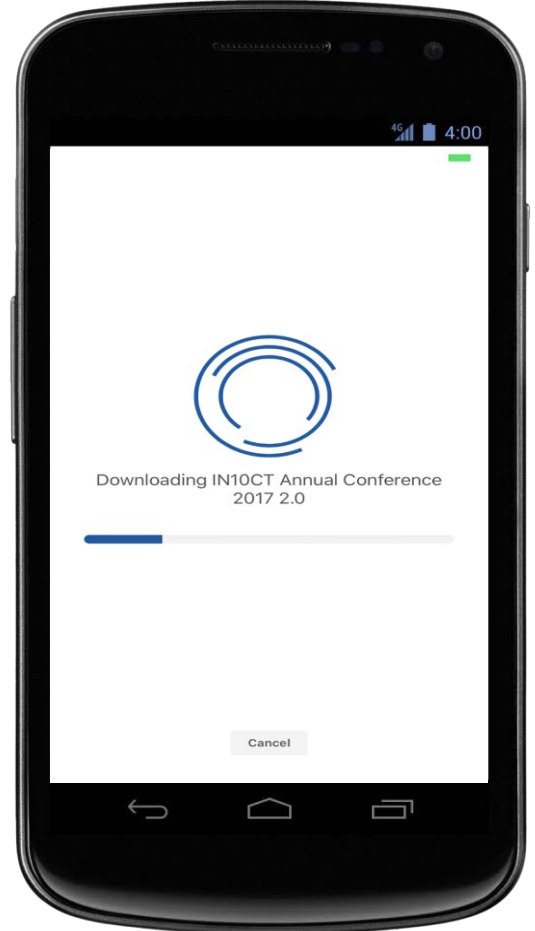
(<https://crowd.cc/ipu141>)

2. تنزيل التطبيق.

ابحث عن CrowdCompass AttendeeHub. بمجرد العثور على التطبيق، انقر

على تحميل أو تنزيل.

بعد التنزيل، ستظهر أيقونة على الشاشة الرئيسية.



إيجاد الفعالية

1. ابحث في AttendeeHub. عندما يتم تحميله، افتح

تطبيق AttendeeHub، وأدخل الجمعية العامة الـ 141

للاتحاد البرلماني الدولي.

2. افتح الفعالية. انقر على اسم فعاليتك لفتحها.

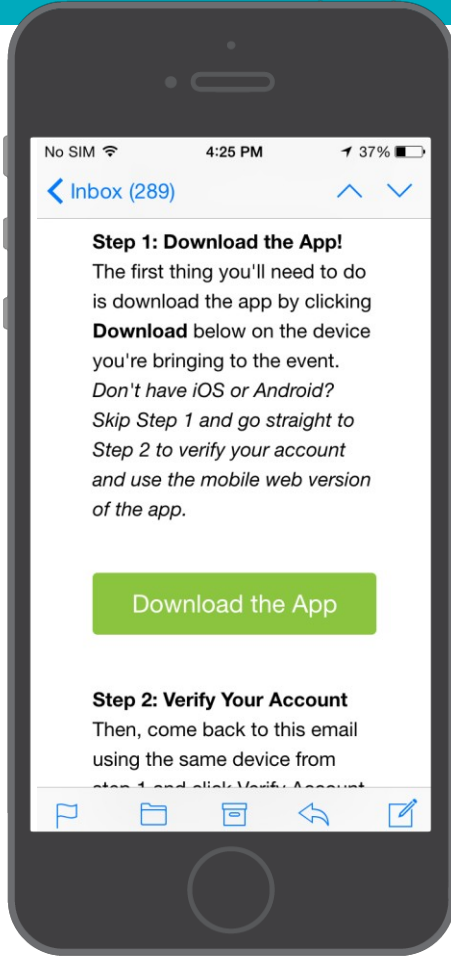


تسجيل الدخول عن طريق دعوة

تحميل التطبيق

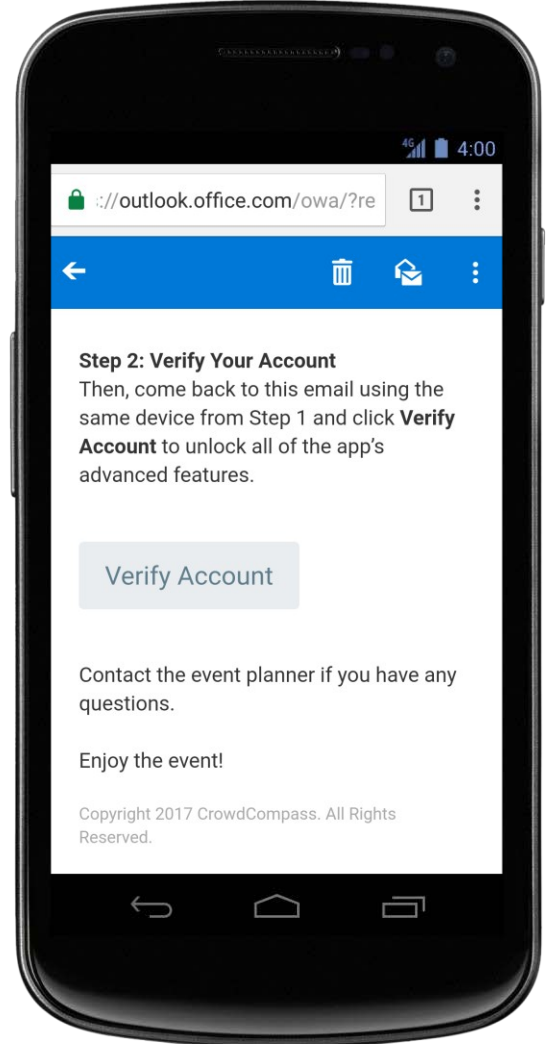
1 . إيجاد دعوتك. تحقق من بريدك الإلكتروني عن رسالة الدعوة من CrowdCompass.

2 . تحميل التطبيق. انقر على تحميل التطبيق ليتم إدخالك إلى متجر التطبيق. انقر تحميل وانتظر حتى يتم تحميل التطبيق على جهازك.



التحقق من حسابك

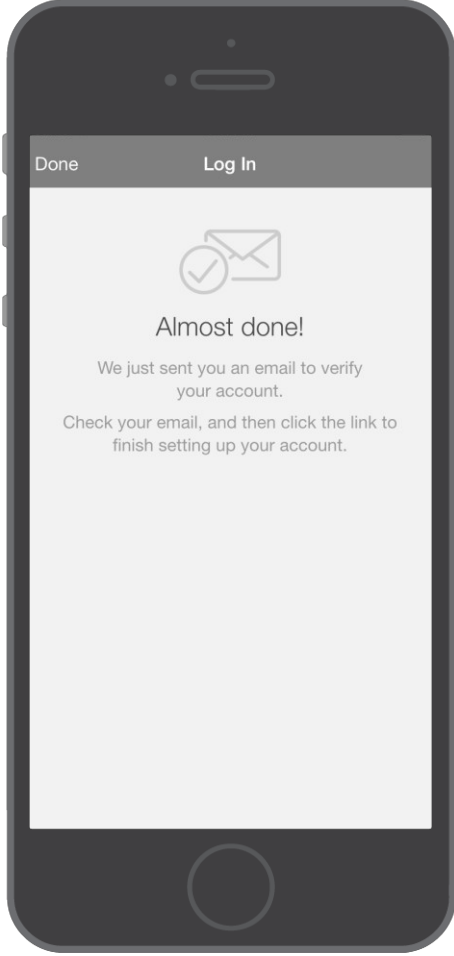
- 1 . العودة إلى الدعوة. عندما ينتهي التطبيق من التحميل، افتح رسالة الدعوة من البريد الإلكتروني مرة ثانية. انقر على التحقق من الحساب.
- 2 . تثبيت تحققك. انقر فتح التطبيق لإكمال عملية التحقق من خلال تطبيقك الجديد للهاتف الخليوي.



تسجيل الدخول عن طريق التطبيقات

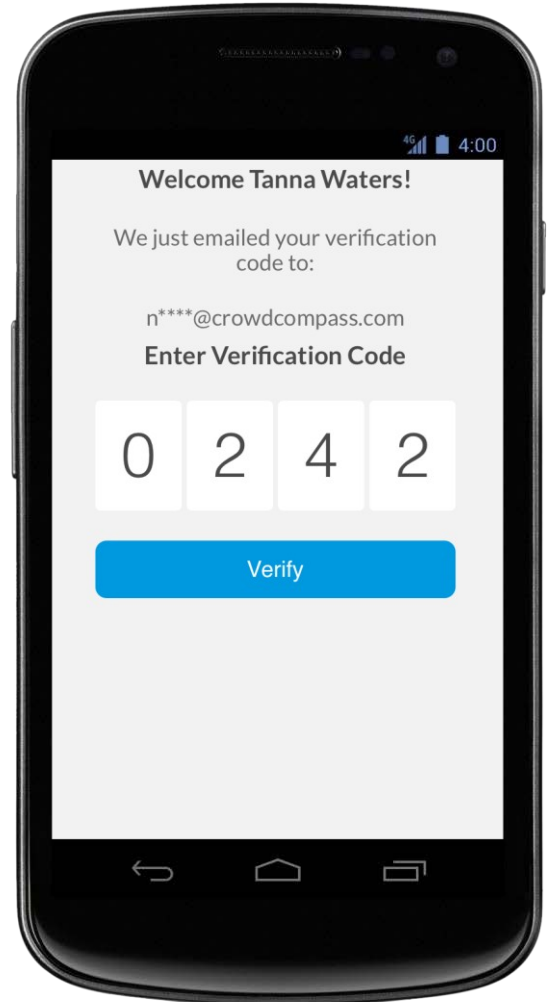
الحصول على بريد إلكتروني

1. تنزيل التطبيق. البحث عن CrowdCompass AttendeeHub، بعد العثور على التطبيق، انقر على تنزيل أو تحميل. بمجرد تنزيله على جهازك، انقر على الرمز الخاص به على الشاشة الرئيسية لجهازك.
2. البحث عن الفعالية. أدخل الجمعة العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، ثم انقر عليه لفتحه.
3. أدخل التفاصيل الخاصة بك. انقر فوق تسجيل الدخول لمزيد من الميزات. أدخل الاسم والشهرة عند المطالبة، ثم انقر على التالي. أدخل عنوان بريد إلكتروني إذا كنت تريد إرسال رسالة التحقق، ثم انقر على التالي مرة أخرى.

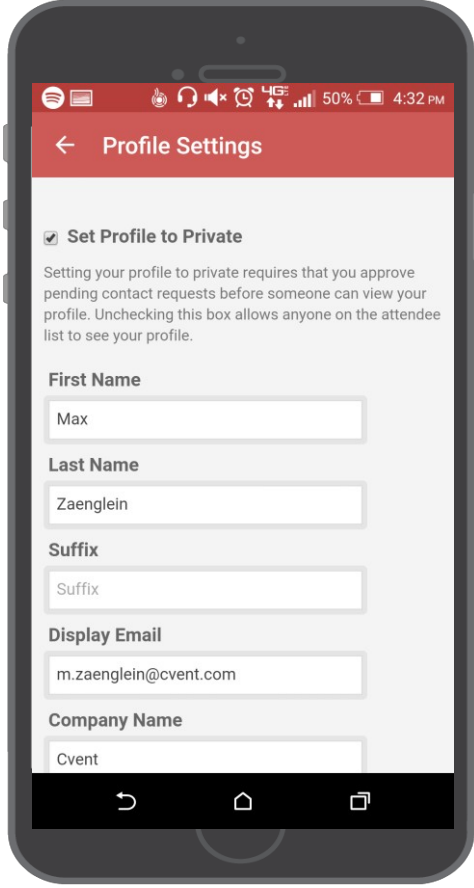


التحقق من حسابك

1. افتح بريدك الإلكتروني. اخرج من التطبيق وافتح رسالة التحقق. سترى أنه يتضمن رمز التحقق المؤلف من أربعة أرقام.
2. أدخل الرمز. ارجع إلى التطبيق وأدخل رمز التحقق، ثم انقر على "تحقق" لتسجيل الدخول إلى تطبيق الهاتف الخليوي.



إدارة خصوصيتك



تعيين ملفك الشخصي إلى خاص

1 . الوصول إلى إعدادات ملفك الشخصي. إذا كنت تفضل التحكم في

من يمكنه الاطلاع على ملفك الشخصي، فيمكنك جعله خاصاً.

بعد تسجيل الدخول، انقر على أيقونة Hamburger في أعلى اليسار،

من ثم انقر على اسمك أعلى الشاشة.

2 . تفقد الصندوق. في الجزء العلوي من إعدادات الملف الشخصي، تأكد

من تحديد المربع بجوار "تعيين الملف الشخصي إلى خاص".

أو إخفاؤه تماماً

1. الدخول إلى قائمة الحضور. التركيز على المؤتمر؟ افتح دليل الفعالية،

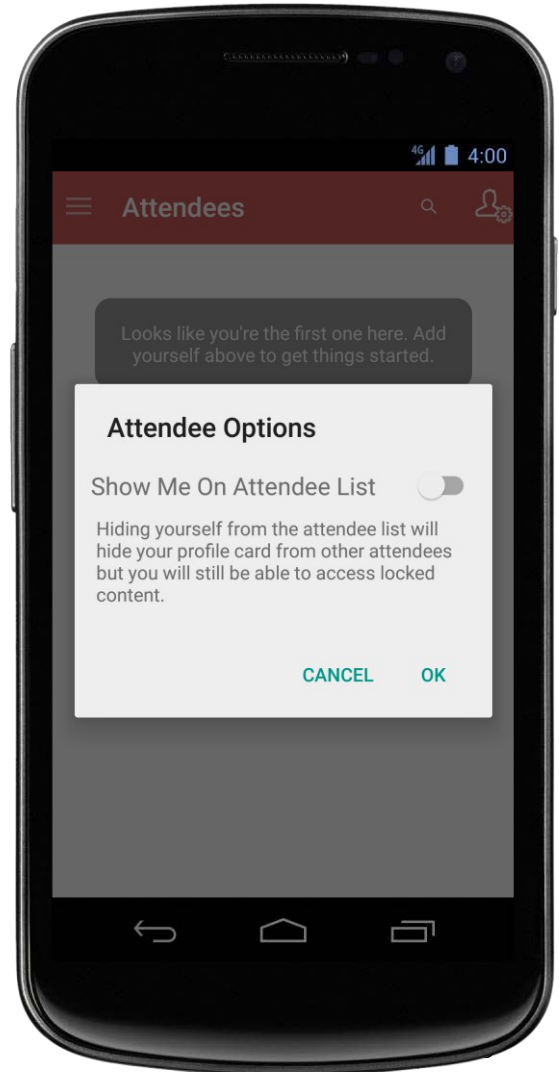
وانقر على أيقونة الحضور.

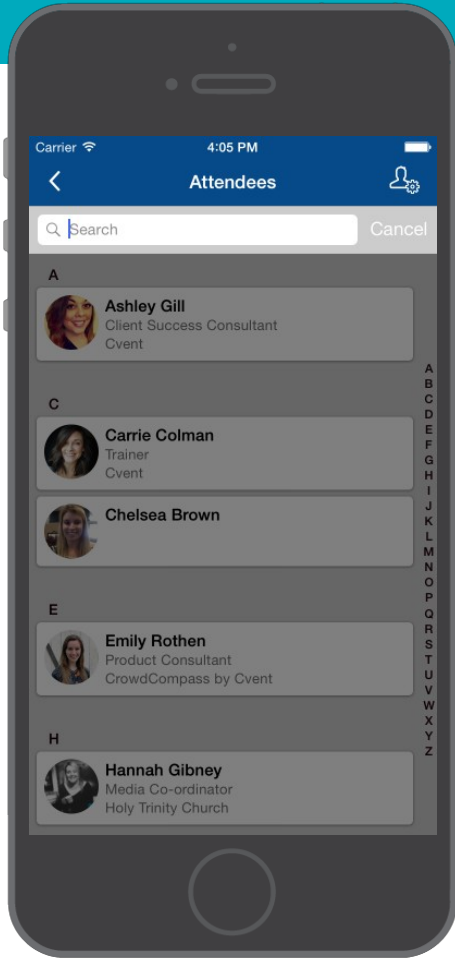
2. تغيير خيارات الحضور، انقر على أيقونة السلويت في أعلى اليمين

لفتح خيارات الحضور.

تأكد من أن شريط التمرير بجوار "أظهرني على قائمة الحضور" قد تم

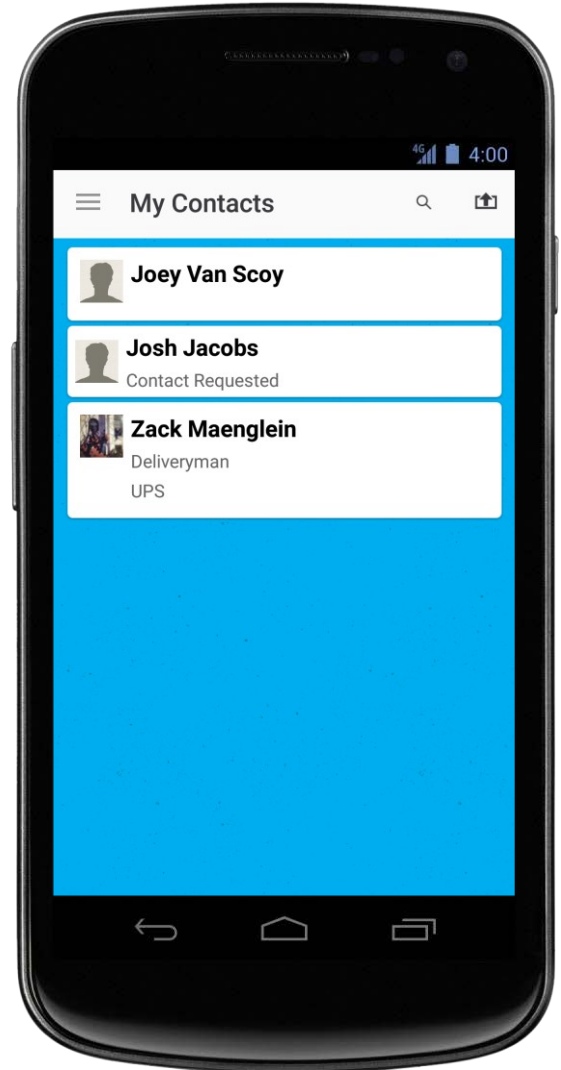
إغلاقه. ولن يكون الزملاء الحاضرين قادرين من إيجادك في القائمة.





مشاركة معلوماتك

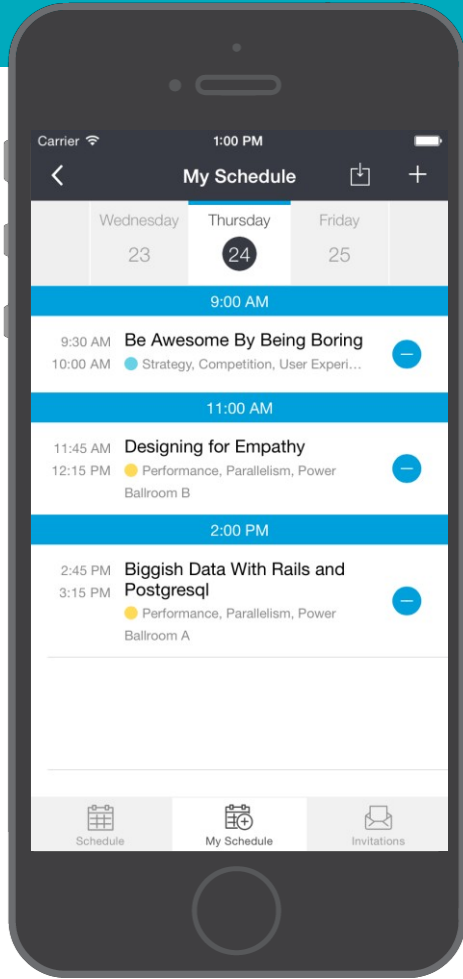
1. الوصول إلى قائمة الحضور. بعد الدخول، انقر على أيقونة الحضور.
2. إرسال طلب. ابحث عن الشخص الذي ترغب في مشاركة معلومات الاتصال الخاصة بك معه، إما عن طريق التمرير من خلال القائمة، أو باستخدام شريط البحث في الجزء العلوي من الشاشة. انقر على اسمه، من ثم أيقونة الإضافة لإرسال طلب تواصل، وإذا وافق، ستبادلان المعلومات.



مواصلة الدعوة

1. الدخول إلى جهات الاتصال الخاصة بي. انقر على أيقونة الهمبرغر لفتح Sidenav. ثم جهات اتصالي، هنا ستجد قائمة بجميع الحضور الذين تتبادل المعلومات معهم.
2. التواصل خارج التطبيقات. إيجاد الشخص الذي تهتم به والتقيته للتو والنقر فوق اسمه. سيتم نقلك إلى صفحة تظهر جميع الشبكات الاجتماعية التي تربط الحضور إلى رابط CrowdCompass. انقر فوق أي من الشعارات الخاصة بهم للاتصال مع صفحة الحضور تلك.

ترتيب مواعيد



ترتيب موعد

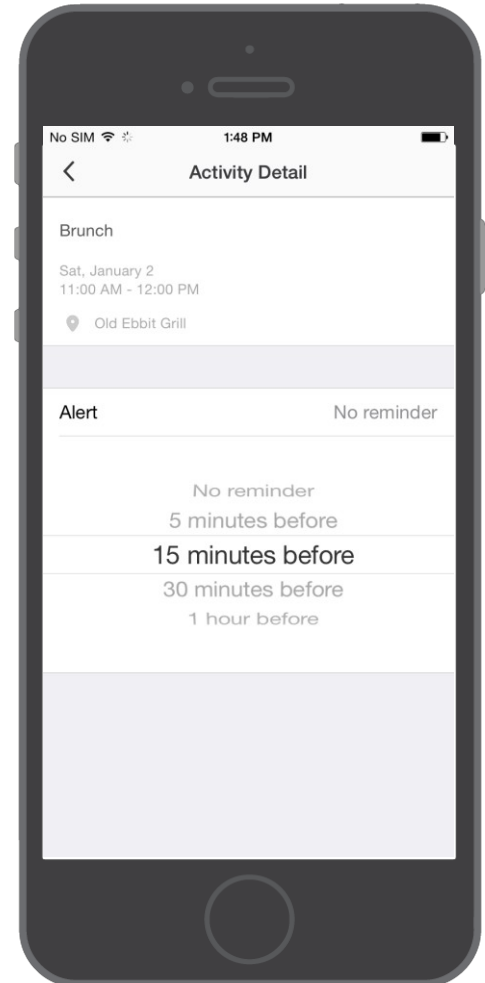
1 . انتقل إلى جدول أعمال. انقر على أيقونة الهمبرغر في أعلى اليسار، من ثم جدول أعمال.

2 . تعيين موعدك. في أعلى الزاوية اليمنى من صفحة جدول أعمال ستري علامة (+)، انقر عليها للدخول إلى إضافة صفحة نشاط.

أعطِ لموعدك اسماً، ووقت بدايته واختتامه. وعندما تنتهي، انقر تم. سيتم إرسال دعوات على الفور إلى جميع الحاضرين المعنيين.

وضع تذكير بخصوص موعد

- 1 . فتح موعد، انقر على أيقونة الهمبرغر في أعلى اليسار، ثم جدول أعمال. انتقل من خلال الرزنامة لمعرفة كافة المواعيد التي تم تحميلها مسبقاً في الجدول الزمني الخاص بك. انقر على أي منها لمعرفة المزيد من التفاصيل عنها.
- 2 . وضع التذكير. من صفحة التفاصيل يمكنك الاستفادة من رمز الساعة لضبط تنبيه لتذكيرك بشأن الموعد.





كتابة أفكارك

1 . إيجاد البند المتعلق بفعاليتك. بعد تسجيل الدخول والعثور على الدورة، المتحدث، أو الحضور قد ترغب في إنشاء ملاحظة عن طريق النقر على الأيقونة المناسبة في دليل الفعالية، ثم التمرير من خلال قائمة البند. عندما تجد البند الذي تبحث عنه، انقر عليه.

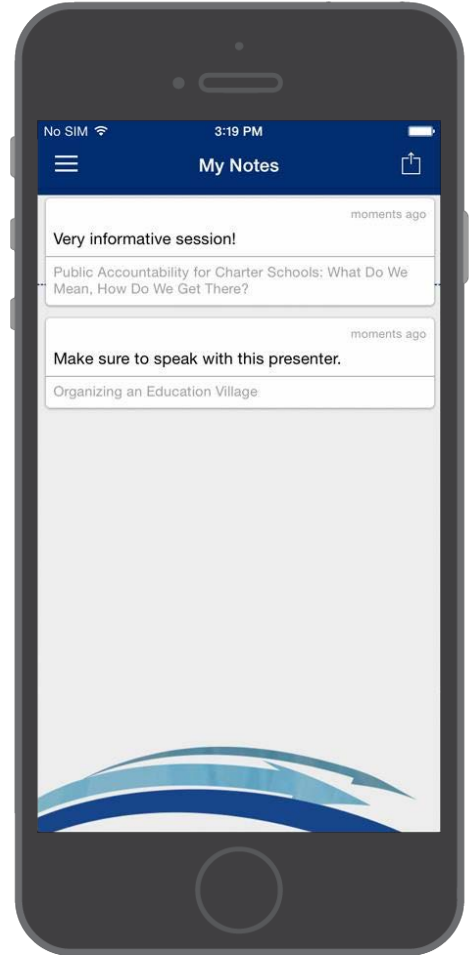
2 . كتابة ملاحظتك. انقر على أيقونة قلم رصاص لإظهار صفحة فارغة ولوحة مفاتيح، أدخل آراءك، ملاحظاتك، وأفكارك، وعندما تنتهي انقر تم.

ثم تصديرها

1 . الانتقال إلى ملاحظاتي. انقر على أيقونة الهمبرغر في أعلى اليسار، ثم ملاحظاتي.

هنا ستجد الملاحظات التي كنت قد أنشأتها من خلال الجلسة.

2 . اختيار المكان الذي سترسل ملاحظتك إليه. انقر على أيقونة المشاركة في أعلى اليمين و CrowdCompass وسوف تظهر تلقائياً مسودة بريد إلكتروني تحتوي كافة ملاحظاتك. كل ما عليك القيام به هو إدخال عنوان البريد الإلكتروني، ثم النقر فوق إرسال.



معلومات عن أيقونات الدخول

"مشاركاتي My feed" ستظهر المشاركات التي تمت من جهات اتصالاتك، بالإضافة إلى الجلسات التي قمت بتصنيفها، وأشرت إليها، وشاركت بها، أو التي أضفتها إلى جدولك الزمني.

"جميع النشاطات" يعرض مشاركاتك بهذه الفعالية.

الوصول إلى معلومات مفصلة حول ما يمكن للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي أن تعرضه عليك.

الوصول إلى الجريدة اليومية التي تقدم لك آخر التحديثات على برنامج الاجتماعات والمعلومات المهمة الأخرى.

إذا كنت بحاجة لحجز قاعة اجتماعات، أو الاتصال بخدمة الصحافة، أو التعرف على تسجيل المتكلمين، وما إلى ذلك، انقر هنا لمعرفة المزيد.

جميع المستندات المتاحة على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي، باللغتين الانجليزية والفرنسية، يمكن الوصول إليها من هنا.

تعرف أكثر على المنظمة، من تكون... إلخ

إيجاد طريقك حول مركز المؤتمرات والمباني اللحقة به (الشارع)، الجديد.

مشاركة معلوماتك مع الحاضرين الآخرين الذين قاموا بتحميل التطبيق.

المنظمات التي تحضر الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، أين نحن ذاهبون بعد ذلك، إذا كنت تريد معلومات أكثر حول المكان، أضغط هنا.

إذا كنت تريد حجز غرفة في الفندق، أو البحث عن مطعم، أو طلب سيارة أجرة... إلخ، اكتشف كيف يمكنك ذلك من خلال الضغط هنا.

خلاصة نشاط



معلومات التطبيق



الجريدة اليومية



خدمة المندوبين



مستندات



الاتحاد البرلماني الدولي



Union Interparlementaire
Pour la démocratie. Pour tous.

خرائط



الربط الشبكي



الشركاء



معلومات عملية



مقسم يومي: خريطة لإيجاد قاعة الاجتماعات، والمستندات ذات الصلة... إلخ.



البرنامج

لترى ما يحدث على حساب الاتحاد البرلماني الدولي على تويتر، أو التحقق من صور الجمعية العامة على فليكر Fliker.



وسائل التواصل
الاجتماعي



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

IPU Assembly APP

USER MANUAL

Downloading the App

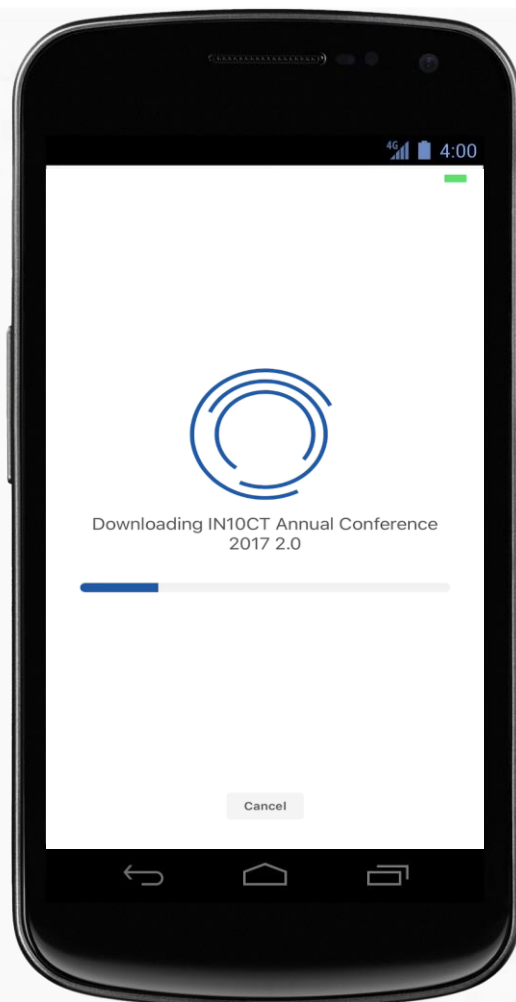
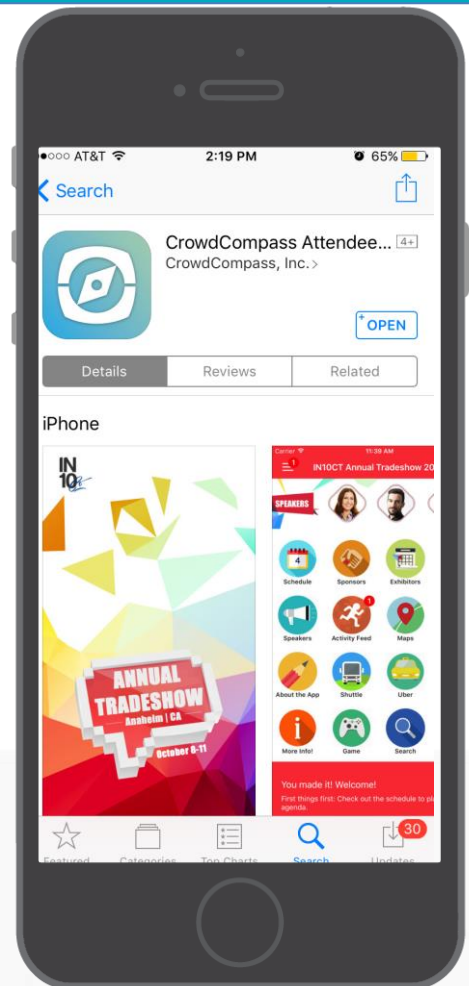
Get the app

1 Go the right store. Access the App Store on iOS devices and the Play Store on Android (<https://crowd.cc/s/3aJt2>).

If you're using a Blackberry or Windows phone, skip these steps. You'll need to use the web version of the app found here: (<https://crowd.cc/ipu141>)

2 Install the app. Search for CrowdCompass AttendeeHub. Once you've found the app, tap either **Download** or **Install**.

After installing, a new icon will appear on the homescreen.



Find your event

1 Search the AttendeeHub. Once downloaded, open the AttendeeHub app and enter **IPU 141 Assembly**.

2 Open your event. Tap the name of your event to open it.

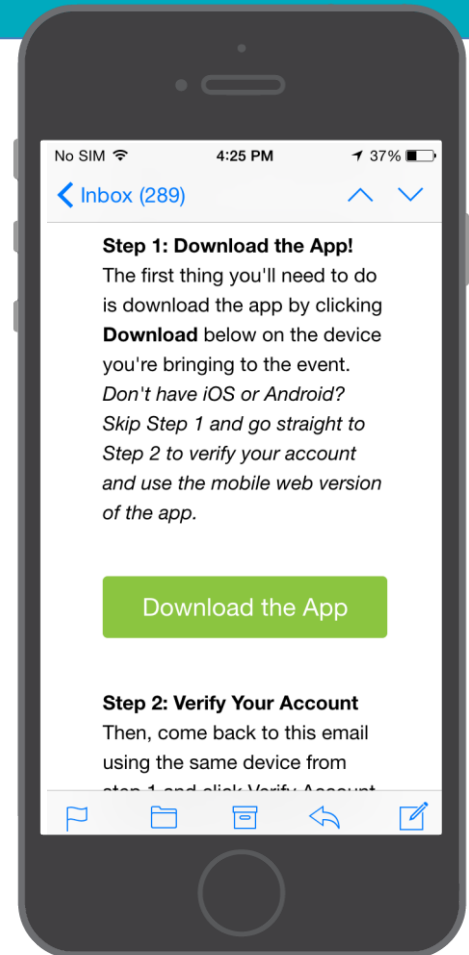
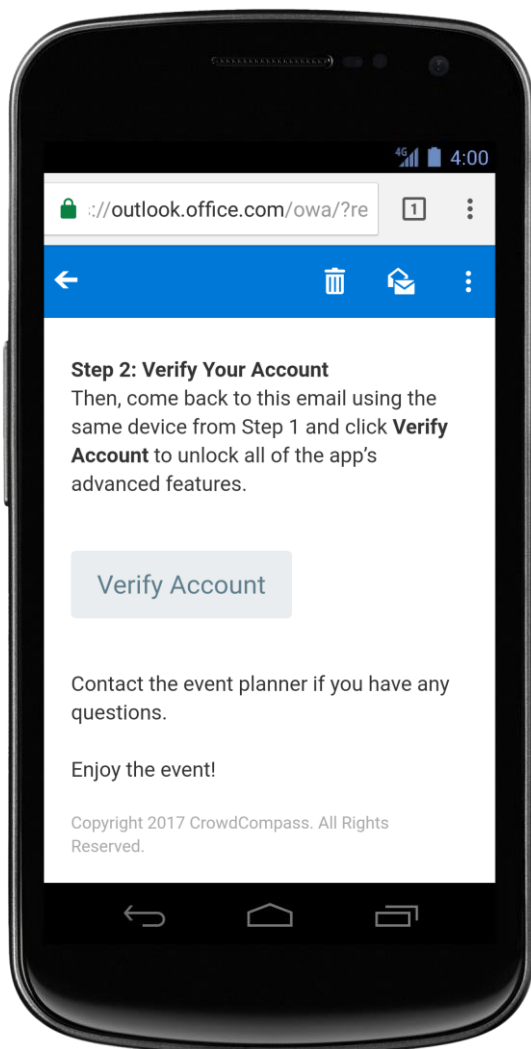


Logging In Via Invitation

Download the App

1 Find your Invitation. Check your email for an invitation message from CrowdCompass.

2 Download the App. Click **Download the App** to be taken to the App Store. Click **Download** and wait for the app to install on your device.



Verify Your Account

1 Return to your Invitation. Once the app has finished installing, open your invitation email again.

Click **Verify Account**.

2 Confirm your Verification. Click **Open App** to complete the verification via your brand new mobile app.



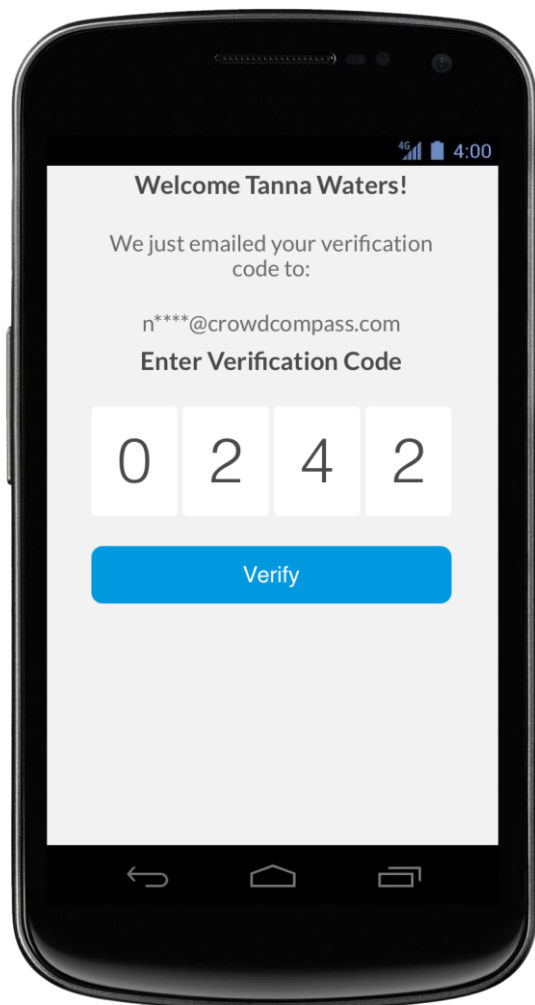
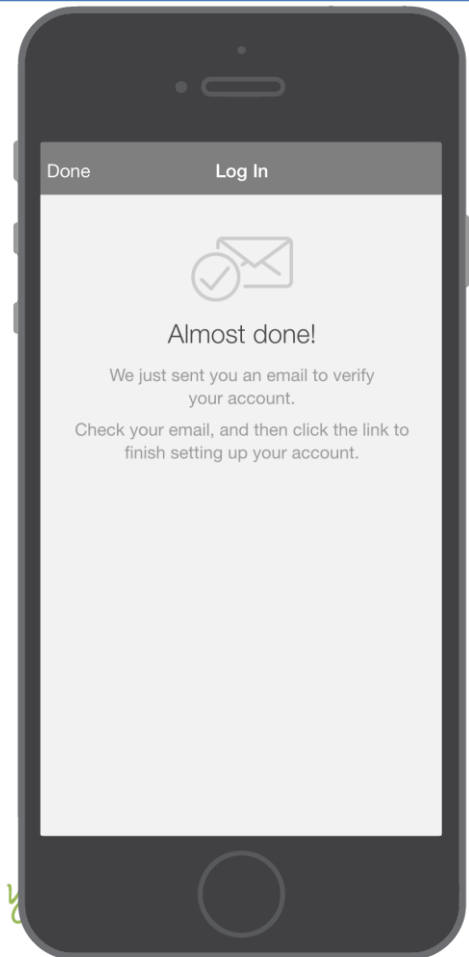
Logging In Via the App

Get the Email

1 Download the App. Search for CrowdCompass AttendeeHub. Once you've found the app, tap either **Download** or **Install**. Once it installs on your device, tap its icon on your device's homescreen.

2. Find the event. Enter *IPU 141 Assembly* and tap to open.

2 Enter your details. Tap **Login for more features**. Enter your first and last name where prompted, then tap **Next**. Enter an email address where you'd like your verification email sent, then tap **Next** one more time.



Verify Your Account

1 Open your email. Exit the app and open your verification email. You'll see it includes your four-digit verification code.

2 Enter the code. Return to the app and enter the verification code, then tap **Verify** to log in to your mobile app.



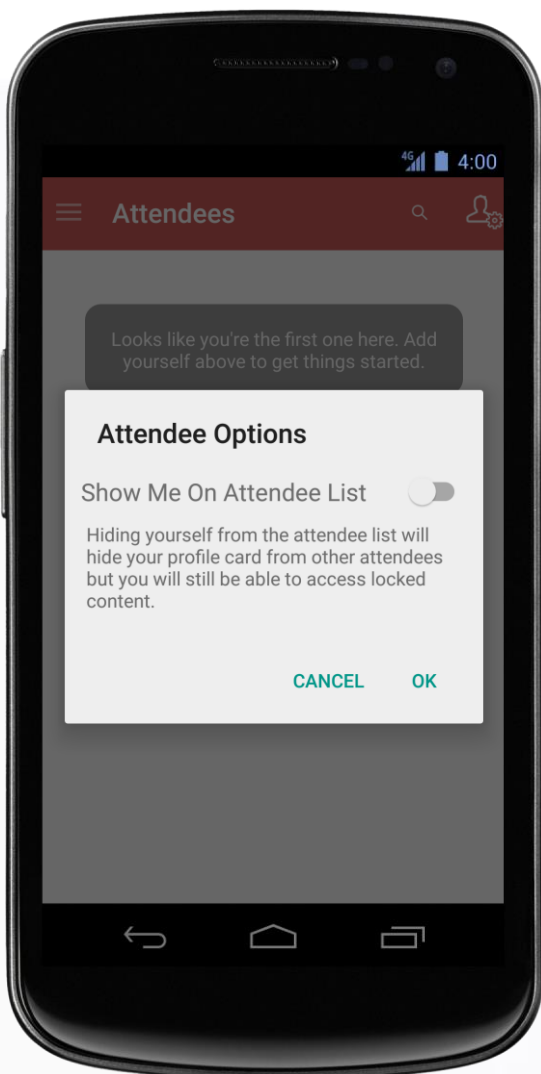
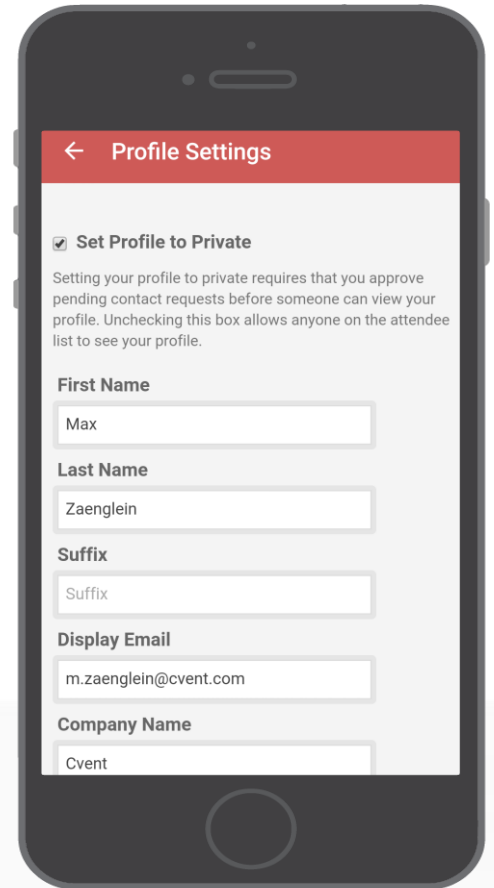
Manage Your Privacy

Set Your Profile to Private

1 Access your profile settings. If you'd rather have control over who can see your profile, you can set it to private.

After logging in, tap the hamburger icon in the top left, then tap your name at the top of the screen.

2 Check the box. At the top of your Profile Settings, make sure that the box next to "Set Profile to Private" is checked.



Or Hide It Entirely

1 Access the Attendee List. Rather focus on the conference? Log in, open the Event Directory, and tap the **Attendees** icon.

2 Change your Attendee Options. Click the Silhouette icon in the top right to open Attendee Options.

Make sure the slider next to "Show Me On Attendee List" is switched off. Fellow attendees will no longer be able to find you on the list at all.



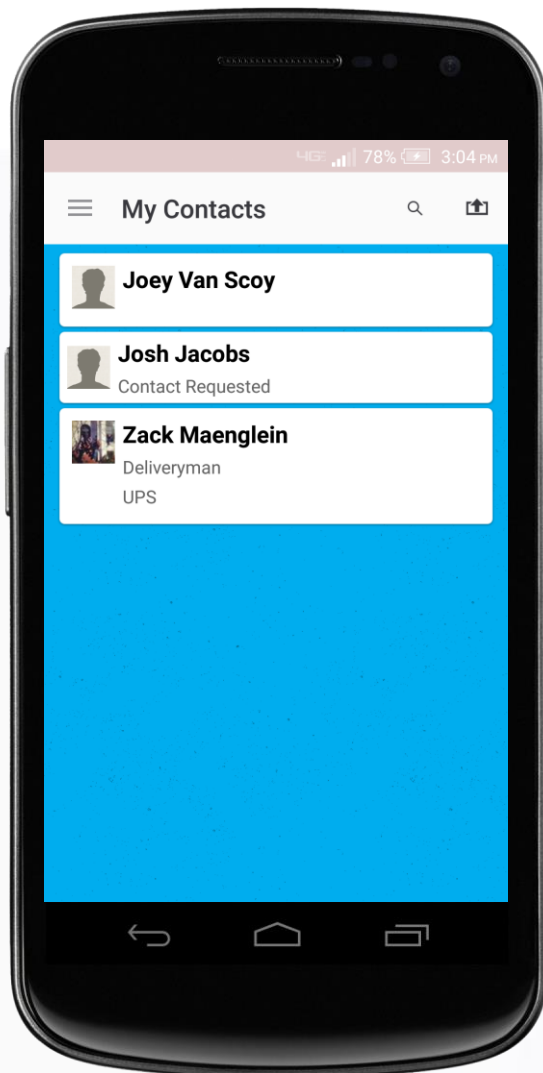
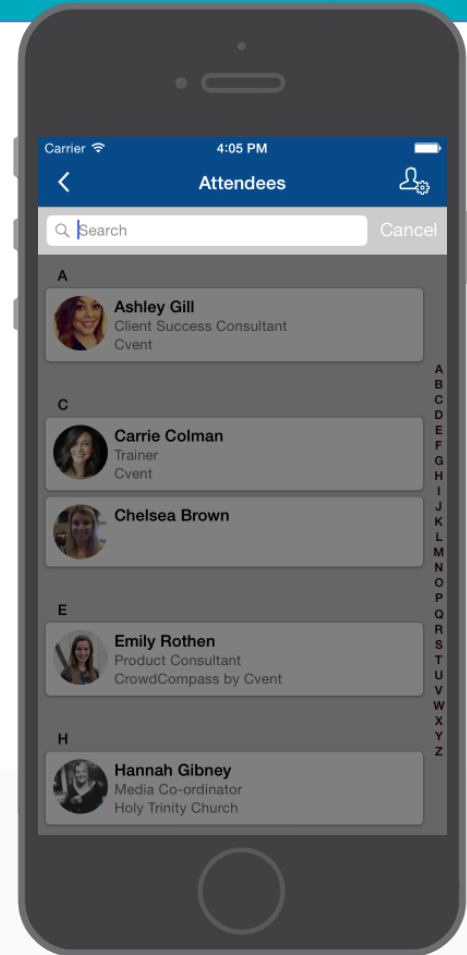
Networking

Share Your Info

1 Access the Attendee List. After logging in, tap the **Attendees** icon.

2 Send a request. Find the person you want to share your contact information by either scrolling through the list or using the search bar at the top of the screen.

Tap their name, then the plus icon to send a contact request. If they accept, the two of you will exchange info.



Continue the Convo

1 Access My Contacts. Tap the hamburger icon to open up the side nav, then **My Contacts**. Here you'll find a list of all the attendees you've exchanged contact info with.

2 Connect outside the app. Find that interesting person you just met and tap their name.

You'll be taken to a page that shows all the social networks that attendee has linked to their CrowdCompass account. Tap any of their logos to connect to that attendee's page.



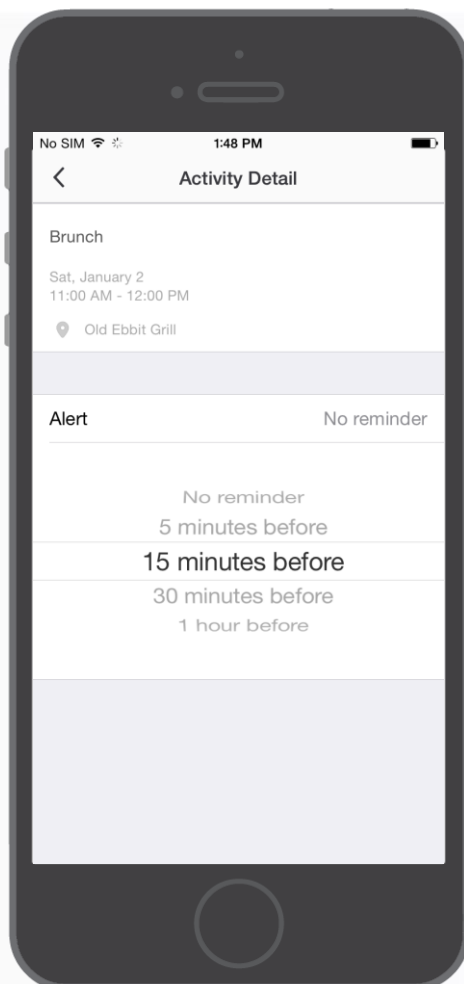
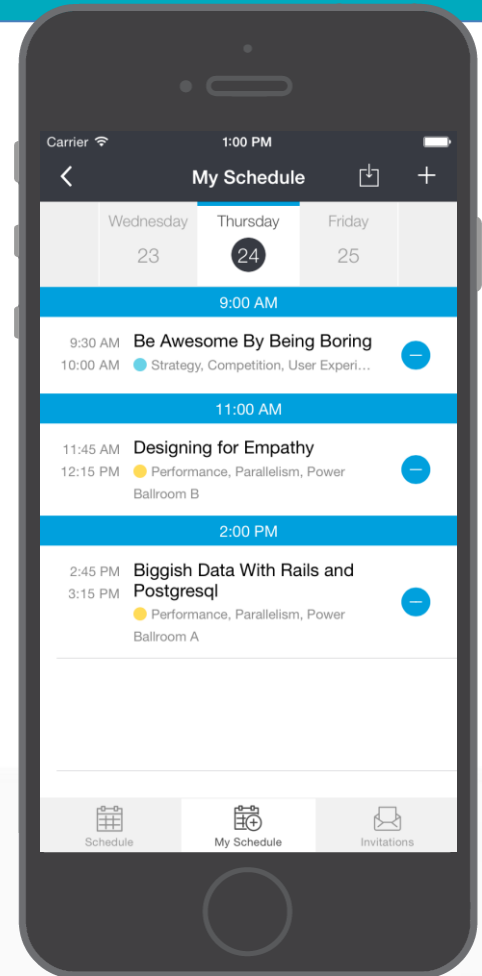
Scheduling Appointments

Schedule an Appointment

1 Navigate to My Schedule. Tap the hamburger icon in the top left, then **My Schedule**.

2 Create Your Appointment. In the top right corner of the My Schedule page you'll see a plus sign. Tap on it to access the Add Activity page.

Give your appointment a name, a start and end time, and some invitees. When you're finished, tap **Done**. Invitations will be immediately sent to all relevant attendees.



Set a Reminder

1 Open an appointment. Tap the hamburger icon in the top left, then **My Schedule**.

Scroll through the calendar to see all of the appointments that have been pre-loaded into your schedule. Tap on any of them to see more details about them.

2 Set a reminder. From the detail page you can tap the clock icon to set an alert to remind you about the appointment.



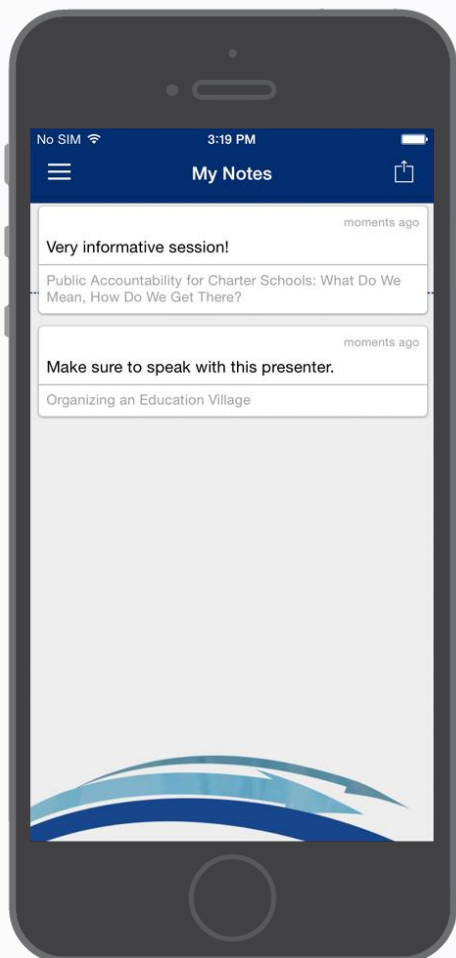
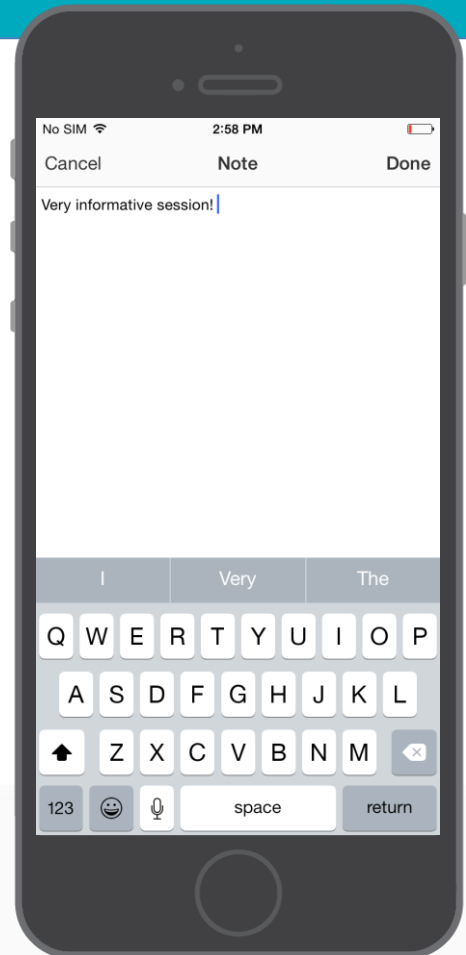
310 Creating Notes

Write Your Thoughts

1 Find your Event Item. After logging in, find the session, speaker, or attendee you'd like to create a note about by tapping on the appropriate icon in the Event Directory, then scrolling through the item list.

Once you've found the item you're looking for, tap on it.

2 Write your note. Tap the pencil icon to bring up a blank page and your keyboard. Enter your thoughts, observations, and ideas. Tap **Done** when you've finished.



Then Export Them

1 Navigate to My Notes. Tap the hamburger icon in the top left, then My Notes.













Here you'll find all the notes you've taken organized by session.

2 Choose where to send your notes. Tap the share icon in the top right and CrowdCompass will automatically generate a draft of an email that contains all your notes. All you have to do is enter an email address, then tap **Send**.



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

311 Launch icon info

Activity feed		« My feed » will show posts from your contacts, as well as sessions you have rated, bookmarked, shared, or added to your schedule. “All activity” shows posts for this event.
App Info		Access detailed info on what the IPU’s Assembly App can offer you.
Daily Journal		Access the Daily Journal which provides the latest updates on the programme of meetings and other important information.
Delegates services		If you need to book a meeting room, contact the press service, learn about speakers’ registration, etc., click here to learn more.
Documents		All documents available on the IPU website, in English and French, can be accessed here.
IPU		Learn more about the Organization, who’s who, etc.
Maps		Find your way around the CICG and its annexe building (across the street), Le Neuf
Networking		Share your information with other attendees who have downloaded the App.
Partners		Which organizations attend IPU Assemblies, where are we going next, want more info about the venue, click here.
Practical Info		If you need to book a hotel room, find a restaurant, call a taxi, etc., find out how by clicking here.
Programme		Day-by-day breakdown: map to find the meeting room, related documents, etc.
Social media		See what’s happening on the IPU Twitter account, or check out Assembly photos on Flickr.



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

كتيب جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي

يعرض هذا الكتيب لمحة عامة عن جمعية الاتحاد البرلماني الدولي مع التركيز على عشر مسائل رئيسية هي:

١. العضوية..... ٤

- الأعضاء
- الأعضاء المنتسبون
- المراقبون الدائمون
- حجم الوفود

٢. هيكل جمعية الاتحاد البرلماني الدولي..... ٦

- الهيئات الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي
- المناقشة العامة
- البند الطارئ
- الاجتماعات الأخرى (الاجتماعات الثنائية والزيارات الميدانية والأحداث الجانبية)

٣. اللجان الدائمة للجمعية..... ١١

- التشكيل
- دورة القرارات
- تعديل مشروعات القرارات التي يقدمها المقرران

٤. القرارات والمقررات وغيرها

١٤. من الوثائق الختامية.....

الجمعية

- قرار البند الطارئ
- قرارات اللجان الدائمة وتقاريرها
- الوثيقة الختامية للمناقشة العامة

المجلس الحاكم

- قرارات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين
- استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي
- تقارير المنتديات واللجان والهيئات الأخرى

٥. إجراءات التصويت ١٨
- القواعد الأساسية
 - آليات التصويت
٦. حقوق المندوبين ٢٢
- الحق في أخذ الكلمة واقتراح التعديلات والتصويت
 - تعليق الحق في التصويت
٧. الاقتراحات، ونقاط النظام، واللغة غير اللائقة،
وحق الرد ٢٤
٨. المجموعات الجغرافية السياسية ووظائفها ٢٧
٩. تطبيق الجمعية ٢٨
١٠. متابعة الجمعية ٢٩

يشار كلما لزم الأمر إلى الأحكام المعنية من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه. ولأغراض هذه الوثيقة، تشير عبارة "عضو في الاتحاد البرلماني الدولي" إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي

يجوز لكل برلمان تشكّل بموجب قوانين دولة ذات سيادة ويمثل سكانها ويعمل على أراضيها أن يطلب الانضمام إلى الاتحاد البرلماني الدولي.
← المرجع: المادة ٣(١) من النظام الأساسي

الأعضاء المنتسبون

يجوز للمجلس الحاكم أن يقبل بصفة أعضاء منتسبين في الاتحاد البرلماني الدولي الجمعيات البرلمانية الدولية التي أسستها - بموجب اتفاق دولي - دولٌ ممثلة فيه، بناءً على طلب هذه الجمعيات وبعد التشاور مع الأعضاء المعنيين في الاتحاد البرلماني الدولي.
← المرجع: المادة ٣(٥) من النظام الأساسي

المراقبون الدائمون

مُنحت صفة مراقب دائم لنحو ٧٠ منظمة بما يمكنها من حضور جمعياتنا، التي تُعقد مرتين في السنة، والمشاركة فيها بفعالية. وفئات المراقبين الدائمين هي:

- (أ) المنظمات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة؛
- (ب) المنظمات الدولية الحكومية الإقليمية؛
- (ج) الجمعيات أو المجالس البرلمانية الإقليمية أو الجغرافية السياسية؛
- (د) المنظمات غير الحكومية العالمية؛
- (هـ) الاتحادات الدولية للأحزاب السياسية؛
- (و) المنظمات التي أقام معها الاتحاد البرلماني الدولي علاقات عمل متبادلة النفع.

عدد المندوبين (حق التصويت وأخذ الكلمة)	
٨ (أقل من ١٠٠ مليون نسمة) أو ١٠ (أكثر من ١٠٠ مليون) + برلماني شاب واحد ما لم يغيّر ذلك الحق - انظر أدناه	أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي
٨ (دون حق في التصويت) ما لم يغيّر ذلك الحق - انظر أدناه	الأعضاء المنتسبون
2 (دون حق في التصويت)	المراقبون الدائمون

← المرجع: المادة ٥(٢) من النظام الأساسي. في حال وجود متأخرات في الاشتراكات (سنتان من المستحقات)، يكون عدد المندوبين الذين يجوز لهم المشاركة في الجمعية محدوداً كما يلي:

مندوبان برلمانيان	أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي
مندوب واحد	الأعضاء المنتسبون

وفقاً للتعديلات الجديدة في النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي ولوائحه، متى تأخر عضو عن سداد اشتراكه في ميزانية الاتحاد البرلماني الدولي لأكثر من ٣ سنوات، أصبح ذلك العضو عضواً غير مشارك في المنظمة (مع تعليق حقوقه بما فيها حق المشاركة في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي).

٢. هيكل جمعية الاتحاد البرلماني الدولي 317

الجمعية هي الهيئة السياسية الرئيسية للاتحاد البرلماني الدولي. وتجتمع مرتين في السنة ويشمل جدول أعمالها ما يلي:

- مناقشة عامة؛
- والنظر في الاقتراحات واعتماد بند طارئ؛
- واعتماد قرارات اللجان الدائمة وتقريرها.

وخلال أسبوع الجمعية، تجتمع أيضاً كل الهيئات الرئيسية التالية للاتحاد البرلماني الدولي:

- اللجنة التنفيذية - وهي تشرف على إدارة الاتحاد البرلماني الدولي وتوجه توصياتها إلى المجلس الحاكم.
- المجلس الحاكم - وهو يتولى إدارة الاتحاد البرلماني الدولي ورسم سياساته. ويبت في انضمام الأعضاء وإعادة انضمامهم وتعليق عضويتهم. ويعتمد استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي وميزانيته وبرنامج عمله، ويحدد مهام واختصاصات اللجان الدائمة والهيئات الفرعية للمجلس الحاكم، ويوافق على تعديلات النظام الأساسي واللوائح.
- اللجان الدائمة الأربع - وهي تركز على السلام والأمن؛ والتنمية المستدامة؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان؛ وشؤون الأمم المتحدة، وتناقش مسائل مهمة وتعتمد قرارات بشأنها.
- منتدى البرلمانيات - وهو يقود عمل الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين في التمثيل السياسي داخل البرلمان الوطنية وهيئات الاتحاد البرلماني الدولي وجمعياته. ويقدم تعديلات تراعي المنظور الجنساني في أعمال اللجان الدائمة.
- منتدى البرلمانين الشباب - وهو يناقش بنود الجمعية من منظور الشباب ويوجه توصياته إلى الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي.

- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين - وهي تنظر في انتهاكات حقوق الإنسان للبرلمانيين وتقرح سبل لإنصافهم.
- اللجنة المعنية بشؤون الشرق الأوسط - وهي تشجع الحوار بين البرلمانيين الإسرائيليين والفلسطينيين.
- مجموعة ميّسري الحوار بشأن قبرص - وهي تجتمع مرة في السنة خلال الجمعية وتشمل ممثلين من الأحزاب السياسية المنتمية إلى جماعتي الجزيرة على أساس المساواة السياسية.
- اللجنة المعنية بإزاء الاحترام للقانون الدولي الإنساني - وهي تدافع عن حماية المدنيين والمقاتلين في حالات النزاع حول العالم عن طريق اعتماد قوانين ومعاهدات مهمة والتصديق عليها.
- الفريق الاستشاري الرفيع المستوى والمعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف - وهو يوجّه ويراقب خطة العمل التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي في هذا المجال من أجل البرلمانات ويهدف إلى سد الثغرات في تنفيذ القرارات المعنية الصادرة عن الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة.
- الفريق الاستشاري المعنية بالصحة - وهو يقود عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال الصحة.

وتنظّم أيضاً عدة أحداث جانبية منها حلقات عمل ومناقشات جماعية.

المناقشة العامة

- تنظّم مناقشة عامة عن موضوع شامل في الجلسة العامة من كل جمعية للاتحاد البرلماني الدولي.
- ويجوز لكل وفد برلماني أن يسجّل ثلاثة متحدثين على الأكثر، إذا كان المتحدث الثالث من البرلمانيين الشباب (دون سن الخامسة والأربعين).

يجب على المندوبين التسجيل من أجل أخذ الكلمة، إما بإرسال استمارة التسجيل المسبق المتاحة على [صفحة وثائق الجمعية](#) وإما بالتوجه إلى مكتب تسجيل المتحدثين (خارج قاعة الجلسة العامة). ويُفتح باب التسجيل قبل ٢٤ ساعة من بدء المناقشة العامة ويظل مفتوحاً حتى اليوم الثاني من الجمعية.

ويُحدّد ترتيب المتحدثين بالقرعة العامة في عشية الجلسة الأولى للجمعية.

رئيس الجمعية ونوابه

متى اجتمع الاتحاد البرلماني الدولي خارج جنيف، جرت العادة على انتخاب رئيس البرلمان المضيف رئيساً للجمعية. أما في جنيف، فيؤدّي رئيس الاتحاد البرلماني الدولي ذلك الدور. ويجوز لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي تعيين أحد مندوبيه نائباً لرئيس الجمعية (المادة ٧(٣) من لائحة الجمعية). ويحل النائب محل رئيس الجمعية في أي جلسة أو جزء منها عند الاقتضاء.

مدة أخذ الكلمة في المناقشة العامة

يجوز للجنة التوجيهية للجمعية (وهي مكونة من رئيس الجمعية، ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ونائب رئيس اللجنة التنفيذية، ورؤساء اللجان الدائمة) أن تعدّل مدة أخذ الكلمة لضمان سلاسة المناقشات. ومن ثم، فإن المدد التالية مقدّمة على سبيل الإرشاد فقط.

الوقت الإجمالي لكل وفد	عدد المتحدثين	
<ul style="list-style-type: none"> · الجزء الرفيع المستوى (رؤساء البرلمانات): ٧ دقائق · متحدث واحد (غير رئيس برلمان): ٦ دقائق · متحدثان: حتى ٧ دقائق · البرلماني الشاب: دقيقتان إضافيتان 	٢ + برلماني شاب واحد	أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والأعضاء المنتسبون إليه
<ul style="list-style-type: none"> · ٣ دقائق 	١	المراقبون الدائمون

البند الطارئ

يجوز لأي برلمان عضو في الاتحاد البرلماني الدولي أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. وينبغي أن يتناول ذلك الطلب حدثاً دولياً مهماً وحديثاً يتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة بشأنه.

وبعد اعتماد البند الطارئ، تُنظَّم مناقشة خلال اليوم التالي في إطار الجلسة العامة (لمزيد من المعلومات، انظر قسم "القرارات والمقررات وغيرها من الوثائق الختامية").

← المرجع: المادة ١٤ (٢) من النظام الأساسي والمادة ١١ من لائحة الجمعية

إلى جانب الاجتماعات النظامية المذكورة آنفاً، يمكن للوفود أن تنظّم *اجتماعات ثنائية* (للمزيد من التفاصيل، يُرجى التواصل مع مكتب التسجيل في الاتحاد البرلماني الدولي).

وتنظّم *زيارات ميدانية* متعلقة بموضوعات الجمعية بالتعاون مع شركاء محليين عندما يجتمع الاتحاد البرلماني الدولي في الخارج. ويجوز للمشاركين التسجيل للمشاركة في الزيارة الميدانية (الأماكن محدودة) عن طريق مرفق تقديم الوثائق والتحقق منها التابع للاتحاد البرلماني الدولي.

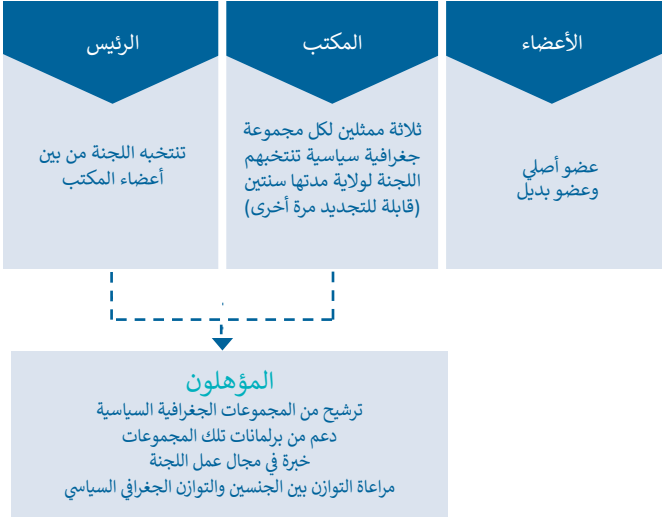
وتنظّم أيضاً خلال الجمعية *أحداث جانبية* عن موضوعات تهم المجتمع البرلماني بوجه خاص.

في الجمعية أربع لجان دائمة. وجزء رئيسي من عملها تحضير القرارات التي تعتمدها الجمعية وتصبح البيانات السياسية للاتحاد البرلماني الدولي.

ويركز عمل اللجان الدائمة على المحاور التالية:

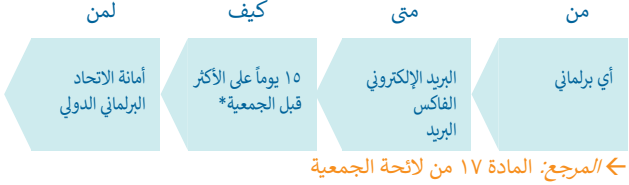
١. السلام والأمن الدولي؛
٢. التنمية المستدامة والشؤون المالية والتجارة؛
٣. الديمقراطية وحقوق الإنسان؛
٤. شؤون الأمم المتحدة.

التشكيل



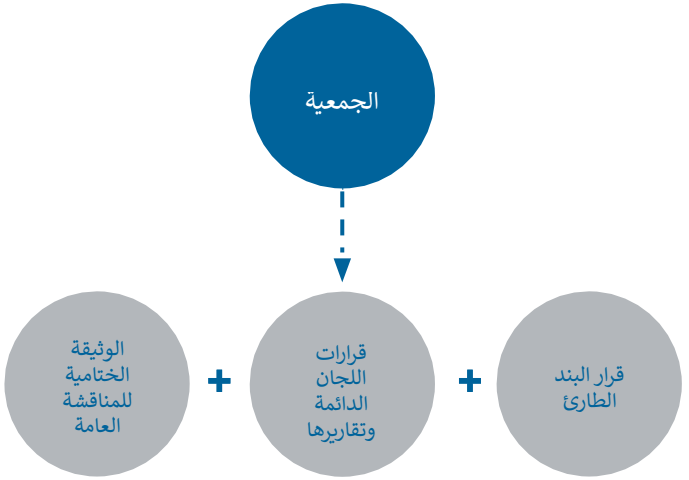
323 مراحل تحضير قرار اللجنة الدائمة (دورة لمدة سنة على الأقل - جمعيات)

الشهر صفر (الجمعية)	بداية الدورة: اختيار الموضوع الذي ستعتمده اللجنة الدائمة بعد اثني عشر شهراً + تعيين المقررين
الشهر ٦ (الجمعية)	جلسات استماع الخبراء بشأن موضوع البند المختار مناقشة تمهيدية عن القرار
الشهر ٧	الموعد النهائي ليقدم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مساهماتهم الكتابية في القرار
الشهر ٩	تقديم المقررين مشروع القرار والمذكرة التوضيحية إلى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي
الشهر ١٠	توزيع أمانة الاتحاد البرلماني الدولي مشروع القرار والمذكرة التوضيحية على أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي
الشهر ١١	الموعد النهائي ليقدم أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي تعديلاتهم على مشروع القرار
الشهر ١٢ (الجمعية)	إعداد اللجنة الدائمة الصيغة النهائية لمشروع القرار اعتماد الجمعية للقرار



* يقدم منتدى البرلمانيات تعديلات (في عشية الجلسة الأولى للجنة الدائمة) تنطوي على منظور جنساني.

٤. القرارات والمقررات وغيرها من الوثائق الختامية 325



قرار البند الطارئ

يجوز لأي برلمان عضو بالاتحاد أن يطلب إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية. ويتعين أن يكون هذا الطلب مصحوباً بمذكرة تفسيرية موجزة ومشروع قرار يحدد بوضوح مجال الموضوع الذي يتضمنه الطلب.

وتجري الجمعية تصويتاً بنداء الأسماء في اليوم الأول من أجل البت في البند المقترح الذي سيُدرج في جدول الأعمال. وقبل القبول، يجب أن يحصل الطلب على ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت.

ويُناقش البند الطارئ عادة في صباح اليوم الثاني من الجمعية. وتُجسج لجنة الصياغة (وتكون كل مجموعة جغرافية سياسية ممثلة فيها) لتحضير مشروع القرار الذي سيقدم إلى الجمعية لتعتمده في يومها الأخير.

← المرجع: الفقرتان ١ و٢ من المادة ١١ من لائحة الجمعية

قرارات اللجان الدائمة وتقاريرها

القرار هو بيان رسمي تدلي به جمعية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مسألة سياسية وهو ثمار عملية تشاور وتناقش وتداول وتفاوض. وتحتوي القرارات على توصيات عملية تخص البرلمانات في المقام الأول ولكنها قد تكون موجّهة أيضاً إلى الحكومات أو الأمم المتحدة أو هيئات أخرى. وتصوت الجمعية على النصوص التي تقترحها اللجان الدائمة دون مناقشة جوهرها.

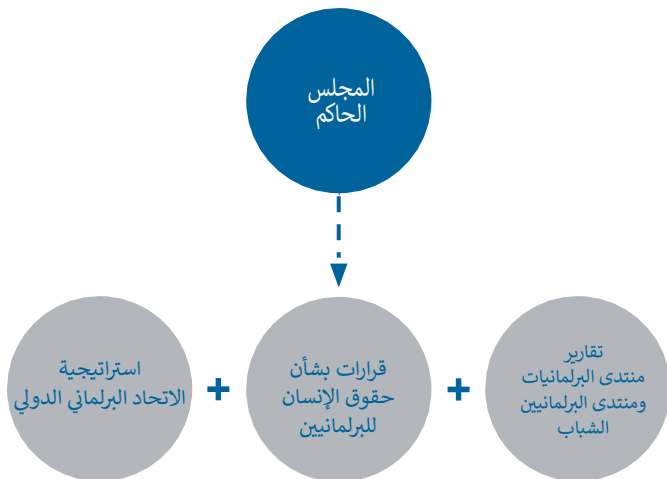
وتحيط الجمعية علماً بتقارير اللجان الدائمة في ختام عملها.

الوثيقة الختامية للمناقشة العامة

الوثيقة الختامية هي إعلان رسمي لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن موضوعها الشامل. وهي ثمار المداولات والمناقشات التي أُجريت خلال الجمعية. وهي خارطة الطريق لعمل المجتمع البرلماني العالمي.

ويتعهد جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي بتحويلها إلى سياسات وتشريعات فعلية على المستوى الوطني.

← المرجع: المادة ١٥ من لائحة الجمعية



استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي

تُعدّ الاستراتيجية بتوجيه من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. وتحدد رؤية المنظمة ومهمتها وأهدافها. وتبيّن العمل الواجب على مجتمع الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تنفيذ برنامجه وتحقيق هدفه العامين أي بناء برلمانات ديمقراطية قوية، وتعبئة جهودها حول برنامج التنمية العالمية. وفي عام ٢٠١٦، وافق المجلس الحاكم على الاستراتيجية الحالية للاتحاد البرلماني الدولي (٢٠١٧-٢٠٢١).

اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين هي هيئة فريدة تدافع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين كلما تعرضت تلك الحقوق للخطر. وتنظر في الشكاوى المرفوعة بشأن البرلمانيين الذين تعرضوا للقتل أو الاعتداء أو التهيب أو السجن بسبب آرائهم السياسية خلال فترة عملهم. وخلال الجمعيات، يرجع إلى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن يوافقوا جماعةً، عن طريق المجلس الحاكم، على قرارات اللجنة وأن يؤيدوا آراءها، مما يبرز أهمية التضامن البرلماني للانتفاع بالحماية وسبل الانتصاف. ولا تستسلم اللجنة ولا أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أبداً وإنما يواصلون الإجهار بمواقفهم بشأن القضايا حتى الوصول إلى حل مرضٍ.

تقارير المنتديات واللجان والهيئات الأخرى

يحيط المجلس الحاكم علماً، في جلسته الأخيرة، بتقارير منتدى البرلمانيات ومنتدى البرلمانيين الشباب فضلاً عن تقارير لجانه والهيئات الأخرى.

القواعد الأساسية

اللجان الدائمة	المجلس الحاكم	الجمعية (النظام المرّجّح)	أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي
صوت واحد (عضو أصلي أو بديل)	3 أصوات (وفد من الجنسين) صوتان (جنس واحد)	10 أصوات* + أصوات إضافية (بحسب حجم التعداد السكاني الوطني)	

* ينخفض هذا العدد إلى ثمانية للبرلمانات التي تشكلت وفودها من جنس واحد فقط لثلاث دورات متتالية.

آليات التصويت

النصاب القانوني

يُحدّد النصاب القانوني للمجلس الحاكم والجمعية خلال الجلسة الأولى لكل منهما ويُعلنان في نهاية تلك الجلسة. ومن ثم، ينبغي لكل أعضاء المجلس الحاكم أن يحضروا الجلسة الأولى بأكملها. وبالنسبة للجمعية، ينبغي لكل برلمان يحق له ١٠ أصوات أن يضمن وجود برلماني واحد في القاعة: وللأصوات ما بين ١٠ و ٢٠ صوتاً، يلزم حضور برلمانيين اثنين (بغض النظر عن جنسهما)؛ واعتباراً من ٢١ صوتاً، يتعين وجود ٣ برلمانيين في الجلسة العامة.

للاتحاد البرلماني الدولي إجراءات تصويت فريدة بوصفها منظمة سياسية.

فينظّم التصويت في الجمعية بندااء علني للأسماء.

وتستخدم الجمعية نظام تصويت مرّجّح بحسب حجم سكان البلد وتكوين وفده (التوازن بين الجنسين). ومن خصائص الاتحاد البرلماني الدولي أنه يشجّع الوفود الوطنية على ضم برلمانيين من أحزاب سياسية مختلفة. ويتيح نظام التصويت المرّجّح لكل وفد إمكانية تقسيم أصواته للإعراب عن الآراء المختلفة لمندوبيه.

← المرجع: المادة ١٥ (٣) من النظام الأساسي

ولكل وفد ١٠ أصوات كحد أدنى مع أصوات إضافية بحسب التعداد السكاني الوطني. فعلى سبيل المثال، إذا كان تعداد السكان في بلد ما يتراوح بين مليون و٥ ملايين نسمة، يحق لذلك البلد الحصول على صوت إضافي، وتحصل البلدان التي يتجاوز تعدادها السكاني ٣٠٠ مليون نسمة على ١٣ صوتاً إضافياً.

← المرجع: المادة ١٥ (٢) من النظام الأساسي

ويكون عدد الأصوات الممنوح للوفود المكونة من نائب واحد فقط ١٠ أصوات لأنه لا يجوز لأي مندوب أن يدي بأكثر من ١٠ أصوات. ويقتصر حق التصويت على المندوبين الحاضرين شخصياً في موعد التصويت.

ويكون لكل وفد يقتصر تشكيله على برلمانيين من جنس واحد خلال ثلاث دورات متتالية للجمعية ثمانية أصوات كحد أدنى في الجمعية (بدلاً من ١٠ للوفود المشكلة من رجال ونساء). وبالنسبة إلى الوفود التي يحق لها الحصول على أصوات إضافية، يكون أساس الحساب ثمانية أصوات وليس عشرة.

← المرجع: المادتان ١٥ (١) و ١٥ (٢) (ج) من النظام الأساسي

وتؤخذ قرارات الجمعية بأغلبية الأصوات المشاركة في التصويت، باستثناء التصويت على البند الطارئ حيث يجب الحصول على ثلثي الأصوات المشاركة. وعندما يتطلب الأمر أغلبية محددة، يجب أن يكون عدد الأصوات الموافقة مساوياً على الأقل لثلث إجمالي عدد الأصوات المتاحة للوفود المشاركة في الجمعية.

← المرجع: المواد ١١ (٢) و ٢٨ و ٣٤ من لائحة الجمعية

ويتولى رئيس الجمعية إعلان نتائج التصويت.

المجلس الحاكم

لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي، بغض النظر عن حجمه أو مستوى تنميته الاقتصادية، ثلاثة أصوات في المجلس الحاكم على أن يتشكل وفده من رجال ونساء يكونون **حاضرين في القاعة** وقت التصويت. وأما الوفود التي يقتصر تشكيلها على جنس واحد، فتكون ممثلة بعضوين فقط بما يعادل صوتين فقط.

← المرجع: المادة ١ من لائحة المجلس الحاكم

ويكون التصويت في المجلس الحاكم عادة برفع الأيدي أو بالوقوف والجلوس، باستثناء في انتخابات رئيس الاتحاد البرلماني، والأمين العام، وأعضاء اللجنة التنفيذية حيث يكون التصويت بالاقتراع السري.

← المرجع: المادة ٣٠ من لائحة المجلس الحاكم

وتتخذ القرارات عادة بأغلبية الأصوات المشاركة في التصويت. وفي بعض الحالات مثل طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال المجلس الحاكم، يتعين الحصول على أغلبية ثلثي الأصوات المشاركة في التصويت. ويُنتخب رئيس للاتحاد البرلماني الدولي بالأغلبية المطلقة للأصوات.

← المرجع: المواد ٨ و ١٢ و ١٣ و ٢٣ و ٣٥ و ٣٩ و ٤٥ من لائحة المجلس الحاكم

ويتولى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي إعلان نتائج التصويت.

يمارس العضو الأصلي في اللجنة الدائمة (التي تتشكل من ممثل واحد لكل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي) حق التصويت، وفي حالة غيابه، يُمنح ذلك الحق لبديله. وتُتخذ القرارات بالتصويت عليها إما برفع الأيدي وإما ببناء الأسماء. ويقرر رئيس اللجنة طريقة التصويت المتبعة في كل حالة. وتعيّن اللجنة، بناء على اقتراح الرئيس، فارزين اثنين للأصوات من أجل التأكد من نتائج أي تصويت يُجرى بالاقتراع السري.

وتُناقش مشروعات القرارات ويصوت عليها برفع الأيدي. وتُناقش التعديلات الفرعية في وقت واحد مع التعديلات المتعلقة بها، ويجرى التصويت عليها قبل تلك التعديلات.

ولا يجوز إيقاف عملية التصويت بعد بدئها إلا لالتماس توضيح بشأن طريقة التصويت. ويجوز للأعضاء الراغبين في تبرير تصويتهم أن يقوموا بذلك بإيجاز إذا أذن لهم الرئيس بعد الانتهاء من عملية التصويت. **وتُتخذ القرارات عادة بأغلبية الأصوات المشاركة في التصويت.**

← المرجع: المواد ٢(٢) و٢٤ و٢٥ و٣٤ إلى ٤٠ من لائحة اللجان الدائمة

الحق في أخذ الكلمة واقتراح التعديلات والتصويت

الحق في التصويت	الحق في اقتراح التعديلات	الحق في أخذ الكلمة	
نعم ما لم تكن الحقوق معلقة	نعم	نعم	أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي
لا	نعم	نعم	المراقبون الدائمون
لا	لا	نعم	المراقبون الدائمون

← المرجع: المادة ١٥ من النظام الأساسي، والمواد ٢ و ٢١ و ٢٢ من لائحة الجمعية

334 تعليق الحق في التصويت (التأخر عن سداد الاشتراكات)

يفقد كل عضو في الاتحاد البرلماني الدولي يتأخر عن سداد الاشتراكات المالية المستحقة عليه (بما يساوي أو يتجاوز سنتين من المستحقات) الحق في التصويت. ومع ذلك، يجوز للمجلس الحاكم أن يسمح لذلك العضو بالتصويت - على سبيل الاستثناء - إذا رأى أن العجز عن السداد كان نتيجة لظروف خارجة عن إرادة ذلك العضو.

← المرجع: المادة ٥(٢) من النظام الأساسي

٧. الاقتراحات، ونقاط النظام، واللغة غير اللائقة، وحق الرد

الاقتراحات

يجوز أن تخص الاقتراحات ما يلي:

- تأجيل المناقشة إلى أجل غير مسمى؛
- تأجيل المناقشة؛
- غلق قائمة المتحدثين؛
- غلق الجلسة أو تعليقها؛
- أي اقتراح آخر يتعلق بسير الجلسة.

وتحظى الاقتراحات الإجرائية بالأولوية على المسائل الموضوعية. وتعلق مناقشة المسائل الموضوعية أثناء مناقشة الاقتراحات الإجرائية.

الإجراء

يقدم صاحب الاقتراح عرضاً موجزاً لاقتراحه دون الخوض في صلب الموضوع الأصلي المطروح للنقاش.

ولا يُسمح بالكلام أثناء مناقشة الاقتراحات الإجرائية إلا لمقدم الاقتراح ومتحدث آخر معارض له لمدة لا تتجاوز ثلاث دقائق لكل منهما، وبعد ذلك تبت الجمعية في الأمر.

← المرجع: المادة ٢٦ من لائحة الجمعية

لا يجوز لأعضاء الوفود مقاطعة المتحدثين إلا لإثارة نقطة نظام أي للفت انتباه الرئيس إلى إخلال بالمادة ٢٤ من لائحة الجمعية (الخروج عن موضوع المناقشة أو استعمال لغة غير لائقة).

ويفصل الرئيس فوراً ودون مناقشة في كل نقاط النظام.

← المرجع: الفقرتان ٣ و٤ من المادة ٢٣ من لائحة الجمعية

اللغة غير اللائقة

وفقاً للائحة الجمعية والمبادئ التوجيهية الخاصة بتقويم حالات استعمال لغة غير لائقة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي أن يكون سلوك الوفود قائماً على الاحترام المتبادل، والقيم والمبادئ التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي في نظامه الأساسي ولوائحه، وأن يحترم كرامة كل الناس. وفضلاً عن ذلك، ينبغي لسلوك الوفود ألا يخل بالسير السلس للأعمال.

وخلال المناقشات المعقودة في إطار اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي للمتحدثين عدم استخدام أي لغة خطاب تنم عن تشهير أو عدم تسامح أو تعصب جنسي أو عنصرية أو كره للأجانب.

ولرئيس الجلسة أن يلفت نظر أي متحدث يخل بالسير السلس لأعمال الجلسة. وفي حال التماذي في استخدام لغة الخطاب المعترض عليها، يلفت الرئيس نظر المتحدث مرة ثانية ويسجل ذلك في محضر الجلسة.

وفي حال عدم امتثال المتحدث لتلك القواعد، يجوز للرئيس أن يسحب الكلمة منه وأن يطلب شطب العبارات محل الاعتراض من محضر الجلسة (الورقي والرقمي).

← المرجع: المادة ٢٤ من لائحة الجمعية، والفقرات ١ و٢ و٣ من المبادئ التوجيهية

يجوز للرئيس منح أحد الوفود حق الرد بإيجاز في نهاية الجلسة.
← المرجع: المادة ٢٢(٢) من لائحة الجمعية

وعلى الوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد أن تبلغ الرئيس بذلك عن طريق الأمانة. ويجوز لأعضاء الوفود ممارسة حقهم في الرد في نهاية الجلسة بالتحدث من مقاعدتهم. وينبغي أن يتناول حق الرد نقطة أو نقاط محددة من خطاب ما وجده المتحدث مسيئاً أو غير دقيق. ولا يوجد حق في الرد على حق الرد.

المجموعة الأفريقية

المجموعة العربية

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

مجموعة أوراسيا

مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي

مجموعة الاثني عشر فأكثر

المجموعات
الجغرافية
السياسية

تنسيق مواقف المجموعات بشأن قضايا رئيسية

استعراض الوظائف الشاغرة، واستشارة الأعضاء
واقترح مرشحين بهدف ضمان التمثيل العادل
من جميع أنحاء العالم في كل هيئات الاتحاد
البرلماني الدولي

تيسير المشاورات على اقتراحات المناقشات
والقرارات الخاصة بالبند الطارئ

رسم واستعراض سياسات التنفيذ الرئيسية

الوظائف

← المرجع: المادة ٢٧ من النظام الأساسي

إن تطبيق الجمعية متاح خلال كل جمعية للاتحاد البرلماني الدولي.



ويسر التطبيق المشاورات والاطلاع على وثائق الاتحاد البرلماني الدولي عبر الإنترنت (سياسة الاتحاد البرلماني الدولي لتوفير الورق). ويعزز مشاركة الوفود في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وبتيح التواصل بينها. ويمكن الاطلاع على البرنامج اليومي عبر التطبيق والحصول على أحدث التحديثات عبر الإشعارات الفورية.

ويمكن تنزيل التطبيق عبر متجر App Store (نظام iOS) أو متجر Play Store (نظام أندرويد). فابحثوا عن تطبيق "Crowdcompass attendeehub".

وبعد تنزيل التطبيق، ينبغي فتحه وإدخال رقم دورة الجمعية المعنية مثل "IPU 139 Assembly". ويمكن أيضاً لأمانة الاتحاد البرلماني الدولي أن ترسل إليكم دعوة عبر البريد الإلكتروني (sas@ipu.org).

والتطبيق متاح باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والبرتغالية والإسبانية. ويمكن الاطلاع على دليل المستخدم باللغتين الإنجليزية والفرنسية عبر صفحة الجمعية.

لا تنتهي جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي بجلستها الختامية.

وإنما يكون كل أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ملزمين باتخاذ كل الإجراءات الهيكلية والإدارية والمالية اللازمة لتنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي.

← المرجع: المادتان ٦ و٧ من النظام الأساسي

ويُنْتَظَر من أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ضمان أن:



341



Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

IPU Assemblies in your pocket

341

This booklet provides an overview of the IPU Assembly and focuses on ten key issues:

- 1. Participation 4**
 - Members
 - Associate Members
 - Permanent Observers
 - Size of delegations
- 2. Structure of an IPU Assembly 6**
 - Main IPU bodies
 - General debate
 - Emergency item
 - Other meetings (bilaterals, field visits, side events)
- 3. Assembly Standing Committees 11**
 - Composition
 - Cycle of a resolution
 - Amendments to draft resolutions prepared by the rapporteurs
- 4. Resolutions, decisions and other outcome documents 14**
 - Assembly**
 - Emergency item Resolution
 - Standing Committees' Resolutions and Reports
 - General Debate Outcome document
 - Governing Council**
 - Committee on the Human Rights of Parliamentarians' Decisions
 - IPU Strategy
 - Reports of Forums, committees and other bodies

5. Voting procedures	18
• The basic rules	
• Methods of voting	
6. Rights of delegates	22
• Rights to speak, to move amendments, to vote	
• Suspension of the right to vote	
7. Motions, points of order, abusive language and right of reply	24
8. Geopolitical groups and their functions	27
9. Assembly App	28
10. Assembly follow-up	29

Cross-references are made to the relevant provisions of the IPU's Statutes and Rules. In this document, whenever the words "IPU Member" are used, they should be construed as referring to IPU Member Parliaments.

1. Participation

IPU Members

Every parliament constituted in conformity with the laws of a sovereign State whose population it represents and on whose territory it functions may join the [IPU](#).

→ *Ref. Statutes: Article 3.1*

Associate Members

International parliamentary assemblies established under international law by States which are represented in the IPU may, upon their request and after consultation with the relevant Members of the IPU, be admitted by the Governing Council as [Associate Members](#).

→ *Ref. Statutes: Article 3.5*

Permanent Observers

Permanent observer status has been granted to some 70 organizations, enabling them to attend and actively participate in our twice-yearly Assemblies. Categories of [Permanent Observers](#):

- a) Organizations of the UN System;
- b) Regional intergovernmental organizations;
- c) Regional or geopolitical parliamentary assemblies/ associations;
- d) Worldwide non-governmental organizations;
- e) International political party federations; and
- f) Organizations with which the IPU has a mutually beneficial working relationship.

	Number of delegates (voting and speaking rights)
IPU Members	8 (less than 100 million inhabitants) or 10 (more than 100 million) + 1 young MP <i>Unless entitlement modified – see below</i>
Associate Members	8 (no voting rights) <i>Unless entitlement modified – see below</i>
Permanent Observers	2 (no voting rights)

→ *Ref. Statutes: Article 5.2.* In the case of arrears (**2 years**), the number of delegates that may participate in the Assembly is limited, as follows:

IPU Members	2 parliamentary delegates
Associate Members	1 delegate

According to new amendments to the IPU Statutes and Rules, Members with **more than 3 years'** arrears of their contributions to the IPU budget become **non-participating members** of the Organization (suspension of rights, including participating in IPU Assemblies).

2. Structure of an IPU Assembly

The Assembly is the IPU's main political body. It meets twice a year with a programme which includes:

- General debate;
- Consideration of proposals and adoption of an emergency item; and
- Adoption of Standing Committees' resolutions and reports.

All the main IPU bodies also convene in the course of the Assembly week:

- The [Executive Committee](#) oversees the IPU's administration and makes recommendations to the Governing Council.
- The [Governing Council](#) is the IPU's administrative and policy-making body. It admits, readmits and suspends Members. It adopts the IPU Strategy, budget and work programme, sets the terms of reference of the Standing Committees and the Council's subsidiary bodies, and approves amendments to the Statutes and Rules.
- The four [Standing Committees](#), which focus on peace and security; sustainable development; democracy and human rights; and UN Affairs, discuss relevant issues and adopt resolutions.
- The [Forum of Women Parliamentarians](#) leads IPU's work to redress gender imbalance in political representation in national parliaments, within IPU bodies and Assemblies. It submits amendments incorporating a gender perspective into the Standing Committees' work.
- The [Forum of Young Parliamentarians](#) debates Assembly subject items from a youth perspective and makes recommendations to the governing bodies.

- The [Committee on the Human Rights of Parliamentarians](#) examines violations of the human rights of MPs and proposes avenues of redress.
- The [Committee on Middle East Questions](#) fosters regular dialogue between Israeli and Palestinian MPs.
- The [Group of Facilitators for Cyprus](#) meets, once a year at the Assembly, with representatives of political parties from both communities of the island, on the basis of political equality.
- The [Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law](#) advocates for the protection of civilians and combatants in conflict around the world through the adoption and ratification of relevant laws and treaties.
- The IPU High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism guides and monitors the IPU plan of action for parliaments in this area and aims to bridge gaps in the implementation of relevant IPU and UN resolutions.
- The [Advisory Group on Health](#) spearheads the IPU's work on health.

Several side events, including Workshops and Panel discussions, are also held.

General debate

A general debate on an overall theme takes place in Plenary at each IPU Assembly.

Each parliamentary delegation may register a maximum of three speakers, if the third speaker is a young MP (under 45 years of age).

Registration and order of speakers

Delegates must register in order to take the floor, either by returning the pre-registration form available on the [Assembly documents' page](#) or at the speakers' registration desk (outside the plenary hall). Registration opens 24 hours before the start of the general debate and closes on the second day of the Assembly.

The order of speakers is determined by the public drawing of lots on the eve of the first Assembly sitting.

Presidents and Vice-Presidents of the Assembly

When the IPU meets outside of Geneva, it is traditionally the Speaker of the host parliament who is elected Assembly President. In Geneva, the IPU President fulfils the role. All IPU Members may designate one of their delegates as an Assembly Vice-President (Assembly Rule 7.3). A Vice-President will replace the President of the Assembly during a sitting or part of a sitting.

Speaking time in the General Debate

The Assembly Steering Committee (composed of Assembly President, IPU President, and Vice-President of the Executive Committee, as well as the Standing Committee Presidents) may adjust speaking time to ensure the smooth running of the debates. The following figures are provided as guidance.

	Number of speakers	Total time per delegation
IPU Members and Associate members	2 + 1 young MP	<ul style="list-style-type: none"> · High-level segment (Presiding officers): 7 minutes · One speaker (non-presiding officer): 6 minutes · Two speakers: up to 7 minutes · Young MP: 2 additional minutes
Permanent Observers	1	<ul style="list-style-type: none"> · 3 minutes

Emergency item

Any IPU Member may request the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda. It should relate to a recent major situation of international concern on which urgent action by the international community is required.

After adoption of the emergency item, a debate is held the next day in plenary (see section on Resolutions and other Outcomes of the Assembly for more information).

→ *Ref. Statutes: Article 14.2 and Assembly Rule 11.*

In addition to the statutory meetings mentioned above, delegations can also organize **bilateral meetings** (contact IPU registration desk for more details).

Field visits related to Assembly themes are organized in cooperation with local partners, when the IPU meets abroad. Participants may register for the field visit (numbers limited) through the IPU submission and control of documents' service.

Side events on topics of particular interest to the parliamentary community also take place during the Assembly.

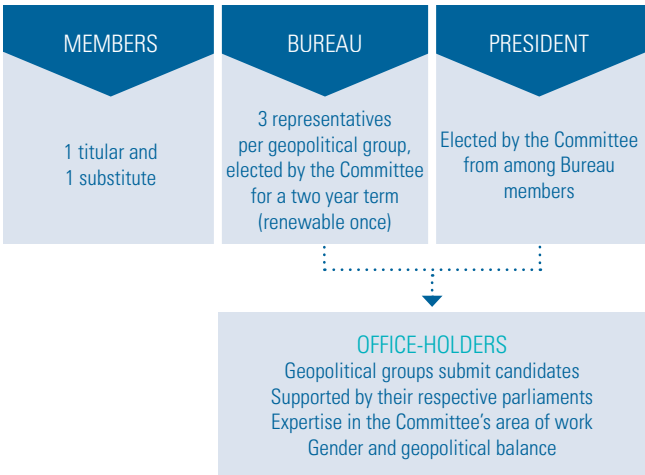
3. Assembly Standing Committees

The Assembly has four Standing Committees. A key part of their work is the preparation of resolutions which go on to be adopted by the Assembly and become the IPU's political statements.

The respective areas of work are:

1. Peace and International Security;
2. Sustainable Development, Finance and Trade;
3. Democracy and Human Rights; and
4. United Nations Affairs

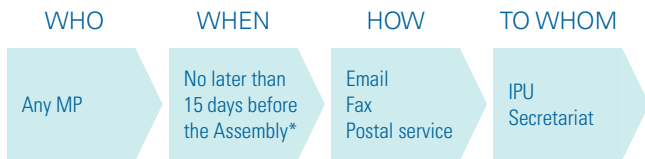
Composition



Milestones in the preparation of a Standing Committee resolution (one year cycle over three Assemblies)

MONTH 0 (Assembly)	CYCLE START: selection of the subject item to be adopted by the Standing Committee in twelve months + Nomination of the co-rapporteurs
MONTH 6 (Assembly)	Expert hearings on the selected subject item Preparatory debate on the resolution
MONTH 7	Deadline for IPU Members' submission of written contributions to the resolution
MONTH 9	Submission of draft resolution and explanatory memorandum by the co-rapporteurs to the IPU Secretariat
MONTH 10	The IPU Secretariat distributes draft resolution and explanatory memorandum to IPU Members
MONTH 11	Deadline for IPU Members to submit amendments to the draft resolution
MONTH 12 (Assembly)	Finalization by the Standing Committee of the draft resolution Adoption of Resolution by the Assembly

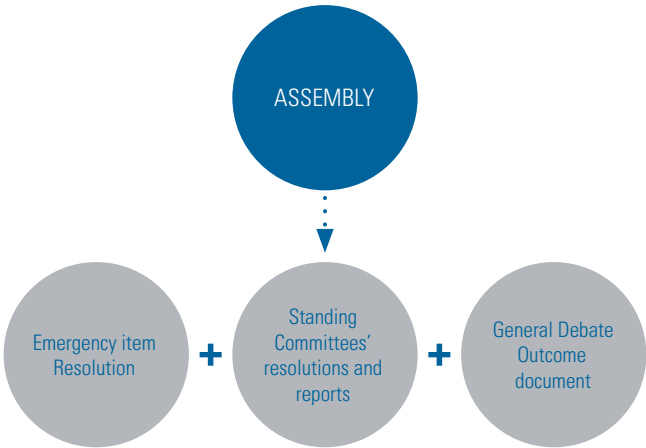
Amendments to draft resolutions prepared by the rapporteurs



→ *Ref. Assembly Rule 17*

* *The Forum of Women MPs submits amendments (on the eve of the first sitting of the Standing Committee) incorporating a gender perspective.*

4. Resolutions, decisions and other outcome documents



Emergency item Resolution

Any IPU Member may request the inclusion of an emergency item on the Assembly agenda. All proposals should be accompanied by a brief explanatory memorandum and a draft resolution, clearly defining the scope of the item requested for inclusion.

The Assembly holds a roll-call vote on the first day to decide which proposed item to include in the agenda. A request must receive a two-thirds majority of the votes cast to be accepted.

The emergency item is generally debated in the morning of the second day of the Assembly. A drafting committee meets (each geopolitical group is represented) to prepare a draft resolution, which is submitted to the Assembly for adoption on the penultimate day.

→ *Ref. Assembly Rules 11.1 and 11.2*

Standing Committee Resolutions and Reports

A Resolution is a formal statement by the IPU Assembly on a political issue and results from a process of consultation, debate, deliberation and negotiation. Resolutions contain recommendations for action mainly by parliaments, but can also be addressed to governments, the United Nations and other bodies. The Assembly votes on the texts proposed by the Standing Committees without holding a debate on the substance.

At the close of its work, the Assembly takes note of the Standing Committees' reports.

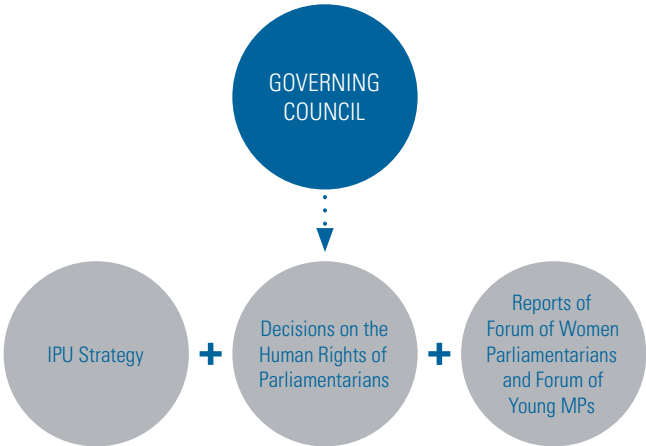
General Debate Outcome document

The Outcome document is an official declaration by the IPU Assembly on its overall theme. It is the result of the deliberations and debates during the Assembly. It is the road map for action by the global parliamentary community.

All IPU Members commit to translating it into concrete policies and legislation at national level.

→ *Ref. Assembly Rule 15*

Examples of reports, decisions and other texts adopted by the Governing Council



IPU Strategy

The Strategy is drafted under the guidance of IPU Member Parliaments. It sets the vision, mission and objectives of the Organization. It outlines the actions that the IPU community must undertake in order to accomplish its agenda and the two overarching goals of building strong, democratic parliaments and mobilizing them around the global development agenda. In 2016, the Governing Council approved the current IPU Strategy (2017-2021).

Committee on the Human Rights of Parliamentarians' Decisions

The IPU's Committee on the Human Rights of Parliamentarians is a unique body that defends the human rights of MPs whenever their rights are at risk. It examines complaints concerning MPs who have been killed, attacked, intimidated or jailed for their political views during the exercise of their mandate. During Assemblies, it is the IPU membership as a whole, through the Governing Council, which approves the Committee's decisions and echoes its views, hence underscoring the importance of parliamentary solidarity in obtaining protection and redress. The Committee and the IPU membership do not give up and continue to speak out on cases until a satisfactory solution is reached.

Reports of Forums, committees and other bodies

During its last sitting, the Governing Council takes note of the reports of the Forum of Women Parliamentarians, the Forum of Young MPs, its Committees and other bodies.

5. Voting procedures

The basic rules

	Assembly (weighted system)	Governing Council	Standing Committees
IPU Members	10 votes* + additional votes (size of national population)	3 votes (mixed gender delegation) 2 votes (single gender)	1 vote (titular or substitute)

* *Reduced to eight for Parliaments that, for three consecutive sessions, have sent delegations composed exclusively of MPs of the same sex.*

Methods of voting

Quorum

The Governing Council quorum and that of the Assembly are established during their first sittings and announced, respectively, at the end of the sitting. All Governing Council members should, therefore, be present in the room for the whole of the first sitting. For the Assembly, a parliament entitled to 10 votes should ensure that one MP is in the room: 10 to 20 votes require 2 MPs (regardless of sex) to be in attendance; and 21+ votes need 3 parliamentarians to be in the Plenary.

Assembly 359

As a political organization, the IPU has unique voting procedures.

Assembly votes are held by a public roll-call.

The Assembly uses a **weighted voting system**, based on a given country's population size and the composition of its delegation (gender balance). One of the IPU's particularities is that national delegations are encouraged to include parliamentarians from different political parties. The weighted voting system gives a delegation the possibility, should it so wish, to split its votes in order to express the diverse views of its delegates.

→ *Ref. Statutes: Article 15.3*

Each delegation has a minimum of 10 votes, with additional votes depending on the national population. For example, a country with a population between 1 and 5 million is entitled to one additional vote, and countries with more than 300 million inhabitants have an additional 13 votes.

→ *Ref. Statutes: Article 15.2*

Delegations comprised of only one MP will be limited to 10 votes, as no delegate may cast more than 10 votes. Only delegates **present in person**, at the time of the vote, shall have the right to vote.

Any delegation that, for three consecutive sessions, is composed exclusively of MPs of the same sex will have a minimum of eight votes (instead of 10 for mixed delegations) at the Assembly. For delegations entitled to additional votes, the overall calculation will be based on eight votes instead of ten.

→ *Ref. Statutes: Articles 15.1, 15.2(c)*

Assembly decisions are taken by a majority of the votes cast, with the exception of votes on the emergency item, which must receive a **two-thirds majority** of the votes cast. When a specified majority is required, the number of affirmative votes must be equal to at least one third of the total number of votes allocated to delegations participating in the Assembly.

→ *Ref. Assembly Rules: 11.2, 28, and 34.*

Once the vote has closed, the Assembly President announces the results.

Voting procedures

Governing Council

All IPU Members, irrespective of their size or economic development, have the same number of three votes in the Governing Council, provided that the delegation includes both men and women and that they are **present in the room** at the time of the vote. Single gender delegations will be limited to two members and hence, to two votes.

→ *Ref. Governing Council Rule 1*

The Governing Council normally votes by show of hands or by standing vote, with the exception of the election of the IPU President, the election of the Secretary General and the election of Executive Committee members, when voting is by secret ballot.

→ *Ref. Council Rule 30*

In general, **decisions are taken by a majority of the votes cast**. In some circumstances, such as the request for the inclusion of a supplementary item on the Governing Council

agenda, a two-thirds majority of votes cast is required. For the election of the IPU President, the absolute majority of votes cast is required.

→ *Ref. Governing Council Rules: 8, 12, 13, 23, 35, 39 and 45.*

Once the vote has closed, the IPU President announces the result.

Standing Committees

The right to vote can be exercised by the titular members of the Standing Committees (one representative from each IPU Member), or in their absence by their substitutes. Decisions are taken by show of hands or by roll-call vote. It is for the Committee's President to decide on the method of voting to be followed. If a vote takes place by secret ballot, its results must be ascertained by two tellers appointed by the Committee on the President's proposal.

Amendments to a draft resolution are discussed and voted on by show of hands. Sub-amendments are discussed at the same time as the amendments to which they relate and are voted on before the amendments concerned.

Voting may not be interrupted once it has commenced, except to request clarification on the manner in which the voting is being conducted. Delegates wishing to explain their vote briefly may be authorized to do so by the President, after the voting has been completed. **Decisions are taken by a majority of the votes cast.**

→ *Ref. Standing Committees Rules 2.2; 24; 25 and 34 to 40.*

6. Rights of delegates

Rights to speak, to move amendments, to vote

	Right to speak	Right to move amendments	Right to vote
IPU Members	YES	YES	YES unless rights are suspended
Associate Members	YES	YES	NO
Permanent Observers	YES	NO	NO

→ Ref. Statutes: Article 15. Assembly Rules 2, 21, 22

Suspension of the right to vote (arrears of contributions)

Any IPU Member which is in arrears of its financial contributions (two full years or more) loses its voting rights. If non-payment is due to reasons beyond the Member's control, the Governing Council may, as a matter of exception, give the Member permission to vote.

→ *Ref. Statutes: Article 5.2*

7. Motions, points of order, abusive language and right of reply

Motions

A motion may relate to:

- Adjournment of the debate sine die;
- Adjournment of the debate;
- Closure of the list of speakers;
- Closure or adjournment of the meeting; or
- Any other matter having a bearing on the conduct of the meeting.

Procedural motions have priority over substantive questions. Debate on substantive questions will be suspended while procedural motions are being considered.

Procedure

The mover makes a brief presentation of the motion without entering into the substance of the question under debate.

During a debate on procedural motions, only the mover of the proposal and one delegate holding a contrary opinion will be heard, each of whom may speak for no more than three minutes, after which the Assembly takes a decision.

→ *Ref. Assembly Rule 26*

Points of order

A speaker may only be interrupted by other delegates on a point of order so as to draw the President's attention to infringement of Assembly Rule 24 (non-respect of the subject of the debate or abusive language).

In such instances, the President rules immediately and without debate on all points of order.

→ *Ref. Assembly Rules 23.3 and 4*

Abusive language

According to the Rules of the Assembly and the *Guidelines to manage the use of abusive language at IPU meetings*, the conduct of delegates should be characterized by mutual respect, be based on the values and principles of the IPU as laid down in its IPU Statutes and Rules, and should respect the dignity of all people. Furthermore, it should not compromise the smooth conduct of business.

During debates held in the context of IPU meetings, speakers should refrain from using defamatory, intolerant, sexist, racist or xenophobic language.

The Chair of the meeting will call to order any speaker who disrupts the smooth conduct of the proceedings. If use of objectionable language is repeated, the Chairperson will call the speaker to order a second time, and the incident will be recorded in the minutes.

Should any speaker fail to respect these norms, the Chair will withdraw his or her permission to speak and request that the objectionable words be struck from the record (written and digital).

→ *Ref. Assembly Rule 24 and paragraphs 1, 2 and 3 of the Guidelines*

The Chair may, at the end of the corresponding sitting, give the floor briefly to a delegation wishing to exercise its right of reply.

→ *Ref. Assembly Rule 22.2*

Delegates wishing to exercise their right of reply should inform the Presidency through the Secretariat. They may exercise briefly their right of reply at the end of the sitting and will speak from their seats. The right of reply should address a specific point or points in a speech which the speaker requesting it finds offensive or inaccurate. There is no right of reply to the right of reply.

367 8. Geopolitical groups

GEOPOLITICAL GROUPS

- African group
- Arab group
- Asia-Pacific group
- Eurasia group
- Latin America and the Caribbean (GRULAC)
- Twelve Plus group

FUNCTIONS

- Coordinate group's positions on key issues
- Review vacancies, consult Members and propose candidates – ensuring fair representation from around the world on all IPU bodies.
- Facilitate consultations on proposals for debates and resolutions on emergency item.
- Shape and review implementation of main policies.

→ *Ref. Statutes: Article 27*

9. Assembly App

The Assembly App is available at each IPU Assembly.

The App facilitates online consultation of official IPU documents (IPU paper smart policy). It enhances delegates' participation in IPU Assemblies and enables networking with other delegates. The daily programme is available on the App and the latest updates through push notifications.

The App is available from the App store on iOS devices and Play Store on Android. Search for "Crowdcompass attendeehub." Once downloaded, open the AttendeeHub app

and enter the corresponding Assembly session number, i.e. IPU 139 Assembly. Alternatively, the IPU Secretariat will be pleased to send delegates an invitation by email (sas@ipu.org).

The hard-coded text of the App is available in English, French, German, Portuguese and Spanish. A user manual in English and French is available on the Assembly webpage.



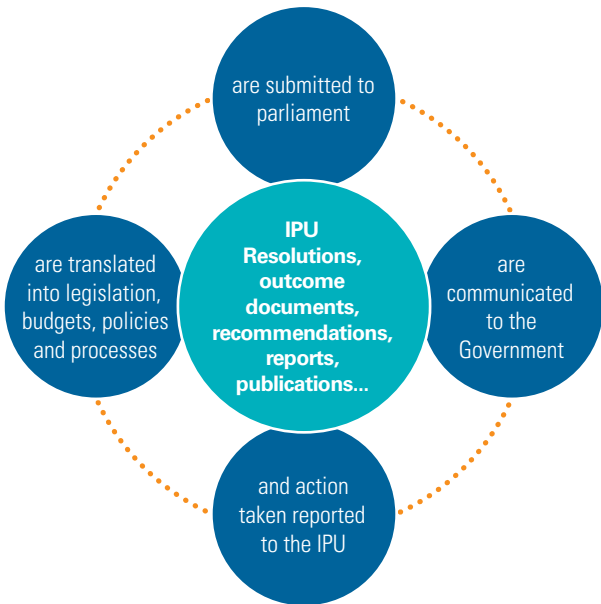
10. Assembly follow-up

IPU Assemblies do not end with the closing session.

IPU Members have the obligation to make all structural, administrative and financial provisions required to implement IPU decisions.

→ *Ref. Statutes: Articles 6 and 7*

IPU Members are expected to make sure that:





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة
(بلغراد/صربيا، 13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

خدمة النقل

النقل

ترحب الجمعية الوطنية بجميع المشاركين في الجمعية البرلمانية الـ 141 القادمة للاتحاد البرلماني الدولي. ولتحقيق هذه الغاية، يرجى تقديم تفاصيل عن وصول ومغادرة أعضاء وفدكم، في أقرب وقت ممكن.

المغادرة/ الوصول (المرفق رقم 1)

في مطار نيكولا تسلا بلغراد، سيرحب المتطوعون الذين سيرتدون قمصاناً تحمل شعار "141st IPU" بجميع المشاركين في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

سيتم توفير طابور خاص لفحص جواز السفر، يحمل علامة "141st IPU"

ستصل الأمتعة إلى دوامة منفصلة للأمتعة تحمل علامة "141st IPU"

في مطار نيكولا تسلا بلغراد، في قسم استلام الحقائب، قبل الرقابة الجمركية، سيكون هناك مكتب معلومات متاح لجميع المشاركين في الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي.

يرجى وسم أمتعتكم بالملصقات المقدمة لكم في الدعوة.

شارة الأمتعة (المرفق رقم 2)

سيتم توفير خدمة النقل المكوكية للفنادق المختارة لجميع أعضاء الوفود.

ينتظركم مسؤولون، مكلفون بالوفود الوطنية، على متن الحافلة، التي ستُركن على مخرج المطار، بعد مراقبة الجمارك.

ستتم استضافة رؤساء البرلمانات الوطنية في صالة كبار الشخصيات في مطار نيكولا تسلا بلغراد، كوفهم ضيوف مهمين.

من المتوقع تنسيق 1 + 3 لرئيس البرلمان والأشخاص المرافقين في صالة كبار الشخصيات.

سيكون تحت تصرف رؤساء البرلمانات الوطنية سيارة خاصة ومسؤولين مرافقين وممثل عن وزارة الداخلية في جمهورية صربيا.

سيتم تحديد التدابير الأمنية الأخرى بما يتماشى مع تقدير وزارة الداخلية في جمهورية صربيا.

سيحضر رؤساء البرلمانات الوطنية الذين يسافرون إلى جمهورية صربيا بالسيارة (براً) مرافقة من الشرطة إلى بلغراد أو الفندق الذي يقيمون فيه.

في حال وجود أي أسئلة أخرى، يرجى الاتصال بنا عن طريق الملاحظات أو عن طريق البريد الإلكتروني على العناوين التالية:

maja.draskovic@parlament.rs

و dragan.petrovic@mfa.rs

ستقوم الجمعية الوطنية بتنظيم النقل عند المغادرة لجميع المشاركين في جمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي من الفندق إلى مطار نيكولا تسلا بلغراد، ولذا فإننا سنكون ممتنين لو تمكنكم إرسال جميع التغييرات التي قد تجرؤنها، في الوقت المناسب، إلى الاتحاد البرلماني الدولي الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا على البريد الإلكتروني: ipu@parlament.rs و jasminka.urosevic@parlam



المرفق رقم 1

الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)



استمارة الفندق، والوصول، والمغادرة

يرجى ملء هذه الاستمارة وإعادتها بموعد أقصاه 1 أيلول/سبتمبر 2019، إلى:

<p>الهاتف : + 38111 3026 193</p> <p>الفاكس : +381 11 381113349730</p> <p>البريد الإلكتروني :</p> <p>ipu.reservation@parlament.rs</p> <p>الموقع الإلكتروني : www.serbia141ipu.rs</p>	<p>الأمانة العامة للجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي</p> <p>ميدان نيكولا باسيك، 13</p> <p>بلغراد</p> <p>جمهورية صربيا</p>
--	--

البرلمان/المنظمة

من/إلى	رقم الرحلة	الوقت	التاريخ		الفندق	متطلبات خاص	الشخص/الأشخاص المرافقون	الاسم	الشهرة (السيد/السيدة/الآنسة)
				الوصول					
				المغادرة					
				الوصول					
				المغادرة					
				الوصول					
				المغادرة					
				الوصول					
				المغادرة					
				الوصول					

				المغادرة					
				الوصول					
				المغادرة					

مرسلة من

..... : الاسم

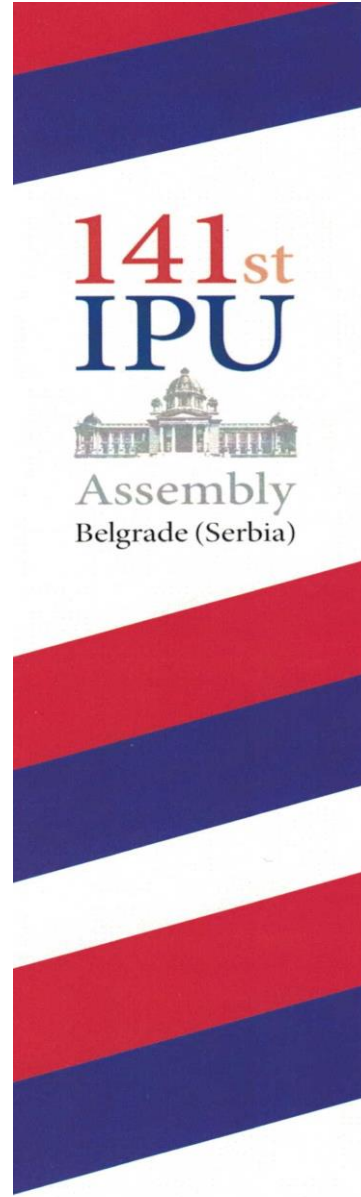
..... : اللقب

..... : البرلمان أو المنظمة

..... : الهاتف

..... : الفاكس

..... : البريد الإلكتروني



Belgrade (Serbia)

6/6



TRANSPORT

The National Assembly will welcome all participants of the upcoming 141st IPU Assembly. To this end, please provide, as soon as possible, details about arrivals and departures of your delegation's members.

ARRIVAL/DEPARTURE

At Nikola Tesla Belgrade Airport, volunteers who will be wearing T-shirts with a logo "141st IPU" will welcome all participants of the 141st IPU Assembly.

A special passport control line will be provided, marked "141st IPU".

The baggage will arrive at a separate baggage carousel marked "141st IPU".

At Nikola Tesla Belgrade Airport, in the Baggage Claim sector, before the customs control, there will be an Info Desk provided for all participants of the 141st IPU Assembly.

Please, label your baggage with stickers provided for you in the invitation package.

LUGGAGE TAG

Shuttle service will be provided to selected hotels for all members of delegations.

Liaison officers, assigned to national delegations, are waiting for you on the bus, which will be placed outside the airport exit, following the customs control.

Welcome at the VIP lounge of Belgrade Airport Nikola Tesla will be provided for Speakers of national parliaments, being VIP guests.

1+3 format for the Speaker and the accompanied persons is envisaged at the VIP lounge.

Speakers of national parliaments will have at their disposal a special passenger vehicle, an accompanying liaison officer and a representative of the Ministry of Interior of the Republic of Serbia.

Other security measures will be determined in line with an estimate of the Ministry of Interior of the Republic of Serbia.

Speakers of national parliaments traveling to the Republic of Serbia by car (by land) will have police escort to Belgrade, or the hotel where they are accommodated.

Should the secretaries of the delegations or the representatives of embassies, in the formats of which the Speaker of Parliament is included, have any further questions, please contact us by notes, or by E-mail, at the following addresses: maja.draskovic@parlament.rs and dragan.petrovic@mfa.rs

The National Assembly will organise transport on departure for all participants of the 141st IPU Assembly from the hotel to Nikola Tesla Belgrade Airport, therefore we would appreciate it if you could send all changes you may have, in a timely manner, to the 141st IPU address of the National Assembly of the Republic of Serbia: ipu@parlament.rs and jasminka.urosevic@parlament.rs



141st IPU Assembly
Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019



ARRIVAL/DEPARTURE AND HOTEL FORM

PLEASE COMPLETE THIS FORM AND RETURN IT NO LATER THAN **SEPTEMBER 1st 2019** TO:

<p>141st IPU Assembly Secretariat Trg Nikole Pasica, 13 Belgrade Republic of Serbia</p>	<p>Tel : + 381 11 3026 193 Fax : +381 11 3349 730 E-mail : ipu.reservation@parlament.rs Website : www.serbia141ipu.rs</p>
---	--

Parliament / Organization: _____

Last Name (Mr./Mrs./Ms.)	First Name	Accompanying Person(s)	Hotel		Date	Time	Flight No.	From/To	Special requirements
				Arrival					
				Departure					
				Arrival					
				Departure					
				Arrival					
				Departure					
				Arrival					
				Departure					
				Arrival					
				Departure					
				Arrival					
				Departure					

Sent by

Name :

Title :

Parliament or Organization :

Telephone :

Fax :

e-mail :

141st IPU



Assembly
Belgrade (Serbia)

Assembly
Belgrade (Serbia)



141st IPU

141st
IPU

Assembly
Belgrade (Serbia)
13 - 17 October 2019



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة
(بلغراد/صربيا، 13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

رحلات السياحة في صربيا

السياحة

رحلات خارج بلغراد

يمكن للمشاركين اختيار رحلتين خارج بلغراد للأيام التالية:

2019/10/12

- سميدريفو، فيميناكيوم، وغولوباك (المرفق رقم 1)
- أديرة فروسكا غورا (المرفق رقم 2)

2019/10/13

- توبولا وأوبلنك (المرفق رقم 3)
- نوفي ساد وسريمسكي كارلوفيسكي (المرفق رقم 4)

2019/10/18

- سميدريفو، فيميناكيوم، وغولوباك (المرفق رقم 5)
- نوفي ساد وسريمسكي كارلوفيسكي (المرفق رقم 6)

يرجى ملء الاستمارة وإعادة إرسالها إلى البريد الإلكتروني التالي:

office@serbiaexcursions.com، بموعد أقصاه 1 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

ولمزيد من الأسئلة، يرجى الاتصال بالرقم التالي: +381 11 328 1918

الاستمارة (المرفق رقم 7)

الرحلات في بلغراد

يمكنكم حجز جولة، يومياً، لغاية الساعة 10:00، في مركز المعلومات، في ردهة مركز المؤتمرات سافا.

جولات الباص

ستُنظم جولة لمشاهدة معالم المدينة، مرة واحدة يومياً، من 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لغاية 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

الانطلاق: يومياً، من أمام مركز المؤتمرات سافا، عند الساعة 13:00.

جولات القوارب

ستنظم رحلة على نهر الدانوب وسافا، مرة واحدة يومياً، من 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019 لغاية 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

الانطلاق: يومياً، من أمام مركز المؤتمرات سافا، عند الساعة 13:00.

وخلال الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، ستقدم منظمة السياحة الوطنية لصربيا (<http://www.serbia.travel/home.779.html>)، ومنظمة السياحة الوطنية لصربيا (<http://www.tob.rs/en>)، مجموعة من الرحلات داخل بلغراد وخارجها، بأسعار تفضيلية. ويقع مكتب منظمة السياحة داخل مركز المؤتمرات سافا.





الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المرفق رقم 1





سميديريفو، فيميناكيوم، وغولوباك

مغادرة بلغراد والتوجه إلى سميديريفو **08:00**

10:00 – 09:15 تم بناء قلعة سميديريفو في القرن الـ15، وكانت مقر الحاكم الصربي. وهي تُعرف بشكلها الثلاثي والأبراج الـ25 العالية. شكلت القلعة المعقل الأخير للدولة في القرون الوسطى.

11:00 – 10:00 التوجه إلى كوستولك ومنتزه الآثار القديمة فيميناكيوم.

12:30 – 11:00 تُعتبر فيميناكيوم إحدى أكبر المدن والمخيمات العسكرية الرومانية للأباطرة الرومانية، من القرن الأول لغاية القرن السادس. تم اكتشاف المدرجات، والحمامات الساخنة، وآثار شوارع، وقنوات مائية، ومجاري، في البحوث الأثرية ضمن المدينة وحوها. وداخل الموقع، تم اكتشاف هيكل عظمي لماموث يعود إلى 5 ملايين عام، ويُعتبر أن لديه مكانة خاصة ويحتفظ به في منتزه للماموث.

13:45 – 12:30 التوجه إلى غولوباك وقلعة غولوباك

15:30 – 14:00 تم إنشاء قلعة غولوباك على مدخل درداب جورج، حيث يمر الدانوب بمنطقة جبال الكاربات. كانت معقلاً حدودياً للجيش في موقع استثنائي، وهدفاً للغزاة. وبما أن الوقت المحدد لبناء القلعة غير معروف حتى أيامنا، إن العديد من الأساطير والخرافات مرتبطة ببنائها وتاريخها.

17:30 – 15:30 التوجه إلى بلغراد

تتضمن الجولة:

- التنقل بمركبات مكيفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- الدخول إلى قلعة سميديريفو، وفيميناكيوم، وقلعة غولوباك (المنطقة الخضراء)
- تنظيم الجولة





الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المرفق رقم 2





أديرة فروسكا غورا

مغادرة بلغراد والتوجه إلى دير نوفو هوفوبو

10:00

إلى جانب دير كروسيدول، يشكل دير نوفو هوفوبو أهمية كبيرة لثقافة الصربيين في فوجفودينا. وفي الدير الذي يحتوي على كتب معاد صياغتها، أتى الناس لتعلم القراءة والكتابة، وكان لديه مدارس دينية وتخطيط. وتحتفظ ذخائر القديس تيودور تيرون في الدير. إن مبنى دوردبرانكوفيتش، الذي تم بناؤه في تصميم مورافي، وهدم ورمم بشكل متكرر، هو اليوم دير للنساء.

12:00 – 11:15

التوجه إلى دير كروسيدول

12:30 – 12:00

بنت عائلة برانكوفيك دير كروسيدول، في القرن الـ16. كان مرة مقر مقاطعة سريم، وهو اليوم دير للنساء. ولجدار الأيقونات وتشكيل المقام أهمية كبيرة. ويُعتبر الدير ضريحاً حيث يرقد فيه العديد من الشخصيات الكبيرة. وبني بتصميم مورافي، وبأسلوب متخذ من العهد الإغريقي القديم.

13:15 – 12:30

التوجه إلى دير فيليكا ريميتا

13:30 – 13:15

14:15 – 13:30 بنى الملك دراغوتين دير فيليكا ريميتا، في القرن الـ14. إن الكنيسة الرئيسية مخصصة للقديس ديمتري، وإلى جانب المجمع، يوجد مصليان. تشبه هندسة كنيسة الدير الأساسية مدرسة راشكا. ومثل كثيرين آخرين، هدم ورمم بشكل متكرر، ولم يحتفظ بجدار للأيقونات.

14:40 – 14:15 التوجه إلى دير غرغيتيغ

15:15 – 14:40 من المعتقد أن فوك برانكوفيتش هو مؤسس دير غرغيتيغ، الذي بُني لإيواء والده، بحسب الأسطورة. تم بناء الدير بالحجر، والرخام، والحديد المطاوع. وعانى تدميراً شديداً خلال الحرب العالمية الثانية. واليوم، أعد الرسام أوروس بريدتش جدار الأيقونات.

16:45 – 15:15 التوجه إلى بلغراد

تتضمن الجولة:

- التنقل بمركبات مكيفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- زيارة أديرة نوفو هوفوبو، وكروسيدول، وفيليك ريميتا، وغرغيتيغ
- تنظيم الجولة





الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المرفق رقم 3





توبولا وأوبلنك

مغادرة بلغراد والتوجه إلى دير توبولا

10:00

الوصول إلى توبولا وزيارة مدينة كارادورد، التي بناها كارادورد بتروفيتش في بداية القرن الـ19. وحتى أيامنا هذه، تم الحفاظ على القصر، مع برج، وكنيسة أم الله القديسة، وهي غنية باللوحات وتضم مدرسة، وهي اليوم مكتبة. ويضم القصر مجموعة من الأسلحة من الانتفاضة الصربية الأولى وأدوات شخصية لكارادورد.

11:30

التوجه إلى مؤسسة الملك بولس الأول كارادوردفيتش. ويتألف المجمع من كنيسة القديس جورج، ومنزل الملك بطرس، ودار كروم، ومصنع نبيذ ملكي. تم بناء منزل الملك من أجل مراقبة أعمال بناء الكنيسة، واليوم هو مكان عرض. ولطالما اشتهرت المنطقة حول توبولا وأوبلنك بزراعة الكروم وإنتاج النبيذ ذات النوعية الجيدة، كما بنى الملك بولس الأول مخزناً للنبيذ وبدأ بزراعة العنب. إن كنيسة القديس جورج معلم ثقافي، ذي أهمية بالغة، وفي الداخل، يتميز بالأيقونات المرسومة، القيمة، والجميلة، وهي في الوقت عينه ضريح لكارادوردفيتش. سيتم تنظيم تذوق النبيذ في مصنع النبيذ الملكي.

15:45 – 14:30 التوجه إلى بلغراد

تتضمن الجولة:

- التنقل بمركبات مكيفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- بطاقات دخول إلى مدينة كارادورد وأوبلناك
- تذوق النبيذ
- تنظيم الجولة





الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المرفق رقم 4





نوفي ساد وبتروفارادين وسريمسكي كارلوفيسكي

مغادرة بلغراد والتوجه إلى دير كروسيدول **10:00**

11:45 – 11:15 زيارة دير كروسيدول، أحد الأديرة الـ16 في فروسكا غور. بنته عائلة برانكوفيك في القرن الـ16. كان مرة مقر مقاطعة سريم، وهو اليوم دير للنساء. ولجدار الأيقونات وتشكيل المقام أهمية كبيرة. ويُعتبر الدير ضريحاً حيث يرقد فيه العديد من الشخصيات الكبيرة.

12:00 – 11:45 التوجه إلى سريمسكي كارلوفسي

13:30 – 12:00 تشهد العديد من المباني الشهيرة على دلالة سريمسكي كارلوفسي التاريخية والثقافية: القصر البطريركي، والكنيسة الكاتدرائية، ولاهوت كارلوفسي، والحاكم، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وأقدم جيمنازيوم صربي. وكذلك، إن كارلوفسي معروف بالتقليد القديم لزراعة العنب وإنتاج النبيذ، وستتخلل الجولة زيارة إلى مخزن النبيذ، وتذوق النبيذ المحلي.

14:00 – 13:30 التوجه إلى بتروفارادين

14:40 – 14:00 بني النمساويون قلعة بتروفارادين خلال القرنين الـ17 والـ18، على أساسات معقل تركي. وبعتماد النظام عينه، تم بناء العديد من القلاع في أوروبا، وتعتبر قلعة بتروفارادين الأكبر والأكثر احتفاظاً. كانت معقلاً عسكرياً واليوم، هي معلم تاريخي مهم.

15:00 – 14:40 التوجه إلى وسط مدينة نوفي ساد

16:00 – 15:00 جولة لمشاهدة المعالم السياحية الأهم لثاني أكبر مدينة في صربيا: المسرح الوطني الصربي، وجادة الحرية، ودار البلدية، والكنيسة الكاثوليكية للقديسة مريم، وكنيسة الصعود، وشارع زماج جوفينا، ومحكمة فلاديتشن، وشارع الدانوب، ومنتزه الدانوب.

17:30 – 16:00 التوجه إلى بلغراد

تتضمن الجولة:

- التنقل بمركبات مكيفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- المساهمة في دير كروسيدول
- تذوق النبيذ في سريمسكي كارلوفسكي (مصنع النبيذ لزيفانوفيتش، ياجيلو، أو ما يشبهها)
- تنظيم الجولة





الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المرفق رقم 5





سميديريفو، فيميناكيوم، وغولوباك

مغادرة بلغراد والتوجه إلى سميديريفو

08:00

10:00 – 09:15 تم بناء قلعة سميديريفو في القرن الـ15، وكانت مقر الحاكم الصربي. وهي تُعرف بشكلها الثلاثي والأبراج الـ25 العالية. شكلت القلعة المعقل الأخير للدولة في القرون الوسطى.

11:00 – 10:00 التوجه إلى كوستولك ومنتزه الآثار القديمة فيميناكيوم.

12:30 – 11:00 تُعتبر فيميناكيوم إحدى أكبر المدن والمخيمات العسكرية الرومانية للأباطرة الرومانية، من القرن الأول لغاية القرن السادس. تم اكتشاف المدرجات، والحمامات الساخنة، وآثار شوارع، وقنوات مائية، ومجاري، في البحوث الأثرية ضمن المدينة وحوها. وداخل الموقع، تم اكتشاف هيكل عظمي لماموث يعود إلى 5 ملايين عام، ويُعتبر أن لديه مكانة خاصة ويحتفظ به في منتزه للماموث.

13:45 – 12:30 التوجه إلى غولوباك وقلعة غولوباك

15:30 – 14:00 تم إنشاء قلعة غولوباك على مدخل درداب جورج، حيث يمر الدانوب بمنطقة جبال الكاربات. كانت معقلاً حدودياً للجيش في موقع استثنائي، وهدفاً للغزاة. وبما أن الوقت المحدد لبناء القلعة غير معروف حتى أيامنا، إن العديد من الأساطير والخرافات مرتبطة ببنائها وتاريخها.

17:30 – 15:30 التوجه إلى بلغراد

تتضمن الجولة:

- التنقل بمركبات مكيفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- الدخول إلى قلعة سميديريفو، وفيميناكيوم، وقلعة غولوباك (المنطقة الخضراء)
- تنظيم الجولة





الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المرفق رقم 6



نوفي ساد وبتروفارادين وسريمسكي كارلوفيسكي

مغادرة بلغراد والتوجه إلى دير كروسيدول **10:00**

11:45 – 11:15 زيارة دير كروسيدول، أحد الأديرة الـ16 في فروسكا غور. بنته عائلة برانكوفيك في القرن الـ16. كان مرة مقر مقاطعة سريم، وهو اليوم دير للنساء. ولجدار الأيقونات وتشكيل المقام أهمية كبيرة. ويُعتبر الدير ضريحاً حيث يرقد فيه العديد من الشخصيات الكبيرة.

12:00 – 11:45 التوجه إلى سريمسكي كارلوفسي

13:30 – 12:00 تشهد العديد من المباني الشهيرة على دلالة سريمسكي كارلوفسي التاريخية والثقافية: القصر البطريركي، والكنيسة الكاتدرائية، ولاهوت كارلوفسي، والحاكم، والكنيسة الكاثوليكية الرومانية، وأقدم جيمنازيوم صربي. وكذلك، إن كارلوفسي معروف بالتقليد القديم لزراعة العنب وإنتاج النبيذ، وستتخلل الجولة زيارة إلى مخزن النبيذ، وتذوق النبيذ المحلي.

14:00 – 13:30 التوجه إلى بتروفارادين

14:40 – 14:00 بني النمساويون قلعة بتروفارادين خلال القرنين الـ17 والـ18، على أساسات معقل تركي. وبعتماد النظام عينه، تم بناء العديد من القلاع في أوروبا، وتعتبر قلعة بتروفارادين الأكبر والأكثر احتفاظاً. كانت معقلاً عسكرياً واليوم، هي معلم تاريخي مهم.

15:00 – 14:40 التوجه إلى وسط مدينة نوفي ساد

16:00 – 15:00 جولة لمشاهدة المعالم السياحية الأهم لثاني أكبر مدينة في صربيا: المسرح الوطني الصربي، وجادة الحرية، ودار البلدية، والكنيسة الكاثوليكية للقديسة مريم، وكنيسة الصعود، وشارع زماج جوفينا، ومحكمة فلاديتشن، وشارع الدانوب، ومنتزه الدانوب.

17:30 – 16:00 التوجه إلى بلغراد

تتضمن الجولة:

- التنقل بمركبات مكيفة (حافلات صغيرة أو باصات، حسب عدد الضيوف)
- خدمات مرشد سياحي مرخص في اللغة الإنجليزية
- المساهمة في دير كروسيدول
- تذوق النبيذ في سريمسكي كارلوفسكي (مصنع النبيذ لزيفانوفيتش، ياجيلو، أو ما يشبهها)
- تنظيم الجولة





الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة

13 - 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019

المرفق رقم 7



الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي

بلغراد (صربيا)

17-13 تشرين الأول/أكتوبر 2019



استمارة الحجز للرحلة

يمكن الحجز من خلال الموقع الإلكتروني الرسمي، على الرابط التالي: <http://serbia141ipu.rs>
أو يمكن إرسال استمارة الطلب إلى البريد الإلكتروني التالي: office@serbiaexcursions.com
إن الموعد النهائي لتقديم الطلب هو 15 أيلول/سبتمبر 2019

الوفد:

الاسم:

اللغة:

الفرنسية

الإنجليزية

رحلات خارج بلغراد

12 تشرين الأول/أكتوبر 2019

- سميدريفو، فيميناكيوم، وغولوباك
- أديرة فروسكا غورا

13 تشرين الأول/أكتوبر 2019

- توبولا وأوبلنك
- نوفي ساد وسريمسكي كارلوفيسكي

18 تشرين الأول/أكتوبر 2019

- سميدريفو، فيميناكيوم، وغولوباك
- نوئي ساد وسريمسكي كارلوفيسكي

طلب خاص (غذائي، طبي، إلخ...): _____

للحصول على معلومات، يرجى الاتصال بالبريد الإلكتروني التالي:

office@serbiaexcursions.com أو بالرقم التالي: +381 11 328 1918



TOURISM

Excursions outside Belgrade

All participants have a choice of two complementary excursions outside Belgrade for the following days

12/10/2019.

- [Smederevo, Viminacium and Golubac](#)
- [Monasteries of Fruška Gora](#)

13/10/2019.

- [Topola and Oplenac](#)
- [Novi Sad and Sremski Karlovci](#)

18/10/2019.

- [Smederevo, Viminacium and Golubac](#)
- [Novi Sad and Sremski Karlovci](#)

Please fill in the form and send it to office@serbiaexcursions.com no later than **1 October 2019.**

For any further questions, please call: +381 11 328 1918

DOWNLOAD FORM

Excursions in Belgrade

You can book your complementary tour every day until 10.00am at the info center in the lobby of Sava Center.

Bus tours

Complementary Belgrade sightseeing tour will be organized once per day, from October 13, 2019 to October 18, 2019.

Departure: Every day in front of the Sava Center at 13h.

Boat tours

Complementary Cruising on the Danube & Sava Rivers will be organized once per day, from October 13, 2019 to October 17, 2019.

Departure: Every day in front of Sava Center at 13h.

During the 141st IPU Assembly, the National Tourism Organization of Serbia (<http://www.serbia.travel/home.779.html>) and the Tourism Organization of Belgrade (<http://www.tob.rs/en>) will be offering an imposing array of excursions in and outside Belgrade at preferential rates. The Tourism Organization Office is located inside Sava Center.

SMEDEREVO, VIMINACIUM & GOLUBAC

08:00 h - Departure from Belgrade to Smederevo.

09:15 - 10:00 h - Smederevo fortress was built in the 15th century and was the seat of Serbian despot. It is recognizable in its triangular form and 25 high towers. The fortress was the last stronghold of the Serbian medieval state.

10:00 - 11:00 h - Drive to Kostolac and archeological park Viminacium.

11:00 - 12:30 h - Viminacium was one of the largest cities and Roman military camps on the route of Roman emperors, from the 1st to the 6th century. Amphitheatre, thermae, traces of streets, aqueducts and sewers were discovered in archaeological research within and around the city. Within the site, a mammoth skeleton of about 5 million years old was discovered, which is a special attraction and is kept in the Mammoth Park.

12:30 - 13:45 h - Drive to Golubac and Golubac fortress.

14:00 - 15:30 h - An imposing Golubac fortress was erected at the entrance to the Đerdap Gorge, at the place where the Danube enters the Carpathian Trench. It was a border military fortress with an exceptional position and as such on the target of many conquerors. Since the exact time of the building of the fortress is not known to this day, many legends and myths are connected to its construction and history.

15:30 h - 17:30 h - Transfer to Belgrade.

What is included in tour:

- transportation by air-conditioned vehicles (minivan or bus, depending on the number of guests)
- services of a licensed tourist guide in English
- entrances to Smederevo fortress, Viminacium and Golubac fortress (green zone)
- organization of the tour



MONASTERIES OF FRUŠKA GORA

10:00 h - Departure from Belgrade to Novo Hopovo monastery.

11:15 - 12:00 h - Beside the Krušedol monastery Novo Hopovo monastery has a great importance for the culture of Serbs in Vojvodina. In the monastery were rewritten books, people came to learn to read and write, and also had a monastic and graphical school. The relics of the Christian saint Theodore Tiron are kept in the monastery. The foundation of Đorđe Branković, built in the Moravian style, is repeatedly demolished and renovated, and today it is an active, female monastery.

12:00 - 12:30 h - Drive to Krušedol monastery.

12:30 - 13:15 h - Krušedol monastery was built by the Branković family in the 16th century and once was the seat of the Srem district. Today it is an active, female monastery. The monastery iconostasis and the composition of the Terrible Court are emphasized, and the monastery is a kind of mausoleum, in which many memorable Serbs are buried. It was built in the Moravian style with the influence of the ancient Greek style.

13:15 - 13:30 h - Drive to Velika Remeta monastery.

13:30 - 14:15 h - Velika Remeta monastery was built by King Dragutin in the 14th century. The main church is dedicated to St. Dimitrije, and beside the complex there are 2 more chapels. The architecture of the main monastery church is close to the school of Raška. Like many others, the monastery was demolished and rebuilt, and the original iconostasis was not preserved.

14:15 - 14:40 h - Drive to Grgeteg monastery.

14:40 - 15:15 h - Grgeteg monastery is believed to be the foundation of Vuk Branković, who according to legend has built a monastery to accommodate his father. The monastery was built of stone, marble and wrought iron. It suffered a great destruction in the Second World War. Today's iconostasis was made by famous painter Uroš Predić.

15:15 - 16:45 h - Transfer to Belgrade.

What is included in tour:

- transportation by air-conditioned vehicles (minivan or bus, depending on the number of guests)
- services of a licensed tourist guide in English
- visit to monasteries Novo Hopovo, Krušedol, Velika Remeta and Grgeteg
- organization of the tour



TOPOLA & OPLENAC

10:00 h - Departure from Belgrade to Topola.

11:30 h - Arrival in Topola and visit of Karađorđe's city, which was built by Karađorđe Petrović at the beginning of the 19th century. To the present days here are the preserved mansion with a tower, the Church of the Holy Mother of God, a richly painted interior and a school, now days library. In the mansion there is a collection of weapons from the First Serbian Uprising and Karađorđe's personal items.

A short drive to the foundation of King Peter I Karađorđević on Oplenac. The complex consists of the St. George Church, the King Peter's House, the Vineyard Keeper's House and the Royal Winery. The house for the king was built to be able to oversee works on the construction of the church, today it is an exhibition space. As the area around Topola and Oplenac has always been famous for cultivating vines and producing quality wines, along with the house, King Peter I built a wine cellar and began to grow grape vines. The church of St. George is a monument of culture of exceptional importance, whose interior is painted with mosaics of great value and beauty, and at the same time is a mausoleum in which the remains of Karađorđević are buried. Wine tasting will be organized in the Royal Winery.

14:30 - 15:45 h - Transfer to Belgrade.

What is included in tour:

- transportation by air-conditioned vehicles (minivan or bus, depending on the number of guests)
 - services of a licensed tourist guide in English
 - tickets for Karađorđe's city and the Oplenac Foundation
 - wine tasting
 - organization of the tour
-



NOVI SAD, PETROVARADIN & SREMSKI KARLOVCI

10:00 h - Departure from Belgrade to Krušedol monastery.

11:15 - 11:45 h - Krušedol monastery is one of 16 monasteries on Fruška Gora. It was built by the Brankovic family in the 16th century. Once it was the seat of the Srem district and today it is an active female monastery. The monastery iconostasis and the composition of the Terrible Court are emphasized. The monastery is a kind of mausoleum, where many memorable people are buried.

11:45 - 12:00 h - Short drive to Sremski Karlovci.

12:00 - 13:30 h - The significance of Sremski Karlovci for the history and culture of Serbian people is witnessed by numerous famous buildings: the Patriarchal Palace, the Cathedral Church, the Karlovci Theology, the Magistrat, the Roman Catholic Church and the oldest Serbian Gymnasium. As well Sremski Karlovci nourish a long tradition of viticulture and wine production, and a visit to the wine cellar and tasting of local wines will take place during the tour.

13:30 - 14:00 h - Drive to Petrovaradin.

14:00 - 14:40 h - The Petrovaradin fortress was built by the Austrians during the 17th and 18th centuries, on the foundations of a Turkish fortification. A similar system has built many fortresses in Europe, and Petrovaradin fortress is the largest and most well-preserved. It was a military fort and today it is a significant historical monument.

14:40 - 15:00 h - Short drive to the city centre of Novi Sad.

15:00 - 16:00 h - Walking sightseeing tour of the most important sights of the second largest city in Serbia: Serbian National Theatre, Square of Freedom, City Hall, Catholic church The name of Mary, The Assumption Church, Zmaj Jovina Street, The Vladičin Court, Danube Street and Danube Park.

16:00 - 17:30 h - Transfer to Belgrade.

What is included in tour:

- transportation by air-conditioned vehicles (minivan or bus, depending on the number of guests)
- services of a licensed tourist guide in English
- contribution for the Krušedol monastery
- wine tasting in Sremski Karlovci (winery Živanović, Bajilo or similar)
- organization of the tour

SMEDEREVO, VIMINACIUM & GOLUBAC

08:00 h - Departure from Belgrade to Smederevo.

09:15 - 10:00 h - Smederevo fortress was built in the 15th century and was the seat of Serbian despot. It is recognizable in its triangular form and 25 high towers. The fortress was the last stronghold of the Serbian medieval state.

10:00 - 11:00 h - Drive to Kostolac and archeological park Viminacium.

11:00 - 12:30 h - Viminacium was one of the largest cities and Roman military camps on the route of Roman emperors, from the 1st to the 6th century. Amphitheatre, thermae, traces of streets, aqueducts and sewers were discovered in archaeological research within and around the city. Within the site, a mammoth skeleton of about 5 million years old was discovered, which is a special attraction and is kept in the Mammoth Park.

12:30 - 13:45 h - Drive to Golubac and Golubac fortress.

14:00 - 15:30 h - An imposing Golubac fortress was erected at the entrance to the Đerdap Gorge, at the place where the Danube enters the Carpathian Trench. It was a border military fortress with an exceptional position and as such on the target of many conquerors. Since the exact time of the building of the fortress is not known to this day, many legends and myths are connected to its construction and history.

15:30 h - 17:30 h - Transfer to Belgrade.

What is included in tour:

- transportation by air-conditioned vehicles (minivan or bus, depending on the number of guests)
- services of a licensed tourist guide in English
- entrances to Smederevo fortress, Viminacium and Golubac fortress (green zone)
- organization of the tour



NOVI SAD, PETROVARADIN & SREMSKI KARLOVCI

10:00 h - Departure from Belgrade to Krušedol monastery.

11:15 - 11:45 h - Krušedol monastery is one of 16 monasteries on Fruška Gora. It was built by the Brankovic family in the 16th century. Once it was the seat of the Srem district and today it is an active female monastery. The monastery iconostasis and the composition of the Terrible Court are emphasized. The monastery is a kind of mausoleum, where many memorable people are buried.

11:45 - 12:00 h - Short drive to Sremski Karlovci.

12:00 - 13:30 h - The significance of Sremski Karlovci for the history and culture of Serbian people is witnessed by numerous famous buildings: the Patriarchal Palace, the Cathedral Church, the Karlovci Theology, the Magistrat, the Roman Catholic Church and the oldest Serbian Gymnasium. As well Sremski Karlovci nourish a long tradition of viticulture and wine production, and a visit to the wine cellar and tasting of local wines will take place during the tour.

13:30 - 14:00 h - Drive to Petrovaradin.

14:00 - 14:40 h - The Petrovaradin fortress was built by the Austrians during the 17th and 18th centuries, on the foundations of a Turkish fortification. A similar system has built many fortresses in Europe, and Petrovaradin fortress is the largest and most well-preserved. It was a military fort and today it is a significant historical monument.

14:40 - 15:00 h - Short drive to the city centre of Novi Sad.

15:00 - 16:00 h - Walking sightseeing tour of the most important sights of the second largest city in Serbia: Serbian National Theatre, Square of Freedom, City Hall, Catholic church The name of Mary, The Assumption Church, Zmaj Jovina Street, The Vladičin Court, Danube Street and Danube Park.

16:00 - 17:30 h - Transfer to Belgrade.

What is included in tour:

- transportation by air-conditioned vehicles (minivan or bus, depending on the number of guests)
- services of a licensed tourist guide in English
- contribution for the Krušedol monastery
- wine tasting in Sremski Karlovci (winery Živanović, Bajilo or similar)
- organization of the tour



141st IPU Assembly

Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019



EXCURSION RESERVATION FORM

Reservations can be made through the official website: <http://serbia141ipu.rs> or send the application form to: office@serbiaexcursions.com

Deadline 15.September 2019.

NAME: _____

DELEGATION: _____

Language: English

French

EXCURSIONS OUTSIDE BELGRADE

12 October 2019.

1. Smederevo, Viminacium and Golubac

2. Monasteries of Fruska Gora

13 October 2019.

1. Topola and Oplenac

2. Novi Sad and Sremski Karlovci

18 October 2019.

1. Smederevo, Viminacium and Golubac

2. Novi Sad and Sremski Karlovci

Special Request (Dietary, Medical, etc.):

For info office@serbiaexcursions.com or +381 11 328 1918

مشروع جدول الأعمال

الاجتماع مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية

ورؤساء اللجان الدائمة

الأحد، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2019، 11:00-13:00

قاعة Art Café (الطابق الأرضي)، المبنى ب (B)، مركز المؤتمرات سافا

1. مقدمة من رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي: تنفيذ رؤية الرئيسة.
2. عرض من رؤساء المجموعات الجيوسياسية ورؤساء اللجان الدائمة عن الأنشطة منذ انعقاد الجمعية العامة الـ 140 للاتحاد البرلماني الدولي (بما في ذلك الابتكارات الأخيرة والممارسات الجيدة في أساليب عملهم)
3. أنشطة بمناسبة الذكرى الـ 130 للاتحاد البرلماني الدولي
4. التقارير المقدمة من الأعضاء حول متابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي والقرارات الأخرى. (CL/205/12-R.1)
5. بناء دعم المشاريع السياسية للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة (EX/282/4/(b)-R.1)
6. أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي المقبلة:
 - (أ) الفعاليات التي تتطلب برلماناً مضيفاً؛
 - (ب) المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات.
7. ما يستجد من أعمال.



141st IPU Assembly

Belgrade (Serbia)
13-17 October 2019

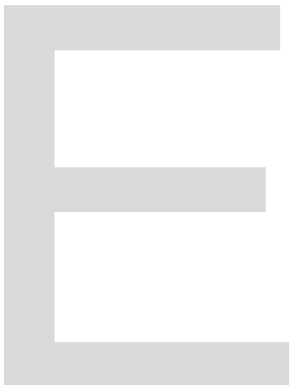


Draft Agenda

Meeting with the Chairpersons of the Geopolitical Groups and Presidents of the Standing Committees

*Sunday, 13 October 2019, 11 a.m.–1 p.m.
Art Café (ground floor), Building B, Sava Centre*

1. Introduction by the IPU President: Implementation of the President's vision
2. Update by the Geopolitical Group Chairs and Standing Committee Presidents on activities since the 140th IPU Assembly (including recent innovations and good practices in their working methods)
3. Activities to mark the IPU's 130th anniversary
4. Reporting by Members on follow-up to IPU resolutions and other decisions (CL/205/12-R.1)
5. Building support for IPU's political project at the United Nations (EX/282/4(b)-R.1)
6. Future IPU activities:
 - (a) Events requiring a host parliament
 - (b) World Conference of Speakers of Parliament
7. Any other business





Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات ذات الصلة
(بلغراد/صربيا، 13 – 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019)

تقارير عن المتابعة البرلمانية فيما يتعلق بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته¹

¹ ورد للأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي التقرير الذي قدم من قبل الشعبة البرلمانية في المملكة المغربية الى الاتحاد البرلماني الدولي

المملكة المغربية

مجلس المستشارين

الرئيس



مجلس النواب

الرئيس

إلى السيدة غابرييلا كوففاس بارون

رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

الموضوع: تقرير الأعضاء للعام 2019

السيدة الرئيسة،

يسرنا أن نحيل إليكم طيه التقرير السنوي لأنشطة القسم البرلماني الدولي للمملكة المغربية المتعلق بالإجراءات المتخذة من قبل البرلمان من أجل تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته. ونأمل أن تتلقوا هذه الرسالة، وتفضلوا السيدة الرئيسة، بقبول أطيب التحيات.

حكيم بن شماش

رئيس

مجلس المستشارين

الحبيب المالكي

رئيس

مجلس النواب

تقرير عن أنشطة العام 2019 (عملية تقديم التقارير عن الأنشطة)

البرلمان/الغرفة	مجلس النواب
الاسم، البريد الإلكتروني ورقم الهاتف لجهة الاتصال	<ul style="list-style-type: none"> السيد سعيد سترابي مستشار، رئيس قسم العلاقات الدولية والتعاون. رقم الهاتف: +212661088758 @: satraouy@parlement.ma
	<ul style="list-style-type: none"> عبد الواحد درويش مستشار عام مكلف بالدبلوماسية البرلمانية رقم الهاتف: +212673275641 @: abdelwahed_darouich@yahoo.fr

يعتمد أثر عمل الاتحاد البرلماني الدولي بدرجة كبيرة على الطريقة التي تنتهجها البرلمانات الأعضاء لمتابعة القرارات والنتائج الأخرى للجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته الأخرى. يهدف هذا الاستبيان إلى جمع المعلومات من البرلمانات حول الطرق التي تعتمد عليها، وتتابع من خلالها نتائج أعمال الاتحاد البرلماني الدولي. يطرح الاستبيان مسائل إجرائية حول كيفية تعميم المعلومات المتعلقة بالاتحاد البرلماني الدولي داخل البرلمان. كما يسعى للحصول على أمثلة حول تأثير الاتحاد البرلماني الدولي في العمل البرلماني. وستعرض النتائج على الجمعية العامة الـ 141 للاتحاد البرلماني الدولي، مع تسليط الضوء على الممارسات الجيدة للبرلمانات الأعضاء.

يرجى تعبئة هذه الاستمارة وإرسالها إلى الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: postbox@ipu.org أو بالفاكس +41 22 919 41 60 في موعد أقصاه 15 تموز/يوليو 2019. ويمكن توجيه أي أسئلة عبر البريد الإلكتروني على العنوان التالي: postbox@ipu.org.

1. فيما يتعلق بنتائج¹ الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي (جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2018)

لا أعلم	لا	نعم	
		✓	1.1. هل تم تقديم نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي إلى البرلمان؟
		✓	1.2. هل تم تقديم تقرير إلى البرلمان حول مشاركته في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي؟
		✓	1.3. هل تم إبلاغ الحكومة بقرارات الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي؟
	✓		1.4. هل جرت أي مناقشة في البرلمان (جلسة عامة أو لجنة) بشأن نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي؟
		✓	1.5. هل تم إبلاغ اللجان البرلمانية ذات الصلة عن نتائج الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي؟

وفي حال كان الرد الإيجابي على سؤال أو أكثر من الأسئلة المذكورة أعلاه، يرجى تقديم تفاصيل عن ثلاثة أمثلة على إجراءات اتخذها برلمانكم تبعاً للجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي.

• هل تم تقديم تقرير إلى البرلمان حول مشاركته في الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي؟
تم تقديم تقرير فيما يتعلق بمشاركة برلمان المملكة المغربية في أعمال الجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي إلى مكتب المجلسين، كما تم إرساله إلى المجموعات البرلمانية، بالإضافة إلى اللجان الدائمة للبرلمان. ويرد ملخص هذا التقرير في التقرير السنوي الذي يصدره مجلس النواب.

¹ النتائج الرئيسية للجمعية العامة الـ 139 للاتحاد البرلماني الدولي هي:

- الوثيقة الختامية للمناقشة العامة حول القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي
- بند طارئ حول تغير المناخ - دعونا لا نتجاوز الحدود
- قرار حول تعزيز التعاون البرلماني في مجال الهجرة وإدارة الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنظمة
- إعلان الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

- فيما يتعلق بالوثيقة النهائية المتعلقة بالمناقشة العامة حول موضوع: "القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي".

نظم برلمان المملكة المغربية اجتماعاً في الأول من شباط/فبراير 2019، في مقر مجلس النواب، حول موضوع: "الشباب في المنطقة الأورومتوسطية: إشكالية الالتزام المجتمعي والتفاعلات في المجال الافتراضي"، مستوحى من استنتاجات المناقشات حول موضوع: "القيادة البرلمانية في تعزيز السلام والتنمية في عصر الابتكار والتغير التكنولوجي"، كجزء من عمل اللجنة المرتكز على تعزيز نوعية الحياة، والتبادلات بين المجتمعات المدنية، وثقافة الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط التي ترأسها المملكة المغربية. وأدى هذا الاجتماع إلى اعتماد توصية واحدة تعكس قرار الاتحاد البرلماني الدولي حول هذا الموضوع وتقره.

- فيما يتعلق بالقرار المعنون: "تعزيز التعاون البرلماني الدولي حول الهجرة وحوكمتها بالنظر إلى اعتماد الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة".

التزم برلمان المملكة المغربية: منذ البداية، حتى إعداد القرار حول التغيرات المناخية. كذلك، أخذ البرلمان المبادرة لتقديم هذا القرار كاقترح من أجل أن تعتمد اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، التابعة للاتحاد البرلماني الدولي. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على هذا القرار من قبل الجمعية العامة التي وافقت على تعيين مغربي كمقرر.

وفي هذا الصدد، من الضروري ذكر أنه في عشية المؤتمر الوزاري الدولي المتعلق بـ: "الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة"، استضافت مدينة مراكش، بتاريخ 10 و 11 كانون الأول/ديسمبر 2018، برلمان المملكة المغربية بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد مؤتمراً برلمانياً دولياً حول الهجرة، في مجلس النواب في البرلمان المغربي، بتاريخ 6 و 7 كانون الأول/ديسمبر 2018، حيث تم اعتماد إعلان نهائي.

إن التوصيات الصادرة عن المداولات التي أجريت في الرباط، كما هي محددة في وثائق الإعلان النهائي التي تم اعتمادها، تلهم البرلمانيين باتخاذ التدابير العملية بهدف مواجهة التحديات بفعالية والعمل من أجل إحراز التقدم بالإضافة إلى إطلاق "خطة عمل برلمانية للهجرة"، بنهاية العام 2019. يجب أن تحقق الالتزامات المعلنة في القرار المعنون: "تعزيز التعاون البرلماني الدولي حول الهجرة وحوكمتها بالنظر إلى اعتماد الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة"، الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر 2018.

بالإضافة إلى ذلك، إدراكاً من برلمان المملكة المغربية بأهمية قرار الاتحاد البرلماني الدولي حول موضوع الهجرة، استضاف البرلمان ندوة دولية حول موضوع: "دور البرلمانات والمجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية والمؤسسات المماثلة في مواجهة التحديات الجديدة للهجرة"، في الرباط، بتاريخ 30 و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018.

واعتُبر هذا الاجتماع مساهمة مهمة في المناقشة الدولية الحالية المتعلقة بالهجرة، ومنيراً للنقاش للمؤسسات الديمقراطية التمثيلية، في متابعة المنتدى العالمي للهجرة والتنمية الذي انعقد في مراكش، تحت رعاية الأمم المتحدة والمؤتمر الحكومي الدولي، الذي تحمل مسؤولية اعتماد الميثاق العالمي لهجرة آمنة ومنظمة ومنتظمة. وضمت الندوة مسؤولين حكوميين، وبرلمانيين، وممثلين من المجالس الاقتصادية والاجتماعية الإفريقية والأوروبية؛ وكذلك، المنظمات البرلمانية الإقليمية الإفريقية، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وخبراء الهجرة.

إن هدف الندوة الدولية هو مساندة الرؤية الرائدة، والطموحة للمملكة المغربية، فيما يتعلق بمسألة الهجرة في القارة الإفريقية. وتتضمن هذه النظرية أيضاً الأبعاد الإنسانية كالتنمية، والتضامن، واكتشاف سياسات التعاون التي تسهم في عملية التوفيق بين متطلبات النمو وحقوق المهاجرين؛ لا سيما، فيما يتعلق بالخدمات الاجتماعية، والحماية الأمنية والاجتماعية، بينما يتم إدارة تدفقات الهجرة وتوجيهها.

● القرار المعنون "تغير المناخ؛ دعونا لا نتجاوز الحدود" (بند طارئ):

نظم برلمان المملكة المغربية بالشراكة مع الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً برلمانياً في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، في مراكش، بمناسبة انعقاد الدورة الـ 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ.

وحضر هذا الاجتماع العديد من الوفود من 167 بلداً عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي، وممثلون عن المنظمات البرلمانية الوطنية، والإقليمية، والدولية، والسلطات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية. وبهذه المناسبة، نظر المشاركون في المسائل المتعلقة بدور البرلمانيين في تنفيذ اتفاق باريس وخطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ التي تم اعتمادها خلال الجمعية العامة الـ 134 للاتحاد البرلماني الدولي، التي انعقدت في لوساكا، زامبيا.

وخلال هذا الاجتماع، تم اعتماد الإعلان النهائي. وأظهر هذا الإعلان أهمية الاتحاد البرلماني الدولي بصفته جهة فاعلة رسمية في المفاوضات ذات الصلة التي أدت إلى تنفيذ اتفاق باريس.

بالإضافة إلى ذلك، كجزء جانبي من هذا الاجتماع، عقد البرلمانيون الإفريقيون بالإضافة إلى أعضاء الجمعية البرلمانية الفرنكوفونية اجتماعات تشاورية حول مبادرة برلمان المملكة المغربية. وتم تكريس هذه الاجتماعات في الأساس لتنسيق المواقف وتوحيد الجهود المبذولة من منظور التنمية الهادف إلى السماح للبلدان النامية بتعزيز قدراتها من أجل تخفيف آثار تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، يساعدها ذلك أيضاً في التكيف مع المشروع الانتقالي الفعال ودوافع التغير التكنولوجي من خلال تأمين التمويل اللازم.

وكذلك، بعد شهرين من انعقاد الدورة الـ 22 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، كجزء من تنفيذ خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ، نظم برلمان المملكة المغربية مؤتمراً برلمانياً حول "ملائمة التشريعات الوطنية مع مضامين اتفاق باريس حول التغيرات المناخية".

ويندرج هذا المؤتمر ضمن الإجراءات المتخذة من المملكة المغربية والمتصلة بالنظر في امتثال المشاريع مع المعاهدات الدولية التي وافقت عليها المملكة المغربية أو التزمت بها؛ وكذلك، ضمن إنشاء إطار منهجي ومؤسسي يهدف إلى تقييم السياسات العامة الإقليمية، والقطاعية، والإقليمية.

ويشكل هذا المؤتمر الخطوات الأولى الرسمية لعملية تنفيذ خطة العمل البرلمانية بشأن تغير المناخ تحت شعار "توحيد عمل البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي في الإطار المناخي، المعتمد من قبل المجلس الحاكم للاتحاد في دورته الـ 198، التي عقدت في لوساكا، زامبيا، في آذار/مارس 2016؛ لا سيما، النتائج المتوقعة ومجالات العمل 1، و3، و4 المتعلقة بالبرلمانات الوطنية.

ويجب الأخذ بالاعتبار، أن المملكة المغربية تعطي أهمية خاصة إلى مسألة المناخ وتجعل منه مسألة رئيسية. وتقترح المملكة المغربية مشروعاً بارزاً فيما يتعلق بمكافحة الانحباس الحراري وتخفيف آثاره. وفي حين أن المملكة المغربية تعتبر من البلدان التي تبعث معدل منخفض من ثاني أكسيد الكربون، اتخذت المملكة المغربية سلسلة من الإصلاحات الدستورية، والمؤسسية، والقانونية الإضافية، بهدف ضمان الحفاظ على البيئة والتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة.

إن تجربة المملكة المغربية في الطاقات البديلة والنظيفة، والتشجيع على الاقتصاد الأخضر والاستراتيجيات المتعلقة بفعالية الطاقة، أصبحت مثلاً وإلهاماً على الصعيد الإقليمي، والدولي.

● إعلان: الذكرى السنوية السبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

بمناسبة الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تم تنظيم يوم دراسي حول حقوق المنظمة والجمعية العامة، بالشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المملكة المغربية، في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، في مقر البرلمان في الرباط، من أجل إثراء المناقشة الخاصة بحرية تكوين الجمعيات والتجمع بالإضافة إلى إبراز التحديات التي يواجهونها، في الواقع، في ضوء الأحكام الدستورية، لا سيما المادة 29 التي تنص على أن "حرية الاجتماع، والتجمع، والمظاهرات السلمية، وتشكيل الجمعيات، وعضوية النقابات، والانتساب السياسي هي مضمونة. ويحدد القانون شروط ممارسة هذه الحريات".

● هل أقر البرلمان قوانين أو قرارات من أجل تنفيذ قرار، أو مقرر، أو توصية للاتحاد البرلماني الدولي؟

إن مشروع القانون رقم 103.13 الخاص بمكافحة العنف ضد المرأة، يسمح للمملكة المغربية أن يكون لديها نص قانوني كمرجع ويضمن حماية أفضل للنساء من جميع أشكال العنف والتأكد من معاقبة الفاعلين.

- هل شارك برلمانكم في أنشطة أخرى للاتحاد البرلماني الدولي، غير الجمعيات العامة، (جلسات الاستماع في الأمم المتحدة، ندوات إقليمية، ورش عمل، بعثات ميدانية، إلخ...)?
- شارك برلمان المملكة المغربية، بصورة منتظمة، تقريباً في جميع أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي، فمثلاً، منذ العام 2018، شارك في الأنشطة التالية:
- الندوة الإقليمية الرابعة حول تعزيز القدرات البرلمانية ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: تعزيز التبادلات البرلمانية الدولية بهدف تحقيق إعمال فعال لأهداف التنمية المستدامة، 12-14 حزيران/يونيو 2019، بكين، الصين.
- ندوة إقليمية حول إعمال أهداف التنمية المستدامة للمجموعة الجيوسياسية +12 للاتحاد البرلماني الدولي، 5-6 حزيران/يونيو 2019، لشبونة، البرتغال.
- ندوة إعلامية حول هيكلية الاتحاد البرلماني الدولي وعمله (للمشاركين الناطقين باللغة الإنجليزية).
- اجتماع برلماني بمناسبة الدورة الـ 63 للجنة وضع المرأة، 13-14 آذار/مارس 2019، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- المؤتمر الإقليمي بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: دور البرلمانين في التصدي للتهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب والتحديات المرتبطة بذلك، 26-28 شباط/فبراير 2019، جمهورية مصر العربية.
- الاجتماع البرلماني في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP24)، 9 كانون الأول/ديسمبر 2018، كراكوف، بولندا.
- الدورة الـ 43 للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية بمناسبة الدورة السنوية لمنظمة التجارة العالمية، 6 كانون الأول/ديسمبر 2018، جنيف، سويسرا.
- المؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية، 6-7 كانون الأول/ديسمبر 2018، جنيف، سويسرا.
- المؤتمر العالمي للبرلمان الإلكتروني، 3-5 كانون الأول/ديسمبر 2018، جنيف، سويسرا.
- ندوة إقليمية لمتابعة مساهمة البرلمان في مكافحة الإبحار بالأطفال وتشغيلهم بمناسبة انعقاد الدورة البرلمانية أعضاء المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، أبوجا، نيجيريا.
- الدورة الـ 22 لمنتدى الاتحاد البرلماني الدولي حول حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، 22-23 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، جنيف، سويسرا.

- ورشة عمل حول دور البرلمانين بشأن تنفيذ الاتفاقية المتعلقة باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2018، جنيف، سويسرا.
- ندوة إقليمية حول أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين لبرلمانات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، 18-20 أيلول/سبتمبر 2018، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
- فعاليات برلمانية بمناسبة منتدى رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، 16-18 تموز/يوليو، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ندوة إعلامية حول هيكلية الاتحاد البرلماني الدولي وعمله (للمشاركين الناطقين بالفرنسية)، 19-22 حزيران/يونيو 2018، جنيف، سويسرا.
- اجتماع برلماني بمناسبة الدورة الـ 62 للجنة وضع المرأة: تقديم الخدمات من البرلمانات إلى النساء والفتيات في المناطق الريفية، 13-14 آذار/مارس 2018، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- جلسة الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة، 22-23 شباط/فبراير، 2018، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

2. تأثير الاتحاد البرلماني الدولي على عمل البرلمان في السنتين الماضيتين

لا أعلم	لا	نعم	
		✓	2.1. هل أجرى البرلمان مناقشة خلال السنتين الماضيتين بشأن مشاركته في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي؟
		✓	2.2. هل قدمت أي مسائل برلمانية تتعلق بعمل الاتحاد البرلماني الدولي؟
	✓		2.3. هل أقر البرلمان تشريعاً أو اعتمد أي قرار لتنفيذ قرار أو توصية من الاتحاد البرلماني الدولي؟
	✓		2.4. هل اتخذ البرلمان أي إجراءات محددة لمتابعة قرارات لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي؟
		✓	2.5. بالإضافة إلى الجمعيات العامة، هل يشارك البرلمان بانتظام في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي الأخرى (جلسات الاستماع في الأمم المتحدة، الندوات الإقليمية، والبعثات المفودة، وما إلى ذلك)؟
		✓	2.5.1 إذا كان الجواب نعم، هل اتخذ البرلمان أي إجراءات محددة لمتابعة القرارات والتوصيات الناتجة عن هذا النوع من الأنشطة؟

يرجى تقديم تفاصيل عن ثلاثة أمثلة من السنتين الماضيتين حيث تأثر عمل نشاط البرلمان بعمل الاتحاد البرلماني الدولي.

<p>هل تم تقديم أي أسئلة برلمانية بعد أعمال الاتحاد البرلماني الدولي؟</p> <p>فيما يتعلق بالأسئلة البرلمانية كنتيجة للعمل الذي قام به الاتحاد البرلماني الدولي: طرحت مختلف المجموعات (الأغلبية-المعارضة) أسئلة شفوية للحكومة بهدف تحقيق القرارات المعتمدة من الاتحاد البرلماني الدولي وتنفيذها.</p>
<p>هل أجرى البرلمان أي مناقشة، خلال السنتين، حول مشاركته في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي؟</p> <p>يتم تنظيم، دورياً، اجتماعات استشارية بين مجلسي برلمان المملكة المغربية، بحضور رؤساء المجلسين: مجلس النواب ومجلس المستشارين من أجل تقييم مشاركة المملكة المغربية وتعزيزها في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي.</p>

3. أنشطة بناء القدرات والخدمات الاستشارية²

لا أعلم	لا	نعم	
		✓	3.1. هل تلقى البرلمان دعم بناء القدرات و/أو المساعدة الاستشارية من الاتحاد البرلماني الدولي خلال السنتين الماضيتين؟
			إذا كان الجواب نعم، يرجى وصف النشاط وتأثيره. ندوة إعلامية حول هيكلية الاتحاد البرلماني الدولي وعمله في جنيف، 2018.

² ولأغراض هذا الاستبيان، إن أنشطة بناء القدرات / الخدمات الاستشارية تشير إلى مجموعة الأنشطة كلها التي قامت بها الاتحاد البرلماني الدولي من أجل تقديم الدعم المباشر والملائم للبرلمانات وأعضائها لتحسين أدائها في العمل، وبناء المهارات، والمعرفة، ودعم ثقافة التغيير، وتعزيز سير عمل البرلمان وكفاءته. وقد تتضمن هذه ندوات وورشات عمل غير حصرية، وخطط عمل، وزيارات دراسية، وبرامج إرشادية، والتدريب الداخلي، والدروس الخصوصية، والاجتماعات وتيسير تبادل المعلومات.

4. التعاون مع الأمم المتحدة

لا أعلم	لا	نعم	
		✓	4.1 هل قام برلمانكم بأي أنشطة مشتركة مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة في السنتين الماضيتين؟
			<p>إذا كانت الإجابة نعم، يرجى توضيحها</p> <p>الأمثلة:</p> <p>- شارك برلمان المملكة المغربية، بانتظام، في أنشطة المنتدى العربي للتنمية المستدامة الذي تنظمه سنوياً لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).</p> <p>- شارك برلمان المملكة المغربية، بانتظام، في الأنشطة التي شارك في تنظيمها الأمم المتحدة، والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، حول حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، والمساواة الجنسانية، ...</p> <p>- وكذلك، شارك برلمان المملكة المغربية، بشكل فعال، في أنشطة الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة / هيئة الأمم المتحدة للمرأة / مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية / صندوق الأمم المتحدة للسكان / المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين / برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية / مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة / منظمة الأمم المتحدة للطفولة / وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى وأنشطة أخرى جرت في المملكة المغربية وفي الخارج.</p>



دورة تقديم التقارير

يُدعى أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم تقارير عن المتابعة البرلمانية فيما يتعلق بقرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته بحسب الترتيب التالي:

2019

المجموعة الإفريقية:

بوروندي، وجيبوتي*، وغينيا الاستوائية، وإثيوبيا، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكينيا، ولسوتو.

المجموعة العربية

الجمهورية اللبنانية، ودولة ليبيا*، والجمهورية الإسلامية الموريتانية*، والمملكة المغربية**، وسلطنة عمان.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

فيجي، والهند، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، واليابان، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وماليزيا، وجزر المالديف، وجزر مارشال.

مجموعة أوراسيا

كازاخستان، وقيرغيزستان.

مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي

كوبا، والسلفادور، وغواتيمالا، وغيانا، وهايتي، وهندوراس.

مجموعة +12

فنلندا، وجورجيا، وألمانيا، واليونان، والمجر، وأيسلندا، وإيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، ولاتفيا، وليختنشتاين، وليتوانيا.



2020

المجموعة الإفريقية

مدغشقر، ومالي، وملاوي، وموريشيوس، وموزمبيق، وناميبيا، والنيجر، ونيجيريا، ورواندا، وساو تومي، وبرينسيبي.

المجموعة العربية

دولة فلسطين، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان**.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

ميكرونيزيا (الولايات المتحدة)، ومنغوليا، وميانمار، ونيبال، وباكستان، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين.

مجموعة أوراسيا

جمهورية مولدوفا، وروسيا الاتحادية

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

المكسيك، ونيكاراغوا، وبنما، وباراغواي، وبيرو، وسانت لوسيا.

مجموعة +12

لوكسمبورغ، ومالطا، وموناكو، ومونتينيغرو، وهولندا، ونيوزيلندا*، والنرويج، وبولندا، والبرتغال، ورومانيا، وسان مارينو، وصربيا.



2021

المجموعة الإفريقية

إسواتيني، والسنغال، وسيشيل، وسيراليون، وجمهورية الصومال الفيدرالية، وجنوب إفريقيا، وجنوب السودان، وتوغو، وأوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي.

المجموعة العربية

الجمهورية العربية السورية، والجمهورية التونسية**، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية اليمنية.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

جمهورية كوريا، وساموا، وسنغافورة، وسري لانكا، وتايلند، وتيمور - ليشتي، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، وفيتنام.

مجموعة أوراسيا

طاجيكستان، وتركمانستان، وأوزبكستان.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

سورينام، وترينيداد وتوباغو، وأوروغواي، وفنزويلا (الجمهورية البوليفارية)، والأرجنتين، وشيلي.

مجموعة +12

شمال مقدونيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، وكندا*.



2022

أذربيجان

المجموعة الإفريقية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية*، وأنغولا، وبنين، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وكابو فيردا، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية**، والكونغو، وساحل العاج، وجمهورية كونغو الديمقراطية.

المجموعة العربية

مملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية*، وجمهورية العراق، والمملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الكويت.

مجموعة آسيا والمحيط الهادئ

أفغانستان، وأستراليا*، وبنغلادش، وبوتان، وكمبوديا، والصين، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

مجموعة أوراسيا

أرمينيا، وبيلاروسيا.

مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

بوليفيا (دولة متعددة القوميات)، والبرازيل، وكولومبيا، وكوستاريكا، وجمهورية الدومينيكان، والإكوادور.

مجموعة +12

ألبانيا، وأندورا، والنمسا، وبلجيكا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، وقبرص، وجمهورية التشيك، والدنمارك، وإستونيا، وفرنسا.

* اختارت هذه البرلمانات المنتمجة إلى مجموعتين جيوسياسيتين ولأغراض الانتخابات داخل الاتحاد البرلماني الدولي أن تكون ضمن هذه المجموعة.

** البرلمانات المنتمجة إلى مجموعتين جيوسياسيتين ولكنها لم تعبر عن تفضيل أحد منهما لأغراض الانتخابات.



Chambre des Représentants

Président



Chambre des Conseillers

Président

25 JUIL. 2019

A

*M^{me}. Gabriela Cuevas Barrón
Présidente de l'Union Interparlementaire*

Objet : *Rapport des membres 2019*

Madame la Présidente,

Nous avons le plaisir de vous envoyer ci-joint le rapport annuel des activités de la section Interparlementaire du Royaume du Maroc relatif aux mesures prises par les Parlements pour mettre en œuvre les résolutions et les décisions de l'UIP.

En vous souhaitant bonne réception, nous vous prions, Madame la Présidente, d'agréer nos salutations les plus distinguées.

Habib EL MALKI
Président
de la Chambre des Représentants

Abdelhakim Benchamach
Président
de la Chambre des Conseillers



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Reporting exercise 2019

Parliament/Chamber	Representatives chamber
Name, e-mail address and phone number of a contact person	<ul style="list-style-type: none"> • SAID SATRAOUY Conseiller, chef de la division des relations internationales et de la coopération Phone number : +212661088758 @ : satraouy@parlement.ma • Abdelwahad Driouche Conseiller général chargé de la diplomatie parlementaire Phone number : +212673275641 @ : abdelwahed_darouich@yahoo.fr

The impact of IPU's work depends greatly on the way in which Member Parliaments follow up on the resolutions and other outcomes of IPU Assemblies and other IPU activities. This survey aims to gather information from parliaments about the ways in which they follow up on IPU outcomes. It asks procedural questions about how IPU-related information circulates within parliament and seeks examples of where the IPU has influenced parliamentary work. The results will be presented to the 141st IPU Assembly, highlighting good practices from Member Parliaments.

*Please complete and return this form to the IPU Secretariat by e-mail to postbox@ipu.org or by fax to +41 22 919 41 60, by **15 July 2019**. Questions can be directed to postbox@ipu.org.*

1. Concerning the outcomes¹ of the 139th IPU Assembly (Geneva, October 2018)

	Yes	No	Don't know
1.1 Have the outcomes of the 139 th IPU Assembly been submitted to parliament?	✓		
1.2 Has a report on parliament's participation in the 139 th IPU Assembly been submitted to parliament?	✓		
1.3 Have the resolutions adopted at the 139 th IPU Assembly been communicated to the government?	✓		
1.4 Has any debate been held in parliament (plenary or committee) on the outcomes of the 139 th IPU Assembly?		✓	
1.5 Have the relevant parliamentary committees been informed of the outcomes of the 139 th IPU Assembly?	✓		

¹ The main outcomes of the 139th IPU Assembly were:

- [Outcome document of the General Debate on Parliamentary leadership in promoting peace and development in the age of innovation and technological change](#)
- [Emergency Item on Climate Change - Let us not cross the line](#)
- [Resolution on Strengthening inter-parliamentary cooperation on migration and migration governance in view of the adoption of the Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration](#)
- [Declaration: 70th anniversary of the Universal Declaration of Human Rights](#)

In case of affirmative responses to one or several of the questions listed above, please provide details of **up to three examples** of action taken by your parliament in follow-up to the 139th IPU Assembly.

- **Has a report on parliament's participation in the 139th Assembly been submitted to the parliament?**

A report concerning the participation of the Moroccan Kingdom's parliament at the 139th IPU Assembly works has been submitted to the office of the two chambers and also has been communicated to parliamentary groups, in addition to the Parliament's standing committees.

The summary of this report appears in the annual report published by the chamber of representatives.

- **Concerning the final document related to the general debate on the theme of: "The vital role of the parliaments in the promotion of peace and development in the era of innovation and technological change".**

The Moroccan Kingdom's parliament organized a meeting on february the first 2019 in the representatives chamber's building on the theme of : "Youth in the Euro-Mediterranean region : " The problematic of societal commitment and interactions in the virtual sphere", inspired by conclusions of the debates on the theme of : "The vital role of parliaments in the promotion of peace and development in the era of innovation and technological change, as a part of the work of the Committee focusing on promoting the quality of life, exchanges between civil societies, and culture of the parliamentary Assembly of the Mediterranean union that Morocco preside.

This meeting has translated into the adoption of one recommendation that reflects and approves the UIP's resolution on this topic.

- **Concerning the resolution entitled: "Strengthening interparliamentary cooperation and governance in the field of migration with the perspective of adopting the Global Pact for safe, organized and regular migration."**

The Parliament of the Moroccan Kingdom adhered: from the beginning, to the preparation of the resolution about climatic changes. Also, the Parliament took the initiative to present this resolution as a suggestion in order to be adopted by the IPU's standing committee for democracy and human rights. Furthermore, this decision has been confirmed by the Assembly, who also approved the nomination of a Moroccan reporter.

In this sense, it's compulsory to mention that on the eve of the International Ministerial Conference concerning the adoption of: "The Global Pact for safe, organized and regular migration", the city of Marrakech hosted on December, 10-11, 2018, the Moroccan Parliament in collaboration with the IPU that held an international parliamentary conference about migration, in the representatives chamber of the Moroccan Parliament, on December, 6-7, 2018, in which a final declaration was adopted.

The recommendations coming from the debates that took place in Rabat, as they are reflected in the Final Declaration documents that were adopted, inspire parliamentarians to take practical measures with the aim of taking up effectively the challenges and work for the progress in addition to launching by the end of 2019 a "parliamentary plan action for migration". This plan must materialize the proclaimed commitments in the resolution intituled: "Strengthening interparliamentary cooperation and governance in the field of migration with the perspective of adopting the Global Pact for safe, organized and regular migration", adopted in octobre 2018.

Moreover, and while being very conscious of the importance of the UIP resolution on the issue of migration, the Moroccan Kingdom's parliament has hosted an international seminar on the theme of: "The role of economic and social Councils, similar Institutions and Parliaments towards the challenges of migration", in Rabat on 30 and 31 octobre 2018.

This meeting constituted a significant contribution in the current international debate concerning migration and also a platform for discussion for institutions of representative and participative democracy, in the follow-up of the Global Forum for migration and development held in Marrakech, under the aegis of the United Nations and the intergovernmental Conference that takes responsibility of adopting the Universal Pact for safe, organized and regular migration.

The seminar reunited government officials, parliamentarians, representatives of the economic and

social African and European councils; as well as African regional parliamentary Organisations, International Organisations, NGOs and migration experts.

The purpose of this international seminar is to support the pioneer and ambitious vision of Morocco regarding the question of migration in the African continent. This perspective also includes human dimensions such as development, solidarity, exploring corporation policies that contribute in the process of reconciling the imperatives of growth and the rights of migrants; particularly, in terms of the access to social services, security and social protection, while managing and canalizing migratory flows.

- **Resolution intituled climatic changes : " Do not go beyond the limits (emergency item):**

The Moroccan parliament, in partnership with the Inter-Parliamentary Union (IPU), organized a parliamentary meeting on November 8, 2016, in Marrakech, on the occasion of the 22nd session of the conference of the parties to the United Nations Framework Convention regarding climatic changes (COP22).

This meeting was attended by many delegations from 167 member countries of IPU, representatives of national, regional and international interparliamentary organisations, government authorities and NGOs.

On this occasion, participants examined questions related to the role of parliamentarians in the implementation of the Paris Agreement and the parliamentary action plan concerning climatic changes adopted during the 134th IPU's General Assembly that took place in Lusaka, Zambia.

During this meeting, a final declaration has been adopted. This declaration showed the importance of the Inter-Parliamentary Union as an official actor in relative negotiations that led to the implementation of Paris Agreement.

Furthermore, as an aside during this meeting, African parliamentarians in addition to the members of the Parliamentary Assembly of the Francophonie (APF) held consultative meetings on the initiative of the Moroccan Parliament. These meetings were devoted mainly to coordinate positions and unify efforts in the perspective of development aiming at allowing developing countries to strengthen their capacities in order to alleviate the consequences of climatic changes. Moreover, this must help them also in adapting with the energetic transition project and the drivers of technological change by guaranteeing the necessary funding.

As well, two months after the 22nd session of the conference of the parties to the United Nations Framework Convention regarding climatic changes (COP22), as a part of the implementation of the Parliamentary Plan of Action relating to climatic changes, the Moroccan Parliament organized a parliamentary Conference about "Harmonization of national laws with Paris Agreement about regarding climatic changes".

This Conference fall within the measures taken by Morocco and related to the examination of the compliance of projects with international conventions approved or adhered by Morocco; and also the establishment of a methodological and institutional framework aiming at evaluation regional, sectoral and territorial public policies.

This Conference constitute the official first steps in the process of the implementation of the Parliamentary Plan of Action regarding climatic changes under the label of "The Consolidation of the Parliaments Action and IPU's in the climatic sphere, adopted by the Governing Council of the Union during the 198th session that took place in Lusaka, Zambia, on march, 2016; in particular, the expected results and the fields of action 1, 3 and 4 related to national parliaments.

It should be borne in the mind that Morocco give special importance to the climatic issue and makes it a very major question. The Kingdom of Morocco proposes a distinguished project in terms of fighting global warming and easing its effects. While Morocco is classified as one of the countries that emitted a low rate of CO₂, Morocco undertook a of a series of constitutional, institutional, additional legal reforms with the objective of guaranteeing the preservation of the environment and minimizing the emission of greenhouse gases.

The experience of Morocco in terms of alternative and clean energies, the encouragement of green economy and strategies linked to energetic effectiveness became an example and an inspiration on the regional and the international level.

- **Declaration : The 70th Anniversary of the Universal Declaration of Human Rights :**

Avec la commémoration of the 70th Anniversary of the Universal Declaration of Human Rights, a study day about the rights of association and assembly, in partnership with the Moroccan National Council of Human Rights (NCHR), was organized on November, 15, 2018 at the parliament's building in Rabat in order to enrich the debate concerning the freedom of association and assembly in addition to highlighting the challenges they face in reality, in light of the constitutional provisions, in particular the article 29 which specifies that " the freedom of meeting, assembly, pacific manifestation, association, union membership and political affiliation are guaranteed. The law fixes the conditions of the exercise of these freedoms."

- Did the parliament adopted laws or decisions in order to implement a resolution, decision or recommendation of the IPU?

The project of law n°103.13 related to fighting violence against women allows morocco to have a legal text that serves as a reference and guaranties a better protection of women from all forms of violence and also making sure to punish the actors.

- Other than assemblies, did your parliament participate in other IPU's activities (parliamentary hearings at the United Nations, regional seminars, workshops, missions to the field, etc)?

The Moroccan Kingdom's Parliament participated regularly in almost all the IPU's activities, as an example, since 2018, he participated in the following activities :

- The 4th Interregional Seminar about strengthening parliamentary capacities and the pursuit of the implementation of sustainable development objectives (ODD): promotion of interparliamentary exchanges with the objective of achieving a effective realization of ODD, June, 12-14, 2019, Beijing, China.
- Regional Seminar about the realization of sustainable development objectives for the 12 plus geopolitical group of IPU, June, 5-6, 2019, Lisbon, Portugal.
- Information Seminar about the structure and the functioning of the Inter-parliamentary Union (for Anglophone participants).
- Parliamentary meeting on the occasion of the 63th session of the commission of the status of women, march, 13-14, 2019; New York, United-States of America.
- Regional Conference IPU-ONU for Middle-East and North Africa: the role of parliamentarians against the threat of foreign fighters and terrorists and other challenges, february, 26-28,2019, Egypt.
- Annual Parliamentary Hearing in the United Nations, february 21-22, 2019, New York, United-States of America.
- Parliamentary meeting on the occasion of United-Nations Conference about climatic changes.(COP24), on December 9, 2018, Cracovie, Poland.
- THE 43th session of the steering committee of the Parliamentary Conference about OMC on the occasion of the annual session of OMC, December, 6, 2018, Genève, Suisse.
- The parliamentary Conference session about the OMC, December, 6-7, 2018, Genève, Session.
- Global Conference about E-Parliamentary, December 3-5, 2018, Genève, Suisse.
- Regional Seminar about the follow-up of the parliamentarians contribution to the fight against child trafficking on the occasion of the parliamentary session of the CEDEAO23, November, 24, 2018, Abuja, Nigeria.
- The 22nd session of the United Nations Forum about human rights, democracy and rule of law, November, 22-23, 2018, Genève, Suisse.
- Workshop about the role of parliamentarians on the implementation of the convention concerning the elimination of all forms of discrimination regarding women (CEDEF), October, 19, 2018, Genève, Suisse.
- Regional Seminar about sustainable development objectives and gender equality for regional parliaments in the Middle-East and North-Africa, September, 18-20, 2018, Alexandria, Egypt.
- Parliamentary events on the occasion of a high stander political forum about sustainable development, July, 16-18, New York, The United-States of America.
- Information Seminar about the structure and the functioning of the Inter-Parliamentary Union (for francophone participants); June, 19-22, 2018, Geneva, Suisse.
- Parliamentary meeting on the 62th session about the commission concerning the status of women :

the parliaments serving women and girls in the rural area, march, 13-14, 2018, New York, United-States of America.

- Annual Parliamentary Hearing in the United Nations, february, 22-23, 2018, New York, United-States of America.

2. Influence of the IPU on the work of parliament in the past two years

	Yes	No	Don't know
2.1 Has parliament held a debate in the past two years related to its participation in the work of the IPU?		✓	
2.2 Have any parliamentary questions been submitted as a result of the work of the IPU?		✓	
2.3 Has parliament passed legislation or adopted any decision to implement an IPU resolution, decision or recommendation?			✓
2.4 Has parliament taken any specific actions in follow-up of decisions of IPU's Committee on the Human Rights of Parliamentarians?			✓
2.5 In addition to the Assemblies, has your parliament participated in other IPU activities (Hearings at the United Nations, regional seminars, workshops, field missions, etc.)?		✓	
2.5.1 If Yes, has parliament taken any specific actions in follow-up to decisions and recommendations resulting from such activities?		✓	

Please provide details of **up to three examples** from the past two years where the activity of parliament has been influenced by the work of the IPU.

Do any parliamentary questions have been submitted after the IPU's works?

Concerning parliamentarian questions as a result of work carried out by the IPU : different groups (majority-opposition) have dressed oral questions to the government with the aim of concretizing and implementing the adopted resolutions by the IPU.

Did the parliament lead any debate, during the two years, about his participation in IPU's works?

Consultation meetings between the two chambers of the Moroccan parliament are regularly organized with the presence of the presidents of the chambers : representatives chamber and the councillors chamber in order to evaluate and promote the Moroccan participation in IPU's activities.

3. Capacity-building activities and advisory services²

	Yes	No	Don't know
3.1 Has parliament received capacity-building support and/or advisory assistance from the IPU in the past two years?		✓	
If Yes, please describe	The Seminar of information concerning the structure and the functioning		

² For the purposes of this survey, capacity-building activities / advisory services refer to the whole range of activities carried out by the IPU with the aim of providing direct and tailored support to parliaments and their members to better perform their work, build skills and knowledge, support a culture of change, and strengthen the functioning and efficiency of parliament. These may include, non-exclusively, seminars and workshops, action-plans, study visits, mentorship programmes, in-house training/tutorials, meetings and facilitation of peer exchanges.

the activity and its impact	of the Inter-Parliamentary Union in Genève, 2018.
-----------------------------	---

4 Cooperation with the United Nations

		Yes	No	Don't know
4.1	Has your parliament carried out any joint activities with the United Nations Country Team in the past two years?		✓	
If Yes, please describe	<p>As an illustration :</p> <ul style="list-style-type: none"> - The Moroccan Parliament participated in a regular way to the activities of the Arabic Forum for sustainable development organized every year by the Economic Commission for Western Asia of United Nations (ECWA). - The Moroccan Parliament participated equally in co-organized activities between the United-Nations and the Mediterranean Parliamentary Assembly on human rights, the fight against terrorism, gender equality... - As well, the Moroccan Parliament participated actively in the United Nations activities : PNUD / ISESCO / ONU-FEMMES/ CNUCED/ FNUAP/HCR / ONU-HABITAT/ ONUDC/ UNICEF / UNRWA and other activities held in Morocco and abroad. 			



Inter-Parliamentary Union

For democracy. For everyone.

Reporting cycle

IPU Members are invited to present reports on parliamentary follow-up in relation to IPU resolutions and decisions in the following order:

2019

African Group

Burundi, Djibouti*, Equatorial Guinea, Ethiopia, Gabon, the Gambia, Ghana, Guinea, Guinea-Bissau, Kenya, Lesotho.

Arab Group

Lebanon, Libya*, Mauritania**, Morocco**, Oman.

Asia-Pacific Group

Fiji, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Japan, Lao People's Democratic Republic, Malaysia, Maldives, Marshall Islands.

Eurasia Group

Kazakhstan, Kyrgyzstan.

Group of Latin America and the Caribbean

Cuba, El Salvador, Guatemala, Guyana, Haiti, Honduras.

Twelve Plus Group

Finland, Georgia, Germany, Greece, Hungary, Iceland, Ireland, Israel, Italy, Latvia, Liechtenstein, Lithuania.

2020

African Group

Madagascar, Mali, Malawi, Mauritius, Mozambique, Namibia, Niger, Nigeria, Rwanda, Sao Tome and Principe.

Arab Group

Palestine, Qatar, Saudi Arabia, Sudan**.

Asia-Pacific Group

Micronesia (Federated States of), Mongolia, Myanmar, Nepal, Pakistan, Palau, Papua New Guinea, Philippines.

Eurasia Group

Republic of Moldova, Russian Federation.

Group of Latin America and the Caribbean

Mexico, Nicaragua, Panama, Paraguay, Peru, Saint Lucia.

Twelve Plus Group

Luxembourg, Malta, Monaco, Montenegro, Netherlands, New Zealand*, Norway, Poland, Portugal, Romania, San Marino, Serbia.

2021

African Group

Eswatini, Senegal, Seychelles, Sierra Leone, Somalia, South Africa, South Sudan, Togo, Uganda, United Republic of Tanzania, Zambia, Zimbabwe.

Arab Group

Syrian Arab Republic, Tunisia**, United Arab Emirates, Yemen.

Asia-Pacific Group

Republic of Korea, Samoa, Singapore, Sri Lanka, Thailand, Timor-Leste, Tonga, Tuvalu, Vanuatu, Viet Nam.

Eurasia Group

Tajikistan, Turkmenistan, Uzbekistan.

Group of Latin America and the Caribbean

Suriname, Trinidad and Tobago, Uruguay, Venezuela (Bolivarian Republic of), Argentina, Chile.

Twelve Plus Group

North Macedonia, Slovakia, Slovenia, Spain, Sweden, Switzerland, Turkey, Ukraine, United Kingdom, Canada*.

2022

Azerbaijan

African Group

Algeria*, Angola, Benin, Botswana, Burkina Faso, Cabo Verde, Cameroon, Central African Republic, Chad, Comoros**, Congo, Côte d'Ivoire, Democratic Republic of the Congo.

Arab Group

Bahrain, Egypt*, Iraq, Jordan, Kuwait.

Asia-Pacific Group

Afghanistan, Australia*, Bangladesh, Bhutan, Cambodia, China, Democratic People's Republic of Korea.

Eurasia Group

Armenia, Belarus.

Group of Latin America and the Caribbean

Bolivia (Plurinational State of), Brazil, Colombia, Costa Rica, Dominican Republic, Ecuador.

Twelve Plus Group

Albania, Andorra, Austria, Belgium, Bosnia and Herzegovina, Bulgaria, Croatia, Cyprus, Czech Republic, Denmark, Estonia, France.

* Parliaments belonging to two geopolitical groups and for purposes of elections within the IPU have chosen this Group.

** Parliaments belonging to two geopolitical groups but have not expressed a preference for the purposes of elections.